

فرانسوا بورجا

ترجمة: د. لورين زكري



كتابات
العالم الثالث

الإسلام السياسي

صوت الجنوب

الطبعة الثانية



الاسلام السياسي:
صوت الجنوب

الإسلام السياسي
صوت الجنوب

تأليف
فرانسوا بورحا
ترجمته
د لورين زكري

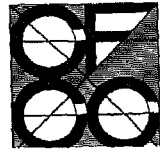
الطبعة الثانية
٢٠٠١

© حقوق النشر محفوظة

الناشر:
دار العالم الثالث
٣٢ تن صري أبو علم / م. اللوق، القاهرة
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠

هذه ترجمة لكتاب
L'Islamisme au Maghreb
La voix du Sud
François Burgat تأليف
ÉDITIONS KARTHALA, 1988 الناشر:

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
المركز الفرنسي للثقافة
والتعاون العلمي بالقاهرة



رقم الإيداع: ٢٠٠١/١٩٧٣
الترقيم الدولي (I.S.B N)
977-5222-27-3

فرانسوا بورجا

الإسلام السياسي: صوت الجنوب

(قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا)

ترجمة . د. لورين فوزي زكري

مراجعة وتقديم . د. نصر حامد أبو زيد

(الطبعة النانہ)

الناشر:
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
دار العالم الإسلامي
القاهرة

تنبیه

هذا الكتاب عزيزي القارئ ليس مجرد ترجمة لمؤلفي «الاسلام السياسي المغرب: صوت الجنوب» الذي صدر في فرنسا في عام ١٩٨٩، لكنه انبه ما يك مؤلف جديد. فقد ضمنته المعلومات والتطورات التي وقعت بعد صدور الط الفرنسية، كما أخذت في الاعتبار انتقادات واقتراحات القارئ الفرنسي والعمل على الكتاب.

فرانسوا بور

تقديم الكتاب
د. نصر حامد أبو زيد

تقديم

هذا الكتاب الذى نقدمه للقارئ العربى كتاب هام من عدة زوايا أولها: أنه يقدم ظاهرة «الإسلام السياسى» من منظور المراقب الغربى، أى الباحث الخارجى الذى تتمتع رؤيته بدرجة من الموضوعية قد لا تكون متاحة بنفس القدر من الوضوح للباحث العربى المسلم - سواء كان هذا الأخير متعاطفا مع الظاهرة أم كان معارضا لها. الباحث هنا فى هذا الكتاب محايد إلى حد كبير، أى بقدر ما تسمح به حدود الموضوعية الإنسانية التى لا ينتفى فيها الانحياز انتفاء مطلقا.

الزاوية الثانية أنه عن ظاهرة الإسلام السياسى فى المغرب العربى. ورغم أن الظاهرة فى مجملها تتمتع بخصائص متشابهة فى كل أنحاء العالم العربى والإسلامى، فإن الخصوصيات المحلية غائبة إلى حد كبير، وذلك بسبب عمليات التعميم الإعلامية فى كل إقليم عربى لما يحدث فى الإقليم، خاصة إذا كان مرتبطا بظاهرة الإسلام السياسى، إلا فيما يرتبط بأحداث «العنف». ومن هذه الزاوية يتطابق الإعلام العربى مع الإعلام الغربى -والفرنسى خاصة- فى تصوير الظاهرة فى صورة «العفريت» أو «الشيطان» الذى يهدد التقدم والحضارة والمدينة. من هنا نرى أن الكتاب هام للقارئ العربى وخاصة فى المشرق، ليمكن من فهم الظاهرة بعيدا عن التصوير الإعلامى المغرض لها.

الزاوية الثالثة: أن الكتاب ليس بحثا فى الأيديولوجيا، أو اشتباكا مع مقولات مفاهيم، بقدر ما هو بحث فى الفاعلية الحركية السياسية والاجتماعية. وهو أمر مفتقد إلى حد كبير فى الكتابات العربية التى تدخل مباشرة فى سجال فكرى مع أو ضد، ولا تهتم إلا قليلا بجانب الفاعلية السياسية. وليس معنى ذلك أن الباحث فى هذا الكتاب يتجاهل البعد الأيديولوجى تجاهلا تاما، لكنه يتعرض

له بالقدر اللازم لتفسير الفعالية السياسية والقدرة على التعبئة التي يتمتع بها الإسلاميون في حركتهم. من هذه الزاوية الثالثة رأينا أن الكتاب يهتم قطاعا كبيرا من القراء، يتجاوز القطاع المحدود الذي يهتم بمتابعة السجال الفكري والخلافات الأيديولوجية.

الزاوية الرابعة أن الكتاب يعتمد اعتمادا أساسيا على شهادات زعماء الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي. وهي شهادات مسهبة حرص المؤلف على إيرادها كاملة، الأمر الذي يضيف للكتاب بعدا وثائقيا يجعله هاما للباحثين المتخصصين في تحليل الفكر والخطاب، وذلك إلى جانب أهميته للقارئ العادي كما أشرنا في الفقرة السابقة.

والكتاب بالإضافة إلى ذلك كله يكاد يتناول الظاهرة من جوانبها المتعددة فيبدأ منذ الفصل الأول بمناقشة «صعوبة التسمية» متناولا كل الأسماء ودلالاتها. وفي الفصل الثاني يكشف عن أسباب ميلاد الظاهرة ونموها في صيرورة المجتمع العربي ذاته حال انتقاله من تقليديته إلى خضوع للاستعمار والالتقاء بأوروبا، ثم نضاله ضد هذا الوجود الاستعماري بكل ما يمثله من قيم ورموز. ثم ميلاد الدولة القومية وفشل المشروع القومي، وميلاد الإسلام السياسي مشروعا بديلا. ويخصص الفصل الثالث لمناقشة الآليات الخاصة لظاهرة الإسلام السياسي وكيف انتقلت من الخطبة (المسجد) إلى الانتخابات (الحياة السياسية).

وتعد هذه الفصول الثلاثة بمثابة محاولة لاكتشاف القوانين العامة المؤسسة لصيرورة الظاهرة بصرف النظر عن خصوصيات كل إقليم من الأقاليم العربية. من هنا تأتي خصوصية التحليل وعمق التناول. فالظاهرة ليست نباتا دخيلا طارئا كما يحلو للإعلام أن يصور، بل هي محصلة طبيعية ناشئة عن مناهضة الاستعمار أولا، وامتطورة عن فشل الخطاب النهضوي القومي ثانيا. هذا التحليل يعطى للظاهرة عمقا طبيعيا في بنية الخطاب العربي من جهة، وفي آليات المقاومة الاجتماعية والسياسية ثانيا. لذلك حين ينتقل المؤلف في الفصول الثلاثة الأخيرة لتحليل الظاهرة في أقاليم المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وليبيا) يستطيع إبراز الخصوصيات المحلية بطريقة دقيقة. هذا الإدراك من جانب المؤلف للقوانين العامة المؤسسة للظاهرة والحركة لها، مع عدم إهدار خصوصيات كل تجربة محلية، يعطى للكتاب عمقا يؤكد أهميته القسوى لفهم ظاهرة الإسلام

السياسى، لا فى المغرب وحده، بل فى المشرق كذلك.

لعل أهم ما يمكن أن يضاف إلى ما سبق من مزايا حرص المؤلف على إبراز «تعددية» الظاهرة، وعلى مناقشة أسباب هذه التعددية التى تصل أحيانا إلى حد التناقض والتصارع على مستوى الفعالية السياسية والحركية. ففي الخطاب الإعلامى السائد والمسيطر -عربيا وغربيا- يتم الحديث عن الظاهرة بوصفها كلا موحدا متجانسا، ويتم ردها مباشرة إلى «الإسلام» خاصة فى الإعلام الغربى. وهو أمر يولد اقتناعا لدى فصائل الإسلام السياسى بوجود «عداء» جوهرى ومتأصل ضد الإسلام فى الغرب. وتتحول هذه القناعة إلى وقود يزيد النار اشتعالا فى العداء للغرب ولكل ما هو غربى. يفرق مؤلف هذا الكتاب بين تيارات واتجاهات فى منظومة الإسلام السياسى، لا على مستوى الحركية السياسية فقط، بل على مستوى التأويل الأيديولوجى للإسلام. إن «الإسلام» -بألف ولام العهد- مجرد وقود أيديولوجى توظفه جماعات وقوى اجتماعية تصارع أوضاعا وأيديولوجيات، إلى جانب صراعاها الداخلى بينها وبين بعضها البعض.

فى سياق هذا الفهم العميق يناقش المؤلف ظاهرة «العنف» التى تلتصق عادة بالإسلام السياسى وحده، لكنه بوعى نافذ يردها إلى أمرين: الأمر الأول غياب الديمقراطية الحقيقية فى الوطن العربى كله، وهو أمر يلقى إمكانية الحوار ويفضى إلى التمعق من جانب الدولة. هذا التمعق يولد عنفا «مضادا». وهذا التحليل لظاهرة العنف برده إلى غياب الديمقراطية أكدته أحداث الجزائر الأخيرة، التى توقعها المؤلف. إن الديمقراطية فى عالمنا العربى مرتبهة غالبا بشرط أن يظل الخصوم محصورين فى إطار هامش المعارضة. وسرعان ما يتم إلغاؤها عسكريا إذا حققت بآلياتها الطبيعية تفوقا جماهيريا للخصم عبر صناديق الاقتراع. إنها ديمقراطية ديكتاتورية إذا صح التعبير، أو ديمقراطية «المستبد العادل» الذى كان يحلم به الشيخ محمد عبده. والأمر الثانى المولد للعنف -إلى جانب غياب الديمقراطية وقمع الدولة - الركود الاقتصادى والاجتماعى، خاصة بعد تحول الأنظمة العربية عن توجهاتها الاشتراكية والانتقال إلى آليات الانفتاح الاقتصادى والسوق الحرة، بكل ما صاحب هذا الانتقال من فساد يتنامى يوما بعد يوم. إن ما يحدث فى العالم العربى الآن من استقطاب حاد بين معسكر الأغنياء ومعسكر الفقراء، حيث يزداد الأغنياء ثراء وانحلالا ويزداد الفقراء فقرا وتدينا،

يجعل من «العنف» ظاهرة طبيعية يقوم الدين فيها بدور هامشى. وهل كان العنف المصاحب لثورات «الخيز» فى مناطق عربية كثيرة عنفا دينيا؟ وهل ازدياد حوادث قتل الأزواج والزوجات وهتك العرض والاعتداء على الفتيات صغيرات السن، جنبا إلى جنب حوادث الفساد وتهريب الأموال وسرقة البنوك... الخ إلا «عنف» طبيعى فى واقع يصيب الإنسان بالإحباط واليأس؟ من هذه الزاوية يبدو دفاع المؤلف عن الإسلام السياسى ضد إلصاق «العنف» به وحده دفاعا مشروعا إلى حد كبير.

وينتهى قارئ الكتاب إلى نتيجة هامة جدا وجوهرية، وإن كانت مدرجة فى ثنايا الكتاب بطريقة ضمنية، وهى أن «الإسلام» -التاريخى المدون فى النصوص المقدسة- ليس هو وحده المولد لظاهرة الإسلام السياسى، كما يحلو لزعماء الاتجاهات الإسلامية أن يقولوا، بل الظاهرة متولدة عن واقع مركب معقد أسهب فى شرحه وتحليله كما سبقت الإشارة. والظاهرة ذاتها -ظاهرة الإسلام السياسى- هى التى تصنع الإسلام الراهن. وبعبارة أخرى يرى المؤلف أن استخدام «شفرة الإسلام» فى خطاب الإسلام السياسى هى عملية تتم على مستوى اللغة لمناهضة شفرة أخرى غربية استعمارية أساسا، وهى شفرة قامت الأنظمة الحاكمة بإعادة إنتاجها فى خطابها القومى العلمانى. وإذا كان الصراع يدور على مستوى الشفرة -فى مستوى الخطاب- لمناهضة الاستعمار الغربى من جهة وللمناهضة القومية العلمانية التابعة له من جهة أخرى، فالإسلام فى هذه الحالة مجرد «هوية» يتسلح بها الإسلام السياسى، هوية تتجاوز العقيدة وتعلو عليها.

وعلى أساس هذا التحليل يتوقع المؤلف -بطريقة تفاؤلية مفرطة تعتمد على التمنى أكثر مما تعتمد على تحليله الدقيق- أن يتوازن خطاب الإسلام السياسى فى مرحلة تالية- فيصل إلى استيعاب الشفرة الغربية التى يرفضها الآن كرد فعل على محاولة طمس الشفرة الثقافية المحلية. وفى تقديرنا أن معطيات الكتاب لا تفضى إطلاقا إلى هذه النتيجة. إن التفكير القائم على التمنى سمة أيديولوجية يهمنها الكشف عن أسبابها فى منظور المؤلف، وذلك فى محاولة من جانبنا لإضاءة بعض الجوانب الغائبة عن الكتاب. إن كتابا على هذه الدرجة من الأهمية والعمق يستحق النقاش بقدر ما يسمح به المجال، والنقاش نوع من التحية الحقيقية.

وفى بداية النقاش نقول إن المؤلف فى توجهه «الموسوعى» إلى حد كبير

لدراسة الظاهرة يستحضر دائما -بشكل مباشر أحيانا وغير مباشر فى معدّم الأحيان- الخطاب الإعلامى الغربى عامة، والفرنسى خاصة، وذلك لكى ينازله ويساجله. ومنطق المنازلة والسجال هذا يفضى بالضرورة إلى موقف متحيز نقيض للتحيز الكامن فى الخطاب الإعلامى الغربى. وقد سبق أن قلنا فى البداية أن عين المراقب الغربى (المؤلف) تتمتع بمميزات فى رؤية الظاهرة، لكن الموقف الدفاعى -الذى يقترب من حد التطهر من إثم الغرب فى التعامل مع الظاهرة- أوقع المؤلف فى التسليم بكثير من أطروحات الإسلام السياسى دون فحص دقيق لمدى مطابقتة هذه الأطروحات للواقع. بعبارة أخرى لم يميز المؤلف فى أطروحات الإسلام السياسى بين ما هو أيديولوجى وما هو وصفى للواقع الخارجى، التاريخى أو الراهن.

من هذه الأطروحات مسألة علمانية المشروع القومى كما عبرت عنه الأنظمة السياسية العربية التى يناهضها الإسلام السياسى، وهى أطروحة يعد «سيد قطب» فى مصر أول من أشاعها وأطلقها. ومازال خطاب الإسلام السياسى يعتمد عليها تشويها للمشروع القومى واتهاما له بالتبعية للغرب المعادى للإسلام والمسلمين. يسلم المؤلف بهذه الأطروحة تسليما شبه تام فيصف العقيد القذافى -مثلا- بأنه نقل العروبة من العلمانية إلى الإسلام، كما يسهب فى تعداد مظاهر العلمانية التى حاول بورقيبة أن يرسخها فى الواقع التونسى. بل يصل الأمر بالمؤلف إلى اعتبار «صدام حسين» ممثلا للعروبة والعلمانية، ويعجب لتنازله عنهما فى خطابه إبان أزمة الخليج. ومن العجيب بعد ذلك كله ألا يدرك المؤلف تعارض مثل هذا الفهم مع حديثه عن «أصولية» بعض النظم السياسية -ومنها القذافى بصفة خاصة- خاصة فى خضم صراعها الأيديولوجى ضد الإسلام السياسى. يدرك المؤلف أن جبهة التحرير الجزائرية نافست الإسلام السياسى فى أصوليته، وأن نظام مصر السادات فعل ذلك ومازال نظام مبارك يفعله. ويكفى هنا الإشارة إلى الحرص على حضور الاحتفالات الدينية وتكريم حفظة القرآن، ومنح الأوسمة فى كل مناسبة لرجال الدين .. والمبالغة فى جرعات الإعلام الدينى... الخ.

إن مسألة علمانية المشروع القومى تحتاج إلى مراجعة بالعودة إلى عناصر المشروع القومى ذاته، والتى يعد «الإسلام» عنصرا مؤسسا أصيلا منها. إن «الناصرية» التى تعد من منظور الإسلام السياسى أيديولوجية علمانية قومية لم

تتخل قط عن الأساس الأيديولوجى الإسلامى، كما يبدو ذلك واضحا فى «فلسفة الثورة» وفى «ميثاق العمل الوطنى». وعبد الناصر قبل ذلك كله هو صاحب مشروع إصلاح الأزهر بإضافة الكليات العملية إلى الكليات الدينية، وهو الذى أنشئت فى عصره «إذاعة القرآن الكريم». إن ما حدث فى عصر السادات على مستوى بنية الخطاب ليس إلا الكشف عن البنية العميقة فى الخطاب الناصرى وإزاحة القشور الخارجية ذات الرنين الإعلامى: الاشتراكية والقومية والوحدة.

وإذا تعمقنا فى الكتاب قليلا لوجدنا أن المشروع القومى النهضوى كان مشروع الطبقة الوسطى للاستقلال عن الاستعمار «التركى العثمانى» أولا و«الغربى الأوروبى» ثانيا. وقد تحقق هذا الاستقلال إلى حد كبير على المستويين السياسى والاقتصادى فى بعض البلدان العربية، وفى مقدمتها مصر. لكن الطبقة الوسطى العربية عانت ازدواجية حادة فى علاقتها بالغرب -على مستوى الفكر وعلى مستوى السياسة على حد سواء- فعلى حين كانت تستقل اقتصاديا وسياسيا، كانت تعيد إنتاج خطابه -فى مرحلة زمانية مفايرة- فكريا. وبعبارة أخرى كانت تعاني من ازدواجية التبعية والرغبة فى الاستقلال فى نفس الوقت. وكان الغرب السياسى -من جهة أخرى- يحارب بعنف وضراوة كل محاولاتهما للاستقلال من منطلق مخزون الثروة المستكن فى الأرض العربية من ناحية (وهو مخزون هام لعجلة الإنتاج الرأسمالى) ومن منطلق ضرورة الحفاظ على المنطقة سوقا مستهلكا للمنتج الغربى من ناحية أخرى.

هذه الازدواجية فى طبيعة الطبقة، إلى جانب شراسة الصراع -أفضت إلى تفكيك وحدة الطبقة الوسطى مع الطبقات الأخرى، فانحازت - أو انحاز الفصيل الأكبر مها - إلى الغرب انحيازا كاملا على المستوى السياسى والاقتصادى. لكنها -وهذا مكن المفارقة- أخذت تنتج خطابا إسلاميا تبرر به هذا الانحياز للرأسمالية ضد الشيوعية الملحدة الكافرة. ليست المسألة إذن إسلام سياسى ضد مشروع قومى علمانى - بل الإسلام العلمانى هو ذاته امتداد المشروع القومى كما قال المؤلف حين أطلق على الإسلاميين اسم «القوميون الجدد». العلاقة إذن علاقة تولد لا علاقة تعارض وتقابل، وتنتفى من ثم أكذوبة العلمانية المدعاة. إن الديكتاتورية العسكرية المصاحبة لنهضة المشروع القومى تنفى علمانيته، وخطابه على مستوى بنيته العميقة -لا السطحية- ينفى تلك العلمانية، ويؤكد حضور

الإسلام أيديولوجيا داخل بنية المشروع. هذا يفسر انقلاب القذافي وانقلاب صدام حسين. بل يفسر انقلاب كشير من المفكرين الذين بدأوا ماركسين ثم انتهوا إسلاميين في كل أنحاء الوطن العربي. الانقلاب والارتداد ظاهري فقط، وإنما المسألة عودة إلى الأصول.

ومن مظاهر التحيز المعجبة ضد الإعلام الغربي، والتي تضع المؤلف مباشرة في خانة التحيز مع الخطاب الإسلامي مناقشته المستفيضة لمسألة الديمقراطية في الغرب ومحاولته إنكار وجود الديمقراطية بالمعنى الحقيقي المتوهم في الغرب ذاته. يستند المؤلف في هذا الإنكار إلى أنه حتى في الغرب توجد دائما سلطة أعلى من سلطة الشعب، وأن ما يسمى «القانون الطبيعي» يخضع للقوانين والأعراف الدولية، وينتهي إلى أن «الشريعة» التي يعتبرها الإسلام السياسي أصلا للتشريع لا يصح الخروج عنه تقوم بدور «القانون الطبيعي» في الغرب. ولا يقف تحيز المؤلف عند هذا الحد بل يتماهى مع خطاب الإسلام السياسي في الاستشهاد ببعض مظاهر الاضطهاد الفكرى والسياسى التى حدثت فى تاريخ الغرب.

هل يحاول المؤلف أن يقنعنا بصواب أطروحات الإسلام السياسى فى مسألة الديمقراطية؟ أغلب الظن أنه الموقف التطهري من إثم الغرب فى تعامله مع ظاهرة الإسلام السياسى، والمؤلف هنا يتوجه بخطابه إلى الغرب السياسى فى تعامله مع العالم العربى خاصة، والعالم الثالث عامة. الديمقراطية وما استتبعها من صياغة «حقوق الإنسان»، وما قامت عليه من مساواة بين البشر بصرف النظر عن الجنس واللون والعقيدة. إجماز إنسانى ساهمت فى صياغته البشرية كلها منذ فجر التاريخ، منذ ثورات الفلاحين ضد الكهنة فى مصر القديمة، مروراً بشورة سبارتكوس ضد عبودية نظام روما، ودعوة محمد بن عبد الله للمساواة بين البشر إلى مبادئ الثورة الفرنسية... الخ وربطها بالغرب - كما هو شأن الخطاب الدينى - تزيف للوعى بالمنجز الإنسانى العظيم الذى ينتهك أحيانا، لكن انتهاكه لا يعنى الاستسلام والتخلى عنه. ولنلاحظ أن انتهاك المكارثية للحرية تم القضاء عليه بالحرية ذاتها، وأن القضاء على عنصرية النازية تم بآليات النضال الحر. إن الغرب الذى حدثت فيه هذه الانتهاكات هو ذاته الذى حاربها وقضى عليها. ومن الجدير بالذكر أن السلطة الأعلى المتمثلة فى المؤسسات الدولية، والتي تتدخل فى صياغة القوانين الداخلية للدول، هى سلطة من صنع البشر أنفسهم بالاتفاق،

وليست سلطة هابطة من السماء.

مفهوم «الشريعة» فى الخطاب الدينى مفهوم مغاير تماما لمفهوم «القوانين الطبيعية» فالشريعة شفرة إلهية مقدسة تحدد حدود حركة الإنسانى، الذى يجب أن يصوغ واقعه طبقا لمعطياتها. فإذا أضفنا إلى ذلك أن «الشريعة» فى الحقيقة الواقعة تاريخية، لأدركنا أن التسوية بينها وبين «القانون الطبيعى» المتغير والمتحرك مسألة تحتاج للمراجعة. وعلاوة على ذلك فإن الشريعة تتحول إلى قوانين -أو إلى فقد- بالاجتهاد الإنسانى، لكن الاجتهاد الإنسانى هذا يكتسب قداسة بدوره، مما يجعل الأمر على درجة عالية من التعقيد، إذ ينتهى إلى حكم طبقة للشعب كله، لكن باسم الدين المقدس، أى نعود للثيوقراطية من باب خلفى. يعتمد المؤلف فى حديثه عن ديمقراطية خطاب الإسلام السياسى -ضمن ما يعتمد- على مقالة لعادل حسين فى جريدة «الشعب» لسان حال حزب العمل. والحقيقة أن المقالة تتحدث عن تعددية -يشارك فيها المسيحيون- لكن تحت غطاء «الإسلام». ويبقى السؤال : وماذا عن الملاحظة فى مثل هذه التعددية، وهل هناك إمكانية لتداول السلطة بين المسلمين والمسيحيين؟ هذه أسئلة يتجاهلها المؤلف بالطبع فى سياق دفاعه المنحاز عن الخطاب الدينى، لأنه يسلم -بدهاءة- بمفهوم المجتمعات الإسلامية.

تبقى قضية أخيرة يهمنى مناقشتها فى هذا الكتاب الهام، تلك هى قضية المرأة وعلاقتها بالإسلام السياسى. يستند المؤلف إلى شهادة المستشار المصرى الأستاذ طارق البشرى، كما يلجأ إلى قدرة الإسلام السياسى على الحشد الجماهيرى، لكنى يؤكد أن الإسلام السياسى لا يعادى المرأة. وهنا مرة أخرى نلاحظ أن الخطاب موجّه إلى من، إلى الإعلام الغربى الذى يتهم الإسلام بمعاداة المرأة. ونحن هنا لا نعترض على توجّه المؤلف -فالكاتب موجه أساسا للقارئ الفرنسى، لكننا نريد أن نحدد: أى امرأة تلك التى لا يعادىها الإسلام السياسى، إنها دون تردد المرأة المنخرطة فى نشاطه، والمندرجة بزيتها وهيئتها ومفاهيمها فى إيديولوجيته. وماذا عن المرأة المتبرجة السافرة المتحررة من أيديولوجيته؟ وماذا عن حدود الدور المحدد للمرأة فى خطاب الإسلام السياسى، الإنجاب ورعاية الرجل والقيام ببعض الوظائف دون بعضها الآخر؟

والغريب أن المؤلف فى سياق آخر يفسر انضمام الشباب والشابات على الأخص

إلى قضية الإسلام السياسى بأنه يمثل أحدث وسائل الاندماج -أو إعادة الاندماج- فى المجتمع. إنه الوسيلة المثلى فى سياق سيطرة خطاب الإسلام السياسى -للحصول على زوج ولتأسيس أسرة. بل يقارن بين هذا الانضمام وبين الانضمام فى الغرب إلى نوادى الديسكو مثلا، بمعنى أنه انضمام غير قائم على أى قناعة إيديولوجية. لكنه يعود مرة أخرى ليقرر أن الدافعية عند المرأة للانضمام إلى قضية الإسلام السياسى هى نفس دافعية الرجل. ومرد هذا الاضطراب فى مناقشة قضية المرأة وعلاقتها بالإسلام السياسى فى تقديرنا يعود إلى المدخل السجالى للمؤلف، المدخل الذى جعله يقف أحيانا موقف الدفاع عن بعض أطروحات الإسلام السياسى.

إن كتابا هاما كهذا الكتاب لا بد أن يخضع لنقاش واسع لا يتسع له المجال هنا، ويكفى أن نقول فى هذه العجالة إن الكتاب يعد دراسة من أعمق الدراسات التى قدمت عن الإسلام السياسى. ولا يقلل من أهميته بحال أنه قصر نفسه فى دائرة «المغرب العربى»، ذلك أن القوانين الكلية التى اكتشفها تفسر الظاهرة فى كليتها وشموليتها. وتفسير ذلك إخلاص الكاتب ومحاولته الفحص فى الظاهرة من داخلها متخلياً عن النظرة العجلى التى تسم مسجل الخطاب الإعلامى الغربى عن الظاهرة.

تبقى لنا كلمة أخيرة عن الترجمة وصعوباتها. والحق أن الترجمة الدكتوراة لورين فوزى زكري بذلت جهدا مضنيا فى هذه الترجمة. وبما زاد من عبء الجهد الذى بذلته ومن صعوبته حرص المؤلف على المتابعة. فكانت إضافاته تتوالى أثناء عمليات المراجعة والترجمة، وحتى كتابة هذا التقديم. لذلك فهذه الترجمة العربية تتضمن الكثير من الإضافات غير الموجودة فى النص الفرنسى الأسمى المنشور. وكانت تلك كلها عوامل أصيبت إلى الصعوبات المعتادة من ضبط للمصطلحات، ومراجعة على الأصول العربية التى يعتمد عليها المؤلف، والعودة إليها فى مظانها مباشرة دون اعتماد على الترجمة، الأمر الذى أرهق المترجمة إرهاقا يفوق الوصف.

لكن إحساننا بأن الكتاب يستحق هذا الجهد، واحتراما منا لحرص المؤلف على جعل كتابه على صلة بالتطورات، حول الجهد إلى متعة حقيقية. ولعلى لا أذيع سرا حين أقول إننى ترددت فى قبول مهمة «المراجعة»، وذلك لأن خبراتى السابقة

فى المراجعة كانت تؤكد لى أن القيام بالترجمة أسهل من مراجعتها، خاصة إذا كان المترجم لا يجيد اللغة العربية قدر إجادته للغة التى يترجم عنها. واعترف صادقاً أن الدكتور لورين زكرى عدكّت من خبرتى. واعتقد أننى الذى أرهقتها بمراجعتى حيث كانت تضطر فى أحيان كثيرة للقيام بالترجمة الحرفية للجمل والعبارات التى أتوقف أمامها لغوياً، وذلك لنتمكن سوريا من صياغتها الصياغة المناسبة المفهومة.

ولا شك أن تقصيرا سيظهر هنا وهناك بعد ذلك كله، تقصيرا نعتذر عنه مقدما للقارئ وللمؤلف على السواء. ويغفر لنا أننا بذلنا غاية الجهد ولم نبخل بالوقت الذى كان يمتد أحيانا فى الجلسة الواحدة إلى أكثر من اثنتى عشرة ساعة. نعتذر عن أى تقصير فى الترجمة أو المراجعة، ولكن التقصير فى تصحيح أخطاء الطباعة ومراجعتها لا يقع على عاتقنا، لأن تلك الأخطاء صارت بلاء عاماً فى المطبوعات العربية عامة، والمصرية على وجه الخصوص. ونأمل أن يقع ذلك فى هذا الكتاب الهام فى أضيق الحدود

د. نصر أبو زيد

١٩٩٢/٢/٢٧

المقدمة

منذ بضع سنوات أصبح على دول «شمال» حوض البحر الأبيض المتوسط (وهي منتج كبير للايديولوجيات ومصدر كبير لها أيضا) أن تأخذ في الاعتبار منافساً في «الجنوب» يقوم -في إطار جوقة الأيديولوجيات- بتقويض مواضع يقينهم وبمزاومتهم في مناطق نفوذهم.

وعندما تخاطب هذا المنافس باللثة الفرنسية فإنه يجيبك باللغة العربية، وعندما يسمع كلمة «العلمانية» يعطيها معنى «المادية» ويتحدث هو عن «الروحية». وإذا حدثته عن «الدولة» فهو يفضل الحديث عن «الأمة»، أما إذا حدثته عن «الديمقراطية» فهو يهجد «الشورى».

وفي الفترة الأخيرة، يشعر المراقبون - أمام صدى الحجج التي يتراشق بها أنصار هذه المفردات الجديدة وأعداؤها- أنهم في حضرة «حوار الطرشان». فاللغة النضالية التي يستخدمها الإسلام السياسي -لأن الأمر يتعلق به- تبدو نوعاً من أنواع التهديد بالنسبة للحكام الذين قاموا بعملية التحديث في «الجنوب». ويرى «الشمال» في العبارات الدينية التي يستخدمها الإسلاميون نوعاً من التحدي والرفض. ومع ذلك فالإسلام السياسي - هذا الصوت الجديد الآتي من «الجنوب» - يواصل طريقه في مناخ عام يتسم بأوجه عدم اليقين الاقتصادي والإجباطات السياسية والأزمات الثقافية.

إن وفاة «الإمام الخميني»، وإصرار الرئيس «زين العابدين بن علي» على رفض الاعتراف بشرعية «حزب النهضة» الذي يرأسه «راشد الغنوشي» بعد أن أثبت في انتخابات ٢ أبريل ١٩٨٩، اتساع وعمق صلاته الجماهيرية، وكذلك اعتراف الرئيس «الشاذلي بن جديد» في الجزائر بجمبهة الإنقاذ التي سرعان ما احتلت مكانة القوة الأولى في معارضة النظام، وماحدث من

استئناف القمع ضد الإسلاميين في ليبيا (في يناير ١٩٨٩) وفي المغرب، بالإضافة إلى النصر الانتخابي الذي أحرزه - في نوفمبر من نفس العام - «الإخوان المسلمون» في الأردن^(١)، كل ذلك أدى - إذا كنا مانزأل في حاجة إلى دليل - إلى إعادة لفت النظر إلى محورية دور أولئك «المحدثين» في السياسة، وإلى قدرتهم على تغيير توازن القوى في الساحة السياسية للعالم العربي في وقتنا الحالي.

وأولئك الذين لا يريدون أن يروا في الإسلام السياسي إلا ظاهرة نابعة من الظروف التاريخية المرتبطة إلى حد ما بالثورة الإيرانية أو بمستقبلها على المدى القصير، مضطرون من الآن فصاعداً إلى إدخال بعض الظلال على استنتاجاتهم ليعترفوا أن المظهر «الهامشي» المتطرف لهذه الظاهرة قد أخفى عليهم تبلور قوى سياسية أكثر أهمية من تلك المجموعات الصغيرة المتطرفة التي كثيراً ما حدث خلط بينها وبين تلك القوى السياسية. إن التطور الديمقراطي - الذي أدى إلى التعددية الحزبية - سمح للخلايا الجينية المناضلة أن تقوم بالتواصل والتفاعل مع الجماهير العريضة من خلال اللعبة الانتخابية، وقد ساهم ذلك في الكشف عن ضخامة الظاهرة وعن وجود قوى جماهيرية قد لا تكون مرتبطة بتلك الخلايا المتطرفة ولكنها تتحول - في حالة انتخابات محلية أو تشريعية - إلى مؤيد للخطاب السياسي لتلك الخلايا.

ولم يعد أحد في الجزائر أو في أي مكان آخر في المنطقة، يستبعد إمكانية أن يجعلهم الإطار المرجعي - الذي سمح لأنصار الخوميني أن يخرجوا من جيتو المعارضة السرية - قادرين، في يوم ما، على أن يحصدوا كل أو بعض الميراث السياسي للتشكيلات القومية الموجودة حالياً في السلطة.

وإذا عدنا إلى جوهر الجدل السجالي للإسلام السياسي - متجاوزين أوجه التعبير المتطرفة، والتي تعد بالتالي هامشية - أمكننا أن نفهم الكيفية التي يستطيع بها - بطريقة ملحوظة - تعبئة الجماهير، كما نستطيع أن نكتشف طرق التعبير المتوقعة، بالإضافة إلى أننا يمكن أن نتوصل - لو تطلب الأمر ذلك - إلى معرفة الامكانيات الكامنة في انتصاراته التي حققها حتى الآن.

إن التضخم اللغوي فيما يتعلق بالمصطلحات التي يستخدمها المحللون («الإسلام السياسي»،

(١) في أول انتخابات حرة جرت منذ ١٩٦٧، حصل الإخوان المسلمون على ٢٢ مقعداً في البرلمان بينما حصلت مختلف الجماعات الإسلامية السياسية على ٣٤ مقعداً. ونظراً لعدم الاتفاق على الوزارات التي سينتولونها (وخاصة وزارة التربية) فقد رفض الإخوان المسلمون المشاركة في الحكومة

«الأصولية»، «المتشددون»، «الخمسينية»، «الإخوان المسلمون»، الخ... - والتي كانت فى البداية تعبر عن حيرتهم ثم أصبحت تعبر عن قلقهم تجاه هذه الظاهرة - يعكس، بنفس الدرجة، الاهتمام الذى تثيره هذه الظاهرة، والصعوبة التى يواجهها المشاهد الخارجى أمام جوهر هذه الاتجاهات وتعددتها. لم تعد الحركات القومية تحتل المكانة الأولى فى صف «الشياطين» التى تثير الرعب فى العقل الباطن الغربى وفى عناوين الجرائد. ويبدو ناصر وين بيللا - بإنجازاتهم فى مجال الاستقلال والتأميم - كما لو كانوا قد وضعوا فى مخزن عظماء التاريخ (بعد انتهاء دورهم). وحتى إذا كان القذافى - بفضل الخلط الذى تقدمه وسائل الإعلام الغربى عنه - يستطيع أحياناً أن يحتفظ برواسب أمجاده السالفة وأن يسرق جزءاً من أمجاد «المتشددين»، فقد تم تجاوزه إلى حد كبير. وقد أصبح الغرب بالفعل، منذ أكثر من عشر سنوات، عن طريق الخمينى وجوقته «الإرهابية». يدرك الصعوبة التى يواجهها فى إدراك مكانته فى العالم، لأن زمام السيطرة على العالم قد انفلتت منه، ولأنه فقد قدرته على أن يفرض على «الجنوب» تصوراً يرفع من شأن «الشمال»، وقد بالتالى قدرته على ادعاء العالمية.

ومما لاشك فيه أن فهم «الإسلام السياسى» يستدعى قبل كل شئ إدراك المزالق المختلفة الكامنة فى طيات منهج المستشرقين، هذا إذا لم نستطع تجنبها كلية، فخلال العقد الماضى قدم عدد كبير من المفكرين - ابتداءً من إدوارد سعيد حتى برنارد لويس ومن حسن حنفى حتى فؤاد زكريا^(١) - دراسات قيمة فى هذا المجال، لكن هذا لا يمنع الشعور بالحيرة أمام صعوبة توقع تعدد الاتجاهات التى ستطرأ على المد الإسلامى فى المستقبل.

وإذا كان من العصب - فى إطار محاولة فهم الإسلام السياسى ونظراً لوفرة الخطاب الإسلامى وتشعبه، ونظراً لتعدد التصورات الخاصة به - أن نصل إلى درجة تسمح لنا بأن نفصل تماماً بين «الأنا» و«الآخر» فعلياً أن نظل قادرين على الوعى بحدود أى محاولة لتقديم قراءة موضوعية

(١) أنظر:

SAID Edward, *L'Orientalisme ; l'Orient créé par l'Occident*, Paris, Le Seuil, 1980, p. 393 et *Covering Islam*, New York, Pantheon, 1981. BRUCKNER Pascal, *Les sanglots de l'homme blanc ; Tiers monde, culpabilité, haine de soi*, Paris, Le Seuil, 1983, (L'Histoire immédiate). LEWIS Bernard, *Le retour de l'islam*, Paris, Gallimard, 1985. CHALIAND Gérard, *Mythes révolutionnaires du Tiers monde*, Paris, Le Seuil, 1980 (L'Histoire immédiate). ZAKARIYA, *Fouad ou islamisme*, Paris / Le Caire, La Découverte / Al-Fikr, 1991.

أنظر أيضاً: حسن حنفى : مقدمة فى علم الاستغراب مدبولى القاهرة، ١٩٩١.

للأحداث.

وعليتنا أيضاً - عندما نقوم بمثل هذه القراءة - أن نحدد المسافة الملائمة بيننا وبين موضوع البحث: وأن نقترّب بالقدر الكافي منه لكي يتسنى لنا رؤية المظاهر المتعددة التي لا يلمسها من يراقب الأمور من الخارج. فلا يجب أن يغيب عن ذهننا أن أساس أي حركة إسلامية لا ينحصر فقط في مجموعة «سور القرآن وأحكامه» بل يتكون أيضاً من بشر، هذا رغم أن دراسة العقيدة أسهل كثيراً من فهم ملايين الأفراد الذين يؤمنون بها. وأياً كانت القوة التي يلجأ إليها هؤلاء الأشخاص لكي يثبتوا «خصوصيتهم» (أو لكي ينادوا بحقهم فيها)، فلا مفر من أن يتأثر أي شخص من بينهم بالبيئة التي يعيش فيها ويقوانينها الإنسانية والاجتماعية (هذا، مع العلم أن الطابع العالمي لهذه القوانين ليس موضع تساؤل). وعلينا أن نتجنب - إلى جانب التعميم الذي يبسط الأمور - الإفراط في التجزئة (حتى لو كان هذا المنهج يرضينا) لأن مثل هذه التجزئة تؤدي إلى عدم اكتشاف القاسم المشترك بين الجزئيات العديدة التي تتكون منها السمات المحلية، مع أن هذا القاسم المشترك هو الوسيلة الكفيلة بإعطائنا الحد الأدنى من الترابط الذي يعضد تفسيرنا للواقع.

مثل أي تيار من التيارات الاجتماعية والسياسية التي وجدت عبر تاريخ كوكبنا (حتى لو اقتصرنا على تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط) يتضمن الإسلام السياسي حركة ديناميكية تجعله يتطور باستمرار. وعلى الدراسة التحليلية أن تركز اهتمامها على الاتجاه الذي يميل إليه تطور الخطاب الإسلامي أكثر من الاهتمام بالخطاب الإسلامي في حد ذاته في فترة ما. وعلى ذلك يجب أن يدفنا أخذ الحركة الديناميكية الداخلية في الاعتبار إلى رفض التحليلات التي تحاول باسم الموروث الثقافي (سواء كان دينياً أم غير ديني) أن تقدم تفسيراً جامداً ينحصر إلى الأبد في حقبة زمنية محدودة، حتى إذا كانت بعض هذه التحليلات تتباهى بذكر أهم المراجع الإيستيمولوجية^(١).

وهذا الكتاب حصيلة بحث قمنا به في الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٨ في إطار المركز القومي للبحث العلمي وبمساعدة معهد الأبحاث والدراسات عن العالم العربي والإسلامي^(٢)، ومنذ يناير ١٩٨٩ نحاول في القاهرة - في إطار مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية

(١) الإيستيمولوجيا: بحث تقدي في مبادئ العلوم وفي أصولها المنطقية.

(٢) قام إنفويه وميرن بإنشاء معهد الأبحاث والدراسات عن العالم العربي والإسلامي في [IREMAM] في ١٩٨٦، ويديره ميشيل كامر منذ ١٩٨٩. ويعتبر هذا المعهد من أهم مراكز الأبحاث الفرنسية التي تقدم دراسات عن العالم العربي والإسلامي.

(٣) CEDEJ ويديره منذ ١٩٨٥ السيد د. جان كلود فاتين.

والاجتماعية^(٣) - أن نضيف، إلى كتابنا هذا، البيانات التي يستدعيها تطور الواقع. وقد يبدو أن المنهج - الذي اتبعناه في هذا الكتاب - يتجاهل بعض شروط البحث الأكاديمي، إذ أن أقوال قادة الفكر الإسلامى (أو الذين يعتبرون كذلك) تحتل مساحة لا بأس بها، وبما أن هذه الأقوال كانت حصيلة لقاءات مباشرة تحدثوا أثناءها بحرية، فقد حرصنا على تقديمها كما هى دون تنقيح، لأننا فضلنا أن نقدم للقارئ (بعد تحديد الإطار الذى يسمح بفك الإشارات والرموز التى تحتوى عليها هذه النصوص إذا استدعى الأمر ذلك) التعبير المباشر عن خط سير هؤلاء القادة وعن رؤيتهم للواقع، بدلاً من أن نقدم للقارئ خلاصة مركزة تعيد هيكلة المعلومات الموجودة بخطابهم^(١). وقد يرى البعض أن مثل هذا الموقف يعنى أننا نتجنب العمل التنظيري، أما البعض الآخر فقد يفسر المنهج الذى اخترناه على أننا بهذه الطريقة نقدم للقارئ بطريقة عفوية مادة قابلة للبحث دون أن نترك بصماتنا عليها. ولكن قد يكون من سمات مثل هذا المنهج أنه يحد من التبسيط الذى ينبج عن أى قراءة أحادية. هذا إلى جانب أنه يعطى الفرصة للقارئ غير المتخصص - والذى نأمل أن يكون كتابنا فى متناول يده - أن يقرأ دون وسيط أقوال المناضل الإسلامى (المشهور بالتشدد) وأن يتأكد بهذه الطريقة - إن كان لا يزال يشك فى ذلك - أن هذا « المناضل المتشدد » يعيش مثلنا على نفس الكوكب.

وقد يأخذ علينا البعض أن مثل هذا المنهج يعكس وقوع الباحث فى أسر موضوع البحث. بل إن البعض الآخر قد يتهمنا بأكثر من ذلك، بالتحيز. ومن المؤكد أن كاتب هذه السطور يحركه المجداب المتخصص فى العلوم السياسية تجاه انتهاز الفرصة لملاحظة كيف تشكل أيديولوجيات تحاول رفض الأيديولوجيات التى جاءت قبلها، كما تحاول من جديد، ولفترة ما، الهيمنة الفكرية على المجال السياسى العربى والإسلامى. أما فيما يخص التحيز فقد يكون الأمر كذلك ولكن موقفنا ينطلق فى هذه الحالة من رغبتنا فى تقديم مساهمتنا من أجل تصحيح الخطأ الكبير الذى وقعت فيه الرؤية الغربية والتى ظلت طوال الثمانينيات عاجزة عن فهم تبلور الإسلام السياسى. هكذا يكرر الغرب نفس الموقف الذى اتخذه فى الخمسينيات أمام صعود القوميات وظل تفسير الغرب - وكذلك تفسير أولئك الذين تولوا زمام الحكم عقب الاستقلال - قاصراً، فلم ير فى بوادى الاحتجاج الإسلامى، سوى مظاهر صحوة الموت لتقاليد بالية تحتضر. ولكن الأمر كان يتعلق

(١) لقد قمنا أحياناً بتعديلات طفيفة فى هيكل الخطاب وترمى مثل هذه التعديلات الى إلغاء بعض أوجه التكرار، أو الصمت، أو التردد، أو بعض السقطات .. ومثل هذه المظاهر فى الخطاب لها دلالتها ولكن عدم حذفها كان سيستدعى من طرف القارئ تركيزاً شديداً ... وبما ان بعض اللقاءات قد تمت باللغة الفرنسية فقد قمنا بترجمتها الى اللغة العربية. أما فيما يتعلق بالمصادر المكتوبة فقد رجعنا دائماً الى الأصل.

بشئٍ مختلف تماماً. ذلك أن هذه اللحى وهذه الحجب لا تخفى وراءها كائنات غريبة هابطة إلينا من المريخ، بل إننا لا نستطيع أن نلتصق بهؤلاء الأشخاص صفة «التعصب» أو «التطرف» فليسوا سوى خلفاء للقوميين، إنهم اللاعبون الجدد فى حلبة السياسة (وسنضطر يوماً ما للاعتراف بذلك).

وإذا كان «الجنوب» قد حاول أن يفصل مستقبله السياسى عن مستقبل الغرب - وذلك عن طريق حركات الاستقلال - كما أخذ يعبر عن رغبته فى مزيد من الاستقلال فى إدارة موارده المادية - وذلك عن طريق إحرأام التأميم - فإنه يحاول، حالياً، أن يستعيد نفوذه على المناطق التى اغتصبها الشمال أيديولوجياً.

وحتى إذا كان الإسلام السياسى فى خطابه يبدو بعيداً عن التعبير عن نهاية رحلة القضاء على الاستعمار، فهو يمثل «مرحلة الدفع الثالثة لصاروخ القضاء عليه» ويعبر ذلك بالفعل عن مرحلة من أهم مراحل تعجيل عملية بحث «الجنوب» (المُهيمن عليه) عن وضع جديد فى إطار علاقته بالشمال.

وفى مناخ سياسى غير ديمقراطى (يعانى صعوبة فى تقبل مظاهر الاحتجاج) فقد لجأ الإسلام السياسى، أحياناً، إلى العنف، وهذا العنف لا يقل فى عدم مشروعيته عن العنف الذى تمارسه الدولة. وبعد أن ظل الخيال الغربى لا يجد «الشيطان» الذى يملأ به الفراغ الناتج عن انحسار الحركات العمومية فى «جنوب» حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد وجده أخيراً فى «المتشددين الإسلاميين». وهكذا وَجَدَ فيهم الخيال الغربى مايمثل القوى الشريرة الضرورية لاشباع حاجته. هذا بالإضافة إلى أن التصدع الذى كان يصيب أسس الأنظمة «الصديقة» لم يصل - خلال مدة طويلة - إلى الغرب إلا عن طريق الصدى المشوه للقمع الذى كان يُمارس ضد «المتشددين». وسندرك فى يوم ما - بعد دراسة جادة لظاهرة الإسلام السياسى - أن «العنف» الذى نلصقه بالمظاهر «الهامشية المتطرفة» للتيار الإسلامى، تمارسه، فى الغالب، نظم الحكم، والعكس ليس صحيحاً.

لقد كانت هذه المظاهر الهامشية المتطرفة للتيار الإسلامى تمثل - خلال فترة طويلة - المدخل الوحيد لفهمه، رغم أن الحركة الإسلامية كانت - قبل ذلك - لا تنحصر فقط فى هذا البعد العنيف. وقد لجأت وسائل الإعلام فى فرنسا عام ١٩٩١ (فى إطار محاولة تقديم الأغلبية البرلمانية التى تتشكل فى «الجنوب»، وهم شركاء المستقبل المحتملين) إلى خطاب يحتوى على مفردات تذكرنا إلى حد كبير بالمفردات التى أستخدمت - قبل ذلك بعشر سنوات - لوصف نفسية المجموعة الصغيرة التى قامت باغتيال السادات.

ومثل هذا الخلط - سواء كان واعياً أم غير واع- يمثل خطورة لا تقل عن الخطورة الناتجة عن الخلط في مجال المعرفة بين اليسار البرلماني الأوروپي والمجموعة الإرهابية الفرنسية الصغيرة التي تحمل اسم «العمل المباشر» [Action directe] وهو خلط يبرر نفسه بالقول أن كليهما عبر-منذ فترة طويلة- عن تحفظه تجاه الرأسمالية. إن الضعف الشديد الذي تعاني منه أجهزة المعرفة الموجودة «بالشمال» من أجل فهم «الجنوب» (سواء كانت هذه الأجهزة أكاديمية أم لا) قد زادت من الصعوبة التي يواجهها «الشمال» عندما يحاول فهم المغزى الحقيقي للمسافة الجديدة التي يخطوها «الجنوب» بعيداً عنه.

وفي الفترة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠، انتشرت فرنسا بنجاح سياسة تثقيف الصفوة العربية إلى حد أنها ظلت تراهن على البعد الاقتصادي فقط فيما يخص علاقتها «بالجنوب» وأهملت إلى حد كبير -في المجال الأكاديمي والسياسي والصحفي- ضرورة إتاحة الفرصة للقراء الفرنسيين لمتابعة الواقع الثقافي في «جنوب» حوض البحر الأبيض المتوسط، فأصبح عدد القراء الفرنسيين القادرين على فهم الثقافة العربية وتطورها، عدداً محدوداً للغاية^(١). وفي الوقت الذي تشعر فيه هذه المنطقة بضرورة استعادة علاقتها مع جذورها، النابعة من تراثها السابق لعهد الاستعمار، لا يوجد لدى معظم الغربيين الأدوات اللغوية الضرورية لفهم «الجنوب». وأي محاولة يعبر بها «الأخر» عن رغبتة في أن يستعيد مظاهر خصوصيته تغذى تصور «الشمال» المشوه للواقع إلى حد أنه يجد في ذلك عدواناً عليه. إن دول المغرب العربي التي تتحدث اللغة الفرنسية (والتي تتسرع فنصفها بالتعبية لفرنسا) قريبة للغاية من «الشمال»، حتى أنه صار من الصعب أن يرى الغرب بروز خليفة (وقح) يدعى اليوم تغيير لغته ولو جزئياً.

وبالإضافة إلى ذلك يفضل الغرب، نظراً لقلقه، أن يتوجه بالخطاب إلى أشخاص يختارهم من «الجنوب» يشترط فيهم الحديث معه بلهجة مريحة هادئة. وما هو جدير بالاهتمام أن الغرب يحاول أن يجعل الأخ يذم أخاه، لأن ذلك قد يسمح لنا فيما بعد أن نكون -كما حدث في فترات سابقة- «القوة المقبولة»، لأن القيام بمثل هذا الدور يطمئننا. وإلى جانب ذلك توجد عقبة أخرى وهي

(١) ماهو عدد الصحفيين الذين يستطيعون أن يقرأوا مباشرة ما يكتبه مائة مليون من جيرانهم العرب؟ ماهو عدد رجال السياسة الذين يستطيعون أن يقوموا بذلك؟ وأحيراً - ولايمنى ذلك أنه أقل أهمية - ماهو عدد الجامعيين الذين يستطيعون نظراً للفصل بين مختلف المواد في التعليم الجامعي (وقد بدأ لتوه يتلاشى ولم يفلت كاتب هذه السطور من مثل هذا الفصل بين المواد) أن يوفقوا بين حصيلة التكوين اللغوي المتعمق (اللغة والتاريخ) وبين التكوين المنهجي الذي تجلبه لنا العلوم الاجتماعية والذي لا يمكن الاستغناء عنه؟ ولا يوجد شيء - في الاحتمالات المتخذة حالياً - يدل على تعديل ذي مغزى يعالج مثل هذا الموقف الصعب الذي تعاني منه الدراسات العربية: تستقبل المراكز الثقافية في القاهرة وفي دمشق كل عام طلبات منع تعادل عَشْرَ أضعاف العدد الذي تلبيه، رغم أن هذه المنح ليست باهظة التكاليف.

ليست أقل أهمية، فقد كان الذين يقومون -في الغالب- بدور العين التي يرى الغرب من خلالها ظاهرة الإسلام السياسي، هم هؤلاء الذين تهدد هذه الظاهرة معتقداتهم، بل وتهدد أحياناً مكانتهم. إذ يميل الأشخاص -الذين يرتبط مصيرهم إلى حد ما ببقاء الأنظمة التي ظهرت عقب حركات الاستقلال- في تفسيرهم للواقع، إلى تجاهل كل ما أصبح يتنافى مع مصالحهم في المناخ السياسي، ويتم هذا التجاهل عمداً أحياناً ودون عمد أحياناً أخرى.

في مثل هذا الإطار، كان من الطبيعي أن تفضل وسائل الإعلام -عندما حاولت فهم اقتحام الإسلام السياسي للساحة التونسية- توجيه أسئلتها إلى سفير بورقيبة، بدلاً من توجيهها إلى المتحدثين باسم الحركة التي كان يحاول هذا الرئيس (الذي أصبح مستبداً) أن يقضى عليها.

وفي معظم الأحيان نطلب من الأشخاص -الذين يسكون زمام السلطة- مساعدتنا في فهم المنطق الذي ينطلق منه تحرك هؤلاء الذين يهددونهم، وعلى سبيل المثال تحدث -منذ فترة قريبة- جان دانيال إلى الملك الحسن الثاني قائلاً: «أعتقد أن سيادتكم ستفهمون رغبتى في أن أبدأ حديثي بما هو أكثر إلحاحاً بالنسبة لكم وبالنسبة لنا، أو حتى بالنسبة للجميع، أريد أن أبدأ حديثي معكم «بالمتشددين الإسلاميين»...»^(١).

في هذا المناخ السياسي الفرنسي أثار استقبال الخطاب «الإسلامي» كذلك نفس «الإجماع» (ذى العواقب الوخيمة) الذي أثاره ظهور «القوميات». ومن المفارقات، أن عدداً صغيراً من الأشخاص كان يعبر عن فهمه لظهور الحركات «القومية» وما زال مقتنعاً حتى الآن -نظراً لمعرفته للصفوة الحاكمة- أن هذه الصفوة ستكون دائماً الوحيدة القادرة على حكم العالم الغربي بصفة شرعية، وفيما يتعلق بالإسلام والعالم الثالث والعرب، فقد وجد اليمين -فيما يشيروه «الإسلام السياسي» من رعب لدى «الغرب» - فرصة سانحة لتدعيم بعض أوجه اليقين المتجزئة لديه. وبينما كان اليسار يظهر استعداداً أكبر ليتفهم نشأة هذا الصوت «الأخر» في «الجنوب»، إلا أنه يجد حالياً -نظراً لإفراطه في التمسك بضرورة العلمانية- صعوبة شديدة في استيعاب أن توضع مثل هذه المبادئ موضع التساؤل، وأن يوجد من لا يعترف بعالمية الفكر العلماني -هذا بالإضافة إلى أن اليسار لا يستسيغ أن يتجرأ أحد على كتابة التاريخ بمفردات تختلف عن المفردات التي خلقها.

ولا يجب أن يغيب عن ذهننا، أن بعداً من الأبعاد الهامة للإسلام السياسي، هو الحرص على أن تتمتع لفته بمفردات تختلف جذرياً عن مفردات الغرب (وهذا لا يعنى أن القسيم الغربية برمتها

(١) حديث مع الملك الحسن الثاني في مجلة *Le Nouvel Observateur* ، ٢٨ مارس ١٩٨٢.

ستكون موضع رفض من طرف الإسلام السياسى). وبهذه الطريقة تتسع مساحة سوء الفهم، وعندما نحاول تضييق نطاقها، فإن المزايدات (النابعة من جميع الأصوات «المتشددة» سواء فى «الجنوب» أو فى «الشمال») تتطوع بتوسيعها.

ومع ذلك، قد تنطلق من بوتقة «الإسلام السياسى» (عندما يتجاوز المرحلة التى تعبر عن الإفراط فى رد الفعل تجاه «الشمال») العناصر اللازمة لتحقيق توازن اجتماعى وثقافى يفتقد إليه «الجنوب» منذ مدة طويلة، فقد انتقل -دون مرحلة انتقالية- من فترات السبات العميق إلى عواصف الاستعمار. وقد يمكن -تحت راية «التشدد الإسلامى»- صياغة المكونات الأساسية الضرورية لرؤية جديدة، رؤية تتجاوز مرحلة العنف الاستعمارى، كما تتجاوز مرحلة العنف القومى المضاد الذى مارسه نخبة «التحديث» الحاكمة بعد الاستقلال.

الفصل الأول

التشدد الإسلامى والأصولية والإسلام السياسى حول صعوبة التسمية

« نظراً لاعتبارات عملية ولأن الكلمات التالية تستخدم بهذه الطريقة فى الحياة اليومية، سنلجأ بدون تمييز إلى هذه الكلمات: التشدد الإسلامى، الأصولية، الإسلام السياسى، التطرف، الجماعات، عندما سنتحدث عن الرادىكالية الدينية الجديدة التى تستشرى فى بلاد المشرق ».

كلير برييه : « الإسلام : هسل بحارب الغرب : » (١).

BRIERE Claire in BRIERE Claire et CARRE Olivier, "L'Islam, guerre à l'Occident", (١) Autrement, 1983.

«الأصولية، التشدد الإسلامى، التقليدية، الخومنية، التطرف، العنف الدينى...» تلك كلها أسماء ظلت تتردد لفترة طويلة -سواء فى كتب المتخصصين أو فى الكتابات الصحفية- لتصف الاضطرابات التى تصاعدت فى البلدان الإسلامية فى الآونة الأخيرة، ووصلت إلينا فى الغرب تزعزع بناء يقيننا. وترجع هذه الصعوبة فى التسمية إلى الصعوبة الواضحة التى تواجهها عندما نحاول فهم هذه الظاهرة سواء فيما يتعلق بخصوصيتها أو بتنوعها.

من المؤلف أن نرى -فى العالم الإسلامى- المواقف والسلوكيات وأوجه الخطاب المختلفة التى يقوم فيها الدين والسياسة بتدعيم كل منهما للآخر. لقد كان الدراسات الأولى لهذه الاتجاهات، تخلط فيما بينها - نظراً لعدم التأنى فى دراستها- لكننا نستطيع اليوم (حتى إدراك أننا فى مجال العلوم الاجتماعية -أكثر من غيرها من العلوم- نفتقد وضوح الحدود بين الظواهر المختلفة ونفتقد اليقين فى دراسة أصلها) أن نفصل بين هذه الاتجاهات من ناحية وبين الإسلام السياسى من ناحية أخرى: حيث يلتقى فى هذا الأخير المجالان السياسى والدينى.

وفى فترة تقل عن عشر سنوات^(١) تم تقديم بعض التفسيرات الهامة فى مجال المصطلحات الخاصة بهيمنة عودة الإسلام^(٢) - ونحن اليوم على وشك أن نتوصل إلى إجماع نسبى فيما يتعلق بالعناصر التالية:

إذا كان مفهوم «الإسلام السياسى» [islamisme] يفرض نفسه شيئاً فشيئاً، فهو لم يعد يصلح -كلما تحدد معناه- لتغطية جميع المواقف الاجتماعية أو الممارسات السياسية التى ترتبط أو تتأثر بالدين الإسلامى. ولكن التمييز ليس حاداً، فمازالت الظاهرة مرتبطة -إلى حد ما- بهذه الأسماء، لأن هذه الأسماء وإن كانت لا تشير إلى الإسلام السياسى بطريقة شاملة تُبرز بعداً من أبعاده أو اتجاهات من الاتجاهات التى تنتسب إليه. وفى مقابل محاولة فهم ظاهرة الإسلام السياسى من خارجها من أجل التوصل إلى منطق هذه الظاهرة، يقوم أتباع التيار الإسلامى أنفسهم بمحاولة تقديم تفسير وتحديد لاتجاههم وكثيراً ما تتداخل هاتان العمليتان ويبدو هذا التداخل أكثر وضوحاً فى رفض الإسلاميين للأسماء التى تلتصق بهم.

وسنحاول -عن طريق استطلاع الحدود المتحركة التى تفصل بين التيارات الإسلامية- التوصل إلى إزالة التداخل بين الأسماء المتعددة التى تطلق عليها (ولكنها خاطئة بشكل نسبي). ولا ننكر

(١) نذكر على سبيل المثال: محمد أركون، أوليفيه كاريه، جان فرنسوا كليمون، جاك برك، والباقر الهرماسى، جيل كييل، على الدين هلال دسرتى، سعد الدين إبراهيم، برونو ايتيان، محمد التوزى، ميشيل كامو، ماكسيم رودنسون، أوليفيه روا، جان كلود فاثان (أنظر قائمة المراجع).

أننا نتطلع أن ننطلق من دراسة المصطلحات إلى محاولة تقديم دراسة موضوعية (فى إطار تاريخى لا يسمح بذلك إلى حد كبير) لظاهرة يتداخل فيها - إلى درجة كبيرة - ليس فقط الدين والسياسة، والواقع والتاريخ، ولكن تتداخل فيها أيضاً رؤيتنا للآخر ورؤيتنا لذاتنا.

١ - الإسلام والإسلام السياسى

من الممكن أن نكون مسلمين [musulmans] دون أن نكون إسلاميين [Islamistes] (بمعنى الانتماء إلى تيار الإسلام السياسى) ورغم أن هذا التمييز الأولى بديهى، فإن عدداً كبيراً من الناس يجهله.

وكما يقول ميشيل كامو^(١) إننا نراهن على عدم الخلط بين ظاهرة سياسية دينية نابعة من الظروف المحيطة بها، وبين ثقافة راسخة منذ أكثر من ألف سنة (...). إن المجتمع التونسى مجتمع إسلامى [Islamique] ولا تستطيع الأحداث التى جرت خلال مدة عشر سنوات إدخال تعديل على هذه السمة سواء بالسلب أو بالإيجاب، وفى مقابل ذلك، فإن المدى القصير قد يؤثر فى إطار مجتمع ما - على كيفية رؤية الإسلام وتصوره - على كيفية حشد الناس حوله: من هذا المنطلق يمكننا التحدث عن « المد الإسلامى ».

إن برونو ايتيان ومحمد توزى كلاهما أيضاً من أنصار استخدام كلمة أسلامى [Islamiste] لأنها تسمح بالتمييز بين الشخص الذى ينتمى إلى تيار الإسلام السياسى وبين أى شخص ينتمى إلى الدين الإسلامى. ولتعضيد وجهة نظرهم هذه، يؤكدان أن مصطلح إسلامى ISLAMISTE مصطلح يستخدمه - فى الغالب - المنتمون إلى تيار الإسلام السياسى. وتلاحظ سهير بلحسن « أن مرتديات الحجاب طالبين - فى مواقف عديدة - باستخدام هذا المصطلح » « ويُفضل - على أية حال - استخدامه على مصطلح « مسلم » [musulman] فهذا المصطلح الأخير غير دقيق »^(٢) وغالباً ما تضع رؤية الاسلاميين لداتهم هذا التمييز فى اعتبارها بالفعل. يقارن راشد الغنوشى مثلاً - وهو قائد ومنظر التيار الاسلامى الرئيسى فى تونس - بين حداثة حركة الإسلام السياسى وبين قدم الدين الإسلامى (فى تونس) : « أقصد بحركة الإسلام السياسى، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. وأقصد أيضاً هذا النشاط الذى بدأ فى السبعينيات والذى كان ينادى بالعودة إلى

"Chronique Politique de la Tunisie, 1979", in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Paris, (١) Ed. du CNRS, 1981.

"Femmes tunisiennes islamistes" in *Le Maghreb musulman en 1979*, ss. la dir. de (٢) Chrstienne SOURIAU, Paris, CNRS, 1981, p. 77.

أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة وعن التمسك «بالتقاليد»^(١). وإذا كان من الممكن ترجمة مصطلح «إسلامي» (الذي يلجأ إليه من ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي لوصف نشاطهم) إلى [islamiste] أو إلى [islamique]، فهذا لا يمنع أن الترجمة الأولى [islamiste] هي التي يلجأ إليها المناضلون المتحدثون باللغة الفرنسية^(٢). وأهم مافى الأمر هو ملاحظة الخصوصية التي يحاول التعبير عنها بهذه الطريقة أولئك الذين ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي (الإسلاميون) بالنسبة لباقي المسلمين.

ومثل كل أنواع الحدود، ليست الحدود التي تفصل بين الإسلام والمؤمنين به من ناحية وبين مناضلي تيار الإسلام السياسي من ناحية أخرى، حدوداً مطلقة.. وإذا كنا لا نستطيع أن نحصر هذا التراث الثقافي -الذي يمتد عبر ملايين السنين- في إطار تفسير مجموعة معينة للدين (انطلاقاً من الظروف المحيطة بهم)، أو في إطار الاستخدام السياسي الذي تريد هذه المجموعة تحقيقه، فإن قدرة هذه المجموعة الأخيرة على التوصل إلى تحقيق دور -تزداد أهميته إلى حد يسمح لها بزعامة جماعة المسلمين معنوياً وسياسياً- قد تؤدي فيما بعد إلى التقليل من شأن هذا التمييز.

٢- الإسلام السياسي والصوفية

يوجد داخل الإطار الديني الصرف بعض أشكال التدين، وبعض مظاهر الفكر، وبعض أشكال التجمع. وتتطلب هذه الاتجاهات -التي تُوصف، في كثير من الأحيان، بالتقليدية- من طرف أنصارها والمتضمنين إليها قدرأ أكبر من النشاط الديني. ويربط بعض المراقبين الذين يفتقدون الدقة -إلى حد كبير- مثل هذه الاتجاهات (الصوفية، المرابطية...) بتيار الإسلام السياسي، وذلك رغم وجود مسافة كبيرة تفصل بين هذه الاتجاهات وبين مواقف وممارسات تيار الإسلام السياسي الذي يعترف -إلى حد ما- بالحدائثة ويؤكد صراحة ضرورة المشاركة المباشرة في المجال السياسي.

(١) "Entretien avec Ch. SOURIAU", *Le Maghreb musulman en 1979*, p. 399.

(٢) هناك استثناء على هذه القاعدة، عباس مدني على سبيل المثال قال في إطار مناقشته لكتاب *L'Islamisme au Maghreb*: «عليكم مراجعة عنوان كتابكم لأننا -في الجزائر- لا يوجد عندنا «إسلام سياسي»، لا يوجد سوى الإسلام، نحن مسلمون فقط» (عباس مدني في لقاء مع الكاتب في الجزائر، يونيو ١٩٩٠).

ويعتبر منظرو الإسلام السياسي من أكثر الأشخاص حرصاً على توضيح السمات التي تميزهم عن هذه الاتجاهات. ومن المعروف أنهم يتخذون تجاه التصوف موقفاً متحفظاً، فهم يؤاخذونهم على رفضهم الاعتراف بأهمية العمل السياسي، أي على سلبيتهم أمام تدهور الأمة، كما يواجهون اليهم اللوم على قيام النظم الحاكمة (أو حتى الأجنبية) باحتواء كبرى الطرق الصوفية، ويؤاخذونهم أيضاً على هذا «التسيب» الأخلاقي الذي قد تقوم بعض الطرق الشعبية الكبيرة بتفطيطه. ويصف منظرو الإسلام السياسي مثل هذه الاتجاهات بأنها «تقليدية»، بل يفضلون في كثير من الأحيان وصفها بأنها تنتمي إلى إسلام عفى عليه الزمن، إسلام يعرقل نمو فكر الإسلام السياسي ويحد من أوجه نشاطه.

يؤكد راشد الغنوشي أن رسالة الإسلام السياسي واجهت عقبات داخلية نابعة من صورة الإسلام الموروثة المفرطة في التقليدية: «وأقصد بذلك الإرشادات الروحية وأشكال العبادة التي ظهرت مؤخراً والتي لا علاقة لها بالإسلام: الصوفية، الدراويش، زيارة المقابر، الحضرات الصوفية وتقديس الأولياء»^(١). أما بالنسبة لحميدة النيفر - أحد مؤسسي التيار التونسي - وكذلك بالنسبة لعدد لا بأس به من نظرائه في المشرق أو المغرب، تعتبر الصوفية هي المسئولة إلى حد كبير عن السبات الذي يعاني منه المجتمع؛ وعلى المسلمين بوجه عام، وعلى التيار الإسلامي بوجه خاص؛ محاولة الخروج من مثل هذا السبات. والمنطق الذي يلجأ إليه أحمد النيفر في الدفاع عن وجهة نظره، يمثل - إلى حد كبير - موقف باقي قادة التيار الإسلامي عندما يهاجمون مظاهر الصوفية المعاصرة :

«دعوه يثن»

(حميدة النيفر، «المعرفة» العدد الثالث، عام ١٩٧٦)

« (...) هل يمكن أن نعتبر الصوفية مسئولة عما أصاب الإسلاميين من فشل وانحراف وتجمد؟ ولماذا؟

(...) نكتفى الآن بعرض المظاهر التي انطبع بها الفكر الإسلامي الحديث والتي اقتبسها من الصوفية المنحرفة. إنها ثلاثة :

١- الاعتقاد الراسخ في أن الزهد هو المثل الأعلى في التربية الحركية.

(١) نفس المصدر، فيما يتعلق بالصوفية انظر:

LINGS Martin, *Qu'est-ce que le Soufisme?*, Paris, Le Seuil, 1975.

٢- الإيمان الثابت بأن الجماعة التي وقع الانتماء إليها هي الوحيدة التي توصل إلى الحق وإن ماعداها من الأفراد والجماعات في الضلال المبين.

٣- الطاعة المطلقة الكاملة للشيخ القائد.

ولنبداً بالمظهر الأول :

* الزهد / والجزئية الأخلاقية.

إن غرس الزهد، القائم على اعتبار الدنيا بلاء مصبوباً ولعنة ملاحقة كمبدأ وأساس للتربية الحركية يجعل المسلم «الملتزم» في جماعة يشعر بتضايق من الحياة ورهبة مرضية من المعاصي والآثام، فهو يرى الحرام في كل مكان ولا يكاد يظمنن إلى عمل سوى الصلاة والذكر والاعتكاف وما شبهها من الشعائر. أما ماعدا ذلك فهي أما بلاء أو طريق إلى بلاء...

إن هذا المنطق التربوي لا يدفع في نهايته إلى إبداع أو تفوق {...} إن الزهد لا يصلح أن يكون أساساً تربوياً... لأنه يحرم كل عمل من التأثير الإيجابية. إنه يولد الجزئية الأخلاقية التي تجعل الورع جيداً والطموح مهملًا، وتجعل تلاوة القرآن صفة حسنة بينما تسمى الثقة بالنفس صفة مذمومة. الجزئية الأخلاقية تلح على قلة الضحك والتعفف وكثرة التنفل وتعتبر الاتقان والمغامرة واليقظة أخلاقاً «ثانوية».

إن أساس التربية الإيجابية هي الشمولية الأخلاقية، فلا الصلاح يستطيع أن يعرض البسالة ولا الانضباط ينوب عن حفظ الكتاب العزيز ولا قيام الليل يحل محل البحث العلمي.

المظهر الثاني :

* الجماعة والتفوق.

لا أحسب أن مسلماً يمكن له أن يناقش أهمية مبدأ الجماعة. إلا أن العصر الحديث شهد ظهور جماعات إسلامية كثيرة ابتليت بلوثة أحسبها صوفية تتمثل في أن المنتمين إلى عمل إسلامي لا يعتبرون أنفسهم جماعة بل هم الجماعة الإسلامية. إنهم وحدهم على الحق والآخرون في المتاهات والضلالات. ولقد زاد في هذه اللوثة تقسيم بعض الفقهاء القدامى العالم إلى دار إسلام ودار حرب.

وإذا كان هناك ما يبرر هذا الفصل في عصر كان المجتمع الإسلامي فيه قد بلغ نضجا عقائديا وفكريا وماديا عاليا، فإننا الآن في عصر لا يقبل هذا الجتهاد لأن موازين القوى انقلبت ومعطيات البناء الاجتماعى والثقافى والسياسى تغيرت تغيرا كاملا.

لكن «الملتزمين بالجماعة» أصبحوا كالملتزمين بالطريقة الصوفية يقسمون الناس والمؤسسات تقسيما واضحا قسم المسلمين ومعه ضمير مستتر تقديره «نحن» وقسم الكفار الضالين ومعه ضمير مستتر تقديره «هم». مثل هذا التفسير يركز نفسية مريضة تقول بأنه لا يصلح لفهم الإسلام وتطبيقه إلا الجماعة...

أما الآخرون فإنهم الشر كله والفساد كله.

ومثل هذا الاعتقاد سئ الأثر، شديد الضرر إذ هو يعطى للجماعة «إطمئنانا» متواصلًا يجعلها تزداد بعدا عن الآخرين وانغلاقًا حول نفسها يزدى فى النهاية إلى التقوقع الحركى الذى يؤذن بنهايتها إما بأسلوب هادئ أو بأسلوب عنيف.

وما قتل الشيخ الذهبى فى مصر عنا ببعيد.

المظهر الثالث :

* الشيخ والإمعية

من البصمات الواضحة للصوفية على العمل السلامى مظهر الثقة المطلقة الكاملة فى الشيخ - القائد.

وإذا كانت القيادة والإمارة من المبادئ الأساسية فى الهيكل الإسلامى، فإنها انقلبت على أيدى المتصوفة القدامى والمحدثين إلى ظاهرة مرضية تسمى الامعية. الامعية تعنى تربية نموذج بشرى بعيد عن الفساد السائد فى المجتمع ولكنه عاجز على أن يكون متحررا داخل الجماعة، فهو مسحوق قبل الانتماء، ومسحوق بعده. لقد كانت القيادة للرسول صلى الله عليه وسلم. ولكنه عظم شخصيات الصحابة، وكانت له الإمارة ولم يصنع إمعيًا واحداً.

{...} أما فى عصرنا فلقد كون كل قائد - شيخ باسم مبدأ الإمارة «مدرسة» طبعها بطابعة وفكره ومزاجه، وراء أتباع مهزومون فى العالب، متحردون

ومنشوقون أحيانا، منحرفون حتما بعد وفاته.

هذا ماجرى فى الحركات الصوفية وبعدها فى جل الحركات الإسلامية الحديثة.

وكان المطلوب شيئا آخر... كان المطلوب إيجاد تيار اجتماعى وفكرى يفرز رجالات وقيادات فى شتى الميادين، يبنى فكرا إيجابيا وحياة جديدة... لكن هذا التيار وقع إجهاضه عن طريق عقلية «المدرسة» «الطريقة» الخاضعة خضوعا مطلقا لهيمنة الشيخ المربى.

(...) تسأل أحد الصوفيين من أين جاء بالذكر الذى يردد فيه «المريد» كلمة (آه) باعتبارها من أسماء الله الحسنى، فيجيبك : من المأثور عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أنه عاد مريضا فوجده يثن مرددا كلمة (آه) فلم ينته به بل قال للحاضرين «دعوه يثن»، فإن الأثنى اسم من أسماء الله تعالى...

ويقطع النظر عما يقال عن صحة هذا الحديث أو حول معناه، فإنه انتقل عندهم من مجرد حجة لذكر اختصوا به إلى عقلية ومنهاج عمل فى المجتمع.

«دعوه يثن» : أصبح موقفا كاملا إزاء العلل والاسقام، فالصوفية كانت طيلة قرون الانحطاط تضمن لمتبعيها حياة روحية عالية وعلاقات أخوية صادقة بينما أمواج الظلم والظلمات تتلاطم وتزجر، ولا أحد يبدي حراكا ويقى المجتمع يثن ولا مغيث.

هذا هو المنهاج : تربية روحية عالية والمجتمع منبوذ يثن. ثم انتقل هذا المنهاج فى جوهره إلى الإسلاميين المعاصرين. إنهم أدركوا وجود مرض ولكن الشفاء عز. وحين كان يوجه إليهم سؤال : ماذا قدمتم للمريض الكبير؟ يأتى الجواب جازما : «دعوه يثن». فإنه جاهلى، سوف نرى أنفسنا ثم نرى بعد ذلك، ويتواصل الأثنى... «دعوه يثن» منهاج وعقلية... فلا دراسات ولا تحليلات ولا إمكان لتطوير الأوضاع بناء على برامج مرحلية. إنما هو الإعراض والرفض.

«دعوه يثن» إنه موبوء فلا تقرهوه.

ولم يتعد الأمر رفع شعارات عامة مثل شعار عم الفساد أو الإسلام هو الحل والشعارات كالمسكنات تصلح لفترة... ثم تتوقف عن التأثير ويكتشف العليل أن مرضه تفاقم..

إن الحدود التي تفصل بين الاتجاهات المختلفة - سواء في هذا النص أو في غيره من المواقف - بعيدة كل البعد عن الوضوح. ويرجع ذلك قبل كل شيء إلى وجود حالات عديدة تمت فيها تعبئة سياسية للمتصوفين والمرابطين وهم يقتربون في مثل هذه الحالات من أشكال الالتزام الثوري للإسلام السياسي. وإذا اكتفينا بذكر دور الطرق الصوفية في الجزائر وفي السودان ودور السنوسية في ليبيا، فذلك لأنها أمثلة كافية لتأكيد مقولتنا فيما يتعلق بعدم وضوح الحدود بين الاتجاهات المختلفة. هذا بالإضافة إلى أن الطرق والمرابطة لم تصطدم بالكفار الأجانب فحسب، لكنها تمردت أيضاً على السلطة الحاكمة، وهناك أمثلة عديدة تدل على ذلك.

إذا كان معظم المناضلين في تيار الإسلام السياسي يدينون المظاهر التنظيمية المعاصرة المتعلقة بالتصوف وبتقييم الأنظمة المختلفة باحتوائه، فإن بعض المناضلين قد تأثر بالبعد الروحي للتصوف وزوج أحياناً بين التصوف والفاعلية السياسية. فعبد السلام ياسين أحد قادة التيار المغربي قد عاد إلى الإسلام السياسي عن طريق دخوله طريقة الحاج عباس، ولم يترك هذه الطريقة إلا بعد وفاة شيخه في الطريقة، وحتى اليوم فإن عبد السلام ياسين يدافع عن خصوصية تطوره الديني، ويعتبر أنها جزء لا يتجزأ من شخصيته. وهو حريص على أن يذكرنا بأنه في خط سيره هذا يشبه بعض أشهر مؤسسي الإسلام السياسي، وإذا كان خط سير عبد السلام ياسين واضح بالفعل بالإضافة الصوفية لفكر الإسلام السياسي يبرز أيضاً التناقضات القائمة بين الصوفية والإسلام السياسي خاصة فيما يتعلق بوسائل العمل الميداني.

عبت السلام ياسين : من الصوفية إلى الإسلام السياسي

(حوار مع الكاتب في الرباط، أكتوبر ١٩٨٦)

« من الممكن أن أقول إنه بالنسبة لي شخصياً اليوم، رؤيتي للإسلام أنه نضال. ونعلمون أن كلمة «جهاد» لها في القرآن الكريم وفي السنة مكانة خاصة. ولكن المسلمين فقدوا هذه القدرة على الجهاد. فقدوها نظراً لمرور الزمن وللسمات. رزح المسلمون طوال عدة قرون تحت وطأة النظم المتتالية التي كانت شرعية إلى حد ما، إسلامية إلى حد ما، تمارس العنف - إلى حد ما - ضد من يناهضها. واليوم يعيدون إكتشاف هذه الطاقة التي تظهر من جديد في العالم... والتي تعبر عن نفسها بطرق شتى. ويطلق الغرب عليها أحياناً اسم الإرهاب، وفي أحيان أخرى

يطلق عليها إسم الأصولية او التشدد الإسلامى ... الخ ويكتفى بالكلمات الفارغة من المعنى. الكلمات تغطى الحقيقة. والحقيقة أنه توجد فى الإنسان، فى أى إنسان، تلك الرمضة الإلهية التى تنتظر إعادة إشعالها، التى تنتظر أن تعود إلى النشاط. وفيما يخصنى يمكننى القول أننى فى عام ١٩٦٥ عشت ما قد نطلق عليه اسم «أزمة روحية»، صحوة عفوية، أو شيئاً من هذا القبيل، وفى الحدود التى تتيح معنى للمصادفة عند من يؤمن بالله وبالقدر. لا، لم تكن صلتى بالدين قد انقطعت. تعلمت القرآن عندما كنت صغيراً. وذهبت إلى الكتّاب: «مدرسة بن يوسف» فى مراکش وكان تكوينى -فى البداية- تقليدياً: القرآن، الفقه. ولم أبدأ فى تعلم اللغة الفرنسية إلا فى سن التاسعة عشر بينما كنت أوصل دراستى فى كلية المعلمين. وبحكم هذا التكوين التقليدى كنت أعيش وفقاً لتعاليم الدين الإسلامى... بطريقة فطرية أى أننى كنت أودى الصلاة واقوم أحياناً بتلاوة القرآن الكريم لكى لا أنسى تماماً ما سبق أن حفظته منه سن ظهر قلب. وكان من المعروف -فى الأوساط التى كنت أتردد عليها- أننى رجل «فى حاله». وفى سن العشرين أصبحت موظفاً ثم مدرساً للغة العربية وفيما بعد مفتشاً... الخ وطوال هذه الفترة كنت سمحاً فى طريقة اتباعى تعاليم الدين الإسلامى... سمحاً و«لطيفاً» أليس كذلك؟ ... ولم يكن الإسلام فى تلك الفترة مصدرًا لتساؤلات بالنسبة لى. ولم تكن فى تكوينى أية بادرة تدل على أننى سأنتقل يوماً ما فى اتجاه الاحتجاج أو معارضة الأمر الواقع الذى تعيشه الأمة. وفى ١٩٦٥، عندما كان عمرى ٣٨ سنة، مرت فجأة بهذه الأزمة. لقد قرأت فى الغالب هذه السير الذاتية التى يروى فيها المسيحيون أو المسلمون أو البوذيون... مثل هذه الصحوة الروحية التى يعيشونها فى حوالى الأربعين. ووجدت نفسى أترك فجأة الكتب التى كنت أقرأها، وكتب الثقافة الأجنبية ... الخ لكى أنطلق فى البحث عن الله.

فى ضميرى، كان ذلك مجرد بحث عن الله لا أكثر، لقد طرحت على نفسى بعض الأسئلة الخاصة بالوجود، قلت لنفسى: لقد وصلت إلى سن الأربعين، ماذا فعلت بالحياة؟ أين أذهب؟ قلق الموت، قلق يتعلق بشئ ضائع (...). وانطلقت فى طريق هذا البحث الروحى وقرأت كتب الصوفية، بل قرأت أيضاً كتباً فى اليوجا، وهى غريبة عن الإسلام وكنت دائماً أمر على شهادات لأشخاص يقولون أنهم

وجدوا ... وكنت أقول لنفسى ... إنك لم تجد شيئاً ... يالك من تعيس.

ثم حدث لقاء، أخبرنى شخص ما : هناك شيخ صوفى فى المغرب عليك أن تذهب إليه وسيرشدك. وبالفعل التقيت بالشيخ، كان أسمه الحاج عباس ودامت علاقتنا لمدة ست سنوات. لم يكن أمياً ولكن تكوينه كان تقليدياً، ريفياً. وهكذا أصبحت، أنا الذى كانت قملونى عزتى بنفسى، إذ كنت شخصية لها أهميتها فى وزارة التعليم القومى ... أحد مريديه، مریده المتواضع وفهمت ما هو الإسلام وعرفت الله. وأعترف بكل تواضع أن هذا الرجل أعطانى الكثير.

ثم رحل الشيخ عن عالمنا، رحل وترك مجموعة من الأشخاص فضلت أن تتبع تقليد الطريقة الصوفية، التقليد الذى يعرفه الجميع : حيث يحظى الشيخ باحترام الجميع، وحيث الأتباع مجرد مجموعة من البشر ليس لديها أى مشروع ... إطار تقليدى ... نعم ... هو إطار لا يطابق الشريعة إلا إلى حد ما. لم أحاول إصلاحه لأنه لم يكن هناك بالضبط مجموعة منظمة، ولكن حاولت أن أوجهه مع ذلك وجهة تتوافق مع مفهومى عن الإسلام، أى حاولت أن أجمع بين خبرتى الصوفية والمعلومات التى توصلت إليها من قراءة الكتب. وخلال العامين الذين مرآ بعد وفاة شيخى المجل، حدث لى تحول داخلى، تأملت كثيراً خط السير الذى اتخذه إخوانى فى الطريقة، وبدأت أقرأ كتب الإخوان المسلمين ... فى أماكن مختلفة ... كنت التقط من هنا وهناك : حسن البنا، بعضاً من سيد قطب، وقليلاً أيضاً من المردودى.

وكان حسن البنا، كما تعلمون، صوفياً، فوجدت فى كتبه هذا الذوق الروحى الذى لا نجدّه عند آخرين - ولم تكن قراءاتى فى الإسلام أو فى الإسلام السياسى هى التى حددت إتجاه نشاطى. ولم يكن أيضاً اليأس - من أن أرى فى يوم ما الطريقة تتحول إلى شئ آخر - هو الذى حدد إتجاه نشاطى. ولكن كان هناك منطق داخلى يملى على أن الإسلام يجب أن يزدى إلى الإيمان، والإيمان يجب أن يزدى إلى قمة الإحسان، وقمة الإحسان هى الجهاد. لم يكن لدى طموح شخصى: كان لدى هذا النوع من الطموح الذى يعلو على الموت ويتجاوزه، الحياة والموت معاً: كنت أريد أن أنال رضى الله.

وفى عام ١٩٧٤، قررت أن أفعل شيئاً .. من أجل ... كيف أقول ذلك ... لكى أخرج من مناخ الطريقة، ثم ... أخرج. لكى أبدأ كذلك نشاطى، لم أخرج

من منطق الإسلام . هل أنا خرجت من المنطق الصوفي؟ ... أى نعم هناك صوفيون -وأعتقد أنهم الأغلبية- وضعوا حدوداً لأنفسهم قائلين: لا نريد التعامل مع الحكام. وإذا كان مثل هؤلاء الصوفيين قد انغلقتوا فى إطار منطق معين، فلم يكن الأمر كذلك بالنسبة لجميع الصوفيين. فهناك حركات صوفية كانت منبعاً لحركات تاريخية هامة وأذكر على سبيل المثال السنوسية الليبية أو المهديّة فى السودان أو أحمد شهيد فى الهند -هناك، إذن، صوفيون مخلصون لمنطق الإسلام ... اللا-صوفى. إن الصوفية شئ أتى فيما بعد، هى شئ -كيف أقول ذلك- يتضمن إلى حد ما نوعاً من انحسار تلك الدفعة الأولى للإسلام، إختار بعض الناس أن يظلوا على الأرضية الروحية دون أن يهتموا بالعالم ... لا أريد أن أنطلق فى مقدمهم ... فالوقت ليس مواتياً لذلك».

وفى إطار مناخ التيار المغربى، لم يمنع تجاوز عبد السلام ياسين للمرحلة الصوفية، الآخرين من توجيه النقد إلى هذه المرحلة من حياته، خاصة من طرف أولئك الذين يرفضون الانضمام إلى حركته مثل: عبد الله بن كيران، وهو شاب إنشأ من حركة الشبيبة الإسلامية (أنظر فيما بعد) وانضم حالياً إلى النشاط السياسى المشروع.

«إن الإسلام هو ما عرفناه عن طريق القرآن الكريم، والأحاديث النبوية. وجاء التصوف فى فترة ما من تاريخ الإسلام. وفى حقبة الخلفاء الراشدين، كانت السمة الروحية للسلطة واضحة، ومع مجئ الدولة الأموية بدأت السمة الروحية تختفى، فى هذا الوقت بدأت الأصوات ترتفع لتعيد الناس إلى الصراط المستقيم. وتحولت هذه الحركة رويداً رويداً، فيما بعد، إلى ادعاء وجود أسرار ورموز فى التعاليم الواضحة الموجودة فى القرآن والسنة، وهى أسرار لم يبح بها النبى إلا إلى بعض المقربين منه، ومنذ ذلك الحين بدأ هؤلاء ينشرها فيما بينهم. وبناء على هذه العتيدة ظهرت الصوفية. وهكذا ذهب عبد السلام ياسين (أنظر فيما بعد) إلى الجبل -مثل آخرين- باحثاً عن هذه الأسرار، مرتدياً رداء الصوفيين، ولكن بالنسبة لنا لا وجود لكل ذلك. ويعتبر هذا بالنسبة لنا بدعة. فالإسلام هو ما هو موجود فى القرآن وفى الأحاديث- هو سلوك النبى كما رواه الصحابة لنا، ولا شئ أكثر من ذلك. وحتى إن كان هناك شئ صحيح فيما يقوله السيد ياسين، فإن معرفة هذه الأسرار ليس شرطاً لئى نكون مسلمين صالحين، ولكى ندخل الجنة ...

إن هذا الطريق طريق خطر. وإذا كان الإسلام واضحاً. وضوح الشمس فلماذا إذن أذهب للبحث عن أسراراً... هذا الكلام لا يمكن أن يقبله الناس. هدف الصوفية هو إعطاؤنا اليقين أننا قريبون من الله وأنه يباركنا... اللجنة لم تعد مشكلة... الخ... كل هذا لا يمكن أن يقبله الشباب الذي تمت تربيته وفقاً لمبادئ السلفية، ويستمد مثل هذا الشباب معتقداته من القرآن مباشرة»...^(١)

٣- الإسلام السياسي وعملية نشر الدين

حالة جماعة التبليغ

ذكر عدد كبير من الإسلاميين أنفسهم أن «جماعة التبليغ» (وهي جماعة نشأت في باكستان وبدأت تنتشر في العالم منذ عشرات السنين وتحت المؤمنين على مزيد من التقوى) كانت بالنسبة لهم أحد مداخل الانخراط في العمل السياسي. لقد وجد عدد كبير منهم -بعد أن اكتشف حدود هذه الدعوة الدينية اللاسياسية- في النشاط السياسي إمتداداً يبدو لهم أنه أكثر فاعلية، وبذلك تجاوزوا حدود «الإسلام السياسي» في حد ذاته. «في ذلك الوقت (أى في سنة ١٩٧٠، وهي السنة التي نشأ فيها تيار الإسلام السياسي في تونس) كانت «جماعة الدعوة» موجودة، وهي مجموعة كانت تأتي إلينا كل سنة من باكستان»^(٢). كما يقول لنا حميدة النيفر :

«في البداية لم تحتو هذه المجموعة إلا على باكتانيين، ولكنهم، فيما بعد، بدأوا في ضم وتجنيد بعض التونسيين. جماعة الدعوة عبارة عن أفراد يتجولون في العالم الإسلامي لكي يعظوا الناس ويدعوهم إلى العودة للإسلام وإلى الفعالية الدينية... الخ وقد تأثرنا ببساطتهم وبطريقة حياتهم التي كانت تبدو بالية في تونس، وكان لدينا في تونس في ذلك الوقت إتهامان لرؤية الأمور. من الممكن أن نقول عن الإتهام الأول أنه إتهام لا علاقة له بالسياسة. وتنتمي إلى هذا الإتهام جماعة الدعوة التي كانت تبشر الناس وتطلب منهم العودة إلى الصراط المستقيم. وكان يوجد إلى جانب هذا الإتهام إتهام آخر يتسم بأن ميوله الفكرية أوضح

(١) في حوار للكاتب مع عبد الله بن كيران، الرباط، أكتوبر ١٩٨٧.

(٢) حوار للكاتب مع حميدة النيفر، تونس، أغسطس ١٩٨٥.

بكثير، وتنتمى إلى هذا الإتجاه «جمعية المحافظة على القرآن»، وكانت هذه الجمعية تحاول عقد المؤتمرات وتنظيم اللقاءات وإنشاء ناد صغير للأبحاث العلمية... وكان هذان الإتجاهان يختلفان تماماً. فمن ناحية تجد الجانب الشعبى أو الشعبوى، المناضل،... الخ وفى الناحية الأخرى تجد البحث الفكرى الذى يؤثر فى مجموعة قليلة من الأفراد. وهكذا سارت الأمور حتى ١٩٧٢ أو ١٩٧٣، وكانت هذه السنوات فترة تتلمس فيها الطريق ولم نكن نعرف بالضبط ما يجب أن نفعله. ومع ذلك فقد كنا متأكدين من شئ واحد ألا وهو: أنه لا يمكن أن نستغنى عن أيديولوجية دينية ما. لأن الجانب الدينى كان قد أصبح ضرورياً. وعلى عكس ذلك فإن الجانب السياسى كان لا يزال غير واضح حتى ذلك الحين»^(١).

وفى رأى عبد السلام ياسين : «تطورت الأمور فى المغرب بنفس الطريقة بالضبط. فى أول الأمر نجد «جماعة التبليغ» ولم يكن «الإخوان المسلمون» موجودين منذ البداية. وقبل ذلك كان هناك عدد بسيط للغاية من الدعاة التابعين لإخوان المسلمين ولكنهم لم يتركوا خلفاء لهم. وكانت «جماعة التبليغ» توجه رسالتها إلى الجميع إبتداءً من العامل اليدوى حتى الدكتور وكانت تتحدث إليهم بنفس اللغة بدون مواربة، وبدون أن يكون لديها بعد سياسى أو اقتصادى. هؤلاء الأشخاص هم صوت الإسلام العميق الذى يتحدث إلى القلب قبل أن يتحدث إلى العقل. وتعتمد مواعظهم على قوتهم الحسنة قبل أن تقوم على الخطاب. وكان لهم -وما زال لهم حتى الآن- أفضل تأثير صحى على الحركات الإسلامية. ومن فضائلهم التى تذكر أنهم لا علاقة لهم بالسياسة، الأمر الذى كان يسمح لهم بالسفر بكل حرية بدون مشكلات. وحتى الغرب الذى يعتبر قد جف روحياً -كما أعتقد-، يجد فى جماعة التبليغ ما ينقصه... فهم ببساطتهم، وبهذا التدين الصرف، قد أسروا النفوس فى إيطاليا حيث كان الناس يأتون إليهم ويسألونهم فى الشارع «من أنتم؟» وكانوا بذلك يكتشفون الإسلام لأول مرة فى حياتهم، وفى اليابان وفى كندا وفى جنوب أفريقيا وحتى فى أمريكا الجنوبية. ونرى اليوم فى اجتماعاتهم السنوية ملايين البشر : أعتقد أن مايقرب من ٤ ملايين شخص حضروا اجتماعهم السنوى فى العام الماضى فى بنجلاديش»^(٢)...

(١) نفس المصدر.

(٢) حوار للكاتب مع عبد السلام ياسين فى الرباط أكتوبر ١٩٨٧.

٤- الإسلام السياسي والتقليديون

تتعدد في الأوطان الإسلامية - وفي غيرها من الأوطان بدرجة لا تقل عن الأوطان الإسلامية - عدد أشكال الخطاب السياسي المرتبطة دائما بالتقاليد، أكثر من إرتباطها بغيرها، بل ويمكن القول إن كل هذه الأنواع من الخطاب التقليدي ليس لها علاقة مباشرة بالإسلام، بل إن علاقتها بالإسلام السياسي أضعف، وبالتالي فمن الممكن التمييز بل والفصل غالباً بين أوجه السلوك التقليدية وبين الإسلام السياسي. وإذا كان تيار الإسلام السياسي قد قام بحشد بعض فئات المجتمع التقليدي فإن ذلك لا يقلل من أهمية عملية التمييز الجهرية.

إن «الرغبة في تجميد المجتمع ليظل مثل مجتمع أبائنا وأجدادنا» قد استغلت - في كل مكان وفي كل زمان - إطاراً مرجعياً لبعض فئات المجتمع الإنساني. ويسحر أوليبييه روا قانلاً: «كلنا نعلم أنه منذ وجدت المدرسة، هناك أصوات تندد بانخفاض مستوى التلاميذ...»^(١). ومع ذلك فإن إثبات الإسلام السياسي المفاجئ لم يبن على التطور المفاجئ لمثل هذه المواقف الإرتدادية والمحافظة.

وعلى عكس الإسلام السياسي فإن التقليديين «لا يؤمنون مشروعاً سياسياً» لأنهم يميلون بهمسطة إلى كل ما هو محافظ، و«بالإضافة إلى ذلك فالخمين إلى الماضي يرجع لأسباب أخلاقية أكثر مما تحركه رغبة في العدل الاجتماعي»^(٢). في حين يعتبر هذا الأخير من المفردات المفضلة في الخطاب الإسلامي.

إن العلاقة الخاصة القائمة بين التقليديين والدين تنبع من أن «السلوكيات التقليدية تراهن بطبيعة الحال على الأخلاق: أي على حجاب المرأة، وتربية البنات، والبر بالوالدين، واحترام المراتب الاجتماعية»^(٣). وجميع هذه القيم قريبة من إطار المعايير الطبيعية التي يملها الدين.

وأشكال السلوك التقليدي يمكن أن نراها في الأوساط الريفية أكثر مما نشاهدها في الأوساط المدنية، نقابلها في الطبقات قليلة التفتح على الثقافة الغربية أكثر مما نجدها في الشرائح التي

ROY Olivier, *L'Afghanistan, islam et modernité politique*, Paris, Le Seuil, 1985 ; et (١) séminaire de formation des professeurs de géographie et d'histoire de L'Académie d'Aix-Marseille, Aix-en-Provence, 23 avril 1986.

ROY Olivier, *L'Afghanistan*, op. cit. (٢)

ROY Olivier, *L'Afghanistan*, op. cit. (٣)

حاولت أن تكتشف تلك الثقافة، ونصادفها في الشرائح التي يقل نصيبها من التعليم (أو التي تلقت فقط تعليماً دينياً) أكثر من تلك التي درست في الكليات العلمية، ونراها عند المسنين أكثر مما نجدها عند الشباب. وهذه المعايير تختلف اختلافاً بينا عن المعايير السياسية والاجتماعية التي يتميز بها مناظر التيارات الإسلامية. فلا يمكن بالفعل الخلط بين شخص من أعيان الريف قريب من المؤسسات الرسمية، وبعيد عن الثقافة الغربية (التي يرفض تكنولوجيتها مسبقاً) وبين شاب طالب في كلية العلوم، قادر على أن ينقد عن فهم القيم الغربية، لأن هذه القيم مألوفة بالنسبة له ولأن لديه القدرة على أن يمتلك بعض أبعادها؛ وبينما يرفض الشخص التقليدي التلفزيون لأنه يتوجس من حادثته المدمرة، نجد المناظر في تيار الإسلام السياسي يفضل إنتشار أجهزة التلفزيون خاصة بعد تأكده من أنه يستطيع التحكم في برامجها^(١).

وعندما حاول الخطاب السياسي أن يقدم نفسه في مجال التصنيفات والتسميات زاد من بلبلية الأمور: ففي إطار محاولته بلورة رفضه للإسلام السياسي كان -في كثير من الأحيان- يسئ استخدام المصطلحات (سواء عن قصد أو عن غير قصد) وكانت وسائل الإعلام (سواء في البلاد العربية أو في الغرب) تصف دائماً بوادرات احتجاج الإسلام السياسي بأنها مواقف بالية وارتدادية، بينما يدل الواقع -بشكل واضح- على أن الأمر ليس كذلك.

وعندما وجهت هند شلبي (طالبة تونسية في كلية الشريعة الإسلامية) إلى المجاهد الأكبر (بهوقبية) لطمعة المعارضة العلنية لرؤيته الإصلاحية الخاصة بدور المرأة في الإسلام، وعندما رفضت -وهي مرتدية ثيابها «التقليدية»- (والحجاب لا يمت في الواقع بصلية إلى التقاليد المحلية). أن تستجيب للقبلة الأبوية من هذا القائد المعجوز، كان تفسير هذا الحدث من طرف الطبقة الحاكمة تفسيراً مخطئاً تماماً؛ وبينما نرى اليوم في موقف هذه الطالبة أحد مظاهر التعبير الأولى للتيار الإسلامي في وسائل الإعلام، فقد وجدت الطبقة الحاكمة أن مثل هذا الموقف تعبير عن رواسب الاتجاه التقليدي «الذي قدر له أن يختفى تحت وطأة تيار الحداثة» وهكذا لم يكن الخطأ على مستوى المصطلحات فقط.

٥ - الإسلام السياسي والأصولية

وعلى عكس التيارات التقليدية، تنطلق الأصولية فكراً ومنهجياً -إلى حد كبير- من نفس أرضية الإسلام السياسي، وعلى المستوى «المذهبي» تعتبر الأصولية هي الإطار المرجعي الأساسي

ROY Olivier, séminaire cité. (١)

للتيار الإسلامي. ويتم الفصل في كثير من الأحيان بين الإسلام السياسي والأصولية (فالأصولية -إذا جاز التعبير- هي الإسلام السياسي إذا أفرغناه من بعده السياسي). وتعتبر الأصولية «المدخل الطبيعي» أو «المنبع الأصلي» لموقف التيار الإسلامي، لكن المصطلحات المستخدمة في هذا المجال بعيدة كل البعد عن أن تكون شيئاً متفقاً عليه. وفي الواقع، يستخدم مصطلح «الأصولية» للإشارة إلى سلوك ممثلي الإسلام الرسمي وعلماء المؤسسات الدينية أكثر مما يستخدم للإشارة إلى سلوك من هم خارج هذه المؤسسات^(١).

وتنطلق الأصولية من هذه الفكرة: على المرء أن يعود «عودة مطلقة إلى القرآن الكريم بإعتباره الأساس الوحيد لأي نقد ولأي تجديد»^(٢). وقد يتعلق الأمر -في هذا المضمار- بعودة إلى الماضي، فيترتب على ذلك -في كثير من الأحيان- إفراط في الخلط بين الأصولية والتيار التقليدي. ولكن هذه العودة إلى الماضي لا يبررها عند الأصوليين إلا ما ينطوي عليه مثل هذا الموقف من عودة إلى «النقاء الأصلي» وكما يقول أوليغيبه روا فإن عدو الأصوليين «ليس المعاصرة (...) ولكن التقاليد» «الأمر إذن يتعلق بموقف إصلاحى»^(٣). هذا بالإضافة إلى أنه يوجد فرق كبير بين الأصولية والتقليدية، لأن الأصولية تفرز «مناضلين» ولا تفرز «أنصاراً سلبيين». وبما أن الأصولية تحتوى على مشروع تغيير -تتجاوز أهميته مجرد المحافظة-، فهي قد تكون ثورية.

وحتى إذا اتفقنا على هذه العودة، فيبقى علينا أن نحدد بدقة نحو ماذا يجب أن تتم هذه العودة، إن الأهداف تختلف وفقاً لشخصية رواد مشروع التغيير، وبالتالي يؤثر ذلك على تأويلهم للنصوص الدينية. وتختلف أيضاً الأهداف وفقاً للإطار الثقافي والسياسي المحلي.

وهكذا كان منطقياً أن تثير أصولية العقيد القذافي معارضة الأوساط المحافظة، بل معارضة الأوساط الدينية الرسمية التي أدانت موقفه ورأت أنه كفر صريح. ذلك لأن أصولية العقيد تتسم براديكالية ذات طابع خاص، لأنه يرفض كل السنة (التي اعتبر أنه لا يمكن الثقة فيها تماماً لما حدث فيها من «وضع» أفسدها) كما يرفض الفقه برمته ولا يعترف إلا بالقرآن.

(١) وفقاً للتبويب الموجود في محور دراسة جبل كيبيل

KEPEL Gilles, *Le Prophète et Pharaon*, Paris, La Découverte, 1984.

CARRE Olivier, *Mystique et Politique, lecture révolutionnaire du Coran par Sayyid* (٢) *Qub, Frère musulman radical*, Paris, Ed. du Cerf / Presses de la FNSP, 1984.

ROY Olivier, *L'Afghanistan*, op. cit. (٣)

وبالعكس فإن تأويله الجريئ للآيات الخاصة بالآفة، كان مصدر تعاطف الأوساط المدنية الأكثر معاصرة معه، لأن هذه الأوساط تتحفظ على التدقيق الحرفي للآيات القرآنية: إذ أنهم يرون أن هذا التأويل الحرفي لا علاقة له بالمعنى الحقيقي للآيات القرآنية. وبالعكس لا تمثل الأصولية -التي تطالب بالعودة إلى السنة- تغييراً واضحاً لحظ السير الطبيعي للأمر في المجتمع الأفغانى الذى وصفه «أوليغيبه روا» بأنه مجتمع مازال يسير إلى حد كبير وفقاً لتعليمات الشريعة الإسلامية، والأمر كذلك فى المجتمعات الريفية فى العالم العربى. ويرجع هذا إلى أن الأصولية تعضد الممارسات الموجودة فعلاً، وتقترب من الاتجاهات التقليدية. أما فى الأوساط المدنية التى تسير على النمط الغربى، أى فى معظم العواصم العربية، فإن نفس هذه الرسالة التى تحتوى على نوع من التحدى تجاه الحكام الذين تولوا السلطة بعد الإستقلال والذين أخذوا على عاتقهم عملية التحديث- ستنتم قراءتها -بطريقة شبه آية- على أنها تحتوى على «دلالة المعارضة» التى تجعل من الأصولية شيئاً قريباً من فكر التيار الإسلامى.

وفى إطار السبعينيات فإن الحدود التى تفصل بين النموذج المثالى لموقف الأصوليين وبين النموذج المثالى للإسلام السياسى، تتطابق مع الحدود التى تفصل بين نشاط معارضى السلطة القائمة ونشاط علماء الإسلام (فى المؤسسات الرسمية) الذين يحترمون السلطة (والذين يميلون إلى حصر نشاطهم فى الإطار الأخلاقى وإلى أستبعاد النشاط السياسى -أى الاستيلاء على السلطة أو حتى مجرد الضغط، بطريقة منظمة، على من يتولاها- والنشاط الاقتصادى...).

وهذا هو الفرق الذى نريد إبرازه هنا، فإذا كان من الممكن أن نعتبر أن جميع المنتسبين إلى «تيار الإسلام السياسى» «أصوليون» (أى أنهم جميعاً من أنصار العودة إلى الآيات القرآنية وإلى السنة لكى يستمدوا منها الإطار المرجعى الأخلاقى والاجتماعى والسياسى للنهضة الإسلامية) فإن هذا لا يمنع أن هذين الاتجاهين يختلفان فيما يتعلق بأساليب العمل، وبينما يتخذ المذهب الأصولى -أحياناً- موقف الارتياح من المعاصرة، يتقبل تيار الإسلام السياسى صراحة المعاصرة ومظاهرها التكنولوجية. والحدود بين الأصولية والتيار الإسلامى أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالدولة والسياسة: فإذا كان الفكر الأصولى (بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة) يتجاهل مثل هذه الأدوات فإنها فى صميم ما يهتم به التيار الإسلامى الذى يرى أن الاستيلاء على السلطة من أعلى هو المرحلة الضرورية لإقامة يوتربيا يشاركهم فيها -إلى حد كبير- المذهب الأصولى.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو الفرق واضحاً بين هذين الاتجاهين بالنسبة للأطراف المعنية، فيقول واعظ جزائرى (قريب من مصطفى بويعللى قائد «حركة إسلامية جزائرية» لم تستمر مدة طويلة بعد أن قام البوليس بالقضاء عليها بين ١٩٨٥ و ١٩٨٧) (وستحدث عن ذلك بالتفصيل فيما

بعد) : « يمكننا القول إنه يوجد اليوم اتجاهان كبيران: السلفيون (الأصوليون) والإخوان»^(١). وعندما كان عبد السلام ياسين يشير إلى الفرق بين العالم (وهو يقوم هنا بدور الأصولي) وبين من ينتمى إلى التيار الإسلامى، فقد شرح على النحو التالى حدود النشاط «الأصولي»^(٢):

«إن مايقوم به العلماء شئ جدير بالاهتمام -إلى حد كبير- ولكن ذلك غير كاف، و[قد] يكون هؤلاء فى المعارضة و[لكن] ذلك يعتبر فى رأى مجرد معارضة من حيث المبدأ وهى معارضة أزلية تنحصر فى الإشارة إلى مايعتبرونه غير أخلاقى. إن مثل هذا العمل لا يكفى لأنه يجب علينا أن نصل إلى المرحلة التالية ألا وهى أن يكون لدينا مشروع (...) هؤلاء العلماء لا يدينون إلا ما هو غير أخلاقى. وهم -إلا فى القليل النادر- لا يتحدثون عن المشاكل الاقتصادية ونادراً مايتحدثون عن ما هو سياسى بينما يعتبر أساسياً أن نصل إلى إدراك وجود علاقة وثيقة بين ما هو غير أخلاقى وبين النظام الاقتصادى والسياسى» (...). «نطالب بالسلطة (...).، وهذا شئ تسمح بوجوده الديمقراطية، وهذا هو ما نريده».

وبهذه الطريقة التى يربط فيها بين السياسة والاقتصاد، وبهذا الحرص على المرور من لغة الرفض إلى صياغة مشروع بديل شامل، اجتماعى، سياسى واقتصادى، يوضح عبد السلام ياسين الحدود التى تفصل بين ماقد يحتوى عليه الخطاب الأصولي القديم، من سمات سلبية وترنوية، لدى علماء الإسلام الرسمى (وقد فقد الإسلام الرسمى -فى بعض الأحيان- أهميته بسبب سبب بعض هؤلاء العلماء)، وبين مشروع التيار الإسلامى الذى يتسم بالنشاط والذى أدخل صراحة ضمن أساليب عمله جميع أدوات السياسة المعاصرة حتى إذا كان لا يعطى دافعاً أولوية -كما سنرى- للاستيلاء على السلطة.

٦- الإسلام السياسى والسلفية

يشير مفهوم «السلفية»، أحياناً، إلى الدين بالمعنى العام دون إبراز الخصائص التى تميز اتجاهها عن اتجاه. يقول إبراهيم مطيع القائد المنفى لحركة الشبيبة الإسلامية المغربية: «فى المغرب تياران إسلاميان آخران»، وهكذا أغفل -فى إطار سرده للحركات الموجودة فى المغرب- ذكر عبد السلام

(١) فى حوار مع الكاتب، مرسيليا، أكتوبر ١٩٨٦.

(٢) Dans un entretien avec Mohamed Fozy, in *Croisement du champ politique et du champ religieux au Maroc*, D.F.A., Aix-en-Provence, 1982, p. 124.

ياسين، ومثل هذا الموقف يجعلنا نستنتج أنه ربما يرى في هذا الأخير واحداً من أخطر منافسيه: «هناك أولاً مجموعة يركز نشاطها على الدعوة - بالحكمة والموعظة الحسنة- إلى التحلى بالأخلاقيات الإسلامية وذلك دون الدخول فى الشئون السياسية؛ وأعنى بذلك جماعة التبليغ، ونحن نقدرها ونحترمها ونشجعها على مواصلة عملها الإنسانى النبيل. وهناك مجموعة مختصة بتنقية العبادات الإسلامية من الخرافة والزوائد التى لا أصل لها فى الدين ودراسة الأحكام الفقهيّة بأسلوب أكاديمى دون أن تتدخل فى القضايا السياسية والفكرية، وهى المجموعة السلفية ونحن نحبهم وعلاقتنا بهم طيبة»^(١).

إن كلمة «السلفية» قد تستخدم للإشارة إلى «الحركة الإصلاحية» الكبرى (السلفية) فى نهاية القرن التاسع عشر. واليوم تبدو - فى بعض الأحيان - هذه الحركة بمثابة المدخل التاريخى للتمهية الإسلامية (أنظر فيما بعد حسن حنفى، على سبيل المثال). إن رؤية مفكرى الإسلام السياسى لحركة الأفغانى (١٨٣٧ - ١٨٩٧)، ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) (الذى أسس فى القاهرة مجلة المنار)، ورشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) (الذى جمّد مذهب هذه الحركة ومهد بذلك لمفاهيم الإخوان المسلمين) رؤية غير متجانسة.

وفى رأى راشد الغنوشى أن السلفيين مسئولون عن تقديم مجموعة من التنازلات المؤسفة للغرب، وذلك عندما ركزوا إهتمامهم على «إضفاء طابع الحداثة على الإسلام» بدلاً من «إضفاء الطابع الإسلامى على الحداثة». ويقول:

«فى الفترة الأولى من علاقتنا بالغرب، كان من واجب المفكر أن يثبت بكل الطرق أن الإسلام يتمشى مع الحضارة الحديثة؛ وكان هذا هو الحال بالنسبة لمحمد عبده الذى سلم - كما يقول ألبير حورانى - «بإدعاء أوروبا أنها اخترعت قوانين التطور والرقى الإجتماعى» ويصل به الأمر إلى أن يقول إن هذه القوانين تتمشى مع الإسلام. وفى ذلك الحين، كان على المفكرين ورجال السياسة أن يضعوا الإسلام على طريق الغرب، أن يقتفوا آثار الأمم المتقدمة كما يقولون عندنا»^(٢).

ورغم أن عبد السلام ياسين يرفض كذلك أن يصنف داخل هذا الاتجاه

Interview écrite accordée à Bernard Cohen pour le quotidien français *Libération*, non publiée et transmise gracieusement à l'auteur.

(٢) راشد الغنوشى: نحن والغرب، مقالات، دار الكبروان ١٩٨٤.

«السلفى». فإنه يرى أننا يجب أن نضع هذه الحركة فى سياقها الذى نبعت منه لكى نستطيع تقييم إسهامها:

«التقييم هو حصر الفوائد والخسائر إننى أرى أنه ليس ثمة خسارة، لم يكن هناك سوى مكسب، سوى المكسب. إن أفضل طريقة -فى رأى- لنقد السلفيين، من أمثال رضا، ... الخ، هو أن نضعهم فى إطارهم وأن نرى مشاريعهم، والحدود التى منعت فكرهم من التطور. إننى أوافق -إلى حد كبير- على رأى راشد الغنوشى الخاص بجييل وجد نفسه فجأة وجهاً لوجه أمام غرب متفوق مقتحم عنيف، استعمارى ومختلف عنا. وطن بعض الرجال العظماء مثل محمد عبده أنه من الضرورى أن يقدموا تنازلات فى بعض بنود الإيمان. فقد تساءل مثلاً فى بعض كتاباته عن الملائكة والجنة، وهل هى كائنات تتمتع بوجود حقيقى أم لا. ولست أعلم، بأى نوع من التوفيق، أصدر أشخاص أتقيا وأذكيا، أحكاماً على هذه الأشياء، تتنافى تماماً مع روح الإسلام ومع القرآن الكريم... لا يمكننا القول أن فى تاريخ جميع الشعوب ظفرات مفاجئة، وأن مثل هذه الظروف المفاجئة هى التى أنزعت من هؤلاء الأشخاص هذه الأحكام. ولكن هذه الأمور كانت فى الماضى وتم مجاورها. نحن نعيش فى فترة أخرى. لدينا وسائل أخرى لفهم الغرب بينما لم تكن هذه الوسائل متوفرة لديهم. وأتذكر جملة لمحمد عبده هذا الشيخ الجليل، يقول فيها: «فى أوروبا إسلام بلا مسلمين وأنتم مسلمون بلا إسلام» وكان قد فهم أن القيم التى أكتشفها فى الغرب مثل الحرية، والنظافة -لأنه تحدث عن مثل هذه التفاصيل- والتنظيم، والتكنولوجيا والسلام الاجتماعى، قيم ترتبط بالإسلام، وهذا هو رأى أنا أيضاً. ومنذ ذلك الوقت، تطورت الأمور، فأصبح الطابع الأخلاقى للغرب أقل وضوحاً وازداد طابعه التكنولوجى. وهنا يبقى السؤال الرئيسى: هل سيقبل الغرب يوماً ما أن يعيد التفكير فيما يصلح حاله على المدى القريب والبعيد، وذلك بدلاً من الانغماس فى دوامة الشئون الدنيوية»^(١).

وأخيراً يشير استخدام كلمة السلفية أحياناً إلى الوهابية، وقد أسس هذا التيار محمد بن عبد الوهاب فى شبه الجزيرة العربية. ويرى البعض أن الحركات الإصلاحية كانت خليفة السلفية

(١) حوار للكاتب مع عبد السلام ياسين، الرباط، أكتوبر ١٩٨٧

ويعتبرون أن تلك الأخيرة كانت بدون شك بؤادر التعبير الأولى عن ذلك الإصلاح. غير أن أ.بنكيران يوضح:

«إن الوهابية ليست هي السلفية، بل هي شكل من أشكال السلفية. وفي المعنى الحديث، قد تستخدم هذه الكلمة استخداماً غامضاً، فهي تشير إلى الوهابية ولكنها تشير كذلك إلى النظام السياسي في المملكة العربية السعودية التي تتخذ هذا الموقف أو ذلك، وتشير أخيراً إلى مواقف علماء الدين؛ ومن الأفضل في رأينا أن نقول إن السلفية منهج في النظر بطريقة موضوعية إلى النصوص الإسلامية. وليس محمد بن عبد الوهاب سوى واحد من هؤلاء الذين طالبوا باتباع هذا المنهج»^(١).

٧- الإسلام السياسي والقومية العربية

لقد حدث للقومية العربية في الأوطان الإسلامية تطور لم يفهمه تماماً المراقبون الخارجيون (الذين مايزالون حتى الآن يخلطون بين العروبة والإسلام السياسي) فقد مرت العروبة من مرحلة التمسك بها -دون قيد أو شرط من جانب جمال عبد الناصر ومعمّر القذافي- إلى رفضها الصريح من جانب تيار الإسلام السياسي.

في البدء كانت العروبة. ومع أن العروبة خرجت من أحضان الإسلام الذي كان أول من جمع القبائل والمدن المتناثرة وسمح لهم بتكوين امبراطورية في العصور الذهبية، فهذا لا يمنع أن العروبة (عندما أصبحت القومية العربية) بدأت تبتعد شيئاً فشيئاً عن إطارها المرجعي الديني. ويرجع ذلك قبل كل شيء إلى استخدامها في التعبئة ضد السيطرة الثمانية (أى ضد سيطرة دينية) ثم يرجع أيضاً إلى مدى مشاركة الصفوة العربية المسيحية فيها. وعادت العروبة إلى الساحة مع اليسار العريسي في نهاية النصف الأول من هذا القرن، وقد ساعد على بلورتها نشأة الدولة الصهيونية والأهمية المتزايدة للمسألة الفلسطينية فارتفعت العروبة (التي تزايد تلونها

(١) حوار للكاتب مع أ.بنكيران، سبق ذكره

وعلى عكس ذلك يرى حسن حنفي (وستتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد) أن هذا الاتجاه الاصلاحى هو أول تعبير عن مشروع نهضة لم يكن يقتصها سوى بعدها التنظيمي، وقد قام الإخوان المسلمون بالفعل بهذا الدور.

بالصبغة الإشتراكية وخاصة من طرف مؤسسى حزب البعث) إلى مستوى خطاب الدولة بفضل جمال عبد الناصر قبل أن يؤكد جوهريتها القصى وصول حزب البعث السورى إلى السلطة. وكانت مصر تحتل مكانة مرموقة على الساحة السياسية نظرا للملحمة الناصرية ولتجربتها الرائدة (بالنسبة لمعظم الدول المجاورة لها) فى المجال القومى، وخاصة بعد أن تتوجت بمواجهتها للقوات الغربية أثناء العدوان الثلاثى. ولأن القومية العربية كانت شعار الناصرية الأيديولوجى، فقد تأثر مصيرها بذلك كله على الأقل فى المشرق. أما فى المغرب فقد كان الموقف أقل وضوحاً: وإذا كان الضمير الشعبى تأثر -بكل تأكيد- بالقومية العربية، فإن الأنظمة القائمة كانت أكثر حذراً فى استقبالها واستخدامها. لأن العروبة «بداوة» وهى تمثل مستوى أدنى إجتماعيا وثقافياً فهى كذلك جذيرة بكل ألوان الإحتقار» (١)، لقد كانت تعيد إلى الأذهان الطابع المتخلف للبداءة، وبالتالي ظل وضعها -خلال فترة طويلة- مزدوجاً. ويرجع الفضل إلى حركة النهضة الكبرى، وقد أحسن هشام جعيط التعبير عن ذلك قائلاً أنها «أعادت الاعتبار إلى العروبة بإعادة تقييم الماضى، فمدت يدها إلى أمجاد العرب الأوائل» (٢) وهكذا استولت القومية العربية على قلوب مواطنى شمال إفريقيا حتى أصبح مضمونها فى هذه المنطقة يحتوى على معنى الإلتناء إلى وعى تاريخى بقدر ما يحتوى (مثلما هو الحال فى المشرق) على مشروع سياسى يهدف إلى الوحدة. وبعد أن ظلت قوتها تتزايد خلال خمس عشرة سنة، بدأت العروبة الناصرية -فى يونيو ١٩٦٧- تعرف حدود فاعليتها السياسية وتأثر خطاب الرئيس برد فعل الهزيمة المروعة التى واجهها جيشه. ومنذ ذلك الحين أخذ الحل البديل -الذى كان يقدمه التيار الإسلامى والذى حاربه جمال عبد الناصر بعنف- يحاول شيئاً فشيئاً أن يستحوذ على المكانة التى كان يحتلها فى القلوب ذلك الرئيس. وعندما يعيد الإسلام السياسى صياغة العروبة القادرة على تعبئة الجماهير (مع مراعاة تحديد علاقة هيكلية جديدة بين العروبة والإسلام) فإنه يحاول فى الواقع توظيف قدرة الناصرية على تحريك الجماهير ولكن فى خدمة مشروع سياسى تفقد فيه العلمانية مكانتها تدريجياً.

(١) نظراً لعدم وجود أقلية مسيحية فى شمال أفريقيا، فقد أصبحت القومية العربية فى هذه المنطقة تحتوى على دلالة إسلامية أكثر مما تحتوى عليه فى المشرق وكما يقول هشام جعيط: «كلما ذهبنا نحو العرب، أخذت القومية العربية حرة إسلامية، وهى فى الشرق قبل إلى التحرر من هذه الجرعة، دون أن تفقد -مع ذلك- بعدها الروحى، لأن القومية العربية و الأيديولوجية سياسية منحدر من العروبة وهى متأثرة الى حد ما بالمسيحية وبالتشيع الشرقيين، كما أنها استندت عند نشأتها على معاداة السيطرة التركية والسيطرة الإسلامية.

in DJAIT Hichem, *La Personnalité et le devenir arabo-musulmans*, Paris, Le Seul, 1974, p. 27.

DJAIT Hichem, *La Personnalité et le devenir arabo-musulmans*, op. cit. (٢)

وكان الدور الذي لعبه العقيد القذافي في هذا المضمار بمثابة مرحلة أنتقالية. وحين نقارنه بعبد الناصر نجد أن فكره يتسم بجرعة زائدة من العروبة مضافاً إليها الطابع الإسلامي، وقد ساهم في إعادة إدخال الإطار المرجعي الديني في خطاب الوحدة. ومن المفارقات أن «الابن الروحي» لعبد الناصر يبدو - رغم رفض التيارات الإسلامية له - أول قائد عربي قام بتغيير «مركز جاذبية أيديولوجية» القومية العربية نظراً لتأكيد على المفردات الإسلامية في خطابه. وقد وصل إلى درجة أن وصفه البعض بأنه أول رئيس إسلامي وذلك لأنه أدخل في وقت مبكر (منذ بداية السبعينيات) في لغة السياسة والقانون في ليبيا مفردات إسلامية. ونظراً لشدة إعجابه بجمال عبد الناصر، أبي إلا أن يقتدى به، وقطع صلاته بالإخوان المسلمين المسئولين عن التآمر ضد عبد الناصر ومثل هذا الموقف يعتبر - من وجهة نظره - من قبيل قتل الأب. ومنذ ذلك الوقت الذي عبر فيه عن تحفظه تجاه الإخوان المسلمين، تباعدت المسافة التي تفصل بين القذافي وخلفاء الإخوان المسلمين، وتباعدت بالتالي المسافة التي تفصل بين القذافي ومعظم التيارات الإسلامية المعاصرة. وإذا كان القذافي يحاول اليوم إضفاء بعض الظلال على تحفظاته على الإخوان عندما يبرز الفرق بين الدور التربوي الذي قام به حسن البنا وبين النشاط السياسي الذي قامت به حركة الإخوان فيما بعد، فإن هذا لا يمنع أنه مازال مصراً - حتى اليوم - على أن يرى في الإخوان أعداءً للقومية العربية التي تحتل مركز الصدارة في منظومته الفكرية ويرجع ذلك إلى أنه لا يحاول أن يأخذ في الاعتبار أوجه الالتقاء العديدة بين فكره وفكرهم. والقذافي يرى منذ عام ١٩٧٣: «أن الإخوان المسلمين حالياً أمتداد طبيعي لحركات الشعبية (وهي حركة إيرانية الأصل كانت تعارض منذ القرن الثامن تفوق العنصر العربي) وهو اتجاه يمتلئ بالحقد تجاه الأمة العربية»^(١). وليس من قبيل الصدفة إذن أن يلصق القذافي صفة «إخوان مسلمين» بكل من يعارض النظام القائم في الجماهيرية - أيما كانت انتماءاته الأيديولوجية - سواء كان مقالاً يشعر بالحنين إلى الإنفتاح الاقتصادي أو عسكرياً يتحفظ على ميوله التوسعية المغامرة أو أي شخص أصابه واقع مرحلة ما بعد البترول بخيبة الأمل.

«إنهم رجال دين يريدون حل المشاكل السياسية بالدين، يقولون إن حل أي أزمة سياسية موجود في الدين. حسن البنا أنشأ عام ١٩٢٨ جماعة تربوية، دينية. ولكن ما يُطلق عليه اليوم «الإخوان المسلمون» شئ مختلف. إنهم خدام

(١) استشهاد ورد في :

MAHJZOUB M , *La Libye et l'unité maghrébine*, D.E.S. de droit public, Aix-en-Provence, 1982, p. 54.

الاستعمار. إنهم يمثلون اليمين الرجعى، أعداء التقدم، والاشتراكية والوحدة العربية. ويجمعون فى صفوفهم جميع البلطجية والكذابين والأشرار والحشاشين والسكارى والجنائى والمجرمين، هؤلاء هم الإخوان المسلمون. وكل ذلك جعل منهم خداماً لأمريكا، ومن كان قبل ذلك فى حزب الإخوان لا يجرؤ اليوم أن يقول ذلك. فقد أصبحت هذه الكلمة مرادفاً لما هو فاسد، قذر، مكروهين فى جميع أنحاء العالم العربى، وفى العالم الإسلامى كله. لا، حتى لو كانت نواياهم سليمة، فأعتقد أنهم يجهلون واقع العالم العربى»^(١).

وهناك ما هو أهم من ذلك كله ألا وهو أن الوحدة العربية -التي مازالت على رأس مشروع القذافى السياسى - (وهى فى رأيه أهم من وحدة وهمية بين المسلمين نظراً للاختلاف الشديد الموجود بينهم) لا يمكن تصورها على أساس دينى. وهنا نجد ما يفسر حدود العنصر الإسلامى فى قوميته العربية :

«لا يمكن أن تقوم وحدة العالم العربى على أساس دينى. من الممكن أن نجتمع بين العرب بصفتهم عرباً لديهم روح إسلامية. ولكن إذا حاولنا أن نجتمع بينهم كمسلمين، مع تجاهل أنهم قبل كل شئ عرب، فستكون محاولتنا هذه غير مجدية، ستتوج بالفشل مائة فى المائة. نحن لا نعيش فى عصر الدين، نحن نعيش فى عصر الفضاء والعلم»^(٢).

وعندما حاصرته الأسئلة الخاصة بطبيعة العلاقات التى يمكنه أقامتها مع التيارات الإسلامية اليوم، قال:

«أعتقد أنه مع هؤلاء الأشخاص، مع أشخاص مثل الفنوشى أو حبيب المكنى، فالحوار أفضل من السجن والقمع... وإذا كانوا عرباً... وإذا كانوا من الأقليات غير العربية، فالمشكلة لم تعد دينية. أصبحت المشكلة مشكلة الدفاع عن أقلية بالنسبة للأغلبية، أصبحت المشكلة مشكلة محارلة فرض الدين»^(٣).

وبالفعل نجد أن العروبة والإسلام يرتكزان عند القذافى على تمييز عرقى (ذى دلالة عنصرية)

(١) حوار للكاتب مع القذافى، طرابلس، ٦ و١٠ ديسمبر ١٩٨٧.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

وقد أدى ذلك إلى تأكيده في عدة مواقف أنه يتمنى حدوث تطابق بين العروبة والإسلام. وسسية ذهابه في زيارة إلى لبنان في أغسطس ١٩٨٠، كان القذافي قد أوصى جميع العرب المسيحيين باعتناق الإسلام قائلاً: «على العرب المسيحيين أن يسلموا» ... «فهم عبارة عن روح أوروبية في جسد عربي ... وأنه لشيء شاذ أن يكون الشخص مسيحياً وعربياً في آن واحد»^(١)... وتسبب هذا التصريح في إفساد الزيارة.

وللعقيد القذافي تصنيف خاص للإسلام، فهناك في رأيه فرق هام بين «المحمدية» (دين النبي محمد) التي نزل وحيتها على العرب وكانت موجهة إليهم، ولا يستطيع أحد سواهم أن يفهمها حق الفهم، وبين الإسلام ذي الطابع العالمي الذي تستطيع جميع الأمم أن تستسيغ تعاليمه. وإذا كان هدف هذا التصنيف تبرير وجود علاقة مميزة بين الإسلام والعروبة، فإنه بهذه الطريقة يقلل من شأن طابع الإسلام العالمي. ويبدو أن هذا التفسير الذي لا يتوافق مع رأى الإسلام الرسمي، يرجع إلى نوعية الاتصالات التي تمت بين القذافي وبين الزوج الأمريكيين المسلمين. وكما يقول بعض المقربين منه، فقد حيرته ممارسات منظمة «الزوج المسلمين» "Black Muslims" وزادته اقتناعاً بعدم إمكانية وجود توافق هيكلي بين دين قبيلة قريش البدوية وبين الثقافة المدنية للطبقة الدنيا من البروليتاريا التي تعيش في العواصم الأمريكية الكبرى في جيتو الزوج.

وبما أن القذافي يضيف إلى الخطاب السياسي عدداً مهولاً من الإشارات الإسلامية بالإضافة إلى الإفراط في الابتكارات الإصلاحية (وكانت أكثر إشارة لافتة للنظر هي إعلانه أن القرآن «قانون المجتمع»)، فإن التيار الإسلامي - وإن كان لا يشكك دائماً في الإخلاص الشخصي للقائد الليبي - لا ينظر إلى كل ذلك إلا على أنه بدعة خطيرة أو أنها مناورات فجة ترمي إلى تثبيت سفينة الجماهيرية التي توشك على الغرق. وحتى عندما تأخذ القومية العربية الناصرية أو البعثية الصبغة الإسلامية الصارحة، فهذا لا يمنع من استحضار كتاب التيار الإسلامي صراحة «صورة العفريت» عندما يتحدثون عنها. وإذا كانت الصبغة القذافية للقومية العربية قد حازت - لفترة ما - الإعجاب (نظراً للجرأة التي ابتعد بها سياسياً وثقافياً عن العرب، ونظراً للتأييد الاستراتيجي الذي قدمه، لمدة طويلة، بدون حساب، إلى النظام الخميني الإيراني الشيعي ضد النظام العراقي السنّي) فهي الآن تثير التحفظ في كل مكان (انظر فيما بعد، في الجزء الخاص بليبيا)، ويتهم راشد الغنوشي وعبد السلام ياسين جمال عبد الناصر بأنه عندما حصر الأمة في بعدها العربي، طمس طابعها الأساسي الذي يتمثل في الإسلام، وبذلك ضلل جماعة المؤمنين. ويحرص عبد السلام ياسين على أن يذكرنا.

(١) السجل القرمي للسبي، ١٩٨.

« أن الإسلام هو الذي صنع قوة العرب وليس العكس ». ولذلك فمن الضروري أن « نفصل بين الطيب الإسلامى والخبث القومى »^(١). ويكفى لإبراز صحة مثل هذا الموقف أن نذكر أن القومية العربية قد قامت - فى أوجه شتى منها - على أيدي أولئك الذين كانوا - فى الأراضى المسلمة - لا تسعفهم الظروف على أن يستمدوا مفردات مشروعهم السياسى من الدين الإسلامى: ألم يكونوا مسيحيين؟ وكان أولهم ميشيل عفلق مؤسس البعث السورى. ويرى عبد السلام ياسين:

« أن رضوخنا أمام التحديات يرجع إلى الشخصية المستعارة التى استطاعت أن تفرضها ثقافة العروبة والعلمانية على شخصيتنا الحقيقية التى تتلخص فى كلمة الإسلام. على قمة كل دولة يتربع قوميين لديهم وعى سياسى بضرورة الوحدة العربية. وفى القاعدة شعوب تجد نفسها فى الإسلام قبل أى شئ. وإسلام القادة السياسى والأيدولوجى ليس سوى تنازل ديماجوجى أمام معتقدات الشعب (...). وفى الأعماق يقوم عملاء القومية العربية بتقويض أسس الإيمان عندما يقدمون عربيتنا على أنها بُعدنا الوحيد، وعندما يقرنون العلمانية بالسمو. إن هؤلاء العملاء أقلية، مسيحية الأصل، ونسبتها حوالى سبعة فى المائة من الشعب العربى، وهم أول من كان له صلة بالغرب واستطاعوا أن يحتلوا مكانة مميزة فى الثقافة العربية المعاصرة. وتعمل هذه الأقلية النشطة والذكية على دفع العجلة نحو الفصل الصريح بين العروبة والإسلام. وهى تفرز منظرين أيديولوجيين ومناضلين يأخذون زمام المبادرة التى ترمى إلى توحيد الدول العربية. إن بعض الرؤساء العرب^(٢) الذين يدعون أنهم أفلتوا من فخ الأيدولوجية القومية -أيديولوجية أهل الجاهلية فى الماضى والحاضر والمستقبل، أيديولوجية أخواننا فى الدم المسيحيين- لا يقدمون إلا أيديولوجيات «دون كيشوتية» ومشروعات جنونية لحظية»^(٣).

(١) استخدم المؤلف فى الأصل التعبير الإنجيلى: «فى وقت الحصاد أقول للحاصدين اجتمعوا أولا الروان واحرموه حزما ليحرق أما المنهطة فاجمعوها إلى مخزنى» (متى ١٣) وقد بدا لنا إن استخدام تعبير «تغيير الطيب من الخبيث» هو أكثر تدارلا وشبوحا فى الثقافة واللغة العربية. ويؤدى دلالة ما يقصده المؤلف بشكل أبين وأوضح.

(٢) ربما يشير عبد السلام ياسين إلى العقيد معمر القذافى.

(٣) استشهاد ورد باللغة الفرنسية فى:

La Révolution à l'heure de l'Islam, Gignac-la-Neuhive, 1981, p 37

وفى الآونة الأخيرة، بدأ يظهر اتجاه جديد فى صفوف الإسلام السياسى يميل إلى إعادة قراءة «مشروع العروبة» وكان ظهوره موازياً لبدء إقامة علاقات مع الحركة القومية العلمانية (بينما ظلت إقامة مثل هذه العلاقات شيئاً مستحيلاً طوال حقبة كبيرة من الزمن) وكانت إحدى المراحل الدالة فى عملية بداية العلاقات هى: الندوة التى إنعقدت فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٨٩^(١). وخلال هذه الندوة أثبت ممثلو (أو قادة) الرأى العام الإسلامى والقومى، أن مبدءاً إعادة النظر فى الإطار المرجعى لكل منهما أصبح من الآن فصاعداً شيئاً مقبولاً (ويعتبر مثل هذا الموقف شيئاً جديداً نسبياً). ثم طرح المشتركون فى هذه الندوة نقط الالتقاء الطبيعية بين الخطاب الأيديولوجى لكل من الإسلاميين والقوميين، وكانوا بذلك يحددون المسافة التى من الممكن أن يتم فيها التقاء سياسى والمساحة التى قد يتقبل فيها الإسلام السياسى الإضافة التى قد تقدمها العروبة إلى المشروع الوحوى القائم على الإطار المرجعى الدينى وحده، (وقد دعى راشد الغنوشى المشتركين فى هذه الندوة إلى اتخاذ مثل هذا الموقف) فيعترف بالتالى بالقومية العربية التى قد تتوقف - من ناحيتها - عن اعتبار البعد العلمانى عنصراً لا يتجزأ منها:

«أنا إلى حد كبير أتبنى جانباً كبيراً من هذا التفكير الذى يجعل العالم الإسلامى - من وجهة نظر الاستراتيجية - فى الحد الأدنى من علاقته بالعالم العربى حزامه الأمنى، ورصيده الاحتياطى. وكل تفكير فى العالم الإسلامى على أنه الخصم خاطئ استراتيجياً، لأن العالم الإسلامى فى الحد الأدنى - وفق هذا التفكير - هو الحزام الأمنى والامتداد الطبيعى والروح المنتشرة للثقافة العربية الإسلامية. ويحسن فى هذا الصدد إيراد كلمة مأثورة عن أبى الاعلى المودودى «أيها العرب كونوا مسلمين لنكون نحن عرباً» (...).

«ومجالات الاتفاق فى هذه الندوة واضحة. فليس أحد ممن سمعت من الإسلاميين، ينكر الإستراتيجية الأساسية لفكرة القومية العربية (...). وأحسب أن النواة الأولى للتفكير العربى هى توحيد العالم العربى (...). فالوحدة فى كل مستوياتها وأبعادها مبدءاً أساسى فى الفكر الإسلامى والحركة الإسلامية، والفكر العربى من جهته مدعو إلى أن ينتهى إلى موقف واضح من الإسلام على أنه روح هذه العروبة ورسالتها الخالدة، وفى هذا الصدد لا أملك إلا التنويه ببعض ما ذكره بعض أخواننا القوميين هنا من اعتبار أن العلمانية ليست لازماً للعروبة، وأتأ إذا

(١) أنظر الحوار القومى - الدينى: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ديسمبر ١٩٨٩.

خلصنا العروبة من هذه اللواحق التي أضرت بها نكون قد وضعنا لبنة أساسية فى توحيد أهم التيارات فى أمتنا زئنيننا صفحة كالحمة من الصراع والفصام التأكيد بين العروبة والإسلام {...}.

أما مسألة الاشتراكية فأنا أتفق مع خير الدين حسيب فى أنه من أجل توحيد صفوف أمتنا، ومن أجل قضاياها الجوهرية، ليس من المفيد لوحدة أمتنا التمسك الحرفى بهذا المصطلح ويمكن أن نستعيض عنه بالعدالة الاجتماعية. فإذا قدرنا أن هناك خللاً فى التوازن الاقتصادى وأنه لا مجال لتضامن حقيقى فى أمتنا إلا بإعادة هذا التوازن بأساليب بعيدة عن القهر والتعسف، أحسب إذن أن هذا الاختلاف بين الإسلاميين والقوميين خلاف لفظى لا جوهرى لأنه ما من إسلامى يقر بهذه الفوارق والمظالم الشاسعة فى أمتنا^(١).

أيا كان مضمون الخطاب الذى يلجأ إليه مشروع الوحدة الإسلامية لى يبرر مشروعيتها، فهو يحتفظ بقدرته على التعبئة. ولكن هذه الدولة- الأمة ذات حدود وإمكانيات يصعب تجاوزها، وهذا يكشف لنا الطبيعة الحيوية لهذا المشروع المحكوم عليه بالإيقاف، قد تكون هذه هى حالة الدولة القومية فى حالة افتراض بروز الفكر الإسلامى التقليدى، مرة أخرى، وهو الفكر الذى لا يمكن أن نساوى بينه وبين فكر الإسلام السياسى. وإذا كان صحيحاً أن مجلة المعرفة (لسان حال التيار الإسلامى التونسى) قد صدر قرار بإيقافها لأول مرة عام ١٩٧٤ نظراً لنقدها أنسحاب بورقيبة من اتفاق اندماج جريه، فهناك ظروف إقليمية أخرى- وخاصة فى مسألة قفصه فى ١٩٨٠^(٢)- أتاحت الفرصة للإسلاميين أن يظهروا حدود انضمامهم لأى مشروع وحدوى إقليمى، وبرز ما يمكننا وصفه - فيما يتعلق بإطارهم المرجعى- بأنه شكل من أشكال الوعى القومى. وريداً وريداً بدأ الإطار التكتيكى والمنهجى - لا الإطار المذهبى الخالص (لأن راشد الغنوشى وعبد السلام ياسين يؤكدان دائماً أن «المذهب واحد، لا يمس، وهو موجود فى القرآن الكريم والسنة») - يضع فى اعتباره الخصوصيات التى تتسم بها ظروف كل قومية من القوميات. وفى الإطار المرجعى للإسلام السياسى تتزايد الإشارات التى تعترف بوجود القوميات المنفصلة وبإطار مؤسسات الدولة الناجمة عن هذه الانقسامات، بينما كان مثل هذا الموقف مرفوضاً من طرف

(١) راشد الغنوشى فى: الحوار القومى - الدينى (أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التى نظنها مركز دراسات الوحدة العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩

(٢) إستطلاعات مجموعة من الفدائيين التونسيين الذين تم تدريبهم فى ليبيا - أن تسيطر على مدينة قعصه وحاولت أن تحرقها، والى المصبيان من النظام القائم

الإشارات القطعية الحاسمة فيما يختص بمفهوم « الأمة » (التي لا تعترف بالبلقنة الموروثة من عهد الاستعمار) [la vision "communiste" transnationale] ويُذخِلُ مثلُ هذا التطور تعديلاً على الصورة -التي كانت تستخدم بطريقة آلية ودوجماتيقية عند الحديث (عما يفترض أنه) مذهب الإسلام السياسي- وهي تلك الصورة التي طالما كانت تقدم عن رفض التيار الإسلامي الاعتراف بوجود القوميات ومناهضته لإطار مؤسسات الدولة. ومنذ مدة طويلة إستطاع أوليقييه كاريه ان يبرز هذا التطور: « وهكذا نرى أن الإسلام الراديكالي سيستوعب في النهاية -ورغمًا عنه- ويعد أن يتأكد من أستقرار جذوره في الواقع، مجال السياسة المعاصرة حتى لو لم يتم التعبير عن ذلك صراحة. إن الدولة العلمانية المعاصرة على وشك أن تحصل على الجنسية الإسلامية»^(١).

فيما وراء الإشارات المألوفة إلى الوحدة يكشف الحديث الذي تقدمه فيما يلي مع عبد السلام ياسين عملية الإستيعاب الجارية لمجال السياسة المعاصرة. وقد تناول حديثنا معه موضوع: «الدولة» ومكانها -حالياً- في العالم العربي والإسلامي.

عبد السلام ياسين : الإسلام، العروبة والدولة

(حوار مع الكاتب في الرباط، أكتوبر ١٩٨٧)

السؤال : هل تؤدي عملية إعادة نشر الإسلام بطريقة حتمية إلى إعادة النظر في الحدود التي تفصل بين «الدول - القومية»؟ وهل هذا جزء من العقيدة؟

الجواب : أي نعم، في العقيدة لا يمكن للأمة إلا أن تكون واحدة.

السؤال : بالمعنى الواسع ؟

الجواب : أي نعم في العقيدة الأمة بالمعنى الواسع، وهي تتضمن حتى أندونيسيا. ولكن القوميات «والدولة - القومية» ستكون من أكبر العقبات الملموسة التي ستستعصى أمام محاولة تجاوزها. وإذا حاولنا إزالة هذه الحدود فوراً فسيكون ذلك دليلاً على جهلنا بالشرعية الإلهية المنزلة في القرآن والناموس الذي أنزله أيضاً على الكون. وعندما سيتم إعادة نشر الإسلام ستقوم الدول الإسلامية رويداً

CARRÉ Olivier, *Radicalismes islamiques*, tome 1, p. 17. (١)

رويداً بالقضاء - على المدى القصير أو الطويل - على الحدود الفاصلة بين طرقنا في الكلام وفي الإحساس، وهذا يرجع أيضاً إلى مسألة تتعلق بالمنهج وبالترقية. هذه المسألة ليست مسألة مذهب ولكنها مرتبطة بالمنهج.

هل أعتبر نفسي عربياً ؟

طبعاً أعتبر نفسي عربياً حتى لو كنت من أصل بربرى أتحدث باللغة العربية. أنا عربى بقلبي وبروحى وبلغتى. إن من هم ليسوا عربياً يشعرون أكثر ممن هم عرب بأهمية وجوهية اللغة الغربية والعروية. قال الله تعالى: « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا »^(١).

ومعنى ذلك أن الله وحده هو الذى يعرف الهدف والسبب الذى جعله ينزل شريعته هنا وليس هناك. إذن فالأمة كلها لديها تجاه العرب شعور الاحترام الذى ورثوه من أجدادهم لأنهم هم الذين نشروا الإيمان. وعلى عكس ذلك فإن المشككين العرب يتعاملون مع الإسلام كأنه زائدة فطرية للقومية العربية: نحن عرب، والإسلام أحد مكوناتنا، وأعتقد أن مثل هذا الموقف لا يوصف بأقل من انه موقف شيطانى لأن مثل هذا الموقف يتعمى أمام نور الإسلام وأمام مجرد دراسة التاريخ أيضاً؛ كان العرب عشائر وقبائل متناثرة كانت تتطاحن فى الحروب، حروب العصابات والغارات التى لا نهاية لها. وجاء الإسلام فجأة ليعلن للعالم كله (...) أنهم «أمة» - وأضع هنا كلمة أمة بين قوسين - تحمل رسالة أبدية. إن الإسلام هو الذى أعطى العرب قيمتهم وليس العكس. قال الله تعالى: « يمينون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا على إسلامكم، بل الله يمين عليك أن هداك للإيمان. إن كنتم صادقين »^(٢). وهذا التائب موجه إلى البدو الذين لم يكن الإسلام قد انتشر بينهم إلا قليلاً فكانوا يأتون إلى النبي ويقولون له: ها نحن الذين دافعنا عنك، ونحن الذين أستقبلناك، ... الخ. فيتوجه إليهم القرآن قائلاً: إنه من نعم الله عليكم أنه أخرجكم من الجاهلية وأنه أدخلكم حظيرة الإسلام ولا يصح أن تغفروا أنتم بأنكم فعلتم ذلك.

والآن فإن هذه القومية هى كما أعتقد قمة التطور الغربى، هى غاية الأفق

(١) سورة الممرات / آية / ١٧

(٢) سورة الممرات آية (١٧)

الذى لا يمكن تجاوزه.

إن هذه القومية بدعة، الدولة القومية بدعة غربية، هي فكرة مهيمنة فى الغرب وفرضت علينا، لقد ورثناها مع الإستعمار.

نعم، كانت هناك قبل الاستعمار نزعات شعبية ... إقليمية موروثه من تاريخنا، الإسلام أنزل فى الجزيرة العربية حيث كانت توجد نزعات إقليمية واضحة جداً. فكان الانتماء إلى القبيلة أضيق وأكثر جوهرية من الانتماء إلى الدولة - الأمة. لم يحاول الإسلام هدم هذه الروابط القبلية أو العائلية. بل بالعكس، فقد استخدمها الإسلام كبناء تحتى يعضد الهيكل الجديد. فإن النزعات الإقليمية القائمة على إختلاف العرق، واللغة والدين، ... الخ منتشرة فى العالم كله. وفى تاريخ الإنسانية فإن جميع أنواع التعاسة والسعادة نابعة من هذا التجمع القبلى أو العنصرية. وتتبع منها كذلك جميع الحروب، وجميع أنواع التخريب، وجميع أشكال الحضارات أيضاً. وليس من قبيل العبث أن نتحدث حالياً عن الحضارة الأوروبية لأن هناك عنصراً أوروبياً ولغات أوروبية تنتسب الواحدة إلى الأخرى. هناك شئ مشترك كان يدغم هذه الحضارة، أليس كذلك؟. وهناك أيضاً حضارة عربية إستوعبت الحضارات الأخرى، هناك حضارة تركية وصينية، ... الخ. فإذاً النزعات الإقليمية شئ عادى فى التاريخ. ولا يحاربها الإسلام. لا يحارب هذه الخصوصيات وهو يرجو أن تكون هذه الإقليمية فى خدمة شئ أكثر نبلاً. وعلى سبيل المثال من الممكن الاستدلال على ذلك بحالة الدول القومية فى العالم، بعد الحرب العالمية الثانية، اجتمعت فى سان فرانسيسكو لتبنى شيئاً أكثر نبلاً. وكان ذلك عبارة عن فكرة سامية، كانوا يريدون تجاوزه هذه القومية التى عانوا منها كثيراً. وإذا قلت «هل فرض الاستعمار هذه الدولة - القومية أم لا؟» سأجيبكم: لقد فرض الاستعمار فوق هذا الأساس وهذه الخصوصيات «الدول - القومية»، ولم توضع حدودها بطريقة سليمة. وعلى سبيل المثال، لم يكن هناك حدود صارمة بين البلاد الإسلامية التى كانت تابعة لسلطة استامبول فى إطار الإمبراطورية العثمانية، فكانت هذه الخصوصيات تذوب... إلى حد ما فى هذه الأخوة الإسلامية {...} وحتى المغرب الذى كان لا يدخل فى إطار الامبراطورية العثمانية والذى كانت له شخصية مميزة جداً منذ دخوله الإسلام، حتى المغرب لم يكن يشعر بأنه مختلف تماماً عن العالم الإسلامى. والحدود كانت مفتوحة، والانتقال كان

مسموحا به، ولم تكن هناك جمارك، فكانوا يعيشون هذه الأخوة، وكان التجمع فى مكة يجمع بين جميع أبناء الأمة، جميع أولئك الأخوة لكى يجددوا إلى حد ما حلف الجماعة ... أنا مثالى؟ نعم طبعاً. ولكن بوجه عام رغم هذه الخصوصيات ورغم الحروب التى كان يقتل فيها الأخ أخاه والتى كانت دائما موجودة فى الإسلام ورغم جميع هذه الإضطرابات القبلية والحروب المستمرة فى المغرب وخارجه، ورغم كل ذلك، كان الناس لا يشعرون أنهم ينتمون إلى مكان بعينه. وإذا كان فى استطاعتكم أن تسألوا أحدا منذ ما يقرب ... من مائة سنة، عما إذا كان «مغربيا» فقد كان مثل هذا السؤال سيشير دهشته وسيجيبكم «أنا مسلم أنا يهودى» أو أى شئ آخر. ولم تجد هذه الهوية القومية عندنا تربة تستقبلها، أو اتجاهات على استعداد لتقبلها. ولكن القومية اشتد عودها بعد الاستعمار وأفرزت جميع آثارها السلبية. والآن لكى نعيد فتح الحدود فلن نستطيع أن نقوم بذلك بعد عشرين أو بعد خمسين عاماً أو فى المستقبل القريب. ولكن هذا لا يمنع أن يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه ومحبباً وبأمرنا به الله. كيف نفعل ذلك؟ تدريجياً. بم نفعله؟ بالتربية. متى نفعله؟ عندما يسمح الله بذلك.

السؤال : ولكن حالياً، أليست المسألة القومية لها أولوية ؟

الجواب : لا ، لا ، من الممكن أن نعيش قرناً آخر داخل الحدود. أقول قرناً وذلك على أكثر تقدير. إننى لا أرى كيف يمكننا تجاوز الحدود بإملاء قانون ينص على عدم وجودها. لأن الحدود ستكون دائماً موجودة فى الأذهان وفى الأرواح وفى الممارسات وفى العادات، ... الخ. لا أتفق إطلاقاً مع تلك البدع القذافية التى تؤدى الى الرغبة فى تحقيق الوحدة يمينا ويساراً. فهذه فعلاً تذبذبات مضحكة.

تسألوننى عن الطلب الذى عبر عنه ملكنا (ملك المغرب) للانضمام الى الجماعة الأوروبية؟ (...) يحاول الملك أن يعيد الى الأذهان الدور الذى كان المغرب دائماً يلعبه. إن السوق الأوروبية هى المنفذ الرئيسى للمغرب وكأنه سيتحتم علينا أن نلقى بصادراتنا فى البحر لو لم يكن لدينا هذا المنفذ على السوق المشتركة. ويفعل الملك -بصفته رب الأسرة- مايستطيع (...) وهى مسألة لا تستدعى أن ننظر إليها من وجهة النظر الدينية. هذا شئ تفرسه علينا «المظروف المحيطة بنا» كما يقال بالفرنسية "conjonctuelle". إنها صفقة تجارية لها بكل تأكيد إيجابيات، سياسة ولكن ذلك لم يكن هو طاقاتها فقد سبق أن تشبعا

حتى الأعماق بالثقافة الأوروبية والقومية الأوروبية. فالاتصال التجارى بالجماعة الأوروبية لن يزيدنا فوق مصائبنا ... مصيبة جديدة».

٨- الإسلام السياسى والإخوان المسلمون

يقول ميشيل كامو بخصوص الوضع فى تونس :

« ينظر إلى المد الاسلامى - فى كثير من الأحيان- على أنه من صنع «الإخوان المسلمين» . أولئك الذين يطلق عليهم رجل الشارع اسم «الاخوانجية» ... ولكن مثل هذا الرأى ينطوى على تبسيط مفرط: فهو يميل إلى تقديم صورة لمنظمة قوية البنية، بينما نجد أنفسنا أمام حركة أفكار -تتخذ أشكالا مختلفة- أكثر مما نجد أنفسنا أمام حزب أو مذهب»^(١).

ومما لاشك فيه أنه من الخطأ أن يتم حصر الاسلام السياسى فى حركة «الإخوان المسلمين» (وسرى أن مثل هذا الخلط منتشر بنفس الدرجة فى الرأى العام العربى والغربى). ولكن محاولة استرجاع أصل هذه الحركة يؤدي -ولو إلى حد ما- إلى التقليل من شأن هذا الخلط. وفى الواقع فقد نشأت الشرارة الأولى للإسلام السياسى فى مصر. وعندما بدأ أنصار العودة إلى الإسلام الرسمى التقليدى مغامرتهم فى خوض مجال النشاط السياسى -الذى ظل مهجورا لفترة طويلة- مطالبين بحل مشاكل العصر أخلاقيا ودينيا، أى عندما وفر كل من حسن البنا وسيد قطب للمشروع الإصلاحى «الوقود التنظيمى» -la logistique d'un appa- "real organisationnel" والطموح السياسى الذى كان ينقصه، وعندما جعلنا من الاستيلاء على السلطة هدفا على رأس أهدافهم أو حتى عندما كنا عن اعتبار المجال السياسى مجالا يخرج عن إطار إهتماماتهم، عند ذلك نشأ التيار الإسلامى. «نحن إخوة فى الإسلام، نحن الإخوان المسلمون»^(٢). ومنذ ذلك الحين

(١) CAMAU Michel, "Chronique Politique de la Tunisie", in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1979.

(٢) استشهاد ورد فى:

CARRE O. et MICHAUD G., *Les Frères musulmans*, Paris, Gallimard / Julliard, (Archives), 1983, p. 12.

انتشر ذلك الاسم ولكن التيار الإسلامي -الذي أسهمت الأنظمة العربية وفقا لفهمها للظاهرة في أن تخدمها أو أن تأججها- تجاوز إلى حد كبير، منذ ذلك الحين، إطار مذهب مؤسسيه وحدود الأرضية التي انطلقوا منها في بداية نشاطهم. وعندما قام الإخوان المسلمون بتنظيم جماعتهم، وعندما أعلنوا صراحة أهدافهم الدنيوية، كانوا بذلك فعلا أول من أرادوا الاستيلاء على السلطة وأول من قدموا «الوقود التنظيمي» إلى المشاريع الإصلاحية.

وكما يشير حسن حنفي:

«إن الاضافة الجديدة التي أت بها حسن البنا هي أنه وضع تنظيما في خدمة تحقيق مشروع الأفغانى، إذ كانت حركته أخذة في الأفول. فكان ذلك بمثابة دفعة جديدة للروح الإصلاحية، وهذا هو سبب النجاح الكبير. كان حسن البنا قد أدرك إلى أى مدى كانت حركتنا (الإصلاحية) قد بدأت تضعف. كما لو كان غير كاف أن نرى كل ثقافتنا تندثر. وكان أملنا الجديد -الإصلاح- قد بدأ هو الآخر ينطفئ. وجاء حسن البنا ليكمل مشروع الأفغانى. وكان هذا الأخير يريد أيضا تعبئة الجماهير وتأسيس حزب إسلامى يستطيع تحقيق هذا المشروع. وفي الحقيقة كانت أفكار حسن البنا تنحصر فى أشياء قليلة: إسلام بسيط واضح... والجميع يعرف ذلك. القرآن، الأحاديث، ... الخ. وكان منفتحا تماما على القومية العربية... الخ. كانت أفكاره واضحة للغاية، نقية للغاية، ولم يكن لديه أيديولوجية معقدة ولكن... فيما يتعلق بقدراته التنظيمية... فهذا كان شيئا آخر»^(١).

وقد وصلت الهيمنة المذهبية لكل من حسن البنا وسيد قطب (وخلفائهم) على دول المغرب العربى، درجة أنه لم يكن غريبا أن يحتفظ مريدوهم حتى اليوم باسم «الإخوة المؤسسين»: وقد كان لأهم أولئك المريدين -مثل الفغوشى ومورو والنيفر وعبد الكريم مطيع المغربى... الخ- اتصالات مع «الإخوان» وإنتسابهم لهذا التنظيم ليس محل جدال. وإذا كنا ما نزال فى إحتياج إلى إثبات ذلك فقد أدلى «الخلفاء» فى دول المغرب العربى (من تونس إلى المغرب) بشهادات تعضد رأينا هذا. يقول النيفر على سبيل المثال:

(١) فى حوار للكاتب مع حسن حنفي، القاهرة، هليوبوليس، يناير ١٩٨٨.

« كان العنصر الثانى الذى أثر إلى حد كبير على تونس، قيام السادات بإطلاق سراح الإخوان الذين كان عبد الناصر قد سجنهم. استأنف الإخوان حينئذ إصدارهم للكتب. وفى الحقيقة، حتى قبل الإفراج عن الإخوان المسلمين كانت ظاهرة قراءة الكتب الواردة من مصر ظاهرة هامة. كنا فى مرحلة نتلمس فيها الطريق. كان عدد شيوخ الزيتونة يتضاءل شيئا فشيئا. وفى النهاية لم يعد لدينا علماء. وكانت جامعة الزيتونة مغلقة تماما، وفى مجال العلوم الدينية لم يعد لدينا إطار مرجعى. وهذا ما يفسر أهمية الإنتاج الفكرى الذى أصدره الاخوان المسلمون وكان هذا التيار بالتحديد هو الذى دفعنا الى أن ننخرط بشكل مباشر فى النشاط السياسى وفى الاتجاه نحو شكل من أشكال التنظيم « السرى ». وبدأنا حينئذ تكوين مجموعات سرية لكى يتم إعدادها بالتكوين السياسى، وذلك إلى جانب البعد الروحى الذى يميزها. وكنا نقرأ على وجه الخصوص ما يتعلق بتكوين الجماعات الدينية، بالطريقة التى كون بها الإخوان المسلمون خلاياهم الأولى... الخ »^(١).

وفى التطور اللاحق فقط - وخاصة بالنسبة للحركات الإسلامية فى شمال إفريقيا - وجدت تيارات داخلية متنوعة من ناحية و«استقلالية» مذهبية - إلى حد ما - من ناحية أخرى، ولذلك أصبح مستحيلا الخلط بين التسميات المختلفة. وبدأت هذه الحركات فى شمال أفريقيا فى وقت مبكر تأخذ فى الاعتبار الخصوصيات القومية :

« ومع ذلك، كان هناك بالطبع تغييرات ... لم يكن ممكنا أن نفعل بالضبط نفس الشئ. كنا نعيش فى بلد تختلف تماما عن مصر. (...) وكانت لدينا إمكانيات عمل تختلف عن الإمكانيات المتاحة للمصريين. وهكذا، فى هذه الفترة، لم تكن الحكومة (...) تهتم بما يحدث فى المساجد ... أو فى المدارس. كان من السهل أن نعقد فيها محاضرات أسبوعية، أو اجتماعات تتم أثناء فترة الراحة، وأن نوزع كتابات على التلاميذ »^(٢).

وبالفعل، لم يعد فى إمكاننا القول إن حركة « الإخوان المسلمين » تشمل

(١) حوار للكاتب مع النيفر، سبق ذكره.

(٢) حوار للكاتب مع النيفر، سبق ذكره.

كل أو حتى معظم الحركات الموجودة، سواء على المستوى التنظيمي أو المستوى التكتيكي أو على المستوى المذهبي، حتى في مصر حيث أصبحت تنازعها في احتكار الساحة الحركة غير الشرعية للجماعات الإسلامية والجنح الإصلاحية الحزب العمل بزعامة إبراهيم شكري وعادل حسين. بل أصبح معيار الاختلاف بين الحركات الإسلامية هو موقفها من مؤسسى الإخوان المسلمين في مصر، ودرجة استقلالها عنها.

وهذا لا يمنع أن انتساب هذه الحركات إلى مؤسسى الإخوان المسلمين في مصر يعتبر شيئاً جوهرياً ويتحتم على من يريد فهم هذا التيار، في الوقت الحالى، أخذ ذلك الانتساب فى الاعتبار.

٩- الإسلام السياسى والخوانمينية

رغم أنه لا يمكننا القول أن ثمة تطابقاً تاماً بين الإسلام السياسى والخوانمينية، فهذا لا يمنع أنهما يتشابهان إلى حد كبير.

وربما يمكننا القول أن الخوانمينية هى -قبل كل شىء- هذا الإسلام السياسى «الذى أحرز نجاحاً» كما هو حال ليبيا القذافية بالنسبة للقومية العربية بعد مصر الناصرية، إذ أن إيران الخوانمينية هى فعلاً أول دولة (باستثناء باكستان) استطاع فيها مشروع الإسلام السياسى أن يتولى الحكم بعد أن ظل منحصرأ فى أشكال خطاب المعارضة السرى.

وكانت خصوية المذهب «الخوانمينى» قد وصلت إلى درجة تسمح لها بأن تحصد ثمار نصر سياسى ساحق على نظام يعتبر واحداً من أقوى الأنظمة فى المنطقة، وبذلك أصبحت لدى النظام الجديد وسائل وآليات تدخّل جديدة، سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى.

وأياً كان النصر الذى أحرزته الخوانمينية فهذا لا يعنى أنها ولدت التيار الإسلامى كما كرر البعض (إذ أن سمة من سماته الرئيسية هى أنه يعتمد على محاور متعددة)، وينطبق نفس الشئ على «إمام قم» أو خلفائه الذين لا يمكن اعتبارهم اليوم بمثابة رئيس جوقة إسلامية يستجيب لكل طلب من طلبات أفراد

الجموقة ... ومع ذلك كانت الخومينية ومُنظَرُها -وما زالت حتى الآن- تُشكّل دون شك قطب جاذبية بالنسبة لمجموع الحركات الإسلامية. وقد يتخذ تأييد طهران لبعض تلك الحركات أشكالا أخرى غير الشكل المعنوي. ومنذ ١٩٧٩ سافر إلى طهران -وإن كان ذلك على حسابهم الخاص- كل من راشد الغنوشي وحبيب المكنى التونسيين، وعبد الكريم مطيع المغربي وممثلي معظم التيارات فى شمال أفريقيا. وليس مستبعدا أن تكون السفارات الإيرانية فى شمال أفريقيا وفى أوروبا قد قامت على الأقل بجزء من الدور الذى ينسب لها عامة فيما يتعلق بالنشاط المتطرف.

ولكن أجمل هدية قدمها الخوميني إلى القضية الإسلامية، هى بالتأكيد انتصاره السياسى على الشاه. وفى ١٩٧٩ قدمت الخومينية للحركات التى كانت تتخبط فى آلام المخاض تأييدا لا يقدر بثمن، ولا تزال -حتى الآن- مصداقية تلك الحركات وقاعدتها الاجتماعية، متأثرة بذلك النصر الذى أحرزته الخومينية. والسؤال الذى يتعين علينا طرحه لا يتعلق -إذن- بمعرفة ما إذا كان بعض الإيرانيين، ملحقى السفارات، قد قاموا بتوزيع وعود أو معونات هنا أو هناك، بقدر ما يتعلق بمعرفة إلى أى مدى بالضبط كانت هذه المساندة مؤثرة: لأن هذا «الوقود» المحتمل لا يكفى فى أى مكان لاستنابات ظاهرة أكثر تجذرا فى التربة المحلية من أى منتجات «سابقة التجهيز» "Produits de Préfabrication" مستوردة عن طريق الحقائب (القليلة) الدبلوماسية المرسله من طهران أو من غيرها.

وهناك حدود للتماثل بين الإسلام السياسى والتجربة الإيرانية وترجع هذه الحدود إلى امكانية تكييف مذهب الخومينية واستراتيجيتها للإطار العربى عامة، ولإطار دول شمال أفريقيا بوجه خاص.

وتمر حدود هذه الخصوصية أولا بخصوصية التربة التى نمت وتطورت فيها الخومينية، ونعنى بذلك: الشيعة. والسمة التى ينفرد بها «مذهب أنصارعلى» (بالنسبة للسنية التى تعتبر مذهب الغالبية العظمى فى دول شمال أفريقيا) تكمن -كما نعلم- فى وجود عدد لا بأس به من الأئمة وفى وجود تقاليد معارضة السلطة الدينية الذى تغذيه نظرية الإمام المستمر (منذ وفاة الخليفة الحادى عشر بعد على)، وهذه العقيدة لا مثيل لها عند السنيين ويترتب على هذا اختلاف

جذرى تماما فى رأى «برتران بادى»: «إن الحركة الدينية الإيرانية مؤسسة لها طابع رسمى بيروقراطى ويرجع ذلك إلى شرعيته التقليدية، وبالتالي يرجع -من وجهة نظر معينة- إلى التقليدية، ولذلك يصعب تصنيفها حتى إذا كانت بعض مظاهر نشاطها تنتمى لمنطق الإسلام السياسى»^(١).

لكن الاختلافات لا تنحصر فى ذلك، فالنظام الإيرانى ومذهب إمامه - ولأنهما المنتج الأول للخطاب الإسلامى - كانا أيضا أول من عانى من آثار الإنهاك الناتج عن توليه السلطة كما هو الحال فى كل مكان فى العالم.

وعندما واجه الخومينى متطلبات العمل الحكومى، فقد وظيفته الأسطورية، هذا مع العلم أن قدرته على تعبئة الجماهير كانت نابعة إلى حد كبير من هذه الوظيفة؛ وقد اضطرت الخومينية -تحت وطأة الظروف- أن تقوم ببعض الاختيارات ولكن جميع فئات «مجتمع الإسلام السياسى» -وخاصة فى دول شمال أفريقيا- لم تستطع ان توافق دون قيد أو شرط على هذه الاختيارات. وعلى سبيل المثال: فإن حزب التحرير الإسلامى (الذى يحبذ العودة الى نظام الخلافة الذى قام أتانورك بإلغائه فى ١٩٢٤) قطع علاقاته مع إيران بعد أن رفض مشروع دستوره الإسلامى لصالح نظام قانونى رأى حزب التحرير أنه متأثر تأثرا شديدا بالنظام الغربى... وهناك أحيانا أسباب تكتيكية، ولكن هناك أيضا فى كثير من الأحيان أسبابا تابعة من الاقتناع، أملت على قادة المجموعات المغربية عدم التضامن مع بعض المواقف التى اتخذها «إمام قم» ورغم إبرازهم لدلالة الخطوة التى اتخذها الخومينى فى اتجاه معاداة الغرب، فإنهم لا يعتبرون التجربة الخومينية بالنسبة لهم نموذجا سياسيا يحتذى.

وإذا كان التأييد هو القاعدة بصفة عامة، فهذا لا يمنع أن يبرز بعض الكتاب الإسلاميين «خصوصية» الإسلام الشيعى عندما يريدون تفسير جزء ما من النشاط الخومينى. ومع ذلك يرفض هؤلاء الكتاب - فى ظروف أخرى - تسليط الأضواء على هذه الخصوصية، وذلك لتركيزهم أحيانا على وحدة الإسلام. ولعل تساؤل عباس مدنى: «منذ متى كانت إيران مركز للإسلام؟»

BADIE Bertrand *Pouvoir et société en Occident et en terre d'Islam*, Paris, Fayard, (١) 1987, et correspondance avec l'auteur.

«الجزائر ليست فى حاجة إلى نموذج»^(١)، خير تعبير عن هذا الموقف.

١- الإسلام السياسى والتشدد [Intégrisme]

يبدو أن كلمة «التشدد» من بين جميع المفردات المطروحة هى أكثرها انتشارا حاليا فى وسائل الإعلام، ولا يمكننا تجاهل أن «التشدد» هو التسمية الوحيدة التى تحمل دلالة سلبية واضحة تتناسب مع القلق الذى يثيره -خطأ أو صوابا- التيار الإسلامى فى الرأى العام الغربى. ولذلك السبب الأخير خاصة فإن كلمة «المتشددين» موضع نقد من طرف مناضلى الإسلام السياسى (وهذا أمر طبيعى) وهى موضع نقد أيضا من طرف أولئك المراقبين (أى أولئك الصحفيين أو الباحثين الذين ينظرون الى تلك الظاهرة من خارجها) الذين توصلوا -رويدا رويدا- بفضل أمانتهم إلى مزيد من الدقة.

ولا يرجع مثل هذا النقد الى أن هذه الكلمة كانت تستعمل فى الأصل لوصف ظاهرة كانت موجودة داخل الدين المسيحى، بقدر ما يرجع إلى أن أصل هذه الكلمة يربطها بمعنى دقيق لا يغطى التنوع القائم داخل التيار الإسلامى، بل إنه لا يعبر إطلاقا عن جوهر هذه الحركة.

وفى تاريخ المسيحية، وعندما استخدم هذا المصطلح لأول مرة، لم يكن قد تم صكه من أجل التعبير عن مشكلة تتعلق بتفسير المذهب ولكنه استعمل للتعبير عن مسألة عملية ألا وهى: رفض ممارسات الكنيسة وأتباعها فى مجال الطقوس والحياة الإجتماعية^(٢). ولكن هذا المصطلح عرف منذ ذلك الحين تطورا آخر، فى اتجاه مختلف الى حد كبير؛ مع مرور الزمن تزايد استخدامه للإشارة إلى أولئك الأصوليين الذين تتميز قراءتهم للأصول المقدسة بأكبر قدر من التصلب والجمود والحرفية، وبالتالي يتميز موقفهم بأكبر قدر من التحفظ تجاه محاولات التجديد فى مجال التأويل الذى يمثله «الاجتهاد» الإسلامى. وإذا كان الأمر كذلك، فإن لهذا المصطلح مكانا مفيدا فى إطار مجموعة المصطلحات: هناك فعلا مناضلون

Interview in *Algérie-Actualité*, mai 1990 (١)

CARRÉ Olivier, *Mystique et Politique*, op. cit., p. 35 (٢)

«متشددون» فى إطار تيار الإسلام السياسى. ولكن ذلك لا يعنى أنه من الممكن أن يرتقى إلى مستوى الشمول. ولا يرجع ذلك إلى أن هذه الكلمة نشأت فى تربة تختلف عن تربة الإسلام (إذ أننا لا نستطيع أن ندرك لماذا لا ننظر بعين الاحترام لعملية النقل هذه -نقل المصطلحات من بيئة إلى بيئة- رغم أن ذلك أمر دائم الحدوث فى تكوين مصطلحات العلوم الإجتماعية) ولكن ذلك يرجع إلى أن هذا المصطلح لا يغطى سوى ملمح من الملامح التى تميز التيار الإسلامى، هذا مع العلم أن عدد أولئك الذين ينتسبون إلى الفئة التى يشير إليها ذلك المصطلح، يميل إلى التضاؤل. وكما يقول حبيب بولعراس: «يغطى مصطلح الإسلام السياسى مجموعة الأفكار التى تريد تسيير المجتمع وفقا للإسلام، أو بالأحرى وفقا لتفسيرهم للإسلام وقد يكون هذا التفسير متشددا، أو أصوليا، أو تقليديا، أو إصلاحيا، أو حتى ثوريا، وإذن فإن نقد مصطلح «متشدد» لا يعتبر من قبيل السفسطة فى مجال اللغويات "Snobisme Linguistique" (١)».

١١- الإسلام السياسى والتطرف

إن الرؤية الغربية التى تميل إلى التبسيط الشديد للأمر فيما يخص الإسلام السياسى والإسلام بوجه عام، والتى كانت واضحة فى تناولها لظاهرة «التشدد»، كثيرا ما تكشف عن نفسها أيضا فى تناولها للتطرف وللتعصب أو قرينه: الإرهاب.

ومع ذلك فإن الصور المجازية التى نجدها فى الصحف مثل: «المجاهدون فى الله» [Guerriers d'Allah] أو «المجاذيب» [Fous de Dieu] ليست كلها بعيدة تماما عن الواقع. وتكمن فى بعض الأحيان فائدة مثل هذه الصور فى تلطيف الجو الصارم الذى تدور فيه مصطلحات العلوم السياسية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإشارة إلى أشكال التعبير المتطرفة لظاهرة، أو بالتعبير عن التلقين المذهبى الذى كان يفرض على الأطفال الصغار الإيرانيين قبل سفرهم إلى شط العرب ليلقوا بأنفسهم فوق الأنغام.

Entretien in *Grand Maghreb*, n° 30, avril 1984. (١)

وتتعدد مظاهر الإرهاب: إبتداءً من مطار روما (١٩٨٦) حتى شارع الروزييه (هجوم ابو نضال ضد مطعم يهودى فى ١٩٨٦) والجيش الثورى الأيرلندى الكاثوليكي وأعضاء الحركة الصهيونية فى أراضى فلسطين التى كان يحلتها البريطانىون فى الأريينيات والشبوعيون أو أنصار ديجول فى فرنسا أثناء الاحتلال النازى لها. وعندما ظهر العنف، وقد يظهر فيما بعد على الساحة القومية والدولية، من جانب الخطاب الإسلامى، فقد استمد هذا العنف شرعيته من أكثر الأركان جذرية فى مفهوم الجهاد^(١).

وفى ما عدا ذلك فالعنف مجرد مسألة استراتيجية. وترفض الغالبية العظمى للتيارات الإسلامية - الموجودة على الساحة فى شمال أفريقيا - العنف كأسلوب عمل منظم ويتركون لبعض خلفاء فئة الحشاشين الظهور فى بعض الحالات الاستثنائية (وهى على كل حال حالات قليلة)؛ وقد قامت فعلاً جمعية «الدعوة الإسلامية» (وهى أداة العمل التى يلجأ إليها العقيد القذافى لنشر الدين الإسلامى) بتعديل لوائحها فى ١٩٨١، وذلك لإلقاء كلمة «سلمى» التى كانت تصف أساليب عملها - وبالتالي تحدها - من أجل «نشر الإسلام فى العالم بجميع الوسائل»^(٢). وليس هناك شك فى أنه سيكون هناك دائماً فى محور التقاء المفترين من المسلمين والبوليس السياسى وأجهزة المخابرات إمكانية العثور على أشخاص على استعداد للاقتناع بإمكانية قتل آخرين باسم الإسلام.

هذا لا يمنع أن ضرر الإفراط فى التعميم - عن طريق الكلمات^(٣) أو الصور^(٤) - مازال قائماً فى خطورة التسوية بين الأشكال المختلفة لظاهرة لا يمكن

Cf. notamment ALAMI Ahmed, "Jihad et mujahada in Islam", in *Les Cahiers de l'Orient*, n° 5, mars 1987, p. 223 et surtout CHARNAY Jean-Paul, *L'Islam et la guerre*, Paris, Fayard, 1986.

Cf. BURGAT François, MONASTIRI Taoufiq, "Chronique Libye", in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1982, op. cit.

(٣) عن تصور الإسلام فى فرنسا. أنظر على سبيل المثال :

SELLAM Sadeq, *L'Islam et les musulmans en France*, Paris, Tougui, 1987, p. 253.

Cf. notamment CLEMENT Jean-François, "Analyse comparative des images médiatiques de terrorisme d'origine proche-orientale dans la presse française", communication au colloque *L'Islam contre le terrorisme*, Paris, Bibliothèque nationale, 25 mars 1988, p. 172.

حصرها بتاتا في الحدود الضيقة للتعبير الهامشي المتطرف عنها: وعندما تلجأ الصحف أو يلجأ الباحثون إلى استخدام نفس المصطلح لوصف رب الأسرة الجزائري الباحث عن هويته - وهو مضطر للصلاة على أروسة مرسيليا نظراً لضيق مساحة أماكن العبادة- ولوصف واضع القنابل في باريس أو لوصف الشريحة الهامشية الراديكالية المتطرفة لحزب الله اللبناني، فإنهم بمثل هذا التعميم يزيدون من غموض الأشياء بدلا من توضيحها. وقد يكون التقاء الدين الاسلامي مع التعبئة السياسية قد أدى أحيانا الى التعبير عن ذاته عن طريق العنف. وربما وجد (في طهران مثلا) وسيوجد أيضا - كما يبدو- أنظمة أخرى تحاول (مثلا حاولت أن تفعل، قبل ذلك، بعض الأنظمة مع القيم القومية) أن تعطى لاستبداديتها طابعا إسلاميا. ومع ذلك فمن الخطأ أن يجعل من اللجوء الى المصطلحات الدينية قرينا ملازما لظهور نظم شمولية جديدة. وقد يكون في غاية الصعوبة إثبات أن الواقع مغاير للصورة المستقرة لدى الرأي العام (ولاسيما أن النظرة الأكاديمية لا تساهم دائما في إشاعة الرؤية السليمة للأمر) أي إثبات خطأ ذلك الاعتقاد السائد أن ظهور العنف السياسي في الأوطان العربية كان دائما مقرونا ببروز التيارات «الدينية» فقط لأن الواقع يدل -في الغالب- على عكس ذلك: أي أن العنف السياسي كان الشيء الوحيد الذي يتساوى فيه الجميع: سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين، معارضين أو حكاما، علمانيين أو رجال دين، يسارا أو يمينا... الخ. وقد يكون هناك طموح شمولي في الأديان السماوية يكشف عن طاقة شمولية متوفرة في الإسلام ولا سيما أنه يرفض العلمانية ولو مبدئيا. ولكن تاريخ العالم - ابتداء من محاكم التفتيش الكاثوليكية حتى معسكرات العمل الستالينية- يثبت أن الظروف الاجتماعية (أي الظروف الاجتماعية والتربوية التي يمر بها «المؤمنون» بأي نوع من أنواع المذاهب) هي التي كانت تحدد دائما -أكثر من المضمون الذي يتمضمته المذهب الفكري- مستوى العنف السياسي، أما المذهب فهو الذي «يعطى الصبغة الشرعية» لاستخدام هذا العنف إذا استدعى الأمر ذلك.

ولعل أول درس يمكن استنتاجه -من وجهة النظر هذه- من أزمة الخليج هو إبراز نسبية الفئات التي خلقها الغرب لترتيب الأولويات التي تحكم تضامنه السياسي في العالم العربي أو الإسلامي. إن العنف الذي لجأ إليه «حايف

الثمانينات العلماني العراقي» أثناء عدوانه، يثبت -على الأقل- أن سلوك السياسة لا يرتبط فقط بطبيعة إطارهم المرجعي الأيديولوجي، وأن مقياس عدم لجوء نظام ما إلى العنف -سواء داخل حدوده أو خارجها- لا يكمن فقط في تحفظه تجاه مصطلحات الإسلام السياسي.

إن أهم استنتاج تتوصل إليه دراسة نقدية للظروف الراهنة السياسية في العالم العربي، هو أن ما يطلق عليه إسم «العنف الديني» يستتر وراءه -في معظم الأحيان- العنف الذي تمارسه النظم التي تُفضّل أن تقدم خصومها الذين يتحدّونها في صورة «الشیطان»، وذلك لتتجنب مواجهة نتائج الانتخابات. وعندما تغلق الأنظمة -بهذه الطريقة- أبواب الوصول إلى الساحة السياسية الشرعية أمام تيار الإسلام السياسي فهي تدفعه إلى ممارسة هذا «العنف» لكي تبرر لجوءها إلى القمع لحماية كيانها.

١٢ - الإسلام السياسي

أم أشكال مختلفة للإسلام السياسي؟

وهكذا نجد أن التداخل بين مختلف السلوكيات الاجتماعية والسياسية -المرتبطة بالدين في البلدان الإسلامية- يلزمنا بضرورة توافر قسط معين من الحرص من طرف من يحاول حصر الاتجاهات المختلفة في هذا المجال.

ولكن بعد القيام بإبراز أصل هذه الاختلافات وتوضيح الأولويات ودرجة الانتساب فلا شيء يمنع البحث عن نقاط التلاقى خلف تنوع المواقف الاجتماعية والقومية، ومحاولة صياغتها مع مراعاة خطورة التسرع في التصنيف والتحليل: وبناء على ذلك سنحاول طرح الخطوط العريضة التي تحكم تطور ذلك الموقف الذي يحاول ملأ الفراغ الذي يفصل الدولة عن المجتمع خلال نصف القرن الماضي، ويحقق ذلك بفكر سياسي ينطلق من الإسلام، وخاصة بعد أن اتضح أن مثل هذا الاتجاه قد أفرز أشكالاً تعبر عنه بتزايد تماسكها وتجانسها.

نقترح إذن التعريف التالي للإسلام السياسي: إنه اللجوء إلى مفردات الإسلام

الذى تقوم به فى بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التى لم تستفد من مظاهر التحديث الإيجابية (مع العلم أنها ليست الوحيدة التى تقوم بذلك) والتى تعبر عن طريق مؤسسات الدولة - أو فى الغالب ضدها - عن مشروع سياسى بديل لسلبيات التطبيق الحرفى للتراث الغربى، وهى بذلك تسمح - عن طريق إيجاد مصالحة بين رموز الثقافة المحلية والثقافة الغربية - بتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث «الغربى».

ومن الممكن الربط بين التيارات الإسلامية المختلفة فى إطار منظومة تفسيرية واحدة للتاريخ، رغم تنوع أشكال التعبير عن تنظيماتهم (المجموعات الصغيرة ذات القواعد المحلية أو التشكيلات الدولية) ورغم تنوع المواقف فى المجال السياسى (حركات سرية أو معترف بها، حركات معارضة أو حتى تيارات تعبر عن ذاتها عن طريق مؤسسات الدولة، كما هو الحال فى إيران) ورغم تنوع قاعدتهم الاجتماعية وأساليب عملهم (من الدعوة الدينية فى المساجد إلى النشاط السياسى الشرعى، مروراً بالنشاط الاجتماعى، دون أن ننسى العنف الذى لا مفر منه، ولكن دون أن نبالغ فى قيمته أيضاً).

ونريد الآن محاولة توضيح هذه المنظومة وسيمكننا بعد ذلك إدخال الخصوصيات - فى إطار تحليلنا - بصفتها خصوصيات فقط، سواء كانت قومية أو غيرها، وبهذه الطريقة سيمكننا حصرها ومقارنتها دون الوقوع فى خطر الانزلاق المنهجى.

الفصل الثانى

من الإسلام
إلى الإسلام السياسى

يمكننا -لكى نعيد إلى ذاكرتنا بعض البديهيات التاريخية- استعارة صورة بسيطة من الجيولوجيا لتصوير الحياة الثقافية والحضارية فى شمال أفريقيا: فهى نتاج تراكم ثلاث طبقات. هناك أولا: الأصل البربرى، وترجع هذه التسمية الى السكان الأصليين فى هذه المنطقة. وإذا كانت هذه الطبقة تتكون من الناحية العرقية من البربره فهذا لا يمنع أن عناصر خارجية مختلفة كان لها تأثير واضح عليها، ومن أهمها تلك العناصر المرتبطة بالحقبة القرطاجية^(١)، ثم يتلوها فى الأهمية الحقبة الرومانية وأخيرا الحقبة التى انتشرت فيها المسيحية بصورة جزئية فى هذه المنطقة.

ثم أتت الطبقة العربية الاسلامية، التى حلت فوق الطبقة الأولى فى أوائل القرن السابع (الفترة التى انتشر فيها الإسلام فى هذه المنطقة) ونهاية القرن الحادى عشر، أو حتى فيما بعد (التعريب اللغوى والعرقى). وإذا كان الأصل البربرى قد استطاع أن يظل -جزئيا- على قيد الحياة فى المجال العرقى واللغوى، فإن المسيحية بالعكس لم تقاوم الاقتحام الذى قام به منافسها الإسلامى: تلاشى دور الكنيسة فى شمال أفريقيا أمام الإسلام، رغم أن هذه الكنيسة قدمت للعالم المسيحى -فى فترة قصيرة قبل ذلك- أحد أكبر مفكريه: القديس أوغسطين.

ومن البدهى أن تكون أحدث طبقة، أى الثالثة، هى الطبقة الغربية أو الأوروبية التى حلت أثناء الاستعمار وعن طريقه: من عام ١٨٣٠ حتى عام ١٩٦٢ بالنسبة للجزائر، ومن عام ١٩١١ حتى عام ١٩٥١ بالنسبة لليبيا، ومن عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٥٦ بالنسبة لتونس، ومن عام ١٩١٢ حتى عام ١٩٥٦ بالنسبة للمغرب الخ... وإذا كان تقديما لهذه الطبقات يتسم بالتجريد الشديد، فهذا لا يتنافى مع وجود تفاعل نسبي مستمر بين هذه الطبقات. وهكذا يمكننا القول ان الأصل العربى الإسلامى بدأ يعارض وجود الطبقة الغربية بعد مرحلة تكونها. وجدير بالذكر -لكى تكتمل الصورة- ان العنصر البربرى يعارض فى نفس الوقت (نظرا لأقدميته) الهيمنة النسبية للطبقة العربية: ويفسر ذلك نسبيا الاحتجاج الثقافى البربرى الذى تزايد خلال السنين الأخيرة، وكانت أحداث ربيع ١٩٨٠ فى تيزى أوزو^(١) هى التى لفتت انتباه المجتمع الدولى لأول مرة إلى

(١) امبراطورية بمسند اقتصادها على التجارة، قامت بين القرنين السادس والثانى ق.م ، ومركزها مدينة قرطاج.

وجود مثل هذا الاحتجاج. ولكن إذا أردنا التحدث عن الحركة المهيمنة الى حد كبير، فمعاً لاشك فيه أنها حركة الأصل العربي الإسلامي التي تطفو على السطح على حساب الإضافات الغربية التي أتت بعدها. ولا تتجاوز الاستعارة الجيولوجية - التي بلأنا إليها - الحدود التالية: إنها مجرد خلفية وتصوير يقدم الأمور بطريقة مبسطة للغاية^(٢) وجزئية، ولذلك فمن الخطر تناولها دون حرص. ومع ذلك، فمن الممكن أن نرى في هذه الصورة عنصراً هاماً في المنظومة التاريخية للإسلام السياسي.

وقد يعترض البعض بأن عملية بروز الأصل العربي الإسلامي ترجع الى منتصف القرن الحالي، مواكبة إنحسار التواجد الغربي التي ارتبطت بموجة محاربة الاستعمار (التي كانت بمثابة التعبير عن ذلك الانحسار)، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم تسيطر على وسائل الإعلام مانشيتات بارزة مثل: «عودة بروز الإسلام» أو «تصاعد التشدد» إلا في نهاية السبعينات؟

من المؤكد أن موجة القضاء على الاستعمار لم تنته حتى الآن من إفراز جميع عواقبها وإن كان البعض يميل إلى التسرع في الحكم فيعتقد أن عملية القضاء على الاستعمار قد إنتهت برمتها وأصبحت جزءاً من الماضي. وإذا كنا نريد فعلاً التوصل إلى فحوى ظاهرة الإسلام السياسي، فعلينا أن نبحث عن أصلها في العلاقة الجدلية بين الاستعمار وعملية القضاء عليه بدلا من أن نحصر تحليلنا في هذه «التناقضات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية» أو حتى في إطار ما يفترضون أنه «عودة (عالمية) لأهمية عنصر الدين».

وإذا كنا نريد فهم منطوق تسلسل الأحداث خلال حقبة القضاء على الاستعمار،

(١) وهو مجموعة من المظاهرات انطلقت على أساس مطالب ثقافية بربرية، وتساعدت الأمور فتحوّلت المظاهرات إلى فتنة اجتماعية وسياسية في أبريل ١٩٨٨.

(٢) «كان التمييز بين "العرب" و"البربر" يعادل فعلاً - خلال المعصور الأولى لغزو أفريقيا - المقابلة بين العناصر الجديدة الدخيلة (العرب) والسكان السابقين في هذه المناطق (البربر). ومع ذلك فإن هذا التمييز يقدم تصوراً فيه تبسيط شديد للماضي ولا يحتوى - بالنسبة للمعصور الحديثة - إلا على دلالة أسطورية» (ميشيل كامو) في:

[CAMEAU Michel, *La Tunisie*, Paris, P.U.F., 1968, (que sais-je?)].

ولكن هذا «التماثل الاسطوري» - الذي أهرق العروى فاعليته - هو بالضبط ما نتحدث عنه هنا. انظر:

[LARAOUJ Abdallah, *Islam et modernité*, Paris, La Découverte, 1987, p 157].

فلا يكفى ان نحصر تحليلنا فى هذه المرحلة التى تضع السيطرة الغربية فى « قفص الاتهام »، بل علينا أن نقوم بدراسة مقارنة بين مرحلة القضاء على الاستعمار والمرحلة التى أدت إلى استقرار هذه السيطرة.

١- من السيطرة العسكرية إلى السيطرة الثقافية

لقد سبق التواجد الغربى خاصة فى تونس والمغرب، تدخل اقتصادى، وكان ذلك الأخير نتيجة لتزايد التبعية المالية. وعندما وصل هذا التدخل الى المرحلة العسكرية، بدأ يأخذ أبعاد السيطرة. ومن المفارقات أن آثار النشاط العسكرى لم تكن أكثرها حسما، وتنحصر أهمية هذه المرحلة فى أنها سمحت بتواجد أشكال أخرى من السيطرة: أشكال أقل سفورا من الشكل العسكرى ولكن أكثر «فاعلية»، ومن البديهى أنها -بالتالى- أكثر دواما.

فى البدء كانت السيطرة الإقتصادية وتعددت أشكالها (ملكية العقارات أو حتى مجرد الرقابة التجارية)، لكن آثارها كانت دائمة؛ لم يكن هيكلها مماثلا للمعسكرات العسكرية التى كانت تقوم بالرقابة ولكن أصبح تركيبها عبارة عن أراض بدأت تسيطر عليها -رويدا رويدا- محصولات للتصدير وأراض تنشأ فيها الطرق والموانى والسكك الحديدية من أجل تسهيل استنزاف الثروات المعدنية أو الزراعية، وبذلك تبدأ الدائرة -المعروفة حاليا- التى تفتنى فيها الدولة المستعمرة (بكسر الميم) على حساب تزايد فقر الأطراف المستعمرة (بفتح الميم). وعندما يتم تجاوز حد معين -وهو ما حدث إلى حد كبير فى الجزائر- فإن السيطرة الاقتصادية قد تصبح قرينة لهدم البنية الاجتماعية. لأننا عندما نقوم بالمساس بالقوانين التى تحكم اقتصاد مجتمع معين، فإننا نمس بالتالى نقاطا حيوية فى التوازن الاجتماعى. فعندما تلاقى آثار تشريع عقارى ينص على حق الفرد فى تملك الأراضى (بينما كانت ملكيتها حتى ذلك الحين مشاعا) مع آثار حالة قحط، وقع الفصل بين القبائل (التي اضطر أبناؤها إلى بيع أراضيتهم نظرا لفقرهم) وبين قاعدتهم الاقتصادية، لم تكن النتيجة مجرد حرمان الملاك الأصليين من وسائل معيشتهم فحسب، وإنما كانت هدم الأساس الاجتماعى لنظام إنتاجى

يرمته.

وعندما يصل المساس بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية إلى درجة كبيرة من العمق، وعندما تضعف القدرة على المقاومة، فعند ذلك فقط يتمكن التدخل الأجنبي من التغلغل في المجال الثقافي فتكتمل أبعاد السيطرة. وربما لم تؤثر هذه العملية في دول شمال أفريقيا بطريقة مباشرة على المجال الديني؛ إذ حظيت محاولات نشر (أو إعادة نشر) الدين المسيحي في هذه المنطقة بتأثير محدود يمكننا التأكد منه اليوم بملاحظة عدد المسيحيين المحدود للغاية. وحتى في حالة عدم حدوث أي حركة لنشر الدين المسيحي، وحتى إذا لم تحمل أي عقيدة محل الإسلام، فإن نطاق نفوذ الدين الإسلامي قد انحسر إلى حد كبير، خاصة فيما يتصل بالقيم والمثل - التي تخص المؤسسات أو غيرها - التي كانت مترابطة (مع العلم أن الإسلام يميل أكثر من الدين المسيحي إلى تنظيم الأمور الدنيوية) والتي تراجعت في جميع المجالات أمام تصاعد نفوذ منافسيه الغربيين؛ فتقهقر «الموروث»^(١). (كما أحسن التعبير عن ذلك جيل كينيل) أمام «الترجم» أو بمعنى أدق أمام «النظام الأجنبي» حيث كفت القيم المسيطرة في شمال أفريقيا عن المرور باللغة العربية (وهي في هذا المجال تختلف عن دول المشرق) وأصبحت اللغة الفرنسية ضرورة للمواطنين الأصليين الذين يرغبون في الانخراط في القطاعات «الحديثة» من مجتمعاتهم أو في مجرد الاحتفاظ بوضعهم فيها.

٢- ازدواج أم سيطرة ؟

في ظل المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي الذي ساد المجتمعات المستعمرة (بفتح الميم)، من المؤكد أن سيطرة النظام الجديد تمت بالتدرج على حساب النظام القديم، رغم أن ازدواجية النظم التي كانت سائدة - خلال مدة طويلة - تحاول الإيحاء بعكس ذلك. (وقد كان يتم التعمير عن ذلك، صراحة أو ضمناً، ومن

KLEFF Gilles, *Le Prophète et Pharaon*, op. cit. *Les Ouléma, l'intelligentsia et les is (S) kamistes en Egypte - système social, ordre transcendantal et ordre traduit - Modes populaires d'action politique*, Paris, CURJ, 1984

مكان لآخر - فى تونس والمغرب- عن طريق ازدواج المؤسسات فى ظل نظام الحماية).

يقول عزيز كريشن^(١) فيما يخص تونس:

« منذ استتباب نظام الحماية، بدأ عهد الازدواجية: ازدواج فى الاقتصاد مع ظهور الثنائية بين القطاع التقليدى والقطاع الحديث؛ ازدواج فى المجال الديموجرافى حيث كان الاستعمار الفرنسى استعمارا استيطانيا؛ ازدواج الدولة فى شكل حكم ثنائى: « قصر الباي » و« مقر الحاكم العام » (مقر الحاكم الفرنسى)؛ والازدواج فى مجال المدينة الذى بدأ بظهور مدينتين متناقضتين داخل المدينة الواحدة، إحداهما ذات طابع عربى والأخرى ذات طابع أوروبى، والازدواج العسكرى، والازدواج فى الإدارة، وفى القضاء، وفى التعليم، وفى الدين، وفى الصحافة، وفى النشاط الفنى، والرياضى ... الخ. وحتى الجنون طالته ظاهرة الازدواجية الشاملة هذه، فأصبح علماء النفس فى ناحية وفى الناحية الأخرى يجد حلاق الصحة ... الخ. ولكن الأمر لم يتعلق بمجرد تجاور عالمين مختلفين -فوق نفس الأرض- يخضع كل منهما لقوانينه الخاصة ولا يربطه بالعالم الآخر سوى علاقات محدودة ومحصورة. فقد كان هناك عالمان منفصلان مختلفان متميزان متناقضان. وإن كانا فى نفس الوقت مرتبطين ارتباطا وثيقا وما يوحد بينهما هو تبعية العنصر التونسى تبعية كاملة للعنصر الفرنسى»^(٢).

وخلال هذه المرحلة الثالثة من اللقاء / المواجهة مع أوروبا، رأيت مجتمعات دول شمال أفريقيا قيسم آتائها، ومعتقداتهم، وقدوتهم وطقوسهم تفرق الواحدة بعد الأخرى فى بشر بلا قرار، تلقى فيه هذه الأشياء «البالية» والعقبات الأخرى التى «تعوق التطور». وكان كل ذلك يتم فى البداية بحكم قانون المستعمر ثم فرضته بعد ذلك -بمزيد من الفاعلية- نغبة هذه الدول المغربية. وبشكل عام لم يفلت شئ من بصمات هذا «التطور» القادم من الغرب: سواء فى مجال العمارة أو فى

(١) عزيز كريشن من أبرز المثقفين اليساريين التونسيين

KRICHEN Aziz, "Les Problèmes de la langue et de l'intelligence", in *La Fausse au présent : une modernité au dessus de tout soupçon*, ss. la dir. de Michel CAMEAU, Paris, Presses du CNRS, 1987.

القانون، فى السكن أو فى الموسيقى، فى الملابس أو فى الغذاء. وشيئا فشيئا بدأت المناهج الفكرية، ونسق القيم، والمفردات السياسية والشفرات الثقافية الغربية، بدأ كل ذلك يفرض نفسه -سواء بالقهر أو بجاذبية تلك الأشياء- على النخبة التى استوعبت ثقافة المستعمر. ورغم أنه كان من اليسير ملاحظة بعض ابعاد هذه العملية -البعد اللغوى مثلا- أو حتى تقييمها من حيث الكم، فإن هذه العملية كانت تتم ببطء بحيث يصبح إدراكها أكثر صعوبة إذا ما قورنت بالانتصاد، ناهيك عن المجال العسكرى: ومن البدهى أنه رغم تغلغل الأبعاد الأولى ببطء فهى تنفرس على مدى أطول مما يتم فى المجال الاقتصادى والعسكرى.

٣- من الاستقلال السياسى

إلى إعادة قراءة الموروث الثقافى الغربى

وعلى غرار مرحلة استتباب هذه السيطرة فإن البناء الداخلى لمرحلة ما بعد الاستقلال يتم بناء على ردود فعل تعطى الأولوية للبعد العسكرى/السياسى ثم تتجه نحو البعد الاقتصادى وأخيرا نحو البعد الثقافى.

ووفقا لمراحل الانسحاب الأوروبى (التي تدرجت من الاحتلال العسكرى المباشر حتى حركات «الاستقلال» السياسى، ثم أتت مرحلة السيطرة الجزئية على الثروات الاقتصادية واستمرار التأثير اللغوى والثقافى) بدأت الاتجاهات القومية تعبر عن نفسها بطريقة عامة عن طريق استخدام مجالات دلالية تتطور وفقا لثلاث مراحل متتالية. وإن كان ذلك لا يعنى أن التسلسل التاريخى لهذه المراحل يتم بطريقة دقيقة.

وستكون «قومية» الجيل الأول وسيلة التعبير عن إرادة الشعوب (التي اكتمل -الى حد ما- تجميعها فى شكل «قوميات») للحصول على هويتها القانونية أو استعادتها على الساحة الدولية (تجاه الإمبراطورية العثمانية التى تعيش آخر أيامها وتجاه الدول الغربية التى خلفتها: أى تجاه فرنسا وبريطانيا أساسا، وتجاه إيطاليا فى ليبيا). وبعد الحصول على هذا «الاستقلال» -الذى كان

لا يزال محدوداً باحتفاظ المستعمر ببعض القواعد العسكرية (في بنزرت في تونس، والمرسى الكبير في الجزائر، وقاعدة هويلس في ليبيا، ومنطقة القناة في مصر الخ...) - ينبغي التوصل إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية. ومن أجل ذلك ستتم سلسلة من إجراءات التأميم لآبار البترول في كثير من الأحيان (فيما بين الخمسينات والسبعينات) وكذلك للأراضي الزراعية (في دول شمال أفريقيا خاصة) ومرافق مختلفة تنتمي للبنية الأساسية (مثل قناة السويس في مصر). وقد استخدمت الأيديولوجية الماركسية في مناهضة مصالح الدولة الاستعمارية القديمة في أول الأمر، وإستخدمت فيما بعد لمناهضة مصالح الولايات المتحدة التي سرعان ما أصبحت مصالحها في المنطقة أساسية.

«بمفهومها ذي الطابع الحديث للعالم، وبرؤيتها العالمية للمجتمع حيث تعطي لجميع الشعوب نفس الأمل، وتفسرها للظاهرة الاستعمارية، وبمنهجها العملي في التحديث والتنمية، وإرشاداتها الخاصة بالتنظيم والاستراتيجية والتكتيك»^(١)... الخ بذلك كله كانت الماركسية تقدم إضافات رائعة لمجموعة أساليب العمل القومية. واستمدت الأنظمة العربية نسبة كبيرة من شرعيتها عن طريق توظيفها لهذه الأساليب لإيجاد علاقة سياسية واقتصادية جديدة مع الغرب. غير أن أول تعبيرين عن هذه «القومية» - في الجيل الأول - يتسمان بتناقضات هائلة. إذ أن هذه الأنظمة في اليوم التالي لحصولها على «الإستقلال» عبرت عن النقط الأساسية في هذا المجال - مجال القومية - عن طريق استخدام مفردات مستمدة من الشفرات والدلالات الغربية. ويساهم أنصار سياسة التحديث في تشجيع مثل هذا الاتجاه بدلا من محاربتة. ونظرا لعدم وجود حل بديل، فإن الأبناء الروحيين «لمنديس فرانس» أو «لديجول» (أى أولئك الذين تولوا الحكم في الفترة التي تلت الإستقلال) يستخدمون عددا كبيرا من الأهداف وأساليب العمل التي كانوا يحاربونها بإصرار عندما كان يلجأ إليها المستعمر، وبخصوص هذه المرحلة الأولى من الإستقلال، يلاحظ عزيز كريشن:

«إن الديناميكية الاستعمارية لم تتوقف، ولكن عناصر قومية تتبناها وتقوم بالترويج لها». وفيما يتعلق بتونس يضيف هذا الكاتب: «ومن المؤكد أننا نلمس

RODINSON Maxime, *Marxisme et monde musulman*, Paris, Le Seuil, 1972. (١)

فى هذا الصدد أكثر النتائج غرابة للسيطرة الاستعمارية» « وأرادت سخرية التاريخ أن يكون على رأس الكفاح من أجل الاستقلال نخبة المدن الناطقة باللغتين، وذات الثقافتين (التي كان الاستعمار يرغب فى احتوائها)، وتبدي السخرية الحقيقية إذا ما ذهبنا أكثر من ذلك فى قراءة الأحداث: أصبح من الواضح أن هذه الإنتلجنسيا المعاصرة التى كانت قادرة على أن تتوج كفاحها بالانتصار على السيطرة الفرنسية على المستوى السياسى هى فى الواقع أفضل من يضمن استمرارية هذه الهيمنة اللغوية والثقافية. وكانت هذه النخبة المتحدثة باللغتين تتقدم -أو كانت تقدم نفسها- باعتبارها «تطعيما» ناجحا، وحصيلة متناغمة لعناصر حضارية متعارضة، بينما هى فى حقيقة الأمر، أسيرة التيم الغربية، تخفى شعورا بالدونية وتفوق «الأخر»^(١).

وفى نفس الوقت الذى يؤكد فيه عزيز كرشن أن المسألة لا تتعلق بمناقشة مطلقة لهذه السياسات التى لم يكن لها بديل، يتحدث أيضا -عندما يتناول ما يطلق عليه محمد مزالى «السطو الثقافى»^(٢)- عن «الزلزال الروحى» الذى زعزع كيان هذه الدول خلال العشرين سنة الأولى لاستقلالها، وعن هذه «الجدلية الجهنمية، جدلية هدم الهياكل دون أن يكون هناك بناء»، تلك العملية التى تقوم بها الطبقة المهيمنة التى تنقصها الشفرا الأيديولوجية الخاصة بهيمنتها^(٣).

ونظرا للارتفاع الشديد فى نسبة التعليم فى المدارس، نرى فى دول شمال أفريقيا، بعد عشرين عاما من الاستقلال، أن عدد الناطقين باللغة الفرنسية المتشبعين بالفلسفة الغربية تضاعف عشر مرات عما كان عليه فى فترة الاستعمار الفرنسى^(٤). وكان هذا الامتداد للديناميكية الثقافية -الناعبة من اللقاء الذى تم

(١) in "La Tunisie au présent . une modernité au dessus de tout soupçon", op. cit., (١) p. 301.

(٢) محمد مزالى وزير تربية سابق ثم أصبح رئيس وزراء فى عهد بورقيبة (فى حوار للكاتب معه)

(٣) op. cit. DJAIT Hichem, *La Personnalité et le devenir arabo-musulmans*,

(٤) وفى نفس هذا الاتجاه، نجد خلال الفترة الناصرية -أى بعد حصول مصر على الاستقلال- ارتفاعا لا نظير له فى عدد الكتب المترجمة... الخ. أنظر

ريشار جاكسون، «الترجمة والهيمنة الثقافية» فى مجلة «فصول»، عدد صيف ١٩٩٢.

خلال فترة الاستعمار- طبيعياً طالما لم تكن عالمية الفكر الاوروبى- التى تضمنتها فكرة «التطور» وساندتها مرحلة التوسع الاقتصادى الكبير- موضع تساؤل سواء فى الغرب أو فى أى مكان آخر من العالم.

وهكذا تطور هذا النمط من التحديث (الذى تتولى نشره الإنتلجنسيا على الأقل) بطريقة أسرع بكثير من ذلك التحديث الذى حاول أن يفرضه المستعمر من قبل. فقامت عدة انظمة فى اليوم التالى للاستقلال- معتمدة على قوتها النابعة من شرعيتها التى تستمدتها من إنجازاتها فى التحرير الوطنى- بتبنى مجموعة من التشريعات زعزت الى حد كبير مكانة بعض المؤسسات (مثل القضاء والجامعات) وهى مؤسسات لم يجرأ المستعمر نفسه على المساس بها: وهكذا لم يتورع بورقيبة من إنهاء إثنى عشر قرناً من التقاليد الجامعية، عندما أغلق جامعة الزيتونة الشهيرة التى كانت تتسم بالركود. فلكى يتأكد «الجنوب». من وصوله بطريقة أسرع الى «الوليمة التكنولوجية الكبرى» ألقى بقوانينه، وعاداته، ولغته وأغانيه^(١)، بل وبملابسه. وأكثر من أى وقت سبق، أصبحت اللغات الأجنبية-الفرنسية هنا، والإنجليزية هناك- السلاح الذى يضطر أن يلجأ اليه كل من يريد أنه يحقق صعوداً مهنياً وإجتماعياً. فأتاتورك يشنق أولئك «الشاثرين» الذين يتشبثون «بالطربوش»، بينما يقوم عبد الناصر بمطاردة أمثالهم من الذين يرفضون التخليص من رموز وشفرات الثقافة التقليدية. ويطلب شاه إيران قص الدلى وحرق زى الحجاب. ورويدا رويدا يرى أولئك الذين يباحثون فى القيم الدينية عن ملجأ أخير لهويتهم، أن العلمانية أصبحت الإطار المرجعى الذى تفرضه السلطة. وبالطبع لا تخلو مثل هذه الديناميكية من التناقضات العميقة.

ومن ناحية أخرى نرى أن النخبة التى تولت الحكم بعد الإستقلال لم تدرج ضمن إهتماماتها معالجة ذلك التصدع الذى أصاب الذهنية الجماعية فى المجتمعات العربية خلال القرن الماضى، وذلك عندما أصبحت الشفرات الثقافية لتلك المجتمعات تحتل مكاناً هامشياً.

(١) عن اشكالية إصلاح الموسيقى العربية أنظر:

VIGREUX Philippe, *Musique arabe : le congrès du Caire de 1932*, Le Caire, CEDEJ, 1992 et "La Centralité de la musique égyptienne", in *Égypte / Monde arabe*, n° 7, janvier 1992.

ولعشرات السنين، لن يعكس هذا الانسلاخ الاصلاحى سوى بعض القلائل النادرة، ولكن الدولة الحديثة - نظرا للقوة التى تستمدتها من فاعليتها الجديدة- لن تجد مصاعب كبيرة فى إخمادها. ورويدا رويدا، يحل شتاء « خيبة الأمل القومية»، ولن يتمكن الرخاء البترولوى من إخفاء آثار خيبة الأمل هذه لمدة طويلة.

والانفجار السكانى -الوجه الآخر لعملة التنمية- والضربات العنيفة التى توجهها الأزمات، كل ذلك يطفى شعلات الأمل الأولى فى مجال التصنيع، ويزيح القناع المتفائل الذى كان يغطى الواقع؛ وبدأ أولئك الذين يعدون « بالحدائث» يقللون من التعبير عن إنجازاتهم التى تتخذ صورة كشف حساب يعكس ما أحرزوه من انتصارات، فظهرت تلك الرسوم البيانية التى تعكس التردد وجمود الأرقام، وسمعنا هنا وهناك عن «مظاهرات الحبز» وعن «أحداث الدار البيضاء» وعن «أحداث الجزائر».

والغرب من ناحيته لم يعد قادرا -نظرا لما يعانيه منذ أحداث مايو ١٩٦٨ فى باريس وبادر ماينهوف، ونظرا للتضخم ومشكلات الجبهة القومية (اليمن القومى المتطرف فى فرنسا) وللانحسار الثقافى الغربى- على القيام بالدور الذى كان يلعبه من قبل، فلم يعد بمقدوره -على الأقل- أن يكون هذا المنتج للمعتقدات الأيديولوجية، سواء كانت ليبرالية أو ماركسية.

فى مثل هذا الإطار يشعر «الجنوب» بالاحتياج إلى الحديث بصوت آخر

٤- الاسلام السياسى تعبير

عن رد الفعل تجاه السيطرة الثقافية الغربية

يرى أنصار الإسلام السياسى أن حركات الاستقلال لم تحقق وعودها السياسية والاقتصادية، ويبدو ذلك بصورة أوضح فى المجال الثقافى: فى انتشار الفرنكفونية (التحدث باللغة الفرنسية)، فى استمرار المؤسسات السياسية والقضائية ذات الطابع الغربى، بالإضافة الى المجموعات السياحية المتعجرفة التى تشير غفنب المناضلين الإسلاميين نظرا لما يتسم به موقفهم من «إحتقار يفوق

أحيانا الازدراء الذى كانت تتسم به الحملات الاستعمارية»^(١)، وينظر أنصار الاسلام الساسى إلى جميع هذه المواقف التى سبق ذكرها على أنها تنازلات آثمة أمام السيد القديم وأنها مصدر جميع المصائب التى وردت إلى المجتمع مع الحداثة. وفى إطار تنديده بهذه الظاهرة، يقول صلاح الدين الجورشى، أحد مؤسسى التيار التونسى، وأحد مناضلى «الإسلام السياسى التقدمى» ذى الاتجاهات المعتدلة للغاية: «ليس من الغريب أن تحاول دولة احتلال دولة أخرى» ولكن «من الغريب أن تقبل الدولة التى تم اقتحامها هذا الاحتلال وتباركه وتوجه كل طاقاتها نحو تعميق جذور هذا الاحتلال وتوطيدها» (ستعرض لذلك فيما بعد). وإذا كانت متطلبات البحث والتحليل هى التى تملى علينا التصنيف الذى نقدمه، رغم أن الواقع ليس بهذا القدر من الوضوح فى تسلسل الأحداث، فإن هذا لا يقلل من شأن هذه الصورة التى سبق أن استخدمناها فى تقديم دور الإسلام السياسى: فهو يمثل «مرحلة الدفع الثالثة فى صاروخ القضاء على الاستعمار»، لأنه بمثابة المرحلة الثالثة فى محاولة الابتعاد عن الغرب، وتبدأ هذه المرحلة الثالثة فى التعبير عن ذاتها على تلك الأرضية (أى المجال الثقافى) التى انعكس عليها التأثير الأجنبى على مدى أطول مما حدث فى المجالات الأخرى. فالمد الإسلامى من الخليج إلى المحيط، -وفى ما أبعد من ذلك فى الأراضى التى انتشر فيها التوسع الغربى- تعبیر إذن عن إدانة لطبيعة العلاقة الثقافية التى كانت سائدة أثناء المرحلة الإستعمارية. وتصبح أرضية الايديولوجية والشفرات والرموز- بعد المجال السياسى وحركات الإستقلال، وبعد ملاحقة الإستقلال الإقتصادى وهى ملاحقة تحتوى على قدر من الأوهام أكبر من القدر الذى اكتنف مرحلة التحرر السياسى^٢.

(١) يقول محسن التومى فى هذا الصدد «دول تبجح نفسها بأرخص الأثمان، دول عاهرة... وهذا القول ليس من قبيل الاستنكار لكن مجرد تقرير للأمر الواقع وربما سنضطر قريباً إلى تصنيف اللاتنات التى «تعرض» القنطارى (محطة حمامات تونسية)، والرحلات بالبوخر فى الليل أو فى أغادير، ضمن فئة اللاتنات التى تعلن عن الأفلام الإباحية (...). وقد يكون مفيداً أن نستمع يوماً ما إلى حديث أهل الكربا، فى تونس، ذلك الحديث الذى يعكس انصمام الشخصية: فى يوم ١٤ يربو ١٩٨١ وقع فى نفس الوقت العلم الفرنسى والعلم الاسرائيلى فخرج أهل القرية (وهى قرية كانت ضحية للجيش الفرنسى فى ١٩٥٢) والعمدة (وهو دستورى) على رأسهم، خرجوا جميعاً فى مظاهرة، ولكن الحكومة -نفس هذه الحكومة التى استقبلت مقر الجامعة العربية على أرضها- قامت بمعاقتهم وسجنهم، بينما وصفت الصحافة الأجنبيّة الجميع بأنهم «متعصون» وبأنهم «متاهرون للسامية»

^٢TOUMI Mohsen, "L'Islamisme", *Les Cahiers de la Méditerranée*, n° 6, 1981, p. 159.

هى الإطار الذى تتم فيه محاولة إعادة التوازن فى العلاقة مع « الشمال » فى مرحلة ما بعد القضاء على الاستعمار.

ولمجد فى الدول التى يتكون فيها تيار الإسلام السياسى، هذا القاسم المشترك: أنها عانت خلال القرن الماضى من مجموعة قيم فرضها الغرب أو صدرها إليها، وكانت درجة هذه المعاناة تزيد أو تقل حسب نوعية الاستعمار، فتتدرج من حالة مثل حالة الجزائر إلى درجات أقل حدة نظراً لقصر المدة نسبياً ولتواجد عدد أقل من المستعمرين (مثل تونس والمغرب اللتين كانتا تحت نظام الحماية ومصر اثناء فترة الحملة الفرنسية)، وهناك دول أخرى عانت من مجرد تأخير خارجى مثل: إيران أو أفغانستان التى عانت من ذلك التأثير بطريقة أوضح كما يصف لنا « أوليبييه روا ».

ويبقى علينا تفسير المكانة المحورية التى يحتلها « الدين » فى هذه العملية، أو بمعنى أدق، المكانة التى تحتلها مفردات الأصل العربى الإسلامى، كما سنرى.

٥ - عناصر فاعلية الإسلام السياسى

لا ينبغي لمن يريد التعبير عن رفضه للغرب أن يتحدث بلغته أو يلجأ إلى أسلوبه أو إطاره المرجعى. كيف يمكن إذن التعبير عن الانفصال عنه؟، أو كيف يمكن إشباع رغبة إبراز الهوية الخاصة دون إستخدام لغة تختلف عن لغته، ودون إستخدام مجموعة رموز وشفرات تتسم -ولو ظاهرياً- بالإختلاف عن رموز الغرب وشفراته؟

إن البحث عن الانفصال سواء عن تجارب شرق أوروبا أو غربها، ليس شيئاً يميز الخطاب الإسلامى وحده، إذ أنه ابتداء من القذافى بنظريته الثالثة حتى حركة عدم الانحياز، كانت تحركهم جميعاً نفس الرغبة فى الانفصال عن هذين القطبين. وبينما كانت وصمة التعبيرات الأولى عن البحث عن الهوية، هى أنها تمت من خلال مفاهيم (قومية، اشتراكية أو ليبرالية) صنعها الغرب، فإن خصوصية الخطاب الإسلامى وجزء كبير من فاعليته، ترجع إلى تفضيله اللجوء إلى رصيد من الإشارات (مثل ما تعبر عنه آيات الله من موقف « لا شرقى ولا غربى ») التى يبدو أن التأثيرات الخارجية لم تمسها.

إن مفردات الخطاب الإسلامى لا تصمها شبهات أحتوائها على عناصر دخيلة، وهى تعود إلى

الساحة السياسية بعد غيبة طويلة، هذا بالإضافة إلى أنها تتمتع بجاذبية كل ما هو جديد. وهذه المفردات تمنح عملية الانفصال من «الشمال» لغتها الخاصة بها، كما تمنحها الاستقلال «الأيدولوجي» والرمزي الذي كان لا يزال ينقصها، ولا سيما أن الغرب استطاع أن يحتفظ -خلال الثلاثين عاما التي تلت الاستقلال- بهيمنة مصطلحاته السياسية. إن اللجوء إلى مفردات سياسية تعضدها مفاهيم تابعة من المجتمع المحلي (وهي مفاهيم تتسم بالطابع الثقافي أكثر مما تتسم بالطابع الديني) أو تبدو وكأنها كذلك، كل ذلك يعطى للإطار المرجعي لثقافة الأجداد إمكانية ادعاء العالمية التي كان «الجنوب» قد فقدتها عندما كانت لغة «الشمال» مهيمنة.

إن اللجوء إلى مفردات الإسلام السياسي يسمح بتحقيق مصالحتين: بما أنه يعيد إدخال إشارات في التعبير السياسي (كانت قد استبعدت من هذا المجال وبالتالي كانت قد انزوت تدريجياً لتتخصص في مجال الثقافة الخاصة) فهو يسمح للشخص السياسي العربي أن يرتبط من جديد -في مجال التعبير السياسي- بثقافته الفطرية^(١). وهذه المصالحة مع ثقافة الأجداد الذين صار من الممكن الانتساب رمزياً إليهم (سواء كانوا واقعاً أم أسطورة، فليس هذا هو أهم ما في الأمر) تعيد للخيال الجماعي في المجتمعات العربية فكرة الاستمرارية التاريخية التي كانت قد توقفت بسبب تدخل العناصر الغربية. وبذلك تساهم هذه المفردات في مجال الرموز والشفرات (إذ أن اللجوء إلى شفرات ورموز صنعتها أنظمة إجتماعية أخرى، قد أدى إلى صدمة كبيرة للغاية) في وضع نقطة النهاية لعهد الاستعمار، وهذا هو سر قدرتها الهائلة على الحشد.

حسن حنفى : الإسلام السياسي :

وعى تاريخي.

«إذا نظرنا للأمر من الناحية التاريخية الصرفة يمكن القول إن العالم الإسلامي، أي الضمير الإسلامي، يعاني من أزمة. نحن في حالة قلق. ويبدو هذا القلق في أوجه التعبير الشعبية وفي الشوارع، ويبدو عند المشفقين وعند الجماعات الإسلامية، أيا كانت الجماعات والاتجاهات والفئات. نشعر الآن أننا ضحية لعدد من مظاهر الظلم التاريخي (...) وعند قراءة التاريخ أحس دائماً

(١) وسيعترض البعض قائلًا بأن هذا الرأي قد يكون صحيحاً في حالة الحديث عن الأغلبية المسلمة، حيث أن الإطار المرجعي للهيبة المسيحية، وإن كان لا يختلف كثيراً عن الإطار المرجعي للهيبة الإسلامية، لا يتطابق معها.

بهذا الشعور الذي أنقله إليكم. وهذا يفسر لنا لماذا أصبحت كتب التراث تحقق أعلى المبيعات. إذا أردتم كسب مئات الملايين فاطبعوا وأعيدوا طبع جميع كتب الطبرى والغزالي فى التفسير ... الخ، اطبعوا وسيتم بيعهم ... فى ظرف ساعة. لماذا؟ لأن صورتنا فى الماضى كانت صورة مجيدة. وأنتم تعلمون ذلك جيداً، فلست فى حاجة إلى أن أحدثكم عن عظمة الثقافة الإسلامية: الجميع يعلمون ذلك. وإذا قام القراء، بأنفسهم، بالمقارنة بين ذلك وبين الواقع .. والجميع يعلم أين هويتنا ... فسوف يخلق ذلك عندنا نوعاً من التفاوت، أنشطار ذرى بين الماضى والحاضر. ونشور - شكل الثورة ليس هو أهم ما فى الأمر. إننى أثور ثقافياً. لست أعرف ما حدث لى: ماضى مجيد وحاضر قاسى. وإذا لجأت إلى التعبير المسيحى، فإننى أقول كنت فى الجنة. لست أعلم ما هو الخطأ الذى ارتكبته. ولكننى سقطت وطردت من الجنة. ها أنا ذا أعانى من هذا القلق المتعلق بالوجود والتاريخ.

هذا هو ما يتحمس له رجل الشارع لأنه يقرأ. يقرأ هذه الكتب التى نقول عنها «ورق الأزهر الاصفر». ويرى فيها صورته. وعندما يرى الواقع الذى يعيشه، يرى صورة أخرى. وهذا الصراع القائم بين هاتين صورتين هو ما يكمن فعلاً وراء ما نسميه الحركة الإسلامية أو النهضة الإسلامية. فهو نوع من الوعى التاريخى واضح للغاية، يطرح هذا السؤال: هل من الممكن إيجاد نوع من التواضع بين الماضى والحاضر؟ بما إننى غير قادر على مواجهة التحدى الكبير، تحدى الزمن الحديث، فإننى أتشبه بالماضى، إنه نوع من آليات الدفاع عن النفس، لكى أعزى نفسى.

وبعد ذلك من المستول عن هذه القلاقل التاريخية؟ لا أستطيع ان أقول إنه الغرب. وإذا قلنا ذلك، لماذا توجد هناك أزمة تاريخية بداخلى؟ فالعالم الإسلامى، كان -من الناحية الجغرافية والتاريخية- بجوار ما يسمى بأوروبا، إن مأساة سكان البحر المتوسط هى أنه عندما يكون الشاطئ الجنوبى قوياً يقتحم الشمال وعندما يكون الشاطئ الشمالى قوياً يقتحم الجنوب ... ذهاباً وإياباً.

فربنا من الغرب ... دون الرجوع إلى الحروب الصليبية ... أعطانا رغم ذلك علاقة مع جيراننا تتسم بالازدواج ... وولدت عندنا نوعاً من العلاقة الجدلية بين مركب النقص ومركب التفوق. فى الجامعات، عندنا، أدخلنا -خلال الخمس عشرة

سنة الماضية- مادة تسمى «تاريخ العلوم عند العرب». وربما نكون قد نقلنا العناوين من الجامعات الأوروبية بعد نشأة «معهد تاريخ العلوم»، ولجد دائما هذا الأسلوب: كنا أساتذة فى الماضى، ترجم الأوروبيون علومنا، وتعلموا على أيدينا. والآن نتعلم نحن على أيديهم، وأصبح الأوروبيون أساتذتنا. هناك، إذن، علاقة جدلية، فى أعماقنا، بين الأستاذ والتلميذ. وهذا جلى، وواضح عندما أقوم بالتحليل النفسى لذاتى. مركب نقص تجاه ما قد يكون مركب تفوق آخر. ولكن، إذا كان قانون التاريخ هو أن فكرة الثقافة تولد، تنمو، ثم تصل إلى قمة وحينذاك يأتى التدهور والسقوط ... وإذا كان هذا هو الحال، فهذا يعنى، إذن، أننا فى نهاية عهد ... توينبى، أشبنجلر، برجسون يقدمون تاريخ الفلسفة الأوروبية، وهى طريقة لإحتواء الماضى، لم يعد هناك فكرة التطور كما كانت موجودة فى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. لست ممن يتحدثون دائما عن انحطاط الغرب، ومع ذلك فهذا واضح فيما يكتبه المعاصرون (...). إذن، نحن نعيش -ربما- مرحلة سيجد فيها مركب النقص هذا حلاله. لسنا «أقل» ... أبداً».

(مصر الجديدة - القاهرة - يناير ١٩٨٨)

وفى المغرب حيث احتل (إعادة) التعريب مكاناً كبيراً، فإن الأمر لا يتعلق بالفعل برفض الغرب بقدر ما يتعلق بإبراز الاختلاف عنه، ولا يتعلق بقطع العلاقات معه، بقدر ما يتعلق بالابتعاد عنه، وبإنافسته، وبإعطائه جميع سمات «خصوصية الآخر». وإذا استدعى الأمر بعد ذلك الاعتراف بالغرب فإن العملية قد تبدأ شريطة أن يتم ذلك فى إطار عملية إعادة توظيف مفرداته. وإذا كان أولئك الذين يتحدثون عن نهاية النظام الغربى يستندون إلى ماديتهم، وإذا كان نقدهم هذا له مصداقيته -خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن الحل البديل الذى يقدمونه يعيد إلى الحياة الأخلاقية والروحية أهميتها- فمن المحتمل أن ما يهيم أنصار «عودة» الإسلام هو البعد الثقافى أكثر من مجرد البعد الدينى.

إذ يلاحظ «ميشيل شو دكوير» فى هذا الصدد «أن إسلام الإخوان المسلمين إسلام فقير (وهذا شئ له دلالتة)». ويعتبر هذا الكاتب من بين أولئك الذين ينتقدون «الطريق المختصر» الذى يتخذه مناضلو الإسلام السياسى أحيانا تجاه التراث الإسلامى^(١). ويذهب جان فرانسوا

(١) فى حوار مع زكا دارود، فى لام ألف، ١٩٨٦

كليمنون^(١) في نقده إلى أبعد من ذلك، حيث يقول: «إنهم علمانيون»:

«إن مناقضى الإسلام السياسى هم مشتقات الفكر الأوروى، لقد انقطت صلتهم تماما بالإسلام فيما يخص (...) مسائل عديدة: ابتداء من وضع السياسة حتى إمكانية أن يُصدر الإنسان حكماً على شرعية التصورات الخاصة بالله، وهم فى ذلك فى تعارض تام مع علماء الإسلام (...) وما له دلالة كبيرة، الطريقة التى تتناول بها أبرز الشخصيات فى المؤسسة الدينية فى مصر - مثل الشيخ الشعرواوى الشيخ الغزالى - الهجوم على «الجماعات المتطرفة»

وإذا ذهبنا إلى نهاية هذا الرأى الذى يعبر عنه فرانسوا كليمنون، فمن الممكن التمييز بين الإسلام السياسى والدين. وسيترتب على ذلك أن نرى فى استخدام مفردات الدين للتعبير عن مشروع سياسى بديل، مجرد الوقود الأيديولوجى لحركات الاستقلال السياسى، وامتداداً ثقافياً لسلسلة محاولات الابتعاد عن «الشمال» التى نشأت فى مرحلة ما بعد القضاء على الإستعمار. وهذا الرأى لا يوافق عليه بالطبع عبد السلام ياسين الذى يعتبر أكثر مناقضى الإسلام السياسى فى شمال أفريقيا «تدينا».

عبد السلام ياسين : ماذا عن الله ؟

عندما تقرأون إنتاج الإسلام السياسى ... عندما تحللون خطابهم ... فأنتم، الدارسون لهذه الظاهرة من الخارج، لا ترون إلا هذا الجزء من الجبل الجليدى الذى يطفو على السطح، هذا الشئ المشترك الذى يمكننا رؤيته مباشرة ... أى إدانة السيطرة الثقافية العربية ... إدانة الإدارة السيئة للأمور، وجود هذا الظلم الاجتماعى ... هذه الأمور ترونها ... أما الباقى، هذه الأمور التى لا يتم الإنصاح عنها أو بالأحرى هذه الأمور التى لا تدركونها أى الروحانيات، هذه العودة إلى الله، لها وجود بالنسبة لنا، حيث إن «جهازنا» الروحى لم يستأصل تماماً ... وهذا ما يجمع بيننا ...

إننى ألاحظ أنك تصر وتلع ... بعناد على الجانب المادى (...) إننى أرى أنك متشبع بهذه الجدلية المادية التى استوعبها الغرب ... سواء اعترف بذلك أم

(١) فى مرسلة للكاتب مع جان فرانسوا كليمنون، نوفمبر ١٩٨٥.

لا. إنك لا تقول إنك ماركسى ومع ذلك فإنك تصر على إعطاء كل شئ الطابع النسبي بالنسبة لهذه الأشياء المطلقية : الجدلية الاجتماعية، والجدلية بين الغرب والشرق ... والإسلام. إن الإسلام بوصفه ديناً يأتى عنصراً تكملياً ... فهو بذلك لا يكون أساس المسألة ... أساس المشكلة ... بينما يمكننى أن أقول لكم أن ما يربطنى بأولئك الأشخاص الموجودين أمامكم هنا ... ليس الحشد الأيديولوجى باسم الإسلام من أجل مكافحة من يلغون شخصيتنا وأصالتنا، من أجل مكافحة عدونا التاريخى... بقدر ما هو تمسكنا بالله.

وعندما أقرأ المقالات التى تكتبها، أجد تحليل شخص غربى صرف يتعاطف مع الإسلام السياسى، أى ... نعم ... الإسلام شئ جذاب بالنسبة لك. ولكن بالنسبة لك، تظل هذه المنطقه الروحية منطقته معتمه بمحض إرادتك. إنك لا تريد النظر إليها، لا تريد رؤية شئ فيها. إننى أجد فى ذلك نفس الخطأ الذى يقع فيه المثقفون الذين يتحمسون لوجهة نظرهم دون مراعاة لوجهة نظر الآخرين. وهذا ما يجعلهم يتجنبون هذا التفسير - وهو فى رأى تفسير سطحي وبه شئ من الاستسهال - الذى يفسر الظاهرة الإسلامية بالاحتميات الاقتصادية والسياسية. وأتذكر هذه الجملة التى قالها جان فرانسوا كليمون والتى تستشهد بها:

فهو يرى لكى يصبح الشخص مناضلاً فى التيار الإسلامى « يجب أن يكون قد نيس من الوضع الاقتصادى، وألا يكون لديه إمكانيات، وألا يكون أمامه فرص عمل ... » أى أن يكون بشكل ما شخصاً يائساً. إننى أرى أن هذا التفسير فيه شئ من الاستسهال وأنه لا يأخذ فى الاعتبار العامل الداخلى، العامل الذاتى. لا يأتى الناس إلى الإسلام بوصفه حلاً بديلاً لمصائبهم الإجتماعية، إنهم يأتون إليه إستجابة لنداء، نداء ينبع من أعماق الروح الإنسانية، لست أعلم ما هى تلك (الحادثة التاريخية) أو ما هى تلك المأساة التى جعلت هذا الإنسان-homo occiden talis الغربى كما تقولون، يفقد هذه الحاسة التى تسمح له بإدراك الأشياء الروحية ... فلا يبقى لديه سوى عناصر التحليل الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ... أى ما يتعلق بالشئون الدنيوية (...).

بالنسبة لكم ينحصر كل شئ فى الفعل الغربى ورد فعل الدول المتخلفة التى تبحث عن أسلوب كفاح، عن أيديولوجية، ويجد هؤلاء الأشخاص - فى رأيكم - هذه الأيديولوجية جاهزة فى الدين الإسلامى، فهو بناء قوى - أليس كذلك؟ - له

جذوره بين أفراد الشعب. وجد أنصار الإسلام السياسى هذا الشئ فامتلكوه لكى يحاربوا به الغرب من أجل تجاوزه أو إلغائه، وذلك من أجل استعادة المنجزات المادية التى نقلها عنا الغرب ... وتستخدمون عبارة جميلة فى هذا الصدد ... تقولون «الغنيمة» [le butin] ... التكنولوجية.

الكاتب : لا ، «الوليمة» [le festi] ولكننى أستخدمتها فى إطار مختلف ... كان من المفروض أن يكون أقرب إلى وجهة نظركم مما تقولون، وعلى أية حال، ستوسع تعليقاتكم -التي سيضمنها كتابى- من أبعاده المحدودة : لأننى سأقدم أقوالكم بدون تنقيح.

عهد السلام ياسين : حسنا ... سيكون كتابكم أفضل بهذه الطريقة ... إذا استطعتم أن تضعوا الإسلام والغرب وجها لوجه على المستوى الكونى ... وليس «فى مرحلة تاريخية معينة ولكن فى إطار مسيرة طويلة للإنسانية، الغرب فقد دينه ... وأنكر دينه فأصبح الدين بالنسبة له من قبيل الذكريات. مازال لديكم الغايبات. ومازالت البروتستانتية تتمتع بالحيرية، لكن تلك الشقافة العلمانية والمادية هى التى تسيطر عندكم بينما أساس كل شئ بالنسبة لنا هو هذا السؤال الجوهرى ... هل الله موجود أم لا.

الكاتب : ولكنكم تعيشون مع ذلك مسلمين منذ أربعة عشر قرناً ... لماذا اختلفت إلى هذا الحد فى الزمان والمكان شروط استيعاب نفس الرسالة؟ عليكم أن تعترفوا أننا رأينا تحت راية الإسلام نشأة ونهاية مجموعة كبيرة من الأنظمة السياسية والاقتصادية الخ ...

عهد السلام ياسين : إنك تضع حدوداً لنفسك ... هذا من حقل بوصفك دارساً من الخارج ولكن الأمر لا يتعلق بالمعرفة ... الأمر يتعلق ايضاً بالإحساس. ثم على المستوى الذى تنظر منه إلى الأشياء ... فإنك لا تخترع أى شئ ... إن ما تقوله ليس إلا تكراراً -بطريقة أوسع وأكثر حداثة- لما حاول آخرون قوله بخصوص ظهور الإسلام- لقد أنتج الماركسيون كتباً عديدة ليعبروا عن رأيهم فى الإسلام: فقد ظهر فى القرن السابع فى شبه الجزيرة العربية حيث توفرت جميع الظروف لكى تأتى أيديولوجية جديدة لإنقاذ الموقف. هذا هو الإنسان عندما يريد أن يتعامى عن الواقع، عندما يريد أن يميز نفسه بصفة المطلق فهو بالتالى يفسر كل شئ بالنسبة لنفسه. فهو أنانى ... فردى ... يرجع كل شئ إلى نفسه. وإذا

كانت ثقافة أو حضارة فهي تحاول أن ترجع كل شئ إلى نفسها وإلى وجودها في العالم وهذا هو ما يجعلك تقول الآن : إذا كان الإسلام قد ظهر في القرون الماضية ... لماذا لم يبدأ في ١٩٦٩ في ليبيا ... لماذا أصبح من أمور الساعة في تونس في عام ١٩٨٩ ، وفي الواقع فإننى أرى أننا ... إذا نظرنا للأمور ... إذا ارتدنا نظرة الإيمان ... فإن الله هو الذى يسيّر الأمور.

الكاتب : ولكن هناك مع ذلك مراحل، فمثلاً هذا المد الإسلامى يتوافق مع مرحلة معينة من العلاقة بين الشرق والغرب.

عهد السلام ياسين : نعم، طبعاً، لأن تحدى الغرب أصبح غير محتمل. نحن لا نرفض الإطار التاريخى. وإذا رفضناه فقد يكون ذلك من قبيل التعامى. وإذا كنتم فى تكوينكم وفى ثقافتكم بوصفكم غربيين، قد إستبعدتم الألوهية لصالح الجدلية الإنسانية وحدها، فإنكم تنسون بهذه الطريقة أن هذه الجدلية هى جزء من المشروع الإلهى. فقد عبر الله تعالى عن ذلك صراحة فى القرآن « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » (البقرة / ٢٥١).

وإذا لم يكن هذا التعارض المتبادل موجوداً لفسدت الأرض والإنسانية - إذن ذلك جزء من المشروع الإلهى. لقد تحدثنا عن ماركس. ماذا قال ماركس؟ ما الذى يصنع قوة مذهبه؟ قال : « كان يوجد دائماً فى العالم طبقات تظلم لمدة طويلة طبقات أخرى ... » لا يستطيع أحد أن ينفى ذلك. أما تحليله التاريخى، والإشترائية، فهذا أمر آخر. ولكن المهم هو أنه قال هذه الحقيقة الأساسية، التى تعطى للماركسية كل قوتها، كل دفعتها، كل هذه الطاقة العاطفية، هذه الحقيقة الأساسية هى : النداء الموجه إلى المظلومين فى العالم ...

(...) وفى المقابل إذا قلنا أن الإسلام السياسى هو تقريباً حركة علمانية، فهذا شئ لا أوافق عليه. وأفضل أن أذكركم فى هذه الحالة بهذه المسيرة الطويلة التى بدأها المسلمون بعد وفاة النبى بثلاثين عاماً (...) لقد جعلتهم ينسون أن الإسلام رسالة كفاح، رسالة جهاد. فهو نداء إلى الله قبل كل شئ. ولكن الله يطلب منا التصدى لكل ما يمنع وصول رسالته إلى من يرسلها إليهم ... وفى مرحلة ما، منذ ما يقرب من مائة سنة، أى ابتداء من الأفغانى، ومحمد عبده بعد ذلك، ورشيد رضا ثم حركة الإخوان المسلمين. بدأت تظهر عند الناس الرغبة فى مواجهة الغرب. لأن الغرب كان أكبر تحدٍ يهددهم. كان شيئاً يهدد جوهر الإسلام. فبدأوا عندئذ

يتحدثون بلغة السياسة. ثم حدث، وريداً وريداً، إنحراف ... أو بالأحرى حدثت عملية «صقل» للغة، للخطاب الإسلامى. ولكن إذا أخذنا على سبيل المثال حسن البنا سنجد أن خطابه لا يمكن أن يقارن إطلاقاً بخطاب علمانى. فهو رجل من رجال الله كان يتحدث من أجل الله وكان منشغلاً فى جميع خطواته كما فى تربية جنوده بالحياة الروحية. أما خلفاؤه فمن الممكن -إذا أردتم- أن نجد عندهم المزيد من ذلك الطابع «العلمانى» وهنا أضع علمانى بين قوسين، إننا حقاً نجد عند المدوودى مثلاً قدراً أقل من الحياة الروحية (...). ولكنهم ليسوا جميعاً ساسة تبنوا الدين والعقيدة الإسلامية من أجل استخدامها كأيدولوجية (سياسية)، إطلاقاً (...)

(الرباط أكتوبر ١٩٨٧)

٦- «أيها الرئيس ! : الله أكبر»

لا تنحصر وظيفة الإسلام السياسى فى «العودة إلى الأصول» الشكافية. وإذا كانت هذه الأيدولوجية تنادى بالعودة إلى الأصول فهى أيضاً أسلوب معارضة. وإذا كان الخطاب الإسلامى فى قبضة السلطة إلى حد ما، فهو أيضاً -وعلى وجه الخصوص- وسيلة لمقاومتها. ويرتفع عدد أنصار إعادة قراءة التراث الغربى قراءة نقدية، بقدر ما يسمح ذلك بالتعبير عن عدم ثقتهم بالحكام. أما العبارات الدينية التى تتصاعد من المساجد فهى تعبر فى نفس الوقت عن رفض الغرب وعن رفض الحاكم العلمانى، لأنه متهم بأنه يخدم الغرب. وتعطى هذه المفردات الدينية -على المستوى الاقتصادى- ترابطاً بين التعبيرات المختلفة عن الإحباطات (ابتداءً من الطالب الذى يبحث عن عمل إلى المستهلك الذى يعانى من نقص السلع)، وهى بذلك تيسر إعطاء هذه الإحباطات مضموناً سياسياً. وبما أن هذه المفردات تسمح -تحت حماية المطالب الدينية- بوضع أساليب الحكام فى قفص الاتهام، فهى تسمح أيضاً على المستوى السياسى بالتعبير عن المطالب التى ينادى بها المجتمع المدنى بخصوص الديمقراطية. وفى هذا المجال يطرد تأثير الخطاب الإسلامى مع إطراد عجز الأنظمة العربية، إذ أن جميع هذه الأنظمة لم تجرؤ حتى الآن على أن تسيّر فى الاتجاه الديمقراطى حتى نهايته الطبيعية (الذى يعنى بالنسبة للحاكم -الذى يسلك مثل هذا الطريق- أن يتنازل عن السلطة).

وإذا كان الإسلام السياسى يقدم معالجة «اجتماعية» (للجماعة) فهو يقدم أيضاً -وبنفس

التدر من الأهمية- معالجة للاضطرابات الفردية. فهو بالفعل يعيد الاعتبار إلى أولئك الأشخاص الذين يعانون من أزمات تتعلق بالهوية. وإذا كان يعد بمثابة ملجأ بالنسبة « لمن فقدوا الإحساس بسيطرتهم على زوجاتهم وأطفالهم، حيث إنه يقوم بدور التعويض » فمن المؤكد أنه يمنع إلى حد كبير هذا « الأمان » الذي تقدمه لنا العقائد الشمولية، لأن الشخص الذي يعاني من أزمة يكون في احتياج كبير إليها كى « يعيد تشكيل شرعيته »^(١).

ومن المرجح أن تلك السمات تمثل السمات الأساسية في منطق الإطار المرجعي للإسلام السياسى، وأسباب قدرته الهائلة على الحشد، وإن كان ذلك المنطق ينطوى على قسط من التبسيط فهو مع ذلك يتمتع بقدر كبير من الفاعلية. ومثل أى خطوة تتم كرد فعل فهي أبعد من أن تكون خالية من التناقضات، إلى جانب أن قدرتها على الحشد محدودة بكل تأكيد.

٧- إغراء الرجعية

ترجع هذه الحدود في إمكانيات التعبئة إلى أن المد الإسلامى بوصفه رد فعل يعطى طابعاً مؤقتاً للطاقات التى يستثمرها أولئك الذين يحاولون استغلالها سياسياً. ولكن هذا الاستغلال الذى قد نلمسه إلى حد ما فى حالة إيران، بعيد كل البعد عن أن يكون القاعدة بالنسبة للعالم العربى. ولكن الحدود الفعلية لإمكانيات التيار الإسلامى تكمن فى بعد واحد من أبعاد منطقته الخاص، على الأقل، ولا تكمن حدود إمكانياته فى طريقة تحليله لأثار السيطرة الثقافية الغربية:

CLÉMENT Jean-François, "Pour une compréhension des mouvements islamistes", in (١) *Esprit*, n° 37, janvier 1980, p. 46.

يؤكد هذا الكاتب أيضا على أهمية خيبة الأمل فيما يخص التطور (...) وعلى أهمية تدمير الأيديولوجيات الدينية المناقصة. ويرى « رئيس ليقوى أن الإسلام السياسى أيضا يقدم «اجابة لكل من هم (.) فى موضع معارضة من جانب عائلاتهم ورملائهم فى العمل، من طرف إخوانهم أو أبنائهم، أو يقدم حلا لكل من يشعرون بالإذلال تجاه ثراء البرحوازية المتفردة ومراقفها المستفزة»

"La Réaction de l'Islam officiel au mouvement islamique au Maroc", in *Le Maghreb musulman en 1979*, op. cit., p. 206.

وفى نفس هذا الكتاب انظر:

ZGHAL Abdel Kader, "Le Retour du sacré chez les jeunes tunisiens", p. 41 et BEN ACHOUR Yadh, "Islam perdu, Islam retrouvé", p. 65.

إذ أن هناك شبه إجماع من طرف المؤرخين على أهمية الآثار الاجتماعية التي تترتب على طمس الشمال لثقافة الجنتوب (١) فحدود إمكانيات منطق التيار الإسلامي تكمن فى طبيعة الإجابات التى يدعى أنه يقدمها لهذا «الانفصام الثقافى». وفى الإطار المرجعى للإسلام السياسى تتم إدانة «التبعية الثقافية» باسم نموذج بديل يليق به أن يستعيد مكانته (تلك المكانة التى فقدتها لصالح الإطار المرجعى الغربى): إذ أن هذا النموذج البديل -الذى يشير بطريقة صريحة إلى حد ما إلى «الشريعة» أو إلى «التراث» - يدعى الاستجابة للمعايير المستحيلة «للأصالة». ولكن بما أن هذا الإطار المرجعى الإسلامى فى حاجة إلى أن يعاد له اعتباره، فهذا يكفى دليلاً على أن مفردات هذا الإطار (التى ينظر إليها على أنها كلمة الله رغم أنها ليست سوى حصيلة الوساطة الإنسانية بين العقيدة والتعبير القانونى عنها) قد فقدت -منذ مدة طويلة- الاتصال الحيوى بالمجتمع، هذا الاتصال الذى يجب أن يتوفر فى أى مجموعة معايير ترمى إلى تنظيم مجتمع ما. إن اللجوء إلى ثقافة عصر ذهبي أسطورى -خاصة فى المجال القانونى- لا تؤدى إذن فى معظم الحالات الافتراضية الملموسة إلا إلى محاولة تطبيق معايير نابعة من إطار تاريخى قديم على مجتمعات تغيرت هياكلها بطريقة عميقة. ويتم هذا التطبيق بطريقة مصطنعة غير مرتبطة بالواقع (وبالتالى فليس لها ارتباط بالمجتمع الذى تسعى إلى الوصول إليه، وهى فى ذلك لا تختلف عن المعايير التى تريد أن تحل محلها) وإذا حاول طبيب التيار الإسلامى معالجة «الانفصام» الثقافى الذى تعاني منه الشعوب التى كانت مستعمرة، فهناك خطر عندئذ أن يلحق هذه الشعوب بجرائم ... «انفصام» جديد. إذ هناك خطر أن يحل محل هذه الثقافة -التى تبدو لهم ثقافة مستوردة عبر البحر الأبيض المتوسط- ثقافة أخرى مستوردة هى أيضاً، ولكن عبر مسافة أكبر، أى عبر مسافة زمنية تمتد على مدى عدة قرون، هذه القرون التى خلقت فجوة بين ثقافة «هجرت» فى القرن التاسع عشر -بل أحيانا قبل ذلك- وإحتياجات المستهلكين المحتملين لهذه الثقافة فى نهاية القرن العشرين. يرى فؤاد زكريا، أن نقطة ضعف الحركة الإسلامية ترجع إلى عجز مناضلى التيار الإسلامى عن إقامة علاقة لا تشوبها العاطفة تجاه أمجادهم السالفة ومن الصعب بالتالى أن تكون هذه العلاقة بناءة. فهو يعتقد أنه من أجل استئناف العلاقة مع أشكال الإبداع القديمة يجب أن تتوفر لديهم الجرأة على الانفصال عن أشكال تعبيرها البالية دون أن يقعوا فى فخ المواقف التى تملئها العاطفة والتى ترفضها دون تمييز بحجة أنها مظاهر تعبير بالية عن هذا التراث، لأن مثل هذا الموقف يتضمن أيضاً اغتراباً. فعليهم إذن، لكى يعيدوا إحياء أمجاد أسلافهم، أن يتقبلوا

(١) أنظر:

KRICHEH Aziz, in *La Tunisie au présent*, op. cit.

فكرة «دفنهم». لأن أقصر الطرق للتهوين من أمر شئ هو المبالغة فى إضفاء طابع أسطورى عليه. وأيا كانت درجة كمال الحجر الذى قد يحارل البناء أن يتركه فى الهواء الطلق لأنه يخشى تغطيته، معتقدا أنه بهذه الطريقة يعبر عن احترامه له، فهو بذلك الموقف يعرض البناء كله للخطر. وحيث إن الحجر لا يقوم بدوره إلا عندما يسمح للحجر التالى ان يرتكز عليه -حتى إذا أستدعى ذلك «دفنه»- فالأمر نفسه ينطبق على التراث العربى (وخاصة على مظاهر التعبير عنه والتي تحدد معايير الحياة اليومية) الذى لن يكون فى خدمة الذين توارثوه -كما نستخلص من فكر فؤاد زكريا- إلا إذا أزيل عنه طابع القداسة وتم «أدماجه» فى البناء، أى عندما يكون من الممكن الإبتعاد عنه مسافة معينة والقيام بنقده -إذا استدعى الأمر ذلك - كما كان الحال بالنسبة لصانعى النهضة الأوروبية الذين تجرأوا على نقد التراث اليونانى. ومهما كان تراثاً مشرقياً فلا ينبغى أن نطلب من الماضى أكثر مما يستطيع إعطاءه، وخاصة فيما يتعلق بالتجديدات التى يتطلبها الحاضر بالحاج. ان هذه التجديدات فيما يقول فؤاد زكريا لا تعارضها أبداً أى تشريعات دينية إلا إذا كنا نخلط بين العبادات والمعاملات.

وهناك موقف يجب أن يقترن بذلك -فى رأى فؤاد زكريا- وهو أننا يجب ألا نتعامل مع العلمانية -بحجة أننا كفاف ضد جميع أشكال التبعية- بوصفها شيئاً من المفروض أن يحتكره الغرب. وهنا أيضا يزدى الخلط بين الفكر العلمانى والفكر الغربى من ناحية، وبينهما وبين الإلحاد من ناحية أخرى إلى سد أى أفاق للحوار. ومن مظاهر التناقض الحادة أن نرى كيف يستطيع «المتشددون» أن يكونوا -باسم تمسكهم بالحضارة الإسلامية- أسوأ أعداء لهذه الحضارة.

٨- خط سير إعادة توظيف

مفردات السياسة الغربية

ومع ذلك، يتبقى أن نحدد إذا كان التعبير السياسى للديناميكية الإسلامية ينحصر فى هذا «الجوهر» الذى يتسم إلى حد ما بطابع كاريكاتيرى (ولكننا نجده -بكل تأكيد- خاصة فيما بين هذه الشرائع من التيار الإسلامى التى تكون فى تطورها ملتحمة بالقطاعات التقليدية فى المجتمع)، إذ أنه يحلو لأعداء الديناميكية الإسلامية - وهم أحيانا نفس الأشخاص الذين يقومون بتحليل هذا التيار - أن يحصروا بطريقة طبيعية الإسلام السياسى فى هذا «الجوهر»

الذي تحدثنا عنه في الفقرات السابقة^(١).

ويؤدي إلى مثل هذا التحليل إغراء الاكتفاء الذاتي الذي يجذب أسوأ المنظرين «المتشددين»، وهو يفرز -إبتداءً من على بن جاج إلى قادة الجماعات الإسلامية المصرية - هذه المطالب المتكررة «وغير المشروطة» لتطبيق «فوري»، «مطلق» و«حرفي» لشريعة عتيقة. ومثل هذا الاتجاه إلى الاكتفاء الذاتي يعضد المخاوف -المشروعة للغاية- الموجودة لدى كل أولئك الذين لن يستطيعوا التعايش مع منطق يتسم بهذا القدر الكبير من الرجعية. وبالفعل فإن مثل هذه «العودة إلى الوراء» لا يمكن تحقيقها إلا بمساندة «وقود» ذى طابع ديكتاتوري. وهذا هو أول درس يمكننا أستخلاصه من التجربة الإيرانية التي اختتمت قريبا أكثر مراحلها جذرية مع وفاة صانعها الأساسي.

وقد يجد الجناح «المتشدد» في التيار الإسلامي قدرته على الحشد^(٢) تصاب -بسرعة- بالشلل في حالة عدم تقديره لتناقضات مثل هذا الموقف وللحدود التي لا يمكن تجاوزها، بينما تحاول الأيديولوجيات العلمانية -التي تبحث الآن عن دفعة ثانية- إستئناف المبادرة.

ومع ذلك. فلقد أصبح من المستبعد إلى حد كبير أن ينحصر التيار الإسلامي في الارتداد

(١) في هذا الصدد نذكر من بين أولئك المحللين فؤاد زكريا (المصدر الذي سبق ذكره). فهو يؤكد على «الانحراف الشكلي» الذي يظهر في الإسلام السياسي عندما يقترن بالدعوة إلى احترام حرفي للطقوس الدينية وهو ربما يميل إلى الإنزطاط في تجاهل البعد السياسي لمخاطبهم، وهذا لا يمنع أن مجموعة تحليلات فؤاد زكريا في هذا المجال تمثل أعظم ما تقدمه الانتلجنسيا الحزبية العلمانية في إطار الهجوم المضاد لهذه البيديولوجية.

وابرز نصر أبو زيد بنظرته الثاقبة عيوب الخطاب الديني ومن بين المراجع التي تناول فيها هذا الموضوع مقالة «الخطاب الديني المعاصر: آلياته ومنطلقاته الفكرية»، قضايا فكرية، أكتوبر ١٩٨٩. والتي تمت ترجمتها إلى اللغة الفرنسية في مجلة: *Egypte / Monde arabe*, n° 3, 1990, p. 73 [le discours religieux contemporain: mécanismes et fondements intellectuels],

حيث يعتبر نصر أبو زيد أن تقديس التراث وغياب الوعي التاريخي والتوحيد بين الفكر والدين علامات بنسوية تدل على ضعف إطار الإسلام السياسي - Roussillon Alain, in notamment : "Islam, islamisme et démocratie : recomposition du champ politique", in *Egypte - recomposition*, numéro spécial *Peuples Méditerranéens*, n° 41-42, octobre 1987, mars 1988, p. 303. "Entre al-Jihad et al-Riyan, pbénoménologie de l'islamisme égyptien", in *Maghreb-Machreq*, n° 127, numéro spécial *Egypte*. LECA Jean, "A propos de l'Europe et de l'Orient", in *Maghreb-Machreq*, n° 126.

(٢) وفي هذا الاحتمال سيجد نفسه محصورا في حدود هذه الوظيفة «المنبرية» التي يشير إليها «رئيس لبتن» بوصفها مستقبلا محتملا للتيارات الإسلامية. أنظر

LEVEAU Remi, "Les Trajectoires du politique", colloque de la Fondation nationale des Sciences politiques, Bordeaux, septembre 1988.

الجماد الذى يطالب بتقليد رجعى للتعبيرات الأولى للعقيدة. وإذا كان من الواضح أن النواة «الحرفية» (بفتح الحاء) أو «المتشددة» ستضطر للتطور فإننا لا نستطيع فعلاً أن نتوقع مستقبل الحركة كلها. وبما أن هذا التيار بعيد كل البعد عن أن يكون ذا اتجاه واحد، فإن عناصر جديدة تدرك حدود إمكانات الموقف المتشدد وترغب فى تجاوزها توالى الظهور من الآن فصاعداً. وفى معظم الأحيان يتم تقليل شأن هذه العناصر «التقدمية» أو «الاصلاحية» - أو حتى تجاهلها لأنها تعارض الرؤية السائدة المتعلقة بظاهرة الإسلام السياسى - التى يمثلها راشد الغنوشى فى تونس ومحفوظ نحناح فى الجزائر ويمثلها أيضاً فى مصر ولكن بطريقة مختلفة للغاية: حسن حنفى، عادل حسين أو طارق البشرى. وفى الغالب يتم أيضاً تجاهل الديناميكية المذهبية الداخلية للتشكيلات الإسلامية، رغم أن مثل هذه العناصر عناصر أساسية كان ينبغى أخذها فى الاعتبار. ونظراً لاعتبارات تكتيكية تتعلق بالتخطيط السياسى، توجه وسائل الإعلام العربية - التى تميل «العين» الغربية إلى حصر معلوماتها فيما تقدمه - اهتمامها إلى مظاهر التعبير العنيفة عن التيار الإسلامى أكثر مما توجهه إلى التطورات الداخلية فى هذه التشكيلات.

ولكن، نظراً لاحتياج الخطاب الإسلامى إلى إبراز النواحي السلبية فى التراث الثقافى الغربى، ولتفضيله التعامل مع فئات تعبر عن عدم الثقة والعدوانية تجاه الغرب، كل ذلك لا ينبغى أن يخفى علينا أن جوهر الخطاب الإسلامى - بكل تأكيد - أقرب إلى إعادة توظيف عناصر التراث الغربى من رفض ذلك التراث. ونحن لا نرى ما الذى يمنع إستيعاب عملية التوظيف هذه لتعدد الأحزاب - حيث إن رفض الفكر الديمقراطى يرجع إلى الظروف التاريخية التى أدت إلى ظهوره أكثر مما يرجع إلى مضمونه - لأن المفارقة الحقيقة - فيما يتعلق «بالمعارضة الثقافية» الإسلامية - تكمن فى أنها قد تنجح فى تحقيق ما فشل فى تحقيقه العنف الاستعمارى والعنف المضاد القومى: إذ أن العودة إلى استخدام ثقافة الأجداد قد تتمكن من التوصل - بطريقة متناقضة للغاية - إلى مصالحة بين شفرات ورموز المجتمعات التى كانت مستعمرة، وبين المضمون الأساسى لهذه القيم «الغربية». تلك القيم التى لم يستطع كل من الاستعمار والنخبة التى استوعبت ثقافته، والتى تولت الحكم بعد الاستقلال، توفير الظروف الملائمة لتوظيف هذه المفردات «الغربية» وبالتالي توفير ظروف فاعليتها. وقد كانت ظروف اقتحام ذلك الإطار المرجعى الذى يطلق عليه اسم «الغربى» (وهو فى الواقع نتاج عملية تراكم طويلة لعبت حضارات عديدة دوراً فى تكوينه) خلال فترة التوسع الإستعمارى، تجعل من مفردات هذا الإطار المرجعى «الغربى»، مفردات لا يمكن أن تستوعبها مجتمعات وحدت - فجأة - أن شفراتها ورموزها لم تعد تحتل سوى مكان هامشى.

إن دراسة الديناميكية الداخلية للحركات الإسلامية - وهذا النوع من الدراسة يتم في الغالب إهماله - تجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن عملية تصحيح واضحة بدأت - ولو كان ذلك يتم وفقاً لمعدلات متفاوتة حسب الإطار القومي - تغيير مضمون المعتقدات الإسلامية التي كانت سائدة في البداية. والمنطق الأساسي في عملية التصحيح هذه يرمى إلى تقليل المسافة التي تفصل بين الإطارين المرجعيين (الفكر الإسلامى التقليدى وعالم الحداثة السياسية الذى يطلق عليه اسم «الغربى») بعد أن تم التسرع فى الحكم عليهما بأنهما عالمان متناقضان يستحيل الجمع بينهما. إن خط سير حركة الاتجاه الإسلامى التونسية - فيما بين عام ١٩٧٥ و عام ١٩٩٠ - تشير إلى أن رفضها لعدد من المواقف التي تبنتها حالياً (بخصوص الديمقراطية والمرأة وجميع هذه المواضيع التي تستحوذ على «الدعاية الإعلامية» من طرف «العين» الخارجية تجاه الإسلام السياسى)، كان قد وصل إلى درجة أن المجموعة الصغيرة التي كانت تؤيد هذه المواقف، اضطرت إلى الخروج من حركة الاتجاه الإسلامى^(١). وعلى عكس ذلك فإن الجزائر - التي تتناسب فيها إمكانيات الحشد مع عمق عملية طمس الثقافة التي قام بها المستعمر - دخلت ببطء أكبر في المرحلة الإصلاحية (في حركة عباس مدنى أو حركة محفوظ نحناح على سبيل المثال). ويبدو أن مظاهر التعبير عن المطالبة بالتطبيق الحرفى للشريعة (كالتى يعبر عنها على بن حاج)^(٢)، تستحيب لاحتياجات شرائح عريضة من جبهة الإنقاذ.

ولكن هذه التطورات واضحة في كل مكان - خاصة في تونس، وإن كانت لا تقتصر عليها - وراء ضباب الخطاب السياسى. وبعد حركة الاتجاه الإسلامى السابقة التي كانت أول حركة تبنت صراحة (في ١٩٨١) المبدأ الديمقراطى وكل ما يترتب على ذلك بخصوص المؤسسات، أخذ معظم قادة التشكيلات الشرعية يؤيدون أيضا - ودون تحفظ - القوانين الديمقراطية التي طالما أداروها.

إن التاريخ الإسلامى أثبت - بطريقة وأنية - أنه خلال الأربعة عشر قرنا الماضية لم يوجد (باستثناء هذا المجال المحدود: الممارسات «الطقسية») سوى عمليات تكييف للعقيدة وفقاً لظروف المتطلبات الاجتماعية من حيث المكان والزمان^(٣). وعندما نتعامل بجديّة مع الخطاب

(١) خرجت من حركة الاتجاه الإسلامى وبدأت منذ ذلك الحين تعبر عن آرائها في إطار مجلة (٢٠/١٥) التي يقال عنها إنها مخلة للإسلاميين التقدميين.

(٢) وهو المسئول عن جمعية ارشاد خارج إطار جبهة الإنقاذ، ويعتبر من أقرب الإسلاميين إلى فكر الإخوان المسلمين المصريين.

(٣) أنظر على سبيل المثال

ARKOUN Mohamed, "L'Islam dans l'histoire", in *Maghreb-Machreq*, n° 102, 1983 ou dans *Ouverture sur l'Islam*, Paris, Jacques Grancher, éditeur, 1989

لإسلامي الذي يدعى أن له علاقة هيكلية مع الله فإننا بذلك نقع في فخ الإسلام السياسي: أي نقع في فخ تجميد الواقع بينما الواقع ليس كذلك. ويؤدي ذلك إلى التركيز على مصطلحات العمل السياسي على حساب الظروف الاجتماعية التي تتغير وفقا للزمان والمكان اللذين يتم فيهما ذلك العمل السياسي. إذ أن ما نجعله في إطار تطور السياسة العربية هو هذه المعطيات الاجتماعية والتاريخية أكثر من الإطار المرجعي للتيار الإسلامي نفسه. وإذا كان مصدر القوى السياسية التي يحركها «مُحدِّثو» السياسة العربية واضحا، فمازال من الصعب تحديد الشروط المستقبلية التي على أساسها يتم توظيف هذه القوى وعلى أساسها يتم تحديد طبيعة الأنظمة التي قد تنبثق منها (إستبدادية إلى حد ما أو ديمقراطية). إن مثل هذا التحديد لا يخضع لمعيار اللجوء إلى مفردات الدين فحسب، بل أنه يخضع لعدد من المعايير أكبر من ذلك بكثير. ومثل هذه المعايير تستدعي قسطاً أكبر من الحرص لأنها أكثر تعقيداً، ودراستها تسمح بتحديد أشكال التطور السياسي الذي أفرز هذه القوى والمحيط الاجتماعي والاقتصادي (ولكن أيضاً المحيط السياسي) الذي تطورت فيه.

وينبغي أن يتجه التحليل إلى تجاوز مرحلة الدراسات الكمية المتكررة «للتهديد الإسلامي» -وتنحصر على ذلك التهديد معظم التساؤلات في هذا المجال- لكي يحشد طاقاته بمزيد من الفاعلية نحو دراسة الإطار الاجتماعي والتاريخي الذي يختلف -إلى حد كبير- من دولة إلى أخرى.

إن جزءاً مما نجعله بخصوص مستقبل الإسلام السياسي يتعلق إلى حد ما بالانتلجنسيا العلمانية. إذ أن موقفها تجاه المعتقدات الإسلامية أصبح -رغم تصلب المواقف التكتيكية- أقل تشدداً عما كان يبدو لنا في وقت ما. وابتدأ من القاهرة^(١) حتى تونس^(٢). يوجه كل من اليسار

(١) كرسى جريدة «صوت العرب» لسان حال الصاعدين بانتظام -حتى تأريخ منع صدورها- صفحة من أجل الحوار مع الاتجاه الإسلامي بخصوص إعادة كتابة التاريخ القومي ويجسد حسن حنفى بطريقة أوضح هذا الاتجاه الذي بدأ يظهر في شريعة من الانتلجنسيا، وقد أسس هذا الفيلسوف مجلة «اليسار الإسلامي» (التي لم يصدر منها سوى عددها الأول). ويتطلع إلى «التوفيق بين الوحي والثورة». وقد سبق أن أشربا إلى انعقاد لقاء بين ممثلي التشكيلات القومية والإسلامية في نهاية سبتمبر ١٩٨٩ تحت رعاية مركز دراسات الوحدة العربية. (بيروت)

(٢) قدم محمد الأحف مضمون هذا الحوار الذي أدى إلى عدة إعتراضات في:

"Religion et Etat en Tunisie", *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, 4^{ème} trim. 1989.

ونذكر على سبيل المثال في إطار مجهود النقد الذي يقوم به التيار الإسلامي ما صدر في كتاب جماعي (قام بنشره عبد الله النفيسي) إشتراك فيه كتاب من معظم البلدان العربية (تونس، السودان، سوريا، مصر، ... الخ): «الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الداتي»، مدهولي، القاهرة، ١٩٨٩. إذ تمت دعوة الكتاب إلى التفكير فيما يطلق عليه عبد الله فهد النفيسي (وهو متخصص كويتي في العلوم السياسية) «ثغرات الفكر الإسلامي» أي عدم وجود فكر منهجي على=

والإسلام السياسي إشارات متبادلة - منذ فترة قصيرة - تفتح الباب أمام آفاق تختلف عن الحرب الصريحة التي كانت دائرة فيما بينهما حتى ذلك الحين. وفي تونس، يندرج في هذا الاتجاه الجديد، إنتاج المسؤولين عن مجلة « ١٥ - ٢١ » [15-21] ، ويندرج فيه أيضاً - وعلى وجه الخصوص - الاتجاه الذي أصبح يمثل الأغلبية داخل حزب النهضة (وهو حركة الاتجاه الإسلامي سابقاً). وقبل أن ينساق النظام مرة ثانية لإغراء العنف فإن عنف الهجوم المضاد الأيديولوجي الذي شنّه اليسار - بمساندة النظام - بعد هزيمته في الانتخابات الشرعية في ١٩٨٩ ، والتوتر المتزايد المنتشر في نسبة معينة من الطبقة السياسية القلقة بخصوص الانتصارات التي ينجزها الإسلام السياسي، كل ذلك لم يمنع محاولات الحوار أو بعض أوجه التقارب بين مواقف الاتجاه الإسلامي الذي يقال عنه أنه معتدل وبين نسبة من الإنتلجنسيا التي يقال عنها إنها علمانية. وقد بدأت فعلاً نسبة معينة من الإنتلجنسيا العلمانية تعيد النظر في مواقفها الثقافية، وذلك يجعلها قريبة إل حد كبير من اهتمامات الإسلام السياسي الثقافية^(١). وقد يكون التحفظ بخصوص التداخل بين المجال المقدس والمجال السياسي مازال قائماً كما هو دون تغيير. ولكن حركات اليسار العربية تواجه - مثل اليسار عامة في العالم - إستنفاداً مصداقية الإطار المرجعي الماركسي إبتداءً من الاتحاد السوفييتي حتى بكيين مروراً بكوبا. إن الانهيار العنيف للدول التي كانت تابعة سياسياً للاتحاد السوفييتي وحالات «الانتحار» الأيديولوجية التي يقوم بها النظام الذي كان يقود المعسكر الشيوعي، وتصاعد الاحتجاجات التي تلجأ - في أحيان كثيرة - إلى المفردات الدينية داخل المعسكر الشيوعي نفسه، وفي جنوب هذه «الامبراطورية»، كل ذلك أدى إلى التعجيل بتدهور قاعدتهم^(٢).

=المدى الطويل، وعدم معرفة مناهج وسائل الاتصال الجماهيرية، والتقليل من شأن الأيديولوجيات الجارية (الناعبة من إعتقاد خاطئ: إن التيار الإسلامي يتحرك في عالم من «الفراغ الأيديولوجي» عليه أن يملأ)، وعدم وجود علم تاريخ رسمى، وعدم استيعاب الخطاب الإسلامي - إلى حد ما - للظفرات التي تتم في الإطار المحيط به وضرورة تجاوز العقليات القبلية، وضرورة تجاوز فكرة المواجهة والوصول إلى فكرة معارضة السلطة، والإصلاح التنظيمي (مزيد من الشفافية، الفصل بين المسائل الدينية والتنظيمية، ومزيد من احترام حقوق الاعضاء).

(١) في تونس مثلاً غداة وفاة بورقيبة، أنظر بخصوص هذا الموضوع:

le dossier "Religion et Etat en Tunisie", op. cit.

(٢) كان الحزب الشيوعي التونسي من أوائل من اتخذوا موقفاً يترتب على ذلك، فقد أخذ في ديسمبر ١٩٨٩ قراراً «إعادة تشكيل هويته» أي أنه قرر الإجهاز على هويته بوصفه حزبا شيوعيا.

واخيراً، وليس هذا أمراً قليل الأهمية، يأتي تغيير الموقف المذهل الذى إتخذه فى بغداد، هذا الشخص الذى كان يعتبر آخر ممثل كبير للعروبة العلمانية، والذى انضم -بطريقة تشير الدهشة- منذ بداية حرب الخليج إلى الإطار المرجعى الذى ينتمى إليه أولئك الذين طالما أطلق عليهم اسم «المجوس».

ومن ناحية أخرى، فقد أصبح من الصعب أن يؤيد اليسار الأنظمة الحاكمة فى خطابها الذى يقلل من شأن الإسلام السياسى وفى إجراءات القمع التى تتخذها ضد التشكيلات الإسلامية، وأصبح من الصعب أيضاً أن يرفض اليسار مراعاة بعض تطورات مذهب وممارسات جزء -على الأقل- من هذه التشكيلات، وفيما بين هذه التطورات نذكر ما يتم بخصوص الديمقراطية. وبصرف النظر عن الديناميكية الداخلية للأحزاب الموجودة فى السلطة، فإنه منذ عام ١٩٨٩ يوجد اتجاه -واضح إلى حد كبير- نحو «طابع إسلامى» نسبى فى أحزاب المعارضة الشرعية. وهناك أحزاب صغيرة، ليس لها مستقبل كبير فى الواقع، تحاول إنتزاع نسبة من الحشد الإسلامى. ولكن، فى مصر، بطريقة تشير الدهشة أكثر من دول المغرب (لأن تعدد الأحزاب له تاريخ أطول فى مصر) تعتقد بعض التشكيلات الليبرالية القديمة أنها مضطرة لتقديم تنازلات أيديولوجية متعددة لكى تظل على قيد الحياة.

وهكذا اختار حزب الوفد الجديد المصرى فى ١٩٨٧ أن يتحالف مع الإخوان المسلمين وأن يسمح لهم بتحقيق أول منفذ انتخابى، وفى ١٩٨٩، عندما اختار خلفاء حسن البنا أن يتحايلوا على منع دخولهم الانتخابات بالتحالف مع حزب العمل الإشتراكى (كان الإتجاه الإسلامى -فى ذلك الوقت- قد بدأ يتحكم فى هذا الحزب) حاول الوفد، لكى يحتفظ بجزء من «زاده الإسلامى» أن يقنع الشيخ عمر عبد الرحمن -وهو منظر تنظيم الجهاد- بالانضمام إليه. وعندما يصل الأمر إلى أن يطلب حزب -أسس مصداقته على تطوير القيم العلمانية وعلى «الوحدة الوطنية» (أى على الدفاع عن الأقباط) -التعاون مع القائد الروحى لمنظمة تُعتبر مسؤولة عن إغتيال الرئيس السادات، وهى منظمة تشكل -على أية حال- أقل شرائح التيار الإسلامى حداثة، فإن دلالة مثل هذا الموقف الذى إتخذه ذلك الحزب تغنى عن أى تعليق آخر بخصوص الصعوبة التى تواجهها التشكيلات غير الإسلامية للحفاظ على هويتها الأيديولوجية أمام المد الذى يحققه خصمهم المهيمن.

وبنفس الطريقة التى وصل بها الإسلام السياسى شيئاً فشيئاً -لكى لا يترك احتكار هذا المجال لليسار- إلى طريق العدل الاجتماعى الذى كان قد قلل من شأنه خلال فترة ما، لم يعد فى استطاعة اليسار أن يترك لأعدائه الرئيسيين ميزة إحتكار التقاليد. وحتى إذا كان كل من

الخطاب الإسلامى والخطاب القومى مازالا يستخدمان أساليب تعبير مختلفة، فإن الاعتراف المتبادل بينهما يتم على أساس البعد «القومى» للجوء إلى الثقافة المحلية (على حساب الإشتراكية التى أفل نجمها) لا يمكن أن نتوقع -بطريقة مجردة- انعكاسات هذه العملية الجارية. ولأن المد الإسلامى يتضمن ديناميكية تغيير، فليس من الصواب اعتباره مجرد عودة لأيدولوجيات سياسية «كاملة» ذات طبيعة مقدسة، ولا يمكن التعامل مع سلوكيات ممثليه بوصفهما سلوكيات خارج التاريخ والزمن، إنها ليست آيات قرآنية. إن المد الإسلامى يعبر عن ذاته بمفردات وأساليب عمل تختلف وفقاً لطبيعة الأرضية الاجتماعية وللمناخ الاقتصادى، وفقاً لطبيعة القوى السياسية التى توظفها، وفقاً لقدرة الأنظمة على تعديل مسار جزء منها لصالحها. فينبغى إذن دراسة عملية الترسيب هذه فى إطار المواقف الاجتماعية والسياسية التى تختلف إلى حد كبير من دولة لأخرى.

الفصل الثالث

من الخطبة إلى الانتخابات

(التحقيب ، أساليب العمل ، مساحات التعبير)

١ - علامات على الطريق

إذا كانت التعبئة الإسلامية في دول شمال أفريقيا قد بدأت تتكون بحذر في أوائل السبعينات بعد هزيمة الناصرية، فإنها وصلت إلى مرحلة النضج مع نقطة التحول الهامة التي تتسم بها الثمانينات، وبذلك خرجت من المرحلة السرية التي كانت تتم في مساجد الضواحي لتصل -عن طريق الجامعة- إلى الساحة العامة.

لقد أثرت الظروف السياسية والاقتصادية -إلى حد كبير- في تصاعد التيارات القومية. وبالفعل، تزامن ازدهار التعبئة مع إطار مرحلة تاريخية يتزامن فيها توالي الأحداث المتعلقة بالعالم العربي الإسلامي. وقد أصبح من الصعب فيما بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ حصر عدد الأشكال المختلفة للتعبئة (مع الغرب) الدالة في هذا العالم: الثورة الخمينية (يعود الإمام إلى طهران في أول فبراير ١٩٧٩)، إتفاقيات كامب ديفيد (مارس ١٩٧٩)، مهاجمة الكعبة في مكة (٢٠ نوفمبر ١٩٧٩)، دخول السوفييت أفغانستان (ديسمبر ١٩٧٩)، دخول الإسرائيليين بيروت (يونيو ١٩٨٢)، إغتيال السادات (٦ أكتوبر ١٩٨١)، النزاع بين إيران والعراق (سبتمبر ١٩٨٠)، تبلور انقسام الدول العربية إلى معسكرين بعد طرد مصر من الجامعة العربية ونقل مقرها إلى تونس. خلال مدة خمس سنوات، انهارت أوجه اليقين كما انهارت كثير من أشكال التابو، بإيقاع لم نشاهده منذ مرحلة الاضطرابات التي تزامنت مع حركات الاستقلال. ويرى عبد الله العروى أن انفجار أزمة العروية في ١٩٧٨ يأتي بعد أزمة الاشتراكية العربية، ويرجع هذا الانفجار إلى أن «المعطيات والمبادئ التي كانت تبدو بديهية بالنسبة للجميع حتى ذلك الحين» أصبح مطروحاً بعنف ضرورة إعادة النظر فيها:

«حتى ذلك الحين، اضطر الشيوعيون والماركسيون والأصوليون إلى تأييد أيديولوجية القوميين العرب لأن هذه الأيديولوجية كانت تتماشى إلى حد كبير مع إحساس الجماهير. وعندما قرر السادات مواصلة سياسة مصرية صرفة وشجع الصحافة على شن حملة ترمي إلى تبرير هذا الاتجاه الجديد، رفع غير «القوميين العرب» رؤوسهم، سواء في مصر أو في أي مكان آخر، وساعدت أحداث لبنان وإيران على التعجيل ببروز هذا الاتجاه»^(١). ونذكر من بين المعالم التي تكمل تحديد المناخ العام في شمال أفريقيا: القمع المخضب بالدماء الذي وجهه الدستور الجديد إلى

LARAQUI Abdallah, *Islam et modernité*, op. cit. (١)

مثيرى الفتن التونسيين (فى يناير ١٩٧٨)، ووقاة بومدين ونهايته سياسياً (فى نوفمبر ١٩٧٨) حيث تم التخلي عن مشروعه الاقتصادى وسياسته الخاصة بالعالم الثالث، وفتن الدار البيضاء (فى يناير ١٩٨١)، والتقارب العسكرى بين المغرب والولايات المتحدة.

وأخيراً، تتزامن التعبئة الكبرى -بطريقة رمزية- مع نهاية القرن الرابع عشر الهجرى وبداية القرن الخامس عشر الهجرى الذى قال عنه راشد الغنوشى إنه: «سيكون إسلامياً وإلا فلن يكون»، وكانت الأصوات التى صعدت من الساحة العربية مع بداية هذا القرن، مثل طلقات مدفع تحجى ميلاد القرن الخامس عشر.

٢- ساحة المسجد

وقبل ذلك بعدة قرون، قبل الهجوم على الكعبة فى مكة عشية بداية القرن الخامس عشر الهجرى، قام ابن الخشاب فى عام ١١١١م بتحطيم منبر مسجد بغداد (التي كانت فى ذلك الحين عاصمة إمبراطورية اجتاحها الفرنجة) وكان يحاول بهذه الطريقة أن يدفع جماعة المؤمنين إلى إدراك الخطر الذى يكمن فى الاكتفاء، بالنشوة الروحية بعيداً عن اضطرابات السياسة^(١).

وبعد ذلك بشمانى مائة وخمسين عاماً، مازال المسجد -من طرابلس إلى مراكش- هو الذى يمثل الإطار الأول الذى يتم فيه تكوين الخطاب الإسلامى وأول وعاء يستقبله. كان المسجد يقوم بدور المخبأ الذى يحميهم، عندما كانت تتم صياغة الخطوات الأولى فى طريق النضال. شيئاً فشيئاً بدأت الحكومات تدرك خطورة السماح بهذه الحرية فى عقد الاجتماعات وبحرية التعبير فى إطارها، إذ أن تلك الحرية تتضح آثارها التخريبية فى إطار يتناقض تماماً معها: إطار تتم فيه مراقبة صارمة لمؤسسات الدولة وللجمعيات بوجه عام. ولذلك سرعان ما أصبح المسجد -هذا المكان الذى يتمتع بقيمة دلالية عالية- أحد الميادين التى تمت فيها المواجهة بين الإسلام السياسى

(١) «أرغموا الواعظ على النزول من المنبر الذى قاموا بتحطيمه، وطلوا يصرخون ويكون على المصائب التى يعانى منها الإسلام بسبب الفرنجة (...) وما أنهم كانوا يمتعون المؤمنين من الصلاة، قام المسؤولون الموجودون بتقديم الوعود إليهم -باسم السلطان- من أجل تهدئتهم: سيتم إرسال الجيوش من أجل الدفاع عن الإسلام ضد الفرنجة وجميع الأشخاص غير المؤمنين...»
Ibn al-Qalanissi, cité par MAALOUF Amin, *Les Croisades vues par les Arabes*, Paris, Lattès (J'ai lu), p. 104.

انظر أيضاً الإحصائيات التى يقدمها عن تطور مساح شرق الجزائر (نهى أهم من التفسير الذى يقدمه).
ROUADJA Ahmed, *Les Frères et la mosquée*, Paris, Karthaka, 1990.

والسلطة. وأصبح مناخو التيار الإسلامى (خاصة فى الجزائر) يقيسون قدرتهم على المناورة تجاه النظام الحاكم بعدد المساحد التى يتم بناؤها أو حتى بمجرد تخصيص مساحة معينة للعبادة فى أماكن العمل. وشيئاً فشيئاً أصبح اللجوء إلى ترسانة القانون ضرورياً لتبرير أشكال الرقابة المختلفة وتمضيدها: رقابة الأماكن حيث بدأت محاولة الحد من عدد الإنشاءات الجديدة، رقابة الأشخاص المسؤولين عن إدارة هذه الأماكن، وعن تحريكها، وأخيراً رقابة مباشرة على خطبهم. وبما أن المواجهة أصبحت تنطلق من أرضية المسجد، أصبحت المزايدات بين «أصولية الدولة» (حيث التنافس -إبتداءً من قسنطينة حتى الدار البيضاء- على بناء أكبر مسجد، وهو التنافس الذى تفرقت فيه المغرب أخيراً) ومعارضها تتم كذلك على نفس هذه الأرضية. وتحددت محاور إعادة استخدام الدولة للمجال الدينى على الوجه التالى: إعادة هيكلة المؤسسات الجامعية التى تقوم بالتكوين الدينى بوجه عام ويتكويّن الأئمة بوجه خاص، مع إعطاء هذا التكوين طابعاً حديثاً ومركزياً، بناء مساجد جديدة «رسمية»، محاولة رقابة المساجد الأخرى، أو القيام بتقليل شأنها إن لم يكن ذلك ممكناً، وأخيراً، وهذا هو الأهم، تعبئة جهاز الأئمة الذين أصبحوا عبارة عن موظفين. كان المقبوض عليهم سابقاً، يقدمون الأدلة فى كل مكان على أهمية الدور الذى يقوم به أولئك الأئمة الأحرار الذين يلقون خطبة صلاة الجمعة، فهم يستطيعون إهمال معتقدات الدولة، وكانت كلمتهم -فى هذه المجتمعات التى لا تتمتع بوجود قدر كاف من الأماكن التى تسمح بالتعبير عن الرأى- بمثابة تنفيس عن الكبت فى ظل الرتابة والتكرار اللذين يتسم بهما وعاظ الدولة وأئمة مساجدها الرسمية. فتم إخضاع منبر الجمعة لمركزية صارمة فى المغرب فى بداية الأمر ثم حدث نفس الشئ فى الجزائر بعد ذلك: كان بعض المشايخ من الموظفين يقومون بصياغة خطبة الجمعة ويفرضونها على جميع المساجد التى تعتمدها الدولة دون إجراء أى تغيير فيها.

وفى الجزائر، أدرجت الخطة الخمسية ضمن برنامجها فى ١٩٨٠: إنشاء جامعتين للعلوم الإسلامية (فى الجزائر وهران)، وثلاث معاهد من نفس النوع (فى تلمسان وفى معسكر ومدية)، ومسجد وكُتّاب فى كل دائرة من المائة وستين دائرة الموجودة فى الدولة، ومركز ثقافى فى كل ولاية لا يوجد بها مثل هذا المركز، وتمويل خمسة آلاف وظيفة للتعليم الدينى.

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٨١ صدر قرار وزارى -تم إرساله لجميع الوزارات- يحدد ٤٥ مسجداً بأنها مساجد «ذات طابع قومى». وفى أول ديسمبر من نفس العام صدرت لائحة جديدة تحدد شروط تعيين الأئمة ومدرسى القرآن. وفى ٦ أغسطس ١٩٨٣ أعيد تنظيم مدرسة تكوين الأئمة التى أنشئت فى افتتاح فى ديسمبر ١٩٧١. وفى ٤ أغسطس ١٩٨٤، وأمام الجامعة «العلمانية» (التي أنشأها قبل ذلك بعشر سنوات أوسكر فبيير)، تم افتتاح رسمى لجامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الدينية فى مبنى فخم، وكانت مهمة هذه الجامعة منح الشهادات الجامعية والشهادات العليا فى الشريعة، وأصول الفقه وأصول الدين والدعوة الإسلامية.

وهذا لم يمنع تزايد عدد الأئمة الذين تتم مراقبتهم إلى حد ما، تزايداً مثيراً للدهشة، وكان عددهم يتزايد بنفس معدل زيادة المساجد. وبينما كان عدد المساجد فى ١٩٦٨: ٣٢٨٣ مسجداً وصل فى ١٩٨٠ إلى خمسة آلاف مسجد، منها ألفا مسجد بلا أئمة معينين من قبل الدولة. ووفقاً للقوائم الموجودة فى وزارة الشؤون الدينية، كانت الدولة تدفع أجراً لمائة وتسعة وخمسين إماماً خارج الهيئة، و٥٩٢ إماماً واعظاً و٢١٣ إماماً يطلق عليهم إسم أئمة «الصلوات الخمس»^(١).

ومنذ ١٩٨٠، نظراً للدفعة الثابتة من الجمعيات (سواء كانت شرعية أم لا) تزايد معدل بناء المساجد تزايداً ضخماً، ودفع هذا الموقف الرئيس بن جديد إلى تحذير ولاية المقاطعات من مخاطر مثل هذا التزايد:

«عندما نبني مسجداً ينبغي أن نوفر له الشروط الضرورية لكي يستطيع القيام بالدور الهام الذى أنشئ من أجله. لا يمكننا أن نتركه تحت رحمة عناصر مخربة يستخدمونه من أجل أهداف هدامة. فمن الضروري إذن أن نخطط وأن نضع البرامج وفقاً لاحتياجاتنا ولقدرتنا (...) يجب القضاء على السياسة الديماجوجية التى تتبعها الولايات والدوائر التى تؤدى إلى إعطاء تصاريح لمن يقوم بإنشاء مسجد بمفرده ودون أى تخطيط. أؤكد مرة أخرى أنه لا ينبغي أن تتركوا العناصر -المحدودة الأفق وذات المفاهيم الخاطئة التى تضر الإسلام- تؤثر عليكم»^(٢).

وقبل ذلك بعبدة شهور، طلب من الإمام المصرى محمد الفزالى، مدير المجلس العلمى لجامعة الأمير عبد القادر، أن يستغل سلطته لكي يقلل من شأن الأئمة «الذين لا يخضعون للمراقبة»:

«لا يوجد ما يكفى من العلماء لجميع المساجد (الجديدة). والذين يقومون بالوعظ فيها أشخاص يعملون مجاناً. ومنهم الأكفاء ومنهم الهواة. ولا يمكننا أن نمنع أحداً من الوعظ ومن إمامة صلاة الجمعة. لأننا لا نجد الوعاظ الأكفاء الذين

(١) AKEB Fatima, in *Algérie Actualité*, 8 mai 1986

عن الدور الذى يقوم به المسجد فى تطور حشد الإسلام السياسى فى الجزائر، اقرأ أيضاً:

TOZY Mohamed, in *Les Nouveaux intellectuels musulmans*, ss. la dir. de G. KEPEL et Y. RICHARD, Paris, Le Seuil, 1990.

El-Moujahid, 12 novembre 1986, cité par CHABBI Hanali, *Islam et socialisme dans l'Algérie contemporaine*, thèse de 3^{ème} cycle, Aix-en-Provence, mars 1987.

يمكن أن يحلوا محلهم. ليس لدينا جهاز ديني كامل قادر على تغطية جميع هذه المساجد. هناك مساجد تابعة فعلاً للدولة وبها أئمة على درجة ما من الكفاءة. وهم الأئمة الذين تدفع لهم الدولة أجراً. أما الذين لا يتمتعون بأى درجة من الكفاءة، أو من ليسوا مؤهلين لهذا العمل فالدولة لا تدفع لهم أجراً»^(١).

ومن الواضح أن سلطة الشيخ المصرى لم تكن كافية للحد من زيادة المساجد. فتأثيره مؤكد بالنسبة لجزء كبير من الرأي العام ولكن التيار الإسلامى بدأ يشكك فى هذا التأثير: بدأ ممثلو هذا التيار يقاطع علنا المحاضرات التى يلقيها الشيخ محمد الغزالي. ويرى عباس مدنى، قائد جبهة الانقاذ الجزائرى أننا لا يمكن أن ننفى أن وظيفة المسجد وظيفة سياسية حقاً:

«إذا لم يكن الأمر كذلك، فما فائدة المساجد إذن؟ (...). إن رسالة المسجد تختلف عن رسالة الكنيسة. فهو المكان الذى تتم فيه جميع طيبات الأعمال وتناقش فيه جميع شئون الأمة. وفى المسجد كان يتم اختيار الخليفة وكان هذا الأخير يلقى به خطبه. ومن هذا المكان أيضاً كانت الجيوش تنطلق لكى تحارب العدو. المسجد مكان تتم فيه الاستشارات. إن الدعوة إلى الفصل بين المساجد والأنشطة السياسية ترجع إلى الفترة الاستعمارية»^(٢).

إتخذت الرقابة على المساجد، فى بعض الأحوال، أشكالاً أكثر جذرية: فقد تم تدمير بعضها (وستعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد) وسجن المسئولين عنها أو تم استبعادهم. ولكن الأمر وصل أيضاً فى معظم دول شمال أفريقيا إلى الحد -التام- من ارتياد المساجد فى غير مواعيد الصلاة بل وحظر ذلك. وقد تسبب مجرد الذهاب إلى مسجد سيدى بوسعيد فى استجاب عدة أشخاص وقد خاطر المشرفون على تنفيذ هذه الإجراءات بذلك باعتبار رواد المساجد -الذين يبحثون عن العزلة- أعضاء مناضلين فى تيار الإسلام السياسى.

وابتداءً من مساكن فى تونس (فى ١٧ يوليو ١٩٨١) حتى الأغواط (ستحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد) كان تعيين الأئمة، وتحديد مضمون الخطب من قبل الدولة، وبوجه عام كل محاولة من طرف الدولة لإحكام الرقابة على المساجد، كل ذلك كان من أهم المواضيع التى تسببت فى مواجهات بين السلطة ومناضلى الإسلام السياسى: ألم يتسبب ذلك التصريح الذى تسرعت السلطات التونسية فى منحه لمجموعة من مخرجى الأفلام -من أجل إعادة تصوير فيلم «لص

Interview à Algérie Actualité, n° 1057, 16 janvier 1986 (١)

Interview a Algérie Actualité, n° 1264 (٢)

بغداد « داخل مسجد قيروان الكبير - فى إثارة إحدى الفتن « الديننة » الأولى فى هذه الدولة (١) ؟

٣- من المسجد الى الجامعة ...

إن الانطلاق الفعلى للتيار الإسلامى تم فيما بين ١٩٧٨ و ١٩٨١، تلك المرحلة التى تمت فيها حركة التعبئة الواسعة بفضل التقاء هذا التيار مع اليسار الطلابى الذى كشف له مزايا الديالكتيك والتنظيم. « فى عام ١٩٧٨ لم يكن يوجد بالمدينة الجامعية فى الرباط سوى مناضل واحد فى الإسلام السياسى ... وفى ١٩٨٢ وصل عددهم إلى خمسمائة » (٢).

إذا كان المحترفون فى مجال النشاط الدينى قد قاموا بوضع خطط الاحتجاج الأولى فى المساجد، فإن الكتابات الأولى للمناضلين قد أنتشرت فى الجامعات وُعتبر الطلبة بالنسبة للمناضلين أنفسهم من أكثر العناصر نضالاً، وفيما يتعلق بنشاط التيار خارج إطار الجامعة، يمثل المدرسون أكبر نسبة من كوادره. ويمثل طلبة الكليات العلمية أكبر نسبة فى الحركة الإسلامية الطلابية. ويرى بعض دارسى هذه الظاهرة أن ذلك يرجع إلى أن عملية التثقيف كانت أكثر فاعلية فى مجال العلوم القانونية والأدبية عنها فى المجال التجريدى الذى تتسم به العلوم البحتة، لذلك ظهر عند الفئة الأخيرة الإحساس بالفراغ الثقافى ظهوراً واضحاً وحيث أن الكليات العلمية ظلت متفرنسة لمدة أطول فمن المحتمل أن يكون لهذا الوضع دور فى تضخم هذا الشعور. وعلى عكس وجهة نظر منتشرة إلى حد كبير، فإن نسبة أول من تم تعبيثهم من بين المتحدثين باللغة الفرنسية تساوى من تم تعبيثهم من الناطقين باللغة العربية، ان لم تكن أكبر. ويؤيد بنعيسى هذا الرأى. فيما يخص الجزائر (٣)، وليس ثمة أدلة كفيلة بتكذيب وجهة النظر هذه فيما يخص تونس. ومن المرجح أن تكون بلورة حركة إعادة نشر الإسلام قد تمت عندما وصل إلى الجامعة المستفيديون الأوائل من إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم العالى، وهم أبناء الريف. كما يرى بن عيسى

(١) وما له دلالة أن إمام المسجد الكبير الذى سجن بعد هذه المطاهرة، سيكون - بعد ذلك بشمار وعشرين عاماً - الشخص المرشح لى انتخابات ٢ أبريل ١٩٨٩ من طرف حركة الاتجاه الإسلامى التى تنسب إلى راشد الغنوشى.

(٢) استشهاد ورد فى:

DUTTEIL Mireille, "L'Intégrisme islamique au Maghreb : la pause", in *Grand Maghreb*, n° 27, décembre 1983.

(٣) حوار للكاتب مع بنعيسى، باريس، أبريل ١٩٨٨.

(وستحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد):

« إن إعادة نشر الإسلام في الجامعة تم عندما وصل إليها الطلاب البسطاء ،
عندما وصل البسطاء والفلاحون وأبناء الفلاحين إلى الجامعة عن طريق إضفاء
الطابع الديمقراطي على التعليم إستطاعوا أن ينالوا حرية التعبير عن ثقافتهم في
شكل خطاب وهذا الوضع يختلف عما قبل ذلك حين كانت الجامعة لا تستقبل
خلال العشر سنوات الأولى سوى أبناء البرجوازية الثقافية المدللين و/أو أبناء
البرجوازية المتفرنسة »^(١).

وقد مر التكوين الأيديولوجي للكوادر الطلابية أحيانا من طريق الماركسية أو من أحد أشكال
البعث، ومن الناصرية التي وجد معظم المثقفين العرب أنفسهم فيها ومنهم راشد الغنوشي بعد
ذلك^(٢).

أما بن عيسى فيقول:

« كنت ماركسيا مسلما . كنت قد قرأت مرارا «المعذبون في الأرض»^(٣) ،
وكتب جارودي ولوفيفر . وكانت الماركسية تمثل بالنسبة لهيكل فكري الجانب
الديالكتيكي . فلم أكن أبداً من بين أولئك الذين يكون أول رد فعل لديهم هو
مناهضة الماركسية . كنت لا أتردد في تقبل كل ما يمكن تقبله في الماركسية . بل
كنت ماركسياً ماوياً - إلى حد ما - بينما لم يكن الماركسيون عندنا كذلك .
وعندما بدأنا حوالي ١٩٦٨ حركة لصق لافتات مناهضة للحكومة في الجامعة ،
كنا نلجأ إلى أسلوب ماركسي موالٍ للصين . كنا ندين جماعة المراجعة
التوفيقية^(٤) ... والاشتراكية الاستعمارية ... خلاصة القول ، كنا نركز كل
العبارات الموجودة في مجلة "Pekin Information" «معلومات بكين» ولكن
-بالإضافة إلى ذلك- قرأت المتخصصين الفرنسيين في اللاهوت وساعدني ذلك

(١) حوار للكاتب مع بن عيسى ، سبق ذكره .

(٢) «كنت ناصريا لأنني كنت أكره بورقيبة (عدو العروبة ، والعرب والمتحدثين باللغة العربية) . كنت أحب ناصر ، فهو رمز
العروبة والاسلام . وما أنتى كنت ثائرا ضد الظلم ، فكانت - كذلك - الاشتراكية الناصرية مجذبة» .

(٣) كتبه فرايز فانون المناضل الوطني الجزائري وهو أصلا من جزر الأنتيل .

(٤) جماعة المراجعة هي مجموعة من المفكرين الماركسيين الذين دأبوا على إعادة طرح المفاهيم الماركسية ومناقشتها وربما
تعديلها .

على أن أتخلص من هذا الميل الذي يتسم به المتحدثون باللغة العربية إلى جعل العلم أسطورة^(١)».

ويرى النيفر كذلك أن هذا التنافس مع اليسار فى الجامعة كان عنصراً حاسماً بالنسبة للبناء الأيديولوجى والسياسى لهذا التيار :

«إن هذه المواجهة المباشرة بين فكر إسلامى تقليدى يتخذ -بكل تأكيد- موقف المعارضة السياسية -ولكن معاملة لم تكن واضحة إلى حد كبير- وبين فكر مجموعات اليسار وأساليب عملها -التي كانت حينئذ تظهر بطريقة منتظمة فى كل القضايا المطروحة- تسبب فى انطلاق عملية التجذير. وأعتقد أن عملية تشكل الملامح السياسية فى التيار الإسلامى بدأت بالفعل مع هذه المواجهة: كان ينبغى أن يتم التضال، أقصد التضال السياسى على أسس واضحة، وكان من الصعب ألا يتمشى الطلبة الإسلاميون مع التقاليد الجامعية: اللقاءات، صحف الحائط، «التحليلات» السياسية أو التحليلات التى تفترض أنها كذلك... الاستعمار مثلاً، كنا لا نتحدث أبداً عنه. وياحتكاكنا بهذا اليسار اكتشفنا وجود تدخل خارجى فى حياة البلدان المتخلفة. لقد لعبت الجامعة إذن دوراً محورياً^(٢).

٤- وإلى المستوصف

بعد المساجد التى قامت بالاحتجاج (وقامت شرائط التسجيل والمقالات والكتب بمواصلة هذا الطريق)، وبعد عملية تعبئة الطلاب (عن طريق تولى أمورهم والاهتمام بمصالحهم الحرفية وتنظيم المعارضة)، انتشر التيار الإسلامى -قبل أن يصل إلى الساحة السياسية الشرعية، أو لأنه شعر بضرورة الابتعاد عن هذا الطريق فى مجال لا تتسم ملامحه صراحة بالصبغة السياسية. فقد استخدم فى هذا المجال أساليب العمل الاجتماعى والتربوى، واستفاد من أوجه القصور الموجودة فى سياسة الدولة. وبفضل العلاج الطبى المجانى، وتوزيع الأدوات المدرسية، وبفضل الارشادات

(١) حوار للكاتب مع بن عيسى، سبق ذكره.

(٢) فى حوار للكاتب مع النيفر، سبق ذكره.

القانونية والإدارية، والإشراف على الشباب عن طريق الكوادر في مجال الكشافة أو في إطار شكل نزهة ذات مغزى نضالي، ويفضل تولى مسئولية الحفلات المدنية والدينية، استطاع الطلبة الخروج إلى ماوراء أسوار الجامعة وكسب تعاطف - إن لم يكن إنضمام - الشرائح الشعبية التي كانت أقل حظاً في محاولات التعبئة الأولى.

وهكذا بدأ مناضلو الإسلام السياسي في سبخ خيوط «مجتمع مضاد» فعلى يحاول أن يستجيب لكل وجه من أوجه قصور النظام أو لكل مجال تتعثر فيه عملية التحديث «الفوقية». وعندما يتظاهر هذا الأسلوب في العمل بأنه يتجاهل الدولة، وعندما يعطى المجتمع الوسائل التي تسمح له بالاستغناء عن الدولة، فإن مثل هذا المنهج يساهم في إعطاء عملية التشكيك في مصداقية نظم الحكم (إن لم يكن سحب الثقة من الدولة) فاعلية أكبر من مجرد المواجهة مع هذه النظم. وقد أدركت السلطات ذلك (في معسر على سبيل المثال)^(١) عندما قامت بالضغط إلى حد كبير من أجل محاولة التشكيك في مصداقية المبادرات الإسلامية في المجال الاقتصادي.

لم تكن خطوط السير هذه ثمرة إرادة تخصص الإسلام السياسي في المجال الاستراتيجي فحسب - فقد أرفقتهم الظروف المحيطة بهم - بل كانت أيضاً حصيلة عملية تكيف مع الإطار القومي. وارتبط تطور هذه الحركات بدرجة سرعة الأنظمة في محاولة مواجهة تلك الظواهر، وبدرجة فاعلية الإجراءات التي كانت تتخذها من أجل إسترداد الأرض التي كانت لصالح معارضتها: ابتداءً من المساجد حتى المجال الاجتماعي، من تبنى الطابع الديمقراطي حتى القطيعة الرمزية.

٥ - طريق الانتخابات

وصلت التعبئة الإسلامية شيئاً فشيئاً - في تونس في بداية الأمر ثم في الجزائر بعد ذلك بفترة طويلة - إلى الساحة السياسية الشرعية، إن لم تكن قد وصلت إلى الشرعية الكاملة. وحيث أن مناضلي الإسلام السياسي لم يكن لديهم الخبرة إلا في مجال نشر الدعوة إلى الإسلام في المساجد،

(١) بالنسبة لسألة شركات توظيف الأموال ونماستها مسألة شركات الريان انظر على سبيل المثال ROUSSILION Alain, *Sociétés islamiques de placement de fonds et "ouverture économique"*, Le Caire, dossier du CIDE-I, n° 3, 1988

فقد كان عليهم أن يتأقلموا - فى فترة قصيرة - مع أساليب النشاط السياسى الحديث. فأدركوا - ابتداء من المؤتمرات الصحفية حتى البيانات - صعوبة مواجهة محترفو السياسة مواجهة الأنداد، هذا إلى جانب الخطورة الكامنة - إذا استدعى الأمر ذلك - فى التهورين من شأنهم وانطلاقاً من مقتضيات الشفافية المرتبطة بالنشاط « العلنى » (ومن بينها مقتضيات صياغة برنامج سياسى) أخذت تظهر حركات ديناميكية تضىف تنوعاً على الحركة، ومن المنطقى أن يعانى الخطاب الجبهوى من مستلزمات النشاط العلنى. وفى معظم الأحيان كان هذا الانضمام إلى منطق النظام الحزبى، يودى إلى قطيعة نظرية مع القراءة الحرفية للشرعية فيما يتعلق بتعارضها مع مقتضيات المبدأ الديمقراطى. وقد تمت هذه القطيعة بطريقة صريحة فى ١٩٨١ بالنسبة لحركة الاتجاه الإسلامى التى برأسها راشد الغنوشى (وستتناول هذا الموضوع فيما بعد) وأتى ذلك بعد موقف الإخوان المسلمين الذين عبروا فيه صراحة عن انضمامهم إلى الساحة الديمقراطية. ووافقت بعض الشخصيات المستولة المتحدثة باسم «جبهة الإنقاذ» فى الجزائر، على مبدأ تعدد الأحزاب. وباستثناء حالة «جبهة الإنقاذ» (على الأقل حتى موجة القمع فى يونيو عام ١٩٩١) ما تزال الاعترافات بعيدة كل البعد عن أن تكون اعترافات متبادلة. هناك نفس التشريع - ابتداء من المغرب حتى القاهرة مروراً بتونس - الذى يمنع إستخدام الدين إطاراً مرجعياً لحزب سياسى، ويستخدم هذا التشريع اليوم لإبقاء التشكيلات الإسلامية فى أطراف الساحة السياسية الشرعية. ومن البديهى أن يتبنى أولئك المرشحون للسلطة - والمطلوب منهم فى الوقت نفسه الاندماج فى هذا النظام السياسى - إستراتيجيات تكيف عديدة لمواجهة هذا التحريف لمنطق المؤسسات والذى يمارسه النظام السياسى. ويعتبر هذا التكيف من العلامات المميزة لخط سير «سياسة الرضا بالمتاح». وهو يمثل نوعاً من المدخل إلى الساحة السياسية الشرعية، حيث تشير جميع مجالاتها (المجال النقابى، الجمعيات الخيرية أو الجمعيات الاجتماعية التربوية... الخ) بما فى ذلك العنف السياسى، -بطريقة لا تثير الدهشة- إلى قدر من وجود الإسلام السياسى (يختلف من مكان لآخر ولكنه يميل بوجه عام إلى الزيادة).

٦- الأسس الاجتماعية لحركة الإسلام السياسى

نظراً لعدم توفر الأبحاث الاجتماعية المتعلقة بهذا المجال، فمن الصعب التأكد -بالدقة المطلوبة- فى بحث أكاديمى- من الجذور الاجتماعية لتيار الإسلام السياسى. ومع ذلك تؤكد جميع التقديرات المتاحة أن المناضلين ينتمون إلى شرائح مجتمعية حديثة الطابع (فى الجامعة،

والوظائف العامة الصغيرة، التعليم) وإلى فئة الشباب^(١). أكثر بكثير مما ينتمون إلى جزر بالية مفترضة تظل - نظراً لانغلاقها - بعيدة عن الحدائث دون الاندماج فيها. أما الأعضاء «الدائمون» في هذه الحركات فيندرجون بوجه عام (في تونس على سبيل المثال) في الحياة المهنية: فهم مدرسون في المدارس^(٢)، بل «محاسبون» أو «موظفون» في القطاع العام أو «تجار» أو سائقون أو «حرفيون» في القطاع الخاص - فهم مندمجون إلى حد ما في النظام، وينتمون في الغالب إلى أوساط تعيش في المدن منذ مدة قصيرة وهي أكثر الأوساط معاناة - من الناحية الاقتصادية والثقافية - بسبب هذا الاقتلاع من جذورها.

أما الوسط العائلي الذي ينتمون إليه أصلاً، أي الفئة الاجتماعية والمهنية التي ينتمي إليها أهلهم فيبدو - وفقاً للأبحاث المتاحة - أن معظمهم ينتمي إلى طبقات فقيرة، ومن ذوي الدخل الصغيرة للغاية، أو، ما تحت البروليتاريا. وتؤكد المصادر المصرية هذا الاتجاه: إذ كان ٤٨٪ من آباء المناضلين الذين تم استجوابهم - في البحث الذي أجراه عبد اللطيف م. ب. هرمانس - أميين، ومستوى ٢٧٪ منهم مستوى التعليم الابتدائي، وكان ١٩٪ منهم «من صغار الكوادر»، و٤٦٪ منهم عمالاً في المدن أو عمالاً زراعيين. وأخيراً ينتمي ٢٩٪ إلى ما يطلق عليه كتاب هذا البحث، العائلات «المنكوبة» أي العائلات التي توفى فيها الوالد أو التي كان الوالد فيها على المعاش، أو العائلات التي كانت تعيش على «حد الكفاف»^(٣).

(١) كان متوسط عمر الإثنين وسبعين متهماً في قضية مستمر في تونس ٣٢.٥ سنة أثناء المحاكمة
(٢) على غرار أعضاء مجموعة بربعلی الذين أحيلوا إلى محكمة الأمن الجزائرية (وستتناول فيما بعد هذا الموضوع بالتفصيل).

(٣) HERMASSI El-Baki, *Maqreb-Maqreb*, op. cit. (٣)

وظائف التونسيين الذين صدرت أحكام

ضدهم في سبتمبر ١٩٨٧

١٤	من بينهم ٢ في الجامعة و ٢ في التعليم الدينى	أساتذة
٧		مهندسون
٧		موظفون إداريين
٥		طلبة
٢	(فنى كمبيوتر ومدرب فنى)	فنيون
٣		تجار
٣		أطباء
٣		حرفيون
٢		محامون
١	(موظف فى المعامل الطبية)	موظف فى المجال الطبى
١		مزارعون
١		مدرسون
١	(الحرس الوطنى)	عسكريون
٣		بدون عمل
٢٦	(من بينهم ٤ من حملة الدكتوراة)	غير محددين

المصدر : مجلة «لا برس» التونسية [La Presse]

يحرص عبد السلام ياسين، عندما يستقبل زائراً أجنبياً، على إبراز تنوع الأصل الاجتماعي والمهني للمناضلين الذين حضروا للاستماع إلى معلمهم. يجلس الطبيب (العاطل) بجانب موظف البريد أو موظف وزارة التخطيط، أو فني الكمبيوتر أو بائع الكتب، أو الأقارب الذين حضروا من الريف، وجميع أنواع الطلبة ولا ندعى أن هذه القائمة تمثل عينة علمية، إذ أنه من المرجح أن جزءاً منها تم تجميعه بمناسبة وجود زائر.

وإذا أخذنا في الاعتبار أولئك الذين اشتركوا في الأحداث الكبرى التي حدثت في تونس (عام ١٩٧٨ و عام ١٩٨٤) والدار البيضاء (عام ١٩٨٤) وبعد ذلك في قسنطينة (في عام ١٩٨٦)، سنجد أن حركة الإسلام السياسي لم تقم -حتى ذلك الحين- بتعبئة قاع البروليتاريا المدنية بطريقة ملحوظة. ولم يكن الوضع مختلفاً أثناء المظاهرات الجماهيرية التي نظمتها «حركة الاتجاه الإسلامي» خلال موجة القمع التي قام نظام الحكم بشنها في عام ١٩٨٦، إذ أن سكان «مدن الصفيح» لم يشتركوا أبداً في هذه المظاهرات بينما شاركوا بحماس خلال «مظاهرات الخبز» التي انتشرت في الأحياء السكنية. وكان أول إستثناء في هذا المجال، هو «جبهة الإنقاذ» في الجزائر، فقد أثبت مدّة هذه الجبهة، قدرتها على حشد شرائح كبيرة من قاع البروليتاريا المدنية.

إن هذه الديناميكية الظاهرية التي تميل إلى إخراج التيار من قاعدته الاجتماعية المفضلة، تدفعنا إلى افتراض أن ظاهرة الإسلام السياسي تميل إلى عدم الانحصار في وسط اجتماعي بعينه وذلك بدلاً من اعتبارها شيئاً يتعارض مع التقديرات الشائعة في هذا المجال والتي مازالت حتى الآن جزئية. ويمكننا القول كذلك إن الحفرافية الاجتماعية لهذه الظاهرة تمر بفترة طفرة واضحة بحيث إنها لا تنحصر في ضحايا اقتصاديات عملية التحديث. وإذا لم يكن الأمر كذلك فكيف يمكننا ضم جميع ضحايا أزمات الهوية (أيا كان أصلهم الاجتماعي) والذين يتحولون إلى مناضلين حقيقيين -حتى في أكثر القطاعات ثراء في المجتمع- وكذلك عندما يقترب سنهم من الأربعين. طبيب مدينة قسنطينة الذي يلقي من النافذة الرموز الغربية الموجودة في حياته؟ والموظف التونسي الكبير الذي كان غارقاً في أمجاده ثم استأنف -بعد أن كان موفقاً في المناصب الإدارية- تعامله مع جميع الشفرات التقليدية (بما في ذلك الزي) التي ظل يرفضها لفترة ما في حياته؟ والموظف الإداري ذو المنصب الكبير الذي يعبر بوضوح عن قلقه وإدراكه لفشل حياته المهنية التي أمضاها «في خدمة استيراد التكنولوجيا الغربية في إطار اجتماعي لا يستطيع الاستفادة منها»؟ أو كل أولئك الذين يفضلون الرجوع إلى بعض التحليلات، التي كانوا يناهضونها في فترة ما وذلك قبل تصاعد قوة الإسلام السياسي، ويفضلون الانضمام إلى صفوف الراحة المعنوية التي تتسم بها الأغلبية الصاعدة، وإذا كان الإسلام السياسي يعبر عن تغير

أرضية إنتاج مجموعة الأيديولوجيات السياسية وعن تغيير إتجاهها نحو المجال «الدينى» أكثر مما يعبر عن بروز تيار سياسى (وقد أشرنا قبل ذلك إلى أنه يعبر عن الاتجاه نحو الشقافة التى كانت سائدة فى هذه المنطقة فى فترة ما قبل الاستعمار) فمن المرجح أن تزداد سرعة هذا التغيير خلال السنوات القادمة، دون أن يمكننا توقع الديناميكية الداخلية وبالتالي دون توقع الطبيعة النهائية «للمنتج السياسى».

٧- نصيب المرأة

ولا ينبغى الاستهانة بمساهمة المرأة -رغم أنه من الصعب تحديد نسبة اشتراكها فى هذه الحركة- فى ازدياد حجم تيار الإسلام السياسى. ولأن علاقة الإسلام السياسى بـ «قضية المرأة» تقع فى مجال يتسم بطابع عاطفى إلى حد كبير، فإن ذلك لا يساعد على تقديم تفسيرات قاطعة نظراً لعدم توفر الدراسات الاجتماعية المتعمقة. وإذا كان الغرب يرى فى انضمام الرجل إلى الإسلام السياسى (حيث يرى فى هذه الظاهرة ما تمثله فعلاً -إلى حد ما- أى أنه يرى أنها تمثل شكلاً من أشكال التنكر لأفكاره) شيئاً مثيراً للفضب، فإن انضمام المرأة إليه يثير -أكثر من أى قطاع آخر فى هذه الظاهرة- ردود فعل نابعة من العاطفة. ولذلك يزداد حجم هذا الاتجاه ويزداد ميل الحركة النسائية الغربية إلى اللجوء إلى الطرق المختصرة -عندما تنظر إلى هذه المسألة- ومن الضروري أن تقدم الدراسات المقبلة محاولة تصنيف الأصل الاجتماعى للمناضلات فى الإسلام السياسى، وذلك دون التقليل من شأن الصدمات التى تعيشها نسبة معينة من النساء -وهن موضع الضعف فى الأسرة والمجتمع- فى دوامة الطفرة التى تتم حالياً بخصوص النماذج الثقافية فى المجتمعات الإسلامية. وبهذه الطريقة يمكننا التوصل إلى التوفيق بين نمطين من المعطيات التى تبدو متناقضة ظاهرياً والتى تفرض نفسها على دارس هذه الظاهرة: هذه السمعة -التي لا مفر منها- المنتشرة فى أوروبا، وإن لم تكن قاصرة عليها، بخصوص الإسلام (وبالأحرى بخصوص الإسلام السياسى) عن تناقض أفكار هذا التيار مع مفهوم حرية المرأة، وهناك من ناحية أخرى، هذه التعبئة التى تشمل عدداً متساوياً تقريباً من النساء والرجال، دون أن يمس ذلك بوضوح حرية حركتهما. إن كل ذلك يجعلنا نقول إن الموقف قد يكون مختلفاً تماماً، بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، فيما يتعلق بدلالة الحجاب بوجه خاص، وبحرية المرأة بوجه عام. إن جوهر النقاش -كما يقول طارق البشرى- لا يتعلق «بقضية الحجاب والسفور». ولكن «جوهراً المسألة يتعلق بموضوعى التعلم

والعمل»^(١١).

إن التركيز على المعنى الدلالى الذى يعبر عنه الحجاب فى معظم الأحيان قد يجعل من النقاش مواجهة بين نظامين دلالين ليسا دائما متناقضين كما نتصور:

وما هو محك الخلاف فى هذه المسألة بين من يحبذون الحجاب ومن يحبذون السفر، العقلية الغربية تفضل وضع هذا الخلاف على ميزان التقدم والتخلف، الحجاب قرين التخلف وأساسه معاملة المرأة معاملة دونية، أى أنها أقل من الرجل، وإن الحجاب قيد يقيد المرأة. والسفور قرين التقدم والمساواة والاعتراف للمرأة بحريتها.

ومن جهة الحرية هل يمكن للبقارى الغربى أن يصدقنى إذا قلت له إن من انتقل من السفر إلى الحجاب من نساء هذا الجيل فى السبعينات والثمانينات، قد انتقلن طواعية ولم يفرض عليهن ذلك أحد (...).

إذا كان جوهر قضية القيمة الإحتتماعية للمرأة تتحصل فى موضوعى التعلم والعمل، فإن الاتجاه الغالب من دعاة الحجاب لا ينكر حق المرأة فى هذين الأمرين، بل أكاد أن أقول أن الحجاب فى السنين الأخيرة انتشر بين المتعلمات وبين العاملات بما لا يقل عن غيرهن إن لم يزد. وإن الدعوة لتعلم المرأة وخروجها للعمل ظهرت فى مجتمعاتنا مع بدايات القرن العشرين، وكانت تستمد من تاريخ وضع فى الإسلام حجة لها ضد ما فرض على المرأة من إبعاد عن التعليم ومجالات العمل خلال القرون الأخيرة. بل أن المرأة العاملة والمرأة الفلاحة فى الريف كانت مشاركة فى العمل دائما من قبل ومن بعد. وأيا كان الأمر فقد حسمت هذه المسألة ولم يعد ينكرها إلا عددا محدودا جدا من المتطرفين.

ومن ناحية أخرى، بالنسبة لمجالات عمل المرأة، فإن الفكر العلمانى الأوروبى الحديث لا يقيم مساواة مطلقة بين المرأة والرجل فى مجالات العمل، إنما يضع لصالح المرأة عددا من القيود مستمدة من طبيعتها البيولوجية الخاصة، من ناحية

(١١) فى حوار للكاتب مع طارق البشرى، إبريل ١٩٩١.

تمييزها ببعض الأجازات وحمايتها من الأعمال الشاقة أو الأعمال فى المناطق النائية أو فى الأوقات المتأخرة. ومن ثم فإن هناك إتفاقا بين هذا الفكر والموقف الفكرى الإسلامى من أنه شمة طبيعة خاصة توجب تجنب المرأة بعض الأعمال. والخلاف بعد ذلك هو فى تفاصيل هذه الأعمال وهو خلاف يقبل الأخذ والرد فليس فيه حدود صارمة (...).

أنا لا أريد أن أستطرد فى هذا الحديث، ولكننى أضرب المثل فقط، وأقصد من ضرب هذا المثل، أن هناك أموراً تستوجب الحوار وتستوجب الجدل حول الأوضاع الاجتماعية لدى الغرب ولدى المسلمين، ولكن المسألة بدل أن توضع فى مجالات الجدل الصحيح حول إمكانيات العمل والتعليم وما يصلح به وضع المرأة فيها وما يصلح به المجتمع من ذلك، بدلاً من ذلك كله توضع موضعاً آخر يمس جانب الإلتزامات المستمدة من العقيدة لدى المسلم من جهة، ويعتبر لدى الغرب العلمانى من أنماط السلوك وأساليب العيش ومن أحكام القيمة التى تتفرع عن المزاج الحضارى»^(١).

وهذا لا يمنع أنه من المفيد محاولة إحصاء الدوافع التى تحمل المرأة على إرتداء الحجاب تعبيراً عن انضمامها إلى الخطاب الإسلامى. ولا ينبغى الاستهانة بالدلالات العديدة التى يحتوى عليها الحجاب^(٢). أو إهمال ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية. إذ أنه فى مجتمع تفرض فيه الظروف الاجتماعية الاختلاط (فى المواصلات على سبيل المثال) بينما لاتستسيغ الثقافة المحلية هذا الاختلاط، يمثل الحجاب حماية لم يعد فى استطاعة نظام القيم الثقافية توفيرها. ويقول محمد التوزى فى هذا الصدد:

«عندما ترتدى فتاة الحجاب، وترفض الاختلاط، فهى -بكل تأكيد- توظف هوية ثقافية. ولكن لا تصبح هذه الهوية فعالة إلا بقدر ما تمثل رد فعل أمام مأزق

(١) طارق البشرى: مرجع سابق

(٢) أنظر فيما يتعلق بإيران حيث يعتبر الموقف فيها شبيهاً الى حد ما بالمجتمعات العربية التى لا تمنع فيها التيارات الإسلامية بالأغلبية:

ABDALLAH Farida, "Logique étatique et pratiques populaires : la polysémie du *hejab* chez les femmes musulmanes en Iran", *Les Cahiers du CEMOTI*, n° 10-1990 et *Une approche anthropologique de l'Iran post-révolutionnaire : le cas des femmes musulmanes*, Paris, EHESS, 1990.

ملمس. يصبح الحجاب مطلباً حيوياً في المطاعم الجامعية التي تقف أمامها طوابير لا نهاية لها، أو الأتوبيسات المكتظة حيث تكون سلامة الجسد معرضة للخطر {...}»^(١).

قد يكون ضرورياً عدم إهمال الضغوط التي يمارسها الوسط العائلي، والمدرسي أو الاجتماعي، عندما نحلل هذه الظاهرة. إذ أن مثل هذه العناصر قد تسمح لنا بتوقع نوعية الزوج المفترض سواء كان من المهاجرين إلى بلدان الخليج أو كان مدرساً... الخ وقد يكون كذلك من المفيد إدراج المعطيات الاقتصادية التي تلعب دوراً في هذه القضية (أي ارتفاع أسعار الكوافير أو الجينز المستورد). ولكن إذا نظرنا إلى الأمور في حدود أوسع من ذلك، فإن انضمام المرأة العربية إلى قضية الإسلام السياسي يبدو أنه من أحدث وسائل اندماجها في المجتمع. فإن ذلك يسمح لها بالانتماء إلى أسرة اطمأنت على «أخلاقيات» إنتها التي طليت إرتداء الحجاب. وبالدخول بهذه الطريقة في مجتمع يوازي في قيمته اشتراك الشباب الفرنسي في «قصر الثقافة» أو الأنتماء إلى عضوية أحد نوادي الديسكو المحظورة.

وأخيراً يبدو، بوجه عام، أن الدوافع التي تدفع الرجل إلى الانضمام إلى الإسلام السياسي هي -في الغالب- نفس الدوافع التي نجدتها في الصف الأول عند المرأة، إذ أن معظم النساء يأخذن قرار الانضمام إلى هذا التيار بناء على أسباب تطابق بوضوح الدوافع التي أملت على إخوتهم وازواجهم إتخاذ مثل هذا الموقف، وتقول لنا إحدى المتعاطفات مع هذا التيار:

«لست متشدة ولكن ينبغي أن تفهموا أن جيلنا يعاني من الاضطراب، لأن جميع «الوصفات» الغربية فشلت عندنا، سواء كانت ماركسية أو غربية. إن الإسلام هو على الأقل تراثنا. ماذا سنخسر؟ ... لا شيء، سوى نظرتكم أنتم

(١) «الإسلام السياسي في المغرب»، حرار أجراه الكاتب مع محمد التوزي في لام ألف، يناير ١٩٨٨

الغربيون إلينا باعتبارنا متوحشين ومتخلفين»^(١).

وأخيراً فليس هناك ما يمتنع ديناميكيات التحديث من مواصلة مجراها بخصوص تطوير الأوضاع الخاصة بالمرأة داخل المساحة الدلالية «الجديدة»، بشرط ألا تشعر «قلعة الإسلام» بأنها محاصرة. «من الصعب جدا على الإنسان وهو يدافع عن نفسه أن يخطو للامام أو يتحرك»^(٢) كما يقول بحق طارق البشرى. وكما هو الشأن في المسائل الأخرى، فإن العملية الإصلاحية المتعلقة بوضع المرأة والتي ظهرت قبل الاجتياح الغربى توقفت بسبب هذا الاجتياح ولم تستأنف بعد ذلك إلا بطريقة طفيفة. وقد يكون الفكر والنقد والإصلاح فى قضية المرأة أكثر تأثراً من أى مجال آخر يحظر اجتياح الإطار المرجعى الأجنبى، ولذلك السبب اتسم رد الفعل فى هذا المجال - فى كثير من الأحيان - بالمحافظة المطلقة. ومن مفارقات «ارتداد» الإسلام السياسى أنه عندما يستعيد عالمه الدلالى إستقراره ومكانته المرموقة، وعندما يطمئن بخصوص قدرته على أن يضمن بقاءه، عند ذلك تستطيع الأرضية الإسلامية استئناف علاقاتها بطريقة طبيعية مع هذه العملية الإصلاحية التى بدأت فترة ما باسم الإسلام^(٣) والتي تسبب الاجتياح الغربى فى إجهاضها وتقول قريبة أديلخه فى هذا الصدد:

«إن الحجاب بكل تأكيد رمز لرفض حداثة مستوردة ومفروضة، ولكن دلالته أوسع من ذلك بكثير (...) فهو تعبير ملموس عن وجود استمرارية بين الطبيعة الإنسانية والوحى القرآنى، وهو يقوم بدور بنىوى فى هيكلة العلاقة بين الحياة الخاصة والحياة العامة، وبين مساجة الحياة العائلية ومساجة الحياة الاجتماعية (...) وبناء على ذلك يظهر بطلان الخطاب الغربى عندما ينظر إلى فرض إرتداء الحجاب على أنه مجرد علامة على طابع النظام الإسلامى

(١) استشهاد ورد فى:

DUTI IL Mireille, *La Point*, n° 549, 28 mars 1983.

وبخصوص دوافع المرأة انظر على سبيل المثال:

BELHASEN Sohayr, "Les Femmes tunisiennes islamistes", in *Le Maghreb musulman en 1979*, op. cit.

(٢) طارق البشرى مرصع سابق

(٣) كان طارق البشرى يشير إلى هذه المفارقة عندما أبرز أن المرحلة الأولى من حركة الإصلاح فى الفكر الإسلامى خاضت بنجاح باسم الإسلام حرباً ضد المساكنات التقليدية التى تعرقل وضع المرأة الاجتماعى، ولم تنقلب الأوضاع، ولم يتردد الإسلام إلى المراتع الداعية إلا بعد مواجعة مع النظام العربى، فأصبح يدافع عن قيمه بنسب بفاع أكثر محافظه

القمعى (...). إن هذه الوظيفة المزدوجة (...) تسمح للمرأة بالمطالبة (...) بعناصر
 الحدائة التى استقرت خلال العقود الماضية. مثل المطالبة بحمتها -دون أى تحفظ-
 فى التعليم الحديث وفى العمل، وفى الاعتراف بها خارج الإطار العائلى، وهذا ما
 تستدعيه المشاركة فى جميع أنواع الحوار التى تتم فى المجتمع الإيرانى»^(١).
 من الأفضل إذن أن نتجه نحو الديناميكيات الداخلية فى تيارات الإسلام السياسى بقدر ما
 نبحت عن حوار الطرشان بين «أنصار تحرير المرأة» و«الإسلام السياسى»، وذلك من أجل التوصل
 إلى الديناميكيات الأكثر دلالة على التطور الحالى.

٨- استخدام العنف

وإذا كانت أساليب «العمل المباشر» لم تعبر البحر المتوسط، أو إذا كانت فرص حدوث ذلك أقل
 بالنسبة لأساليب «الجيش الثورى الأيرلندى»، وإذا كانت الاغتيالات السياسية والإرهاب الأعمى
 لا تزال فى دول شمال أفريقيا -أكثر من مصر- شيئاً إستثنائياً إلى حد كبير، فهذا لا يمنع أن
 قطاعاً من الإسلام السياسى يعبر عن ذاته عن طريق العنف.

إن تقييماً واعياً لهذا البعد ذى الطابع الرمضى إلى حد كبير يسمح لمن يقوم بتحليل تلك
 الظاهرة بتجنب مزلقين لهما نفس درجة الخطورة: الوقوع فى مزلق نفى وجود أحد تعبيرات
 الإسلام السياسى، والوقوع من ناحية أخرى فى مزلق الإفراط فى تقييمه، مما يترتب على ذلك من
 خطر إفساد إمكانية فهم هذه الظاهرة بطريقة شاملة.

٩- الخروج على الحاكم الكافر

تحتل إستراتيجيات الاستيلاء على السلطة مكانة هامة فى قائمة أنواع العنف -الحقيقية أو
 المفترضة- الخاصة بالإسلام السياسى: ممارسة العنف أولاً تجاه خصوم السلطة القائمة الآخرين، وتجد
 النموذج المثالى فى هذا المجال فى الحرب التى قام بشنها تجار الماركسيين (داخل الحرم الجامعى

(١) ADELKHAH Fariba, "Logique étatique et pratiques populaires ...", op. cit.

- على سبيل المثال- فى أوائل السبعينات). وفى هذا المجال لا يمكننا القول إن أحد هذين الطرفين أثبت أنه يتمتع أكثر من الآخر بقدر أكبر من الفاعلية أو القدرة على الحبال: العنف ثانياً تجاه الدولة قبل كل شئ. وخلال فترة معينة استمرت حتى قيام تشكيلات التيار الإسلامى بالاعتراف الواضح بقوانين اللعبة الانتخابية، اعتبرت تلك التشكيلات الرئيسية أن اللجوء إلى العنف ضد الدولة وممثليها -لأنها تعتبر أنهم لا يحترمون الناموس الإلهى- أسلوب عملى شرعى إلى حد كبير. ومن المؤكد أنه لا تزال هناك -حتى اليوم- شريحة تسمى إلى الإطاحة بمن يتولى زمام السلطة القائمة عن طريق اللجوء إلى العنف، وقد خُذ إغتيال السادات هذه الشريحة. وعلى سطح أو على أطراف حركة أنصار «العودة إلى الإسلام» تتكون بصفة دورية مجموعات صغيرة -تزيد أهميتها أو تغل، ذات هياكل واضحة إلى حد ما، وتزيد إستمراريتها أو تغل- وغالباً ما يكون شعارها «الجهاد» (فى مصر، وأيضاً فى ليبيا، وفى تونس والجزائر) ولا تكتفى هذه المجموعات بالمواجهات المحدودة مع المجموعات الطلابية، فهى -نظراً لاعتراضها على قيام الدولة باحتكار العنف- تتناول اللجوء إلى أساليب تسمح لها بمواجهتها بامكانيات متكافئة^(١).

١- «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»

هناك عنصر - على الأقل- من العناصر التى تكون الحركة الإسلامية، لم يتخل عن فكرة تغيير المنكر «باليد» (أى بالقوة) ليس تجاه الدولة فحسب، بل تجاه الأفراد أيضاً، وذلك باسم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، أو بمعنى أدق، باسم قراءة حرفية لهذا المبدأ الموجود فى القرآن^(٢). وتتراوح أشكال العنف النابعة من هذا المنظور، بين الإفراط فى استخدام مكبرات

(١) أصححت عقلية هذه المجموعات الصغيرة معروفة بتعديل إبحاث جنل كيبيل وسيد أحمد رعت ومدبولي، القاهرة ١٩٨٨ [KIPPEL Gilles. *Le Trophée et Pharaon*, op. cit.]

وسيد أحمد رعتي، النبي المسلح الراقصون، وهنسى المسلح الثائرون، رياض الرئيس، لندن ١٩٩١، وه الإسلامبولي، راية هديا لارظام الجهاد، مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ١٦٦ صفحة

(٢) ومن البيدهى أن قراءة الآية الثالثة، «ولتنكر منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» (سورة آل عمران، الآية ٤-١) تختلف حسب الأرضية الإسلامية وكان هناك حدل هام بخصوص هذا الموضوع فى بداية عام ١٩٨٩ بين عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب الأسبوعية وعلاء، محس الدين المتحدث باسم الجماعات الإسلامية فى القاهرة (والذى تم اعتقاله فى سبتمبر ١٩٨٩ فى القاهرة) وكان هذا الأمر يؤخذ أنصفاً. حرب العمل الاشتراكي على إهمالهم هذا المبدأ الهام، بينما كان يرى عادل حسين أن لهم، أى شعبى إلى القوة لعرض احترام هذا المبدأ، شئ غير شرعى

الصوت فى المساجد حتى حالات الاغتيال المتطرفة، مروراً بأشكال مختلفة من الضغوط التى يمارسها دعاة نشر الدين الإسلامى.

وغالبا ما يكون الهدف المفضل بالنسبة لهذا النمط من العنف هو مواطن الضعف فى المجتمع مثل الأقليات الطائفية (وهذا الوضع منتشر بالطبع فى المشرق أكثر من المغرب والمرأة بوجه عام. ويبدو أن هذه الضربات الموجهة إلى مواطن الضعف هذه، تقوم فى الواقع بدور التنفيس عن رغبة مواجهة الدولة، ذلك الهدف المفضل. ويسمح توجيه الضرب إلى مواطن الضعف فى المجتمع بتفادى صعوبة مواجهة عقبة ميزان القوى مع نظام الحكم لأنه ليس فى صالح الإسلام السياسى على الإطلاق. ويقول آلان روسيون فى هذا الصدد:

« إن مهاجمة المسيحيين أسلوب مجازى للإشارة إلى عدم شرعية السلطة دون الاضطرار إلى مهاجمتها بطريقة مباشرة، ليس الأقباط فحسب، بل اليهود أيضاً، والماسونيين، وأعضاء نادى الروتارى ... هؤلاء كلهم يمثلون تجسيدا رمزياً للسلطة الكافرة»^(١).

إن الأهداف الطبيعية والمفضلة لهذه الاستراتيجية هي الخمازات، أو شاربو الخمر، وأولئك المفطرون جهراً، وموزعو شرائط الفيديو والمطبوعات التى تعتبر غير أخلاقية، والمرأة التى يفترض أنها لا تحترم قوانين الأخلاقيات الإسلامية^(٢)، وأماكن العبادة (هذا الهدف الأخير أقل انتشاراً، وهو يستخدم فقط فى إطار المواجهات مع الأقلية المسيحية).

وقد تكون مجموعة «المجاهدين المغاربة» الصغيرة التى كانت مشغولة عن ارتكاب اغتيال سياسى فى ١٩٧٨، أول تعبير عن هذا العنف المتطرف من طرف الإسلام السياسى فى دول شمال أفريقيا^(٣).

وفى ليبيا كذلك، كان حزب يطلق عليه اسم «حزب الله» (وستعرض لذلك فيما بعد) مسئولاً -على الأقل- عن اغتيال ممثل لنظام الحكم متورط فى عمليات القمع^(٤) ويعتبر كل من

(١) المسيحيون متهمون باقتطاع حرم من أرضة الإسلام لصالحهم وبأنهم يريدون بذلك فرض قوانينهم على المسلمين (...). فى Roussillon Alain, "Entre al-Jihad et al-Rivan ...", op. cit.

(٢) وقد وصلت هذه الاشكال من العنف التهديدى فى الجزائر إلى درجة الاغتيال، إذ قتل محروقا -أثناء حريق جنائى لمنزله- ابن سيدة تعيش بمفردها، ولهذا السبب أثرت حولها الشائعات.

(٣) وقد بثت فى يوم ما (سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الخاص بالمغرب) أن ذلك ليس غريباً إذا أخذنا فى الاعتبار فاعلية الشرطة السياسية فى المملكة المغربية

(٤) تظاهروا بمحاكمته أمام كاميرا فيديو ثم تم إعلامه (سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الخاص بليبيا).

حركة الإسلام السياسى فى الجزائر التى ينتمى إليها مصطفى بويعلى (وستعرض لذلك فيما بعد) «والجهاد الإسلامى» التونسى مسئولين عن قتل بعض الناس ولكن ذلك ينحصر فى إطار مواجهات مع الشرطة. ويبدو أن مجموعة مصطفى بويعلى كانت قد وضعت ضمن خططها اغتيال رئيس الوزراء واختطاف سفير غربى وتدمير آثار مختلفة فى العاصمة^(١). لقد قام الجهاد الإسلامى -الذى ينتمى إليه حبيب الضاوى المناضل القومى القديم (وستناول ذلك فيما بعد) والذى انفصل عن حركة الاتجاه الإسلامى- بشن هجومين مسلحين (على مخفر شرطة ومكتب بريد من أجل الحصول على أسلحة وعلى قدر من المال) وأسفر أحد هذين الهجومين عن قتل أحد رجال الأمن. وقد أُلقيت عدة مرات مواد حارقة على القضاة فى الجزائر وفى تونس أو على أعضاء فى ميليشيات الحزب الوحيد المتورطة فى قمع أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى. وخلال فترة احتضار نظام بورقيبة التى اتسمت بالقمع، تم تجاوز مرحلة حاسمة عندما وضعت أربعة قنابل يدوية فى فنادق فى المنطقة التى تعد مسقط رأس هذا الرئيس (وستناول ذلك فيما بعد). وخلال موجة القمع الأخيرة ضد حزب راشد الغنوشى تسبب رد الفعل الذى نظمته الحركة، أوسحت به، فى حريق أحد مقار التجمع الدستورى الديمقراطى فى باب سويقة -سواء كان ذلك عمدا أم بطريق الصدفة- ونجم عن هذا الحريق قتل أحد حراس هذا المقر.

وينبغى كذلك الإشارة إلى إغراء اللجوء إلى الجيش لكى يتحايل الإسلام السياسى على عقبة النظم الديكتاتورية، والتحايل على عقبة الانتخابات إذا استدعى الأمر ذلك. ومن البديهي أنه منذ عدة سنوات لم يكن الطلاب الذين يتقنون الرياضيات هم وحدهم الذين يجتازون بنجاح الامتحانات الصارمة التى توضع لدخول الأكاديميات العسكرية. وكانت المحاولة الفاشلة التى قامت بها عناصر من الجيش للإطاحة ببورقيبة فى سبتمبر ١٩٨٧، دليلاً على تواجد الإسلام السياسى فى بعض قطاعات جهاز الدولة، إن لم يكن دليلاً على أهمية هذا التواجد (فى الجيش، بل فى الأمن أيضاً، وفى الشرطة والجمارك) فى الأجهزة التى يفترض أنها تراقب نمو التيار الإسلامى، وبذلك يتضح أن الجيش لم يكن مجالاً لم يتناوله الحشد الإسلامى^(٢). وفى المقابل، أظهر تدخل الجيش الجزائرى - بعد ذلك بثلاث سنوات- فى حركة القمع ضد «جبهة الإنقاذ» أن أنظمة الحكم لا

(١) وكان برنامج هذه المجموعة ينص على إقامة مركز فى شمال مدينة نيس يتم فيه تدريب المناضلين من الناحية العسكرية قبل أن يذهبوا إلى سوريا لتحسين مستوى تكوينهم. ومع ذلك فإن النشاط البوليسى الرقائى هو وحده المستول عن دخول بويعلى إلى مجال النشاط السرى.

(٢) ويبدو أن الشرطة تحاول اليوم السحث عن أولئك الضباط الذين منعوا شرب الخمر يوم زفافهم.

تزال تتمتع بهامش معين من القدرة على المناورة^(١).

١١ - عنف سياسى للإسلام أم عنف اجتماعى؟

من البديهي أن من ينفى أن الإطار المرجعي للإسلام السياسي قد يغذى بعض التأويلات التي تزيد سلوكيات فاشية أو شمولية، يستند إلى حجج ضعيفة. أولاً لأن عددا كبيرا من منظري الإسلام السياسي كان قد أعلن - نظرا للرقابة الشديدة على المؤسسات في إطار الديكتاتورية العسكرية التي نشأت بعد الاستقلال- عن إقتناعهم بأن النشاط المسلح ضد الدولة هو الفرصة الوحيدة لتحقيق أهدافهم، وظلوا يدافعون عن هذا الرأي حتى أدركوا حدود مثل هذا الموقف. ثانياً، لأنه بديهي أن قاعدة الإسلام السياسي -حتى قبل انضمام قاع بروليتارية المدينة إليها، كما هو الحال في الجزائر حالياً- كانت تضم، نظراً لتنوع قطاعاتها، بعض أنصار هذا الاستخدام «الشرعي للعنف». ولكن لا تكفي التفاصيل التي تثير القلق -بخصوص سلوكيات تستحق، الإدانة بكل تأكيد- والتي تعضدها صور منفرة لذوى اللحي أو صور لأشخاص مسلحين يقومون بانقلاب، لإجراء تقييم واقعي للأحداث الجارية، بل إنها لا تكفي إطلاقاً لتقييم الاحتمالات التي قد تنجم عن التقاء الإسلام بالسياسة. لماذا؟

علينا أولاً أن نتساءل إذا ما كان العنف الموجه ضد الدولة يمثل توجه التيار في مجموعة أم يمثل توجه جزء من هوامشه .. ولحسن الحظ فإننا عندما نحاول فهم طبيعة الديناميكيات السياسية في الغرب المعاصر نتحاشى الخلط بين مجموعة «العمل المباشر» والحزب الاشتراكي الفرنسي - كما سبق أو أوضحنا- مهما كانا يعبران عن نفس التحفظات تجاه أوجه تجاوز النظام الرأسمالي. وكذلك الأمر بالنسبة للألوية الحمراء والحزب الشيوعي الإيطالي. ولقد عرفنا أيضاً كيف تقاوم إغراء الخلط بين الكوكلو كس كلان وبين الحزب الجمهوري الأمريكي. وينفس الطريقة علينا أيضاً ألا نعمر -من حيث الزمان والمكان- عقلية أولئك الذين اغتالوا السادات على تيار الإسلام السياسي كله حتى في حالة تماثل بعض عناصر إطارهم المرجعي المفترض.

وعلينا بعد ذلك أن نتساءل ما إذا كان عنف الإسلام السياسي مجرد عنصر ملازم للإطار

(١) إن اللجوء المكثف إلى الجيش لقمع المد الإسلامي يدفعنا إلى التساؤل عن حدود ولاء القوات المسلحة التي قد تشترك بعسفة مكثفة ودائمة في عمليات قمع مثل تلك العمليات

المرجعي الأيديولوجي الذي يقال عنه إنه «أبدى» والذي يرجع إليه مناخو هذا التيار؟ أم ما إذا كان هذا العنف يرجع فقط إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها أولئك المناضلون؟. لم يحاول أى مؤرخ -جدير بأن يحمل هذا اللقب- إثبات أن الإسلام أفرز قدرا من العنف أكبر مما أفرزه أى مذهب علماني أو مادي، وهناك أمثلة عديدة حديثة تعضد هذا الرأي. ويرجع أصل الخلل المنهجي المنتشر إلى التسرع فى إجراء فصل مصطنع وغير واقعي داخل ظاهرة اجتماعية وسياسية (وقد سبق لنا إدانة مثل هذا الموقف) بين مجموعة النصوص التي تكون الإطار المرجعي لمجموعة من الأشخاص الذين يساهمون فى المجال السياسى وبين خصائصهم الجماعية والفردية على المستوى الاجتماعى والتربوي.. وبما أن خطاب الإسلام السياسى يعلن أن إطاره المرجعي أبدى ولا يمكن تغييره، فإن تسرع البعض ممن ينظرون من خارج الظاهرة بالتسليم بهذا الإطار لا يساعد على توضيح الأمور بل يزيد غموضا.

ولقد سبق أن أشرنا (انظر: «الإسلام السياسى والتطرف») إلى أن شخصية مناخ الإسلام السياسى هى -فى الواقع- التى «تصنع» الإسلام السياسى وليس العكس. إذ أن الأساس الاجتماعى هو -بكل تأكيد- الذى يحدد التعبير السياسى عن هذا التيار، وذلك أكثر من الشعارات التى تستخدم رموزاً تشير إليه وهذا الأساس الإنسانى يختلف إلى حد كبير فى جميع الأحوال وتخترقه باستمرار، بالإضافة إلى ذلك، ديناميكيات تحويل تختلف وفقاً لنتائج سياسات التنمية.

وتفرط «العين» الخارجية فى الميل إلى إدراج أشكال أخرى من العنف الاجتماعى ضمن أشكال «عنف الإسلام السياسى». وعندما لا يحدد دارس هذه الظاهرة مصدر هذا العنف، وعندما يهمل تقييمه فى الإطار الذى نبعت منه، فإنه لا يمكنه التوصل -فى الغالب- إلى ملاحظة أن هذا العنف ليس حصيلة عنصر بعينه فى ظاهرة الإسلام السياسى، ولكنه حصيلة النظام الاجتماعى برمته فى فترة ما من تطوره التاريخى. وسواء كنا فى إطار جماعات الفيووم أو كنا فى إطار مصطفى بويلى (الجزائرى)، فهناك أمثلة عديدة تدل على أن رد الفعل الطبيعى بالنسبة لبعض العناصر الاجتماعىة -أيا كان إطارها المرجعى السياسى- لا يزال حتى اليوم هو حل أشكال النزاع العقارى (أو الانتخابى) التى تواجهها بالسلاح بدلا من اللجوء إلى سجل المساحة أو إلى القاضى^(١) وعلى ذلك فمن الخطر أن ننقل بطريقة مفرطة فى الأحادية (أو مفرطة فى الجزئية)

(١) ولتذكر من بين الأمثلة العديدة فى هذا المجال ما تم خلال الانتخابات الأخيرة، إذ انه رغم ضآلة الاشتراك الشعبى فيها فقد تسببت فى قتل عدد كبير من الأشخاص وفى عشرات من الجرحى.

ممارسات الصعيد أو الفيوم إلى صالونات الزمالك، أو بالأحرى إلى صالونات باريس لأننا إذا فعلنا ذلك نكون قد تناسينا أن تقييم هذه الممارسات -الذى لا يمكن أن يكون إلا نسبياً- لا يمكن تصوره خارج الإطار الذى أفرزها والذى تعتبر عنصراً من عناصره.

ويستبعد الباحثون -فى معظم الأحيان- ذلك البعد فى «عنف الإسلام السياسى» ألا وهو هذا العنف الذى يعتبر نوعاً من رد الفعل تجاه عنف النظام الاجتماعى، أو بمعنى أدق نوعاً من الدفاع تجاه أشكال القمع الوقائية النابعة من طرف الدولة. ويقول حسن حنفى فى هذا الصدد:

«هناك تمييز أساسى -يتم التفاضل عنه دائماً- بين العنف والعنف المضاد. فى أى فئة يمكن تصنيف العنف الأول؟ ومتى يبدأ العنف فى مرحلته الثانية؟ إن من يسير فى الشارع أو الجامعة ومعه سكين، ما هو سبب هذا الشكل من العنف؟ هل تعلم الظلم الذى يعيشفه الطلبة؟ وكيف يستغلهم الأساتذة عن طريق بيع المحاضرات، وعدم وجود حرية التجمع... فالطالب محبط، وبالتالي فهو عنيف، هذا هو وضعه. وفى رأى ليس الطالب أعنف الطرفين، بل الأوضاع. ولذلك يتمرّد الطالب. إنه يتمرّد لأنه لا يوجد حوار. إذا كان هناك حوار، إذا كنا نسأله عن رأيه، إذا كنا نستمتع إليه... ربما كان الخطاب، فى هذه الحالة، وسيلة للتنفيس عن كل هذه الطاقة المحبّطة. ولكن الوضع يتسم بالظلم والجور، ولا يوجد هناك حوار... ولذلك تنفجر الأوضاع. هذا هو الموقف فى كل مكان..»^(١).

ومن المؤسف أن «المعلومات» المتعلقة بالانتشار الإسلامى تميل إلى أن تتشابه فى «الشمال» - إن لم يكن فى «الشمال» فقط- مع البيانات الصادرة من وزارات الداخلية^(٢). وبالإضافة إلى دائرة «المنافسين السياسيين» للإسلام السياسى نعتمد فى الشمال فى الغالب على تحليلات أنظمة الحكم التى يهدد كيانها محدثو السياسة العربية.

وأكثر من العنف الذى يترتب على النظام الاجتماعى يتسبب العنف النابع من أجهزة الدولة -والصادر عنها من أجل حماية نفسها بطريقة واضحة- فى إصابة عدد أكبر من الضحايا بالمعنى الحرفى للكلمة، ويتجاوز فى آثاره العنف الصادر من طرف الهامش المتطرف فى الإسلام السياسى.

(١) فى حوار سبق ذكره مع حسن حنفى.

(٢) وإذا كانت التشنجات الإسلامية الرئيسية وافقت الواحدة بعد الأخرى على مبدأ الانتخابات فهذا لا يمنع أن الصياغات -حتى إذا كانت صياغات تنتمى لفترة سابقة- التى تعارض هذا الاتجاه هى الوحيدة التى تصل إلى أذن الرأى العام.

وبطريقة أكثر منهجية مما نعتقد تمثل الدولة «النموذج» في مجال العنف إن لم تكن هي التي تبادر به وتبذره.

وابتداء من ليبيا (حيث تم إعدام العشرات وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد) حتى الجزائر (حيث تم التعبير عن عنف الدولة عن طريق الأساليب البوليسية، وبعد ذلك عن طريق الجيش، أكثر مما تم التعبير عنه عن طريق حكم القضاة) مرورا بمصر، والمغرب وتونس، فإن جميع هذه الأنظمة العربية لم تصمد أمام إغراء شن حملات قمع «وقائية» للغاية في الواقع، ولم يعرقل هذه الحملات أبدا الانفعال الانتقائي الذي يتسم به الرأي العام الغربي. ويقول لنا -اليوم- إمام مسجد في مرسيليا (وهو أحد أقارب البويعلی): مصطفى بويعلی لم يدخل في إطار النشاط السري إلا بعد قتل زوجة أخيه وقيام الشرطة الجزائرية بالاعتداء على أخته^(١) ويقول صالح كركر^(٢) في هذا الصدد: «مات ٢٥ عضوا من أعضاء «حركة الاتجاه الإسلامي» ومن بينهم ما يقرب من عشرة أشخاص ماتوا أثناء قيام الشرطة باستجوابهم، قبل أن تقرر حركة الاتجاه الإسلامي التحرك»^(٣) وحتى التقرير الاستراتيجي الذي يصدره مركز دراسات الأهرام (والذي يعتبر تقريرا رسميا إلى حد كبير)، يقر أن عنف الدولة في مصر وعنف الإسلام السياسي ليس دائما عنفا متبادلا كما تحاول إقناعنا بذلك البيانات الصادرة من وزارة الداخلية عندما تشير إلى عمليات القبض «الصعبة» التي تنتهي بوفاة المتهمين^(٤). ويؤكد المستشرق الأمريكي إمنويل سيثان (وهو سعيد بذلك) إن نظام الحكم المصري «يستخدم نخبة الرماة من أجل نشر الإرهاب»^(٥). وربما كان اغتيال علاء محي الدين المتحدث باسم الجماعات الإسلامية يوم ١١ سبتمبر في القاهرة -ويرى أعضاء الجماعات أن رجال الأمن هم المسئولون عن قتله- من قبيل التحذيرات الموجهة من طرف السلطة إلى أكثر خصومها تعنتا.

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع أحد أقارب مصطفى البويعلی.

(٢) رأس صلاح كركر «حركة الاتجاه الإسلامي» بعد إلقاء القبض على راشد الغنوشي في مارس ١٩٨٧، وهو منذ ذلك الحين يعيش في المنفى في باريس.

(٣) في حوار أجراه الكاتب مع صلاح كركر في مارس ١٩٨٨.

(٤) «العنف السياسي في مصر» تقرير استراتيجي أصدرته الأهرام في عام ١٩٨٩ وورد في

Egypte / Monde arabe, n° 4-1990.

(٥) ويستطرد إمنويل سيثان [Emmanuel Sivan] قائلا: «وهكذا تم القضاء على ما يقرب من سبعين من مشيرى القلائل الأصوليين في أكثر المناطق التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، أي في الصعيد وفي المناطق الريفية».

Le Nouvel Observateur, 7-13 février 1991.

وفى الحقيقة، ومهما تضمن كل تيار هامشياً ينجذب إلى الطريق الأيسر الذى يكمن فى «العمل المباشر»، ومهما كان إغراء اللجوء إلى القوة - فى فترة ما - جزءاً من بعض الاستراتيجيات، فإن العنف كان فى معظم الأحيان خاتمة لخط سير بدأ فى الدعاية إلى نشر الدين الإسلامى بالطرق السلمية فى المساجد، وكانت الأنظمة تلجأ إلى القمع بطريقة لا تتناسب بتاتا مع ما تؤاخذهم عليه هذه الأنظمة. ومن طرابلس إلى الدار البيضاء مروراً بتونس، كانت الأحكام التى صدرت ضد مناضلى الإسلام السياسى تستند إلى اتهامات بسيطة للغاية، إذ أن مجرد الانتماء إلى جمعية محظورة كان يبرر عقوبات شديدة بالسجن.

وتجاوز القمع فى نهاية عهد بورقيبة جميع حدود الشرعية. أما خليفته وليس أفضل منه فقد رأى أنه من الأفضل اللجوء إلى أساليب قمعية أقل انتشاراً ولكنها تتسم بقدر أكبر من الأسلوب العلمى. وربما ينبغى أن نقوم بنفس الدراسة الدقيقة للأساليب التى استخدمت خلال عام ١٩٨٧، وللإستعدادات المسلحة التى قامت بتحضيرها حركة الاتجاه الإسلامى والتى كشفت عنها غداة إقالة المجاهد الأكبر، علينا أن ندرس بنفس درجة الاهتمام الحرائق التى نشبت عام ١٩٩١ فى مقار مليشيات التجمع الدستورى الديمقراطى، والستة آلاف متهم الذين تم إلقاء القبض عليهم «بكل هدوء» فى ربيع ١٩٩١ لأن الحاكم التونسى - الذى كان مذعوراً من نتائج انتخابات أبريل ١٩٨٩ - أدرك أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لإنقاذ عرشه. ينبغى ألا ننسى كذلك المزيادات القمعية التى لجأ إليها الحاكم التونسى عمداً غداة أزمة الخليج، والعنف الذى نبع فى عام ١٩٩١ من رفض النظام الجزائرى مواجهة الانتخابات دون التلاعب فيها، ثم لجوئه إلى القمع على نطاق واسع - وسيحتتم علينا يوماً ما إلقاء نفس الضوء على العنف الذى قد تحتوى عليه مثل هذه الممارسات، وعلى أشكال العنف التى تم توجيهها ضد مناضلى حركة راشد الغنوشى ومناضلى جبهة الإنقاذ فى الجزائر، بينما ظل رأى العام العربى والغربى مجاملاً بالصمت.

وقد لا يوجد وجه للمقارنة بين أساليب دول شمال أفريقيا وأساليب حافظ الأسد - حتى إذا كان هذا الأخير يواجه حركة مسلحة فعلية - فى تلك المجزرة الواسعة التى مارسها ضد مدينة حماة والتى لا تزال - لحسن الحظ - حتى الآن مجزرة لا مثيل لها، حيث مات الآلاف نتيجة لهجوم - أستمر أسبوعاً - بالطائرات والمدفعات. وكان صمت وسائل الإعلام العالمية بخصوص حجم هذه المجزرة لا يقل بشاعة عن موقف الأسد. فهى لم تشعر فى أى مكان بضرورة استخدام نفس المعايير فى تقييم أولئك الضحايا وصحايا هذا «الإرهاب» الذى كان من المفروض أن يحاربه حافظ الأسد «العلمانى».

١٢- الله أو الشعب ؟ مناضلو الإسلام السياسى والديمقراطية

(يقال إن عملية اختيار الشعار أثار مناقشات كبيرة، فى إطار إنتخابات عام ١٩٨٩ التشريعية، وذلك عندما فتح حزب العمل الاشتراكى أبوابه لمرشحي الإخوان المسلمين، ولم يكن ميزان القوى داخل هذا الحزب، حتى ذلك الحين، فى صالح مناضلى الإسلام السياسى. وحسم الموقف باختيار شعار «الله والشعب» واعتقد الاتجاه العلمانى فى هذا الحزب أنه أحرز نجاحاً عندما فرض على شعارات الحملة الانتخابية هذه الازدهار والازدهار. أما مناضلو الإسلام السياسى فتهنوا بدون صعوبة هذا الشعار الوجودى، مع الاكتفاء بإضافة شعارهم «الله اكبر» إليه).

هل حكم على الديمقراطية فى الدول العربية بالفناء بمجرد تطلعها إلى الظهور؟ وفى حالة نجاح القوى النابعة من الحشد الإسلامى فى الانتخابات، هل ستكون هذه القوى قادرة على احترام هوية «المهزومين» وحقوقهم، ناهيك عن إحترام حقوق أية أقلية أخرى، سواء كانت أقلية طائفية أو غيرها؟ إذا تولى منافسو إمام فُهم زمام السلطة، فهل سيحترمون نتائج الانتخابات حتى إذا أدت هذه النتائج إلى هزيمتهم؟ غالباً ما يشكك عدد كبير من المراقبين -سواء كانوا عرباً أو غربيين- فى مصداقية التصريحات التى يعلن فيها قادة الإسلام السياسى حالياً تأييدهم لتعدد الأحزاب.

يقول محسن التومى فى هذا الصدد: «للهولة الأولى يبدو أن هناك ديمقراطيين بين صفوف مناضلى الإسلام السياسى» وهو بهذه الطريقة يلخص بطريقة جيدة رأى جزء من الطبقة السياسية العربية، وهو على أية حال يلخص النقاط البارزة فى الحجج المناهضة للإسلام السياسى:

«قد يكونون مخلصين، كما قد يكون الأمر أشبه بخدعة «حصان طروادة» حيث ترمى الخدعة إلى توزيع العمل داخل حركة المتشددين على الوجه التالى: المساهمة فى الحياة العامة، الوصول إلى مكانة مرموقة، تخدير الارتباب، تقليل الهجوم عليهم، استفادة مجموعات أخرى مازالت سرية من الإمكانيات التى تقدمها المؤسسات الديمقراطية، حتى يأتى الوقت المناسب الذى ينقضون فيه جميعاً على جهاز الدولة. وتقوم هذه الاستراتيجية على مسلمة أن الديمقراطيات أنظمتها ضعيفة وهى قابلة أكثر من غيرها للاستيلاء عليها (...) والديمقراطية كما يعرفها قانون الأحزاب السياسية انتقائية فى الواقع. قد يكون ذلك مؤسفاً من الناحية التجريدية. ولكن ينبغى أن يكون هناك مجتمع ديمقراطى قادر على مقاومة الارهاب وعلى احباط الاتجاهات الشمولية دون اللجوء إلى نفس المناهج التى

يتبعها أولئك الذين يهاجمونه»^(١).

ويزداد لجوء النخبة الى تتولى السلطة إلى مثل هذا التحليل^(٢) لتعضيد الإيقاع البطئ الذي تم به عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم أو لإعطاء هذه الديمقراطية طابعاً انتقائياً إذا استدعى الأمر، وعندما يتم حظر قيام الأحزاب على أساس ديني^(٣) في مصر وفي المغرب وفي تونس، فإن ذلك الموقف الذي يرمى إلى استبعاد التشكيلات الإسلامية من ساحة السياسة الشرعية يتخذ من افتراض معارضة هذه الأحزاب للقيم الديمقراطية ذريعة له. وفي الجزائر، استندت السلطة إلى المعارضة العنيفة المفترضة من طرف جبهة الإنقاذ - أثناء الانتخابات - لإضفاء طابع شرعي على موجة القمع التي وجهتها إليها خلال ربيع ١٩٩١.

والسؤال الآن: هل مناضلو الإسلام السياسي ديمقراطيون؟ وبما إننا لسنا ملزمين بتحقيق المستحيل فلن نحاول الرد على هذا التساؤل الذي يتردد كثيراً بهذه الصورة، وسنكتفى بالإشارة إلى أن العلاقة القائمة بين هذه القيم الديمقراطية وبين القوى الإسلامية المختلفة الموجودة اليوم على الساحات السياسية العربية المختلفة، تشير - في الواقع - عدة تساؤلات. وليس التساؤل الوحيد في هذا الصدد على أهميته هو التساؤل الخاص بمعرفة ما إذا كانت توجد في الإطار المرجعي المذهبي للمجتمع الإسلامي، مبادئ تمنع صراحة اللجوء إلى منهج الديمقراطية بل اللجوء إلى القيم الديمقراطية. وأياً كانت الإجابة على هذا التساؤل، فإنها تخفي أحياناً ضرورة توضيح حدود مفهوم الديمقراطية، كما تخفي، على سبيل المثال، ضرورة معرفة إلى أي مدى جعل الفكر الليبرالي العري من أولوية الإرادة الشعبية مبدأً مطلقاً. وعلينا أيضاً أن نضيف إلى دراستنا لوضع الأقليات والحرية التعبير، الظروف التي كان الفكر الديمقراطي يسمح دائماً في إطارها بأساليب لحماية إطاره المرجعي. وبما أن مضمون الشعارات يعتبر - أحياناً - أقل أهمية من هوية أولئك الذين ينادون بها، فإننا عندما نريد معرفة ما إذا كان لدى مناضلي الإسلام السياسي - إن لم يكونوا «ديمقراطيين» - فرصة أن يصبحوا «ديمقراطيين»، ينبغي أن نكرر مقولتنا الخاصة بسلوك اللاعبيين على الحلبة السياسية، فهو - كما يبدو - أكثر ارتباطاً بخلفيتهم الاجتماعية والتربوية عن ارتباطه بالإطار المرجعي لخطابهم. وعلى ذلك لا يمكن طرح مسألة علاقة الإسلام

TOUMI Mohsen, *La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Paris, P.U.F., 1988, p. 38. (١)

(٢) ويذكرنا ذلك بالمبدأ الستاليني القديم: «أحرية لأعداء الحرية».

(٣) أو على أساس اللغة أو على أساس إقليم بذاته، فإن تبرير هذه التشريعات يقوم على أساس حماية الدولة من جميع أشكال الانفصال الديني أو العرقي.

السياسى بالديمقراطية من خلال الأشكال التى تفرض على هذه الأخيرة فى معظم الأحيان. سنطرح السؤال إذن بطريقة أكثر واقعية ألا وهى محاولة معرفة ما إذا كانت المجتمعات المعاصرة - أى المجتمعات «الإسلامية» المتحققة المختلفة التى تعتبر - جميعها، حصيلة خط سير اجتماعى وتاريخى مختلف - قد وصلت إلى درجة من النمو السياسى يسمح بظهور سلوكيات تنطلق من «تعدد الأحزاب» وتحترم حقوق الأقليات، سلوكيات تتمتع بنسبة من الحضور قادرة على التأثير فى الأخلاقيات السياسية المهيمنة بطريقة فعالة. وليس من المستغرب ان تأتى الإجابة غير حاسمة. ولكن هذه الإجابة لا يمكنها الاكتفاء بأستثمار فكرة «تهديد الإسلام السياسى» وحدها، بل ينبغى عليها أن تتغلب على هذه المسلمات الساذجة التى تصنع حدودا بين الإسلام السياسى وباقى الطبقات السياسية فيما يتعلق باستعدادهم لتقبل الديمقراطية.

١٣ - المذهب والديمقراطية

إن منطلق أولئك الذين يتحفظون على إعطاء الإسلام السياسى شهادة الديمقراطية، يستند أساساً على غياب مفترض فى الفكر الإسلامى الكلاسيكى (وفى مفهوم الشورى على سبيل المثال) للفئات التى يقوم عليها مفهوم المعارضة المعاصر. ثم يستند إلى واقع أكثر دلالة ألا وهو أن مؤسس الإسلام السياسى «الحديث» مثل أبو الأعلى المودودى وحسن البنا^(١)، كانوا دائماً يعبرون صراحة - إلى حد ما - عن ابتعادهم عن الفكر الديمقراطى، وأن بعض قادة الإسلام السياسى مازالوا حتى الآن يكررون هذا الموقف بنفس القدر من الحماس. وتكفى قراءة سريعة للتجربة الإيرانية، حيث لجأ المعسكر الخومينى إلى القوة للحد من المعارضة اليسارية، لإنهاء النقاش فى معظم الأحيان.

ليس هناك ما يبرر إهمال أحد هذه العناصر فى التحليل أو التقليل من شأنه ومن المؤكد أن التعبيرات المذهبية الأولى للإسلام السياسى قامت على رفض - صريح إلى حد ما - لمبدأ الديمقراطية.

(١) من أجل الاطلاع على دراسات مستفيضة فيما يخص مواقف الإسلام الرسمى المعاصر تجاه مفهوم تعدد الأحزاب والديمقراطية، أنظر على سبيل المثال.

KRAMER Gudrun, "Islam et pluralisme", in *Démocratie et démocratisation dans le monde arabe*, Le Caire, CLEJ, 1992.

وما زال عدد كبير من قادة التشكيلات الإسلامية -ابتداءً من على بن حاح حتى الجماعات الإسلامية- يعارضون حتى اليوم إلى حد ما الإطار الديمقراطي^(١). ومما له دلالته في هذا الصدد أن هناك عددا لا بأس به من السقطات ومن السلوكيات الفردية أو الجماعية التي تشير -بالإضافة إلى ماسبق- إلى أن بعض «المهتدين» لم يتشبعوا -حتى الآن- بالقدر الكافي بمغزى المفردات التي يستخدمونها وأن نسبة معينة من هذه الأشكال من الانضمام الكلامي إلى هذه القيم -قيم الديمقراطية- لا تتجاوز كونها ثمرة كلامية. ومع ذلك فافتراض أن التنافر بين الحشد الإسلامي وبين احترام القيم الديمقراطية. هو القراءة الوحيدة الممكنة لهذه الظاهرة -كما هو الحال في معظم الأحيان حاليا- قد يؤدي إلى جعل قياس فرص الديمقراطية العربية محصوراً في قدرة نظم الحكم الحالية والمستقبلية على مكافحة تيارات الإسلام السياسي. ومن المؤكد أن ذلك يرجع أولاً إلى أننا عندما نحصر أنفسنا في هذا الافتراض الوحيد فإنه يميل إلى أن يكون مسلمة بديهية، كما يميل هذا الافتراض إلى أن يقوم في مجال الإدراك المعرفي بالدور الذي يلعبه الحزب الواحد في إطار تعدد الأحزاب الضعيف. وبصرف النظر عن هذا الخطأ الذي قد نقع فيه من حيث الشكل، فليس التسليم بالتنافر التام بين قوى الإسلام السياسي والإطار المرجعي للفكر السياسي الليبرالي، بمنأى عن أوجه نقد عديدة على مستوى المضمون كما سنرى بعد ذلك.

١٤- أي إسلام؟ وأي إسلاميين سياسيين؟ وأي ديمقراطية؟

هل هناك إمكانية للتوافق بين «الإسلام» و«الديمقراطية»؟ ولأن عملية تشيكل التيارات السياسية المختلفة لتتحول إلى مؤسسات نتاج حديث للفكر الغربي، فهناك ما يفرينا إلى حد كبير أن نستنتج أن فكرة المعارضة السياسية وشرعيتها فيما يتعلق بدورها في الحد من تجاوز السلطة -فكرة غريبة عن الفكر الإسلامي الكلاسيكي. بل قد نصل (مع افتراض أن مناضلي الإسلام السياسي هم الورثة الطبيعيون لهذا المذهب وحراسه اليقظون) إلى أنه قد يمنعهم من ضم العناصر الضرورية في بناء مؤسسات الديمقراطية. وقد يتوصل علماء بارزون في مجال التاريخ المقارن، إلى إثبات ضرورة إضفاء طابع نسبي -إلى حد كبير- على مثل هذه الاستنتاجات. ومع التسليم بأن سلطة الحاكم -في القانون الإسلامي التقليدي- كانت تبدو سلطة لا تحددها مؤسسات

(١) تقدم الصحافة بانتظام أراهم المختلفة في هذا المجال. ونسأ بحس الجزائر أنشر على سبيل المثال: AL-AHIN AL-MI, BOULVE-AUB, F-REGOSSE, L'Algerie par ses islamistes, Paris, Karthak, 1991.

تعدد الأحزاب، فإنها لم تكن أبداً سلطة مطلقة، ولم ينظر أحد أبداً إلى الخليفة على أنه معصوم من الخطأ مثلما كان الحال بالنسبة لخليفة القديس بطرس، وذلك لأن سلطة الحاكم المسلم قائمة على أساس شبه تعاقدى؛ إنها قائمة على «بيعة» تتم في شكل اعتراف متبادل مع المجتمع، وكانت إمكانية المحاسبة - التي كانت تتم في الغالب عن طريق العزل أو القتل - فكرة موجودة بوضوح في إطار المؤسسات الإسلامية، إلا أن التعبير عنها كان يتم داخل إطار الثقافة السياسية المهيمنة التي كانت - في ذلك الحين - ثقافة دينية. وعلى ذلك كان معيار الحكم على شرعية أعمال الحاكم لا يستند إلى رأى أغلبية رعاياه بقدر ما يستند إلى قدرة هذا الحاكم على عدم مخالفة معيار يُقال عنه إنه «إلهي». وهذا لا يمنع أن يتولى تفسير هذه الشرعية «الدينية» وسطاء من البشر تمنحهم النظرية السياسية حق أخذ القرار - فيما يتعلق بوضع حد لتجاوزات السلطة - في حالة حصولهم على تأييد الأغلبية من رجال «الطبقة السياسية». ولكن مثل هذه المقارنات بين مفاهيم نتجت عن أطر تاريخية مختلفة لا تؤدي إلا إلى نتائج محدودة^(١). هل هناك توافق بين إطار

(١) أنظر الملاحظات المفيدة التي قدمها جان لوكا في .

BURGIAT François et LÉCA Jean, "Les Flections algériennes et la mobilisation islamiste", in *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, septembre 1990.

«نواجه هنا مشكلة مألوفة في تاريخ الأفكار (...) وهي أن معنى مؤسسة أو فكرة، تنمو في إطار تاريخي محدد، قد يأخذ معنى آخر في إطار آخر وعند ترجمته إلى منظومة فكرية أخرى (وفيما يخص موضوعنا فإن مفهوم «المعارضة» لا يوجد في الإطار الأصلي (الإسلام). ومن الساحة الفنية فليست «البيعة» هي عملية اختيار الحاكم (لأن البيعة تتم بعد الاختيار) وليست مساوية لمصطلح «الولاء» (الذي تسبقه البيعة وتحدده قانوناً). إن البيعة عملية تبادل من النمط التجاري بين طرفين: الحاكم وحاشيته الصغيرة في مركز السلطة (ومن بينهم رجال الدين الذين يتمتعون بالسلطة أحياناً وبشكل استثنائي)»

LEWIS Bernard, *The Political language of Islam*, The University Press of Chicago, 1988 p. 58.

ودون هذا الاعتراف المتبادل بين الحاكم والمحكومين، لا يتمتع الأول بالشرعية. ومع ذلك فقد كان الحاكم الذي يفرض نفسه بقوة السيف يعتبر حاكماً شرعياً محبب له الطاعة والولاء، وذلك حقناً لدماء المسلمين وتجنباً للفتنة.

LEWIS, op. cit., p. 102; LAMBTON Ann, *State and government in Medieval Islam*, Oxford University Press, 1981, p. 110-111.

يبقى بعد ذلك أن نحدد ما إذا كان هذا التبادل الرأسي ممكن أن يتحول إلى تبادل حقوق أفقى بين حكومة ومعارضة - خاصة إذا تم نقله إلى الدستور إلى تبادل أفقى - أو بينهما وبين العديد من القوى المعارضة التي تتجسد في شكل أحزاب لا ينطبق عليها المعنى التحقيري التعليدي - معنى الفنة الضالة - الذي لجده في الإسلام الكلاسيكي.

مفاهيم الشورى وبين مفهوم الديمقراطية؟ إن هذين الإطارين قد لا يتطابقان تماماً^(١). ولكن من البديهي أن لا ينحصر جوهر النقاش فى ذلك.

١٥ - ديناميكية إعادة التوظيف

وكما سبق أن قلنا، من المؤكد أن التعبيرات الأولى عن الإسلام السياسى «الحديث» قامت على إدانة مبدأ الديمقراطية. لأن الاعتراف بأولوية الإرادة الشعبية كان سيؤدى -فى رأيهم- إلى إعادة النظر فى سلطة العلماء المطلقة وإلى أن يوضع قانون العدد وحده فى الكفة الأخرى المقابلة لعلمهم بالناموس الإلهى. كانت الديمقراطية مرفوضة من حيث المبدأ لأنها تتضمن فكرة تكوين أحزاب داخل هذا المجتمع، ويؤدى ذلك -ضداً لمبدأ الوحدة المقدس- إلى تقسيم المجتمع. وكانت الديمقراطية مرفوضة أيضاً لأن فكرة التشريع الإنسانى تتعارض مع القراءة الحرفية لمبدأ أولوية المعيار الدينى ولمبدأ قدرة القرآن والسنة على تغطية جميع المعاملات التى تتم فى المجتمع.

(١) فى هذا الصدد يقول طارق البشرى فى إطار ندوة الشورى والديمقراطية فى الإسلام التى نشرتها جريدة الأهرام يوم ١٤ مارس ١٩٩١.

«عندما ننظر إلى الشورى فى علاقتها بالديمقراطية نرى أن تصور أن هناك مستويين من المعانى .. أولاً: أن الشورى تمثل قاعدة ومبدأ وهى تعبير عن الظاهرة المطلوب الحدوث عنها من حيث هى سلوك يجب أن يتبع عند اتخاذ القرار. ولذلك فنحن مأمورون بأن نستشير بهذا المعنى وشاروهم فى الأمر» فاللفظ نفسه يأتى للدلالة على الجانب السلوكى من فعلنا عندما نريد أن نتخذ قراراً عاماً فى أمر يتعلق بالولاية العامة. وثانياً إن الديمقراطية تصرف أساساً إلى نظام فى بناء المؤسسات وهنا يرد إلى الذهن مباشرة نموذج لثناء المؤسسات يتميز بأمرين أساسيين. الأول أن القرار العام لا يصدر إلا بعد أن يمر على مجموعة من الهيئات التى يتخلىق من خلالها فلا تستبد بالقرار هيئة واحدة تقررا وتنفيذاً ورقابة وإنما تتفصل هذه الوظائف بين هيئات ثلاث. والنقطة الثانية هى أن مصدر القرار لا من فرد واحد وإنما من مجموعة من الأفراد. أما الهيئة التشريعية فتتألف من مجموعة كبيرة من الأفراد ويتداولون فيما بينهم العلاقة التى تربطهم ببعض علاقة أفقية. فى حين أن الهيئة التنفيذية تتكون بشكل هرمى مختلف تماماً عن هذا الوضع الأفقى من رئاسه ومروسين والقرار فى الهيئة التنفيذية يصدر من أعلى وليس من أسفل ... وظيفة الرقابة هى وظيفة الجهاز القضائى أما التشظيم الشورى (...) فهو مختلف (...) لأن النظام الإسلامى لم يعرف السلطة التشريعية وإنما عرف الوظيفة القضائية ووظيفة التنفيذ لأن السلطة التشريعية هى أمر مكنول من عند الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وهذا أمر يتولاه القضاء لأنه يحتهد برأيه فى هذه النصوص المنزلة ويقضى بها من عنده فالقاضى فى الإسلام يقوم بوظيفتين فى الواقع: وظيفة تشريعية بالمعنى الذى نعرفه اليوم ووظيفة قضائية يعاونه فيها المتنى فالحاكم عندما يعين القاصى لا يحدد له قانونه وإنما متى عينه فقد استمد ولايته فى القضاء من القانون الذى يظفه وهو فى القرآن والسنة مباشرة ... والاتصال بين الهيئتين وارد ولكن بشكل مختلف»

وفيما يتعلق بالظروف الراهنة تم النظر إلى هوية مفردات اللغة الديمقراطية - خلال مدة طويلة - على أنها هوية تنتمي إلى التراث الغربي وإلى نظم حكمه (ثم إلى انتمائها إلى «بدانله» المفترضة داخل العالم العربي) التي كان منطلق الإطار المرجعي للإسلام السياسي حريصاً على إبراز ابتعاده عنها. هذا بالإضافة إلى أن الاستخدام - الإنتقائي إلى حد كبير - الذي تقوم به الأنظمة العربية لهذه الأطر المرجعية، لم يساهم في إضفاء قيمة إيجابية عليها. إن هذه التحفظات لم تختف اليوم تماماً - في أي مكان - من الإطار المرجعي للإسلام السياسي. ورغم أن عدداً لا بأس به من أولئك المناضلين قد استطاع التغلب على هذه التحفظات، فما زالت حجج بعض القادة - وخاصة القادة الجزائريون - تنصب أساساً على التعارض بين الصيغة الديمقراطية وأولوية المعيار الديني. وفي ملف أصدره لسان حال جبهة الإنقاذ الجزائرية، يوجه على بن حاج هذا النداء الذي يدعو فيه الجميع إلى مهاجمة هذا «السم الديمقراطي»^(١):

«من بين الأسباب التي تجعلنا نرفض المذهب الديمقراطي، أن الديمقراطية تقوم على رأى الأغلبية، فمعنى ذلك أن رأى الأغلبية هو المعيار لمعرفة ما هو عادل ومعقول. وبناء على هذا المبدأ، نجد أن رؤساء الأحزاب يحاولون كسب أكبر عدد ممكن من الأشخاص، ولو كان ذلك على حساب الإيمان والكرامة. والدين والشرف، من أجل هدف وحيد هو كسب أصواتهم في المعارك الانتخابية، أما نحن أهل السنة، فنعتقد بأن الحق لا يظهر إلا في دلائل الشريعة الحاسمة، ولا يتجلى في عدد الأصوات المشتركة ولا عدد الأصوات الديمقراطية، إن الذين تبعوا النهي كانوا عدداً بسيطاً للغاية، بينما قام عدد وفير من الناس باتباع طريق الوثنية»^(٢). (...) «الحاكم ليس مؤهلاً لتعديل القانون (...) هذا الحق لا يرجع إلى الحاكم أو إلى الشعب، بل يرجع إلى علمائه الذين يعرفون قوانين الاحتهاد، كما يعلمون ظروف الزمن الذي تعيش فيه المجتمعات التي يكونون جزءاً منها»^(٣).

وعموماً، فلا زال الاعتقاد بأن مفردات الديمقراطية تنتمي إلى الغرب، يهيمن بوجه خاص على أكثر القطاعات تقليدية في الإسلام السياسي. وقد شعر على بن حاج غداة انتصار حزبه في

(١) «المقدّم» عدد ٢٣ و٢٤ (متطقتان وردت في):

AL-AHNAF, BOFIVEAU, FREGOSI, op. cit., p. 95 et suiv.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٤

(٣) مسه

انتخابات يونية ١٩٩١ بالحاجة إلى إعلان « أن ذلك انتصار للإسلام، وليس انتصارا للديمقراطية ».

إن رفض بعض قادة الإسلام السياسي الانضمام إلى منطق الديمقراطية يعبر عن نفسه كذلك من خلال إدانة الأنظمة التي يُقال عنها إنها ديمقراطية وعن طريق التنديد بمفهومها الخاص بمقتضيات تعدد الأحزاب الذي غالبا ما يتسم حاليا بطابع انتقائي إلى حد كبير. وفي هذا الطريق الصعب، طريق تطبيق الديمقراطية، ليس من اليسير إثبات أن النخبة التي يقال عنها إنها علمانية قد تطورت -على مستوى آخر غير مستوى النوايا- بطريقة أسرع وأكثر دلالة مقارنة بمعارضيتها الإسلاميين. ومن الطبيعي أن تنتشر فكرة اللاجدوى في هذه الخطب « الغريبة » على ثقافة الأب، خاصة بين أولئك الذين قامت السلطات التي يقال عنها أنها « ديمقراطية » « شعبية » وحرصة على حقوق الإنسان، بقمع نسبة لا بأس بها منهم. هذا هو موقف عباس مدني عندما يطرح هذا السؤال:

« ماهر النموذج السياسي الذي يمكنه أن يكون بديلاً لنظام الحكم الحالي. وإلا فلماذا نعارض هذا النظام؟ هذا النظام يقول عن نفسه إنه ديمقراطي واسمه « الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ». ويدفعنا ذلك إلى القول إن شعار « الديمقراطية » الذي ينادى به البعض ليس إلا تهريجا {...} »^(١).

وعلى نقيض أفكار الإسلام السياسي في شمال أفريقيا، يبرز القائد البارز لحزب النهضة التونسي: راشد الغنوشي -رغم اقتناعه الواضح منذ فترة طويلة بمفردات الديمقراطية^(٢) - التناقض الصارخ الذي يتضمنه خطاب نظام الحكم تجاه منافسيهم الإسلاميين، إذ تتوافق الحجج:

(١) واستطرد قائلا: «مثل الديمقراطية بالنسبة لبعضهم بمزجها وهدفا والديمقراطية من الناحية التاريخية ليست كذلك ينبغي الرجوع إلى قداما الفلاسفة اليونانيين حيث كانت الديمقراطية تعنى بالنسبة لهم «حب الشعب». وفيما يخصني أعتبر أن الديمقراطية وسيلة وليست هدفا. فهي مساحة نقاش وليست نموذجا إصلاحيا ينهي الأزمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية {...} وهذا النظام الحاكم يخفي حقيقته خلف هذا المفهوم لأنه لا يجرؤ على الاعتراف بأنه شيوعي، خاصة والشيوعية لا تعيش الآن أزهي عصورها، إن مفهومنا عن الديمقراطية هو أنها تسمح للشعب بإعطاء رأيه. وإذا كانت دولتنا تمحاليا بأزمة سياسية، فالحوار هو أفضل وسيلة للوصول إلى شيء».

استشهاد ورد في: [Interview avec Algérie Actualité]

(٢) منذ عام ١٩٨١، وهو التاريخ الذي أعلنت فيه «حركة الانجاء الاسلامي» (الأول مرة) تأييدها لتعدد الأحزاب وتمهدت بالاعتراف بأية أغلبية -حتى لو كانت «شيوعية»- تفوز في التصويت الشرعي بتونس «(ومنقدم ذلك النص في الفصل الخاص بتونس)»

التي يقدمها تقريبا والحجج العامة التي يطرحها المرشحون فى الانتخابات.

«وما هو جدير بالأسف أن حصيلة إنجازات مهاجمينا فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان تشير الإرتياب إلى حد ما ... فهم لم يكفوا عن اضهاد الحريات، وتزييف الانتخابات، واحتكار الإعلام. إننا غارقون فى العبث (...) والحقيقة البسيطة هى أن أعداءنا يجدون دائما صعوبة فى التكيف مع الديمقراطية، وتعدد الأحزاب. بل رفضوها صراحة خلال مدة طويلة. واليوم يطبقونها بصورة مخزية وبطريقة مقنعة. فهم لا يقبلون اللعبة الديمقراطية إلا إذا كانوا هم الرابحين فى جميع الأحوال. بل أذهب إلى أبعد من ذلك: فلنفترض أننا مناهضون محتكون للديمقراطية. وأن أعداءنا ديمقراطيون لاغبار عليهم. فإن كانوا صادقين، لكان فى استطاعتهم إجبارنا على مشاركتهم اللعبة الديمقراطية. وفى فرنسا، ليست المشاعر الديمقراطية لدى اليمين المتطرف واضحة (ونفس الكلام ينطبق على اليسار المتطرف). ولكن لا أحد يحاول أستعباده من الديمقراطية الفرنسية. ونفس الشئ ينطبق على الديمقراطية الإسرائيلية أو على الديمقراطية الأمريكية والبريطانية والألمانية ... الخ وينضل اللعبة الديمقراطية تم إدماج - أو تهميش - جميع الأحزاب السياسية المتشعبة بالأيديولوجيات المتسلطة، فينبغى إذن إتاحة الفرصة لنا فى الديمقراطية ولو كان ذلك لمجرد إعادة تربيتنا.

هناك (فى تونس) حزب شيوعى. ولم يطلب منه أحد التراجع عن الماركسية، من أجل الإعتراف به، خاصة وأيديولوجيته غير ديمقراطية. إن هذا الإلزام بالاعتراف بالديمقراطية يفرض علينا فقط لأنهم يحاولون التخلص من حزب قوى له نفوذ»^(١).

هذا لا يمنع أن معظم قادة الإسلام السياسى أصبحوا يعلنون صراحة تأييدهم لمبادئ تعدد الأحزاب الديمقراطية. وبالنسبة لبعضهم، فإن الحجج التي تعضد ذلك الانضمام لم تعد من قبيل مجرد التكتيك - وخاصة بالنسبة لراشد الغنوشى ولغيره كذلك - بل أصبحوا ينادون بهذه المبادئ

Interview pour *Jeune Afrique Plus*, juillet 1990. (١)

بمشاركة لا يمكن تجاهلها باستمرار^(١). ويدافع راشد الغنوشي عن هذا المبدأ باستمرار أمام مستمعيه الشرقيين:

«كفوا عن القول إن مفهوم الديمقراطية غريب عن ثقافتنا. كفوا عن القول إن (هذا المفهوم) ملك للغرب فقط. إنكم مخطئون، فالديمقراطية هي الإسلام (...)»
 ماذا نقول عن مناقضى الإسلام السياسى الذين يقولون إن الديمقراطية مفهوم «كافر»؟ وإذا كان ذلك مجرد خلاف لغوى، فإن المشكلة شكلية (...) إن الديمقراطية مجرد أداة تنظيم سلمية للصراعات السياسية والفكرية (...) وإذا كان الدين الإسلامى لا يمكن أن يتضمن أى قيود، فبالأحرى أن يكون ذلك الأمر فى السياسة (...) لا يمكن أن تكون الحريات خطرا على الإسلام طالما أنها تمثل جوهره (...) إن الذين يعتبرون الديمقراطية كفرا مخطئون. وقد حسم هذه المسألة متخصصون بارزون فى الاجتهاد. إن قرن الديمقراطية بالكفر اجتهاد خاطئ»^(٢).

حتى عباس مدنى الذى تعددت تصريحاته الواضحة، فيقول إنه فى حالة الهزيمة الانتخابية:

«سنقبل إرادة الشعب ونحترمها (...) ففى دولتنا مسلمون وفيها غير مسلمين ويجب علينا لكى نتحاشى «لبنتنة» الموقف، أن نتفق على حد أدنى، أى على إرادة الشعب»^(٣).

حين يتحدث أحد قادة الإسلام السياسى مثل هذا الحديث ينكر عدد كبير من دارسى هذه الظاهرة أن ذلك الموقف من قبيل التطور ويعتبرونه مجرد «كلام» أو يرون فيه المظهر الإيجابى «للغة ثنائية» لا مفر منها، ومن منظور هؤلاء أن هذه الثنائية لا تدل على ازدواجية؛ لأن

(١) والأمر كذلك بالنسبة لجزء من أجزاء الجيار المصرى على الأقل، نذكر على سبيل المثال: حزب العمل الاشتراكى برئاسة إبراهيم شكرى، فقد حصل أعضاء الاتجاه الإسلامى فى إطار هذا الحزب على أغلبية الأصوات منذ مؤتمر مارس ١٩٨٩. وهذا الحزب يدافع عن آراء قريبة من وجهة نظر راشد الغنوشي، أنظر مواقف عادل حسين (فى جريدة «الشعب» لسان حال هذا الحزب) بخصوص هذا الموضوع:

"Nationalisme, communisme, islamisme : itinéraire d'un intellectuel égyptien",
 Egypte / Monde arabe, n° 5.

(٢) فى حوار مع المجلة الأسبوعية الجزائرية :

Horizons, 22 août 1991, p. 1 et 12.

(٣) فى حوار سبق ذكره.

تحليلاتهم القطعية تلك تفترض ضمناً أن جانب «الشمولية» هو الذى سيتغلب دائماً فى النهاية. وعندما كان عبد الفتاح مورو (السكرتير العام السابق لحركة الاتجاه الإسلامى) يمتنع عن التصريح بالأجوبة «المتشددة» التى كان ينتظرها المستمعون من «قائد متشدد»، كان يطلق عليه دائماً اسم «السيد فالسيوم». أما تصريحات عباس مدنى المعتدلة والمرنة والتى لا يحصرها العد - رغم أن وسائل الإعلام تنشرها على نطاق أضيق من تصريحات زميله بن حاج، التى تحقق الدور الذى رسمه الإعلام للخطاب السياسى الإسلامى فيتم تقديمها بالنسبة لبن حاج الذى «يتقاسم معه الأدوار»، باعتبارها «الوجه الإيجابى للعملة»... الخ وعندما يشعر هذا الأخير بالحاجة إلى الابتعاد عن هذا التشدد يكف كلامه (بالنسبة للدارسين المشار إليهم) عن أن يكون «شاهداً» ليصبح مجرد «كلام» يؤكد منظورهم. وسرعان ما يميل إلى الاختفاء الحرس المنهجى الذى كان يستخدم استخداماً وثيراً فى الحالات الشبيهة بعباس مدنى، بينما كان من المفروض اللجوء إلى مثل هذا المنهج فى حالة مثل حالة موقف بن حاج لكى يأخذ فى الاعتبار البعد الزمنى من أجل قياس معنى وأبعاد هذه الحاجة إلى الابتعاد وهكذا يتم (دون بذل قدر كاف من المجهود المنهجى) تعضيد فكرة وجود تضاد عام، هيكلى، لا رجعة فيه، بين القوى التى تتكون فى إطار التيار الإسلامى وبين ظهور النظم الديمقراطية.

ولكن هذا الموقف يتسم بنفس القسط من الطابع «الأيدولوجى» والتعسفى الذى تتسم به آراء أولئك الذين يعطون ثقتهم للاتجاه العكسى، أى للمزيدات الديمقراطية التى نجدها فى خطاب جزء من هذه القوى : لماذا؟

هناك ما هو أهم من تقييم الممارسات السياسية فى المجتمعات الإسلامية فى العصور القديمة، بل ما هو أهم - رغم أنه أقرب إلينا - من تقييم ممارسات مؤسسى التيار الإسلامى الجديد، ومن الضروري أن ندرج فى تحليلنا لهذه الظاهرة، تأكيد قدرة المجتمع الإسلامى - وقدرة الإسلام السياسى - على تطوير نظام للتعامل لا يتعارض مع احتفاظه بالارتباط بدين أو عقائد لا يمكن المساس بها. وعندما تحكم «العين» الخارجية على الذين يستندون إلى الإسلام بأنهم كُتِب عليهم أن يظلوا إلى الأبد منفصلين عن عالم القيم السياسية الحديثة، فإنها تعبر بهذه الطريقة عن رفضها لفكرة التطور التاريخى. ومن المفارقات أن هذه الرفض شبيه إلى حد كبير بالرفض الذى يحق لنا أن نلوم مظاهره فى التيار الإسلامى: عندما نسلم بما نفترض أنه الطابع الذى لا يتغير فى السلوك السياسى المرتبط بالدين الإسلامى، فإننا بذلك نؤيد ما يدعون أنه الطابع الأبدى لمعاملات الإسلام وهذا هو جوهر

الإطار المرجعي للتيار الإسلامي. ول نجد نفس هذا الرفض للتطور التاريخي في هذه النداءات المتكررة التي تنادي بالعودة إلى الشريعة العتيقة، ويعتبر ذلك بمثابة برنامج بالنسبة لأقل منافسي إمام قم تفتحاً. ويرفض فكرة إمكانية التطور بالنسبة لمناضلي الإسلام السياسي، يتأثر نقادهم بهذه الرؤية الأيديولوجية للغاية التي يقدمها التيار الإسلامي عن نفسه وعن نظام معاملاتهم.

لا يمكننا إذن النظر إلى القوى التي تتحرك في إطار الإسلام السياسي على أساس معيار وحيد يتسم بالسكون - وهو في هذه الحالة معيار سلبي - لتقييم قدراته في المجال الديمقراطي. في الوقت الذي نغض النظر فيه عن باقي الطبقة السياسية التي مارست عشرات السنين من الاستبداد. فمن شأن هذا المسلك أن يؤدي بنا إلى تصور قدرة هذه الأخيرة تلقائياً على حمل مشعل الحريات الفردية والجماعية لمجرد أنها تسعى لإبراز اختلافها مع التيار الإسلامي، كما يؤدي بنا إلى أن نرى أن لديها مطلق الحرية في حماية نفسها من هؤلاء المنافسين.

وبما أن قوى الإسلام السياسي تمثل عنصراً من عناصر واقع هذه الدول فإن مساهمتهم تبدو لنا شرطاً ضرورياً للانتقال إلى الديمقراطية التي قد تفقد كل معانيها في حالة غيابهم، أو بالأحرى إذا تم ممارستها «ضد» جيل كامل من مناضلي الإسلام السياسي، وليس لدينا مايسمح بتوقع الدور الذي قد يلعبه هذا الجيل في إطار الديمقراطية، فقد يمثل قياداً هنا، وقد يمثل طرفاً مساهماً هناك.

١٦ - الشريعة والعلمانية : حدود إعادة التوظيف

قد يقول لنا البعض، إلى أي مدى يستطيع فكر ينطلق من الدين إعادة توظيف الإطار العلماني للفكر الديمقراطي الغربي؟ هل هناك إمكانية إيجاد تناغم بين سيادة الدين وسيادة الشعب التي تعتبر أساس الديمقراطية؟ وإذا أخذنا في الاعتبار أن جوهر الديمقراطية يقوم على مبدأ أولوية الإرادة الإنسانية في مجال المعاملات، فسنجد أن هناك حاجزاً لا يمكن تجاوزه بين العلم «الغربي العلماني» والعالم «العربي الديني». ألا يمكن فعلاً تجاوز هذا الحاجز؟ من أجل تقييم أكثر دقة للموقف، علينا التحقق من مقولة أن الفكر السياسي الغربي قائم على حرية الإنسان المطلقة في اختيار القوانين التي تحكمه وتحديدها. أو بمعنى أدق، علينا التحقق من أن الممارسات الغربية قد جعلت من هذا المبدأ النظري، معياراً مطلقاً بالفعل. ويبدو أنه يتحتم علينا إضافة بعض الظلال على هذه الرؤية عدا بعض الحالات النادرة الاستثنائية. ابتداءً من الولايات

المتحدة (« في الله نثق "In God we trust") إلى النظام الجمهورى فى فرنسا مروراً بالمجلترو وألمانيا الفدرالية، كل هذه التجارب المرموقة فى مجال الفكر الليبرالى تسلم فعلا بوجود مبادئ أعلى من إرادة الإنسان، سواء كانت هذه الإرادة جماعية أو إرادة الأغلبية. وفى عدد لا بأس به من الحالات، ظلت الإشارة إلى التاموس الإلهى صريحة، هذه هى حالة الولايات المتحدة، وألمانيا وبريطانيا. وفى معظم الحالات الأخرى، لم تختف هذه الإشارة إلا شكلياً - وإن كان الفرق بين هذين الموقفين لا يستهان به- إذ أن «المواثيق الدولية» تفرض على الأعضاء المؤسسين مبادئ مشهورة بأنها أعلى من إرادة أية أغلبية برلمانية. وبالفعل تدل «مبادئ القانون العامة» وهذا «القانون الطبيعى» أو ذاك على أن إرادة الإنسان كانت دائماً -حتى عندما كانت تعبر عن رأى الأغلبية- خاضعة لمجموعة من الأطر المرجعية العالمية دون أن تكون موهلة لوضع هذه الأطر موضع التساؤل. وتدل هذه «المبادئ» و«القوانين» كذلك على أنه لكى يتم الحد من تجاوزات الأغلبية - أيا كانت شرعية انتخابها - ينبغى تقبل وجود مبادئ متأصلة تُستمد -بحكم الأمور- من مصدر أحر غير الإرادة الإنسانية. وبناء على ذلك يتم تقبل فكرة أن الإرادة الإنسانية ليست المصدر الوحيد لصياغة المعايير ووضعها.

إن غياب إشارة صريحة إلى الأصل الإلهى لهذه المجموعة من المعايير قد يشير إلى الاختلاف. ولكن هذا الاختلاف ينبغى النظر إليه بأعتباره أمراً نسبياً إلى حد كبير لأنه نتيجة للشكل والإطار -التحرر من الوصاية الكنسية- اللذين نجم عنهما صياغته للرغبة فى تأكيد مبدأ أساسى.

أليس فى القانون «الدينى» قدر من الطاقة «الشمولية» أكبر من تلك التى تود فى القانون الإنسانى فبترتب على ذلك أن تصبح الأقليات التى ترفض هذا القانون «الدينى» أكثر عرضة لأن تكون ضحايا استبدادية تلك الطاقة؟ وفى هذه الحالة ماذا سيكون مصير الذين يعارضون التاموس الإسلامى؟ يقدم التاريخ قدراً كافياً من الأمثلة التى تم فيها تجاوز المعيار الإسلامى من جانب الأطراف الإنسانية فى الدول الإسلامية. وربما لا يكفى أن نذكر الضمانات الخطابية التى قدمها عدد لا بأس به من قادة الإسلام السياسى بخصوص احترام خصومهم السياسيين. يقول راشد الغنوشى منذ ١٩٨١:

«نحن على استعداد لاحترام أية أغلبية تفوز شرعياً فى الانتخابات حتى لو كانت هذه الأغلبية شيعية».

ويمكننا بالفعل الكشف بين سطور خطاب الإسلام السياسى عن مجموعة من الظلال التى تعكس صعوبة تقبله للشرعية الكاملة للحقوق السياسية بالنسبة لأعداء الإسلام السافرين، وهذا

يقدم دليلاً إضافياً على «اختلاف» الإطار المرجعي للإسلام السياسي وهو اختلاف لا يمكن التهورين من شأنه. وينطبق نفس الكلام على محفوظ نحتاج («طالما لا تتعارض الديمقراطية مع جوهر الإيمان الإسلامى، فهى أمر ينبغى على المؤمن التمسك به»)^(١) ويبدو بصورة أوضح فى أقوال عباس مدنى التى تعبر فى معظم الأحيان عما تريد «العين» الخارجية اعتباره نوعان التناقض الذى لا يمكن التغلب عليه.

«إننا نقول إن الانتخابات حاسمة بالنسبة للجميع، أيا كانت نتائجها سنحترم الأغلبية حتى لو كانت هذه الأغلبية صنعها صوت واحد. إننا نعتبر بالفعل أن الذى ينتخبه الشعب يعكس رأى الشعب.

وعلى عكس ذلك، لن نقبل أن يقوم هذا الشخص المنتخب بالاضرار بمصالح الشعب. ولا ينبغى أن يكون هناك تناقض بينه وبين الشريعة ومذبهها وقيمها لا ينبغى أن يناهض الإسلام.

من يعادى الإسلام فهو عدو الشعب»^(٢).

فلنكرر مرة أخرى ماسبق قوله، إن معيار «التناقض» ينبغى أن يُدرج ضمن اعتباراته نظرة متأنية للإطار المرجعي (الديمقراطية الغربية) الذى يُستخدم ضمناً باعتباره معيار التقييم. إن التجارب الليبرالية الغربية كانت دائما تضع حدوداً على مستوى المبادئ وحدها - حرية تعبير أنصار النظم التى تعتبر أنها تتناقض معها. هل ينبغى أن نذكر على سبيل المثال أن دستور ألمانيا الغربية يرفض ضمناً الحقوق السياسية لمن لا يعترف صراحة ببيادتها، وأن الولايات المتحدة تمع الشيوعيين أو أولئك الذين يشتهرون بالانتماء إلى ذلك المذهب، من دخول أراضيها؟ . للح هنا أيضاً يؤدى التأويل التاريخي للأطر المرجعية إلى إضفاء طابع نسبي لحجم التصدع الظاهري بين الخطابين. فإذا انحصر حجم «الشريعة الإسلامية» فى الدور الذى يقوم به «القبول الطبيعي» و«المبادئ العامة» التى يتضمنها الفكر الغربى -والتى تستخدم باعتبارها إطاراً مرجعياً نهائياً لانتاج المعايير التى يصدرها الانسان - أصبح من غير المستحيل التوفيق بينه وبين إطار الديمقراطية العلمانى. ويعبر عادل حسين عن وجهة النظر هذه عندما يرفض أن يحتكر الاطار المرجعي الاسلامي تشكيل واحد، كما يدافع عن ضرورة أن يكون هذا الاطار المرجعي

(١) فى حوار مع مجلة Horizons يوم ١٨ نوفمبر ١٩٩٠، ويضف محفوظ نحاس: «بوصفى مسلماً على البحث عن الحكمة والمعرفة فى أى مكان، طالما لا تتعارض ذلك مع الإيمان إذا كانت وجهة النظر هذه تتفق مع الديمقراطية فى بلدنا أو فى أية دولة أخرى، فنحن أول من يتحتم عليه الدعوة إليها، لسنا وفقاً للمفهوم اليونانى الذى مرق المجتمع، ولا وفقاً للمفهوم الرومانى الذى مرض النظام العسكرى، ولكن وفقاً للزوجة الاسلامية التى تعفى أكثر الناس تواضعاً حق التعبير عن أنفسهم».

(٢) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع عباس مدنى

إطاراً مشتركاً لجميع الاتجاهات السياسية بما في ذلك الاتجاهات المسيحية :

« في كل أمة إطار عام، دستور أو مبادئ عامة تنسق الجهود وتنظم اللعبة السياسية. القواعد والمبادئ العامة التي تحكم اللعبة السياسية واضحة وبالتالي تتم اللعبة سلمياً وبطريقة بناءة - نحن في حاجة إلى أيديولوجية عامة، أي إلى مبادئ عامة تنظم اللعبة في مجموعها وتقرده عناصرها المختلفة، لأن ذلك شرط لكي تتم اللعبة بطريقة سليمة. إننى أعتقد أن هذه القواعد العامة، هذه المبادئ العامة لهذه الدولة هي الإسلام.

لا يتعلق الأمر بإنشاء حزب واحد. أرجو أن يتواجد هنا الإخوان المسلمون، والناصريون أيضاً... الخ ولكننى أعتقد أن كل ذلك ينبغي أن يتحرك تحت شعار الإسلام. لأنه هويتنا. أرجو ألا يحتكر الإخوان المسلمون الإسلام. فهم يمثلون أجناساً معيناً في المجتمع الإسلامى ولكنهم لا يمثلون الاتجاه الوحيد. أرجو أن يكون عملنا جميعاً قائماً على نفس الأساس، أن نتنافس بناء على نفس هذا الأساس. وبالطبع يوجد بيننا اختلافات فى التفاصيل، أو حتى اختلافات فى وجهات نظر أساسية، ولكن سيظل كل ذلك فى إطار الإسلام. الأقباط؟ هذا ينطبق أيضاً على الأقباط. كما سبق أن قلت، فالإسلام ميراثنا وهويتنا، وروحنا، وينطبق ذلك على المسلمين كما ينطبق على الأقباط. فهم أبناء نفس التاريخ. أيا كانت الظروف كان الأقباط يمثلون جزءاً من المجتمع (...). ولم ترتد النساء المسلمات فى المدن وفى القاهرة زياً خاصاً بهن إلا منذ وقت قريب جداً، بينما مازالت ترتدى النساء المسيحيات مثل عدد كبير من النساء المسلمات أزياء تتماشى مع النماذج الأوروبية (...). وإذا خرجتم من القاهرة وذهبتن إلى الصعيد، ستجدون أن النساء المسلمات والقبطيات يرتدين نفس الأزياء، ويمثل ذلك الثقافة المشتركة والتقاليد المشتركة. إن الإسلام بقيمه وأسلوب معيشتته هو ميراث كل الذين يعيشون فى مصر سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين. إنكم تعرفون جملة مكرم عبيد الشهرية: «الإسلام وطنى، والمسيحية دينى». وقد اعتاد بعضنا على أن يقول: الأقباط هم مسلمون يذهبون إلى الكنيسة يوم الأحد. كانت كلمة «رب» تستخدم دائماً فى اللغة القبطية الكلاسيكية بدلاً من «الله»: إن شاء الرب بدلاً من «إن شاء الله». ومن الناحية العملية يقول معظم الأقباط «إن شاء الله» مثل المسلمين. ومن النادر جداً أن نسمع شيئاً آخر. ومن الممكن ذكر عدة أمثلة

من هذا القبيل. هذا هو السبب الذي يجعلنا نقول إننا نواجه المستقبل مسلحين بثقافة واحدة، سواء كنا مسلمين أو أقباط، وأرجو أن تدخل مختلف الاتجاهات السياسية سلمياً تحت هذه «المظلة» الوحيدة»^(١).

(١) في حوار للكاتب مع عادل حسين، القاهرة، أبريل ١٩٩١.

الفصل الرابع

غنوشى وعباس مدنى والآخرى ، منطق الاختلاف

حتى إذا كانت ظاهرة الإسلام السياسى متجذرة فى أرضية مشتركة؛ ألا وهى رد الفعل تجاه الاجتياح الاستعمارى، فهذا لا يمنع أن المواقف تختلف -بشكل ملموس- من دولة إلى أخرى.

حتى عندما يعلنون انتماءهم إلى القرآن باعتباره إطارا مرجعيا مقدساً، فلا مفر من تأثر البشر -الذين يكونون قاعدته- بالواقع الذى يعيشون فيه وإن كان واقعاً قومياً، إذ من المعروف أن القوميات تعتبر -فى كثير من الأحيان- شيئاً غريباً عن الإسلام الأصيل. وفى الوقت الذى تقوم فيه القوى الطاردة المركزية بدورها فى مجال الاستقلالية، تخضع حركة الإسلام السياسى لبعض عوامل التجانس والاندماج التى تساهم فى التقليل من شأن الاختلافات القومية وتساهم فى خلق نمط من أنماط ديناميكية الاندماج خارج إطار المؤسسات الحكومية.

ولكى ندرك أبعاد هذه الظاهرة ينبغى أن نقوم -بعد محاولة استخلاص المنظومة التفسيرية التاريخية- بالتحقق من هوية هذه الخصوصيات القومية والتطورات التى تؤثر عليها كما نقوم بمحاولة التوصل إلى النظام الذى تسيير وفقاً له.

إن اختلاف خط سير حركات الإسلام السياسى ترجع قبل كل شئ إلى تنوع الظروف التاريخية التى تم فيها اللقاء مع الغرب. لقد اختلفت هذه الظروف وفقاً للخصائص الكامنة داخل هذه المجتمعات. وكان تاريخ ما قبل الاستعمار قد رسم فعلاً فى منطقة شمال أفريقيا اختلافات شبه قومية، دون أن يصل ذلك إلى الشكل النهائى، أى إلى الدولة القومية. وترتب على مدة هذا الوجود الأجنبى وشكله، تزايد هذه الاختلافات الأولى. وكانت التعبيرات القومية عن الإسلام السياسى تابعة لخط سير تكوين الدول فى فترة ما بعد الاستعمار، وبعد أن كانت الانتصارات الأولى للدول القومية تتم على حساب الإسلام السياسى، يحاول هذا الأخير اليوم استغلال مواطن ضعف هذه الدول.

لقد ارتبط مضمون العلاقة الثقافية مع الغرب بالسياسات الاستعمارية، كما ارتبط بالسياسات التى اتبعتها النخبة القومية التى تولت زمام الحكم -غداة الاستقلال- فى البلدان المختلفة. ونحن نعنى هنا بالطبع الثقافة بالمعنى الضيق لهذه الكلمة، التى تتكون عناصرها الأساسية من اللغة العربية من ناحية، ومن العروبة الثقافية بعد ذلك، ثم من الدين الإسلامى أخيراً. وكان الأمر كذلك فيما يخص المؤسسات، بالنسبة لاختيار الصيغة السياسية، وبالنسبة لقاعدة النظام الأيديولوجية، وموقفه من المؤسسات التقليدية الموروثة من فترة ما قبل الاستعمار (وهى فى الغالب قريبة من الأطر المرجعية الإسلامية).

واختلفت الظروف التى إندرج فيها الإسلام السياسى فى المناخ السياسى وفقاً لقدرة النظم

السياسية على الحفاظ -خلال فترة ما بعد الاستقلال- على الإجماع النسبي الذي نبع من الكفاح القومى ضد الاستعمار. واختلف حجم الإحباطات الاقتصادية والديمقراطية (ويعبر خطاب الإسلام السياسى عنها كذلك) وفقا لقدرة هذه الأنظمة على الاستجابة لموجة مطالب المستهلكين الصاعدة (سواء ساعدتهم على القيام بذلك الإيرادات البترولية أم لا) ولموجة مطالب المواطنين السياسية التى تعتبر أكثر بظناً وإن كانت فى نفس درجة الإلحاح.

١- العلاقة الثقافية مع الغرب وظروفها التاريخية

إذا كان كل مجتمع من مجتمعات شمال أفريقيا قد عانى من الوجود الأجنبى المباشر، فإن القاعدة القانونية لهذا الوجود ومدته وبالتالي انعكاساته اختلفت بطريقة ملموسة من حيث الزمن والمساحة.

الوجود الغربى المباشر فى المغرب وفى العالم العربى

(القرن التاسع عشر والقرن العشرون)

١٣٢ سنة (استعمار)	١٨٣ - ١٩٦٢	الجزائر
٧٥ سنة (حماية)	١٨٨١ - ١٩٥٦	تونس
٤٠ سنة (استعمار)	١٩١١ - ١٩٥١	ليبيا
٤٤ سنة (حماية)	١٩١٢ - ١٩٥٦	المغرب
٥٣ سنة (استعمار حتى ١٩٤٦)	١٩٠٧ - ١٩٦	موريتانيا
٤ سنة + ٣ سنوات	١٨٨٢ - ١٩٢٢	مصر
حملة نابليون	وفترة وجود محدودة فى منطقة قناة السويس حتى ١٩٥٦	
٢٦ سنة	١٩٢٠ - ١٩٤٦	سوريا
٢٦ سنة	١٩٢٠ - ١٩٤٦	لبنان
١٢ سنة	١٩٢٠ - ١٩٣٢	العراق
		السودان
		الإمارات
		اليمن الجنوبية (عدن)

لقد تم الوجود الأجنبي في إطار مجتمعات تختلف إلى حد كبير، وبالتالي اختلفت إمكانياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمقاومة هذا الوجود. فلا يوجد وجه للمقارنة بين الوجود الفرنسي في الجزائر، الذي استمر مائة واثنين وثلاثين عاما، وبين نظام الحماية الذي استمر خمسة وأربعين عاما في المغرب وتونس. وفي المرحلة التي سبقت الاستعمار الفرنسي، كان يوحد بالجزائر سلطة مركزية « تتركز إلى حد كبير في أيدي نسبة ضعيفة (من النخبة) ». وكانت هذه السلطة قائمة أساساً على « الانشاقات التي تغذيها »^(١) وتم تقسيم الأراضي التي تم غزوها خلال سبعة عشر عاما من الحرب، إلى مقاطعات تابعة للدولة الأم وتم القضاء - بطريقة شبه كاملة - على النخبة السياسية والمؤسسات وأدى ذلك إلى جانب سياسة تملك الأراضي وحرب التحرير الطويلة، إلى اختلاط اجتماعي هائل. بينما ظلت المؤسسات الوطنية في المحميات حية - رغم ما أصابها من الضعف إلى حد كبير- واستمرت الهياكل الاجتماعية دون صدمات عنيفة خلال فترة التواجد الفرنسي التي استمدت في هذه الدول نصف أو ثلث مدة التواجد الفرنسي في الجزائر.

إن الحدائق التي تم فرضها على الجزائر، استوردتها أنظمة الحكم المحلية في مصر وفي تونس -بطريقة ما- قبل التواجد العسكري الأجنبي. كما قامت هذه الأنظمة باتخاذ خطوة أولى - وإن كانت محصورة في بعض المجموعات الاجتماعية- نحو نوع ما من التفرد وتبنت تونس « عهد الأمان » في عام ١٨٥٧ يعتبر هذا الحلف تكملة لحركة الإصلاح التي قام بها أحمد باي (١٨٥٥-١٨٣٧)، ورغم أن هذا الحلف كان يخدم في الواقع المصالح الأجنبية كما يخدم المصالح القومية بإقرار مبدأ المساواة أمام القانون بالنسبة للضرائب، وحرية المعتقدات وحرية التجارة والصناعة، فإنه كان إلى جانب ذلك « ينص على عدد معين من المبادئ التي تتعلق بنموذج الدولة الحديثة »^(٢). ولكن حتى في حالة تونس التي تعتبر حالة نموذجية، أو في حالة المغرب، فإن الاضطرابات التي طرأت على الإطار الدلالي في المجتمعات التقليدية لم تمسها بصورة تذكر. كانت

VATIN Jean-Claude, *L'Algérie politique - Histoire et société*, Paris, ENSP, 1983, (١) 2^{ème} édition augmentée.

CAMAU Michel, *La Tunisie*, Paris, P U F., 1988, (Que sais-je?), p. 144.(٢)

ويختصر فكر الاصلاحيين في نهاية القرن التاسع عشر أنظر:

Essai sur les réformes nécessaires aux Etats musulmans, présenté par Magaly MORSEY, Edisud, (Archives maghrébines).

SRAIEB Noureddine, "Elite et société - l'invention de la Tunisie, de l'Etat-dynastie à la nation moderne", in *La Tunisie au présent* , op. cit., p. 65-116

عملية الإصلاح الأولى هذه التي قامت بها الدولة (والتي كانت «تفتقد»، فى الغالب، إلى «أساس اجتماعى وإلى تأييد المجتمع المحلى»^(١)) «مدفوعة بديناميكية خارجية». وهى اليوم موضع انتقاد من طرف الإسلام السياسى كما هو الحال بالنسبة للإصلاح الذى قامت به النخبة التى تولت زمام الحكم بعد الاستقلال^(٢).

وعلى أية حال، فإن الجزء الأساسى من آثار هذه المواجهة بين النماذج الثقافية ظهر فى المناخ السابق لعمليات الاستقلال. فكان أول تعبير عن تلك المواجهة الاختيارات التى تمت فى المجال الثقافى (ومن بينها موقف النظام تجاه القيم الدينية) وبعد ذلك كان التعبير عنها من خلال الانعكاسات الثقافية المترتبة على الاختيارات التى تمت على المستوى الاقتصادى وعلى مستوى المؤسسات. ولم يكن لجوء النخبة التى تولت زمام الحكم بعد الاستقلال إلى الأشكال المختلفة من المخزون التقليدى أو من المخزون الغربى الحديث الخاص بالإطار المرجعى السياسى دائما بنفس المعدل. هذا بالإضافة إلى أن هذه النخبة لم تقم فى أى دولة من هذه الدول بعرقلة عملية العلمنة وتوسيع رقعة استخدام الشفراء الثقافية. وعلى كل حال تعاملت الأنظمة مع الصدمات التى ترتبت على الابتعاد -الذى كان الاستعمار سببا له- عن التراث المحلى بطريقة مختلفة. فكان هذا هو الحال بالنسبة للعربية (وستتناول هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد) ولا نعى بذلك الامتثال للقيم اللغوية والثقافة العربية فحسب. بل الامتثال أيضاً لقيم أيديولوجية الوحدة العربية^(٣). كما كان الحال كذلك -بوجه خاص- بالنسبة للقيم الدينية التى اعتبرت فى الجزائر وفى ليبيا قيما حاملة للركود الاجتماعى، والتى ظلت فى المرتبة الثانية إن لم تكن فى هامش الخطاب السياسى. والأمر كذلك أخيراً بالنسبة لجهاز المؤسسات القضائية الدينية (التشريعية، القضائية أو التعليم) التى تم احتواؤها بمهارة هنا، أو حتى تدعيمها وإدماجها فى النظام السياسى، أو الشك فيها هناك وتهميشها، أو مجرد القضاء عليها.

(١) CAMAU Michel, *La Tunisie au présent ...*, op. cit., p. 45.

(٢) على سبيل المثال يقول صلاح الدين الجورشى مستذكراً مرقف بورقيبة فى مقالة كتبها فى المعرفة (١٩٧٧): «إذا قيل لكم إن أحمد باى مات، فلا تصدقوه». وهو يقارن بين نظام حكم بورقيبة وموقف أحمد باى الذى يقول عنه كاتب الحوليات أنه كان يعبر عن إعجابه الشديد بالإنجازات الصناعية عندما سافر إلى فرنسا، قائلاً فى كل مرة: «وسأل الله أن يكون لدينا ذلك فى تونس».

(٣) DJAIT Hichem, *La Personnalité et le devenir arabo-musulmans*, op. cit.

SAAF Abdallah, "L'Unité arabe dans le discours maghrébin", in *Annuaire de l'Afrique du Nord 1985*, Paris, CNRS, 1987.

وعندما بدأ تطّلع جزء من المجتمع المدني الناشئ في دول شمال أفريقيا إلى تقوية هويته، ينتشر بعد ذلك، فقد عبر هذا التطّلع عن نفسه - من حيث الزمان والمكان - بمعدلات ودرجات من القوة تختلف وفقاً لهذه الاختلافات. ذلك أن هذا التطّلع نابع من انعكاسات التحديث الثقافية، وقد كشفت عنه ثم فجرته الإحباطات السياسية وخيبة الأمل على المستوى الاقتصادي.

واضطرب الخطاب الإسلامي في كل هذه الدول إلى تكييف إطاره المرجعي مع خصوصيات المكان، والزمان، مستندا إلى سلبيات سياسة الدولة، وإلى الطفرات التي تتم في اللغة التي يستخدمها نظام الحكم، وترتب على ذلك ظهور الخصوصيات القومية للتعبيرات المختلفة في مؤسسات الإسلام السياسي في دول شمال أفريقيا.

٢ - ثمن الحداثة

كان بورقيبة، أكثر من أي حاكم آخر، من أنصار الحداثة، فأراد أن «ينقذ تونس من رياح الشرق»^(١) تلك الرياح التي تحمل نماذج كان يريد أن يجعل تجرته القومية بعيدة عنها، ولم يتردد في معاملة بعض القيم المحلية معاملة سيئة (القيم الدينية أو بعض القيم التي تتسم بطابع ثقافي فقط، مثل العروبة) لأنه كان يرى أنها تمثل عائقا يعرقل المشروع الذي يريد تحقيقه في مجال التنمية. وكان أحيانا يعتبر أنها تمثل نوعا من القيود التي قد تعوق قيادته القومية. وبما أنه كان لا يسمح بأن «يذوب» «الطابع التونسي» (ومعه سلطته الشخصية) «في الكيان العربي (وبالأحرى في الكيان الإسلامي) الأوسع»^(٢) فلم يتردد في الإفراط في التأميم، بالتالي لم يتردد في إضفاء الطابع العلماني على إطاره المرجعي لأن هذا الرئيس كان معجبا بأوجست كورنت ومتشعباً بالثقافة الوضعية والعلمانية التي كانت سائدة في الجمهورية الثالثة الفرنسية، وقد وصل به الأمر، في بعض الأحيان، إلى حد التعبير علنا عن تحفظه تجاه الدين ولم يتردد في إدانة بعض أبعاده التي اعتبر أنها لا تتماشى مع روح العصر، بل تتعارض مع المشروع الذي يريد تحقيقه في مجال التنمية فهو يقول. في مارس ١٩٦٠:

«هناك من يفضلون أن يصوموا وأن يفرضوا على أنفسهم بذل الجهد اللازم لكي لا يؤثر هذا

CAMAU Michel, *La Tunisie au présent ...*, op. cit. (١)

DJAÏT Hechem, *La Personnalité ...*, op. cit, p. 25. (٢)

الصيام على إنتاجيتهم. نحن لا نعترض على ذلك ... ولكننا لا ننكر أن ذلك مرهق. وهناك آخرون فهموا الحجج التي أقدمها واستوعبوا فكرتى بطريقة أفضل. أولئك أرادوا أن يفرضوا على أنفسهم بذل جهد إضافي ولكن في اتجاه مزيد من الإنتاجية، دون أن يحرموا أنفسهم من الطعام»^(١).

إن قائمة أشكال العنف الدالة التي مارستها سياسة بورقبيية الإصلاحية^(٢) تذكرنا بمواقف شبيهة حدثت في إطار القومية التركية خلال العشرينات، أو بشورة شاه إيران «البيضاء»، ابتداءً من كوب عصير البرتقال الذي شربه علناً أثناء شهر رمضان، إلى إغلاقه جامعة الزيتونة مرورا بتذويب المحاكم الشرعية (التي كان من اختصاصها تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية) في إطار القضاء العادي، وإصدار قانون أحوال شخصية يمنع تعدد الزوجات (ويجعل موافقة المرأة على الزواج أمراً إجبارياً). وهناك اعتبارات ترجع إلى طبيعة نظام الحكم (مثل الحفاظ على شرعية ملك المغرب التقليدية) أو مستقلة عن مصادر شرعية النظام (مثل وحدة الدول العربية التي ينادى بها العقيد القذافي) تدفع حكماً آخرين إلى الاحتفاظ -بطريقة أكثر منهجية- بنقطة ارتكازهم من الناحية الدلالية في مجال القيم التقليدية و/أو الدينية، وبالتالي تتضاءل المساحة التي يتركونها لخطاب معارضيتهم. وعلى ذلك اضطرت الأصولية المعارضة إلى التكيف مع منافسة أصولية الدولة وإلى احترام حدودها. واضطر كل من الإسلام الرسمى وإسلام المعارضة إلى تكييف استراتيجيتيهما، واضطر خطاب التمرد أن يكون على مستوى خطاب

(١) وصح بورقبيية بعد ذلك بشهرين ما يقصده «لم يفرض القرآن العادات المرهقة حسداً إلا ما تراضت عليه دولة قوية (...). ولكن إذا كانت الدولة في حالة خطر، تصبح المقتضيات السياسية لها أولوية على المقتضيات الدينية» الدولة أولاً لأنه بدون الدولة، يتعرض الدين للخطر. فمن اختصاص الدولة توفير أمن الإنسان الذي يحل في المسعد والمحافظة على كرامته التي كانت مهابة حلالاً حقاً الحماية...».

بعد ذلك بثلاث عشرة سنة، إنار -بطريقة أكثر لغتنا للأضمار- بمناسبة ندوة عن «الثقافة الشخصية والعسر القومي». نقطة تماسك التصور القرآنية خلال لقاء لم تنشره الصحف، فأشار إلى الآيات التي تدور له أنها مسافة (إن الله لا يعسر ما يقوم حتى يعسروا ما بأنفسهم) و«ما تشاؤون إلا أن يشاء الله، إن الله علم حكيم». ويعموس دراسة دقيقة لشخصية بورقبيية أنظر

COHEN Bernard, *Le Pouvoir d'un seul*, Paris, Flammarion, 1986

(٢) أنظر على سسل المثال

KRICHE N Aziz, in *La Tunisie au présent*, op. cit

« الإغراء »^(١) سواء كان ذلك في المغرب - إبان حكم أمير المؤمنين - أو في ليبيا حيث يرفرف علم الإسلام الأخضر، وتنادى اللافئات - بجميع أشكالها - بسيادة القرآن واعتباره « شريعة المجتمع »، أو كما حدث أخيراً في الجزائر في عهد الشاذلي حيث تقوم الدولة ببناء مسجدين عندما يبنى أحد مسجداً، كما يقول كاتب ياسين هذا الناقد اللازم « للأسطورة العربية - الإسلامية »^(٢).

في المغرب، لم يكن قدر إغراءات التحديث التي يواجهها رعايا مملكة يحكمها ملك وورث حق « حكم المؤمنين »، مثل الإغراءات التي يواجهها مواطنو الجمهورية التي يحكمها بورقبيبة الذي اضطر أن يبنى شبكات التبعية التي أقامها على أنقاض نظام الباى، أى على لا شئ أو ما يقرب من اللاشئ.

وكانت ليبيا في السبعينيات تمثل النموذج الأعلى للمناخ الذي لا تخترقه احتجاجات الإسلام السياسى التي فرغها النظام من مضمونها نظراً لارتكاز محتوى خطاب نظام الحكم الثورى - الذى يرمى إلى « القضاء على الاستعمار الثقافى » - على العروبة والإسلام، فتعددت المواقف الدالة التى تخلى فيها عن الثقافة الغربية (مثلما حدث فى المجال اللغوى، وبخصوص الزى والموسيقى). وهكذا لم يكن لمسألة التعريب التى تعتبر من المسائل المفضلة بالنسبة لتيار الإسلام السياسى فى الجزائر، نفس القدرة على التبعية فى إطار العروبة التى ينادى بها القذافى.

وبما أن شيطان العلمانية لا يتمتع فى المملكة الشرفية (أو فى إطار النظام القذافى المتمتذ فى نواح معينة)^(٣) بنفس درجة الفاعلية التى يتمتع بها فى دولة « الدستور الجديد » أو فى دولة الميثاق الوطنى الاشتراكى الجزائرى (أنظر الفصل الخامس)، اضطر الإسلام السياسى فى المغرب أن يبحث عن نقط ارتكاز فى الأرضية الاجتماعية والاقتصادية. واحتلت المطالب الاجتماعية فى معارضة الليبراليين، للهادى نويرة فى تونس (وكان رئيساً للوزارة منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨١) ولمحمد الخامس فى المغرب، مساحة أكبر من تلك المساحة التى أحتلتها فى معارضة اشتراكية

VATIN Jean Claude, "Seduction and sedition : islamic polemical discourses in the (A) Maghreb", in ROEF William R., *Islam and the political economy of meanine*, Londres / Sydney, Croomheld, 1987.

(٢) « تتنافس كل من السلطة واليمين المعارض -حاليا- على نسي مواقف ديمارحجية تجاه الإسلام (...) [إها مرابيات مستمرة على حسابنا] »

BARBUI FSCO Luc, CARDINAL Philippe, *L'Islam en question*, Paris, Grasset, 1986

(٣) مع العلم أن شرب الحمر ممنوع متعاً باتاناً فى جميع أطراف الدولة الليبية.

بومدين أو سياسة التسيير الذاتى القذافية. واحتلت إداثة التقارب العسكرى مع واشنطن فى معارضة بورقيبة (الذى تم تكريمه بمنحه أحد أكبر الأوسمة الأمريكية قبل تأييد ريجان للغارة الإسرائيلية على تونس بعدة أسابيع) أو فى معارضة الحسن الثانى (الذى منح تسهيلات للعسكريين الأمريكيين فى عدة قواعد جوية مقابل تأييدهم له فى الحرب المتعلقة بالصحراء الغربية) مساحة أكبر من تلك المساحة التى احتلها فى معارضة هذا القائد الليبى الذى يفضح سياسة «كلب إسرائيل المسعور» (ويقصد بذلك ريجان)، واحتلت إداثة الاتجاهات «الشيوعية» فى نظام الحكم، فى الجزائر أو فى طرابلس، مساحة أكبر من تلك المساحة التى احتلتها فى الرباط، واحتلت إداثة تدهور القيم المتعلقة بالموقف من النساء مساحة أكبر فى طرابلس وتونس والجزائر عن المساحة التى احتلتها فى ظل حكم العرش العلوى.

ومثلما كان الحال بالنسبة للسياسات الثقافية، ترتب على الانعكاسات الثقافية للسياسات الاقتصادية تفاوت بين القوميات المختلفة وإن لم يحدث ذلك فى نفس الحقبة. وعندما حصلت هذه الدول على الاستقلال كان أمام الذين يجذبون التحديث -أيا كان ثمن ذلك- نماذج ليبرالية أو ماركسية للتنمية وفقا للنمط الغربى، وحتى ذلك الحين لم تتسبب الأزمات فى المساس بمصادقية هذه النماذج، إذ لم تطرح الأصولية الدينية ذاتها والتى كانت لا تنطلق فى مطالبها المعنوية من أرضية سياسية أو اقتصادية، أى تساؤلات عن هيمنة تلك النماذج.

هكذا اصطبغت سياسات التنمية -فى بداية الأمر- فى دول شمال أفريقيا وفى مصر باقتناع -لا يشوبه أى تحفظ- بواحد من تلك المذاهب الاقتصادية الغربية السائدة فى ذلك الحين.

ولم تبدأ عملية إداثة الطابع «الدخيل» الذى تتسم به النماذج الاقتصادية إلا عندما بدأ الشك يتزايد فى جدوى فاعليتها. وقد كان الإحساس بضرورة الابتعاد عن هذه الأطر المرجعية المستوردة مواكبا فى بداية الأمر لبداية تعبير مؤسسيها عن ترددهم إزاءها، إذ غير المدافعون المحليون عنها اتجاههم فجأة. وقد تراكب ذلك مع هبوط أسعار البترول وانخفاض حجم إيرادات أخرى بالعملة الصعبة (إبتداء من إيرادات قناة السويس التى أغلقت عام ١٩٦٧ إلى هبوط حجم الأفواج السياحية، مروراً بتدهور الإيرادات العائدة من الهجرة فى جميع الدول أو فى معظمها). وهكذا ارتبط تكوين التيار التونسى بأحداث مايو ١٩٦٨ فى فرنسا، تلك الأحداث التى هزت -كما يبدو- بنفس القدر أوجه اليقين العربية والفرنسية. وعندما أظهرت تلك الأزمات الشفرات التى ينظر عليها النموذج الغربى بخصوص ادعائه أنه نموذج عالمى، أدت هذه الأزمات التى لم ترحم أى دولة من هذه الدول المختارة التى تنتمى إلى النمط الاستهلاكى، إلى تدعيم قدرة الحلول البديلة -الآتية من الشرق- على التعبنة. ولكن جميع دول هذه المنطقة لم تتبع نفس الجدول

الزمنى فى محاولاتها علاج خيبة الأمل الناجمة عن الاستراتيجيات التى اختارتها فى بداية الأمر. وقد تم تعميم هذا التمزق -الذى اتسمت به سياسات الانفتاح والذى جعل بعض الدول تتنكر فجأة لمبادئها- على عدة مراحل.

توقفت فجأة تجربة بن صالح الاشتراكية فى تونس (وكان من أنصار تعميم نظام الجمعيات التعاونية فى الزراعة) وألقى فى السجن، وكان ذلك تعبيراً واضحاً عن قلق النظام الذى اضطر إلى الاتجاه نحو الليبرالية (دون مرحلة انتقالية) التى كان يدينها قبل ذلك. وفى مصر بعد وفاة عبد الناصر، أدى انفتاح السادات إلى التبرؤ من حلفائه السوفيت ومن مشروعهم الخاص بسيطرة الدولة على الاقتصاد، وإلى اختيار طريق التعاون مع العدو اللدود لحلفاء الماضى -دون مرحلة انتقالية- ولم يكن هذا التعاون اقتصادياً فحسب، بل سياسى أيضاً، وبعد ذلك بعشر سنوات، بدأت الجزائر تهاجم تجربة عشرين عاماً من اشتراكية الدولة، فحطمت رويدا رويداً ميراث هوارى بومدين الذى توفى فى ديسمبر ١٩٧٨ والذى تم التخلي عن مبادئه فى أقل من عامين بعد وفاته. وابتداءً من القرار المتعلق بالقطاع الخاص (الذى فتح الباب -ابتداءً من عام ١٩٨١- أمام عودة الاستثمار الخاص) إلى قانون عام ١٩٨٣ المتعلق بملكية الأراضى (والذى يتخلى عن مبادئ الثورة الزراعية المقدسة التى تمت فى عام ١٩٧١ والذى بدأ تملك القطاع العام للقطاع الخاص) ثم إلى «إثراء» (أى تغيير) الميثاق الوطنى الذى صدر فى ١٩٧٦، ثم التراجع -رويدا رويدا- عن معتقدات عشرين عاماً قائمة على أولوية القطاع العام، وبذلك تم تقويض ادعاء العالمية الذى ينطوى عليه خطاب الدولة الاقتصادى. وقد عجل انفتاح عام ١٩٨٨ من انهيار التراث الدلالى لجهة التحرير الوطنية. وبعد الجزائر بعقد، بدأت ليبيا أخيراً -والتى أصبحت إيراداتها البترولية لا تكفى للمحافظة على أوجه يقينها الأيديولوجى -تحاول كذلك توجيه مسارها الاقتصادى نحو «الليبرالية البرجماتية» السائدة فى المنطقة. والحال كذلك بالنسبة للمغرب التى تزايد قدر إشارتها إلى تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص فأصبح هذا الموضوع يحتل المكانة الأولى فى الحوار السياسى القومى^(١). وبما أن الملك الشرفى هو الوحيد الذى ظل بعيداً عن الأيديولوجية الماركسية، فلم يكن فى حاجة إلى التراجع بطريقة ملفتة للنظر فى هذا المجال. والمفارقة الكبرى هى أن الماركسية المغربية التى لم تصبح فى يوم ما خطاب الدولة -إلا فى حالة وزارة إبراهيم فى أواخر الخمسينات- هى الوحيدة التى مازالت قادرة على الحشد وتحقيق ذلك على

(١) حبيب الملكى، لام ألف، أكتوبر ١٩٨٧ وفى

EL MALKI Habib, in *Grande encyclopédie du Maroc*, Casablanca, 1986, p. 222.

حساب الجماهير التي يحاول الإسلام السياسي تعبيتها. بينما نجد الموقف على عكس ذلك في باقى دول المنطقة حيث تخلى عن الماركسية التونسيون الذين خاب أملهم فى تجربة بن صالح، والمجزائريون الذين خاب أملهم فى الثورة الزراعية، والمصريون الذين خاب أملهم فى سيطرة الدولة على الاقتصاد خلال الحقبة الناصرية، والليبيون الذين خاب أملهم فى تجربة التسيير الذاتى الجماهيرى. وكما سبق أن قلنا، لا تنحصر وظيفة الإسلام السياسى فى إعادة الصلة بالتراث المحلى، إذ يتزايد استخدامه وسيلة للتعبير ليس عن الإحباطات الخاصة بالهوية فحسب، بل للتعبير أيضاً -وبطريقة أوسع- عن الإحباطات الاقتصادية- والاجتماعية والديمقراطية لدى الطبقات المتوسطة التى تعاني من تسلط الحاكم كما تعاني من الفشل (النسبى) الناجم عن السياسات الاقتصادية. وعندما يعطى خطاب الإسلام السياسى لهذه الإحباطات التماسك الذى كان ينقصها، فهو يسمح لأشكال الاحتجاج التى لم يستطع التعبير عنها أولئك الذين لم يستفيدوا من التنمية، بالارتقاء إلى مستوى الاحتجاج السياسى وفاعليته. وقد اختلفت قدرته على التعبئة -من هذه الزاوية- حسب الظروف الاقتصادية وقدرة الأنظمة السياسية على السيطرة على الموقف.

٣- العناصر الاقتصادية

استيقظ الاحتجاج الاجتماعى -بعد أن «خدره» بخار النفط وبداية تحقيق الوعود الصناعية- وسط الهواء البارد النابع من صدمة البترول الثالثة، حيث دقت ساعة مابعد البترول قبل الأوان المرتقب نظراً لانتقال الأسعار العالمية. لم يجد الإسلام الساسى فى الجزائر وليبيا اللتين كانتا تتمتعان بإيرادات البترول فى السبعينات، نفس تربة الإحباطات الاجتماعية التى وجدها فى تونس والمغرب.

وبما أن خيبة الأمل تجاه نموذج التنمية تكون بنفس قدر الآمال التى كان هذا النموذج يثيرها، فإن الركود الذى نبع من رد الفعل الناجم عن صدمة البترول فى الثمانينات، والذى ضاعفه انهيار الدولار فى ١٩٨٥، أدى إلى تعويض هذا «التأخير» بعنف أكبر -مما حدث فى باقى دول المنطقة -فى ليبيا وفى الجزائر (وتتم عملية التعويض هذه بصورة أعنف فى الجزائر نظراً لكشافتها السكانية بالمقارنة بليبيا)، لأن خيبة الأمل تكون أكثر قسوة بالنسبة لأولئك الذين استمتعوا بالرخاء البترولى -مثل سكان «الجماهيرية العظمى»^(١) -أو بالنسبة للذين اقتربوا من وعود

(١) بعد القصف الأمريكى فى ١٧ ابريل ١٩٨٦، أُضيف صفة العظمى إلى اسم الجماهيرية الليبية العربية الشعبية الاشتراكية.

الرخاء البترولي بالقدر الكافي لكي يؤمنوا بها قبل أن يروا جزءا منها - أو كلها - يتلاشى نظرا للزيادة الهائلة في عدد السكان مثلما كان الحال في الجزائر. وتساعدت - في كل مكان - أشكال خيبة الأمل بنفس السرعة والحدة التي قامت بها « دولة الرفاهة » بنقد تعهداتها أثناء سياسات الانفتاح أو بعدها. واختلفت درجات خيبة الأمل هذه، فكانت قوية في مصر، وتونس، والمغرب، وبدرجة أقل حدة في الجزائر التي لم تحتاج حتى بداية التسعينات إلى طلب إعادة جدولة ديونها، وهي شبه منعدمة في ليبيا (إذ أن حجم ديونها ضئيل للغاية)، وتعتبر التبعية لصندوق النقد الدولي إحدى عناصر هذا التطور. وقد شملت سياسات تصحيح المسار الاقتصادي^(١) التي تتكيف مع هياكل الاقتصاد القومي جميع دول هذه المنطقة، وهذه السياسات ترمي إلى تخفيف آثار انهيار أسعار البترول والدولار (وهذا واضح بوجه خاص في ليبيا وفي الجزائر لأن صادراتهما تعتمد على سلعة واحدة) وإلى تخفيف آثار انخفاض إيرادات الهجرة والسياحة (في تونس وإلى حد ما في المغرب). ومن البديهي أن الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسات - رغم أن الأرقام القياسية في مجال الزيادة الديموجرافية لا تنعكس بنفس الطريقة على ليبيا التي تنقصها اليد العاملة، ولا على باقي دول المنطقة التي تصدر اليد العاملة - تؤدي إلى التعجيل بنوع من التجانس في « قاعدة » التيارات الإسلامية « الاقتصادية » وهو وضع أكثر ملاءمة لتطورها.

الديون في المغرب

الدولة	نصيب الفرد من الدين (١٩٨٤)	نصيب خدمة الدين من الصادرات
الجزائر	٩١١	٪٣٤,٢
ليبيا	١٠٨٠	---
المغرب	٦٣٠	٪٩٤,٢
تونس	٧٦٥	٪٢٤,١
(مصر)	٤٣٨	---

(١) من ضمن أساليب هذه السياسات في جميع هذه البلدان، تحديد سعر السلع « الحقيقي ». أي التخفيف من أعباء الدولة في دعم المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي أدت هذه السياسات إلى رفع سعر هذه السلع، وترتب على ذلك انفجار أهم الفئتين الاجتماعية في تونس والمغرب.

دولة شمال أفريقيا بالأرقام (٣)
١- السكان والديموغرافيا

نسبة الفرد من الإجمالي الديموسم	عدد السكان لكل طبيب	نسبة الخصوبة	معدل الزيجات الأول	معدل المواليد لكل ألف شخص من	توقعات	المجموع الإجمالي لعدد السكان	متوسط العمر	المساحة بالألف كم ^٢	السكان باللايين	
١٩٩٨	١٩٨١	١٩٨٩	سكان ١٩٨٩	السكان ١٩٨٩	عام ٢٠٠٠ (ملايين) ١٩٨٩	ملايين) ١٩٨٩	الاجتماعي		١٩٨٩	
٢٧٢٦	--	٥,٢	٨	٣٦	٣٣	٧٨	٦٥	٣٣٨٢	٢٤	الجزائر
٣٣٨٤	٦٢٠	٦,٧	٩	٤٤	٦	٣٦	٦٢	١٧٦٠	٤	ليبيا
٢٨٢٠	١٨٠٠٠	٤,٧	٩	٣٦	٣٢	٧٢	٦١	٤٤٧	٢٥	المغرب
٢٥٢٨	--	٦,٨	١٩	٤٨	٣	١٤	٦١	١٠٣١	٢	موريتانيا
٢٩٦٤	١٩٠٠٠	٤	٧	٣٠	١٠	١٩	٦٦	١٦٤	٨	تونس
٣٢١٢	٧٦٠	٥,٩	١٠	٣٢	٦٢	١٢٠	٦٠	١٠٠٢	٥١	مصر
٣٣١٠	٤٦٠	١,٨	١٠	١٤	٥٩	٦٣	٧٧	٥٤٧	٥٦	فرنسا

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١
(٣) تقدم في هذه الجداول الأرقام الخاصة بمصر وفرنسا من قبيل المقارنة.

٢ - اقتصاد

توزيع الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٩				متوسط النمو السنوي ١٩٨٩ - ١٩٨٠				سوية التنمية		عدد متوردي الناتج بملايين ١٩٨٩		
الخدمات	تصنيع	القطاع	الزراعة	الخدمات	الصناعات التقليدية	تصنيع	الزراعة	ناتج العمل الإجمالي	نسبة متوردي (نسبة متوردي)			
٤٠	١٤	٤٤	١٦	٣٩٧٨٠	٢,٥	٧,٥	٣,٨	٥,٣	٣,٥	٥,٢	٢٢٣٠	الجزائري
٤٥	٧	٥٠	٥	٢٢٩٩٠	--	--	--	--	--	٠,٢	٥٣١٠	ليبيا
٥٠	١٧	٢٤	١٦	٢٢٣٩٠	٤,٢	٤,١	٢,٨	٦,٧	٤,١	٧,٤	٨٨٠	المغرب
٣٨	--	٢٤	٣٧	٩١٠	٠,١	--	٥,٢	١,٥	١,٤	٩,٢	٥٠٠	موريتانيا
٥٣	١٦	٣٣	١٤	٨٩٢٠	٤,٥	٥,٩	٢,٤	١,٦	٣,٤	٧,٥	١٣٦٠	تونس
٥٢	١٤	٣٠	١٩	٣١٥٨٠	٠,٥	--	٤,٨	٢,٦	٥,٤	١١,١	٦٤٠	مصر
٦٧	٢١	٢٩	٣	٩٥٥٧٠	٢,٧	٠,١	٠,٣	٢,٤	٢,١	٦,٥	١٧٨٢٠	فرنسا

٣- الباول التجاري

واردات المغرب بالأطنان ١٩٨٥	النسبة المئوية لواردات السلع ١٩٨٩					النسبة المئوية لصادرات السلع ١٩٨٩					متوسط معدل التحويل السنوي (نسبة مئة)		موازاة السلع (ملايين الدولارات)		البلد
	مستحضرات	الآلات ومعدات النقل	سلع أولية أخرى	الزود	الزاد تحتانية	القمريات وال الفاكهة	مستحضرات أخرى	الآلات ومعدات النقل	سلع أولية أخرى	الزود المدام	١٩٨٩ - ١٩٨٨	١٩٨٨ - ١٩٨٧	١٩٨٩	التصدير	
٥٢١٨	٢٥	٢٨	٨	٢	٢٨	--	٢	٢	٩٦	٥,٨	٢,٩	٨٣٨٠	٨٦٠٠	الجزائر	
١٠٢٤	٤٧	٢٤	١	٤	١٤	--	٣	--	٩٧	٩,٠	١,٣	٥١٠٠	٦٧٦٠	ليبيا	
٢٢٧٠	٢٣	٢٨	١١	١٥	١٣	٢٠	٤٢	٤	٢٢	٢,٢	٥,٧	٥٤٩٢	٣٣٣٦	المغرب	
٢٤٠	٢٩	٢٩	١	١٨	٢٣	--	--	٥٤	٤٥	١,٦	٣,٤	٣٧٠	٣٦٠	موريتانيا	
٧٣٢	٤١	٢٤	١٠	٩	١٥	٢٩	٦٠	٦	٢٣	٠,١	٤,١	٤٣٦٦	٢٩٣٢	تونس	
٨٩٠٤	٣٦	٢٦	٨	٣	٢٧	--	--	١٨	٤٦	٦,٥	٩,٢	٧٤٣٤	٢٥٦٥	مصر	
١٢٢٦	٤٠	٢٣	٨	٩	١٠	--	--	١٨	٥	--	١٩,١٨٦	١٩,١٨٦	١٧٢٥٦١	فرنسا	

٤ - المصاحبات الآتية

ميزان الحساب الجاري	١٩٨٩		مجمولات المصاحبات بالمخارج	إجمالي الاحصائيات السوية (بعد شهر تغطية الوردات)	إجمالي الدين الخارجى
	قبل التحويلات الرئيسية	بعد التحويلات الرئيسية			
الجزائري	-١٢٥٤	٣٥٥	١٩٨٩	١٩٨٩	٢٩٠٦٧
ليبيا	-١٨٢٣	-٤٩٦		٣٠١	--
الفرنسي	-٧٩٠	٥٨٨		١٠٢	٢٠٨٥
موريتانيا	١١١	٣		١٠٦	٢٠١٠
تونس	-١٥٩	٨٤		١٠٣	١٨٩٩
مصر	-١٦٩١	٣٥٣		١٠٧	١٨٧٦
فرنسا	-٤٦٩٩	١٤٢٠		١٠٦	--

٤ - العناصر السياسية

واجه خطاب الإسلام السياسي -باعتباره أيديولوجية معارضة- قدرة (أو عدم قدرة) نظم الحكم على الاستجابة للمطالبة بالديمقراطية الناشئة وكان من المنطقي أن يتأثر بعد ذلك برد فعل الدولة تجاه بروز الإسلام السياسي على الساحة السياسية.

كان جمود سياسة الحزب الواحد في الجزائر وسياسة نظيره الليبي (مع تحفظنا على شعارات ديمقراطية «الجماهيرية» المباشرة) بالإضافة إلى تأخرهما في إجراء عملية «الانفتاح» الأيديولوجي، دافعاً قوياً لظهور تيارات الإسلام السياسي. وفي الجزائر لم تصل رياح الليبرالية التي هبت على الاقتصاد، إلى النظام السياسي إلا بعد ما يقرب من عشر سنوات مما أدى إلى نشأة جيل من المواطنين المستبعبدين المحبطين. وفي ليبيا أدى الإفراج عن الغالبية العظمى من المسجونين السياسيين إلى تعضيد الموجة الخافتة التي كانت تعيد طرح تساؤلاتها عن الأيديولوجية الجماهيرية. لم يكن هذا يعنى أن الثقة استقرت، لأن طابع القائد -الذي يصعب إلى حد كبير توقع ردود فعله- قد دفع جزءاً كبيراً من القوى الفاعلة إلى سحب ثقتها بالنظام.

وفي تونس، خرج تعدد الأحزاب من الساحة السياسية بعد أقل من أربعة أشهر من صدور المادة الثامنة من دستور ٦ يونيو ١٩٥٩ التي نصت على أن تطبيق تعدد الأحزاب يتوقف على إرادة السلطة التشريعية، وذلك عندما وضع قانون نوفمبر ١٩٥٩ حرية التجمع تحت رقابة وزير الداخلية اليقظة. ظلت تونس تعيش خمسة وعشرين عاماً من الديمقراطية في ظل النظام الصّام للحزب الواحد، وكان الشئ الوحيد الذي يخفف -إلى حد ما- من صرامة هذا المناخ، هو السماح ببقاء اتحاد نقابي قوى (بين موجتين من القمع). وفي عام ١٩٨١، عاد إلى الساحة تعدد الأحزاب مبدئياً، غير أن آثار هذه العودة ظلت نظرية للغاية ولم تسمح الأحلام الشرعية لدى المعارضين المحتملين بالتعبير الحقيقي عن ذاتها. فلم يؤد انفتاح بورقيبة إلى أن يفقد الحزب الاشتراكي الدستوري مقعداً واحداً من المائة وخمسة وعشرين مقعداً التي يتكون منها «برلمان»ه. أما القانون الخاص بالأحزاب والذي تبناه خليفته فهو يقوم على مبدأ استبعاد التشكيلات التي تنادى بالإسلام، وحتى الآن لا يبدو أن مثل هذا الموقف قادر على إجراء تعديلات ملموسة في قدرة الانتخابات على ضبط الحياة السياسية.

وخلال عشرين عاماً صدر في المغرب ثلاثة دساتير وكل منها يترك مساحة تعبير للمعارضة على مستوى المؤسسات. ولكن الدستور الأول، الذي لم يصدر إلا بعد الاستقلال بستة أعوام، تم إيقاف العمل به بعد أقل من عامين من بدء التنفيذ الفعلي له. أما الدستور الثاني، الذي صدر

فى يوليو ١٩٧٠، فقد تم إلغاؤه بعد ثمانية عشر شهراً، ولم تصبح أحكام الدستور الثالث الخاصة بالمؤسسات البرلمانية سارية المفعول إلا بعد خمس سنوات من إصداره فى مارس ١٩٧٢^(١).

وإذا كان نداء الإسلام السياسى لم يجد فى ليبيا الثرية، الثورية، والشعبوية فى بداية عهد القذافى، نفس التقدر من الاستجابة الذى وجده بين أولئك الذين أصبحوا بخيبة الأمل من سياسة بن صالح، فإن الحاجة إلى معارضة حاكم الجماهيرية -بعد ذلك بعشر سنوات- تبدو أوضح فى مطالبة الطبقات المتوسطة فى تونس بالديمقراطية، تلك الطبقات التى عانت من التجاهل التام فى ليبيا. ومع ذلك فقد سمحت المغرب وتونس -أكثر من غيرهما- لصوت الواعظين المعارضين: الخطاب النقابى (الاتحاد العام للعاملين التونسيين)، خطاب الجمعيات (رابطة حقوق الإنسان فى تونس) أو خطاب الأحزاب (رغم محدودة تجربة تعدد الأحزاب).

وبما أن النظام المغربى كان الوحيد فى المنطقة الذى لم يحصل -عندما استقل- على تلك الهدية المسمومة، ألا وهى احتكار ساحة الشرعية القومية (مثلاً كان الحال بالنسبة لجهة التحرير الوطنية، ولحزب الدستور الجديد إلا فيما يخص الأحداث الخاصة بالمنافس الوحيد: بن يوسف الذى سرعان ما تم اغتياله) فيبدو أن «حزب الملك» أستطاع قبل جيرانه الاحتكاك بمقتضيات سياسة المناورة وفنونها؛ استطاع تطوير آليات الحياة الديمقراطية التى أثبتت فاعليتها. ورغم أنه لا يمكننا القول أن ملك المغرب ورث مباشر للحركة الوطنية كما هو الحال بالنسبة للقذافى، فهو يعتبر مثله من حكام المنطقة الذين أمضوا مدة طويلة فى الحكم (ثلاثون عاماً بالنسبة للملك الحسن وثلاثة وعشرون عاماً بالنسبة للقذافى)، ويعضد بقاؤهما فى الحكم طوال هذا العدد الضخم من السنين مكانتهما، ولن يستطيع خلفاء بومدين وبورقيبة الشباب التوصل إلى مكانة مثلها بسهولة. وبعد انتهاء مرحلة الاحتشاد الكبير، شهدت دول شمال أفريقيا، مثل غيرها، إدارة لمشاريع التنمية ذات طابع «بوميبدولى»^(٢) أكثر منه «ديجولى»، وهو نوع من الإدارة أقل وفاء بطموحات رواده. وابتداءً من مبارك إلى الشاذلى أو بن على فإن شرعيتهم ترتفع، من الآن فصاعداً، بكشف حساب من الصعب إنجازه إذا ما قورن بالخطب الحماسية التى كان يلقيها أسلافهم. لقد كان رد فعل الدولة تجاه تحدى الإسلام السياسى متنوعاً: ابتداءً من التسامح النفعى (فى تونس والجزائر والمغرب حتى عام ١٩٧٩ أو عام ١٩٨٠) إلى التمتع الأعمى (فى ليبيا بعد عام ١٩٧٨ وفى كل

CAMAU Michel, *Pouvoirs et institutions au Maghreb*, Tunis, Ceres production, (١) 1978.

أنظر أيضاً:

ROUSSET Michel, "Le Retour aux urnes : consultation alibi ou consultation démocratique ?", in *Grand Maghreb*, n° 28, juin 1984.

(٢) نسبة إلى الرئيس الفرنسى جورج بوميبدو.

الدول الأخرى بعد عام ١٩٨٠ مروراً بالمزايدات (فى ليبيا حتى عام ١٩٧٨ عندما اختلف القذافى مع العلماء، وستتناول هذا الموضوع فيما بعد) وما بينها من أشكال. وأدى هذا التنوع إلى ازدياد حدة السمات الخصوصية الكامنة، فتم اغتيال مصطفى بويعللى الجزائرى -الذى لم يعد يؤمن بالنشاط الشرعى- بطلقات رصاص البوليس بعد فترة قصيرة من قيام رئيس الوزراء التونسى بمدح مرقف راشد الغنوشى «المعتدل والعاقل» (قبل أن يعود هذا الأخير إلى السجن).

والواقع أن الحكماء، من تونس إلى المغرب مروراً بالجزائر اخطأوا -خلال فترة ما- فى تحديد طبيعة هذه المعارضة النابعة من المساجد: عندما كانت تمثل بالتحديد رد فعل تجاه الإفراط فى التحديث، اعتبروا أنها مجرد آثار عالم مصيره الزوال أمام موجات الحداثة الصاعدة. وفى كثير من الأحوال كان هناك إغراء محاولة إيجاد حلفاء محتملين من بين أنصار الإسلام السياسى الذين ينشطون فى مهاجمة الماركسية. وعندما تتنوع أشكال المعارضة بهذه الطريقة فذلك كنفيل بإضعافها. وعندما سمع حكماء الدول المغربية. أصداء الثورة الخومينية الهائلة، ازداد استسلامهم لإغراء القمع. ولكن عندما أدركوا حدود هذا القمع لجأوا فى الغالب إلى سياسة تتذبذب بين الوعود وتلفيق القضايا، بين التسامح والمطاردة، وكانت هذه المناورات الماهرة عبارة عن «كوكتيل» من التنازلات والعنف، من التهديد وأصولية الدولة.

ولا تنحصر ردود فعل أنظمة الحكم تجاه المد الإسلامى فى مجرد محاولة احتوائه. وحتى إذا كان القائد التونسى العجوز هو الوحيد الذى يتخذ مثل هذا الموقف -وكانت سياسته الثقافية من الأهداف المفضلة من طرف نقاد الإسلام السياسى -فهو لم يتردد، بإصرار -أو بصفا- كاد يبدو انتحارياً، فى دعم بعض اتجاهات نشاطه، سواء كان ذلك فى مجال العلاقة مع المجتمع اليهودى (وبخصوص هذا الموضوع فالحدود بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية ليست واضحة أحياناً فى خطاب الإسلام السياسى) أو فى مجال المسألة اللغوية الشائكة (عندما رفع عدد ساعات تدريس اللغة الفرنسية فى مرحلة التعليم الابتدائية)، فهو لم يتردد أبداً فى مناهضة ما كان يرى أنه معارض لمنطق مشروعه السياسى.

وقد يكون الموقف الذى اتخذته الملك الحسن الثانى عندما استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلى فى قصر إفران فى أغسطس ١٩٨٦، دليلاً على أنه لديه القدرة (مثل بورقيبة الذى دعى إلى الحوار مع إسرائيل فى ١٩٦٥) على عدم مراعاة ردود فعل قطاع من الرأى العام فى بلده، أو أنه لا يخشى استفزازه.

واختلفت كذلك مواقف الدول وفقاً لموقفها من الثورة الخومنية وبالتالي اختلفت الأرضيات التي وقف عليها مناضلو الإسلام السياسي، فبينما انتقدت كل من المغرب وتونس بشدة التجربة الإيرانية (وخاصة تونس بعد تورط إيران مع شبكة إرهابية في عام ١٩٨٦ تقوم باستخدام بعض مواطنيها المقيمين بفرنسا) كانت هذه التجربة موضع تأييد متحفظ من طرف الجزائر، أما ليبيا فاتسم موقفها بتأييد التجربة دون قيد أو شرط تقريباً. وبالطبع كانت المسألة الأفغانية من المجالات التي ظهرت فيها بعض الاختلافات، إذ أن الجزائر وليبيا كانت - نظراً لتحالفاتهما - أقل الدول عنفاً في انتقادهما لتدخل الاتحاد السوفييتي في هذه الدولة الإسلامية. ومن المنطقي أن تكون المسألة الفلسطينية من المسائل التي يدخل فيها كل موقف تتخذه أنظمة الحكم مع قدرة الإسلام السياسي على التعبئة (مثل انعدام رد الفعل من طرف بورقيبة تجاه الغارة الإسرائيلية على تونس، أو بالعكس، انعقاد مجلس فلسطيني في الجزائر أو قيام الحسن الثاني برئاسة لجنة القدس).

ولم تنحصر نتائج موقف الدول في تأثيرها على التيارات الإسلامية، بل امتدت أيضاً إلى تطورها الداخلي وإلى بلورة قاعدتها المذهبية. إذ أن وصول حركة الاتجاه الإسلامي إلى الساحة العامة (مؤقتاً) أدى إلى التعجيل، إلى حد كبير، من تطوير قاعدتها المذهبية وإلى حصولها على استقلالها - على أساس قومي - عن «إخوانها» المؤسسين المصريين. وفي نفس الوقت، أدى طابعها الشرعي إلى إبعادها عن ممارسة المجموعات الصغيرة الموجودة في الجزائر أو في ليبيا، إلى اقترابها من الطابع الشرعي الذي تتسم به الحركة السودانية، وأدى انفجار جبهة الإنتقاذ المفاجئ إلى التعجيل من عملية التبلور في القاعدة المذهبية هنا أو هناك. وأدت موجات القمع المتتالية في تونس إلى تعضيد الاتجاه الراديكالي وإلى أن يعاود الظهور - في أطراف الحركة وفي داخلها أحياناً - أنصار نشاط يتسم بنفس قدر العنف الذي يتسم به موقف الدولة.

٥ - عوامل الاندماج

إن العوامل التي تؤدي إلى استقلالية تيارات الإسلام السياسي لا ينبغي أن نجعلنا نتجاهل أنه يوجد اتجاه عكسي لذلك، ألا وهو العوامل التي تؤدي إلى التجانس بينها.

وإذا كان من الصعب إثبات وجود علاقات رسمية بين تيارات دول شمال أفريقيا (رغم أن ذلك أمر محتمل إلى حد كبير) فإن الصلات ليست منقطعة فيما بينها، وهي غير منفصلة عن باقي العالم. ومن المؤكد أن الهجرة إلى أوروبا، وإلى فرنسا بوجه خاص، هو أول عامل يدفع إلى

مواجهة الحوصليات القومية.

وقد حضر أعضاء مجموعة البويعلى الجزائرية مؤتمرات إسلامية تجمع بين جنسيات مختلفة فى باريس (وستتناول ذلك الموضوع فيما بعد). إن جميع أنواع تيارات الإسلام السياسى المختلفة ممثلة - إن لم تكن منغرسه - فى أماكن كثيرة من باريس إلى مارسيليا. وتساهم الجمعيات الطلابية - حيث ينتشر فيها مناخ دولى بعيد عن تشنح الأنظمة القومى - بوجه خاص فى التجانس المذهبى إلى حد ما، وإن كانت عملية المواجهة هذه تزدى أحيانا إلى أشكال من التبلور التى تدفع إلى الابتعاد أو الانشقاق.

إن فرنسا وأوروبا لا تحتكران انتقال الأفكار والبشر. إن عدد الجمعيات الإسلامية الأمريكية وقوتها (ومن بينها الجمعيات الطلابية) لافت للنظر. ويواجه فيها «الأخوة» المغاربة والسعوديون والليبيون والتونسيون مذاهبهم واستراتيجياتهم، وغالبا ما يكونون على اتصال مع المجموعات التى تمثل تشكيلات المعارضة فى المنفى.

أما المنفذ الآخر على العالم العربى، فهو فى مكة التى كانت دائما تيسر انتقال البشر والأفكار وكانت فى كثير من الأحيان تيسر انتقال الأموال. وقد شارك على الأقل أحد المناضلين الذين سبقوا بويعلى (بلقاسم بوقاسميه الذى أنشأ فى سيدى بالعباس إحدى المجموعات الصغيرة الأولى) فى احتلال الكعبة حيث لقى حتفه. ويقال إن عبد الكريم مطيع المغربى كان كذلك موجودا فى مكة. وكان أحمد الأزرق (وهو عضو سابق فى حركة الاتجاه الإسلامى التونسىة وكان يشارك فى «مجلة المعرفة»، وقد أدى نشاطه المتطرف إلى وصوله إلى فصيلة تنفيذ الإعدام فى أغسطس ١٩٨٦) مقيما فى السعودية، حيث كان يستورد البلح التونسى ويمثل حركات المقاومة الإسلامية الأفغانىة فى منظمة المؤتمر الإسلامى (وكان يحمل جواز سفر شبه دبلوماسى، ولم يمنع ذلك من اعتباره مجرما وتسليمه إلى تونس).

ومن البديهي، أن سياسة التعريب (خاصة فى الجزائر) التى أرسلت الطلبة إلى الشرق العربى واستوردت منه مدرسى المرحلة الثانوية وأساتذة الجامعة، أدت إلى التعجيل بدخول أفكار حسن السنا وأساليب عمل سيد قطب. وقد درس فى سوريا إثنان من مؤسسى حركة الاتجاه الإسلامى التونسى (حميده النيفر وراشد الفنوشى) وهناك اكتشفا الإخوان المسلمين الأوائل. وقام عدد لا بأس به من المدرسين القادمين من الشرق الاوسط بالحلول محل نظرائهم الناطقين باللغة الفرنسىة فى الجامعات الجزائرية فى أوائل السبعينات (منذ عام ١٩٥٨ فى المغرب، وعام ١٩٦٢ فى الجزائر) حيث لعبوا دورا مباشراً فى هيكلة التيار من الناحية المذهبية وفى إعطائه طابعاً سياسياً وقد ساهم قيام السادات بإطلاق سراح عدد ضخم من الإخوان المسلمين (الذين سجنهم

عبد الناصر) - إلى حد كبير- فى عملية نقل الأيديولوجية هذه. ومع ذلك فلا ينبغي أن نبالغ فى تقدير الدور الذى قامت به المساهمات الخارجية فى نشر الإسلام السياسى. وابتداءً من مصر حيث يقال إن هذا «الشر» أتى من السعودية عن طريق مواطنيها الذين يعملون هناك، حتى لبنان التى تشكو من اقترابها للقاية من إيران الخومينية، مروراً بالمغرب التى تدين المدرسين المصريين... الخ، قبل الحجج المناهضة للإسلام السياسى بالطبع إلى الإفراط فى إلقاء مسئولية هذه الظاهرة على عاتق «الجار»، بينما نجد أن نمو مثل هذه التيارات كان مستحيلاً فى حالة عدم توفر تربة محلية ملائمة.

وفى كثير من الأحيان تراكمت المعطيات، فالسفر إلى الشرق يكمل الإقامة فى باريس، إذ لجأ أحد مؤسسى مجموعة البويعللى (الذى تم تكوينه فى مصر) إلى فرنسا هارياً من الجزائر (قبل أن تدخل الحركة فى مرحلة النشاط المسلح) بحثاً عن الأمان وحرية الحركة اللذين كان يفتقدهما فى بلده. ومن الآن فصاعداً لم تعد هناك حاجة إلى اتخاذ ذريعة للسفر أو للقاءات (مثل الهجرة أو الحج)، وأستقبلت إيران بالطبع زيارات عديدة من دول شمال أفريقيا وكان الحال كذلك فى السودان على عهد حسن الترابى.

وقد شاهدنا خلال السنوات الماضية تسارع وتيرة الطابع الدولى. وثبتت التأشيرات العالمية العديدة التى تتزاحم فى جواز سفر راشد الغنوشى «عالمية» انتقال الإسلام السياسى. لقد أدت أزمة الخليج والتصددع الذى لحج عنها فى مجال حشد المشفقين (الكويتيين والسعوديين على سبيل المثال) إلى جعل هذه الحركة أكثر بظناً ولو مؤقتاً. وأدان البعض السودان فى عهد حسن الترابى، التى يزورها راشد الغنوشى بصفة منتظمة، باعتبارها «مقراً لتيار إسلامى سياسى دولى جديد»، وكانت تبدو -ولو لفترة ما على الأقل- أنها تحمل محل الخليج الذى أصبح من المستبعد أن يزوره عدد لا بأس به من المناضلين نظراً لقربه للقاية من أفكار أمريكا وجيشها.

الفصل الخامس

تونس :

نموجا لدول شمال أفريقيا

من الممكن التعرف على التيار الإسلامى التونسى وعلى بنائه ودخوله فى المجال السياسى بصورة أسرع من دول شمال أفريقيا الأخرى.

وترجع هذه الشفافية (النسبية) التى يتمتع بها التيار التونسى -والتى اقتقدتها نظراؤه فى الجزائر وليبيا لمدة طويلة - إلى عدة عناصر: أولها أهمية التيار وقوة هيكله، ثانياها الاستراتيجية الشرعية التى يتبناها الفرع الرئيسى لهذا التيار، وأخيراً حجم القمع البوليسى وفاعليته.

إن أقدمية التيار الإسلامى التونسى بالنسبة لنظرائه فى شمال أفريقيا، تماثل أقدمية التيارات الإسلاميه المصريه والتونسيه بالنسبة لخلقائها فى بلاد «المغرب». ونظراً لهذه الأقدمية يرى دارسو التيار التونسى، كما يرى الساسة أيضاً، أنه حالة نموذجية : لأنه تجاوز العديد من المراحل التى مازالت التيارات الأخرى تجهلها إلى حد ما، بل إنه بدأ حركته بداية غير مسبوقه عن طريق الطفرة، وقد ساهمت شخصية راشد الغنوشى فى إضفاء طابع مرجعى تأسيسى على التجربة التونسيه (بالرغم من أن ظهور نظيره الجزائرى -على الساحة الإعلاميه- قد اختلس جزءاً من الأضواء المسلطة عليه).

ومما يعضد الطابع الخاص لهذا الموقف، خصوصية التثقيف (الذى تم فى دول شمال أفريقيا فى المجال اللغوى بطريقة أكثر تكثيفاً مما تم فى دول المشرق) والذى أفرز الإسلام السياسى فى شمال أفريقيا: كان المناضلون الإسلاميون التونسيون -أبناء الثقافة الفرنسيه- أول من لجأ إلى نغمة جديدة فى مناخ التيار الشرقى الذى أسس نفسه -فى معظم الأحيان- فى مصر والسودان ضد التأثير الثقافى الأنجلو سكسونى (وفى ظلّه).

لقد كان مناخ العلمانية البورقبيبية إطاراً مناسباً لتكوين تيار الإسلام السياسى، وذلك عندما ساد جو من خيبة الأمل فى أواخر الستينيات، أى عندما تلاشت نشوة الاستقلال السياسى. فأصبح الإطار التاريخى فى تونس -أكثر من أى دولة أخرى- يدل على «نهاية مرحلة الأشكال المختلفه لليقين»، وكان من نتائج تخلى نظام الحكم -بطريقة مفاجئه- عن التجربة ذات الاتجاهات الاشتراكية، ازدياد القلق الأيديولوجى عند بعض المثقفين. ويرجع هذا القلق إلى الهزيمة الناصرية بقدر ما يرجع إلى الاضطرابات التى بدأت تتصاعد فى الأفق الغربى نفسه والذى تصدعت واجهته السياسية فى مايو ١٩٦٨. إن دخول الإسلاميين حلبة السياسة لا يعنى بالضرورة قيامهم -فى المرحلة الأولى- بتكوين قوة معارضة، فقد كان وعيهم السياسى موجهاً -بالفعل- ضد نظام الحكم وضد اليسار الماركسى الذى يناضل ضد النظام بنفس القدر. وستظل هناك -خلال السبعينيات- عدة جسور صغيرة تجمع بين تيار الإسلام السياسى وبين نظام الحكم، منها عداؤها المشترك تجاه الحركة النقابية والجامعية، وضد بعض النقاط المتعلقة بالتعليم، فى سياسة مزالى

فيما بعد.

كانت التجربة الحومينية وتساعد قوة التيار داخل الحرم الجامعي سببا في اختلال هذا التوازن. وفي بداية الثمانينات أصبح التناقض بين أنصار بورقيبة وبين المناضلين الإسلاميين من أعمق تناقضات القوى السياسية في إطار المناخ القومي.

١- من الدخول إلى المجال السياسي

إلى الانتقال إلى المعارضة

(حميدة النهلر)

تونس يوليو ١٩٨٥

«في تونس، رحلت زمرة بن صالح وتوقفت هذه التجربة بطريقة عنيفة ومفاجئة، إذ قدم هذا الوزير للمحاكمة. ولكن أهم ما في الأمر أن بعض الشباب لاحظ أن حكومة بعينها يمكن أن تكون يسارية ثم تغير إتجاهها فجأة وبطريقة واضحة نحو اليمين وتصمم على اختيار طريق إقتصادي ليبرالي... وقد تسبب ذلك في بلبلة أفكار الكثيرين. لم يفهم الناس معنى المشروع الحكومي. كيف تستطيع حكومة أن تكون يسارية ثم يمينية، بهذه الطريقة؟... (..) وانعكست هذه البلبلة على الدولة التونسية لأن الحزب الحاكم كان قد أكد وجود مشروع محدد لبناء دولة حديثة... الخ وأدركنا أن ما حدث لم يكن مجرد تغيير حكومة ولكنه دليل على عدم وجود مشروع. لم يكن القلق سياسياً فحسب، بل كان أوسع من ذلك بكثير، كنا لا نعرف إلى أين نحن ذاهبون (..) إن الذين انضموا إلى صفوف الإسلاميين هم أولئك الذين لاحظوا أننا لم نعد نذهب شيئاً، إننا لسنا يميناً أو يساراً، لقد أصبحنا بلا جذور. وأولئك الذين يأتون من الريف إلى المدينة، والذين لم يعد لديهم مشروع يتشبثون به، لم يعودوا يجدون مثلاً يقتدون به. ولكن بالإضافة إلى هذه الصدمة القومية، كانت هناك أيضاً أحداث عام ١٩٦٨ في فرنسا (..) والسؤال الذي أصبح مطروحاً في ذلك الحين هو: إلى أين يتجه الغرب نفسه... كنت أعتقد -عندما وصلت إلى باريس- إنني سأجد بلداً تطرح فيه المشاكل بوضوح... واكتشفت أنها تعاني من نفس الاضطراب الفكري الموجود عندنا... لم تكن المشكلة -إذن- مجرد مشكلة تونسية... أو عربية أو إسلامية. كان الغرب نفسه يمر بمرحلة خطيرة من التفكير العام المتعلق بأسلوب معيشتته... أما العنصر الثالث الذي قد يساعدنا على فهم نشأة التيار الإسلامي التونسي فهو حرب

١٩٦٧ وهزيمة ما أطلق عليه اسم حرب الأيام الستة. فى هذا الوقت بدأ بعض المثقفين -ومن بينهم أنا وراشد الغنوش- يلتقون. وسرعان ما بدأت المسألة الدينية تطرح نفسها بالبحاح. لم نعد نعرف أين المخرج. إمكانية إيجاد الحل لم تعد متاحة لدى النظريات العربية أو لدى المنظومة القومية التونسية ذات الاتجاه الاشتراكى أو حتى لدى الغرب الذى بدأ لنا خلال مدة طويلة أنه يمتلك بعض الحل ...».

بدأ تيار الإسلام السياسى يتكون فى إطار مؤسسات الإسلام فى ١٩٧٠ :

« فى هذه الفترة كانت هناك جمعية يطلق عليها اسم «جمعية حفظ القرآن»، كانت وزارة الشؤون الدينية قد قامت بإنشائها، وكانت تجمع فى عضويتها بعض المسنين. فى إطار هذه الجمعية كانت بداية لقاءاتنا، كنا نريد إيجاد إطار لنشاطنا».

« كان الجانب الدينى هاما فى البداية، وعلى عكس ذلك لم يكن الجانب السياسى واضحا الى حد كبير ... لم تكن نعرف ما نريده بالضبط. ويوجه عام لم تكن موافقين على موقف الحكومة، ولكننا لم نحدد خط سير واضح للنشاط».

وتزداد سرعة التبلور المذهبى ابتداءً من ١٩٧٢ مع إصدار مجلة «المعرفة». وستساهم هذه المجلة، حتى حظرها فى ١٩٧٩، فى تثبيت قاعدة التيار الأيديولوجية. إن تحليل مضمون المجلة (الذى سنتعرض له فى ثنايا هذا الفصل) بالإضافة إلى تحليل الموضوعات التى كان يتناولها راشد الغنوشى فى المحاضرات الدينية التى كان يلقيها، كل ذلك يتيح لنا اليوم متابعة دقيقة -إلى حد ما- «لدخول» الإسلاميين التونسيين «المجال السياسى». لقد بدأوا -تحت تأثير الإخوان المسلمين المصريين- ينسلخون عن المجال الروحى الصرف ليستقروا شيئا فشيئا فى المجال السياسى، مرورا بالمجال الثقافى ثم المجال الاجتماعى. ويقول حميدة النيفر فى هذا الصدد:

مواضيع دروس الغنوشي (١)

مارس ابريل ١٩٨١		يونيو يوليو ١٩٨٠		
النسبة	عدد المواضيع	النسبة	عدد المواضيع	
٪٢٣,٦	١٠	٪٥٨,٥	٢٤	أيدولوجية، حياة التنظيم
٪١٣,١	٥	٪٢٤,٣	١٠	سياسة خارجية : الإخوان المسلمون فى العالم
٪٦٠,٥	٢٣	٪١٧	٧	نقد الحكومة
١٠٠	٣٨	٪١٠٠	٤١	المجموع

« عند ذلك، ظهر عاملان جديداً أثرا فى مجرى الأمور، ففى بداية الأمر اتصلنا بشخص اسمه السيد بن سلامة، وكان لديه ترخيص باصدار مجلة (وكان ذلك بمثابة مكافأة تمنحها السلطة بطريقة شبيهة بمنح وظائف المحاباة). هذا الرجل كان قد تعلم بجامعة الزيتونة [...] ولم نواجه صعوبة فى الاتفاق على إصدار مجلة «المعرفة» (أو بالأحرى على إعادة إصدارها حيث كان قد صدر منها عدد واحد فى عام ١٩٦٢). وكان الشيخ صلاح النيفر قد كتب فيها مقالة عن التقويم الهجرى وعن طريقة حساب الشهور القمرية وكان هذا الموضوع من المحرمات فى ذلك الحين. ويبدو لى أن هذه المقالة كانت السبب فى إيقاف المجلة، ولكن إعادة إصدارها كان لا يزال ممكناً، فقررنا إعادة إصدارها. وكانت المجلة تعكس - فى بداية الأمر - تخبطاتنا. كنا نميل الى التحدث عما

FERMASSI Mohamed El-Baki, "La Société tunisienne au miroir islamiste", in *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, n° 103, mars 1984, p. 49.

هو حرام أو حلال ... الخ هذا النوع من الوعظ الذي لا يحلق في الأفتاق الفكرية العميقة. لكن الموضوعات التي تتسم بطابع أكثر راديكالية كانت تجذبنا في نفس الوقت أيضا. أما عام ١٩٧٢، فقد شهد العامل الثاني الذي كان له تأثير كبير على تونس، ألا وهو قيام السادات بإطلاق سراح الإخوان المسلمين الذين سجنهم جمال عبد الناصر. فاستأنف الإخوان إصدار الكتب (وفي ١٩٧٣ يسرّ معرض الكتاب الأول التونسي - إلى حد كبير - توزيع هذه الكتب {...}) وتأثرنا بهذا التيار بالتحديد، فهو الذي دفعنا إلى خوض النشاط السياسي بطريقة أكثر مباشرة كما دفعنا إلى تأسيس نوع من الكيان السري. فبدأنا بتنظيم مجموعات سرية من أجل تكوينها تكوينا سياسيا ... الخ ولكننا كنا دائما نراعى البعد الروحي الذي يتميز به هذا التكوين.

وبالنسبة لراشد الغنوشي، فأعتقد أن اتصالاته الأولى مع الإخوان المسلمين تمت في سوريا. ومن المؤكد أنه كان من الممكن الالتقاء مع الإخوان المسلمين في سوريا في أواخر الستينات، ولكن هذا الاتجاه كان اتجاها محدود للغاية. في ذلك الحين كانت تيارات القومية العربية مهيمنة. لم تكن يسارية بمعنى الكلمة ... بل كانت -في الغالب- ناصرية وبعثية. كان الاتجاه الإسلامي ضعيفا للغاية. كنا في ذلك الحين مائة وخمسين طالبا تونسيا في دمشق. وبين كل هذا العدد من الطلبة كان هناك إثنان من تيار الإسلام السياسي وعشرون دستوريا، أي متعاطفون مع نظام الحكم التونسي، وما يقرب من ثلاثين طالبا غير مسيئس. أما الباقي -أي الغالبية العظمى منهم- فكانوا من القوميين العرب، سواء كان اتجاهاهم ناصريا أم بعثيا. وعندما عدنا من دمشق كان تكويننا سطحيًا إلى حد كبير. بدأنا ندرك مشاكل العالم العربي ككل، ولكن لم يتم ذلك بطريقة أيديولوجية. كان هذا الإدراك يتسم بطابع سياسي أكثر وضوحا. لم نتلق هناك تكوينا أيديولوجيا يُذكر. وهذا ما سنجده حقا لدى الإخوان المسلمين. كنا نقرأ كل ما يتعلق بتكوين الجمعيات الدينية، وكيف كون الإخوان الخلايا الأولى ... الخ {...} وفي ذلك الوقت لم تكن لدينا مشكلات مع الحكومة .

بدأت المجموعة الإسلامية تشعر تدريجيا بافتقارها إلى هيكل عندما احتكت باليسار الطلابي، الذي يمثل بالنسبة لها «الشیطان» على المستويين المذهبي

والاستراتيجي. وعلى ذلك بدأت السمات التي كانت كامنة في التيار الإسلامي، والتي كانت تميل إلى المعارضة، تظهر في بداية السبعينات. وكان الخطاب الإسلامي المضاد لا يزال يبحث عن النغمة الخاصة به في إطار أصبحت فيه الحركة النقابية والطلائية - ذات الاتجاهات الماركسية- المتحاور الأساسي مع نظام الحكم. لقد تم تجاوز المراحل الأخيرة من الوثب نحو الإسلام السياسي عن طريق التنافس مع اليسار الجامعي الذي يتمتع بقدر أكبر من الهياكل الأيديولوجية والسياسية، والذي تشبع بالمفردات الغربية واكتسب خبرة بجميع أساليب المناورة النضالية. يقول حميدة النيفر في هذا الصدد:

« ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن تونس كانت تمر في عام ١٩٧٧ بمرحلة صعبة، نظرا لتصاعد نشاط النقابيين والشعور بأن الحكومة أصبحت ضعيفة للغاية ولا تستطيع أن تتحكم في هذا التصاعد. وإذا قرأت الجرائد التي كانت تصدر في هذه الفترة ستجد أن جريدة مثل «الشعب» التي كانت لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل، كانت شديدة اللهجة تجاه الحكومة، وقد كان انفجار ١٩٧٨ تعبيرا عن كل هذا. ويعتبر يناير ١٩٧٨ تاريخا سياسيا بالنسبة لحركتنا، إذ قامت بمجموعتنا في هذا اليوم للمرة الأولى باصدار بيان في مجلة «المعرفة» بينما كانت مجموعتنا لا تزال تتسم أساسا بالطابع الروحي، في حين كانت المعارضة السياسية تمثل بعدا خلفيا لها، وذلك لعدم وجود مشروع سياسي. ولذلك لم يوقع هذا البيان أحد، كان راشد الغنوشي هو الذي كتبه وقمنا بمراجعته معا. وكان عنوانه: «قبل أن ينزل الستار الحديدي» (ستتناول هذه المقالة فيما بعد). ومعنى ذلك أننا كنا نعتقد في ذلك الحين أن الخطر الأساسي هو وقوع الدولة في أيدي اليسار. وكنا نعتقد أن الإسلام في تونس في خطر وأن اليسار سيستولى على السلطة. لم نكن -إذن- نعارض الحكومة لذاتها. كنا نعارضها فيما يخص بعض النقاط، ولكننا كنا نعتقد أساسا أن اليسار يمثل خطرا أكبر من خطر الحكومة. موقفنا تجاه الحكومة لم يكن -إلى حد كبير- واضحا. كنا ضدها بطريقة ضمنية. ولكن كيف كان ينبغي علينا ممارسة هذا النشاط السياسي، وكيف ننظمه ... كان ذلك كله لا يزال غير واضح. ولم يكن مشروعنا الأيديولوجي على وجه الخصوص واضحا. كنا نتحدث عن المجتمع في القرون الهجرية الأولى، ولكن

حديثنا كان حديثا مجردا للغاية. حتى ذلك الوقت لم تكن الأمور واضحة إطلاقا ولكنها بدأت تتضح عندما دخل الفوج الأول من الطلاب المنتهين إلى تيارنا الجامعة. فاحتكوا بالطلاب الذين تم تكوينهم بطريقة مختلفة ... فى مجموعات اليسار أو اليسار المتطرف (...) لعبت الجامعة -إذن- دورا محوريا. وابتداءً من ١٩٧٧، يمكننا القول إن الأوضاع قد انقلبت، أصبحت الجامعة هى قاطرة الحركة (...). فى عام ١٩٧٧ لم يكن لدينا سوى النواة المركزية التى كانت تخطط -إلى حد ما- برئاسة الفنوشى ما ينبغى عمله فى هذا المسجد أو ذاك، لم يكن لدينا هياكل فعلية. ولم تتم عملية الهيكلة إلا بانضمام العناصر الجامعية إلى حركتنا فهم الذين طالبوا بالتغيير...»

وفى عام ١٩٧٩، بعد بضعة أشهر من حركة القمع العنيفة التى تعرض لها الاتحاد النقابى والذى اعتبر مسئولاً عن الفتى التى حدثت بعد قرار الإضراب العام فى يناير، أعطت الثورة الخومينية دفعة قوية للتيارات الإسلامية. فارتقت هذه التيارات -بطريقة لا رجعة فيها- إلى مصاف البديل السياسى بعد أن كانت مجرد مجال للتنفيس الدينى فى ظل غياب فرص التعبير فى المجتمع. ومن المفارقات، أن قيادة المجموعة الإسلامية اتخذت موقفا حذرا من الانفجار الخومينى، لأنها ركزت على بعده الشيعى بصفة خاصة. ولم يمنع هذا الثورة الإيرانية من أن تصبح -شينا فشيئا- إطارا مرجعيا للتيار بأكمله. وقد نتج عن هذه الثورة، فى الواقع، أول حركة قمع حقيقية شنتها الحكومة. فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٩ بعد إدانة الهادى نويره «العناصر المشيرة للقلق التى ترتدى الشياب الإسلامية لكى تدخل المجال السياسى عنوة»، تم القبض على راشد الفنوشى وعبد الفتاح مورو، ووجهت إلى الأول بصفته مديرا لمجلة «المجتمع» (السان حال الحركة والمعبر بقدر أكبر من الوضوح عن أهدافها السياسية، صدر العدد الأول منها فى شهر أغسطس، وصدر قرار حظرها قبل القبض على الفنوشى مباشرة) كما وجهت إلى عبد المجيد عطية، بصفته رئيس تحريرها، اتهامات نشر أخبار زائفة، والتشهير والحث على التخريب. ويقول حميدة النيفر فى هذا الصدد:

«رغم أن الفنوشى كان فى هذه الفترة متوجسا من تلك الثورة ... فإنه كان يعتقد أنها ثورة شيعية قبل كل شئ، وليست إسلامية. وقد كان محقا فى ذلك، ووقف فى البداية بعيدا عنها. ولكن نظرا لحجم هذه الثورة، واندماح

الشعب الإيراني فيها، لم يعد ممكنا أن نظل هكذا دون اتخاذ موقف يؤيد أو يناهض ... فاندفعنا بشدة نحو تأييد الثورة الإيرانية. وخاصة عندما صدرت «الحبيب» و«المجتمع». كانت صورة الخوميني هي صورة غلاف «المجتمع» في عددها الأخير قبل حظرها، آنذاك رأيت السلطة أن عليها أن تتخذ قرارا. وفي آخر ١٩٧٩ قبضوا على الغنوشي لبضعة أيام. كنت قد قابلته قبل ثلاثة أو أربعة أشهر، وكان يشعر أن الحركة صار لها جذور كافية. أصبح احتمال أن تقوم الحكومة بالقبض على المناضلين في صفوفها واردا، ولكنها لن تخاطر برفع قضية ذات شأن ضدهم. هكذا كان إنطباعه في تلك الفترة. وعندما قلت له إنهم متورطون حاليا في مسألة سياسية، وإنه من الصعب الرجوع إلى الوراء، قال لي إنه حتى في حالة مخاطرة الحكومة برفع قضية ضدهم، فسيكون من الصعب أن تصدر ضدهم أحكام تزيد عن السجن ستة أشهر، وهذا في حد ذاته انتصار وليس هزيمة».

في أكتوبر، وبعد ستة أشهر من عودة الخوميني إلى طهران، انعقد مؤتمر تأسيسي في المنوبة بجوار تونس، حضره ما يقرب من ستين شخصا. وقد كان هذا المؤتمر بمثابة تكوين هيكل الحركة، وهو الهيكل الذي لم تطرأ عليه سوى تعديلات طفيفة حتى موجة القمع الكبيرة في عام ١٩٨٧. وابتداء من ذلك الوقت تم ادماج الحلقات المتفرقة التي كانت موجودة بمساجد العاصمة وبعض مدن الأقاليم، في إطار تنظيمي دقيق يغطي جميع أطراف الدولة بشبكة تتوافر فيها الخلايا الأساسية، والمجالس واللجان التنفيذية الإقليمية التي تم تحديد اختصاصاتها وأساليب عملها بدقة. وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مؤتمر يجتمع مرة كل ثلاث سنوات. وخلال هذه الفترة يجتمع مجلس الشورى القومي أربع مرات سنويا لتأييد الاتجاهات التي اتخذها مكتب تنفيذي مكون من تسع لجان. ويختار المؤتمر الأعضاء العاملين لكل منطقة، وهم المسئولون عن تطوير الحركة فيها، ويعتمد هؤلاء على مجالس شورى إقليمية. وتنقسم الأقاليم إلى جهات يشرف عليها وكلاء. وفي القاعدة، توجد دوائر مختلفة (أو أسر، أو خلايا) تسمح أو لا تسمح لغير المناضلين بدخولها، وقد يكون لها أو لا يكون قاعدة إقليمية؛ إذ أن هذه الدوائر بمثابة إطار للتعبئة في بداية الأمر، ثم تستخدم لإعطا التكوين المذهبي للمجندين المحتملين ثم للأعضاء الفعليين. وتمثل الجامعة والمدارس الثانوية أيضا

الهيكل الداخلى

لحركة الاتجاه الإسلامى فى تونس (فى ١٩٨٦) (١)

المجلس القومى

يمثل قمة التنظيم ويجتمع مرة كل ثلاثة سنوات ويتكون من الأمير ومجلس الشورى والمكتب التنفيذى المركزى.

المكتب التنفيذى المركزى

مجلس الشورى

- يتكون من تسع لجان :
- العمل السياسى (حمادى جبالى)
 - المتابعة والتكوين (محمد شمام)
 - الدعاية (زيد الدولاتلى)
 - التنظيم والإدارة (محمد الطرابلسى وعلى الزوروى)
 - النشاط الثقافى (جمال العوى)
 - النشاط النقابى (محمد القلعاوى)
 - القطاع الاجتماعى والمالى، قطاع المرأة (محمد المعكروت)
 - المجال التعليمى (محمد أم)
 - الأولويات (على العريض)

وهو المجلس التشريعى
يجتمع مرة كل
ثلاثة شهور

المكتب التنفيذى الاقليمى

مجلس الشورى الاقليمى

المقاطعات

(رئيس المقاطعة)

الحلایا

مغلقة أو مفتوحة

الجامعة/ المدارس الثانوية

ورد هذا الجدول فى مجلة «لابرس» La Presse ١٠ أكتوبر ١٩٨٧، وفى وليد المنصورى، الاتجاه الإسلامى ويورقبيبة: من يتهم من؟ بدون ناشر. ١٩٨٨.

(١) تنقسم الأراضى التونسية إلى ١٤ إقليم: (١) تنقسم العاصمة إلى ٤ أقاليم فرعية: الشمال، الغرب، المدينة والمجنوب + زغران؛ (٢) بنزرت، (٣) نابل (٤) باجة - جندوبة، (٥) الكاف - سليانة، (٦) الساحل (سوسة، منستير والمهدية)، (٧) القيروان، (٨) القصرين، (٩) صفاقس، (١٠) القفصة، (١١) قابس - قبلى؛ (١٢) مدينين - تطوين، (١٣) إقليم ذو هيكل خاص ويطلق عليه الإقليم الجامعى، (١٤) المدارس الثانوية.
(ولغا لرصد أوائل عام (١٩٨٧).

اعتبارا من ١٩٨٤، هياكل مستقلة.

ولم يكن انتخاب راشد الغنوشي على رأس الحركة (وقد منح لقب «أمير» وتغاضى البعض عن هذا اللقب لأنهم كانوا يفضلون لقب «رئيس الحركة») حدثا مفاجئا. ولد راشد الغنوشي في عام ١٩٤١ في قرية تقع ٣٠ كم غرب قابس، وهي واحة في جنوب تونس الأقصى، وهو من عائلة تضم عشرة أبناء، وعندما أصبح رئيسا للحركة الثنوسية الإسلامية كان قد بلغ من العمر أربعين سنة، وله خمسة أطفال ويقطن بقبلا في ضيعة بن عروس في ضاحية تونس الجنوبية. وبعد إنهاء مرحلة الدراسة الثانوية في تونس وحصوله على الشهادة الثانوية في ١٩٦٢، ذهب إلى مصر ليدرس في كلية الزراعة، وعندما تدهورت العلاقات بين تونس ومصر بعد حرب ١٩٦٧^(١)، اضطر إلى مغادرة القاهرة، وذهب إلى سوريا حيث حصل في عام ١٩٦٩ على ليسانس في «الفلسفة والعلوم الاجتماعية». وقد اضطرته الظروف العائلية إلى العودة إلى تونس للعمل بعد زيارة سريعة لفرنسا، حيث كان يرغب في تحضير رسالة دكتوراة في الفلسفة الإسلامية في جامعة السوربون، وهناك يبدو أنه قام بتوثيق علاقاته مع الإخوان المسلمين، وقد قام بتدريس الفلسفة في إحدى مدارس العاصمة لمدة عشر سنين، وساهم في مجلة «الصباح» وأصبح في عام ١٩٧٧ مديرا للمجلة «المعرفة». وفي يناير ١٩٨٠ بعد حبسه -للمرة الأولى- لمدة قصيرة للغاية، تم نقله إلى مدينة مكشور الصغيرة. وخلال هذه الفترة، ذهب إلى السعودية، ومصر والسودان حيث التقى بحسن الترابي، قائد الحركة الإسلامية الشرعية، كما ذهب أيضا -خلال عام ١٩٧٩- إلى الخليج وإلى إيران.

وفي أبريل ١٩٨١، انعقد مؤتمر ثان في جلسة غير عادية في منطقة سوسة فور تولي محمد مزالي -وزير التربية «الطيب» - زمام السلطة. وكان نظام الحكم في حالة من القلق الحاد بسبب صدمة «قفصه»، وكان يسعى إلى توسيع رقعة قاعدته السياسية. اجتمع أعضاء مؤتمر حركة الاتجاه الإسلامي في تونس في نفس أيام اجتماع الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقاموا عن طريق الإذاعة بمتابعة أعمال هذا الحزب عن كثب، وهكذا أمكنهم يوم ١٠ أبريل إدراج التوصية التي قدمت إلى بورقيبة بخصوص السماح بإنشاء أحزاب معارضة. ويدافع راشد الغنوشي -الذي أُعيد انتخابه - عن استراتيجيتين هما: تدعيم القاعدة السرية من ناحية

(١) أطر على سبيل المثال، قصى صلاح درريش: «يحدث في تونس»، باريس، ١٩٨٧ (وقد حفر نشره في فرنسا بنا، على طلب السلطات الفرنسية)

(الأسباب تتعلق بالأمن، لم يكن ينبغي أن يتعرف المشتركون على بعضهم، ولذلك فعلتهم التلثم أحيانا عندما يأخذون الكلمة، ولا يصح وجود إمكانية لإقامة علاقات بين الأعضاء، وأخيرا تتم تأدية يمين السرية والإخلاص للإخوان المسلمين) وتنمية العلاقات مع الطبقة السياسية التونسية والحركات الإسلامية فى الخارج، ومن بينها الحركة السودانية من ناحية أخرى. وفى ٣٠ أبريل، اشتركت الحركة التونسية الإسلامية مع حركة الوحدة الشعبية التى يرأسها احمد بن صالح، والحزب الشيوعى الذى يرأسه هـ. هرمل وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة أحمد المستيرى فى أول مؤتمر صحفى لحركات المعارضة. وكان ضبط السلطات لعدد من الوثائق التى تبرز أهمية هذا التيار وهياكله فى منزل بنعيسى الدمنى المسئول المركزى عن الإنتاج العقائدى للتيار كفيل بالتسجيل باتخاذ قرار كان لا يزال موضع مناقشة، فاجتمع مجلس تنفيذى مكون من ٢٥ عضوا وقرروا تحويل المجموعة الإسلامية إلى «حركة الاتجاه الإسلامى». وكان الرئيس بورقيبة قد استجاب لتوه لطلب مؤتمر الحزب الاشتراكى الدستورى وأشار إلى إمكانية فتح ثغرة فى الاحتكار الذى يمارسه حزبه منذ الاستقلال. وأعلن كل من راشد الغنوشى وبنعيسى الدمنى وحبيب المكنى وعبد الفتاح مورو -خلال مؤتمر صحفى عقد يوم ٦ يونيو- عن إنشاء «حركة الاتجاه الإسلامى» وعن رغبتهم فى حصول هذه الحركة على الاعتراف الرسمى بها. وبعد ذلك بشهرين رفض هذا الطلب. وبعد مرور نظام الحكم بمرحلة طويلة من المروحة بين القمع والتغاضى، بدأ يتبنى سياسة قمعية ثابتة.

٢- الحزب الاشتراكى الديمقراطى :

من التغاضى الى القمع

كان عبد اللطيف الهرماسى محقا عندما لخص الوضع على الوجه التالى: «حتى نهاية عام ١٩٧٩، كانت العلاقات بين التيار الإسلامى ونظام الحكم علاقات قائمة على التعايش السلمى الا فيما يتعلق ببعض المشكلات الطفيفة والثانوية»^(١) حُطرت مجلة «المعرفة فى ١٩٧٤ - للمرة الأولى - عندما انتقدت

(١) عبد اللطيف الهرماسى الحركة الإسلامىة فى تونس، دار بيرم للنشر، ١٩٨٥.

نقض اتفاقية جريه الاندماجية التي أبرمت مع القذافي قبل ذلك بعدة ساعات^(١). وتم تطهير «جمعية حفظ القرآن» من أولئك «المناضلين الجدد» الذين أشارت إليهم مقالة في جريدة «لموند» "le Monde" عام ١٩٧٤ (ويبدو أن تلك المقالة كانت قد أثار انتباه قطاع من الجهاز السياسي في الحزب الاشتراكي). قام المناضلون الإسلاميون بتنظيم تلك الرحلة التي تحركت من تونس لتصل إلى مسجد سوسة، الأمر الذي أثار قلق الشرطة فقامت بإرغام المشتركين فيها على العودة إلى تونس. ولم تُعد الحكومة النظر في قرار إيقاف صدور مجلة «المعرفة» رغم أن علامات تسامح السلطة - خلال كل هذه المرحلة - كانت أكثر بكثير من علامات ارتياحها.

وإذا لم يكن مريدو راشد الفنوشي وعبد الفتاح مورو يتمتعون بتشجيع الحكومة الفعلي، وهذا ما يرفض المسؤولون الإقرار به بالطبع بطريقة حادة^(٢) - فمن المؤكد أن الحكومة لم تكن تغدرهم حق قدرهم بل تجاهلتهم تماما. وبما أن حزب «الدستور الجديد» كان يوجه كل طاقاته نحو المعارضة اليسارية المألوفة، فقد طال تردده في اعتسار أولئك الذين ينتقدون الماركسية منافسين له، بما أنه كان مقتنعا - في هذا المجال - بنعم الأفكار. وكانت سياسة التعريب التي سعى محمد مزالي إلى تطبيقها عندما أصبح وزيرا للتربية، مبدئيا آخر للالتقاء بين نظام الحكم والتيار الإسلامي (لذلك كان الوحيد من رجال السياسة الذي نشرت صورته في مجلة «المعرفة»). يقول حميدة النيفر في هذا الصدد :

(١) ويقول محمد مزالي في حوار للكاتب معه سبق ذكره: إن هذا التوقيع الذي ذبل به الرئيس بورقيبة الورقة التي تحمل شعار فندق «أوليس» "Ulyssé" بعد بضع ساعات فقط من المناقشة، يعتبر بداية المرحلة التي أصبح فيها شرعا بالنسبة لرئيس الوزراء أن يلجأ إلى المادة ٥٧ من الدستور للاطاحة بالرئيس على أساس مفهوم «العجز الدائم» عن أداء وظائفه ويفسر حاليا محمد مرالي موقفه على الوجه التالي: «ولكن ليس من اليسير أن يقتل المرء أباه، كان ينبغي أن أفعل ذلك، ولكنني لم أجزم».

(٢) ومن بين الذين يدافعون عن هذا الرأي.

SADOQ Mahdi, in *Histoire des frères musulmans en Tunisie*, Oriente Moderno, 1979.
TOUMI Mohsen, in *L'Islamisme au Maghreb*, op. cit, p. 160.

في هذا المرجع الأخير يقول محسن التومي بخصوص الإطار العام في أوائل السبعينيات: «وبما أن (السلطات) كانت تتخشى أفكار اليسار «الهدامة» أكثر من خشيتها الإسلام «الثقاني»، فمن بين الاتجاهات التي شجعتها برزت حركة الإسلام السياسي واستنتجت تماما في الجامعات، وتم إعطاؤها الوسائل المادية اللازمة لنموها [...] ويتزايد قدر إشارة الخطاب الحكومي إلى القرآن، والأحاديث والسنة، وبسود في الدولة مناخ العودة إلى المقدسات (والتمسك بها) ومن بين الحريصين على الحفاظ على هذا الجور لهد الأعيان المحليين الذين كانت سلطنتهم قد تلاشت بسبب اشتراكية بن صلاح»

« كان محمد مزالي يحلل الأمور بقدر معين من الوضوح، وكنا نتفق معه في بعض آرائه. وفي هذه الفترة كان يحارب برامج الفلسفة التي كانت متأثرة بوجود المجموعات اليسارية، وكان مدير البرامج شيوعياً قديماً ... كان محمد مزالي يرى أنه ينبغي تغيير لغة دراسة الفلسفة، التي ظلت حتى ذلك الوقت باللغّة الفرنسية، بالإضافة إلى تغيير مضمون هذه البرامج ».

إن هذا التقارب النسبي بين آراء محمد مزالي والمطالب الثقافية التي تنادى بها مجلة «المعرفة»، عضد الاتهامات التي وجهت بعد ذلك بعدة سنوات إلى هذا الوزير بشأن محاياته للإسلاميين (وكان تعليق مجلة «الدستور» الصادرة في لندن على تعيين مزالي رئيساً للوزراء: «اختار بورقيبة رجل الإسلاميين») وكانت هذه الاتهامات سبباً في زوال الحظوة السياسية التي كان يتمتع بها.

وعلى غرار بورقيبة، لا ترى الطبقة السياسية بكاملها -حالياً- في الإسلام السياسي سوى شكل من الأشكال التقليدية التي حكم عليها بالزوال أمام آثار التحديث التي لا مفر منها، وهو من ثم لا يمثل خطراً كبيراً على قاعدة نظام الحكم. وتشير حادثة «هند شلي» إلى هذا العجز النسبي الذي تعانیه تلك الطبقة -التي يصعب أن يساورها الشك- في تقبل فكرة أن هذه البذور المصرية (التي أصبح نتاجها ملموساً في الشرق) قد يكون لها فرصة التجذر في البلدان المغربية.

لقد قام نظام الحكم بشن حملة صحفية ضد الإسلام السياسي في أواخر ١٩٧٧، ولكن أحداث يناير ١٩٧٨ (التي لم يلعب فيها الإسلام السياسي دوراً يذكر) أزالَت آثار هذه الحملة. ومع ذلك أعطت هذه الأحداث للمجموعة الإسلامية فرصة نشر أول بيان ذي طابع سياسي حقيقي في مجلته المعرفة، وهذا البيان يوجه إدانته إلى اليسار الماركسي الجامعي أكثر مما يوجهها إلى نظام الحكم.

قبل أن ينزل الستار الحديدي

(«المعرفة» العدد الخامس، يناير ١٩٧٨)

شهد مسرح الحياة الوطنية في تونس هذه الأيام الأخيرة حدثين سيكون لهما أوخم العواقب على مستقبل هذا الوطن إن لم يقع التنبيه لهما، والوقوف عندهما لتحليلهما وتقديم العلاج المناسب لهما.

الأول: من ميدان التعليم: ففي اجتماع الجامعة القومية للتعليم تقدم عدد

من النواب بلوانح يطالبون بالتصويت لهما منها: رفض اعتبار تونس بلدا عربيا. ومنها إلغاء مادة التربية الدينية من برامج التعليم للتخلص من «الفكر الظلامي الغيبي» الذي تنشره، وإلغاء كلية الشريعة، والمطالبة بتدريس الأدب الماجن، والتخلي عن تدريس التاريخ الإسلامى.

وماكنا نظن أن تبلغ الجرأة بل الوقاحة بأحد من أبناء هذه البلاد -بعد أكثر من ربع قرن من الاستقلال- هذا الحد من احتقاره لنفسه ولأمته ثم يفتخر بعد ذلك بالانتماء إلى فئة «التقدميين».

والحادث الثانى من الحياة الطلابية: من المعلوم أن تمثيل الطلبة فى الجامعة التونسية ظل -تقريبا- حكرا على الفئة التى ترفع شعار «التقدمية» روسية كانت أم صينية، فقد تمكنت هذه الفئات بتنظيماتها وأساليبها فى «العنف الثورى» من أن تفرض إرادتها على جمهور الطلبة، حتى برز فى السنوات الأخيرة من بين صفوف الطلبة تيار وطنى عربى إسلامى يدعو إلى كسر الاحتكار الشيوعى ونبذ الأساليب الإرهابية وتوفير الحرية لكل الاتجاهات أن تعبر عن رأيها. واستطاع هذا التيار بعد نضال طويل مع قوى الإرهاب الماركسى أن يُسمع رأيه للقاعدة الطلابية فتجاوبت معه وتنفست الصعداء، وتوفرت للطلاب لأول مرة هذه السنة فرصة اختيار ممثليه والتعبير عن رأيه. فلما رأت تلك الفئات أن الزمام بدأ يفلت من يدها وأن الطوق الحديدى الذى كانت تطوق به الأعناق أخذ يرتخى، لجأت كعادتها إلى أسلوب «العنف الثورى» لإرهاب الطلبة وإخماد أصوات الحرية المنطلقة، واستنصت التيار الوطنى المؤمن، فأغرقوا ساحة الجامعة بكلية العلوم بتونس و صفاقس وكلية الحقوق، بالدماء، واحتلوا المساجد الجامعية وعبثوا بالمنصاحف وأحرقوها، ولم يغادروا بعض المساجد إلا بعد أن خلفوا وراءهم آثارا مخزية ستبقى جروحا فى قلب كل مسلم (...). وظلوا يضربون بعض المصلين لإجبارهم على سب الدين، واتجهوا بعد ذلك فى صفاقس إلى الحى الجامعى فأحرقوا عشرين غرفة يسكنها طلبة مصلون، فماذا يعنى كل ذلك؟

١- إن هناك دعوة صريحة الى تجريد هذه الأمة من عروبتها وإسلامها وتاريخها.

٢- ولم يقتصر الأمر على الدعوة وإنما تجاوز ذلك إلى مباشرة تنفيذ الخطة

الرهيبية، وذلك بالعمل على تصفية العناصر الوطنية الإسلامية ونشر دعايات مسمومة ضدّهم لتضليل الرأى العام، بوصفهم تعسفا وبيهتاناً «بالإخوانجية» والانتهازية والعمالة.

والهدف واضح وهو تهيئة الظروف المناسبة لربط هذه الأمة بمجلة المعسكر الشيوعى فى روسيا أو الصين، بعد أن تخلصت الأمة إثر كفاح طويل من هيمنة المعسكر الغربى الذى لا تزال تعاني الولايات من آثاره المدمرة».

استمر رئيس الوزراء الهادى نويره يقول -حتى عام ١٩٧٩- معلقا على نشاط وعاظ بعض مساجد العاصمة: «إنه لا يمكن أن يتجاوز حدوده الحالية إلى ما هو أبعد من ذلك ... إنهم يتسمون -إلى حد كبير- بالحرص ... وليس ثمة أية إمكانية لانتشارهم ... وهكذا لم يقر نظام الحكم مواجهة هذه الظاهرة إلا بعد رعد الثورة الإيرانية، بل وربما بعد أن بثت المخابرات الأمريكية (التي تأثرت بواقعة الرهائن الإيرانية) تحذيرات متكررة إلى بعض الوزراء (ويحتج محمد مزالى قائلا: إن مثل هذه التحذيرات لم ترسل إلى بورقيبة لأنه «ليس من طبعه أن يترك الأجانب -أيا كانوا- يؤثرون عليه»).

قام نظام الحكم بشن حملة صحفية ثانية فى عام ١٩٨٠، تسببت أحداث قفصه -التي استحوذت، لفترة ما، على أهتمام الحكومة- فى توقف هذه الحملة التي استؤنفت خلال صيف ١٩٨١. ومن المفارقات أن يكلف محمد مزالى بالإشراف على تنفيذ هذه الحملة (فى الوقت الذى كان يتهمه زملاؤه بأن برنامج التعريب الذى سعى إلى نشره عندما كان وزيرا للتربية، تسبب فى «تمهيد الطريق للمتشددين». وقرر بورقيبة توجيه قمع لم يسبق له مثيل سوى فى حالات قليلة- إلى مناضلى الإسلام السياسى. وشينا فشيئا ازدادت حدة تصلب هذا الرئيس تجاههم. ويعترف السيد ادريس قبيقة، وزير الخارجية فى ذلك الحين، بأن هذا القمع كان غير متناسب مع حجم الخطر الذى كانت تمثله فعلا هذه الحركة «لقد كنا «مفرطين فى رد الفعل» [over-reacted] وفقا للتعبير الأمريكى»^(١) (وقد أقاله بورقيبة فى يناير ١٩٨٤ عندما اتهمه محمد مزالى بأنه مسئول عن انتشار «مظاهرات الحبز») ويمكننا -إلى حد ما- تصديق محمد مزالى عندما ينفى اليوم، فى منفاه الباريسى، تأييده لقرار هذا «الأب» السياسى: «كنت غائبا عن تونس حيث كنت

(١) فى حوار مع الكاتب دى برنامج

Carrefour sur "L'Islamisme au Maghreb", Radio France International, Larida Ayari, 18 mars 1987

أعالج أسناني في لوزان، وأخذ قرار القبض على الحركة دون علمى ودون موافقتى. وانشصر مساهمتى فى محاولة الحد من الخسائر»... (١١).

وكانت سلسلة من الأحداث التى اتسمت أحياناً بالعنف والتى تورط فيها المناضلون الإسلاميون، ذريعة للقمع منذ بداية عام ١٩٨١. فحاولت الحركة فى بداية الأمر إعادة إصدار مجلة «الحبيب» ولكن تمت مصادرة العدد الأول فوراً لأنه اعتبر -فى رأى السلطات- غير مقبول. وحدثت مواجهات عنيفة للغاية داخل حرم الجامعة فى ٢٠ فبراير: إذ تم سجن عميد الكلية، وتهديده بالقتل. وقام مناضلو الحركة -خلال شهر رمضان- بتوجيه زجر عنيف إلى المفطرين وتصادم المتظاهرون مع الشرطة فى شهر يونيو بعد الحريق الذى لحق بالسفينة السوفيتية التى كان يجرى إصلاحها، وكان المتظاهرون يهتفون بالشعارات الإسلامية. وحدث تخريب جزئى لأحد مقار «نادى البحر المتوسط» [Club Méditerranée] فى تونس فى قرية فى ١٥ مايو عندما تصور أحد رواد هذا النادى أن قيام المصطافين بترديد أغنية إسرائيلية أمر محبب. ونتج عن اختيار إمام جديد فى مساكن فى ١٧ يوليو، مواجهات بين المتظاهرين والشرطة. واعتباراً من ذلك اليوم تم القبض على ما يقرب من مائة وخمسين مناضلاً أو متعاطفاً مع «حركة الاتجاه الإسلامى»، من بينهم جميع أعضاء مكتب القيادة باستثناء حبيب المكنى الذى استطاع -مثل بعض الطلبة المناضلين- الفرار إلى فرنسا. وتنهال حملة من القمع (٢٥ قضية خلال ثلاثة أعوام) على هذا التيار بكامله، وبمعدل لم تشهد أى حركة سياسية قبل ذلك. وتصدر أحكام بالسجن تتراوح بين عامين وإثنى عشر عاماً -ابتداءً من شهر سبتمبر- عقوبة لاتهامات ضعيفة للغاية موجهة إلى القادة الرئيسيين، ويقوم الاستئناف بتأكيد هذه الأحكام. ويجتمع مجلس الشورى فى ٢٥ يوليو ويعهد بإدارة الحركة إلى فاضل البلدى (الذى ولد فى بوسالم فى ١٩٥٢)، ويتولى فعلاً هذه المسئولية ما يقرب من ثلاثة أشهر قبل مغادرته البلاد وتسليمه مهام المنصب إلى حمادى جبالى (مهندس متخصص فى الطاقة الشمسية، ولد بسوسة فى ١٩٤٩) وقد احتفظ هذا الأخير بذلك المنصب طوال مدة سجن أعضاء مكتب القيادة.

ولانتزال فكرة إمكانية إقامة أى شكل من أشكال التعاون بين السلطة وهؤلاء الأشخاص الذين يعتبرون خارج القانون، فكرة مستبعدة تماماً فى أى يوم من الأيام. بل يدعو نظام الحكم الطبقة السياسية بكاملها (ابتداءً من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلى الحزب الشيوعى التونسى،

(١١) فى حوار للكاتب مع محمد مزالى، باريس، مارس ١٩٨٨

اللذين تم الاعتراف بهما توا) إلى التكتاف من أجل «سد الطريق أمام أولئك الذين يدعون الناس إلى حياة من الرعب ومن التعتيم» كما قال محمد الصيَّاح قائد الحزب الاشتراكي الدستوري الذي يقوم -بحماس ملحوظ- بتنفيذ تعليمات رئيس الدولة فيما يتعلق بقمع المناضلين الإسلاميين.

٣- ١٩٨٤ : افتراض الشرعية

بعد ذلك بأقل من ثلاثة سنوات اتخذ نظام الحكم موقفاً جديداً مختلفاً. وقام محام من المقربين إلى محمد مزالي بزيارة قادة الحركة المسجونين في برج الرومي، وبدأت المفاوضات. وبناء على ذلك تم تقديم برنامج سياسي إلى رئيس الوزراء. ويعلق الآن محمد مزالي على هذا البرنامج بالطريقة الآتية «لم أجد فيه ما يستدعي الطعن» ثم يضيف قائلاً «بل كان من الممكن أن أجعل منه افتتاحية لمجلتي «الفكر»^(١). وقام هذا الوزير باستقبال عبد الفتاح مورو في منزله، (ويعد ذلك أطلق مزالي سراح مورو لأسباب صحية) ويحدد هذا الأخير موقف الحركة فيتعهد رئيس الوزراء بأن يجعل الدولة تحترم حدود هذا الموقف. في بداية الأمر كانت رغبة رئيس الدولة ألا يطلق سراح أحد سوى عبد الفتاح مورو لأنه يرى أنه أكثر اعتدالاً من الغنوشي. ولكن محمد مزالي بذل مجهوداً لكي يثبت للمناضل الأكبر أن مثل هذا الموقف الانتقائي قد يعضد الجناح المتشدد في هذه الحركة، ولن يكون ذلك في صالح تقارب محتمل معها. وبمناسبة عيد الميلاد الثاني والثمانين لرئيس الدولة -في ٣ أغسطس ١٩٨٤- تم العفو عن معظم الذين صدرت ضدهم أحكام في سبتمبر ١٩٨١.

وهكذا بدأت حركة الاتجاه الإسلامي مرحلة من الحرية المحدودة: وهي خليط من الانفتاح والقمع (دون أن يكون هناك معيار يسمح بالتوقعات) وهذا الوضع لا يختلف في الواقع عن مصير تشكيلات المعارضة الأخرى، وإن كان قد سمح بتأكيد الملامح الشرعية لهذه الحركة وبالتعجيل من إحداث طفرة مذهبية داخلها. وفي نوفمبر ١٩٨٤ أي بعد بضعة أشهر من العفو تم توجيه الدعوة لانعقاد ثالث مجلس شوري في سليمان واستأنف رئاسة الحركة راشد الغنوشي الذي بدت بوضوح على ملامحه معاناته خلال مدة سجنه الطويلة (قال عند خروجه من السجن

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع محمد مزالي.

المدنى فى تونس الذى نقل إليه بعد سجن برج الرومى: «إنها محنة جسمانية»^(١).

وبدأت حركة الاتجاه الإسلامى، فى إطار مناخ الانفراج النابع من العنف، تعضيد هيكلها الداخلى لكى يتسنى لها مواجهة موجات أخرى من القمع فيما بعد. وحاولت الحركة من جديد، فى نفس الوقت، التقدم برغبتها فى المشاركة المشروعة فى المجال السياسى. يقول الغنوشى دفاعا عن هذا الرأى فى البرنامج السياسى الذى نشره بمناسبة الذكرى الثالثة لنشأة الحركة:

إنها فرصة فريدة من نوعها أمام تونس». إذ قامت الحركة -لأول مرة فى تاريخها- بالتعبير عن تأييدها بدون تحفظ لمبدأ الديمقراطية فهى «تتعهد بالاعتراف بأية حكومة تابعة من انتخابات شرعية حتى لو كانت هذه الحكومة شيوعية».

مقتطفات من نص:

«إنها فرصة فريدة من نوعها أمام تونس»

«ما الذى يبقى بعد ذلك سوى الحرب الباردة والإعداد لإشعالها؟ ما الذى يبقى للقوى العلمانية والفكرية أمام الخوف من شبح السلطة الإسلامية -كتلك التى كانت سائدة فى فترة التدهور أو التى تمارس حاليا فى بعض الدول- سوى حماية نفسها باللجوء إلى القوى الاستبدادية الداخلية أو الخارجية والتحالف معها من أجل طرد شبح هذا الخوف؟ ...

ما الذى يبقى لمناضلى الإسلام السياسى طالما حرموا من حقوقهم المدنية: حق التعبير عن الرأى وحق إنشاء الجمعيات وحق نشر أفكارهم بينما يتمتع الآخرون بهذه الحقوق؟ ما الذى يبقى أمام مناضلى الإسلام السياسى المتشبعين بعقيدة الجهاد المقدس والاستشهاد، إن لم يكن الاستسلام للعنف والدعوة إلى الجهاد ضد الذين يكافحونهم ويقومون بقمعهم؛ أو الانطواء على أنفسهم والانزلاق إلى المبالغة والتطرف، وتحين فرصة أخرى للاتقضاض على أعدائهم؟ ...

وللمرة الأولى -حسب معلوماتنا- يتخذ مناضلو الإسلام السياسى فى العالم العربى موقفا صريحا مع الديمقراطية التى يطالبون بها ويدافعون -رغم الاختلافات الأيديولوجية- عن حق التعبير والتنظيم بالنسبة لجميع الأحزاب الموجودة حتى إذا كانت هذه الأحزاب تمثل النقيض الأقصى لهم مثل الشيوعيين.

ويصل بهم الأمر إلى القول بأنهم على استعداد لاعتبار سلطة الشيوعيين شرعية إذا كانت تلك هى رغبة أغلبية الشعب الذى يدلى برأيه بطريقة ديمقراطية» (انظر المؤتمر الصحفى الذى عقد بمناسبة تأسيس الحركة يوم ٦ يونيو ١٩٨٦)

(١) فى حوار للكاتب مع راشد الغنوشى فى تونس يوم ٥ أغسطس ١٩٨٤ وقد رفض الغنوشى الذى تحدث باللغة العربية أن يتم تسجيل كلامه. ورغم أننا أخذنا فى الاعتبار آراءه أثناء التحليل الذى تقدمه فى هذا الكتاب، فلم يمكننا (بظرا لعدم وجود تسجيل لهذا اللقاء، أو حوارين آخرين أحريتهما معه فى ١٩٨٥) تقديم مقتطفات من أقواله مثلما فعلنا بالنسبة لعبد السلام باسين وصالح الدين الجورشى أو حميدة النيفر.

وابتداء من شهر أغسطس ١٩٨٤، مرّت «حركة الاتجاه الإسلامى» بفترة عامين لم يعد من المستبعد أبداً خلالهما احتمال إعطاء طابع شرعى للحركة. هذه العملية وصلت إلى قمته عندما استقبل محمد مزالى فى نوفمبر ١٩٨٥ قادة الحركة الإسلامية بنفس الطريقة التى استقبل بها تشكيلات المعارضة الأخرى. وكان هذا النمط الجديد من العلاقات نتيجة لتطور من جانب الطرفين.

فقد تطور أولاً نظام الحكم بأن أدرك القدرة الفريدة المتوفرة لدى هذه الحركة على المقاومة، فأصبح وجودها واقعاً لا مفر منه. وبينما كان الهادى نويرة يرى فى ١٩٧٩ أن هذه الحركة لا تمثل سوى عنصر «هامشى فى الاضطرابات الاجتماعية» فقد أصبحت -رغم جميع أشكال القمع- تياراً سياسياً لا يمكن تجاهله أو اعتباره شيئاً مؤقتاً. وعندما تم تجاوز مرحلة الدهشة، ومرحلة إغراء اللجوء إلى القمع، أصبحت محاولة التقارب مع هذه الحركة -فى رأى مزالى إن لم يكن فى رأى بورقيبة أيضاً- أفضل وسيلة لانتزاع مناضلى الإسلام السياسى من إطار النشاط السرى، ذلك أن طابعها السرى -الذى يدفع المناضلين المطاردين إلى قدر أكبر من الراديكالية- أمر يزيد من قدرة مثل هذا النشاط على إثارة القلق.

وبالفعل، رأت الحكومة أن العفو -قبل أى شئ- هو الذى يمكن أن يضع حداً لتطور الحركة الذى لا تتحكم فيه. لكنها مع ذلك لم تتخل عن إمكانية اللجوء إلى القمع ولم تمنح هذه الحركة الاعتراف القانونى بها، ولقد حاولت -بهذه الطريقة- إعطاء نفسها مزيداً من الوسائل التى تسمح لها بمتابعة تطور الحركة عن قرب ومزيداً من الوقت لتقييم النتائج التى قد تترتب على منح هذه الحركة طابع الشرعية.

انتقل محمد مزالى إلى مرحلة أخرى عندما استقبل فى نوفمبر ١٩٨٥ مورو والغنوشى، فقد أكد بهذه الطريقة رغبته فى متابعة عملية التسوية التى بدأت مع العفو. أما عن شرعية هذه الحركة فقد أعلن أنها «أمر ممكن طالما أنها لا تدعى احتكار الإسلام وتتخلى عن بعض مطالبها»^(١). ثم أضاف :

«عندما استقبلتهما، نفيًا لمطالبتهما إجراء استفتاء على قانون الأحوال الشخصية. وفى هذه الحالة ليست هناك مشكلات. وجدتهما متفاهمين، معتدلين، متعقلين إنهما شخصيتان هامتان. ليس هناك ما يبرر استبعادهما. أرجو أن تتم

Interview pour le *Quotidien de Paris*, repris in *La Presse*, le 15 novembre 1985. (١)

الانتخابات القادمة على غرار ما كنت أود أن تتم به انتخابات ١٩٨١. وقتها وقعت أنا شخصياً في الفخ. إنني آسف على عدم وجود معارضة في المجلس. أرجو أن تصبح العناصر الجادة والوطنية طرفاً معي في اللعبة».

إن الإطار الذي تم فيه إستئناف الحوار إطار له دلالة: استأنف مزالي محادثات مع عدو الأمس بعد نجاحه - بعد حرب متواصلة دامت عدة أشهر - في التغلب على عدوه النقابي الأذلي (حقاً لقد تهور هذا الأخير وقال في حديث صحفي: «سأخذع مزالي كما خدعت نويرة»). وفي الوقت نفسه تم استحضار الحبيب عاشور فوراً للمحاكمة ووجهت إليه تهمة الخروج على الإجماع القومي أمام «العدوان» الليبي (أى أمام عملية طرد ثلاثين ألف عامل خلال ١٩٨٥) كما وجهت إليه أيضاً مجموعة أخرى من الاتهامات^(١). هكذا تكون العصا يسارا، والجزرة يمينا، فربما يدرك الخليفة المرتقب للمناضل الأكبر - خلال مرحلة قد يتسبب فيها عزل الرئيس في أن يفقد حزب الدستور جزءاً كبيراً من شرعيته - أن سر بقاء النظام يكمن - إلى حد ما - في توسيع قاعدته السياسية. هذا هو الرأي الذي دافع عنه مزالي بعد ذلك بعدة سنوات بالإضافة إلى تأكيده الدور الذي لعبه تجاه عدد معين من الوزراء من أجل اتخاذ قرار الانفتاح في ١٩٨١.

إن إمكانية الاتفاق مع الاتجاه الإسلامي إمكانية ضعيفة ومحدودة للغاية، وتعدد الأحزاب لا يعنى تعاقبها، لقد عبر رئيس الوزراء عن ذلك الرأي صراحة عندما تناول الدور الذي قد يقوم بقوم به الإسلاميون أو تقوم به بوجه عام جميع تشكيلات المعارضة: «هناك حزب له تاريخه وشرعيته (...) إذا أرادوا المساهمة فيه، فهناك وسائل للتوصل إلى ذلك ... (...)» أما إذا أرادوا أن يحلوا محله فلن يحدث ذلك في القريب العاجل^(٢).

ولم تكن الحكومة هي الوحيدة التي طورت مواقفها. ورغم أنه من الصعوبة بمكان ملاحظة التطور الداخلي لحركة الاتجاه الإسلامي (إذ لا ينبغي تجاهل ميلها إلى السرية رغم إعلانها عن رغبتها في الانفتاح، هذا بالإضافة إلى أن الصحافة العربية والغربية اكتفت - خلال مدة طويلة - بإبراز البعد الكمي لحركتها فقط) فإنه لم يعد من الممكن تجاهل هذا التطور. وقد تكون أعداد

(١) أنظر:

BURGAT François, "La Crise libyo-tunisienne", in *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, n° 111, mars 1986, p. 104.

Interview au *Matin de Paris*, citée. (٢)

كبيرة قد انضمت إلى صفوف هذا الاتجاه السياسي الجديد. ومثلما كان الحال في دول المغرب الأخرى انغrust هذه الحركة في المجال المدينى الجامعى والمدرسى. وانغrust أيضا فى القرى الصغيرة الموجودة على الساحل، بما فيها منطقة الساحل، كما انتشرت بين صغار الموظفين، والوكلاء الفنيين، والتجار ويبدو أنها انتشرت أيضا فى الجيش وفى الشرطة وفى الجمارك وفى الحرس الوطنى ..

ولكن -من المؤكد- أنها حققت داخلها طفرات فى المجال التكتيكي أو المذهبي بطريقة موازية لهذا التزايد والانتشار الكمي، وشينا فشيننا أصبح هذا التصور الإعلامى المخل لتوصيف الظاهرة غير كاف لتغطية طبيعة هذا التيار التى بدأت تصبح أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، إذ دأب فى حصرها فى البعد الرجعى والسلفى لفكر الإسلام السياسى، أو فى العنف الذى يقدمه بوصفه جزءا لا يتجزأ من ممارسة هذه الحركة.

هذه الطفرات ترجع، أولاً، إلى زيادة نسبة المستمعين إلى هذه الحركة والمناضلين فيها. لقد تم قطع مسافة طويلة ابتداء من المجموعة الفكرية الصغيرة التى تجتمع من أجل التفكير النقدى فى أوائل السبعينات إلى الحركة التى تتكون من مئات الأعضاء وأصبحت تتمتع -إلى حد ما- ببناء هيكلى التى طالبت باعتبارها حزبا رسميا فى ١٩٨١. لم يكن هذا الطريق الطويل كله انتصارات وأوجه يقين فحسب، بل صادفته أخطاء وأنماط مختلفة من خيبة الأمل والتساؤلات. فالإنسان عندما يمر بفترة سجن طويلة تؤثر على الجسد والعقل قد يضطر إلى التفكير إن لم يغير بالفعل مسار حركته. لم يتسبب السجن فى التخلّى عن الحركة -من جانب البعض- ولكن من البديهي إنه عجل من عملية الانصهار النضالى بالنسبة لأولئك الذين كانوا لا يزالون فى مرحلة التردد.

وهناك احتمال كبير أن يكون تطور هذه الحركة راجعاً إلى هذه الحرية النسبية التى تمتعت بها فى تونس -أكثر من رجوعها إلى المراحل التقليدية التى ذكرناها- وهى حرية فريدة من نوعها بالمقارنة بدول شمال أفريقيا الأخرى، تلك الحرية التى سمحت لها باختبار مسلماتها المذهبية فى الواقع المحيط بها. وإذا كانت مرحلة تصاعد القوة تمت فى إطار النشاط السرى، فإنه ابتداء من ١٩٨١ اضطرت حركة الاتجاه الإسلامى الناشئة لمواجهة متطلبات استراتيجية النشاط الشرعى ومن البديهي أنها لم تكن مسلحة بالقدر الكافى فى هذا المجال. وعجل هذا الظهور على الساحة العامة من بلورة عدد معين من التناقضات الداخلية التى كانت -فى الواقع- كامنة منذ منتصف السبعينات. وبعد مرور الحركة بمرحلة النمو -كان من معالمها أشكال مختلفة من اليقين- أصبح عليها مراجعة حساباتها.

٤ - ثمن احترام الشرعية

بما أن الساحة السياسية تستدعى قدراً أكبر من الوضوح المذهبي، مقارنة بالنشاط السري، فقد كان من النتائج الأولى للاعتراف شبه الرسمي بالتيار الإسلامي سقوط جوانب مشروع غير الواضحة واحداً بعد الآخر. ومع هذا السقوط سقطت أحياناً أشكال الحلول الوسطى الضعيفة والتي كانت مصدر وحدة للتيار. وحيث إن هذا التيار كان في البداية منشغلاً برفض «علمانية» بورقيبة أكثر من انشغاله بطرح مشروع بديل فيما يتعلق بالمجتمع والحكومة، فقد وجد نفسه مضطراً -تدرجياً- أن يتجاوز مرحلة خطاب الرفض لينطلق نحو صياغة مشروع سياسي شامل، لأن مثل هذا المشروع هو الشيء الوحيد الكفيل بمنح تطلعاته الحزبية شيئاً من المصادقية. ومن أجل تحقيق هذه الطفرة كان ينبغي مواجهة بعض المشكلات. ومن المفارقات أن خوض مثل هذا الطريق كان يستدعى أولاً أن يتخلى التيار عن تطلعه إلى العالمية، بينما كان هذا التطلع مصدراً من مصادر قواته. يقول ميشيل كامو في هذا الصدد: «عندما اختارت حركة الاتجاه الإسلامي التونسي طريق تعدد الأحزاب وأرادت أن تصبح حزياً سياسياً، استطاعت هذه الحركة أن تظمن جزءاً من الرأي العام ولكن على حساب انحدارها إلى أن تكون مجرد «اتجاه» ضمن اتجاهات أخرى. وقد أدى هذا إلى إضعاف مطالبتها بالتعبير عن اتجاه مضاد للشرعية»^(١) وفي كل مرحلة من مراحل توضيح معتقدات الإسلام السياسي، كان يتضاءل هامش عدم الوضوح المذهبي الذي كان من خصائص هذه الحركة في بدايتها، وكان يعجل، بالتالي، من عملية هيكلة أعضائه التي كانت قد بدأت منذ مدة طويلة. ولكن القاعدة الجبهوية لم تصمد طويلاً أمام هذه العملية كما كان الحال بالنسبة للتيار الجزائري. وفي كل مرة لا يتوصل فيها التفاوض إلى امتصاص التوترات الناجمة عن عملية التوضيح المذهبي، كانت هذه التوترات تؤدي إلى عدة استقلالات، بل وإلى انشقاقات حقيقية في بعض الأحيان.

وهكذا انبثق تدرجياً من التيار «الأم» اتجاهان متضادان، ففي البداية ظهر اتجاه جذري كان يشعر بخيبة الأمل أمام الاتجاه نحو الشرعية وحجم فاعليته الضعيفة، وكان هذا الجناح الجذري على استعداد أن يلجأ -أياً كان الثمن- إلى طرق أكثر مباشرة للوصول إلى السلطة.

وفي المقابل، ظهر في نفس الوقت اتجاه آخر يُقال عنه أنه تقدمي، ولا تكفي صفة «الاعتدال» (التي تطلق عليه في أحيان كثيرة) للتعبير عن مضمونه، وهو يمثل -في إطار مناخ الإسلام

CAMAUI Michel, *la Tunisie*, op. cit. (١)

السياسى فى أواخر الثمانينات -مجاها تزيد أهميته عما قد توحى به قاعدته النضالية.

٥- إغراء الحل الجذرى

هناك بعض المجموعات تقوم بتجنيد أعضائها من بين أوساط الهامش الراديكالى للتيار. ولا يمكننا إهمال دورها لأنها تمثل -من ناحية- جزءا من الواقع الذى يعيشه هذا التيار، ولأن صورة العنف التى أُلصقت بها، من ناحية أخرى، كانت تستخدم دائما لتأييد تكثيف القمع وتعميمه. وحسب الظروف التى كانت تمر بها « حركة الاتجاه الإسلامى » وخليفتها « النهضة »، كانت هذه المجموعات (وبوجه خاص « حزب التحرير الإسلامى ») تساهم - بطريقة لا يستهان بها- فى النشاط التطرفى الإسلامى.

* حزب التحرير الإسلامى

كان هذا هو الحال -فى بداية الأمر- بالنسبة للفرع التونسى لحزب التحرير الإسلامى (الدولى). ويقوم حاليا برئاسة هذا الحزب الأخير عالم ذو أصل كردى هو الشيخ عبد القدير زلوم، وقد أسسه فى الأردن الشيخ تقى الدين بنهاني، وهو قاضى فلسطينى من أنصار العودة إلى نظام الخلافة، وبعد المنظر الأساسى لهذا الحزب. وهو يؤخذ -مثل عبد السلام ياسين والغنوشى- دعاة الإصلاح فى القرن التاسع عشر على قيامهم بالمساس بالعتيدة من أجل إخضاع الاسلام لقوانين الحدائث بدلا من تحويل المجتمع الحديث لكى يخضع لقوانين الإسلام.

وتشير استراتيجية بنهاني^(١) - التى عرضها فى ثلاثة مراجع أساسية تعكس

فكره- إلى ثلاثة مراحل يمر بها الحزب باعتباره الأسلوب السياسى المفضل فى هذه

الظروف التاريخية^(٢):

(١) ولد تقى الدين إبراهيم يوسف النبهانى عام ١٩١٠ فى قرية قريبة من حيفا واتم بها دراسته الابتدائية والثانوية قبل أن يسافر إلى القاهرة حيث حصل على دبلوم دار العلوم فى أوائل الأربعينات من هذا القرن. وكانت أفكاره فى مجال الفكر السياسى تعتمد أساسا على التسليم بضرورة إعادة بناء الأمة الإسلامية على قاعدة تأسيسية. وتوفى فى عام ١٩٥٢ وتم دفنه فى بيروت حيث تقيم حاليا عائلته. انظر الشهادات التى جمعها محمود سالم عباديات فى كتاب « أثر الجماعات الإسلامية الميدانى خلال القرن العشرين »، عمان، مكتب الرسالات الحديثة، ٤٦٤ صفحة، ١٩٩٠. ص ١٢٧ وما بعدها.

(٢) مجلة «سؤال»، باريس، العدد الخامس ص ٢١ (مرجع سابق). انظر على وجه الخصوص: « الحركة الإسلامية فى الأردن » بإشراف موسى زيد الكيلانى، عمان، دار البشير، ٢٠٣، ١٩٩٠. صفحة، وكتاب عباديات الذى سبق ذكره، ويُقال أن أول موقف سياسى اتخذته حزب التحرير الإسلامى كان رد فعل (أعلن عنه فى ١٩٥٥) تجاه مشروع جونسون الإنجليزى اسرائيلى.

(١) مرحلة تحضير ودراسة ترمى إلى صياغة الثقافة الخاصة بالحزب.

(٢) مرحلة تفاعل مع المجتمع الذى ينبغى كسبه شيئا فشيئا الى « الحزب (ومن المفروض أن الحزب يمر بهذه المرحلة حاليا).

(٣) مرحلة الاستيلاء الكامل على السلطة عندما يتم إزالة أوجه ما المجتمع المدنى.

وفيما بين ١٩٨٢ - وهو التاريخ المرجح لإنشاء هذه الحركة فى تونس- و١٩٨٨، ص ثلاث مجموعات من الأحكام ضد الأنصار التونسيين لهذا البرنامج (وهناك نسبة منهم فى ا. ولذلك يعتبر هذا الحزب أحد الأطراف المجهولة فى معادلة تونس الإسلامية) وصدرت مجموعة من الأحكام ضدهم فى مارس ١٩٨٥. وفى نفس تلك السنة. تم القبض على مناضلين ينتمون إلى «حزب التحرير الإسلامى» فى مصر. وجاء ذلك بعد القبض على أقرانه تونس وليبيا لنفس السبب فى عام ١٩٨٣. وفى شهرى مارس وأغسطس عام ١٩٨٥ ص أحكام استئناف ضد أعضاء هذا الحزب فى تونس بعامين سجن للمدنيين وثمانى سنوات. للعسكريين بسبب «انتماهم إلى جمعية غير شرعية ذات طابع سياسى». وكان المتهم الرب مدرس تربية رياضية اسمه «محمد جبرى»، من المفروض أنه انضم إلى حزب التحرير الإسلامى فى السبعينات وأنه المسئول عن القسم التونسى. وحيث إن هذا الحزب مكون من صغار الموا الذين لا يميلون كثيرا إلى الفكر الفلسفى، فهو يتمتع فى تونس بالقوة الهادئة النابعة من يقينه الأيديولوجى:

«حركتنا هى الحركة الوحيدة الإسلامية التى يتوفر لديها -إبتداء من اليوم- حل ب كامل». هذا هو ما يعلنه المناضلون القلائل الذين ينتظرون حكم الاستئناف بعد أن صدر ض حكم الدعوى الأولى والذين أخرجهم القمع من مجال النشاط السرى. فهم يقولون مازحين لزا «ستلحق دفعة عام ١٩٨٥ بدفعة عام ١٩٨٣»^(١).

وتحتوى أعمال القاضى الفلسطينى بنهانى فى الواقع (ومن بينها «الدولة الإسلامية» وثلا «التنظيم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى» فى الإسلام) على عدد لا حصر له من «الحد الفنية ألقاطعة والمفصلة، ومن سمات هذه الحلول توليد الطمأنينة لدى المناضل القلق، وهى توف هذا الشئ الجذاب: تحاشى التفكير.

(١) فى حوار أجراه الكاتب مع أحد أعضاء حزب التحرير، تونس، ١٩٨٥.

وفى الإطار التونسي، لم يوقع أعضاء هذا الحزب أى جملة تتناول تحليلاً للموقف، عدا بعض المنشورات؛ وتم الاكتفاء بتحليلات الشيخ بنهاني لتحديد المقتضيات الضرورية لتطبيق مشروع سياسى، إذ لا يبدو أن شيئاً ما فى واقع تونس له خصوصية تستدعى إعداداً معيناً. وفى جميع الأحوال، يطلب المناضلون من أولئك الذين يعارضونهم ومن العضو الذى مازال فى مرحلة التكوين، الرجوع إلى تلك العموميات المقدسة وهى أقوال الشيخ بنهاني وحده. ومنذ ذلك الحين، ازداد إهتمام نظام الحكم -بعد مرحلة من الهدوء النسبى- بهذا الحزب فقمعه هو وحزب النهضة خلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ بنفس درجة العنف.

* منشوران صدرا عن اللوح الفرنسى *

الحزب التحرير الإسلامى

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب التحرير

(وما نعموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد)

وفى الوقت الذى تدعى فيه السلطة الحاكمة بتونس الإسلام، وفى الوقت الذى لا يزال شباب حزب التحرير يقبعون فى السجون يقوم جهازها البوليسى بحملة اعتقالات واسعة فى صفوف شباب الحزب بلغ عددهم ٣٧ شاباً وستقع محاكمتهم يوم السبت ٩ مارس ١٩٨٥، وقد مارس عليهم هذا الجهاز النظامى شتى أنواع التعذيب لا لشن، إلا لأنهم فتية آمنوا بالله وعملوا مخلصين لإقامة الدولة الإسلامية فى صلب حزب التحرير الذى هو حزب سياسى مبدؤه الإسلام يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وذلك بإقامة الدولة الإسلامية التى هى دولة الخلافة وطريقته فى ذلك هى السياسة، فعمله سياسى بحت، وهى سياسة قائمة على أحكام الإسلام باعتباره هو المبدأ وهو الموجه لكل تصرف.

وقد وضع حزب التحرير على كاهله تحرير الأمة الإسلامية من كافة أشكال الاستعمار السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ونحن إذ نقول هذا لا نقصد به استمداد العطف من أية جهة كانت بل نريد أن نبين فشل كل سياسة قامت على الحكم بغير ما أنزل الله.

واننا لنهيب بأبناء الأمة الإسلامية العظيمة أن يقوموا معنا ويعملوا جادين
لإقامة الخلافة التي أطاح بها الكافر المستعمر وإقامة الإسلام فى الربوع الإسلامية.

(يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم)

(صدر عن لجنة تونس لحزب التحرير فى ٨ مارس ١٩٨٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

ماذا عن محاكمة شباب

حزب التحرير

بعونس

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من
ينتظر وما بدلوا تبديلا)

حزب التحرير حزب سياسى مبدؤه الإسلام وغايته استئناف الحياة الإسلامية
بإقامة دولة إسلامية تنفذ نظم الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم وهو حزب يدعو
جميع الناس للإسلام ولتنهى مفاهيمه ونظمه ويعتمد على التفاعل مع الأمة
للوصول إلى غايته ويكافح الاستعمار بجميع أشكاله ومسمياته ليتسنى تحرير
الأمة من سيطرته واجتثاث جذوره الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها من
تربة البلاد الإسلامية.

هذه الأفكار والمفاهيم الإسلامية الصادقة تمت محاكمة حامليها والعاملين
لإيجادها فى واقع الحياة باخلاص وصدق وتغان يبتغون من وراء ذلك رضوان الله
تعالى وقد حكم على ٤٨ شابا من شباب حزب التحرير بالسجن يوم ١٦ مارس
١٩٨٥ لاشئ إلا لأنهم حاولوا مخلصين إنقاذ الأمة الإسلامية من براثن الأنظمة
التي تحكم بغير ما أنزل الله. احلال الدولة الإسلامية التي هى دولة الخلافة والتي
تكتسب شرعية وجودها من حيث كونها حكما شرعيا فرض الله على المسلمين
إيجاده فى واقع الحياة حتى تتظلل الأمة براية الإسلام وتنعم بالطمأنينة والعدل
والأمن.

يا أبناء الأمة الإسلامية العظيمة :

إن حكام تونس وهم يزجون بشباب الإسلام فى السجنون يحتفلون من جانب آخر بما يسمونه بعيد الاستقلال وهم بذلك يحتفلون بتركيز سلطان الكفر والاستعمار على البلاد ذلك أن الكافر المستعمر لما تبين له استحالة بقاءه على أرضنا بالأسلوب المكشوف عن طريق الجيش والمقيم العام وغيرهم من السلطة الاستعمارية ، غير من هذه الأساليب المكشوفة فسحب قواه المادية وركز مكانها ثقافته وأنظمتها ومفاهيمه عن الحياة وجعل الحكام من أبناء البلاد حراسا لهذه الثقافة والأنظمة والمفاهيم ورعاة لمصالح الاستعمار فى استثمار ثروات البلاد واستغلال خيراتها ، وأوهم الأمة بهذه الاستقلالات المزعومة سواء فى تونس أو غيرها من بلاد الإسلام.

ومن أجل هذا قام حزب التحرير وحمل على عاتقه مهمة انقاذ الأمة الإسلامية وإخراجها من ظلمات الضلال والتضليل إلى نور الهدى وسعادة الحياة. فيا أبناء الامة الإسلامية العظيمة :

هَبُوا معنا لتقويض هذه الأنظمة التى تتبنى ثقافة الغرب وتركزها وتطبق أحكام الكفر بصراحة واعملوا على ارجاع أحكام الإسلام الى ربوع الإسلام بارجاع دولة الخلافة.

(يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم)

١٩٨٦/٣/٢٢

الجهاد الإسلامى

أغرى الاتجاه الجذرى كذلك مجموعة صغيرة من الأعضاء القدامى فى حركة الاتجاه الإسلامى التونسى، وأطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «الجهاد الإسلامى»، وكانت الصحافة التونسية تشير إليها خلال ١٩٨٦ باسم «عصابة صفاقس». وبما أن هذه المجموعة أختارت الطريق الراديكالى، بعد عفو عام ١٩٨٤ وقيام مجلس الشورى فى نوفمبر ١٩٨٤ بتأييد طريق النشاط الشرعى الذى اختارته حركة الاتجاه الإسلامى، فقد قامت بشن بعض أشكال الهجوم على نطاق ضيق (على مكتب بريد، وعلى مخفر شرطة) وتم القبض -خلال صيف ١٩٨٦- على كيلاتى

الشواشي (الملازم بالجيش التونسي) وحبیب الضاری (واعظ معروف فی منطقة صفاقس) و أ.الأزرق (مناضل قومی قديم، وعضو سابق فی حركة الاتجاه الإسلامی، تعاون مع مجلة «المعرفة»، هاجر إلى السعودية، وتم تسليمه كمجرم إلى تونس)، وحکم عليهم بالإعدام وتم تنفيذ هذا الحكم فی نهاية شهر أغسطس بعد رفض بورقيبة طلبهم العفو عنهم. ويقول صالح كركر حاليا (وهو الذي خلف الفنووشی فی رئاسة «حركة الاتجاه الإسلامی» فیما بین شهری مارس ونوفمبر ١٩٨٧) معلقا على هذا الموضوع :

«إن الأزرق أخونا. ولكنه لم يقبل. فخرج.. وهو حر. لم يكن كل من الضاوی والأزرق أعضاء عاملین. لم تكن لديهم أية مسئولية ولم يكونوا قادة على المستوى القومي أو الإقليمي. وكما هو الحال فی أنحاء العالم هناك أشخاص لا يكتفون بأن يكونوا الأقلية. فيتركوا الأغلبية تماما ويخرجون»^(١).

أعلن أعضاء نفس هذه المجموعة مسئوليتهم عن أخطر عملية عنف حدثت فی تاريخ تونس، (وكانوا يشيرون إلى أنهم يأخذون بشار الضاوی الذي تم شنقه قبل ذلك بعام بالضبط) فقاموا بوضع قنابل يدوية يوم ٢ أغسطس ١٩٨٧ فی أربعة فنادق فی سوسة والمنستير، وهی المنطقة التي ولد بها رئيس الدولة لمدى الحياة. ورغم أن هذه المجموعة أعلنت مرتين مسئوليتها عن هذه العمليات (وتم ذلك فی إحداهما عن طريق خطاب أرسله «الجهاد الإسلامی» إلى جريدة «ليبراسيون» الفرنسية) التي أسفرت عن مايزيد عن عشرة من الجرحى من بينهم واحد بترت ساقه، فقد تم استخدامها تبريرا لتكثيف القمع ضد حركة الاتجاه الإسلامی. وبعد ذلك بأقل من عشرة أيام، بعد تحقيق بوليسی يتميز بالعنف، تم القبض على أحد أعضاء المجموعة: محرز بودثة. وصدر منده حكم بالإعدام فی إطار قضية ١٩٨٧ الكبرى، وتم إعدامه فی ٨ أكتوبر مع ديخيل بولبابة الذي ألقى حامض الكبريتيك على عضو فی الحزب الاشتراکی الديمقراطي، وكان هذا الأخير قد قام عدة مرات بابلاغ الشرطة عن ديخيل بولبابة. ولا يزال عدد من أعضاء «الجهاد الإسلامی» أحرارا، ومن بينهم أولئك الذين وضعوا القنابل فی الفنادق (كان بودثة مسشولا فقط عن صنعها ولم يكن إذن يستحق قانونيا حكم الإعدام) ولذلك فمن المرجح جدا أن تكون هذه المجموعة لا تزال تمثل الجناح الجذري فی حركة الاتجاه الإسلامی. ومازال وجودهم مؤكدا فی عام ١٩٩٦، فهم يعلنون عن مواقفهم بانتظام عن طريق نشر بيانات فی الصحف فی المناسبات السياسية المحلية والإقليمية الكبرى. وهناك أيضا «جبهة إسلامية» استطاعت أن تجتذب

(١) حوار سبق ذكره للكاتب مع صالح كركر.

المناضلين، ولكن هذا لا يعنى أن هذه الجبهة لها وزن سياسى حقيقى، إذ يقول عنها أعضاء «النهضة» إنها «عودة ظهور الإخوان المسلمين المصريين فى صورتهم الأولى».

وفى عام ١٩٩١، لا ينفى أعضاء النهضة أن «حزب التحرير الإسلامى» أصبح يحتل فى تونس، على مستوى الخلية المناضلة، مكانا هاما نسبيا. ولكنهم يؤكدون أن هذا الحزب ليس لديه القدرة على التواصل مع الأطراف الإنتخابية - بينما يبدو أن «النهضة» استطاعت تحقيق ذلك - إذ أن تحقيق تطور سياسى كبير بدون مثل هذا التواصل، أمر مشكوك فيه :

«نعم، وجود «حزب التحرير الإسلامى». شئ مؤكد، فقد نشأ تقريبا فى نفس الوقت. معنا، وظهر فى شكل مجموعات صغيرة. وقد صار له وزن لا ينكر، وبصفة خاصة ربما فى الجامعة، ولكن يجب أن نعرف الزاوية التى ننظر من خلالها إلى الأمور. لا يستطيع هذا الحزب أن يصبح شعبيا نظرا لأيديولوجيته ولأساليب عمله، من هم الذين يؤيدونهم؟ ذلك يتوقف على الظروف عندما نكون محاصرين أو عندما نمر بمرحلة «سلام» (أى مرحلة وفاق مع نظام الحكم)، يتجه أولئك الذين يحملون بمحاربة السلطة، نحو «حزب التحرير» أو نحو «الجهاد»، وخلال انتخابات عام ١٩٨٩، كان «حزب التحرير» يجذب أولئك الذين لم يوافقوا على هذا الاتجاه نحو الشرعية.

واليوم، يُضرب «حزب التحرير» بقسوة تكاد تكون أكثر من التى تضرب بها «النهضة»، وربما آن الأوان - إذن - أن يتجه الشباب الذين يبحثون عن نشاط، إلى «جماعة التبليغ». وإذا تم الاعتراف رسميا بالنهضة، ستتجه هذه العناصر نحو «جماعة التبليغ»، وقد حدث موقف شبيه بذلك فى ١٩٨٩ عندما كانت «النهضة» على وشك الاعتراف بها، وسيلجأ إلى حزب التحرير أولئك المتسرعون أولئك الذين يرون أننا شرعيون أكثر من اللازم. ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر مدة طويلة لأن حزب التحرير ليس لديه أساس أيديولوجى وفكرى قوى. إننى لا أرى ماهى الأفكار الأساسية التى تميز حزب التحرير والتى قد تجذب أكبر عدد من الناس الذين يرون بهذه المجموعات. وحتى إذا كانت جماعة الدعوة أو حزب التحرير أو اليسار الإسلامى ينتمون إلى اتجاهات فكرية وأيديولوجية مختلفة تماما، فهى لا تنتمى إلى أكثر الاتجاهات الإسلامية شيوعاً، لا تنتمى إلى اتجاه مقبول فى جميع أنحاء العالم الإسلامى سواء على المستوى الفكرى أو الشعبى. فهم هامشيون. ولكن ينبغى أن تتواجد هذه المجموعات الصغيرة، لأن ذلك يدفع الحركة الرئيسية إلى اليقظة، ويدفعها إلى تعميق أفكارها وإلى تصحيحها. ولكن هذه المجموعات الصغيرة لا تستطيع النجاح على المستوى الأيديولوجى»^(١).

(١) فى حوار للكاتب مع حبيب المحقق وصالح كركر وولماهى، باريس، ٢٩ يوليو ١٩٩١.

* الشبكة الإيرانية

رغم أنه ليس لدينا حتى الآن الدليل القاطع على ذلك، فهناك احتمال أن تكون بعض العناصر قد تورطت في أنشطة تقوم طهران بتمويلها وقيادتها وكان فؤاد على صالح -الذي قامت الشرطة الفرنسية بإلقاء القبض عليه بتهمة التورط في عمليات الهجوم بالقنابل في باريس في سبتمبر ١٩٨٦ (ويقال إنه ضبط في حوزته بعض القنابل) - يدور خلال فترة معينة في تلك حركة «المجموعة الإسلامية»، وإن كان بعض الممثلين الحاليين لحركة الاتجاه الإسلامي التونسي يحاولون التقليل من شأنه ويهونون من أمر علاقته بهم والتي قد تجلب لهم الشبهات فيشيرون إلى أن فؤاد على صالح كان «يتردد على قاعات اجتماعات الإسلام السياسي ولكنه لم يتول بها أى نوع من أنواع المسؤولية». ولد في باريس يوم ١٠ مايو ١٩٥٨، وأمضى فترة طفولته في تونس التي عاد إليها أهله بعد أن أمضوا ست سنوات في فرنسا. وغادر تونس في ١٩٨٢ بصورة نهائية للذهاب إلى إيران حيث أقام بضعة أشهر... ثم ذهب إلى باريس وبدر أنه في هذه الفترة ارتبط بالإيراني «فاهيد جورجي» واللبناني الفرنسي «محمد مهاجر» وقد حصل خلال ١٩٨٣ على منحة للدراسة في جامعة قم فغادر إلى إيران حيث تابع مجموعة محاضرات في التكوين الديني، ولكن فترة الإقامة هذه في إيران تنتهي فجأة؛ إذ أنه يتم سجنه لأسباب لم تستطع التوصل إليها فيرونيك بروكار^(١) التي تابعت بصير خط سير هذا الشاب المناضل. فبعد فترة سجن استمرت بضعة أسابيع، تم طرده (أو إرساله؟) إلى باريس حيث تم القبض عليه -بعد ذلك بعدة أشهر- متلبساً بجريمة حمل متفجرات وكان معه أحد أصدقائه وهو تونسي الأصل، يدير مطعماً.

٦- اليسار الإسلامي والديناميكية الإصلاحية

وفي مقابل هذه الزوائد الراديكالية أدى الجدل الذي يجري داخل المجموعة الإسلامية إلى استقالة عدد كبير من القادة، وفي إطار «جماعة» منفصلة عن المجموعة التي ستكون فيما بعد «حركة الاتجاه الإسلامي»، أدت عملية إختصار -استمرت أربعة سنوات- إلى بلورة اتجاه يطلق عليه «الإسلاميون التقدميون» (في عام ١٩٨٢) ومنذ ذلك الوقت عبر هذا الاتجاه عن نفسه عن نظريته مجلة «٢١/١٥» بصفة خاصة، ويشير عنوان هذه المجلة إلى التقويم الهجري (القرن

(١) BROCARD Véronique, *Libération*, 17 mars 1988.

الخامس عشر) في مقابلة التقويم الميلادي (القرن الحادي والعشرين) وكانت تعبر عن الطموح الإصلاحي الذي يختلج في صدور المشرفين عليها، ومن بينهم حميده النيفر وصلاح الدين الجورشي. فكانوا يبحثون عن «التوفيق بين عصرين» ويطرحون -كما يقول حميده النيفر- تساؤلات مثل «كيف يمكننا أن نكون مسلمين يعيشون في القرن العشرين ... كيف يمكننا أن نكون مسلمين اليوم».

وكان كل من حميده النيفر وصلاح الدين الجورشي من مؤسسي المجموعة الإسلامية، وكان كل منهم -على التوالي- رئيس تحرير مجلة «المعرفة» قبل أن ينفصلا عن راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو. وكان حميده النيفر من سلالة عريقة من علماء الزيتونة، ونظرا لانتمائه إلى هذه العائلة -رغم أنه لم يتلق نفس نوعية التعليم- توفرت لديه ميول انتقائية. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى عمله التوجيهي إلى إضفاء طابع الوقار على التيار وإلى تعاضده بشهرة اسم عائلته. أما صلاح الدين الجورشي، فكان من عائلة أكثر تواضعا، وفرض نفسه بفضل إمكانياته الفكرية فقط. ولعب كل منهما في البداية - قام بهذا الدور الجورشي على وجه الخصوص بعد ذلك- دور الوسيط مع النواة الصلبة في حركة الاتجاه الإسلامي، حيث احتفظ الجورشي بقدر معين من المصادقية أمام هذه النواة.

أما حميدة النيفر، فقد تطور خط سيره السياسي بخطى سريعة في أواخر التسعينات. إذ أنه فضل أن يترك الاتجاه الإسلامي المعارض ووافق على أن يصبح مستشارا للسيد شرفي، وهو مناضل قديم في منظمة حقوق الإنسان، ووزير ثقافة لامع، وإن اختير للاشتراك في خطة القضاء على الحركة الإسلامية (وستتناول هذا الموضوع فيما بعد) التي شنت في عام ١٩٩١ غداة حرب الخليج. وقبل انفصال كل من النيفر والجورشي عن المجموعة الإسلامية اصطدم كل منهما -في ظروف متشابهة- مع سلطة الغنوشي الصاعدة ومع التصلب النسبي الذي تتسم به مواقفه المذهبية. وإذا صح مايقوله الجورشي عن عبد الفتاح مورو (وهو محام تونسي، أصغر من الغنوشي بشماني سنوات وشغل -خلال مدة طويلة- منصب سكرتير عام في مكتب الحركة) من «أنه قد يصبح رجلا مثل بازرجان»^(١)، أي أنه «رجل دين برغم ليبراليتته»^(٢) وذلك لأنه استطاع أن يظهر قدرة على إدراك التساؤلات التي تختلج في الرؤوس المفكرة منذ منتصف العقد الثامن -فإنه بذلك يختلف عن الغنوشي الذي عرف عنه أنه (رغم أنه يرحب بضيوفه ويستقبلهم

(١) إشارة إلى رئيس الوزراء الإيراني خلال المرحلة الأولى من الحرمينية.

(٢) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الجورشي.

بقدر أكبر من المودة) أقل مرونة وأكثر حرفية من زملائه في مجلس الشورى (وقد اتضح بعد ذلك أن هذا غير صحيح إلى حد كبير).

وبينما ترك حميدة النييفر التيار لأنه يخشى تحمّل نتائج تزايد طابعة الراديكالي ونظرا لاختلافات أيديولوجية، فإن الجورشي وعددا كبيرا من المثقفين تركوا تدريجيا هذا التيار وأسسوا اتجاه المستقلين، ويؤكد كل ذلك إستتباب حالة القلق داخل التيار «الأم» وجرمان عملية التنوع واستمرارها ويؤكد عدد كبير من الوثائق عمق الخلاف الذى نشأ رويدا رويدا والذى أعطى لاتجاه التقدميين خصوصيته.

وحتى إذا كانت هناك إتجاهات غير متجانسة تخترق اليسار الإسلامى (وكان زياد كريشن -الصحفى فى المجلة الأسبوعية «الرأى»- أكثر الأجنحة «اليسارية المتطرفة» قريبا من حسن حنفى) فإن اليسار الإسلامى كان يتسم أحيانا بطابع راديكالي، ويظهر خلافه مع باقى التيارات الإسلامية بطرحه مبدأ رفضه أن يكون حلا بديلا -فى الظروف المحيطة بهم على الأقل- لأنه يركز اهتمامه على تجديد مذهب التيار. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن إمكانيات «اليسار الإسلامى» فى مجال الحشد ليست فى مستوى طموحاته السياسية، فإن رفضه أن يكون حلا بديلا، موقف طبيعى. ولا تبدو قدرته على الحشد حتى الآن -على كل حال- قابلة لتكون منافسا ذا شأن لحركة الاتجاه الإسلامى. ولكن أهمية هذا القطاع من الحركة الإسلامية تكمن فى مجال آخر، ألا وهو مساهمته -أكثر من أى قطاع آخر- فى تحديد محاور تطور تتجاوز إلى حد كبير حدود عدد مناضليه. فهو يمثل الصدى التونسى لاتجاه إصلاحى يمكننا ملاحظته -على مستويات مختلفة من تطوره- فى جميع التيارات الإسلامية. ورغم أن هذا الاتجاه الإصلاحى ينشأ فى أطراف الحركة الإسلامية فى البداية فهو يميل بانتظام إلى التأثير على خط سير التشكيلات الجماهيرية فى «مركز» التيار. ويحبذ اليسار الإسلامى -بوجه عام- علاقة تتسم بقدر أكبر من الواقعية مع الإطار السياسى، وهو بذلك يتحاشى طريق المواجهة مع السلطة، هذا الطريق العقيم الذى كان مفضلا خلال فترة معينة. هذا بالإضافة إلى أنه يلعب دورا أساسيا فى تعضيد الحجج التى تدافع عن قراءة تاريخية -وبالتالى يقل فيها شأن القراءة الحرفية- للتعبير عن المعاملات فى العقيدة. ويمهد هذا الموقف الطريق لتكليف الإشارات المتعلقة بالمعاملات مع مقتضيات التحديث الاجتماعى الذى قد يصل إلى الابتعاد من بعض عناصر السنة. إن إحصاء قائمة إنجازات الديناميكية الإصلاحية يدل على أن جميع هذه «الواجهات الإعلامية» الخاصة بالإسلام السياسى (تعدد الزوجات، حقوق المرأة... الخ) -التي تركز عليها العين الخارجية بشكل يمنعها من رؤية

أى بعد آخر للعملية التى تتم فى الوقت الحالى- يتناولها الاجتهاد، وتكفى «ربع ساعة من الاجتهاد» تحظى بتأييد أغلبية اجتماعية لكى تعود الديناميكية الإصلاحية- التى اختفت خلال فترة ما- إلى مناخ الفكر الإسلامى.

ومن المؤكد ان حسن حنفى من بين منظرى هذا الاتجاه، أكثر مفكر كان له تأثير على «التقدميين» التونسيين. فهو -كما يقول- يناضل من أجل التوصل إلى مصالحة بين شرعية اليسار الثورية وشرعية الشعب والإسلام التاريخية:

«فى ١٩٥٢ تحمست للثورة، كنت أرى -مثل الجميع- أن هناك عنصرين أصليين يقتضيان الشرعية: الإسلام، الإسلام السياسى والمناضل والثورة. وكان هذا الصراع بين هاتين الشرعيتين دائما بداخلى: الثورة والوحى، الحاضر والتاريخى. لا أستطيع أن أضحى بأحدهما من أجل الآخر. فحركة اليسار الإسلامى تمثل الأمل الوحيد الكفيل بسد الفجوة بين هاتين الشرعيتين ... بين العلمانيين والأصوليين. وفى القاهرة فى فصل يضم مائة طالب تجد خمسة أو ربما عشرة أصوليين. وتجد كذلك خمسة ليبراليين أو ناصريين أو ماركسيين. ويقل الآن عددهم فلنقل إنهم ثلاثة. بينما الخمسة وثمانون الآخرون فى حالة انتظار. فلا يرضيهم خطاب الأصوليين، ولا يرضيهم كذلك خطاب العلمانيين، سواء كانوا اشتراكيين أو ماركسيين، ليبراليين أو قوميين ... وهم يشعرون أن للخطاب الإسلامى «مشروعيتها» وإن افتقد إلى «الواقعية» فى التعرض للقضايا والمشكلات، فى حين يتسم الخطاب العلمانى التقدمى بالواقعية، ويفتقد: «المشروعية». ومن جهتى فأنا أحارل المساهمة بإبراز الهوية التى تقع بين «المشروعية» و«الواقعية». فى قاعة الدرس التى أحاضر الطلاب فيها يوجد من هو ذو لحية ومن هو ماركسى ومن هو اشتراكى ومن هو قومى، فإن وجود أحدهم لا يتنافى مع وجود الآخر. وهم لا يُشهرُون ببعضهم البعض. كل منهم يحترم الآخر، يتهموننى بالانتهازية ويسألوننى عن المعسكر الذى أنتمى إليه، فأجيبهم أن المسألة ليست مسألة معسكر^١... إنهم لا يعرفون بالقدر الكافى التجميع ... قمة التجميع... الإسلام هو العقل والطبيعة ... أرسطو وأفلاطون كانا فى الواقع لا يمثلان سوى وجهين لنفس الواقع: العقل والطبيعة، المثل الأعلى والواقع، الغيب والشهادة، الروح والجسد، الله والعالم... إن من يصنفتى فى أحدهما، فهو

شخص مازال يعيش بعقلية الانقسام، وعقليتى ليست كذلك»^(١).

ورغم أن الاتجاه التقدمى يحتفظ بإمكانية التدخل فى المجال السياسى. فهو يعبر عن أول ابتعاد عن مناخ الإسلام السياسى نظراً لرفضه خوض الطريق السياسى بمعنى الكلمة. ويدافع حسن حنفى عن هذه الضرورة، وحديثه فى هذا المجال يتذبذب فى الواقع بين الاعتراف بعدم فاعلية النشاط المعادى للدولة وبين استحالتة، على الأقل فى الظروف الراهنة، نظرا لميزان القوى القائم:

«سواء كنت شابا من الضباط الأحرار أو من الإخوان المسلمين، فإنك فى الواقع، تشارك فى نفس العقلية، ألا وهى: لا يمكن تغيير المجتمع دون السلطة السياسية. كما لو كان مستحيلا عمل أى شئ دون الدولة، دون الحكم، أى دون الأفكار، والخطب، والوعظ، وأن السلطة والقرارات (شئ ضرورى) (...) والطريق الإسلامى ليس كذلك، لأن الإسلام لم يكن لديه دولة... جاءت الدولة بعد ذلك ... (كان هناك) ما يطلق عليه سياسيا: حشد الكوادر، ثم حشد الشعب ... لم تأت الدولة إلا بعد ذلك، مثلما نزل المكي من سور القرآن قبل المدنى منها.

ليس هناك سوى سلطة واحدة وعدد كبير من المتطمعين إليها، فلا مفر من الصراع. من هو الأقوى: الدولة، الجيش، البوليس أو معارضة الإخوان المسلمين؟ ولذلك، أرى أن الكفاح ضد الدولة والسلطة، طريق مسدود. فلنقل إننى أعتبر نفسى من الإخوان المسلمين، وبدلا من أن أبدأ من القمة فإننى أبدأ بالمجتمع المدنى (...). لا، إننى لا أستبعد السياسة. ولكن السياسة بالنسبة لى هى الثقافة السياسية. وهذه هى الفكرة، لأن الفكرة ليست شيئا مفرغا، هى فكرة ذات مضمون حقيقى، السياسة هى تحدى الآخر. هل يمكننا الحوار معكم؟ هل لدينا رؤية واحدة للواقع؟ هناك امرأة جميلة يتطلع إليها رجلان، وبالتالي، هل يحارب كل منهما الآخر أم يلجآن إلى الحوار؟ إن المعارضة السياسية هى فكرة مبسطة لا تؤدى إلى شئ. إن المعارضة الصامتة التى تحتفظ بأمل التوصل فى يوم ما إلى الاستيلاء على السلطة، هذه أيضا فكرة مبسطة لا تؤدى إلى شئ.

(١) فى حوار للكاتب مع حسن حنفى، مصر الجديدة، يناير ١٩٨٥، أنظر أيضا: «ماذا يعنى اليسار الإسلامى؟» وه الدين والثورة فى مصر» وه من الدين إلى الثورة»، مديولى ١٩٨٩ - ١٩٩٠.

لأن أعين الدولة فى كل مكان. وحتى إذا كنت صامتا تماما ... سيسمعون ذلك! ... وإذا كنت شرعيا من الناحية التاريخية وإذا كنت لا أتطلع إلى السلطة ... فلماذا إذن أضع نفسى فى مأزق؟ إننى لا أريد أن تحدث خيانة للثورة، أريدها أن تستمر، أن تكون متواصلة. وتحضرنى تجربة عبد الناصر ومحمد على. هل كان هناك أمجاد أكبر من أمجاد دولة محمد على؟ كان الجيش قويا. والدولة كانت قوية. وتوسع فى سوريا، والسعودية، والسودان، ومناهضة السلطات الغربية... هل كانت هناك أمجاد أكبر من أمجاد الناصرية.. الإصلاح الزراعى، العالم الثالث، التصنيع، التعليم المجانى، الوحدة العربية، الاشتراكية. لماذا نَسُنَّا قصير إلى هذا الحد؟ لماذا لم تستطع صواريخنا أن تخرق الفضاء؟ لأننا نريد أن نمارس السياسة ولكن تصورنا لها هو أنها (مجرد) تغيير للسلطة. وأنا لا أريد ممارسة السياسة بهذا المعنى. أنا أريد تشقيف العقول، أريد ما أطلق عليه ثقافة الجماهير. لكى تكون قابلة لاستقبال الثورة دون خيانتها. من الممكن تغيير السلطة السياسية، ومن الممكن تغيير هياكل المجتمع وتظل مع ذلك ثقافة الجماهير محافظة. وأعنى بذلك أنها تظل على استعداد لتقبل الديكتاتورية سواء من طرف الضباط الأحرار أو من طرف رجال الدين. وفى رأى، أن الثورة الفرنسية لم تتم يوم ١٤ يوليو ١٧٨٩ ولكنها تمت قبل ذلك. صنعها ثولتير، والموسوعيون ... صنعها التنوير ... وإذا تمت الثورة دون تنوير ... ماهى ضمانات هذه الثورة...؟ الظليعة ... ولكن الظليعة ستموت ... وستطيح بها سلطة قوية»^(١).

بالنسبة لأولئك الذين وصلوا إلى الساحة التونسية مؤخرا لم يعد الحل إذن - أو على الأقل فى الظروف الراهنة- يكمن فى المواجهة مع السلطة أو حتى فى المساهمة فى لعبة تعدد الأحزاب «فإن ذلك ليس شيئا هاما»^(٢). كما يقول الجورشى الذى نَظَر -على الساحة التونسية- العودة إلى نشاط خارج إطار السياسة. وحتى «حركة الاتجاه الإسلامى» ستتأثر -إلى حد ما- بهذا الرأى.

«إننا لا نرغب -حتى الآن- أن نكون حزبا. إننا لا نرمى إلى مساهمة مباشرة فى الحياة السياسية. إننا نعتقد أنه ينبغى أن نبدأ بإعادة بناء المجتمع المدنى.

(١) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع حسن حنفى.

(٢) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع الجورشى.

نعتقد أن الحركة الثورية الحقيقية هي التي تغير المجتمع المدني. مشكلة حركة الاتجاه الإسلامي هي أنها دخلت في النشاط السياسي دون أن يكون لديها أساس مذهبي حقيقي. وربما يدل آخر موقف على ذلك، ألا وهو موقفها من قانون الأحوال الشخصية. فقد أعلنت هذه الحركة عن معارضتها لهذا القانون، وطلبت إجراء استفتاء بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، فعندما طرحت هذه المسألة واضطرت أن تواجه رد فعل عنيفا من طرف معظم الأوساط، تراجعت. لماذا تراجعت؟ لأنها اتخذت موقفا دون وضعه في الإطار الأيديولوجي الذي يسمح لها بالدفاع عنه. نريد إعادة للنظر في كل ذلك. نريد إعادة النظر في كل هذه المسائل، وتعميقها، وبعد ذلك فقط، عندما ستتوفر لدينا الأسس النظرية. قد يكون ممكنا أن تنتقل إلى المرحلة التالية، أن تنتقل إلى مرحلة تعميم هذه المسائل لتشمل النشاط السياسي والمدني المباشر^(١).

ويعضد النيغر وجهة النظر هذه قائلا: «ما زالت المسألة السياسية مسألة هامة ولكنها لم تعد لها الأولوية. أصبحت مشكلة إعادة قراءة الفكر الديني هي التي تحتل المركز الأول»^(٢).

أما الجورشي فيواصل حديثه قائلا: «هذه هي النقطة الأولى، أما الثانية، فهي أننا طرحنا للمرة الأولى مشكلة، ألا وهي التساؤل عن أيهما حدث في بداية الأمر: الدولة أم المجتمع؟ ولاحظنا أن الدولة في تاريخ الإسلام هي نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية وجغرافية وأن تأثيرها محدود. كانت صلاحيتها تنحصر في الجيش، والنظام العام، والسيادة. وكانت هناك مجالات عديدة خارج إطار تدخل الدولة مثل: التعليم، الاقتصاد. وكان تطور الدولة نتيجة لعدة أسباب من بينها الثورة الصناعية. غير أنه كان في الغرب مؤسسات تسمح بالتصدي لهيمنة الدولة، بينما هذه المؤسسات ليست موجودة عندنا. وجد المجتمع نفسه وحيدا أمام دولة قوية إلى حد كبير، ونظرا لتحكمها في المواصلات والاقتصاد والتعليم والتخطيط ... الخ، أصبحت هذه الدولة بطريقة ما ... هي القاعدة والمجتمع ...

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الجورشي.

(٢) في حوار سبق ذكره للكاتب مع النيغر.

تابع لها. وفي تونس عندما يتحدث رئيس الجمهورية. فهو يتحدث كما لو كان قد قام هو شخصيا بخلق المجتمع. إنه مجتمعه. أعتقد أن المثقفين، أيا كانت اتجاهاتهم، تورطوا في هذه المشكلة. لقد دافعوا بدورهم عن هذه الدولة، الدولة الحديثة، إذ أن هذه الدولة العصرية هي -في رأيهم- الكفيلة بخلق مجتمع حديث. ولا يتفق معظم المثقفين مع الحزب الاشتراكي الدستوري ولكنهم يتفقون على نقطة واحدة ألا وهي أن الدولة شرط مسبق لإنشاء المجتمع الحديث وللتغيير الكامل للمجتمع. نحن نعتقد أن ذلك يمثل خطأ وخطرا في نفس الوقت. يمثل خطأ لأن التغييرات الحقيقية لا تأتي من الدولة. عندما تقوم الدولة بإجراء تغييرات، تغييرات نابعة من القمة، تكون هذه التغييرات مؤقتة والحظية. ولا تتمتع باستمرارية تاريخية. بينما التغييرات التاريخية هي التي تتداخل مع المجتمع، هي التي تكون ناجمة عن اختيار المجتمع وعن اقتناعه. فلنأخذ مثلا بسيطا ألا وهو الموقف الخاص بقانون الأحوال الشخصية. إننا نعتقد أنه يمثل هدفا هاما للغاية. إذا سألتكم الشعب التونسي -الآن بعد ثلاثين عاما من إصداره وتطبيقه- (...). ستجدون عددا كبيرا من الناس لا يرضيهم هذا القانون ويعتبرون أن جزءا من مشاكل المجتمع التونسي ناجمة عنه.

لماذا؟ لأنه كان هناك قرار نابع من القمة ... عندما يتحدث بورقيبة في جميع خطبه عن قانون الأحوال الشخصية، يشير إليه باعتباره هدية، كما لو كان المجتمع مدينا بذلك للسلطة وقوتها. نعتقد أن التغيير الحقيقي هو الذي يتجه نحو إعادة تكوين المجتمع المدني بحيث يصبح قادرا على مكافحة أية دولة، حتى إذا كانت مسلمة.

لذلك السبب نحيد أن يكون هناك أولا ثورة ثقافية لأنها تمثل عنصرا جوهريا في إعادة بناء وعى المجتمع، وأن تتم بعد ذلك إعادة هيكلة هذا المجتمع. المجتمع كان يمتلك في الماضي كواد: القبائل، الزوايا، العائلات الكبيرة، المساجد، كل ذلك يمثل أطرا هامة. أما الآن، فلم يعد هناك شيء^(١).

ولا تنحصر هذه الديناميكية التي بادر بطرحها «اليساريون» -أو التي سرعان ما أصبح التعبير عنها أكثر وضوحا عندهم بالمقارنة بباقي التيار، وإن

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الجورشي.

كانت حركة الاتجاه الإسلامي التجهت، رويدا رويدا، نحو تأييد هذا الموقف - في الانتفاخ على النشاط الثقافي. فهناك مسألة تتسم بقدر أكبر من الجوهرية تطرحها هذه الديناميكية، لأنها تصنع معالم طريق محاولة وضع الدين (أو على الأقل المعاملات) في إطاره الديني، لأن ذلك يمثل شرطا ضروريا من أجل إعطاء دفعة جديدة للديناميكية الإصلاحية. ويقول النيفر في هذا الصدد:

«أعتقد أننا نختلف عن حركة الاتجاه الإسلامي بخصوص نقطة أخرى، ألا وهي هذا المفهوم الخاص بالاستمرارية التاريخية التي ترفض حركة الاتجاه الإسلامي أخذها في الاعتبار. ونحن لذلك السبب نختلف معهم بخصوص نقطة أساسية، ألا وهي أنه كان يوجد (قبل نشأة الحركات الإسلامية) مكتسبات لا يمكن تجاهلها، ترفض هذه الحركة أخذها في الاعتبار. تستخدم هذه الحركة عبارة ذات دلالة كبيرة: فهي تقول في كثير من الأحيان، بل ربما كُتبت هذه العبارة: إن «كل ذلك حدث في غفلة من الزمان» ... «كما لو كان الزمن توقف» عندما حضر أولئك السادة: الاستعمار وخدامه، كما يقولون. هذه الرؤية للعالم ولتطوره رؤية مثيرة للسخرية. عندما نستبدل بالتاريخ الإشارة إلى «غفلة الزمان» يصبح من المستحيل التحليل، ورؤية المراحل المختلفة (...) بينما هناك مكتسبات خلال هذه الفترة لا يمكن انكارها ... أشياء ننظر إليها باعتبارها مكتسبات بينما تتجاهلها حركة الاتجاه الإسلامي ... لناخذ على سبيل المثال مشكلة قانون الأحوال الشخصية، حيث أرى حقا أن من الحمق عدم اعتبار بعض نقاطه من قبيل المكتسبات. عندما تتعلم الفتاة فمن الطبيعي بعد ذلك ألا تقبل الفتاة سيطرة الرجل عليها ... وينطبق نفس الشيء على حرية تغيير الدين والتي دار النقاش بخصوصها في منظمة حقوق الإنسان. فمن الصعب أن نقول إنه ينبغي أن أكون مسلما لأن والدي كان مسلما. ذلك الموقف نابع من نفس الرؤية. وحتى على المستوي الديني، ليس هذا صحيحا. عندما وصل النبي إلى المدينة، وجد أن بعض القبائل اعتنقت الدين اليهودي، فسأله زعماء هذه القبائل عما إذا كان يحق لهم أن يفرضوا على أبنائهم ترك اليهودية والانضمام إلى صفوف المسلمين. أجابهم النبي نفي، قائلا أنه لا يوجد علاقة بين هذا وذاك.

إذا كنتم قد اعتنقت الإسلام، فإن إيمانكم شيء يخصكم، لقد اختاروا هم - قبل وصولي إلى المدينة - اليهودية. وإذا اكتشفوا في يوم ما أنه ينبغي أن يقرموا

بالتغيير، سيفعلون ذلك. ولكن لا يحق لكم بتاتا إرغامهم على ذلك.

والمسألة مطروحة بنفس الطريقة تقريبا بالنسبة لتعدد الزوجات. إذا نظرنا إلى هذا الموضوع من ناحية رأى الدين الإسلامى، فهو سمح للنسبى بتعدد الزوجات. ولكن يتبغى أن ننظر إلى الفترة التى سبقت ذلك. قبل مجئ النبى، كان الرجل فى شبه الجزيرة العربية يستطيع أن يتزوج - كما يريد - عدة زوجات، إذا تزوج عشر مرات أو أكثر، فذلك كان لا يمثل أمراً هاماً. وبما أن المجتمع كان فى حاجة إلى عدد كبير من الأطفال لكى يدافع عن نفسه أو لكى يحارب، فكانوا فى حاجة إلى عدد كبير من الزوجات لكى يتجربوا عدداً كبيراً من الأطفال. وكان ذلك واضحاً للغاية. وعندما جاء الإسلام قال: لن نترك الأمور على هذا الوضع. ولم يكن ممكناً أن يقوم بتغيير جذرى، كامل. فقال: «اسمعوا، من الآن فصاعداً لن يكون ممكناً سوى الزواج أربعة مرات». وحتى فيما يتعلق بهذه الزوجات الأربعة... ينبغى الالتزام بالعدل فى المعاملة. إذا قرأنا النص الدينى، فهذا التغيير الكامل واضح للغاية. ليست المرأة مجرد شئ يشبع المتعة الجنسية. فهى تساوى الرجل على المستوى الإنسانى. وهذا أمر أساسى. ثم بعد ذلك قال إن الأمور ستسير وفقاً لمراحل. عبر عن رؤية عامة ثم أتت مرحلة تحقيق هذه الرؤية العامة. ولا تقبل حركة الاتجاه الإسلامى ذلك. بالنسبة لها:

« هناك النص الذى يسمح لك بالزواج »

ولا ينظرون إلى شئ أكثر من ذلك، إنها العقلية الحرفية»^(١).

(١) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع التبفر.

٧- نقد الإخوان المسلمين و«اضفاء طابع قومي» على المذهب

رغم أن حركة الاتجاه الإسلامي لا تزال إلى حد كبير أهم تشكيل من حيث قدرته على التعبئة. فإن ذلك لا يمنع أنها تأثرت بالديناميكية التي يعبر عنها -على سبيل المثال- بروز أصوات «التقدميين». وعبر ابتعاد النيئر والجورشي وكريشن ... الخ وعدد كبير من المثقفين عن هذه الحركة، عن النقاش الذي يدور داخلها، كما عبّر عن النقاش الذي يتم داخل إطار «النواة الأم».

وقد تكون النقاط التي تم على أساسها ابتعاد الاتجاه «التقدمي» عن التيار الأساسي، مجرد نقاط تعبر عن اتجاه أطراف التيار المركزي، ولا تعكس إطلاقاً المذهب المهيم. ومع ذلك فإن هذه النقاط تحدد الأرضية التي انطلق منها -منذ أواخر السبعينات- جزء من الحوار الذي دار داخل هذه الحركة، وخاصة بين المثقفين. لقد طرحنا في الطبعة الأولى من هذا الكتاب افتراض أنه يمكننا اعتبار عناصر هذه الديناميكية بمثابة نقاط مرحلية محتملة للتيار كله على المدى المتوسط، نظراً للإطار السياسي الحالي الذي يعتبر أقل ملاءمة للتجذير مقارنة بما كان عليه الوضع خلال الثمانينات. وخلال السنوات الأربع المنصرمة لم يستجد شيء يدفعنا إلى مراجعة هذا الافتراض.

مع بداية الثمانينات فقدت حركة الاتجاه الإسلامي احتكارها للساحة إلى حد ما، فأصبح عليها أن تتحمل انعكاسات الاختلافات المذهبية التي يعد نشأة التيار «التقدمي» أقصى درجات التعبير عنها. وعندما واجه أولئك الذين يخططون استراتيجية الحركة، مقتضيات النشاط (شبه) الرسمي أدركوا إلى حد ما المسافة التي تفصل بين قدرتهم على الحشد السري وقدرتهم على النشاط السياسي الرسمي. وأدركوا حدود إمكانيات قاعدة حركتهم المذهبية في كل مرة كانوا يلجأون إليها للحصول على أجوية ملموسة. وشيئا فشيئا -دون إنكار أفكارهم السابقة تعلموا كيف يوفقون بينها وبين القيود التي يفرضها محيطهم السياسي والثقافي، وكان المنهج الذي يتبعونه في ذلك لا يختلف تماما عن أهتمامات أولئك الذين أخذوا مبادرة الاتجاه التقدمي. وفي نفس الوقت الذي كان يصير راشد الغنوشي فيه على إبراز الاختلافات بين وجهات نظره وخطاب الاتجاه التقدمي -وبخصوص هذا الخطاب يرى قائد حركة الاتجاه الإسلامي أن «هناك مبالغة في تقدير أهميته»^(١) - كان يقر بأن السنوات العشر الأولى من تجربته جعلته يُدخِل «شيئا من النسبية» في أوجه يقينه الأولى. فقد تخلى تدريجيا عن بعض الاختلافات التاريخية، وخاصة

(١) في حوار للكاتب مع راشد الغنوشي في تونس، يوليو ١٩٨٥

عن إنكار أهمية المرحلة الاستعمارية وعن الطابع الذي تتسم به بعض آثارها التي لا رجوع عنها وكانت العلاقة مع الغرب (نحن والغرب، مرة أخرى) قد سبق أن أعيدت صياغتها بطريقة أكثر مرونة حيث أصبحت الصيغة الجديدة تعترف -بقدر أكبر من الوضوح ولو لإبراز أختلافها بالنسبة لخطاب الآخرين بطريقة أكثر فاعلية- بـ «المظاهر الإيجابية في الفلسفة الغربية». ولكن المجال الأساسي الذي سيظهر فيه التغيير بوضوح هو أرضية رفض المواجهة السياسية والاعتراف بالمبادئ الديمقراطية.

وفى الواقع ستصبح تعليمات البنا، وقطب وأبر الأعلى المودودي -التي تعكس الظروف التي صدرت فيها من حيث المكان والزمان والتي كانت تكفى لتعصيد نقد علمانية بورقبيبة -شينا فشيئا قاصرة عن توفير الأسس اللازمة لمشروع سياسى يحظى بالمصداقية فى الثمانينات فى تونس .. غير أن تعميق المذهب -الذى أتضح أنه ضرورى- كان يستدعى من طرف التيار التونسي قدرا من الاستقلال الأيديولوجى، وكانت الإمكانية الوحيدة لتحقيق ذلك هى إعادة النظر فى العلاقة مع باقى تيار الإسلام السياسى، وخاصة أولئك «الآباء المؤسسين» المصرين بكل ما يشملون. كان الدافع وراء هذا الابتعاد عن «مذهب» الإخوان المسلمين، ضرورة الأخذ فى الاعتبار بعض أو كل الواقع التونسي الذى بدأ يفرض نفسه منذ النصف الثانى من السبعينات. وفى رأى حميده النيفر أن مسألة هوية الإسلام التونسي هذه تمثل أحد الأسباب الأولى التى دفعت إلى الانفصال عن مورور وعن الغنوشي (ولم يعارض شهادته -معارضة ذات قيمة- أحد من فرسان هذه المرحلة أو شهودها^(١)). وعلى أية حال، فإن وجهة نظره تعكس النقاش الذى طرح نفسه على جميع أعضاء التيار. لقد أدت الرحلة التى قام بها إلى مصر -والتي قابل خلالها عددا كبيرا من «الإخوان» الذين أطلق السادات سراهم- إلى طرح مشكلة «إضفاء الطابع القومى»، إن لم يكن على الإسلام كمذهب، فعلى الأقل على الدعوة كمنهج عمل كفيل بإعادة الإسلام إلى

(١) إلا فيما يتعلق -على وجه الخصوص- بالإطار الذى تم فيه الابتعاد عن حركة الاتجاه الإسلامى حيث يقول زملاؤه إنه ينبغي إضافة أشكال تردده التى تتعلق بضرورة تحمل النتائج المتوقعة لمواجهة مع السلطة والتي تظهر فى بعض الأجزاء من شهادته: «كانت هناك أيضا خطورة التوصل إلى عدم القدرة على التحكم فى الحركة. لماذا نتطور نحو تشكيل شبكات سرية، على غمط الإخوان المسلمين، وقد تتطور تلك الشبكات نحو النشاط المسلح الذى لا يمكننا التحكم فيه. هنا يكون لنا تصرف مع الطليعة وتصرف آخر مع العمال، وتصرف ثالث مع التلاميذ، وكل ذلك يكبر ويصبح أكثر أهمية. لا يمكن التحكم فى كل شئ عندما يتسم المنهج بهذا التقدر من التبسيط، فى إطار دولة كانت تنعقد فيها المشاكل دون توقف. وكان ذلك بالضبط هو ما حدث فى الجامعة فى ١٩٧٨-١٩٧٩، إذ ازدادت أهميتها وأصبحت قدرتها على أخذ القرارات أقوى من المحلية التى كانت تدبر المجلة من أعلى. وهذا أمر طبيعى. وفى حالة قيامنا بتكوين مجموعة داخل الجيش، ... كان من المحتمل جدا أن نفقد قدرتنا على التحكم فيها ...» (١٠٠) .

مكائنه فى المجتمع.

«بدأت أسافر منذ ١٩٧٥، قابلت عددا من الشخصيات الدينية، وخاصة من الإخوان المسلمين: عمر التلمسانى، النشاشيبي، عبد الحليم عويس، محمد قطب، ... الخ. ولكن كان كل ذلك مصدر خيبة أمل بالنسبة لى. فلنأخذ مثال محمد قطب الذى قابلته فى ١٩٧٤ فى السعدية، وكان قد خرج من السجن فى ١٩٧٣، وفى ١٩٧٤ استطاع أن يستقر هناك. شرحت له أننى رئيس تحرير مجلة تحمل إسم «المعرفة» تصدر فى تونس. فأجبنى صارخا: «أنتم خدام بورقيبية» ... فلغيت نظره إلى أنه لا يعرف هذه المجلة، وأنه لم يقرأها ... كيف كان يستطيع إذن معرفة أننى خادم لبورقيبية! ... وسرعان ما أدركت أن هذا الرجل لا يعرف شيئا عما يحدث فى تونس ربما كان ما يكتبه جيدا جدا، وكنت أقرأ كل ما يُنشر له، ولكن على مستوى واقع الدول العربية، أو على الأقل على مستوى الواقع التونسى، كان لا يعرف شيئا ...

أما خيبة الأمل الثانية فكانت مع عويس، كان المفروض أن عبد الحليم عويس منظرٌ الإخوان المسلمين، على المستوى السياسى ومتخصص فى التاريخ السياسى فى العالم الإسلامى. فسألته مثلا عما يحببه الإخوان المسلمون فيما يخص البرنامج المدرسى وإصلاحه. فطلب منى الرجوع إلى نص الإمام حسن البنا! ... لقد مات الإمام فى ١٩٤٩ ... وكنا فى ذلك الوقت فى ١٩٧٤! ... وكانت المشاكل قد اختلفت إلى حد كبير! ... ونفس الأمر بالنسبة للدعوة عندما قابلت عمر التلمسانى. كان رجلا لديه قدر من الحضور وكان يتحدث عن أشياء كثيرة، ولكن، كيف أقول ذلك، كان ذلك لا يتطابق إطلاقا مع ما أعتقد ...

وتدرجيا، وصلت إلى أن الإخوان المسلمين فى مصر، يمثلون أسطورة أكثر من أى شئ آخر ... إن ما يُطلق عليه اسم منهج عملهم، ظهر لى - شيئا فشيئا - كما لو كان شيئا عفا عليه الزمن ولا يستطيع أن يؤدى إلا إلى كارثة ... كانوا يقولون إن لديهم عددا كبيرا من الأعضاء. ويقال إن عددهم يصل إلى ثلاثة ملايين متعاطف وعضو. وإذا كان الأمر كذلك، فإننى أتساءل كيف استطاع جمال عبد الناصر تفكيك تيار بهذه الدرجة من الأهمية ... فكك ليس على المستوى المادى فحسب، بل أيضا على المستوى الأيديولوجى ... جمعية تتكون من أربعة آلاف عضو وترتكز على ثلاثة ملايين متعاطف، كيف كان من الممكن سجنهم

مثلما نجمع قطيعا من الخراف ... فمن المؤكد أنه كان هناك شيء معوج ... هذا بالإضافة إلى أن كتاباتهم كانت تتسم إلى حد كبير بطابع عام. إن خيبة الأمل هذه جعلتني أصل إلى رؤية جديدة للأمور. ولكن المشكلة كانت -بكل تأكيد- أن أدبيات الإخوان المسلمين تمثل أهم جزء في مجلتنا، مجلة «المعرفة». فبدأت فيما يخصني أبتعد عنهم ولكن الحركة في تونس كانت منتشرة بهذا الشكل وكان عدد المستمعين إلى هذا النوع من الأدبيات يزداد. ولكن، نظرا لعملية التجذير التي كانت جارية في الجامعة، ونظرا لما كان يحدث داخل الاتحاد النقابي، كان من الصعب إيقاف كل ذلك. لم يكن الوقت مواتيا للقيام بتغيير المسار. كانوا يعتقدون أن خطر اليسار وشيك. وإذا وضعت نفسي محل راشد الغنوشي، فإنني أفهم أنه كان من الصعب القيام بتعديل المسار في هذا الوقت الذي كنا نعيش فيه موقفا في غاية التعقيد. فبدأت في هذا الوقت أستخدم مفهوم كان يمثل تابو كبيرا وهو مفهوم «الإسلام التونسي». «إسلام تونس»؟ ما هذا الذي تتحدث عنه؟ وكانت هناك مناقشات حامية مع الغنوشي: الإسلام هو الإسلام، فهناك استحالة أن يكون هناك إسلام تونسي، الله واحد، والنبي واحد، والإسلام واحد ... { ... } بالطبع نحن ضد تقسيم العالم العربي، ولكن لا يمكن عدم أخذ تلك الحقيقة في الاعتبار.

كنا بالفعل نناضل ضد ما كنت أسميه «الصوفية الجديدة» والتي تتمثل في تجاهل خصوصية كل دولة عربية والتي تبرز الإسلام، عندما يتم الحديث عنه -في بعده الروحي فقط- ككل فقط. وكان ذلك يعني الهجوم بطريقة غير مباشرة على فكر الإخوان المسلمين. إن مشاريعنا لن تكون مؤثرة في هذا المجتمع إلا إذا فهمنا آليات هذا المنهج، وتاريخه القريب، ومشاكله، الأمر الذي يمكننا من ترجمتها وتغييرها.

هناك موقف طريف يبرز الاختلافات في ذلك الحين حول إعطاء نشاطنا جذورا قومية. في آخر مقالة كتبته لمجلة «المعرفة» هاجمت حسن البنا بشكل خاص، وكانت خلاصة كلامي في هذه المقالة هي أن هذا الرجل مات، مات وشيع موتا. إن الموت الجسدي ليس أهم ما في الأمر، ولكن عندما نقوم بنشاط يندرج فيه عدد معين من الأشخاص، ثم بعد ذلك يتم اغتيالنا، ثم القضاء - بسهولة تثير الدهشة - على المجموعة التي تم انشاؤها هذا دليل على الموت، على النهاية. هذا دليل

على أن هذا الفكر لم يكن مرتبطاً بمشكلات المجتمع الحقيقية. وعلينا إذن عدم تبني هذه الإستراتيجية ولكن علينا دراستها وتحليلها، وفهم أسباب ذهابها هباء... هذا هو ما كتبتته في ذلك الحين. وبما أنني كنت رئيس تحرير هذه المجلة، وبما أنه كان لدى إمكانية نشر ما كان يبدو لي صحيحاً، أخذت هذا النص إلى المطبعة، ولكن عندما جاء هذا العدد من المجلة بين يدي، لاحظت أن كل الفقرة المتعلقة بحسن البنا كانت قد حذفت. وكان ذلك (الحدث) هو السبب في تركي هذه المجلة»^(١).

ورغم أن صلاح الدين الجورشي أقل تشدداً في تقديره لدور حسن البنا ولدلالة ضخامة القمع الناصري، فهو يتذكر كذلك أن عملية إضفاء طابع قومي على النشاط الإسلامي كانت تمثل أول نقطة هامة أثارت النقاش، واستخدمت هذه النقطة - إلى حد ما - لبلورة خط معارضة راشد الغنوشي. وبعيدا عن عملية إزالة الطابع الأسطوري عن الإخوان، كانت المسألة المطروحة هي إمكانية تكييف مناهجهم مع الأرضية التونسية:

«كان في داخل الحركة ما يبرر الأسئلة التي كان يطرحها حميدة النيفر. بدأنا فعلاً في ١٩٧٦ نشعر بأن عدداً يزداد، ولكننا لا نستطيع التوصل إلى تأثير مباشر وفعال في المحيط الاجتماعي والثقافي في بلدنا.

أدى هذا التناقض بين الانتشار وعدم القدرة على التأثير على المجتمع من ناحية أخرى، إلى التساؤل عما إذا كانت هذه التناقضات لا تنبع من التكوين الشخصي، سواء كان ذلك على المستوى الديني أو الفكري. فبدأنا سلسلة من الأنشطة التي ترمي إلى تنمية الجانب الفكري لدى أعضاء الحركة وبدأنا نطلب مزيداً من الجدوية في النشاط، ولكن بعد تجربة استمرت بضعة أشهر، اتضح لنا أن المشكلة لم تكن نابعة أساساً من مسائل حزبية. كانت المسألة تتجاوز هذا المستوى وترتبط بالمجال الفكري والثقافي. وانطلاقاً من ذلك، بدأنا نطرح - باعتبارنا مجموعة داخل «المجموعة الإسلامية» - هذا التساؤل الأساسي: أليس هذا التناقض وعدم القدرة على التأثير في المحيط الذي نعيش فيه، نابعاً من طبيعة الثقافة التي نقرأها ونستهلكها؟ وبدأت مسألة معرفة ما إذا كنا نمر بأزمة مذهبية تطرح نفسها. وكانت هذه المسألة خطيرة للغاية لأنها كانت تزعزع جميع أوجه يقيننا

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع حميدة النيفر.

سواء على المستوى الروحي أو الحزبي. أى المسائل الخاصة بالتنظيم أو الشكليك. عندما كنا نتحدث عن أزمة مذهبية، كان معنى ذلك قبل كل شئ الشك فى مدرسة الإخوان المسلمين الذين كانوا بمثابة النموذج بالنسبة لنا. وإذا قلنا إن الإخوان لا يمثلون بالنسبة لنا الاستراتيجية والثقافة المطلويتين فى المرحلة التاريخية التى نعيشها، فإن ذلك كان يعنى أنه ينبغى علينا إعادة قراءة كل ما يتعلق بالحركة الإسلامية بطريقة راديكالية. وبعد ذلك بدأت مسألة أخرى تطرح نفسها، مسألة تأتى قبل كل المسائل الأخرى، ألا وهى مسألة ضرورة معرفة ما إذا كنا فى تونس نعيش فى مجتمع يمر بهذه المرحلة التى أطلق عليها سيد قطب اسم «المجتمع الجاهلى». وكانت هذه مسألة جوهرية أثار نقاشا هاما. وانتهى هذا النقاش بالاعتراف بأننا نعيش فى مجتمع إسلامى ابتعد عن أصول الإسلام لأسباب تاريخية واجتماعية معقدة، وأنه من الضروري البحث عن هذه الأسباب. ولكن هذا المجتمع لم يقطع صلته نهائيا بالإسلام باعتباره تاريخا أو ثقافة أو حتى أيديولوجية {...} ثم طرحنا تساؤلا آخر بخصوص منهج الدعوة، وبطريقة أوسع، بخصوص كيفية التغيير، فتساءلنا عما إذا كان ينبغى اعتبار كيفية التغيير مسألة تنتمى إلى المجال الدينى، أى تساءلنا عما إذا كانت طريقة التغيير موجودة فى النصوص (الدينية) أم أن لكل مجتمع أو لكل حركة ظروفها الخاصة. ألا يحق لنا بالتالى أن نكتشف (بالنسبة لكل مجتمع) منهج التغيير وأن نربطه بفهمنا للمجتمع ولطبيعته ومشكلاته؟

وكان ذلك يناقض صراحة أقوال سيد قطب. وكان هذا الأخير مقتنعا، بالفعل، بأنه بما أن الإسلام من عند الله، فإن كيفية تبليغه نابعة من عند الله أيضا. وخلال مناقشاتنا {...} توصلنا إلى أن منهج الدعوة ينبثق عن ظروف المجتمع، وأنه ليس وحيا، وبالتالي فلا وجود لشكل عالمى للدعوة يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات، إذ لكل مجتمع خصائصه المستقلة^(١).

وفى ١٩٨٦، عندما ازداد نظام الحكم تشددا وتم إبعاد محمد مزالى وهو رجل التعايش (النسبى)، وعندما أعيد انتخاب المائة وخمسة وعشرين نائبا (الذين ينتمون إلى حزب رئيس الدولة) ليشغلوا مقاعد البرلمان المائة وخمسة وعشرين، قررت حركة الاتجاه الإسلامى الانسحاب النسبى من الساحة السياسية. وشرح لنا صالح كركر فى ١٩٨٨ (وهو خليفة راشد الفتوشى فى

(١) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع صلاح الدين المحورسى.

رئاسة الحركة بعد سجن هذا الأخير فى مارس ١٩٨٧) هذا التغيير على الوجه التالى:

«قرر مؤتمرننا الأخير، فى ديسمبر ١٩٨٦، أن نتجنب إلى أقصى الحدود المواجهة مع السلطة. لقد شعرنا بالاحتياج إلى عشر سنوات لتحسين «القيمة المضافة الإسلامية» فى المجتمع. كنا فى حاجة إلى هدوء، وإلى المناقشة، وإلى ثقافة، وإلى ازدهار الأفكار، وإلى الفنون، ولكن (كل ذلك) من وجهة نظر محددة. وكنا -بكل تأكيد- لانزال حزبا. من بين الأحزاب الأخرى، إذ لا يمكننا فى يوم وليلة أن نختفى من الوجود. ولكننا قررنا أن نترك للأحرار المناصب السياسية، والمسؤوليات، والبرلمان ... لأن ذلك كان لا يهمننا. كنا نريد الاحتفاظ فقط بالحق فى تقديم وجهات نظرنا وطرح مشكلاتنا ومشكلات مجتمعتنا.»

٨- العنف المضاد

وكان أقصى تعبير عن هذه العملية، الابتعاد الذى أنجزته الحركة عن استراتيجيتها الشرعية كرد فعل للتطرف البورقيبي فى صيف ١٩٨٧ وتبرير محاولة إقالة رئيس الدولة عن طريق النشاط المسلح.

وما زالت حتى الآن المحاولة التى نظمتها حركة الاتجاه الإسلامى من أجل ضرورة التعجيل بالوصول إلى عهد ما بعد بورقيبة -والتى تم الكشف عنها بعد نجاح رئيس الوزراء فى إقالة بورقيبة بضع ساعات - غامضة إلى حد كبير. وإذا كان إلغاء القبض على ٧٣ متهما خلال الأيام الأولى من نظام الحكم الجديد، ووفاء مقدم فى الجيش العام إثر تعذيبه، دليلا على تورط نواة عسكرية، فإن حجم تورط مؤسسة الجيش مازال مجهولا. فمن الصعب التوصل إلى خط سير هذه العملية نظرا لرفض المتحدثين باسم حركة الاتجاه الإسلامى إعطاء معلومات دقيقة بخصوص هذا الموضوع. ويعتبر مثل هذا الموقف أمرا طبيعيا، (وهم فى نفس الوقت يعترفون بأن توسع تيارهم لم يصطدم أبدا بأى نوع من العوائق على المستوى الاجتماعى والمهنى)، ونظرا لمحاولة المتحدثين باسم نظام الحكم التقليل من شأن نشاط حركة الاتجاه الإسلامى (وهذا لا يعنى أنهم يتخذون جميعها نفس هذا الموقف). وفى رأى المسئولين فى حركة الاتجاه الإسلامى، كان الأمر يتعلق بعنف معناد وقائى، وأن حركتهم كانت لا تريد بأى حال من الأحوال استغلال ذلك من أجل الاستيلاء، على السلطة، إذ أن ميزان القوى فى هذه المرحلة يجعل من السلطة «هدية مسمومة».

إنهم يصرحون اليوم أن هذه العملية كانت بمثابة سيناريو «على الطريقة السودانية»، وأن هدف هذا السيناريو لم يكن -في مرحلة كانت الحركة مهددة فيها بالقضاء عليها تماما- سوى فك الحصار القمعي المهيمن في ظل العهد البورقيبي. وفي هذه الحالة كان من الممكن تكوين حكومة إنقاذ وطني لا يوجد بين أعضائها أحد من قادة الإسلام السياسي: «وبدلاً من الاكتفاء بالمرحلة الأولى، أي مرحلة إقالة بورقيبة، كان من الممكن أن نقوم بتكملة العملية، أي أنه كان من الممكن تجاوز غياب الديمقراطية»^(١).

هكذا حلل صالح كركر الموقف بعد إقالة بورقيبة بأربعة أشهر، وكان صالح كركر قائد حركة الاتجاه الإسلامي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها (مارس - نوفمبر ١٩٨٧)، قبل أن يضطر إلى الهروب إلى فرنسا.

صالح كركر

حوار مع الكاتب، بحضور حبيب المكني

(باريس، مارس ١٩٨٨)

كيف يمكننا تفسير ماحدث؟ ... يجب أولاً أن نذكر أنه لا يوجد قطاع من المجتمع لا تشمله حركة الإسلام السياسي: سواء كانوا أساتذة أو فلاحين، أو رجال شرطة أو ... عسكريين. إنهم جميعاً تونسيون، بشر في حاجة إلى تكوين. فنحن لا نقوم بعملية فرز الذين يتقدمون إلينا، نطلب منهم تقديم بطاقتهم الشخصية ونستبعد هذه الفئة أو تلك من المواطنين بسبب تكوينها المهني: «أنت عسكري؟ إذن فلست في حاجة إلى الإسلام...» لا ليست الأمور كذلك. علينا توضيح وجهة نظرنا للجميع. ومثلما هناك تجار أو مثقفون يتفقون مع أفكارنا، حسناً، فهناك كذلك عسكريون (...). لقد قرر مؤتمراً الأخير، في ديسمبر ١٩٨٦ أن نتجنب إلى أقصى الحدود المواجهة مع السلطة (...). حسناً (...). بورقيبة (...). كان يعرف بالضبط وجهة النظر هذه، وكان يعلم جيدا أن بقاءه (رئيساً للدولة) لن يهدده الإسلام السياسي، وبما أنه كان علمانياً، ولا دين له، ويهاض جميع معايير مجتمعنا وقبمه، فكان لا يريد أن تعود تونس إلى هذه القيم، وكان

(١) في حوار للكاتب مع صالح كركر، باريس، مارس ١٩٨٨

يعتبر أن تصاعد الإسلام السياسى شئ خطير للغاية بالنسبة لمستقبل تونس. كان بورقيبة يريد المواجهة. وقال ذلك فى عدة مواقف: «سأكرس آخر أيام حياتى لمكافحة «مدن الصفيح» و«الإخوانجية»». وكان لا يريد مظهرا إسلاميا لتونس. إطلاقا، أبدا.

كنا لانريد المواجهة مع السلطة. ولكن السلطة - وخاصة بورقيبة - كانت تريدنا. كان يقول للمجموعة المقرية من المتعاونين معه: «إذا لم أنجح فى القضاء على مناضلى الإسلام السياسى أثناء فترة حكمى، فإنكم لن تتوصلوا أبدا إلى ذلك». وبالتالي، فعلوا كل شئ من أجل القضاء علينا، كل شئ. لن نتصور أبدا كل ما حدث فى تونس فيما بين مارس وأكتوبر ١٩٨٧. كان شيئا مرعبا. كانت حربا شعبية. لم يكن أحد فى مأمن من ذلك، حتى فى الجبل، إذا خرج شخص من منزله فلم يكن متأكدا - ولو كان فى الجبل - أن يعود إليه وأن يحتفظ بالنقود القليلة التى فى جيبه. ضرب الجميع بقسوة. إذا ارتدت امرأة عجوز فى السبعين من عمرها الحجاب، كانوا يدخلون منزلها لخلعه. فعلوا كل شئ: الجيش، الشرطة، ميليشيا الحزب. كان هناك مايقرب من مائة وخمسين ألف شخص يطاردون أعضاء الحركة، بالأسلحة، بالعصى، بجميع الوسائل. وكنا نتجنب المواجهة. وكانوا قد هياؤا المناخ لحرب أهلية.

وكانت التعليمات التى أعطيت للقاعدة تطلب منها عدم القيام إطلاقا بأى شئ. ولا يجب أن ننسى أن أية سفارة لم تعان من أية مشكلة (...) ولم يعان أى شخص تسبب فى مشكلات لحركتنا، من أى شئ من طرفنا، حتى فى مواقف الدفاع الشرعى، لأن السلطة كانت ستتخذ ذلك ذريعة لتصعيد الموقف وتفجيره. فالتزمنا رباطة الجأش. كنا فى غاية القسوة مع قاعدتنا: «لا ينبغى عمل أى شئ، لا تعطوا للسلطة فرصة القضاء على الحركة» من الذى كان سيتحمل العواقب؟ السلطة تقيم فى قصورها. الشعب هو الذى كان سيعانى من عواقب الحرب الأهلية. ولذلك حاولنا عدم إعطاء النظام أية فرصة. ورغم ذلك، كان بورقيبة يريد صنع المستحيل مهما كلفه الأمر.

(وفى رأى حبيب المكنى، ممثل الحركة فى باريس) «كان بورقيبة قد أصبح شبيها بالقنبلة الزمنية». كانت هذه القنبلة هنا، مضبوطة ساعتها، وكان الجميع يرونها، ولكن لم يكن أحد يجرؤ على نزع الفتيل، كان الموقف فعلا كذلك. ما

الذى كان يريد بورقيبة فعلا؟ فمن ناحية كان يريد القضاء -جسديا- على حركة سياسية، وكان العشرات مهددين بالموت. ومن ناحية أخرى كان يريد خلق جو من الحرب الأهلية. لأنه كان لا يمكن تجنب ذلك. إن القضاء على الفنوشي ورفاقه، كان يعنى بالضرورة وقوع حرب أهلية. وتم تحضير الميليشيات المسلحة لذلك. ومن ناحية أخرى، كانت الحركة قد أثبتت قوتها، وقدرتها على تعبئة الشارع. إن ترك بورقيبة ينفذ جنونه، إنما يدل على أكبر قدر من عدم المسؤولية. ومنذ مسألة الهادى نويره، كان الجميع يقولون: «لماذا نحتفظ ببورقيبة؟». وكان الجميع متفقين -سواء فى الداخل أو فى الخارج- على ضرورة رحيل بورقيبة. حتى أصدقاءه والوزراء كانوا يعانون... ولكن لم يتحرك أحد لإبعاده. وإذا كانت الحركة تستطيع عمل ذلك ولا تفعله.... فقد أصبحت مجنونة!....

ويواصل صالح كركر قائلا: «ما الذى كان من الممكن عمله فى مرحلة مثل هذه؟ لم تكن فرنسا هنا لتقول لبورقيبة: «لا، كفى عن ذلك...» والولايات المتحدة لم تأت لتقول له: «لا، كفى (عن ذلك)... ليس ذلك هو الطريق الصحيح» ولم يجد البرلمان الذى يمكن أن يقول لنفسه: «سأخذ لأول مرة قرارا...» لم ينصحه رئيس الوزراء أو وزراؤه. لم يعد ذلك ممكنا. يقولون إنه قتل خمسة وعشرين شخصا... لست أعلم. لم تواصل رابطة حقوق الإنسان متابعتها للمسألة. خمسة وعشرون قتلوا فى الفتن، وبطلقات الرصاص فى الشارع، وفى الاستجابات وفى حكمين صدرا بالإعدام. لم يكن لدى تونس الاختيار. لم يكن لديها اختيار. كان ثمة احتمالان: إما الحرب الأهلية، أو رحيل بورقيبة. كنا نبحث عن هذا الحل منذ مدة طويلة، ولكننا كنا نتمنى أن يأتى ذلك من طرف آخر. فاقترحنا -بطريقة غير مباشرة- على مزالى مايلى: «أقدم على ذلك، فإن ذلك ممكن من الناحية الفنية... إنك مسئول... إنك رئيس وزراء، قم بذلك».

وحتى آخر لحظة، حاولنا تأجيل ذلك، رغم أن القمع استمر سبعة أشهر أو ثمانية. ورغم القتلى والاضطرابات السياسية، والذين ماتوا من جراء التعذيب، لم نتحرك. وهذا دليل آخر على أن الحركة ليست عنيفة، فهى ترى إخوانها واعضاؤها يموتون بالتعذيب ولا نتحرك. ومعنى ذلك أن استراتيجيتنا ليست قائمة على ذلك. وفى النهاية فقط، عندما أصبحت الدولة كلها مهددة، وليس الحركة فقط، اضطررنا إلى التحرك. فى أى اتجاه؟ لم يكن ذلك من أجل الاستيلاء

على السلطة ... فقد كان ذلك مستبعدا. ولكن من أجل استبعاد بورقيبة لأنه كان قد أصبح مجنوننا، وإعادة السلطة السياسية إلى الدولة.

وكان هذا في الواقع السيناريو على الطريقة السودانية، على طريقة سوار الذهب (السيناريو الذي سمح باستبعاد النيمري). القضاء على بورقيبة ولكن ليس بالقوة. وكنا واضحين للغاية بخصوص هذه النقطة. لا ينبغي الإساءة إليه، أبدا، وإشراك الجميع في ذلك، جميع الأحزاب، لأننا ندرك أننا لسنا على استعداد لتحمل مسؤولية تركة بورقيبة. لا نستطيع حل مشكلة الدولة، ولذلك ينبغي أن يساهم الجميع، ينبغي توجيه نداء إلى الجميع لتحمل مسؤولياتهم، لأخراج الدولة من المأزق، من الأزمة، وإقامة حكومة للإتقاذ العام، للإتقاذ الوطني، نظام برلماني تساهم فيه جميع الأحزاب من أجل تطوير الدولة. هذا واضح للغاية. كل ما كنا نبحث عنه، هو جو ديمقراطي ملائم - إلى حد ما - للحوار، ونمو الأفكار ولتغيير سلمى. لماذا إذن السلطة؟ استراتيجية الحركة كانت ترمى إلى القضاء على بورقيبة، لا كشخص، وإنما باعتباره نظاما يتخذ قرارات. وتغيير هذا الجهاز بـ ... لنقل بالحزب الموجود في السلطة، الحزب الدستوري، الأشخاص المحترمين في الحزب الدستوري، ... وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، ... والتجمع الشعبي ... وحركة الوحدة الشعبية (رقم ١)، وحركة الوحدة الشعبية (رقم ٢) ... تتساءلون عن كيفية الفرز بين العناصر الحسنة والعناصر السيئة في الحزب الاشتراكي الدستوري؟ إن هذا أمر معروف وهم بأنفسهم احتفظوا ببعض الوزراء، وطاردوا آخرين ... تونس ليست كبيرة. الجميع يعرفون بعضهم البعض.

هناك من هم فاشيون فعلا، يناهضون جميع أشكال الحرية وجميع أشكال الديمقراطية. لا يريدون المناقشة. أما نحن، فنحن على استعداد لمناقشة الجميع. فهم يرفضون. الصياع يرفض اليوم النقاش معي. عندما كان ورييرا كان من الممكن أن أفهم ذلك. ولكنه اليوم، لم يعد شيئا، وما زال يرفض النقاش. هل هو موضوعي؟ هل يثق في نفسه بالقدر الكافي ليقبل المناقشة؟ لا. هناك بعض

(١) حدث انشقاق بين قيادتي حركة الوحدة الشعبية في الداخل وفي الخارج، وبناء على ذلك أصبحت قيادة الخارج (بزعامه بلعاح عمر) تنتزع الحركة (٢). وبعد ذلك أصبحت هذه الأخيرة «حزب الوحدة الشعبية» التي تم الاعتراف بها رسميا مثل تشكيلات المعارضة الأخرى: الحزب الشيوعي التونسي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

العناصر ... السخيري، الصباح ... حتى رفاقهم لم يستطيعوا تقبلهم. هل هؤلاء الأشخاص محترمون أم لا؟ أعتقد أنه من الخطأ طرح السؤال بهذه الطريقة. المسألة لا تتعلق بالأشخاص. إنها -في رأيي- تتعلق بالاستراتيجية وبالمنهج، فلا يستطيع أي حزب سياسي حل الأزمة بمفرده، وإنما علينا أن نقبل بالمنهج القائم على مساهمة الجميع، وبهذه الطريقة. إذا توصلنا إلى حل الأزمة ... فيها ونعمت. وإذا لم نتوصل إلى حلها -رغم مساهمة الجميع- فلن يكون هناك مشكلات، هكذا الأمر...! جميع الأبواب كانت مفتوحة ... ومن يريد القيام بالنقد، فليأخذ الكلمة وليبين لنا كيف السبيل إلى ذلك. كان ذلك منهجنا. وكان أمام بن علي فرصة سانحة ليصبح قائدا حقيقيا ومستولا، أي أن يجعل جميع التونسيين يحكمون تونس. وفي رأيي هذه كانت أفضل استراتيجية وأفضل منهج للنجاح. إذا اختار أولئك الأشخاص هذا المنهج، يمكنهم النجاح ولم لا؟ وإذا حكوا الدولة بمفردهم، فلن يتمكنوا من ذلك أبدا. هذا بالإضافة إلى أن الحزب عبارة عن مائة شخص تقريبا... يفكرون ولهم وجهة نظر. أما الآخرون، أي القاعدة، فهم يرون من «بالروح بالدم نفديك يا بورقيبة» إلى «يحيا بن علي» بدون مرحلة انتقالية.

كان لدينا سيناريو. وكانت الأمور تتضح شيئا فشيئا فيما يتعلق بالأشخاص والشخصيات، والوزراء القدامى مثل مزالي، والمصمودي، مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على وجه الخصوص، لأنها حليفنا إلى حد ما. كان ذلك -تقريبا- سيناريو سوار الذهب: إعطاء السلطة للسادة، والسماح للجميع بالعمل في حرية.

هل كانت محاولتنا دافعا لمحاولة بن علي؟ مازالت هذه المسألة في حاجة إلى توضيح. كانت الأيام الثلاثة: يوم ٦ و٧ و٨، أيام تاريخية بالنسبة لتونس. فهذه الأيام ليست حتى الآن واضحة بتاتا.

لماذا كان التصفيق لمجن بن علي؟ هل هو صديقنا؟ أبدا! كنا نود أن يصل بن علي قبل ذلك بشهرين أو ثلاثة. وإذا كان الأمر يتعلق بتغيير في أسلوب عملنا فلماذا إذن لم نواصل؟ هل تعتقد أن بن علي كان عائقا؟ أبدا! إطلاقا أبدا!

ولكن مشكلتنا الأساسية، ومشكلة تونس، ومشكلة التونسيين جميعاً كانت بورقيبة، وإيجاد مخرج للموقف. جاء أحدهم لتغيير هذا الموقف. فوافقنا. رغم

أننا لم نكن موافقين تماما على هذا الشخص، ورغم ذلك ... كانت هذه مرحلة هامة.

المشكلة هي أن بن علي قاد بطريقة حسنة السيناريو في الجزء الأول، ولكنه لم يحسن في الجزء الثاني. فاستبعد بورقيبة ولكن ضمن الاستمرارية. وكان هذا هو الفرق. المشروع الأول كان عبارة عن استبعاد بورقيبة وضمان الديمقراطية، ولكن تونس ليست للأسف ناضجة بالقدر الكافي لذلك. إننا نواصل النضال من أجل الديمقراطية والتغيير (...). وخسرت تونس وخسر الغرب كذلك. وكانت محاولة حركة الاتجاه الإسلامي أفضل فرصة لإقامة نظام يقوم فعلاً على الديمقراطية والحرية، ينبغي احترام الناس ولا ينبغي أن يفرض أحد وجهة نظره بالقرعة. نحن مقتنعون بذلك».

٩- حدود إعادة تكوين المناخ السياسي وأبعاده

«بسم الله الرحمن الرحيم» اكتسبت هذه الكلمات التي قيلت في بداية الإعلان، الذي عرف التونسيون بواسطته نبأ إقصاء المجاهد الأعظم صباح يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧، قيمة دلالية في ارتباطها بهذا الحدث.

إن الرئيس بورقيبة الذي أصر على القيام بقمع أعضاء التيار الإسلامي -فترتب على ذلك انتقال حوالي عشرة منهم إلى رحمة الله، وصدور الحكم النهائي بالسجن ضد مئات من بينهم - ظل رغم كل ذلك محبوباً لعدم تنفيذ قراره، لأنه كان يريد «خمسين رأساً» منهم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اختار رئيس وزراء جديد (مستنداً في هذا الاختيار على التشدد الذي افترض توفره) وأمره بإعادة فتح ملف قضية قادة حركة الاتجاه الإسلامي مع مراعاة تحقيق رغبته المحيطة. وبذلك وضع بلاده على حافة إنهيار كامل، بل إنه وضعها على شفا هاوية حرب أهلية وفقاً لرأى المراقبين ذوي الاتجاهات المختلفة.

إن إهتمام رئيس الدولة الجديد، الذي تولى زمام السلطة العليا، بوضع حد لمرجة القمع التي كانت تمارس في ظل عهد بورقيبة، يشير إلى أنه كان قد شعر بهذا الخطر. وكان من الضروري للجنرال زين العابدين بن علي، وهو وزير داخلية سابق، وكان -قبل ذلك- مسئولاً عن أجهزة الأمن، أن ينسى الطريق السهل الذي يتمثل في هذه السياسة القمعية التي كان يؤديها في فترة

ما - وإن خلت من المبالغات التي كان يقوم بها محمد الصباح- وأن يدرك أن عليه محاولة القيام بإعادة تشكيل فعلى للمناخ السياسى. كان القيام بمثل هذه العملية يستدعى تجاوز مجموعة من العقبات: فلا ينبغى ضمان تهدئة إيقاع الاضطراب، النابع من تيار الإسلام السياسى، بالإفراط فى إرضاء «حركة الاتجاه الإسلامى» سياسيا، لأن مثل هذه الضمانات كانت كفيلة بتدعيم، بل بإثارة، تحفظ المعارضة العلمانية التي كان نظام الحكم يريد زيادة فرصة وصولها إلى الساحة السياسية، لكي يحصل -بعد فترة ما- على تأييدها له ضد تيار الإسلام السياسى.

إن عملية تجديد جهاز الحزب الحاكم المحتضر، وانفتاحه على الشخصيات «المستقلة» الموجودة على «يساره» كانت تستدعى تقديم قدر كاف من الضمانات إلى هذه العناصر الأخيرة. ولأن رئيس الدولة لم يكن ينتمى إلى الحزب الاشتراكى الدستورى فقد كان هامش تحركه على هذا المستوى كذلك، ضيقا، لأنه كان ينبغى أن يتحاشى المساس بطريقة واضحة بالامتيازات التي يتمتع بها الحراس الدستوريون القدماء الذين مازالت لديهم القدرة على التأثير على المستوى السياسى.

كيف يمكن قطع الصلة مع بورقيبة مع مواصلة الاستناد إلى سياسته؟ كان ينبغى إذن العودة إلى المفارقة الأزلية القائمة على «التغيير فى ظل الاستمرارية» لكي يتسنى توسيع قاعدة النظام مع الاستفادة من الظروف التي كانت بكل تأكيد مواتية لكل أشكال التعبئة، ولم يكن الإطار الاقتصادى يقدم سوى مهلة قصيرة لكي تقوم «الوصفات السياسية» بعملها.

وكان هذا الهجوم المضاد من جانب الحكومة فى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٨٧ ويونيو ١٩٨٨، قائما على ثلاثة محاور أساسية تعطى قدرا من التماسك للنشاط الحكومى. بدأت حدود هذا النشاط الحكومى تظهر بعد مرور ثمانية أشهر من الإصلاحات. وكانت الصفحات الخاصة بتكوين الأحزاب فى التشريع الجديد، دليلا على أنه ربما تمخض جبل الوعود الديمقراطية -فى هذه المرة كذلك- عن فأر.

١٠ - إنقاذ ما يمكن إنقاذه

حاول النظام فى بداية الأمر الابتعاد بسرعة عن أبرز مظاهر العنف الدلالى التي كان يتسم بها نظام بورقيبة، فلجأ إلى أيسر الطرق، أى إلى الإجراءات التي تتعلق بالمجال الدلالى بطريقة ترضى الإسلام السياسى دون أن يعنى ذلك تحسين وضع هذا التيار أو تحسين وضع مناضليه.

فبدأ إعادة قراءة إنتقائية للتراث البورقيبي وباتزان شديد حاول إيجاد علاقة جديدة معه، دون أن يقطع الصلة تماما مع الذى مازال يمثل المصدر الرئيسى لشرعيته.

تمت فى الأيام -أو حتى الساعات- التى تلت اضطرار بورقيبة إلى الرحيل إلى منزله فى مورناج، على بعد ٣٠ كم من تونس، مجموعة من أشكال القطيعة مع شخص هذا الرئيس الذى تهاوى ومع الرموز والشفرات الخاصة به. إذ تم تغيير تاريخ الاحتفال بالعيد الوطنى. فأصبح يوم الحصول على الاستقلال بدلاً من يوم عودة القائد القومى إلى بلده، وتم إلغاء عدة أجازات كانت تؤخذ احتفالاً بذكرى أحداث معينة من حياته الشخصية (تاريخ عيد ميلاده) أو حياته العامة.

وبعد الهجوم على رموز عبادة هذا المجاهد الأكبر -مع العلم أن صفة الأكبر تستخدم فى الغالب فى وصف الله- اتجه الهجوم بطريقة عنيفة إلى رموز العلمانية، وبدا الأمر بمثابة تقديم تنازلات للمتعاطفين المحتملين مع حركة الاتجاه الإسلامى. وكان الأمر كذلك بالنسبة لعبارة «بسم الله» التى يفتتح بها رئيس الدولة كل كلمة رسمية يلقيها أو بالنسبة للسور القرآنية التى غالباً ما يختتم بها خطبة. ويمكن قول نفس الشئ بالنسبة لتسليط أضواء كاميرات التلفزيون على قيام رئيس الدولة بتأدية الصلاة أو بتأدية طقوس الحج. أو إذاعة الأذان فى وسائل الإعلام، وإذاعة صلاة الجمعة مباشرة فى التلفزيون، أو بالنسبة لعودة إدارة دور العبادات -بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية إلى الإدارات التابعة لرئيس الوزراء، أو بالنسبة للعود الخاصة بعودة جامعة الزيتونة (جامعة أصول الدين الإسلامى) إلى مكانتها ورداً حقوقها كاملة، أو بمنح مجلس العلماء الجديد اختصاصات كفيلة بتدعيم دوره السياسى. هذا بالإضافة، بالطبع، إلى قائمة طويلة من التصريحات التى تعظم من شأن الثقافة العربية والإسلامية، مع العلم أن مثل هذا التعظيم من شأن الثقافة العربية الإسلامية تردده معظم التشكيلات السياسية بما فى ذلك الحزب الشيوعى^(١).

(١) انعقدت ندوة جمعت بين ممثلى أهم التشكيلات السياسية التونسية (معها حركة الاتجاه الإسلامى) يومى ٢٥ و٢٦ مايو فى معهد الدراسات السياسية فى ابكس أون بروفوس، وكان ذلك بناء على مبادرة قامت بها جمعية المحاضرين على الدكتوراة فى «العالم العربى» فى معهد البحوث والدراسات عن العالم العربى والإسلامى [IRE:MAM]. كشفت البحوث التى تم عرضها خلال هذه الندوة عن مدى أهمية المحاور الجديدة فى الخطاب السياسى (ابتداءً من التجمع الدستورى الديمقراطى إلى الحرب الشيوعى)، فهو يرتكز على مسألة الدين الإسلامى وعلى قيام جميع التشكيلات بالتنديد ببعض مظاهر السياسة الثقافية الدو، كان، ببعها الرئيس بورقيبة

١١- إنعاش العملية الديمقراطية

يتمثل المحور الثانى لنشاط نظام الحكم فى إعادة إعطاء سيادة القانون وتعدد الأحزاب مشروعتيهما التى لا تقبل المناقشة، تلك المشروعية التى لم يستطع النظام إنجازها منذ «عاصفة عام ١٩٨٧» التى أتت بعد «الصحب العام خلال عامى ١٩٨٤ و١٩٨٦»^(١). ومنذ محاولة الانفتاح المجهضة التى قام بها الحزب الاشتراكى الدستورى فى ١٩٨١. قام نظام الحكم مع مرور الوقت باتخاذ عدة إجراءات سياسية من أجل مزيد من الليبرالية، فى الوقت الذى كان يحاول فيه بطريقة موازية -على المستوى الدلالى- استرضاء تيار الإسلام السياسى. فلم يمض أسبوع دون أن يقوم رئيس الدولة بإضافة عنصر جديد إلى عملية الانفتاح تجاه الطبقة السياسية العلمانية: إلغاء نظام الرئاسة لمدى الحياة، إلغاء محكمة الأمن ووظيفة النائب العام، والحد من الحبس الاحتياطى، إنشاء مجلس دستورى، إجراء الصلح مع جزء، على الأقل، من المنفيين السياسيين (إدريس قيقة، عائلة مزالى، أرملة بن يوسف، والعفو حتى عن أحمد بن صالح بعد أن ظل هذا الأخير منفيًا لمدة خمسة عشر عاما، وتم ذلك العفو بناء على طلب صريح من طرف الرئيس بن على رغم معارضة عدد من وزرائه) وقد استعاد النقابى حبيب عاشور حرية حركته، ودعا منافسه بوراوى إلى التصالح معه، وتم تشجيع الاتحاد العام للطلاب التونسيين [U.G.T.E] على الاجتماع علنا (وكان هذا الاتحاد ضحية عملية قمع مستمرة منذ عام ١٩٧٢ عندما توصل الطلبة اليساريون أثناء المؤتمر الثامن عشر إلى انتزاع الأغلبية من ممثلى الحزب الاشتراكى الدستورى) كما تم تشجيعه -بطريقة غير مباشرة- على مهاجمة مواقع الاتحاد العام التونسى للطلاب [U.G.T.E] الذى أنشأه تيار الإسلام السياسى فى ١٩٨٥، تم كذلك إنهاء ملاحقة خميس الشمارى السكرتير العام لرابطة حقوق الإنسان، وإلغاء الفرامات التى فرضت على الصحف قبل يوم ٧ نوفمبر، وتم تبني لائحة تمنحها قسما أكبر من الاستقلالية وتنص على تقديم الدعم إلى صحف الرأى (أى صحافة المعارضة).

وكان حاصل جمع هذه العملية صيغة جديدة للحزب الاشتراكى الدستورى الذى أصبح اسمه فى نهاية شهر فبراير: التجمع الدستورى الديمقراطى، ويرمز هذا التجمع إلى توسيع قاعدة النظام ليشمل اليسار والتشكيلات العلمانية. ولكن عندما مضت اللحظات الأولى من الوعود الخاصة

(١) وفقا للعبارة التى استخدمها سرج أدا فى :

La Tunisie au présent ..., op. cit.

بالافتتاح الديمقراطي، لم تكن الاختبارات التي واجهها نظام الحكم كلها مقنعة فيما يتعلق بإمكانيات النظام في هذا المجال. فقد أبرزت الانتخابات الجزئية التي تم إجراؤها في يوم ٢٤ فبراير، مدى أهمية نقط المقاومة في جهاز الحزب الذي قام بتزييف هذه الانتخابات بطريقة فجحة. أما تيار الإسلام السياسي الذي كان قد أغرته الاجراءات التي اتخذها نظام الحكم غداة يوم ٧ نوفمبر، فأضطر فيما بعد إلى الاكتفاء بموقف من طرف الدولة يتسم بالازدواجية إلى حد كبير. ولقد ازداد ملف حركة الاتجاه الإسلامي تعقيدا بإضافة بعد عسكري إليه، الأمر الذي دفع الحكومة إلى مزيد من الحرص.

١٢- خط دفاعي جديد

لمدة عدة ساعات قبل (أو بعد) عزل رئيس الدولة، علم رئيس وزرائه (وخليفته) أن ثمة مؤامرة مدروسة على وشك أن تحاول بقوة السلاح تنفيذ ما كان يرجو أن يحققه (أو ما حققه لتوه) بمجرد قوة المادة السابعة والخمسين من الدستور (كانت المؤامرة تتلخص في الهجوم على مقر الإذاعة وعلى قصر قرطاجة ثم توجيه نداء من أجل وحدة وطنية).

كان كل من زين العابدين بن علي وهادي بكووش مترددا بين الميل إلى الكف عن القمع وبين رد الفعل الدفاعي تجاه هذا التيار الذي أثبت لتوه أنه يتمتع بنفس الكفاءة على مستوى أجهزة الدولة وعلى مستوى مركز العاصمة التي اجتاحتها مظاهراته بانتظام خلال الأشهر الماضية. وأثبتت حركة الاتجاه الإسلامي، بعد ذلك بأقل من شهرين، استمرار قدرتها على التعبئة في الأوساط الجامعية، كما أثبتت اتساع دائرة تأثيرها، وذلك عندما استطاع مرشحو نقابيتها الحصول على ٨٥٪ من الأصوات التي اشتركت فعلا في الانتخابات، واستطاعوا كذلك الحصول على جميع مقاعد الممثلين في مجالس الجامعة.

وفي المرحلة الأولى، بعد عدة أسابيع من التردد، أيدت محكمة الأمن الحكم الغيابي الصادر ضد الذين تم الغاء القبض عليهم خلال الأسابيع التالية لحكم سبتمبر (بما في ذلك الحكم بإعدام علي العريض) وصدر قانون جديد خاص بالمساجد يحظر قيام المنظمات باستخدامها خارج مواعيد الصلاة إلا في حالة الحصول على تصريح بهذا الشأن. وشيئا فشيئا، بدأ التفاوض مع ممثلي حركة الاتجاه الإسلامي (حدث على الأقل اتصال مع راشد الغنوشي في مكاتب وزارة الداخلية، وإن كان هذا الأخير رفض التفاوض طالما أنه مازال مسجوناً) كما بدأت تظهر بطريقة تتسم بالتدرجية إلى حد كبير علامات التهدئة. فتم يوم ١٢ ديسمبر إطلاق سراح ٦٠٠ عضو في حركة الاتجاه

الإسلامى ألقى القبض عليهم خلال الثمانية أشهر الماضية (ولكن صدر الحكم عليهم قبل شهر سبتمبر)، وأطلق كذلك سراح ١٨ عضواً فى حزب التحرير الإسلامى (الذين كانوا مسجونين منذ ١٩٨٣). وتم تخفيف الحكم الصادر ضد على العريض فأصبح السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة بدلا من الإعدام. وتم إطلاق سراح معظم المناضلين الذين ألقى القبض عليهم خلال عام ١٩٨٧. وقام رئيس الدولة بالعمو عن راشد الغنوشي و٢٣٣ متهماً آخر يوم عيد الفطر خلال شهر مايو ١٩٨٨. وفى مقابل تعهد بالعمو العام (الذى لم يتحقق إلا فى حتى نهاية شهر يونيو حيث ظل ٢٥٠ متاضلا مسجوناً وكان من بينهم جميع القادة) طُرح على هذه الحركة اقتراح بالتنازل عن تكوين حزب سياسى والاكتفاء بحدود النشاط على المستوى الثقافى والدينى.

وتوقفت عند ذلك الحد التنازلات التى قدمها نظام الحكم لتيار الإسلام السياسى، فلم يكن النظام على استعداد لتجاوز منحه حرية الحركة على الأرضية الثقافية. وفى غضون ذلك، بدأت أحزاب المعارضة العلمانية - التى كانت تخشى التجاوزات التى قد تنجم عن مثل هذه المحاولة لسحب البساط من تحت قدم الإسلام السياسى - تعبئ نفسها من أجل مطالبة نظام الحكم بتحديد واضح لموقفه الجديد تجاه المجال الدينى. فقام ٤٠ أستاذاً جامعياً (يمثلون التشكيلات السياسية الرئيسية) بإصدار إعلان طويل علنى يوم ١٨ مارس. وكان هذا الإعلان يحذ «ضرورة الفصل بين الإسلام والسياسة» مع تقديم الحجج التى تزيد ذلك. ويتناول هذا الإعلان كذلك ضرورة الحفاظ على الإنجازات التى تم تحقيقها فيما يخص قانون الأحوال الشخصية. وقبل ذلك بعدة أيام كانت مقالة فى جريدة «الصباح» اليومية (الصادرة باللغة العربية) قد أعلنت عن مناقشة تعديل هام يرمى إلى حظر التبني، ولم يصدر تكذيب لهذا الخبر. وفى عشية العيد القومى (الجديد)، يوم ١٩ مارس، وضع الرئيس بن على حداً، فى تصريح أدلى به للتلفزيون، لإعادة تحديد معالم سياسته الثقافية، فأوضح لأول مرة الحدود التى يزعم اتباعها فى نشاطه ابتداءً من ذلك اليوم: «لن نعيد النظر فيما أنجزته تونس فى صالح المرأة والأسرة ولن نتخلى عنه. إن قانون الأحوال الشخصية إنجاز نعتز به ونفتخر به حقاً».

وفى هذا الإطار تمت الموافقة على مشروع قرار خاص بالأحزاب. إن مفردات هذا المشروع - التى تمت دراستها برزانة - تحظر وصول حركة الاتجاه الإسلامى إلى الساحة السياسية الشرعية. إذ أنه ينبغى على كل حزب يرشح نفسه للاعتراف به التعهد - كما ورد فى المادة الثانية - بالدفاع عن «جميع إنجازات الأمة خاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية». وتنص المادة الثالثة بطريقة أكثر وضوحاً، على أنه «لا يحق لأى حزب الإشارة فى مبادئه، وأهدافه، فى نشاطه أو فى برنامجه إلى الدين، إلى اللغة، إلى الجنس أو إلى منطقة ما». وهناك أخيراً أحكام عديدة تحد

إلى حد كبير من هامش المناورة بالنسبة لأولئك المرشحين لخوض معركة تعدد الأحزاب ضد حصون الجهاز الحكومي، وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من «العقوبات» مدروسة بدقة. والمادة الخاصة بإدانة أية محاولة «لإفساد أخلاق» الأمة تبرز حدود هذا الإصلاح إذا كنا نريد دليلاً على ذلك (ومن الطريف أن جريدة «الزمن» -وهي جريدة تونسية يومية تصدر باللغة الفرنسية- الصادرة يوم ٢٥ مايو قد ارتكبت خطأً مطبعياً لا يخلو من الدلالة وهي مصدر نشر هذه المادة، حيث استبدلت عبارة «اضفاء طابع ديمقراطي» [démocratisation] بعبارة «إفساد الأخلاق» [démoralisation].).

١٣- العودة إلى نقطة البداية

ومنذ ذلك الوقت تأكد بشكل واضح هذا الاتجاه الذي كان ملموساً في خطاب النظام ذي الطابع الحذر. ويبدو أن المبادرات التي أخذت غداة عزل بورقيبة، لم تتوقف فحسب، بل انقلبت صراحة فأصبحت علاقة نظام الحكم بمعارضته الإسلامية تتسم بنفس الخصائص التي كانت تتسم بها أثناء زوبعة ١٩٨٧ القسعية. فتراجع نظام الحكم في جميع الضمانات -الواحدة بعد الأخرى- التي منحها أو تعهد بها غداة سقوط «المجاهد الأكبر»: فاختفى نهائياً التعهد بإعطاء صفة الشرعية لحركة الاتجاه الإسلامي، أما «الفجر» (لسان حالها) والتي مُنحت تصريحاً في فترة ما، فتم حظرها ثانية، وأصبحت حملات الاعتقالات المكثفة -التي تبرزها مؤتمرات مسلحة مفترضة ضد نظام الحكم- وسيلة اتصاله الوحيدة مع معارضته الأساسية.

ويرجع هذا الانحسار إلى فشل خليفة بورقيبة في أن يغير الاتجاهات التي ورثها من النظام السابق وقد أثبتت انتخابات ٢ أبريل ١٩٨٩ ذلك بوضوح. وكان الاختبار الانتخابي الأول خلال عهد زين العابدين، فرصة -في رأي هذا الرئيس- لتقييم مدى فاعلية الاستراتيجية المزدوجة التي لجأ إليها: الانفتاح على المعارضة العلمانية والتحايل الأيديولوجي تجاه تيار الإسلام السياسي. وكان السيناريو المتوقع -كما نعلم- سيناريو يعتمد على ديمقراطية محجمة «على الطريقة المصرية»، تسمح بدخول اليسار (الذي تضائل تأثيره إلى حد كبير بحيث لم يعد يمثل خطراً يذكر بالنسبة لنظام الحكم) البرلمان، وتسمح بإعطاء مصداقية للبعد الديمقراطي لحزب الدستور الذي تم تجديده إلى حد كبير، والذي ضم قواه إلى نظام الحكم من أجل مواجهة مد تيار الإسلام السياسي. لكن وا أسفاه! إذا كانت النتائج الرسمية للانتخابات -والتي يبدو أنها حصيلة مساهمة الناخبين وموظفي وزارة الداخلية- لا تستبعد احتمال انتصار خليفة بورقيبة، فإن

المضمون الفعلي لهذه «الصاديق» الخطيرة -التي كان أمام وزارة الداخلية الوقت الكافي لفرزها- كان بعيدا كل البعد عن الاستجابة للأمال التي عُلقت بها. ويبدو واضحا اليوم، أن انتخابات ٢ أبريل ١٩٨٩ قامت إلى حد كبير على مستويات عديدة- بنفس دور انتخابات ١٢ يونيو ١٩٩٠ في الجزائر، فقد أكدت أنه سيكون من الصعب -إن لم يكن مستحيلا- أن يحاول نظام الحكم مواجهة تيار الإسلام السياسي بطريقة «قانونية»، وأنه من الضروري اللجوء -إلا في حالة قبول مبدأ تداول السلطة- إلى أساليب أخرى بدلا من الانفتاح الديمقراطي الذي سبق الإعلان عن تبنيه سياسة للدولة.

١٤- حركة الاتجاه الإسلامي: من المناضلين إلى الناخبين

اندهشت الطبقة السياسية التونسية فعلا عندما اكتشفت مساء يوم ٢ أبريل ١٩٨٩ (التي تمت فيه الانتخابات السابقة لميعادها) أن القوة السياسية الثانية -بعد حزب الرئيس بن علي المجدد- لم تعد تتبع من صفوف اليسار (الذي يقال عنه أنه علماني) ولكن من هذا التيار الذي حاول النظام البورقيبي في أواخر عهده القضاء عليه عن طريق المحاكمات، والذي اعتقد خلفته أنه أفرغه من قدرته على التعبئة بفضل التنازلات الدلالية التي قدمها له. وهكذا جنى هذا التيار الشمار الأولى لشجرة تعدد الأحزاب التي لم يشارك فيها إلا في وقت قريب جدا، عندما تم الاعتراف رسميا بأنه حصل على ١٢٪ من الأصوات (وإن كان من الواضح أنه حصل على نسبة أكبر من ذلك بكثير) وعندما أوشك على الحصول على الأغلبية -وهذا أمر له دلالة أكبر لأنه يشير إلى اتجاه التطور الذي طرأ على رأى الناخبين^(١)- في عدد كبير من الدوائر الهامة في

(١) كانت نسبة المساهمة في هذه الانتخابات ٧٦.١٥٪ أي ٤ ٢١٢١٧ ناخبا من ٢٨.٦٣٨٦ مسجلة أساسا باسم كانت نسبتهم ٩٨٪ في الانتخابات السابقة) وحصل بن علي في الانتخابات الرئاسية على ٩٩.٢٧٪ من الأصوات، ولم تتجاوز النسبة التي حصل عليها في العاصمة ٥٣.٣٠٪. وعلى عكس ذلك فإن التجمع الدستوري الديمقراطي حصل على مقاعد البرلمان المائة واحد وأربعين ولم تحصل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين إلا على ٣.٧٦٪ من الأصوات، وتعترف السلطة بحصول تيار الإسلام السياسي على ١٤٪ من الأصوات أي ٣ ألف صوت بينما يرى عبد الفلاح مرور (أح.ا.د) ذلك في حوار للكاتب مع في تونس، مايو ١٩٨٩) أن السنة الحقيقية تتراوح بين ٣٠/٣٢٪، وهذا التقدير يتنوع -إلى حد ما- بمصادقة أعلى. وفي حوار آخر للكاتب مع يوليانا ومسالح كركر في باريس أغسطس ١٩٩١، ورد التقييم التالي: «لقد وصلت أحيانا النسبة -في اللجان التي لم يطردها منها الساجور- إلى ما يقرب من ٧٠٪».

ومع ذلك فإن الجهات الرسمية -والتي تشكل في صحة النسب التي تقدمها- تعترف بأن المستقلين حصلوا على ٥٠٪ من الأصوات في تونس وفي س. عروس، وعلى ٦٥٪ في لجان الولاية وكاريسا. وفي القابس حصل أخو راشد الغنوشي على ٢٧٪ وحصلت فوائم المستقلين على ٢٪ من الأصوات في عدة ولايات، وعلى ٢٥٪ في سوسة وسرت.

المدن. ولم يكن هذا الانتصار أقل دلالة على عمق تغيير المناخ السياسي القومي.

لم تكن آلاف الأصوات التي أيدت يوم ٢ أبريل القوائم المستقلة (التي سُمح لحركة الاتجاه الإسلامي بتقديم مرشحها في إطارها) على عكس ما يتصور البعض، نابعة كلها من المجموعات الطلابية الصغيرة. ذلك أن مجموعات متنوعة من المتعاطفين الذين ينتمون إلى أصل إجتماعي ومهني مختلف، كانت قد بدأت منذ مدة طويلة تتضمن شيئا فشيئا إلى الكتائب الطلابية الأولى. لأنه كان من المنطقي أن يؤدي اتصال النواة المناضلة مع أطرافها الانتخابية في نفس الوقت إلى ظهور هذا الاتجاه إلى التفتح وإلى تعجيل نموه. ونميل أحيانا إلى أن ننسى أنه في إطار غير ديمقراطي، لا توجد بالفعل إمكانية إلا لظهور مجموعات صغيرة أكثر ديناميكية على الساحة الإعلامية، وهي بالضرورة محدودة العدد لأنه يتحتم عليها من أجل ضمان بقائها أن تكون قادرة على تحمل قدر ما من المواجهة مع المناخ السياسي المحيط بها. وحتى إذا كانت هذه المجموعات المناضلة تحتل على المستوى الأيديولوجي مكانة مرموقة، فإن الحدود الضيقة التي تتوفر في إطار المجموعة الجينية المناضلة لا تسمح بتاتا بتوقع قدرتها على حشد دوائر من المناضلين أكبر (مما كان عليه الحال أثناء وجودها في مرحلة شبه سرية) وذلك في حالة إزالة القيود التي كانت مفروضة على حرية التعبير عن الرأي. وعندما أصبح ممكنا -على مستوى المؤسسات- التعبير عن مظاهر الاختلافات مع الحكم بقدر أقل من الحسائر، كشف ذلك بالتالي عن وجود اتجاهات كان من الصعب ملاحظتها في ظل الحكم المطلق البورقيبي، كما سمح بالتحقق من عالمية المبدأ الذي يرى أن الأغلبية الصامتة لا رأى لها على المستوى السطحي الظاهر فقط. ولم تمثل حركة الاتجاه الإسلامي حالة شاذة بالنسبة للقاعدة التي سارت في شمال أفريقيا -أو في مناطق أخرى- والتي جعلت تيار الإسلام السياسي يتجاوز الخلايا المثقفة المؤسسة، ليتجه نحو الطبقات المتوسطة في المدينة أول الأمر، ثم نحو الغالبية العظمى من المناخ الاجتماعي. أما الريف، الذي يتسم بطابع يميل إلى قدر أكبر من المحافظة، وهو بالتالي أقرب إلى عالم الثقافة الدينية، فقد ظل، على عكس المدينة، مواليا للحزب المهيمن، ومثل هذا الموقف له دلالاته كما هو الحال في الجزائر، إذ أننا نلاحظ أن الإطار المرجعي الإسلامي يواجه دائما مزيدا من الاستجابة -كما سبق لنا تقديم ذلك- في الأوساط التي سمح لها تطورها الاجتماعي بأن تكون على اتصال بعالم الغرب الثقافي. ولكننا نلاحظ كذلك وجود أسباب أكثر واقعية، ترجع إلى أن أساليب التأطير التي كان يلجأ إليها الحزب الوحيد السابق (كما هو الحال في الجزائر) تستخدم إمكانات جهاز الدولة على المستوى الإداري وأحيانا على مستوى الشرطة. ولذلك احتفظت بقسط من الفاعلية في الريف أكبر منه في المدن.

وقد أضاف الإسلام السياسي تدريجيا إلى الأساليب التي كان يستخدمها في البداية - مثل الدعوة في المساجد والنشاط الجامعي - تقنيات النضال «الاجتماعي» مقتديا في ذلك نموذج الأحزاب الشعبوية الغربية، فقام بتقديم خدمات في الضواحي الشعبية مستفيدا في ذلك بنواحي قصور سياسات الدولة. وأخيرا فإنه من البديهي أن يجنى الإسلام السياسي على المستوى الانتخابي ثمار ملاحظة المعارضة اليسارية التي كانت تعاني - أكثر من المد الإسلامي - أزمة في هويتها ترجع إلى اختفاء صورة الشيطان البرقبي. أما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، فقد فقدت مصداقيتها باعتبارها قوة معارضة (قبل دالي جازي الشخصية الثانية في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والسكرتير السابق لرابطة حقوق الإنسان، منصب سفير في فيينا، كما اختار عدة مناضلين آخرين مثل هذا الطريق) لأنها لم تحاول احتواء هذه الأصوات «المعارضة» الثمينة التي فقدتها اليسار وتركت للإسلام السياسي فرصة احتكارها.

وهكذا، شهدت المعارضة غير الإسلامية إنهار جميع آمالها بطريقة تتجاوز كل التوقعات، إذ أن جميع تشكيلات «الوسط» الصغيرة لم تحصل إلا على ٣,٥٪ من الأصوات، ومن بينها حوالي ٤٪ لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين. وفي النهاية ومهما شكك هذا الحزب الأخير في صحة هذه النتائج، فإنه كان - على وجه الخصوص - ضحية لفاعلية سياسة الانفتاح الرئاسية (الم يحصل أحمد المستيري رجل القمة على رأس قائمة هذا الحزب في دائرته في العاصمة إلا على ٦٪ من الأصوات).

ويبدو أن تلك الحركة التي أصبحت فيما بعد حزب «النهضة» (وسبق لنا تناول ذلك الموضوع) حصلت على جزء من أصوات المتعاطفين «التقليديين» مع الإسلام التقليدي الذي كان فيما قبل غير مسيئس (أي أنه كان مواليا للحكومة)، وهم أولئك الذين لم يجرأوا حتى ذلك الحين على التعبير عن تأييدهم لاتجاه آخر سوى الحزب الدستوري، والذين تأثروا في إطار تعدد الأحزاب الناشئ بوجود أسماء بعض الشخصيات التقليدية في قوائم التيار الإسلامي. وكان تم اللجوء إلى هذه الشخصيات بهذه المناسبة، وإن كانت لا تنتمي إلى التيار الإسلامي الحديث كما هو الحال بالنسبة للشيخ لروة وهو محافظ للغاية^(١). وقد تسبب هذا التوسيع لقاعدة الحركة، الذي دعم العنصر «التقليدي» داخل حزب راشد الفنونشي، في نشأة بعض التوترات في هذا الحزب. وقد تم

(١) كان التجمع الدستوري الديمقراطي قد جند في القيروان الإمام عبد الرحمن خليف الذي كان قد تم سجنه في ١٩٦١ بعد الفتن التي ترتبت على التصريح الذي منح لمجموعة من السينمائيين الغربيين من أجل إعادة تصوير فيلم «لص بغداد».

تفسير غياب قياد هذا الحزب لفترة طويلة - ويبدو اليوم أن هذا التفسير كان مخطئا (١) - بحدة هذه المناقشات. وهناك مفارقة أكثر أهمية، وهي تتعلق بوجود أسماء أئمة في قوائم نظام الحكم (في القيروان، كان رد فعل التجمع الدستوري الديمقراطي أمام ترشيح شيخ، أن يضع في قوائمه اسم شيخ) كما يميل الوزراء إلى الاستشهاد بالسور القرآنية. وقد أدى كل ذلك إلى إضفاء طابع شرعي لاستخدام السجل الديني على أرضية الانتخابات، وإلى توفير تأييد غير مباشر لشرعية تيار الإسلام السياسي.

١٥ - العودة إلى القمع

أسفرت صدمة نتائج الانتخابات عن إنهاء الحوار الذي كان داترا بخصوص احتمال الاعتراف بحركة الاقبح الإسلامى (وفى الواقع لم يستمر هذا الحوار مدة طويلة). وفى ٨ يونيو ١٩٨٩ رفض طلب حزب « النهضة » الاعتراف به رسميا (مع العلم أن حركة الاقبح الإسلامى كانت قد اختارت هذا الاسم الأخير استجابة لمقتضيات القانون الذى يمنع إشارة التشكيلات السياسية إلى الدين). وكانت اللجنة التى لجأ إليها نظام الحكم فى رفضه هذا، هى أن زعماء هذا الحزب ما زالوا تحت طائلة الأحكام التى أصدرتها ضدهم محكمة أسن الدولة فى ١٩٨٧. وفى نهاية انفراجة قام

(١) وبعد ذلك فسرت أهم الشخصيات المعنية هذا الغياب الذى استمر مدة طويلة والذي أثار عدة تفسيرات. وفقا لما جاء فى حوار أجراه الكاتب مع حبيب المكنى وصالح كركر فى باريس (أغسطس ١٩٩١) أخذ مجلس الشورى قرارا بنقص بوضوح على أن بقا راشد الغنوشي فى الخارج أكثر ملاءمة - وكانت السلطات قد منحته تأشيرة خروج على غير ما كان متوقعا من أجل الدفاع عن قضية الحركة بدلا من المخاطرة فى حالة عودته إلى البلاد بحرمانه - فى أفضل الأحوال - من حرية التحرك، ناهيك بالسجن. وما أنه غادر البلاد، فإنه مع احتفائه بنفوذ المعنوى، لم يعد المسئول التنفيذى عن الحركة. ويقول هذا المنفى بحسن إرادته ولقد فرضت على السلطة معضلة (الاختيار بين) المواجهة أو النفى. فاختارت طريق الإقامة لمدة طويلة فى الخارج، لكن تتجنب البلاد نتائج المواجهة (وهي نتائج) متوقعة إلى حد كبير.

وفى مقالة لعبد الحميد بوازة - سبق لنا ذكرها نشرت فى مجلة « أفريقيا الشابة » [*Jeune Afrique*]، تحدث راشد الغنوشي عن تفاصيل تحركاته بعد مغادرته للبلاد، ويعطينا ذلك فكرة عن فاعلية نشاط الزعيم التاريخى لحرب النهضة الذى أصبح سفيرا متنفذا لهذه القضية، فقد وصل إلى باريس فى شهر مايو ١٩٨٩، وابتداء من ذلك الوقت سافر هذا الزعيم إلى ما يزيد عن ١٥ دولة فى جميع أركان العالم. ثم ذهب إلى الولايات المتحدة حيث التقى مجموعة من المعاضرات. ولم يقبل جهاز الدولة استقباله إلا على مستوى أسمى من مكانته السياسية. وبعد ذلك رضخت فرنسا أمام المطالب المتكررة التى قدمتها تونس من أجل منع دخوله إلى الأراضى الفرنسية. وبناء على ذلك أصبح يضى وقته بين السودان التى منحتة جواز سفر دبلوماسيا، ولندن، والجزائر حيث لم تتوصل المطالب بالتونسية - حتى الآن - إلى طرده (كما هو الحال فى مصر عندما تم طرده غداة ندوة الحوار القومى - الدينى).

خلالها حزب النهضة بتأييد التحالف الوطنى الذى طرحه رئيس الدولة، عبر هذا الحزب عن «خيبة الأمل الكبيرة» الناجمة عن هذا الرفض. وهكذا اختلفت، مرة أخرى، نوعية علاقة السلطة بالإسلام السياسى. وتعرضت النواة الأم لهذه الحركة لقمع بلا حدود، ولمحاولة تقويض إدارتها لحساب استقلالية جناح «معتدل». وكان كل ذلك هو الخط الجديد الذى سلكه خليفة بورقيبة بفض النظر عن الثمن. فاستأنف رئيس الدولة سلوكه باعتباره جنرالاً، وبدأ أثر تكوينه يظهر -رويدا رويدا- فهو رجل متمرس على فنون المخابرات والقمع للحفاظ على الأمن.

و بمناسبة العيد القومى، يوم ٢٢ يوليو التالى، عبر الرئيس بن على صراحة عن هذا الرفض، ومنذ ذلك الوقت التزم بنفس ذلك الموقف :

«ينبغى أن نوضح أنه لا يوجد شئ يبرر تكوين أى تشكيل طالما لم يقم هذا الأخير بتحديد نموذج المجتمع الذى يحبذه، ولم يوضح موقفه من عدد معين من المسائل الحضارية الأساسية، وطالما لم يتعهد هذا التشكيل باحترام مساواة المواطنين والمواطنات فى الحقوق والواجبات، و باحترام مبدأ التسامح وحرية الضمير وفقا لأحكام التحالف الوطنى. هذا بالإضافة إلى أنه ينبغى أن يتعهد، دون أن يكون هناك أى لبس فى ذلك، باحترام بنود القانون الخاصة بالأحزاب وبالعمل على حماية مؤسسات الجمهورية والاستقلال الوطنى وحصانة الدولة».

وفى ٧ نوفمبر، أعاد رئيس الدولة، تأكيد أن إلغاء الحظر السابق -فى ١٩٧٩- على لسان حال تيار الإسلام السياسى، إنما هو مرحلة أولية ضرورية «ترمى إلى السماح للحركة بإثبات شرعيتها»^(١) وبطريقة موازية لازدياد التشدد

(١) كان حزب النهضة فى الواقع -والذى كان قد تم حظر لسان حاله «المعرفة» منذ ١٩٧٩- قد قدم منذ مدة طويلة طلباً للتصريح له بإصدار مجلته ولكنه لم يحصل على الموافقة نظراً لرفض وزارة المالية إعطاء الإيصال الذى تطالب به وزارة الداخلية (ورد ذلك فى الحوار الذى أجراه براه مع الغنوشى، وسبق ذكره). وعندما حصل الحزب على التصريح، لم تصدر «النجم» -الاسم الجديد لمجلة الحزب- إلا بعد مدة طويلة لأن المطابع لم تكن على استعداد للخاطرة والتعامل مع أولئك الذين كان النظام يقدمهم -على أنهم عدوه اللدود. هذا بالإضافة إلى أنه -تعدد عدد نسخ هذه المجلة بـ ٤٠ ألف نسخة- بينما كانت السرعة التى سبقت بها أعدادها تدل على أن عدد الذين يردون قراءتها أكبر بكثير من ذلك العدد. رأى بعد ذلك دور العقوبات، فتم مصادرة هذه المجلة يوم ١٠ نوفمبر نظراً لقيامها بنشر بيان مشترك بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى التونسى وحركة الوحدة الشعبية، وكان هذا البيان ينادى بتدعيم التعبئة المناهضة للحكومة. وبعد ذلك رُجِه إلى حمادى جبالى مدير المجلة، تهنئين: الأولى يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٠ وتتملّق بقيام المجلة بنشر مقالة لراشد الغنوشى تنتقد الحكومة، أما التهمة الثانية فوجهت إليه يوم ٤ يناير ١٩٩١ بخصوص «مساهمة مؤسسة العدل» لقيامه بنشر مقالة كتبها محمد نورى مغالبا بحل المحكمة العسكرية التى كان ينبغى أن يحال إليها كل من حمادى جبالى ومحمد نورى (بناء على أحكام قانون الصحافة الجديد، المواد ٦٩، ٦٨، ٥١، ٥٠). وأخيراً صدر حكم بإيقاف المجلة لأجل غير مسمى، فى بداية شهر يناير.

تجاه النواة الصلبة في حركة الاتجاه الإسلامى السابقة، كانت توجه نداءات متكررة إلى العناصر التى يفترض أنها تؤيد المصالحة. فوافق عبد الفتاح مورو على الاشتراك فى المجلس الأعلى الإسلامى، وكانت هذه هى الخطوة الأولى فى طريق سوف يودى به -بعد بضعة أشهر- إلى أن يقطع صلاته بحزبه بمناسبة مسألة باب سويقة (وستتناول فيما بعد هذا الموضوع). وفى إطار التعديل الوزارى السابع الذى تم يوم ٣ مارس ١٩٩٠ (خلال عهد بن على الذى بدأ يوم ٧ نوفمبر ١٩٨٧) عهد هذا الرئيس بأهم مناصب الأمن إلى أقرب الشخصيات المتعاونة معه، نظراً لميل مفهومه السياسى إلى الارتكاز على أهل الثقة، فأصبح عبد الحميد الشيخ (رئيس أركان الحرب السابق) وزيراً للداخلية، وعبد الله القلال (الذى كان حتى ذلك الحين سكرتيراً للرئاسة) وزيراً للدفاع، أما محمد شرفى، هذا الرجل الذى يعتبر فى قلب الهجوم الأيديولوجى المضاد، فاحتفظ بمنصبه. وفى هذا الوقت تقريباً، تم تبني «مشروع من أجل مكافحة التيارات الدينية المتطرفة»^(١). وهذا البرنامج الذى يعرف الشر على أنه «ليس الدين، أو السياسة، ولكن الربط بين الاثنين»، وضع معالم طريق الهجوم المضاد الذى تم تعميمه ضد خصمهم السياسى الأول (وذلك عن طريق إنشاء جهاز سرى للتنسيق بين أجهزة الحزب الحاكم وأجهزة الدولة المختلفة). وبعد قيام هذا البرنامج بتوضيح أهمية تعبئة التجمع الدستورى الديمقراطى، وبإحصاء العقوبات التى سوف يصادفها الهجوم المضاد،^(٢) يؤكد، بطريقة دالة، على خطر تفضيل المواجهة المباشرة بين رئيس الدولة وتيار الإسلام السياسى (لأن ذلك من شأنه أن «يزيد من قيمة هذا التيار ووزنه») ويقترح العمل على إنشاء أو الحرص على تدعيم «خطوط دفاع متقدمة» داخل المجتمع المدنى (مثل رابطة حقوق الإنسان، ومنظمات نسائية وجمعيات)، وعلى السلطة أن تقبل «درجة معينة من الخلاف» مع هذه الخطوط

(١) انظر:

"Plan du RCD pour la lutte contre les courants extrémistes religieux" [mai 1990] in "A l'heure de Tunis" annexe au n° 6, 17 juin 1991 .

ويبدو لنا أنه ينبغي طرح تساؤلات بخصوص مصداقية هذه الوثيقة حتى إذا كان الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الخطة هم الذين قاموا بنشرها.

(٢) وذكر ضمن هذه العقوبات «حدود قدرة الكوادر الصغيرة على التأثير نظراً لأنهم معروفين -منذ مدة طويلة- بالتزامهم التام وغير المشروط (للحزب الدستورى) ولأنهم أكثر ميلاً إلى اللجوء إلى الأساليب التى ترجع إلى ما قبل ٧ نوفمبر».

الدفاعية، إلى جانب ضرورة تفضيل النشاط الفكري على النشاط القمعي. ومع ذلك، فإن مبادرات السلطة ارتكزت دون رحمة على هذا الاتجاه الأخير. وسمح إلقاء القبض يوم ١٨ ديسمبر، على مجموعة صغيرة، بحوزتها أسلحة ومتفجرات، لأول مرة بإعطاء مصادقية لمقولة «مؤامرة تيار الإسلام السياسي المسلحة»، ويتزعم هذه المجموعة عبد الوهاب الماجري، وهو معروف باعترافه أمام الشرطة أنه على «علاقة» بحزب النهضة. وسوف تمثل هذه الواقعة لب الحجج السياسية التي سوف يقدمها نظام الحكم ابتداءً من ذلك الوقت^(١). واستأنف هذا النظام يوم ٢٦ ديسمبر، الممارسات البورقبيبية القائمة على حملات مكثفة من الاعتقالات. فقد تم سجن مائتين من كوادر الحركة بعد الإعلان عن تقويض شبكة ينظمها الإسلام السياسي داخل الجيش والشرطة والجماهير^(٢). ونذكر من بين أولئك الذين تم سجنهم على العريض^(٣) وزياد الدولتلي وزكريا بوعلاق، إذ أن السلطة تعتبرهم ممثلين للاتجاه المتشدد. ومما له دلالة كبيرة أنه لم يتم إلقاء القبض على حمادي جبالى وعبد الفتاح مورو، لأن السلطة كانت تأمل التوصل إلى إنفصالهم عن هذه الحركة.

إن الموقف الماهر الذي اتخذته نظام الحكم من أزمة الخليج - التي كانت تمثل الخلفية السياسية لهذه الفترة - في أوائل ١٩٩١، أعطاه انطباعاً، وهماً إلى حد كبير، فحواه أن تيار الإسلام السياسي الذي اتخذ موقفاً مناقضاً لموقفه، فقد قدراً

(١) ومن المؤسف أن التحليلات التي قدمتها معظم وسائل الإعلام العربية والغربية اكتفت منذ ذلك الحين بإعادة صياغة بيانات وزير الداخلية بخصوص هذه المسألة لتحدثت عن «المؤامرات» المهيمنة. وهذا لا يعنى أننا ننفي وجود احتمالات لجوء بعض عناصر الإسلام السياسي إلى لغة السلاح، بل إنه من المرجح إلى حد كبير وجود شبكات مريبة لتصدير الأسلحة إلى تونس وخاصة أسلحة آتية من فرنسا. ولكن مصادقية نظرية المؤامرة المسلحة التي يديرها الإسلام السياسي لا تكفى لإخفاء طابع شرعى على العنف الذي يمارسه نظام الحكم فيصبح اللغة الرحيدة التي يلجأ إليها في التعامل مع خصه السياسي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا النظام هو الذي يادر -دون أى شك- إلى استخدام العنف السياسي كإجراء وقائي من نتائج الانتخابات.

(٢) إن هاجس انقلاب عسكري يسيطر -على وجه الخصوص- على ذهن الرئيس بن علي، ولذلك طالب بمضاعفة الاستجوابات الشخصية تجاه الضباط (التي تتناول مثلاً ما إذا كانوا قد شربوا الخمر يوم زفافهم أم لا ...) من أجل التوصل إلى الكشف عن احتمالات تعاطف هؤلاء الضباط مع الإسلام السياسي. وهناك -إلى حد ما- أساس لهذه المغالوف، طالما أثبتت حركة الاتجاه الإسلامي، في عدة مواقف قدرتها على حشد مواطنين ينتمون إلى مختلف أجهزة الدولة.

(٣) الذي سبق إلقاء القبض عليه يوم ٢٧ أكتوبر وأطلق سراحه بعد ذلك بيومين.

كبيرا من مكانته. وسوف يزداد هذا الانطباع بسبب بعض الأخطاء التي ارتكبها بعض الزعماء الذين يجدون صعوبة في التواصل مع قاعدة تخضع لضغوط سياسية لا مثيل لها، وسوف يترتب على ذلك شعور بالارتياح لدى أولئك الذين يضعون استراتيجيات التجمع الدستوري الديمقراطي، وعلى رأسهم محمد شرفي (وزير الثقافة)، والذين وجدوا أن الوقت قد أصبح مواتيا للتوصل إلى نصر حاسم تجاه خصمهم. وفي نفس الوقت الذي تنشر فيه الصحافة يوميا مجموعة من «الأدلة» على أبعاد المؤامرة المسلحة، يزداد القمع كثافة، ليصل إلى حجم موجات القمع التي اجتاحت البلاد في ١٩٨٧، إذ وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف أو ستة^(١). وإلى جانب حرب الخليج، ستقدم مسألة باب سويقة مبررا إضافيا لنظام الحكم لتجاوز مرحلة جديدة في القمع، وبذلك أمكنه التوصل - لأول مرة منذ مدة طويلة - إلى زعزعة نقاط أساسية في البنية النضالية لحزب راشد الغنوشي. ولا يعنى ذلك - بكل تأكيد - نضوب الحشد الإسلامي، ولكن حزب النهضة - الذي تطايرت قيادته^(٢) - سوف يضطر إلى التنازل عن بعض النقاط الهامة، وإن كانت نقاط غير جوهرية، على عكس ما ذهب إليه التصور المتسرع لنظام الحكم.

١٦ - آمال وهمية : من الخليج إلى باب سويقة

ساهم في عملية الترسيب الداخلية الجوهري ذلك الشعور الضرورى الذى انتاب زعماء تيار الإسلام السياسى فى جميع أنحاء العالم العربى، لتحديد أولويات تضامنهم والاختيار بوضوح بين منطقتين كانا يبدو لهما استحالة التوفيق بينهما. كانت أكثر الاتجاهات تقليدية (كالإخوان المسلمين المصريين مثلا) ترى أنه ينبغي التمسك (أو الاعتصام الشديد) بأشكال التضامن التي يفرضها منطق بداية الأزمة أو التعبير الشكلى عنه (قيام نظام الحكم «الملحد» البعثى العراقى

(١) روبرى عبد الرؤوف بولعابى (وهو عضو من أعضاء إدارة الحركة المنفيين) أن القمع من حيث الكم كان أكبر في ١٩٨٧ ولكنه كان من حيث الكيف أقل أهمية، نظرا لتوصل نظام الحكم - خلال هذه الفترة إلى مزيد من المعلومات بخصوص البناء التحتى للمناضلين.

(٢) سوف يتم انتخاب مكتب جديد للإدارة في ٢٩ مايو ١٩٩١.

بالاعتناء على أنظمة الحكم والطبقة الإسلامية). ولم تكن تسعى بالتالى إلى الابتعاد عن معسكر التحالف؛ لكن عناصر هذا التيار، التى تتسم بطابع سياسى أكبر، والى اتضح بعد ذلك أنها تمثل الغالبية العظمى فيه، سارعت بتفضيل قراءة مختلفة للأزمة (تدخل غربى يرمى إلى تقويض الطاقة العسكرية الوحيدة القادرة على إعادة طرح التساؤلات فيما يخص واختلال التوازن) فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط) وترتب على مثل هذه القراءة التفاضى عن أشكال التضامن والمصالح المباشرة، وتأييد نظام الحكم العراقى الذى لم يتم توضيح الموقف مسبقا عن شرعيته، وبدأت هذه الرؤية تفرض نفسها كذلك - شيئا فشيئا - على العناصر التقليدية فى هذا التيار، فخرجت هذه العناصر الأخيرة من المواجهة أكثر ضعفا، بينما ازدادت مصداقية العناصر «القومية» فى هذا التيار لأنه اتضح أنها الوحيدة الكفيلة بالقيام بالربط بين خلايا التيار الجنبينية المناضلة والأغلبيات الانتخابية المحتملة. ولكن هذا لا يمنع أن الشك قد ساور زعماء الحركة، فكان رد فعلهم أحيانا بطيئا ومتناثرا :

«صحيح أننا -على سبيل المثال- لم نعط الأزمة المكانة التى تليق بها فى صحفنا. لماذا؟ ربما لأننا كنا فى مرحلة لا نبحث خلالها عن المزيد من المواجهة مع النظام أو مع المحيط الغربى. كنا بالأحرى نبحث عن أشكال من التأييد الداخلى والخارجى، عن هدنة فى القمع. (...) وازداد ببطء الاتصال داخل الحركة بعد ذلك. كان مجلس الشورى يواصل أعماله، ولكن الاتصال مع الخارج كان بطيئا خاصة مع الفتنوشى، بل وحتى داخل البلاد. وكانت وسائل الإعلام تسعى بالحاح للحصول على تصريحات، وبمجرد ظهور أية ظلال (اختلاف) بين هذه التصريحات، كانت تسارع بإبرازها وتضخيمها»^(١).

ومع ذلك فإن التصدع الذى سوف يتوصل نظام الحكم إلى فرضه على الحركة لن يكون نابعا من استغلال مباشر لتردد تيار الإسلام السياسى^(٢) أمام أزمة

(١) فى حوار للكاتب مع المكنى وكرمر وبولهاى، باريس، ١٩٩١.

(٢) من أجل قراءة من «الداخل» لهذه الاختلافات داخل تيار الإسلام السياسى، انظر على سبيل المثال:

محمد بن نصر: الحركات الإسلامية وأزمة الخليج (النهضة، الإخوان المسلمين فى مصر) الإنسان، باريس، مايو ١٩٩١. (العدد الرابع) ص ٧٣.

ومن أجل قراءة نقدية لموقف الإسلام السياسى من أزمة الخليج، انظر:

فؤاد زكريا: الثقافة العربية وأزمة الخليج، القاهرة، ١٩٩١.

الخليج وإنما من الأخطاء التي وقع فيها هذا الأخير خلال مواجهته للقمع. ففي ١٧ فبراير ١٩٩١، نشب حريق في أحد مكاتب التجمع الدستوري الديمقراطي، ويعلم مناضلو تيار الإسلام السياسي أن هذا الحزب ضالع في القمع الذي يعانون منه، وليس هذا الأمر بجديد، فقد تمت مثل هذه العمليات -عدة مرات- بناء على تنغاضي جهاز الحزب، إن لم يكن بناء على توجيهات من طرفه، ولكن في هذه المرة احترق جثمان أحد حراس مكتب التجمع الدستوري الديمقراطي في داخله، وسوف يوضح لنا التاريخ ما إذا كان هذا الحارس مقيدا أم لا. وسوف يكون هذا الحادث نقطة انطلاق تصاعد -لم يسبق له مثيل- لقمع حزب النهضة. وهكذا انتصر نظام الحكم لأول مرة، وهو ما يعترف به أعضاء حزب النهضة المنفيون وإن كانوا يعترضون -وهذا الاعتراض له مصداقيته- على الأبعاد التي يعطيها النظام لهذا الحادث. واليوم، يقول نجم الدين الحمروني^(١) إن حادثة:

«باب سويقة هي تصرف (نابع) من اليأس، أجاد نظام الحكم استغلاله، وتم ذلك خلال شهر فبراير عام ١٩٩٠، أثناء أزمة الخليج. وكانت هناك عدة مظاهرات. وكان المناخ عبارة عن مواجهة عنيفة مع رجال الشرطة. وقتل حماصي في شهر سبتمبر، وفي شهر يناير، قتل صلاح الدين باباي برصاصه في جبهته في صفاقس، والأمر كذلك بالنسبة لمبروك الزمزمي وأصيب ابراهيم الخيارى برصاصه في ظهره (أدت إلى إصابته) بالشلل. هكذا كان المناخ العام. وفيما يتعلق بالأحداث في حد ذاتها، فقد حاولوا إعطاء مصداقية لقيام هؤلاء الشباب بتقييد الحارس وضرب البنزين عليه من أجل قتله. ولكن لم يعثر التحقيق على أثر لرباط سوى خيوط من النايلون ليس به ما يدل على الاحتراق. وفي رأينا أن الحارس مات إختناقا. استطاعت الدولة استخدام هذه الصورة لتبرير القمع ضد عبد الفتاح مورو وزملائه. أما في حالة احتراق آلاف من الأشخاص بسبب انقلاب، فإن رد الفعل يكون (بحكم العادة) مختلفا، حيث يتم تصنيف الأمر كله في نطاق «النشاط الثوري العنيف». ولكن الأمر

(١) نجم الدين الحمروني ثاني زعماء الاتحاد العام التونسي للطلاب (وهي نقابة يسيطر عليها العنصر الإسلامي ولكنها تضم أيضا عددا صغيرا من المارين) الذي صرح له بن على بالبتا. ولكنه حله خلال عام ١٩٩١. الحمروني طالب في كلية الطب وقد لجأ حاليا إلى فرنسا.

فى هذا الحادث كان يتعلّق بتصرف عنيف (صادر) عن اليأس، وكان من الممكن أن يؤثّر على الحركة الاجتماعية فى مجموعها. وفهمت الدولة ذلك تماما واستغلته على أكمل وجه. وكان ذلك أحد الأشكال النادرة للهجوم المضاد الذكى (الذى تقوم به الدولة) ضد الإسلام السياسى. ومن أجل فهم تأثير حادث باب سويقة ينبغى فهم القدرة الهائلة التى تتمتع بها «الصور» على التأثير. لقد لمحجنا فى ١٩٨٧ فى تنظيم إضراب استمر ١٧ يوما فى كلية الطب، التى تعتبر من أصعب الأماكن التى يمكن تنظيم إضراب فيها. لماذا؟ لقد تم ذلك بسبب وجود صورة، صورة تشريح للطالب عثمان محمود الذى قتلته قوات الشرطة. ولم يكن هذا الإضراب ممكنا إلا بفضل هذه الصورة التى تم الحصول عليها من مستشفى «شارل نيقول». وفى مسألة باب سويقة استغلّت الحكومة إلى أقصى الحدود صورة جسد هذا المناضل المحروق فى التجمع الدستورى الديمقراطى. ولو كان (هذا الحارس قد قتل) بطعنة، لكان هذا الاستغلال للموقف غير ممكن. لو عرض التلفزيون (صورة) عبد الرؤوف العربى وقد ثقت ركبته، وشعره محروق وأظافره منزوعة، ماذا سيكون تأثير ذلك على الناس؟ لكن هذه الصور لا نراها فى التلفزيون. ولم يخفف من حدة تأثير «باب سويقة» إلا مجموعة من الصور الأخرى التى كانت ضد الدولة فى هذه المرة: صورة أحمد بالعامرى وعدنان سعيد، اللذين قتلتهما رصاصة فى الصدر، وصورة جلال الذى قتلته رصاصة فى رأسه... الخ ورغم أن هذه الصور لم تظهر فى التلفزيون فإن الناس عرفوا...»^(١).

خلال هذا الوقت استطاع نظام الحكم أن يحرز انتصارات هامة. فقد تم استدعاء عبد الفتاح مورو - يوم ١٧ مارس - فى خضم القمع الذى تلى «باب سويقة»، وطلبت منه الشرطة الاعتماد عن تشكيله، أو تحمّل مسؤولية الاغتيال، وهو يعلم أن استغلال هذا الاغتيال كان له تأثير عميق على الرأى العام^(٢). وأيا

(١) فى حوار للكاتب مع نجم الدين المرونى، باريس، أغسطس ١٩٩١.

(٢) وقد أثرت محاكمة المتهمين بهذا الاغتيال، على الرأى العام. وصدر الحكم الأولى فى هذه القضية يوم ٢٢ مايو، وصدرت ٨ أحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة، و١٩ حكما بالسجن، وعندما أحييت هذه القضية إلى الاستئناف كان الحكم أكثر قسوة: ٥ أحكام بالإعدام، و٧ أحكام بالأشغال الشاقة و١٢ حكما بالإعدام، و٧ أحكام بالأشغال الشاقة و١٢ حكما تتراوح بين عامين و٢٠ عاما من السجن. وتم اعدام المتهمين خلال فترة قصيرة بعد ذلك، بعد رفض رئيس الدولة استخدام حقه فى العفو عنهم.

كانت الأسباب، سواء كان ذلك يرجع إلى عدم قدرة شخص لم يتمرس كثيرا على النشاط النضالي، على تحمل موجة جديدة من القمع الشخصي^(١) (كما يقول اليوم المخلصون لحزب النهضة)^(٢)، أو كان يرجع إلى استراتيجية شخصية وُضعت منذ أمد طويل، فإن مرور لم يصمد وقبل الإعلان عن «تجميد مساهمته» في حزب النهضة وأن ينتقد علنا لجوء هذا الحزب إلى العنف. وبعد ذلك بمدة قصيرة، لحق به عدد كبير من الأعضاء المرموقين في مجلس الشورى مثل: فاضل البلدي، بنعيسى الدمني، ولبيدي ويحيى. وشيئا فشيئا بدأ عبد الفتاح مورو يعبر صراحة عن اختلافه^(٣) وعن رغبته في إنشاء تشكيل خاص به.

وفي خضم هذا الانتصار الهام، راح نظام الحكم يغزو عنوة الحصون الأخيرة لمؤسسات الإسلام السياسي. فقام بحل الإتحاد النقابي للطلاب الذي يهيمن عليه الإسلام السياسي يومي ٢٩ مارس ١٩٩١، بناء على اكتشاف أسلحة في مقر الإتحاد العام التونسي للطلاب وفي عدة مدن جامعية، وجاء هذا القرار رغم المواقف التي تتسم بالتوفيقية إلى حد كبير والتي أخذها هذا الإتحاد طوال العام الدراسي^(٤). وقتل بالرصاص ثلاثة طلبة فيما بين ٩ و ١٢ مايو أثناء مواجهات مع الشرطة في حرم الجامعة، وقتل طالبان آخران في القيروان وسوسة. ونشرت المعارضة في المنفى بيانا شديدا للهجة وقع عليه كل من الغنوشي ومزالي وأحمد بن صالح. واستأنف رئيس الدولة الحديث رسميا عن المؤامرة المسلحة يوم ١٨ مايو في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة اختتام أعمال الدورة الخامسة للجنة المركزية للتجمع

(١) وفقا لرأى مركز والمكتبي فإن مورو خضع لضغوط معنوية عنيفة للغاية خلال استجوابه، وأغس عليه في نهاية هذا الاستجواب، ومن بين تهديدات الشرطة له، التهديد باغتصاب زوجته. وما يؤكد لجوء الشرطة إلى التعذيب، أن على العريض لقي حنقه بعد تعذيبه في السجن (وهو عضو من أعضاء مجلس الشورى).

(٢) إن رأى مركز والمكتبي بخصوص مورو وأعضاء مجلس الشورى الآخرين الذين قطعوا صلاتهم بحزب النهضة، يقوم أساسا على أنبات أن ذلك الموقف جاء نتيجة للضغوط التي مارستها الشرطة عليهم. والتي لم يكن لديهم القوة البدنية والمعنوية الكافية لمواجهتها مرة ثانية، فقد أنقذوا أنفسهم -بطريقة ما- حتى لو استدعى الأمر بعد ذلك تبرير موقفهم بتقد جناح هذا التيار الذي اشتهر بالتشدد.

(٣) نذكر على سبيل المثال ما ورد في مجلة «أفريقيا الشابة» *Jeune Afrique* يوم ١٢ يونيو ١٩٩١: «كان الغنوشي يرفض دائما الحوار. لقد اختار اللجوء إلى العنف. ولكن هناك مناضلين آخرين في الإسلام السياسي يريدون مثلى الحوار مع السلطة».

(٤) مثل تمهده بدم لونه لمدة عام- إلى أسلوب الإضراب

الدستورى الديمقراطى ، فأعلن عن اكتشاف مؤامرة جديدة لقلب نظام الحكم. وتم إلقاء القبض، بعد ذلك بأربعة أيام، على ٤٠٠ شخص من بينهم ما يقرب من مائة من العسكريين تصل رتبهم إلى المقدم. ثم تم إرسال إخطار دولى للملاحقة عشرة من زعماء حزب النهضة يوم ٢٤ مايو، وكان من بينهم راشد الغنوشى والمكنى، وكركر وشمام، وفى ١٥ يونيو تم توجيه تحريض إلى حكام الأقاليم من «أجل مواجهة تمرد الإسلام السياسى» وطلب من الجيش يوم ٢٤ يونيو «حماية المؤسسات الدستورية».

وفى نفس الوقت، كانت تشكيلات المعارضة التى قاطعت الانتخابات الجزئية التى تمت فى ١٩٩٠، موضع مراعاة لا حدود لها من طرف السلطة، وإن لم ترق هذه المراعاة دون تأثير على تلك التشكيلات. وإذا كان تقارب مزالى وبن صالح - فى المنفى - من الغنوشى، قد ازداد دون أن يقدموا أية تنازلات إلى السلطة، فإن أعضاء حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ومعهم عدد كبير من المثقفين الذين ينتمون إلى المعارضة القديمة التى كانت سائدة فى عهد بورقيبة، يزداد ميلهم صراحة إلى لعبة التحالف. وقد تم تقديم تمويل يبلغ قدره ٨٠ ألف دينار تونسى يوم ١٦ أبريل إلى أحزاب المعارضة الشرعية الستة. كما قدمت لهم وعود بإمكانية اشتراكهم فى وسائل الإعلام الرسمية وبالمساهمة فى المجالس الاقتصادية والاجتماعية وبعده تسهيلات فى المجال الإدارى. وشاركوا فعلا فى تسوية الأزمة الجامعية وقبل محمد موعدة (وهو خليفة أحمد المستيرى فى رئاسة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) تحمل مسئولية لجنة وطنية تتولى وضع حلول لهذه المشكلة.

ويبدو شيئا فشيئا، بعد عام من أزمة الخليج أن السلطة أفرطت مرة ثانية فى تقييمها لتأثير هجومها، وأن الموقف شبيه إلى حد ما بما حدث فى الجزائر خلال صيف ١٩٩١ عندما اختلط الأمر أثناء الكفاح ضد الإسلام السياسى، فخلطت السلطة بين آثار قيامها بإفساد تنظيم جهاز قيادة الحزب الذى لمجحت فيه، وبين آثار المساس إلى حد ما بمصداقية سياسة «فلنرخص معا» التى خرجت عن نطاق تحكم السلطة.

الفصل السادس

الجزائر، ليبيا، المغرب

أولاً، الجزائر: من العلمانية الإسلامية إلى الإسلام السياسي

بما أن التيار الإسلامي الجزائري كان -خلال مدة طويلة- أقل التيارات اكتمالا وأقلها تنظيماً فقد ظل حتى أحداث ١٩٨٨ من بين تيارات دول شمال أفريقيا التي لا نعلم عنها الكثير. ومنذ ذلك الحين تم تعويض هذا التأخير حيث أصبح الموقف في الجزائر الآن فصاعدا بمثابة اختبار يتحدى الطابع الإقليمي وهذا أمر يوجد في الموقف التونسي بصورة أقل وضوحاً.

ظل أنصار المستقبل بالنسبة لجهة الانقاذ الإسلامية منحصرين مدة طويلة في إطار السرية، لا يخرجهم منها -بطريقة لحظية وجزئية- سوى الأضواء التي تسلطها عليهم الأنباء المتعلقة بالأحداث القانونية. وكانوا في الواقع (بصرف النظر عن الأوضاع في ليبيا) الوحيديين الذين تطوروا في مناخ يسيطر عليه حزب واحد، حيث إن جبهة التحرير الجزائرية نجحت في أن تحتفظ (حتى فبراير ١٩٨٩) باحتكار التعبير السياسي الذي توصلت إليه أثناء الحرب من أجل الاستقلال.

وقد يكون ذلك هو السبب الذي جعل التيار الجزائري يظل مدة أطول من نظيره التونسي في المرحلة الأولى لإثبات الذات، وهي المرحلة الخاصة بتكوين أي حركة معارضة: ظل يستخدم لغة الرفض ذات الطابع المثالي للغاية، دون أن يراعى في تعبيراته المذهبية النادرة، مقتضيات القرب النسبي من الساحة السياسية وهي المقتضيات التي فرضت نفسها على نظرائه في شمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص على نظيره التونسي. ومن المرجح أن الطابع المطلق للصيغة السياسية في الجزائر كان عنصراً مساعداً في إعطاء الطابع الراديكالي لهذا التيار. وبالإضافة إلى أن هذا الطابع المطلق قد زاده قوة، فإن هذه الصيغة تجعله يحتكر المعارضة بطريقة شبه كاملة، وذلك باستثناء الحركة البربرية التي كانت تقوم -هي أيضاً- بدور التنفيس عن الكبت أمام استبدادية النظام (ولكنها لم تكن تستطيع -وما زالت حتى الآن لا تستطيع- أن تتطلع إلى قاعدة قومية، هذا إلى جانب أن علاقتها مع الإسلام السياسي بعيدة كل البعد عن أن تكون علاقة تضاد^(١)).

(١) ومن البديهي أن المضمون المتعلق بالهوية في (الإسلام) والمرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعروة لا يجد نفس الصدى لدى الشعوب التي تعتبر أن إطار أسلافهم المرجعي هو الثقافة البربرية ولكن على غرار ما كانت تمثله العروة العثمانية بالنسبة للمسيحيين العرب، كان الإسلام يمثل بالنسبة لعرب المغرب أفضل مخرج من الجيتو العرقي وبالتالي فهو أفضل طريق للوصول إلى العالمية السياسية. وبهذه الطريقة يبدو الإسلام السياسي في دول شمال أفريقيا بوجه خاص -وهي الدول التي لا يوجد بها أقلية مسيحية يرجع أصلها إلى فترة ما قبل الإسلام - بمثابة الأندولوجية السياسية الوحيدة (بالمعنى الحديث للأندولوجية) القادرة على محارر الحواجز العرقية السابعة من المنهج التقليدي

ومنذ مدة طويلة كان الحزب الوحيد فى الجزائر مكونا من جبهة تصنع قوته وتضم (بطريقة أوضح من الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى تونس) عنصرا أصوليا فعلا، وبهذه الطريقة كانت نسبة كبيرة من عملية التوازن تتم داخل النظام رغم أن ذلك لم يكن واضحا بدرجة كافية بالنسبة للمراقب الخارجى.

ومن الطبيعى أن تفرض الدولة -التعبير السياسى عن جيش التحرير القومى- نفسها باعتبارها المتحدث الوحيد على الساحة السياسية فى مجتمع قضى مدة أطول من مجتمعات شمال أفريقيا الأخرى فى التخفف من آثار الاستعمار التى تطمس هياكله. وكان ممثلو الدولة قد استمدوا من الكفاح القومى شرعية قومية إلى حد كبير. وقد استفادوا من ناحية أخرى من العائد السياسى الذى ترتب على الدخل البترولى (إذ كانت أهمية الإجماع الذى ترتب على ذلك الدخل تساوى فى الأهمية ما ترتب على الدخل البترولى فى ليبيا). وأمام هيمنة الدولة واجه التيار الإسلامى -على غرار تيارات المعارضة الأخرى- صعوبات هامة عندما حاول أن يشق طريقه ليقدم حلا سياسيا بديلا.

١- صوت العلماء

كان الاتجاه الأصولى موجودا منذ الاستقلال ولكنه كان فى المرحلة الأولى متطابقا مع «جمعية العلماء». ورغم انضمامه المتأخر (فى ١٩٥٦) إلى جبهة التحرير القومية، فإنه كان قد وجد نفسه بعد حرب التحرير فى موقف لا بأس به، بينما تدهور موقف المرابطين والجمعيات الدينية نظرا لتعرض سمعتهم لشبهة التواطؤ مع السلطات الاستعمارية.

وكانت السنوات الأولى من الاستقلال -فى ظل حكم الرئيس بن بيللا- سنوات تراكم حيث بدأ ميزان القوى بين جبهة التحرير القومية والمؤسسات الدينية، يكشف -بناء على مجموعة من المواجهات- هيمنة الأولى على الثانية. وقد حاول النظام -وفقا لمعتقداته التى وفق فى التعبير عنها ابن باديس فى ثلاثيته^(١)- أن يمنع أى فرد أو أية مجموعة من الاحتفاظ بمكانة ما على الساحة الدينية أو حتى من الاحتفاظ بمجرد منفذ خاص إلى هذه الساحة. وقد توصل النظام فعلا إلى تحقيق هذه الغاية لمدة تقرب من عشرين عاما.

(١) «الاسلام دينى، والعربية لغتى، والجزائر وطنى».

وعندما بدأت الأحزاب الموجودة الحوار السياسي في جو يتسم بمزيد من التعددية، عن طريق المؤتمرات والمقالات والإرسال الإذاعي، بدأ يتبلور شكل النظام الجزائري. وعندما تبنى المؤتمر المستقل الأول لجهة التحرير الوطنية برنامج ميثاق الجزائر، أصبح من الواضح أن أصوات اليسار العلماني (صوت محمد حري وحسين زهران على سبيل المثال) انتصرت.

وكما يقول ريمون فالان فإن النظام في المرحلة الأولى كان «يتخذ نفس الموقف تجاه الإخوان المسلمين المصريين والمرابطين والطلاب والمجموعات الدينية، بل أيضا - وذلك يشير مزيدا من الدهشة- تجاه العلماء والإصلاحيين، كل أولئك كانوا من المنبوذين - أو شبه منبوذين- من جانب النظام»^(١) هكذا تتخذ الأوساط النقابية من «علماء السوء»^(٢) موقف الإدانة العنيف الذي تدين به عودة ظهور المرابطة في الريف.

وكان التيار الإسلامي في الجامعة لا يزال -حتى ذلك الحين- هامشيا: في هذا الصدد، يذكر الآن رشيد بنعمسي أن النضال «كان ينحصر في إطار المناقشات مع الماركسيين، كنا -في هذه الفترة- لا نطالب بأكثر من دبلوم في الحضارة الإسلامية. لم تكن نطالب بدبلوم في اللاهوت، ولكن بمجرد دبلوم حضارة، كما هو الحال في الجامعات الغربية. وفي ١٩٦٤ كان ذلك سببا في تهديدي بالسلاح. وفي أحد الأيام، قامت الجمعية العامة للطلاب بالتصويت بالإجماع على اقتراح يطالب بدراسة العلوم الاجتماعية والعلوم البحتة «وفقا لميثاق الجزائر ولتوصية أحمد بن بلال السكرتير العام للحزب». ووقفت وتساءلت عما إذا كان أحمد بدن بيللا يعرف قانون الجاذبية ... فخرجت من القاعة مخضبا بالدماء ...»^(٣).

VALLIN Raymond, "Socialisme musulman en Algérie", *L'Afrique et l'Asie modernes*, n° 65, 1965.

ويقول ج. ليكا وج. فانان إن «السياسة كانت لا ترمى إلى ضرب جميع الاتجاهات بقدر ما كانت ترمى إلى ترك أحد الاتجاهات لكي تغير سياستها ولكي تعلن أنها سياسية وأن عليها أن تخدم الأمة كلها (...). وعندما كانت النخبة الحاكمة تقبل أن تنشر الصحافة غير الرسمية مقالات ضد المرابطين والجمعيات الدينية، وعندما كانت تقوم بحل جمعية القيم وبالقبض على عدد كبير من أعضائها، فقد كانت بذلك تقلل من خطر حماسي - محتامية بالجيل القانونية والاجتماعية الخاصة بالدولة والقومية- مع إعطاء ضمانات لمجموعات وأفراد آخرين»

LECA Jean, VATIN Jean-Claude, *L'Algérie politique : institutions et régime*, op. cit., p. 414.

(٢) عنوان مقالة للسان حال الاتحاد العام للعاملين الجزائريين ويشير هذا العنوان إلى الشيخ بشير إبراهيمي وتحمل هذه المقالة نفس العنوان الذي كان اختاره هذا الشيخ لإحدى أشهر مقالاته التي ظهرت في ١٩٥٠ والتي كان يدين فيها الدور الذي تقوم به الكنيسة والارماليات المسيحية في إطار النظام الاستعماري.

(٣) حوار للكاتب مع رشيد بنعمسي.

وفيما يتعلق بجمعية العلماء كان الخطأ الذي وقعت فيه هو أنها ارتبطت بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي سُجن مؤخرا مؤسسه فرحات. ولم يتردد الشيخ بشير -أحد الرؤساء السابقين لهذه الجمعية- في إدانة «خطر الحرب الأهلية» الذي يهدد هذه الدولة حيث لا يبدو أن رؤسائها يدركون أن «...» الأساس النظري لعملهم لا يجب أن يكون مستمدا من المذاهب الأجنبية بل من المذاهب العربية - الإسلامية...»^(١)، وقد ترتب على هذه الإدانة تحديد إقامة صاحبها ووضعه تحت الرقابة.

وعندما تتم صياغة حل وسط، فهي تتم على أرضية مذهب «الاشتراكية الإسلامية» الإصلاحية^(٢). ذلك أن رؤيتها للاشتراكية التي تم تطهيرها -وتجربتها من أية إشارة إلى الصراع الطبقي- تحظى بتأييد الدين الإسلامي مع إبراز ما يحتوي عليه هذا الدين من مبادئ تنادي بالمساواة. وتؤيد المؤسسات الدينية عن طيب خاطر - إلى حد ما- هذه «العلمانية الإسلامية» (وفقا لتعبير هنري سانسون) ولكن هذا لن يمنع أن ينطلق موقف النظام تجاه النشاط الديني من هذا المزج المركب من الدين والاشتراكية خلال العقد الثاني من الاستقلال.

(١) فر، تصريح أدلى به إلى وكالة رويتر في ١٦ أبريل. Cité par VALLIN Raymond, op. cit., p. 17.

(٢) وتسمح المراجع التالية بمراد من الفهم لهذا الموضوع :

SANSON Henri, "Le Modèle algérien", in *Géopolitique*, n° 7, 1984, p. 10-12 et 61-69.
 DEHEUVELS Luc Willy, *Islam et politique dans le discours algérien contemporain, étude menée à travers la revue Al-Asâla*, à paraître ; ainsi que "Islam officiel et Islam de contestation au Maghreb : l'Algérie et la Révolution iramienne", in *Renouveau du monde arabe*, ss. la dir. de D. CHEVALIER, Paris, Armand Colin, 1987, p. 133-152.

وبشير هنري سانسون في :

SANSON Henri, *La Laïcité islamique en Algérie*, Paris, CNRS, 1983, p. 5.

إلى «هذه الرغبة المزدوجة الواضحة - ليس من طرف الدولة ولكن من طرف المجتمع الجزائري- أن يكون الإسلام معيار التسامح أو أن يكون الدين الذي ينتهون إليه فيكون غايتهم، ويرجعون إليه ويررون سلوكهم به. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد لديهم الرغبة في أن تكون العلمانية معيار الحياة العلمية، أو أن تكون الإطار الذي يستمدون منه نشاطهم بكل ما يحتوي ذلك من تداوات إلى الاستقلال، الحرية والعقل والضمير».

٢- عبد اللطيف سلطاني: أصولية تهذيبية

ويستأنف الخاسرون في المناوشات الأولى -عبد اللطيف سلطاني ومحمد سحنون- تحفظاتهم تجاه ذلك الربط بين الإسلام ومذهب لينين، وبناء على ذلك تم النظر إليهم -في كثير من الأحيان- على أنهم مؤسسو التيار الجزائري. وأصدر عبد اللطيف سلطاني عام ١٩٧٤ في المغرب كتاباً تحت عنوان «المزدكية مصدر الاشتراكية»، ويحتوي هذا الكتاب على نقد لاذع للاشتراكية التي ينادى بها هواري بومدين. فهو يحصر نقده لماركسية النظام في الهيكل الشكلي ويقارن ذلك المذهب بمذهب مزدك، وهو قائد فارسي (في القرن الخامس المسيحي) لطائفة ملحدة مشهورة بمبولها الشيوعية والإباحية. وعندما يهاجم عبد اللطيف سلطاني «المبادئ الهدامة المستوردة من الخارج» فإنه بذلك ينتمى إلى القراءة النقدية التي تشكل هيكل الخطاب الإسلامي تجاه ما يرد من الغرب. وفي مقابل المساواة التي ينادى بها خطاب الدولة، يركز التيار الإسلامي خطابه أساساً على المجال الأخلاقي الذي يحظى بمكانة هامة عند الأصوليين: فيستنكر بوجه خاص تدهور الأخلاق: تلك المصيبة القصوى التي تتجلى مظاهرها في شرب الخمر والاختلاط، وفي عدم مراعاة التعاليم الدينية بالقدر الكافي، وتتجلى حتى في عبادة الأطلال الرومانية التي ترجع إلى فترة ما قبل الإسلام، ويدين أيضاً بعض «الأصوات المشكوك في أمرها» مثل فضيلة مرابط بخصوص كتابها عن المرأة الجزائرية^(١) وكاتب ياسين بخصوص روح الدعابة التي ينقد بها التقاليد الدينية (وستتناول فيما بعد ذلك الموضوع بالتفصيل).

وابتداءً من عام ١٩٨١ تم تحديد إقامة عبد اللطيف سلطاني الذي توفي في أبريل ١٩٨٤ وكانت جنازته في القبة ذريعة لما يمكن إعتباره أكبر حشد إسلامي في فترة العمل السري (ما قبل ١٩٨٨).

MIRABET Fadela, *La Femme algérienne*, Paris, Maspéro, 1964. (١)

وكذلك حاولت جمعية القيم (وهي وجه آخر من أوجه التعبير عن التيار الأصولي) أن تجنى ثمار العنصر الديني في الحركة القومية، وكان ذلك يتم عن طريق مجاولتها كبح ممارسات الاتجاهات العلمانية في برنامج جبهة التحرير القومية. وأخذت هذه الجمعية طابعا رسميا عندما تم تكوينها في ١٩٦٤، وقامت - للإعلان عن نفسها - بتنظيم مؤتمرات دورية وبنشاء مجلة ذات طابع تهادبي واضح «مجلة التهذيب الإسلامي». وما أنها جمعية ذات ميول ثقافية، فقد كانت تقدم نفسها باعتبارها أداة إعادة الاعتبار إلى القيم الإسلامية التي ترى أنها ضحية «الاستعمار والتدهور».

وإذا كانت هذه الجمعية تظل بذلك تدور في الإطار الضيق الذي أطلق عليه برونو إيتان مصطلح "conversionnistes" ^(١) «الدعاة إلى الهداية» فإن الجذور المذهبية لأعضائها تجعلها تندرج بكل وضوح في اتجاه «الإسلام السياسي». وعندما أجرت مجلة "confluent" حديثا صحفيا مع السيد الهاشمي تيجاني رئيس هذه الجمعية، أعلن أنه ينتمى إلى الإصلاحين السلفيين: الأفغانى ومحمد عبده وأنه يجد نفسه أيضاً في فكر شكيب أرسلان، والبنا وسيد قطب والغزالي، كما أنه يجد نفسه في «بعض النظريات (الآتية) من باكستان» ^(٢). ولكي يميز أعضاء هذه الجمعية أنفسهم من العلماء التقليديين كانوا يحرصون على إبراز معرفتهم للغة الفرنسية ولقيم «أخرى غير الإسلام»، أى القيم الغربية، وكانوا - بهذه الطريقة - يندرجون في فكر الإسلام السياسي بالمعنى الذي يحدده «روا» أى «أنهم (مناضلو التيار الإسلامى) ومعنى ذلك أنهم استوعبوا الفكر الغربى - ولو كان هذا الاستيعاب يتم بهدف القيام بنقد أفضل له - الذى كان العلماء يجهلونه تماما» ^(٣).

ويعد سلسلة كبيرة من المناوشات الكلامية مع اليسار العلمانى - نقابيا و/أو جامعيا - واجهت الجمعية أول هزيمة لها بعد الإطاحة برئيس هذه الجمعية من منصب السكرتير العام لجامعة الجزائر. وتم بعد ذلك حظر نشاطها في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ لأنها قامت بإرسال رسالة إلى جمال عبد الناصر محتج فيها على إعدام سيد قطب. وفي ١٧ مارس ١٩٧٠ تم حل جمعية القيم. ومن

ETIENNE Bruno, *L'Islamisme radical*, op. cit. (١)

انظر كذلك :

"L'Islamisme au Machreq", *Les Temps modernes*, Gallimard, mars 1988.

(٢) ويقصد هنا أبو الأعلى المودودى.

ROY Olivier, *L'Afghanistan*, op. cit. (٣)

المرجح أن يكون بعض المقربين إلى أحمد بن بللا (م. خيضر، أ. محصاص، صافي بودسة، و.س. نقاش)^(١) قد شاركوا في ذلك. وهناك مؤشر آخر يدل على أن لهذا التيار تمثيلا جيدا داخل جهاز الدولة، وهو أن خطاب وزير الشؤون الدينية مولود قاسم لم يعارض أبدا بطريقة واضحة اتجاه هذه الجمعية المحظورة. ويقال أنه تم في نفس الفترة القضاء على جمعية -من نفس النمط- معروفة (في حدود ضيقة للغاية) باسم «جنود الله»^(٢).

وفي مارس ١٩٧١، أشرفت الحكومة على إصدار مجلة «الأصالة»، وابتداء من ذلك الوقت قامت هذه المجلة بالتعبير عن وجهة النظر الرسمية في المجال الديني. وقام رئيس الدولة بالترحيب بهذه المجلة واعتبر أنها إحدى العناصر الثقافية في ثلاثيته الثورية (التي كانت تشير في ذلك الحين إلى ثورة ثلاثية في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية). وهكذا أصبحت «الأصالة» أداة تعبير عن الإجماع الذي يحتفظ بكيبانه داخل النظام، وأصبحت في نفس الوقت -ولكن بطريقة تتسم بازواجية أكبر- نقط ارتكاز تيار أصولي لن يتخلى تماما عن تطلعاته، وسيضطر رئيس الدولة أن يقدم له تنازلات هامة (وهي أحيانا تنازلات ديماجوجية) فيما يخص التعريب على سبيل المثال. ويتساءل ديهوثيل في هذا الصدد «عما إذا لم تكن هذه المجلة مجرد أداة للسياسة الجزائرية باسم الإسلام، أم أنها لم تستطع -نظرا لتمتعها بدرجة معينة من الاستقلال- أن تكون قطبا من أقطاب الضغط الذي يحرص على الاحتفاظ بطابعه الإسلامي أو على زيادته»^(٣). ويمر طريق الأصالة الذي تقترحه هذه المجلة بنوعين من الاجراءات :

١- التعريب الكامل أولا، على أن يتم ذلك لصالح اللغة الفصحى فقط، لأن أية إعادة تقييم أو إصلاح للغة العامية «مرفوضة لأنها آثمة، فهي تكرر عزلة الجزائر والانفصال عن الماضي وعن التراث العربي الإسلامي».

٢- «حملة إعادة تسليح الشعب بالأخلاق عن طريق العودة إلى تعاليم الدين».

وإذا كانت هذه المجلة لم تأخذ أبدا موقفا يعارض صراحة خط الحكومة السياسي (ويتم التوقيع بأسماء أجنبية على المقالات التي تشير إلى مثل عليا مثل اندماج العالم العربي أو

Roy Olivier, L'Afghanistan, op.cit. (١)

(٢) كما ورد في :

LECA et VATIN, op. cit.

DEHEUVELS, op. cit., p. 6. (٣)

الإسلامى سياسياً) فهذا لا يمنع أن المواضيع التى تتناولها المجلة كانت تعبر عن أصولية معتدلة. ويرز وهو قيل^(١) أن هذه الأصولية تندرج فى خط الإصلاحيين الباديسيين، هذا بالإضافة إلى أن منافسيهم قاموا بتأسيس جماعة باريسية فى قسنطينة فى ١٩٨٨ واحتلت هذه الأخيرة مكائتها على الساحة الإسلامية.

٣- خط سير التعبئة

فى بداية الأمر، وجد ممثلو التيار الإسلامى فى التعليم الدينى المواضيع الكفيلة بحشد الجماهير، وكانت جمعية القيم قد ساهمت فى إصلاح التعليم الدينى بفضل بن بللا. أما أرضية التجنيد الثانية فقد توفرت عندما قام النظام بحركة التأميم الخاصة «بالثورة الزراعية» فى نوفمبر ١٩٧١، فقد استخدمت المفردات الدينية فى هذه المرة من أجل التهوين من شأن المساواة العقارية التى كان ينادى بها بومدين. وهكذا انتشرت فتوى بشأن فساد الصلاة التى تؤدى على أرض تم تأميمها. وكان تنفيذ هذه التأويلات ذات المغزى النضالى، مطلباً ملحا من جانب السلطات المدنية والدينية، بل أيضا من جانب البوليس والقضاء (حيث تم حبس أولئك المتطرفين الأوتل فى الجبل الجديد وكان من بينهم محفوظ نحناح الذى اشتهر صيته خلال أحداث ١٩٨٨)، وفى ١٩٧٢ كان رئيس الدولة يردد فى هذا الصدد: «جدير بنا أن نوضح أنه لا يوجد أى نص دينى يمنع تطبيق الثورة الزراعية». ومما له دلالة كبيرة أن أراضى الزوايا فى ولاية وهران التى غامرت السلطات بمصادرتها (ومن بينها العلوية فى مستغانم) بقيت رغم ذلك دون أن يستغلها أحد، ومن الواضح أن ذلك يرجع إلى أنه لم يكن هناك من يريد معارضة مؤسسات كانت ماتزال تتمتع بفاعلية مثيرة للدهشة رغم الطريق العلمانى الذى اختارته السلطة (أو بفضله).

ويفسر ذلك لنا اليوم أحد المقربين من مصطفى بويعلى (وستعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد) قائلاً: «كنا فى الواقع نقول إن هذه ليست إلا ثورة فى الزراعة وإنها لا تستطيع بأية طريقة كانت أن تجلب -وحدها- السعادة للشعب الجزائرى. ومن أجل ذلك قلنا إن لدينا ديننا يهتم بكل شئ، ويشير إلى كل شئ: فهو لا يترك أى شئ للصدفة، سواء كان صغيراً أم كبيراً»^(٢).

ولا تمثل السياسة الزراعية الخط الفاصل الذى يميز التيار الإسلامى داخل الحركة الطلابية. «بل

DEHEUVELS, op.cit,p.6. (١)

(٢) لى حرار للكتاب مع الدودى محمد عبد الهادى، مرسيليا، أكتوبر ١٩٨٦.

العكس» هو الصحيح كما يقول رشيد بنعيسى، الذي يرى أن الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه مناضلو الإسلام السياسي الأوائل، كان يدفعهم أكثر من زملائهم الناطقين باللغة الفرنسية -الذين ينتمون إلى أوساط أكثر ثراء- إلى إيجاد تطابق بين أهدافهم وأهداف بومدين الاجتماعية. وبضيف بنعيسى: «كنا دائماً نشارك في هذه الأهداف وكانت إحدى شعاراتنا: «مع الثورة الزراعية ضد الشيوعية»، وكنا نغنى هذا الشعار على نغمة أغنية قديمة معروفة جداً، وكان ذلك يشير غيظ زملائنا الناطقين باللغة الفرنسية عندما كنا نساغر معهم في نفس الأوتوبيس. كنا لا نعطيهم فرصة مثل هذا النقد. فلم نضع أنفسنا أبداً في وضع الاهتزاز. كنا دائماً نقول إن علينا أن نقوم بنقد فني للثورة الزراعية، أن ننقد إدارتها، وإنه ينبغي ألا نجعل منها مذهباً. ولكننا لم نتخذ أبداً موقفاً طبقياً. بل العكس، كنا نقول إنه لا يمكننا أن نعارض توزيع الأراضي، لأنه كان لا يمكننا إلا أن نستفيد من ذلك: معظمنا كان من أصل ريفي ... كنا نحن أكثر بروليتارية، بل لم تكن حتى ننتمي إلى البروليتاريا، لأننا كنا معدمين فعلاً»^(١).

وعلى هامش اضطرابات الحياة القومية، يبرز نشاط مالك بن نبي (مدير التعليم العالي، وهو كاتب وفيلسوف مشهور)، ويشير إليه معظم مناضلي هذه الفترة: «كان بن نبي معلمنا الكبير، وكان تكوينه فرنسياً، فهو الذي شرح لي -بكل سمو- كيف لا يمكن الخلط بين العلم والدين. وكان قد أنشأ في منزله مركزاً أطلق عليه اسم مركز التوجيه الثقافي. وكنا نعقد فيه جلسات أسمينها جلسات الدرس. وكان بن نبي يقول ينبغي أن نكتب على واجهة منزله: «لا يدخلن علينا إلا مهندس». كنا لا نريد الاعتماد على الإيمان بدلاً من العقل، كنا نريد -كما قد يقول إقبال- ليس إعادة بناء الفكر الديني فحسب، بل الفكر الشامل للمسلم. كان بن نبي يكشف لنا عن كل هذه الأشياء ولكن كل الذين كانوا يأتون عنده كانوا ناضجين وعلى استعداد لتقبل ما يقوله لهم. كان يساعدنا كنا نعلم على سبيل المثال أن حل مشكلة العالم الإسلامي لا يتم باستخدام بعض الأساليب السياسية، وأن حل المشكلة لا يكمن في الإطار القومي. ولا في إطار المعالجة الاقتصادية- ولكننا كنا ندرك بوجه عام أن الإطار الذي يناسبنا هو الإطار الحضاري والإطار الثقافي (...). وبعد ذلك بعشرين عاماً، قدمنا البرهان على أن ذلك هو السند الوحيد ... تتم الآن إعادة اكتشاف المفاهيم الخاصة بالهوية الثقافية بعد أن تم حجبها ونفيها...»^(٢).

وشيئاً فشيئاً حققت الأصولية المعارضة انتصاراً على أرضية أكثر وضوحاً، ألا وهي أرضية

(١) في حوار للكاتب مع بنعيسى، باريس، مارس ١٩٨٨.

(٢) نفسه.

الصراع اللغوى. وذلك رغم أن الحشود الطلابية الإسلامية الأولى لم تنحصر فى الأوساط الناطقة بالعربية فقط. وعلى أية حال فإن هذه الأوساط لم تتجاوز -خلال الستينات- فى التيار الإسلامى الحجم الجنينى، سواء فى الجامعة أو فى أى مكان آخر. ويؤكد اليوم بنعيسى «إن العملية بدأت بين الناطقين باللغة الفرنسية. إذ أن الطلاب الأربعة الذين افتتحوا المسجد كانوا ناظقين باللغة الفرنسية، ولمدة عدة سنوات كان المستمعون إلينا ينتمون إلى هذه الفئة وكنت أحدث باللغة الفرنسية عندما أقوم بالوعظ، وهذا يكشف إلى حد كبير -إلى جانب ذلك- عن جانب البحث عن الهوية. ولم يأت الناطقون باللغة العربية إلا بعد ذلك. ولمدة أربع أو خمس سنوات كان معظم المؤمنين بقضيتنا من بين طلبة كلية العلوم، أى من الناطقين باللغة الفرنسية. وعلى عكس ذلك فقد كانت الكليات الأخرى غير إسلامية تماما ... وينبغى أن تفهموا أن الصحافة العربية كانت فى هذه المرحلة فى الجزائر أكثر عنفا فى مناهضتها للإسلام من «المجاهد» الناطقة باللغة الفرنسية»^(١).

وبما أن الطلبة الذين كانوا يذهبون إلى الكليات الناطقة باللغة العربية، محرومون من فرص العمل التى تتناسب مع تكوينهم العلمى فقد تم التقليل من شأن العربية والاسلام نظرا للتعنت الذى كانت تتسم به سياسة التعريب إلا أنهم انضموا -شيئا فشيئا- إلى المطالبة باعادة تقييم الأصل العربى الإسلامى، وإن كانوا لم يتخذوا ذلك الموقف إلا لأنه يتوافق مع مصالحهم المهنية المباشرة. وبعد أن دخلت أعداد كبيرة من الطلبة الكليات الناطقة باللغة العربية التى تم إنشاؤها فى أوائل السبعينات -دون مراعاة لتخطيط فعلى- أدركوا، بعد فوات الأوان، أن أكثر الكليات كسبا بعد التخرج (مثل كلية الطب) مازالت -إلى حد كبير- ناطقة باللغة الفرنسية، وهى بالتالى لم تكن فى متناولهم. وفى سوق العمالة الذى بدأ يعانى من انعكاسات التشبع الأولى، بدأت الحويلة المتضخمة لخرىجى الكليات الأدبية والقانونية، تكون صفاً من العاطلين المتعلمين، وظل هذا الصف يطول، وعلى المدى الطويل كثيرا ما تكون هذه الفئة من العاطلين أخطر فئة تؤثر على توازن النظام وتخلخله.

وأخر أرضية تمت التعبئة عليها هى أرضية قانون الأحوال الشخصية التى سمحت ببلورة تيار

(١) إلى حوار سبق ذكره للكاتب مع بنعيسى.

الإسلام السياسي. وعلى عكس جاره التونسي تردد النظام الجزائري فى حسم هذه المسألة بعد الاستقلال مباشرة. كان هذا النظام يأبى أن يؤكد بعض أحكام القانون الإسلامى (فيما يخص تعدد الزوجات على سبيل المثال) والتي كان القاضى يستطيع أن يواصل الاعتراف بها، مستنداً إلى العادات، وكان النظام يخشى بنفس القدر أن يتخذ موقف التقطعية بوضوح. وكانت المناقشات حول الأحوال الشخصية - ذلك الموضوع الذى ظل خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من الاستقلال يتذبذب بين احتلال حيز هام فى العمل التشريعى وبين الابتعاد عنه - ذريعة لأعنف المواجهات فى الأوساط الطلابية: وكانت جامعة قسنطينة مسرح إحدى هذه المواجهات فى ربيع ١٩٧٥ أثناء «حلقة دراسية عن قانون الأحوال الشخصية»، وقد أصبحت هذه الحلقة حلقة تاريخية، لأنها شهدت أشد التعبيرات غرابة عن الحدود الفاصلة -على المستوى النظرى على الأقل- بين الناطقين باللغة الفرنسية والمقرين من حزب الطليعة الاشتراكية (وهو وريث الحزب الشيوعى) الذين يؤيدون «حقوق المرأة» من جهة، وبين الناطقين باللغة العربية الذين يطالبون باحترام حرفى للشرعية الإسلامية من جهة أخرى.

وقبل التوصل فى عام ١٩٨٤ إلى صيغة حل وسط (يحتفظ على أية حال للمرأة بصفة القاصر فى الشئون المدنية^(١)) تم تأجيل هذه الصيغة عدة مرات، وخاصة بعد مظاهرة نسائية هامة أمام المجلس الشعبى الوطنى، وكان عدد كبير من بطلات حرب التحرير قد إنضم إلى هذه المظاهرة. وعندما حاول أنصار الابتعاد الفعلى عن مبادئ الشريعة الإسلامية تحريك الرأى العام عن طريق تقديم شكاوى، تبيينوا بهذه المناسبة نوعية الذين يؤيدونهم: إذ وجدوا بين صفوفهم عددا من الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثين وخمسين سنة، وعددا قليلا جدا من الشباب، وكان الطابع الواضح الذى يتسم به هؤلاء الأنصار طابع التشرذم الشديد.

ومعنى ذلك أن ميزان القوى الذى كان سائدا فى بداية الستينات قد تغير بوضوح.

(١) من بين مواد القانون التى تزيد فى هذا التشريع عدم المساواة هذه فى معاملة المرأة: المادة السابعة: التى يختلف فيها سن الزواج وفقا للنوع، فسن الزواج للذكر (٢١ سنة) وللأنثى (١٨ سنة). والمادة الثامنة: التى تكرر نظام تعدد الزوجات فى الحدود التى ينص عليها القرآن. والمادة الحادية عشرة: إن عقد زواج المرأة تقع مسئوليته على ولى أمرها: والدها أو أحد أقاربها من الدرجة الأولى. وتقع المادة ٣١ زواج المرأة المسلمة من شخص غير مسلم. ويصدر الكتاب الحادى عشر مجموعة من التشريعات التى تتسم بعدم المساواة فى الإرث. وتنص المادة ٢٢٢ على أنه فى حالة عدم وجود إشارة معينة فى نص القانون فينبغى الرجوع إلى الشريعة.

٤- من سلطاني إلى بويعلی

« لم يعد الأمر يتعلق حينئذ بدروس نتعلم فيها كيفية الرضوء وكيفية الصلاة أو شروط صحة الصيام، بل أصبح الأمر يتعلق بدروس نتعلم فيها كيف يمكن لنا أن نحيا في دولة إسلامية... »

إن المرور من الأصولية المعارضة إلى الإسلام السياسي، أي دخول معارضي النموذج الثقافي -الذي تشجعه السلطة- إلى المجال السياسي (والقيام بالمواجهة مع السلطة عندما يقتضى الأمر ذلك فعلا) لم يظهر بطريقة واضحة إلا في السنوات الأخيرة من السبعينات.

وقد بدأت السفارات ووسائل الإعلام الغربية تستقبل، في أوائل الثمانينات، إعلانات واحتجاجات وبرامج إسلامية ترمي إلى القضاء على الصمت الإعلامي الذي كانت السلطة تفضل أن تفرضه على معارضيه. وهكذا بدأت هذه الجهات تستقبل بعض المنشورات بتوقيع مجموعة « نداء الإسلام » وهي المجموعة التي أكملت مسيرتها حركة الرئيس السابق بن بللا فيما بعد: « الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ». وبطريقة أكثر جدية، تجاوزت « حركة الإسلام السياسي في الجزائر » حاجز اعتراف الإعلام بها، ويرجع هذا التجاوز غالبا إلى محاولة القضاء عليها فيما بين أعوام ١٩٨٢، ١٩٨٧.

وابتداء من المظاهر الأولى لقيام المؤسسات الدينية بالتعبير عن معارضتها حرصا منها على الاحتجاج ضد محاولات تهميشها ومن أجل مناهضة إشتراكية بومدين العلمانية، لم تتم مرحلة الانتقال -إن لم تكن القطيعة- إلا ببطء. ولكن هذا لم يمنع من محاولة تجاوز عبد اللطيف سلطاني (الذي كان قد خرج من إطار «دعاة الهداية») بتهميش وضعيته إلى حد ما -كما هو الحال بالنسبة لمعظم العلماء في المغرب وتونس- نظرا لموجة الشباب المناضلين الصاعدة، وهي موجة تبدو أكثر جذرية في أحيان كثيرة بسبب مالديها من أطروحات ومطالب فكرية.

ويعبر بنعيسى عن معارضته على الوجه التالي: «إنكم تضخمون إلى حد كبير قيمة جمعية القيم... كل ذلك يرجع إلى حظرها. فقد كان سلطاني وسحنون واعظين متواضعين. وإذا كانت الجزائر تتمتع بحيز معين من الحرية، ففي هذه الحالة لم تكن نسمع أحدا يتحدث عنهما. لقد صنعت السلطة منهما أبطالا. من الذي قرأ «المزدكية» أو أي شيء من هذا القبيل؟ في هذه الفترة، قد يكون هناك من قرأ هذا الموضوع ولكنه سرعان ما نحاها جانبا»^(١).

(١) لمر حرار سبق ذكره للكاتب مع بنعيسى.

وشيثاً فشيئاً تم - بين الاتجاهات المختلفة فى تيار غير منظم وذى ملامح غير واضحة، أى بين «السلفيين» و«الإخوان» - إعادة التمرکز حول الاتجاه الثانى، وهو ذو طابع سياسى أوضع وأقرب إلى التجربة الشرقية التى عاشها الإخوان المسلمین فى مصر، أى أنه يحدد بطريقة واضحة الوصول إلى مرحلة النشاط السياسى، من ناحية، ويحدد استخدام أساليب أكثر راديكالية مما كان عليه الحال بالنسبة للحركات الإسلامية التى سبقته من ناحية أخرى.

ورغم أنه تنقصنا إلى حد ما الوثائق التى قد تسمح بتوضيح آلية مرحلة الانتقال هذه بطريقة مفصلة (وذلك يمكن إلى حد ما بالنسبة لتونس والمغرب)، وتقييم حجمها، فيمكن القول إنه من البديهي أن تتنوع الاتجاهات الإسلامية منذ ١٩٧٨ فى الجزائر، ومن البديهي أيضاً فى نفس الوقت أن تتسبب وتصبح أكثر راديكالية وأن تُبذل بعض الجهود من أجل محاولة هيكلة هذا التيار. وبما أن تطور أساليب العمل هو الجزء البارز فى هذه العملية، فهو أكثر جزء من السهل ملاحظته فى هذا الصدد. وتسمح بعض الشهادات بإعادة تشكيل المراحل الداخلية لهذا التحول البطئ.

٥ - عدم واقعية بن بيلا

لقد تم الإفراج عنه فى ٤ يوليو ١٩٧٩، وبقي منفياً بمحض إرادته منذ ١٩٨٠، ثم قام بمساعدة مالية، ولو لفترة من الزمن، من طرف ليبيا بتحريك «حركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر»، وهى حركة تتناول بعض المواضيع المتعلقة بالإسلام السياسى، وتتمتع فى هذا الصدد بتسوط ما من المصادقية.

وبما أن «البديل» - لسان حال الحركة - قد صرحت بأن مهمتها هى الجمع بين أوجه المعارضة، فقد قامت بنشر منشورات ونداءات تحت توقيع أسماء من المفروض أنها تنتمى إلى ساحة الإسلام السياسى. وبعد حظر صدور هذه المجلة الشهرية فى يناير ١٩٨٧ خلفتها مجلات أخرى مثل: «البديل الديمقراطى» *Alternative démocratique* و«التغيير» *Le changement* وأخيراً «نوفمبر» *Novembre* أو «الجزائر الحرة» *Libre Algérie* وهى لسان حال آية أحمد نائب الرئيس السابق للحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر، ومؤسس جبهة القوى الاشتراكية فى ١٩٦٣، وقد وقّع فى ١٩٨٥ اتفاقاً تكتيكياً مع «الحركة الجزائرية من أجل الديمقراطية». وقد تم بالفعل - فى عدة مرات - تداول نصوص فى الجزائر تنقد انحراف النظام بالاتجاه نحو الغرب. وكانت هذه النصوص توقعها مجموعة تطلق على نفسها اسم «نداء السلام». وكانت المجلة لسان حال الحركة الجزائرية

من أجل الديمقراطية تقوم بنشرها -على سبيل المجاملة- دون أن تعلن أية مجموعة بالتحديد عن مسئوليتها عن هذه النصوص. وهناك احتمال كبير أن هذه النصوص كانت أحد الأساليب التي كان يلجأ إليها بن بللا في إطار محاولته الاستقرار على أرضية الإسلام السياسي. وبما يرجع ذلك التحفظ الشديد الذي يعبر عنه محررو هذه النصوص تجاه المشوّل الأول عن الجزائر المستقلة. وبالإضافة إلى ذلك لا نجد سوى اختلاف بسيط يميز بين الإطار المرجعي لأصحاب هذه النصوص وبين خطاب بن بللا.

وقد انزلت في نفس الاتجاه -إتجاه «نداء الإسلام»- مجلة «أسبوع الهجرة» *La Semaine de l'émigration* - وهي مجلة شهرية، تمثل لسان حال رابطة الجزائريين في أوروبا وهي موالية إلى حد كبير للحكومة -وذلك عندما نشرت (تحت عنوان «هذه الأصولية التي يتحدثون عنها»)^(١) مقالا يدين، بناء على دعوة نداء الإسلام «بعض السلطات غير الشعبية وغير الشرعية التي تجعل (...) من النضال ضد «التشدد الإسلامي» (...) في العالم الإسلامي ذريعة كافية لقمع الاحتجاجات الشرعية والسخط الشعبي». وعندما قامت السلطات الجزائرية بطرده رئيس تحرير هذه المجلة أعطى مثل هذا الموقف انطباعا بأن الحكومة أعتبرت أن تلك الإدانة تمسها إلى حد ما. وكان الموقعون على هذا النص يعضدون وجهة نظرهم قائلين: «إن مصطلح التشدد يتم تفرغه من مضمونه وإخراجه من إطاره عندما يلصق بالحركات التي تطرح مشكلات مستقبل شعوبها». «وإذا تم تحريف التشدد بهذه الطريقة فمن الممكن أن ينطوي في هذه الحالة على معنى سياسي. ما الذي يمكن أن يحول دون وقوع ذلك؟ في هذه الحالة قد يطلق التشدد الأنظمة ذات الحزب السياسي الواحد التي «ينتخب» مرشحوها الوحيدون بنسب تتراوح بين ٩٥ و ٩٩٪ من «الأصوات» (...) وفي الداخل، يقوم بعض القادة السياسيين المبذرين والفاستدين الذين إعتادوا على التمتع ببعض الامتيازات وعلى إساءة إستخدامها، بالهجوم على الإسلام المناضل، إذ يعتبر أولئك القادة أن الإسلام المناضل يدين سلطتهم القائمة على الاغتصاب».

ومن ناحية أخرى، قامت «الحركة الجزائرية من أجل الديمقراطية» بالتوقيع -في كثير من الأحيان- على بعض المواضيع المتعلقة بالإسلام السياسي. فقد أذاع منشور -تم نشره في ٢٥ مايو ١٩٨٥- «رحلة الردة» التي كان الرئيس بن جديد قد قام بها لتوه إلى واشنطن، وأعتبرت هذه المقالة أن هذه الرحلة بمثابة «التكلمة المنطقية للعملية التي بدأت مع الانقلاب العسكري الذي تم في ١٩ يونيو والتي تم مواصلتها -بمزيد من الفجاجة- منذ وفاة بومدين. وفي رأى الموقعين على هذه المقالة، «أن الجزائر لحقت بمصر السادات».

La Semaine de l'émigration, décembre 1985.(١)

٦- دروس «بيت الأرقم»

بدأت تظهر في عام ١٩٧٨ التعبيرات الأولى الداخلية عن الإسلام السياسي في مساجد بعض المدن. (في الجزائر، وفي وهران أيضاً، وسيدى بلعباس والأغواط). وكما كان الحال في تونس قبل ذلك بثماني سنوات، أخذت هذه التعبيرات شكل مجموعات للدرس والتعبئة، وكانت قاعدتها في المساجد التي لم تكن تخضع لرقابة مباشرة من طرف وزارة الشؤون الدينية. ويشرح لنا الدودي محمد الهادي كيفية العمل في إطار هذه المجموعات: «لم تكن عبارة عن دروس نكتفي خلالها بشرح كيف تتم تأدية الصلاة والصوم وكل ما يتعلق بذلك لا. بل كانت دروساً على مستوى عال كنا نشرح ونبحث أثناءها ما يمكننا عمله لكي نعيش في دولة إسلامية... وكنا نتناول أيضاً المشكلات التي كانت الأمة الجزائرية تواجهها. كنا نتحدث عن كل شيء، عن جميع المواقف، عن الاقتصاد، عن جميع مظاهر الحياة»^(١). ويُعتبر الدودي محمد الهادي شاهداً ذا وضع متميز بالنسبة لنشأة مجموعة بويعلی، وهو يعتبر نفسه أحد الذين ألهموا هذا المجموعة من الناحية المذهبية. ولد في تونس (في مايو ١٩٥٤ في رديف). واسم شهرته عبد الهادي، ويرجع أصله إلى قرية قمار بالقرب من الواد. تزوج فيما بعد إحدى أخوات مصطفى بويعلی وأنجز مرحلة التعليم الثانوية في مصر حيث أقام بها حتى ١٩٧٥ وبعد ذلك رجع إلى الجزائر وأكمل بها تكوينه العلمي لكي يكون إماماً وبدأ يناضل في أوساط الإسلام السياسي في العاصمة، قبل أن يسافر إلى فرنسا في ١٩٨٠.

«وقد تم أول اجتماع هام في أوانل ١٩٧٩، في مسجد العاشور وكان يضم عدداً ضخماً من أعضاء أهل الدعوات يأتون من جميع أنحاء العاصمة ومن عدد كبير من المدن الجزائرية كذلك، سواء من بلعباس أو جلفة، من حاسي باح أو من مبدية. وكان هدف الاجتماع هو التوصل إلى شكل من أشكال الوحدة. إذ أن انقسام الدعاة، وانشقاتهم ينعكس على كل أعضاء المجموعة وعلى كل قاعدة المؤمنين. كان لكل منهم -في الواقع- اتجاهه الخاص به. فكان أحدهم يقول إنه سلفي، ويقول الآخر إنه يناصر الإخوان المسلمين، ويقول غيره إنه من جماعة التبليغ، ويقول شخص آخر إنه صوفي. ومع ذلك، فليس للإسلام شأن بذلك كله، فالإسلام ينادى بالوحدة، وهو الوحدة. وفي ١٩٧٥، وجدت عندما عدت من مصر

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الدودي محمد عبد الهادي.

موقفاً مجمداً للغاية: موقف يتسم بالسبات والسلبية. ولا أحد يهتم بالدين. وفي الفترة بين ١٩٧٦، ١٩٧٧ بدأ ظهور قليل من النشاط الإسلامي، في المساجد بوجه عام، وفي مسجد بيت الأرقم بوجه خاص حيث كان يقوم بالوعظ محمد سحنون والشيخ عبد اللطيف سلطانى ... وكانت المشكلات التى يواجهها المجتمع هى التى جعلت هذه البداية ممكنة ... كان الأمر يتعلق بإيجاد حل، مخرج ... كانت بداية النشاط هذه إذن فى بيت الأرقم وكذلك فى هذه المساجد الأهلية التى كان يطلق عليها اسم المساجد «الحرّة» أى المساجد التى كانت غير تابعة لوزارة الشؤون الدينية. والتى لم تكن خاضعة لأحد.

وكانت الدعوة فى هذه المساجد دعوة «إنطلاق»، حيث كنا نتحدث عن كل ما يحدث فى الدولة، وعن كل الحقائق، وبما أن الشعب يأتى دائماً حيث تُقال الحقائق، بدأ الجامع يتطور. وفى ١٩٧٨، عرف النشاط فعلاً بداية هيكلية. فكنت ألقى أنا بنفسى محاضرات فى مسجد بيت الأرقم ثم فى مسجد بن عاشور. ولله الحمد، أتى المسلمون من العاصمة ومن أماكن أخرى أيضاً، أتوا من بليدة، ومن ميديّة، أو حتى من حاسى باح باح، من جلفّة أو من الأصنام ... وبدأ العمل يتطور شيئاً فشيئاً. ولكن هذا النشاط لم يكن منظماً بمعنى الكلمة. لقد ظلت الحركة الإسلامية فى الجزائر مشتتة وغير منظمة. لم يكن هناك تضامن أو وحدة أو تعاون أو تشاور بين الدعاة من أجل تحقيق أهداف كنا نريد التوصل إليها. وحتى الآن مازال هذا صحيحاً. لا توجد حركة تمثلها منظمة لديها مرشد كما هو الحال فى تونس، وفى سوريا، وفى العراق أو فى مصر. نعم، طبعاً، توجد مجموعة من المثقفين، ولكن مشكلة الجزائر أن الدعاة أو معظمهم على الأقل، دون المستوى المطلوب. وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى سحنون أو إلى الشيخ عبد اللطيف سلطانى أو إلى عباس مدنى ... وإلى آخرين ... لا يتجاوز عددهم أصابع اليد ... إذا نظرنا إلى مستواهم بدقة فسنجد أنه حتى هؤلاء دون المستوى المطلوب. ليسوا فى مستوى سيد قطب والشيخ الغزالي على سبيل المثال أو مستوى حسن البنا ... الخ. وكانت ثقافتهم محدودة. لم يغادر معظم أولئك الوطن، فهم لا يعرفون ما يحدث خارج الوطن. فثقافتهم إذن محدودة نظراً لنقص الكتب ونقص المجلات التى توجد فى فرنسا وأمريكا ولكنها غير موجودة بالوطن. لا يوجد علماء حقيقيون. جامعة قسنطينة؟ لم يتم افتتاحها إلا منذ عام أو عامين، ولم

يتوفر لديها الوقت حتى الآن لكي تقدم لنا ثمارها^(١).

تمت المواجهات الأولى مع السلطة بعد عامين من هذه الجهود الأولى التي بذلت من أجل هيكلة هذه الحركة، وبعد ذلك بعامين بدأت المناوشات العنيفة. ولم يكن الأمر مفاجئا عندما أصبح حجم التعبئة كافيا ليسمح لقادة تلك الحقبة -عبد اللطيف سلطاني، سحنون، وطالب كلية التربية عباس مدني- بالمخاطرة هنا وهناك في بعض المناوشات تجاه السلطة في أوائل الثمانينات بعد انتصار الخومينية. وحتى ذلك الحين، كان مناخ علاقتهم مع السلطة مناخا لا يزال يتسم بما يشبه حالة التعايش السلمى. ومن المؤكد أنه تم سجن بعض الدعاة (مثل عبد الهادي الذي كان يدرس في ذلك الحين في منطقة جلفة، ومحمود نحناح) نظرا لانتقادهم للعنف للغاية للثورة الزراعية. ولكن، بعد وفاة بومدين، ظلت العقبة الأولى هي الجيوب الماركسية في حزب الطليعة الاشتراكي والتي كان يشجعها نظام الحكم السابق. وهكذا مضت أربع سنوات -تتسم بالاضطرابات نظرا للاشتباكات الدالة- قبل أن يمر الرئيس بن جديد من مرحلة الشك تجاه «المتطرفين الإسلاميين» إلى مرحلة القمع. وفي ١٩ مارس عام ١٩٨١ تم تحطيم محل لبيع الخمر في الواد، وبعد ذلك بعدة أشهر تحدث أول حالة وفاة في الأغواط. يسيطر ما يقرب من ثلاثين شخصا على مسجد ويوجهون نداءات تدعو إلى «الجهاد» ضد السلطة الحاكمة احتجاجا على عدة أشياء من بينها القبض على أحد الأشخاص من مجموعتهم (سيد صياح، مدرس علوم، الذي كانوا يتحدثون عنه بصفته رئيسهم). وعندما حضر شرطى لإخراجهم من المسجد، تم قتله.

وفي نوفمبر ١٩٨٢ أدت الاضرابات الكبرى الثانية -التي قام بها الطلبة الناطقون باللغة العربية والتي لعب فيها عباس مدني دورا بارزا- إلى تصادم عنيف داخل حرم الجامعة الجزائرية. وفي ٢ نوفمبر، قام فتحي الله لاسولي، بحار سابق يبلغ عمره ٢٨ سنة، بطعن طالب من العاصمة: كمال أمزال في حرم بن عكنون، بعد سلسلة من المصادمات بين «التقدميين» (الذين ينتمون في الغالب إلى الأقسام الناطقة باللغة الفرنسية) و«الإخوان المسلمين».

وأدت هذه المصادمات إلى حركة قمع (تم القبض على ٢٩ شخصا، وإغلاق أماكن العبادة في الجامعة) ويرى التيار الإسلامى أن هذا القمع كان أحادي الاتجاه إلى حد كبير. وبعد ذلك بعشرة أيام تم جمع خمسة آلاف شخص في فناء كلية الجزائر المركزية لتأدية صلاة عامة احتجاجا على هذا الموقف. وبهذه المناسبة قام الشيخ العجوز أحمد سحنون وعباس مدني بتحرير شكوى وبتقديمها إلى الحكومة - تطالب هذه الشكوى على سبيل المثال بتنفيذ مشاريع التعريب بمزيد من الصرامة،

(١) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الدردى محمد عبد الهادي

وبحظر شرب الخمر، ويقانون أحوال شخصية يكون أكثر احتراماً للنصوص القرآنية^(١).
 وخلال الأيام التالية، تم توزيع منشورات وكان من بين مطالبها إنشاء دولة إسلامية في
 الجزائر. ويقول لنا اليوم عبد الهادي:

«بعد أن غادرت الجزائر أرادوا القيام بمسيرة، وبإصدار شكوى من أجل مطالبة
 الحكومة بالعودة إلى الإسلام وإلى ما يأمرنا به الله، أو بمعنى أدق إلى حظر ما
 يحظره الله: أي الخمر، والفسق والزنا. وفيما يخصني لم أكن موافقا. فذلك ليس
 أفضل أسلوب. لأننا كنا لا نزال في مرحلة الضعف - لا يستطيع الأعزل مواجهة
 عدوه. والتعجل غير مجد لأن من يتعجل للحصول على شيء قبل أوانه يخاطر
 بخسارته. علينا قبل كل شيء تكوين أنفسنا. وحين نتحقق لدينا القوة والإرادة
 يمكننا القيام بشيء، في ذلك الحين فقط يمكننا القيام بمسيرة، بمظاهرة، يمكننا أن
 نظهر بشكل علني، وأن نعلن مبادئنا التي نعتنقها بصوت عال. ولكننا حاليا
 مازلنا ضعافا، مازلنا غير مسلحين، لأن الشباب لم يتم تكوينهم حتى الآن. يخرج
 الشباب من المسجد بعد الدرس ولا يكفون عن تكرار «الله أكبر». ولكن ذلك
 ليس هو العمل. العمل هو التوصل إلى حشد الشباب والتوصل إلى مستوى
 معين بحيث إنه عندما يقال له: «باسم الله...» ينطلق. وفي ذلك الحين، ستكون
 قد أجزنا عملاً وسيمكننا المواصلة. كل شيء يجب أن يتم تنظيمه. هناك بداية
 ونهاية لكل شيء. علينا معرفة من أي نقطة ننتقل وإلى أين نحن ذاهبون. وكان
 النبي قبل أن ينطلق في معركة يقوم بتنظيم قواته... ولكن، أن نلق بأنفسنا في
 الشارع دون التوصل إلى أي نتيجة، لن أوافق على ذلك أبدا... ومع ذلك فهذا
 هو ما شهدناه أثناء اجتماع أحمد سحنون وعباس مدني في الكلية المركزية في
 الجزائر. اجتمع عدد كبير من المؤمنين ولكن... من أجل عمل ماذا؟...»

وانتهى أخيراً كل ذلك في السجن، تم القبض على فلان والحكم على فلان،
 ووضع فلان تحت المراقبة، فأدى كل ذلك إلى تشييط همة الحركة. إذا كنا نريد
 الانطلاق، علينا القيام بالتحضير، ومعرفة ما سنقوم به ومع من سنحققه^(٢).

(١) ورد نص هذا المنشور في:

Sou'at, n° 5, citée.

(٢) في حوار سبق ذكره للكاتب مع الدودي محمد عبد الهادي.

ويدأ رد فعل نظام الحكم يأخذ شكلا واضحا. إذ قام شريف مساعدي بتهديد « أولئك الذين يستغلون الإسلام منبرا لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير وللمساس بكرامة الأشخاص، والذين يحركهم الاستعمار الذي يسمى -عن طريق استغلاله لتناقضات مجتمعنا- إلى أن ننشغل بالمعارك الهامشية»^(١). وتم القبض على أحمد سحنون وعباس مدني. وبعد ذلك بشمانية أيام تم إطلاق سراح سحنون (وعمره ٧٣ سنة) وسلطاني (وعمره ٨٢ سنة) مع تحديد إقامتهم. وبقى عباس مدني مسجوناً. وفي ٣ ديسمبر، بدأ رئيس الدولة -الذي ظل حتى ذلك الحين خارج هذا النقاش- يدخل طرفا فيه عندما أعلن لكوادر الأمة أنه لن يتردد في أخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الوطن وعن وحدة الأمة. وفي ذلك الإطار تم في ١١ ديسمبر إعلان القضاء على منظمة كانت تستعد -في رأى السلطة- للقيام بعدة أنشطة مسلحة بذريعة أنها ضد أشخاص يقومون بتأريلات طائفية ومنحرفة للقيم الإسلامية. وفي نفس هذا اليوم قام أعضاء ينتمون إلى نفس المجموعة (التي سُمِّعَ فيها بعد- شيناً فشيئاً- تحت إسم مجموعة بويعلی) بإطلاق طلقات نارية من أجل التخلص من تفتيش قام به البوليس، وقاموا بهذه الطريقة بقتل شرطي. وأدت هذه المصادمات واكتشاف متفجرات وأسلحة في منازل بعض الهارين، إلى تعجيل تغيير موقف السلطة الحاكمة، فقامت خلال شهر ديسمبر بحملة اعتقالات، ورفعت بهذه الطريقة الستار الذي كان يغطي -حتى ذلك الحين- وجود تيار إسلامي ... أخيراً قدمت لمجموعة بويعلی (وسرعان ما تم سجن أحد المتعاطفين مع هذه المجموعة: على بنحاج) وللتيار الإسلامي فرصة الظهور في أفق الإعلام.

٧- مصطفى بويعلی «وحركة الإسلام السياسي الجزائري»

إن ظهور ١٣٤ عضوا (مفترضين أو حقيقيين) ينتمون إلى هذه المجموعة- التي يبدو أنها اختارت طريق العمل المسلح- أمام محكمة أمن الدولة في أيريل ١٩٨٥، ثم ظهور ٢٠٢ عضوا للمرة الثانية في يونيو ١٩٨٧، كل ذلك سمح لهذه المجموعة بالخروج إلى النور، خاصة بعد أن قام أنصار بن بللا الموجودون في «الحركة من أجل الديمقراطية» بنشر مقتطفات من ملف اتهام هذه المجموعة.

(١) استشهاد ورد ذكره في :

BURGAT François, MICHEL Hubert, "Chronique politique Algérie", *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1982, Paris, éd. du CNRS, 1984.

«وفى الواقع، تم ظهور بويعلی على ساحة النشاط بطريقة مفاجئة للغاية، فى ١٩٧٨ فى مسجد العاشور. وكان بويعلی أيضاً دون المستوى المطلوب، سواء فى معرفة القرآن الكريم أو فى معرفة السنة. كان لديه إيمانه. وهذا الإيمان هو الذى جعله يدرك الموقف الذى تعيشه البلد، ثم حاولت الدولة قتله واغتياله. ولكنه كان مجاهداً قديماً. وكان معروفاً للخاصة والعامّة بإستقامته، وإيمانه وإخلاصه تجاه بلده ودينه على حد سواء. وعندما حضروا إلى منزله، خرج من النافذة. لم يعد لديه بعد ذلك سوى أن يختار بين أحد الموقفين: أن يُقتل أو أن يُقتل. واضطر أن يدافع عن نفسه، أن يرد الطلقة بالطلقة، وهذا أمر طبيعى. لذلك نشأت هذه المجموعة، وهى فى الواقع نفس مجموعة مسجد عاشور التى كان لنا فضل إنشائها. وكان مصطفى بويعلی يأتى إليها ليصلى وليستمع إلى الدروس التى كنت ألقياها. وفيما بعد سيُعترف بويعلی دائماً فى خطبه أنه كان دون المستوى المطلوب لممارسة مسئولياته. وكان يقول دائماً: «أنا مستعد للتنازل عن مكانى لمن يرى أنه أكثر كفاءة»^(١).

وخلال شهر يوليو ١٩٨٢ ستقوم ثلاث لنا ان، بإعطاء الحركة أول هيكل لها. ستقوم «مجموعة تحريم الحرام» بتكوين «الحركة الإسلامية فى الجزائر» وسيتم انتخاب مصطفى بويعلی أميراً لها. وكان قد شارك فى المقاومة من قبل وهو رب أسرة من سبعة أطفال، وموظف مستقيم فى شركة الكهرباء الوطنية، وكان ضمن المرشحين لشغل منصب نائب، ولكنه عندما عرف أن حياته فى خطر، دخل فى إطار العمل السرى بعد قيام البوليس باغتيال أحد إخوته.

ويرى راشد بنعيسى -ويشاركه رأى المراقبون من خارج التيار الإسلامى- أن:

«حالة بويعلی حالة مبتذلة تسببت فيها الإدارة البوليسية أكثر من أى شئ آخر (...). لقد قتل أخوه ... ولكنه لم يمثل أبداً أى شئ - واقعة كفاحه المسلح هى التى صنعت منه رمزا. وكان من الطبيعى أن يجذب الناس حوله. لقد بلور كل سخطهم. فالجميع يحلمون بالكفاح ضد نظام حكم خانق ... هناك عدد كبير من الأشخاص الساخطين ... الذين ينتظرون بفارغ الصبر الوصول إلى مرحلة النشاط. وليس هذا هو ما ينقصنا. وفى رأى، أنها واقعة ثورة رجل قُتل أخوه.

(١) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع الدودى محمد عبد الهادى.

وقد، كان من الممكن عندنا إيقاف ما ترتب على هذه الحادثة بمجرد القبض على القاتل وبلااعتراف بحق الضحية فى النار أو الدية. ولكن بدلاً من ذلك تم التكتّم على هذه المسألة. وكل ذلك يحتل مكانا هامشيا للغاية فى إطار عملية عودة الإسلام بوجه عام».

ويتم توزيع أول للمسؤوليات بين المجندين الجدد، وتتم هيكلية النواة القائدة فى شكل عدة لجان، والاتفاق على برنامج عمل يتضمن عمليات ترمى إلى توفير الأسلحة والمال، وإلى لفت نظر الرأى العام، وإلى الضغط على السلطة باللجوء إلى العنف. وهكذا عندما بدأت الموجة الأولى من القبض على المتهمين كان أعضاء «حركة الإسلام السياسى فى الجزائر» يستعدون (أو على الأقل وفقا للوثائق التى قامت «الحركة الجزائرية من أجل الديمقراطية» الموالية لبن بللا بتقديمها باعتبارها وثيقة الاتهام التى أصدرتها محكمة أمن الدولة) لاغتيال رئيس الوزراء (وكان من المفروض أن تعرقل شجرة سير عريته فى طريق عودتها إلى منزله يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٢) واختطاف شريف مساعدي، الرجل الثانى فى «جبهة التحرير الوطنية».

وفى ١٧ و ٢٤ يناير ١٩٨٢ تم القبض على مجموعة جديدة تنتمى إلى خلية القادة وتم قتل أحد المناضلين. ورغم هذه الموجة الأولى من حملات القبض على المتهمين، ورغم أن نشاط التيار الإسلامى بوجه عام يتسم بالهدوء، فإن أعضاء «جهاد فرحات مهنى» (وهم يطلقون أحيانا على أنفسهم هذا الاسم) لا يزالون يفلتون من البوليس، ويجمعون قدرا كبيرا من الامدادات المادية، ابتداء من المرتبات التى سُرقت من وحدة صناعية عامة فى عين النعجة، حتى الهجوم -يوم عيد الأضحى فى ٢٧ أغسطس ١٩٨٥- على مدرسة بوليس الصمعة حيث قتل شرطى. هكذا بدأت إمكانيات الحركة تتضح، وسيقوم البوليس بالقبض على ١٦٠ كيلو من المتفجرات.

وينجح بويعلى فى تحديه للسلطة، إذ يتمكن -فى الغالب بفضل مساعدة جزء من سكان المنطقة التى ينتمى إليها أصلا (الأربع بجورا الجزائر)- من إثارة غيظ السلطة والظهور علنا بطريقة منتظمة فى بعض المساجد الجزائرية. وبهاجم البوليس دوار سيدى عباد فى جنوب تسالا المرجع ويقتل محمود بن عمر وأحمد كليدا، وهما عضوان مفترضان فى المجموعة.

وخلال إحدى هذه المطاردات العديدة تسبب خطأ فى التنسيق فى وفاة حوالى عشرة من رجال الشرطة (أو أكثر من ذلك)، فقد قتلهم إطلاق النار الخارج من ثكنات الدرك. وفى ٣ فبراير ١٩٨٧ يقع مصطفى بويعلى وثلاثة أشخاص من بين المقربين إليه فى كمين -ومن بينهم معمر التواتى وعبد السلام أغريب- ومن بين أولئك سائق عريته، ومن المرجح أن هذا الأخير هو الذى أنفى سره، وقبل أن يموت مصطفى بويعلى قام بقتله، وإلى جانب ذلك تم سجن ثلاثة أعضاء

آخرين فى هذه المجموعة: بولنوار الطيبى ومصطفى حمزة وعبد العزيز لهوج.

والمعلومات المتوفرة عن هذا القطاع من تيار الإسلام السياسى الذى كان مصطفى بويعلى بمثابة التعبير عنه، يتصل بمجاهاته التكتيكية والاستراتيجية أكثر مما تتعلق بأساس مذهبيتها. ولا تندرج بعض أهدافه (ومن الطبيعى أنه يجب لكى تقدر قيمتها الحقيقية، أن ننظر إليها من منظور موقف نظام الحكم تجاهها) فى شريحة التيار الإسلامى التى تتسم بالحداثة. وأصبح جليا اليوم أن هذا التيار لم يتجاوز فعلا إطار السجال الإنسانى الوعظى، الذى كان يتسم به أسلوب الشيخ سلطانى. ومن بين الطموحات المفترضة لوأضعى استراتيجية الحركة الإسلامية الجزائرية نجد: تدمير مقر اتحاد المرأة الجزائرية وفندق أوراس، خمارة الحراش، مجموعة من التماثيل والآثار فى العاصمة. والبيانات التى كانت تصدر من طرف الحركة لإعلان تحملها مسئولية العمليات التى كانت تقوم بها، كانت تدين ماركسية النظام وإحاده، بالإضافة إلى مطالبتها بأن يغادر الأعوان الفرنسيون البلاد، وكانت تطالب أيضا -ولكن بطريقة أكثر إثارة للدهشة- بعودة جميع مواطنى شمال أفريقيا الذين هاجروا وفى هذا الموضوع كان الإسلاميون الموالون لبويعلى يتبنون موقفا معارضا تماما لموقف الحركة التونسية الإسلامية أو لجماعة عبد السلام ياسين ولمعظم التيارات الإسلامية فى شمال أفريقيا. فهنم أكثر اقترابا من حزب التحرر الإسلامى أو الجناح الجذرى فى الحركة التونسية الإسلامية التى تمثلها مجموعة الجهاد الإسلامى الصغيرة التى تم القضاء على جزء منها خلال صيف ١٩٨٧. وكانت هذه المجموعة تضم مثل مجموعة بويعلى عددا قليلا من المثقفين. ولكن اختيار بويعلى لأسلوب العمل المسلح ربما لم يكن -كما يدافع عنه المقربون له- سوى نتيجة للعنف الذى يادر نظام الحكم بممارسته ضده، وكان «وسط» التيار الإسلامى ومعظم مجاهاته أبعد ما يكون عن تبنى مثل هذا الموقف.

وفيما وراء هذه الواجهة الإعلامية ظلت الساحة الإسلامية الجزائرية مفتتة لمدة طويلة. ولم يتردد نظام الحكم فى مضاعفة الميزانية المكرسة لمكافحة النشاط الدينى وفى استباق مطالب الإسلام المعارض، وذلك بفضل الحصن الذى يمثله الإسلام الرسمى. وخلال فترة ما، بدا أن النظام قد نجح فى هجومه المضاد. ومن أفضل الدلائل على تلك الاستراتيجية: تعيين الشيخ محمد الغزالى (عضو مصرى قديم فى الإخوان المسلمين) على رأس جامعة قسنطينة الإسلامية الكبرى، وبعض التعديلات الرمزية مثل القرار الخاص بجعل يوم الجمعة -ابتداء من ١٩٧٦- يوم العطلة الأسبوعية (ومما يثير الدهشة أن تونس والمغرب لم يتخذا مثل هذا القرار حتى الآن)، أو القيام منذ بداية هذا العقد بمشروع كبير لبناء المساجد فى جميع أنحاء الدولة. ويعبر عبد الهادى عن إدانته لتعيين الشيخ الغزالى على الوجه التالى: «هذا دليل على أن الشيطان وحده هو الذى

يستطيع أن يكون أكثر مهارة من نظام الحكم». أما بنعيسى فيقول: «لا يكفون عن تكرار إن الإسلام الجزائري يجب أن يحمي نفسه من أوجه التأثير الخارجية ... ويعد ذلك يحضرون شيخاً مصريا».

ويدل الحكم الأول الذي أصدرته محكمة أمن ميدية -ألا وهو العفو عن ١٠٤ شخصا والحكم على ٣٠ شخصا بعقوبات خفيفة- أن السلطة كانت تريد -في بداية الأمر- اختيار أسلوب القمع المعتدل. وكان نظام الحكم قد فضل -قبل ذلك بعام أى فى ١٧ مايو ١٩٨٤- إطلاق سراح ما يقرب من مائة شخص تم القبض عليهم أثناء جنازة عبد اللطيف سلطانى. إن الحكم الذى أصدرته المحكمة فى يوليو ١٩٨٧ كان بمثابة مزيد من الصرامة نسبيا فى هذا الصدد. ورغم أن قرار الاتهام الخاص بالمقربين من مصطفى بويعلى كان يطالب بالحكم بالإعدام على سبعة أشخاص، فلم يصدر فعلا سوى الحكم بأعدام أربعة منهم (مليانى منصورى وعبد القادر شبوطى ومحمد عامرة أما الرابع وهو جعفر بركانى فقد صدر الحكم ضده غيابيا، ولكن البوليس قام بقتله أثناء اشتباك فى ضاحية الجزائر) وحكم على خمسة متهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة، وعلى سبعة متهمين بالسجن لمدة عشرين عاما، وفيما بين المنتهى متهم لم يتم العفو إلا عن ١٥ شخصا، وحكم على معظم المتهمين بالسجن لمدة تتراوح بين سنة مع إيقاف التنفيذ و١٥ سنة حبسا.

٨- أكتوبر ١٩٨٨ أو نهاية عهد

هناك سوابق عديدة للانفجار الاجتماعى الذى هز نظام الحكم فى أكتوبر ١٩٨٨. ماهى الأسباب التى جعلت الأحداث تتخذ مجرى آخر فى هذه الفترة؟ للإجابة عن هذا السؤال نقول: لأن الأمور وصلت أولاً إلى قمة الأزمة بعد ثمانية أعوام من «ربيع تيزى أوزو»، ويعد عامين من فتن قسنطينة. ولأول مرة منذ عهد طويل، تسبب الانفجار السكانى غداة انهيار أسعار البترول فى ١٩٨٦ وانهيار أسعار الدولار، فى انخفاض منحنى النمو الإجمالى للنتائج القومى إلى مستوى أقل من الخط الأفقى، وبالتالي حل اليأس محل الشك عند الشباب الذين يقل سنهم عن عشرين عاما، وهم يمثلون خمسة وستون بالمائة من المجتمع.

أما السبب الثانى، فيكمن فى الانشقاقات الموجودة داخل نظام الحكم (بين أنصار الانفتاح الاقتصادى الذى تحبذه مجموعة الشاذلى وبين أنصار الطريق الذى كان بومدين يحبذه، وهو طريق سيطرة الدولة على المجال الاقتصادى) والتي كثفت من سخط الجماهير.

أما السبب الثالث فهو يمثل أكثر الخصائص حسماً لأحداث شهر أكتوبر ١٩٨٨، ولا تكمن هذه الخصوصية في مناخ هذا العنف المدني -الذي لا يمثل شيئاً جديداً- بقدر ما يكمن في كيفية القمع. لقد جاء رد فعل الدولة صباح يوم ٦ أكتوبر في صورة قمع عسكري على عكس ما هو مألوف. وفي الوقت الذي كانت إمكانيات تدخل الشرطة بعيدة كل البعد عن أن تكون مستنفذة، أعلنت الأحكام العرفية في الجزائر، وتركت هيئات الأمن الوطنية الساحة لمدرعات العسكريين الثقيلة وأسلحتهم. وأسفر القمع بالأسلحة الآلية عن مئات القتلى. وضرب الصف الوحيد المتجانس سياسياً، صف تيار الإسلام السياسي بالرشاشات يوم ٧ أكتوبر في مدخل حي باب الواد. ولم يكن عنف هذا القمع، الذي لم يسبق له مثيل، راجعاً إلى عدم كفاءة وحدات الجيش في مواجهة المظاهرات فحسب، بل ظل مئات المتظاهرين -خلال عدة أيام- عرضة لأساليب التعذيب الجسدي المتكررة، والتي تمارس ضدهم لمجرد العقاب، وبناء على تعليمات صادرة من طرف أعضاء «جيش التحرير الوطني». وفي ذلك يكمن، بكل تأكيد، لب أزمة أكتوبر. وبما يزيد من صعوبة تحدى الاحتجاج ضد القمع، أن نظام الحكم اختار طريق محاولة تبرئة نفسه، وفتح ثغرة في الدرع الأيديولوجي لخطابه ستسمح بان دفاع سبيل من مطالب المجتمع المدني التي كان قد تم كبها لمدة طويلة للغاية. ذلك لأن جبهة المعارضة تكونت لأول مرة على أساس شعار الكفاح ضد التعذيب، وعندما كان مصدر هذا التعذيب السلطة الاستعمارية، كان يمثل بالنسبة لجبهة التحرير الوطنية والمنظومتها مصدراً للشرعية لا ينتضب. ولكن عندما وجه «أبناء عيد انقديسين»^(١) العنف إلى أبنائهم، كان ذلك تعبيراً عن فشلهم إلى حد ما، كما أنه قدم أفضل سلاح لمعارضى نظام الحكم. وربما لم يدرك هؤلاء أنهم باستخدامهم لأساليب السلطة الاستعمارية، كانوا يقوضون شرعيتهم الثورية التي كانت قد تهالكت إلى حد كبير بعد ستة وعشرين عاماً من احتكار السلطة.

وجه الشيخ «سحنون» إلى رئيس الجمهورية يوم ١٣ أكتوبر خطاباً مفتوحاً. واختار الشاذلى بن حديد أن يستقبل صاحب هذه الرسالة معه كل من محفوظ نحناح وعلى بن حاج. وكانت دلالة هذا الاختيار واضحة إلى حد كبير، فهو مؤشر على تقبل الرئيس لفكرة أن مناضلى الإسلام السياسى يمثلون جزءاً من أولئك الذين سيسمحون له باستئناف علاقته -التي انقطعت منذ مدة طويلة للغاية- مع المجتمع المدني. وباعتبارهم متحدثين شبه رسميين بدأت أبواب الشرعية تفتح لأول مرة أمام خلفاء الشيخ سلطانى. ويثبت تطور الأحداث بعد ذلك أنهم لم يضيعوا هذه الفرصة.

(١) اسم يطلق على مؤسسى جبهة التحرير الوطنية وهو يشير إلى يوم أول نوفمبر -عيد القديسين- اليوم الذى انطلقت فيه

وفى المجال السياسى كانت الحكومة قد أعطت ردها الأول يوم ١٠ أكتوبر، عندما تعهدت بأجراء «شبه افتتاح» يتخذ شكل إصلاح دستورى يخضع (يوم ٣ نوفمبر) لاستفتاء شعبى يجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. وهكذا أعلن رئيس الدولة عن إنشاء منصب رئيس الوزراء ليكون بمثابة «الدرع»، الذى كان ينقصه فى الأحداث الأخيرة. وفى الواقع لعب حرس جبهة التحرير الوطنية القديم - إلى حد ما - هذا الدور القاسى متحملا المسؤولية، وبذلك سمح للرئيس بتجاوز الأزمة. ويفضل توصله إلى تحويل سخط رجل الشارع نحو البارونات ذوى الميول البومدينية، خرج الشاذلى من هذا الحادث أكثر قوة، وسمح له ذلك برفع الحصار - لفترة معينة على الأقل - الذى تفرضه عليه المعارضة الداخلية. وقد سمحت النتائج غير المتوقعة لمؤتمر جبهة التحرير (يوم ٢٧ نوفمبر) وإعادة انتخاب الشاذلى رئيسا للدولة (يوم ٢٢ ديسمبر) باقصاء شريف مساعدية قائد المعارضة ضد اتجاهات رئيس الدولة، والجنرال لكحل آيات الذى ألقيت عليه مسؤولية القمع.

ومنذ ذلك الوقت، استمرت هذه العملية دون توقف تقريبا. ومن بين علامات هذا الطريق: تبنى دستور يسمح بإنشاء جمعيات سياسية، انسحاب الجيش من اللجنة المركزية، إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الأمن العسكرى^(١)... الخ وانتهى بالضرورة عالم الحزب الواحد ليحل محله عالم تعدد الأحزاب، والعلامات الأساسية الدالة فى هذا الاتجاه معروفة. وبينما تسبب استفتاء ٣ نوفمبر فى زعزعة نظام الحكم (لأنه كان ينص على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان) فإن استفتاء ٢٣ فبراير (الذى وافق على مشروع الدستور الذى نُشر يوم ٤ فبراير ١٩٨٩) قلب النظام رأساً على عقب. ذلك أن الإشارة إلى الاشتراكية والى هيمنة جبهة التحرير الوطنية اختفت تماما فى الدستور الجديد. وتم الاعتراف بحق الإضراب وبالحرية النقابية، وأخيرا - وليس ذلك أقل أهمية فى هذا الموضوع - فإن السماح بإنشاء «جمعيات ذات طابع سياسى» فتح الباب على مصراعيه أمام تعدد الأحزاب. وبناء على هذه الديناميكية الجديدة جذريا، انسحب الجيش من لجنة الحزب المركزية، وازدهرت فى إطار «مجتمع مدنى»، حُرِّم خلال مدة طويلة من استقلاله، الجمعيات المهنية، والنقابات، واللجان والمطبوعات الجديدة التى تحررت من وطأة سيطرة الحزب الواحد. وقد تتوفر هناك أو هناك علامات تعكس أحيانا غضب الجهاز الحزبى. فالصحافة مازالت خاضعة لسيطرة الحزب رغم إضفاء الطابع الديمقراطى عليها، هذا بالإضافة إلى أن الضغوط التى تمارس على الموظفين تفسد أحيانا مصداقية العملية الجارية ولكنها لا تطبق إيقاع تنفيذها.

(١) رغم أن شمة دلائل على بقاء قوانين هذا الأمن العسكرى ولكن تحت أسماء أخرى (وستتناول هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد). انظر مؤلفات د. نيفين مسعد، وخاصة «جبهة الإنقاذ الإسلامية، الإخوان المسلمون الأردنيون، دراسة مقارنة»، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٩- إعادة تكوين المجال السياسي

لم ينته عهد جبهة التحرير الوطنية دون معاناة. إذ أن التوترات ازدادت حدة يوماً بعد يوم بين بارونات النظام القديم الذين ترعبهم نسبة تهيشهم الكبيرة وبين أنصار تطبيق هذه البرسترويكا دون قيد أو شرط (تلك التى يتضح يوماً بعد يوم طابعها المدمر لما سبقها). وكان نظام الحكم على وشك أن يواجه أزمة تهدد مؤسساته عندما تم استبعاد قاصدى مرياح لأنه لا يؤيد الإصلاحات الجارية التى تملئها الرئاسة بالقدر الكافى. لقد عبر رئيس الوزراء الذى تم إقصاؤه علانية عن شكوكه فيما يتعلق بشرعية الحكم الذى يتعلق به، وبدأ -لمدة تقرب من اثنتى عشرة ساعة- كما لو كان يريد الاحتفاظ بمنصبه ضد إرادة الرئيس. أما خليفته، مولود حمروش، فهو يرى أن اشتراك عناصر لا تنتمى إلى جبهة التحرير الوطنية فى حكومته، أمر سابق لأوانه، حيث إن جبهة التحرير تضم اتجاهات تنتمى إلى جميع الأحزاب الأخرى التى كانت جزءاً منها قبل ذلك. وفى الواقع، كان المؤتمر الرابع غير العادى (فى ٢٩ نوفمبر) فرصة لعودة ازدياد قوة هذا الاتجاه المعادى للخطط الإصلاحى. فقد طالب المندوبون بإجراء إنتخابات فورية للجنة المركزية (التي لا تتم مبدئياً إلا خلال دورات المؤتمر العادية). فلجأ السكرتير العام، أ.مهرى، إلى التسوية بينما قبل الشاذلى، ولكن عملية التصويت انقلبت ضده، إذ يبدو أن الألفين ومائة من العسكريين -الذين كان من المفروض أن يكونوا النواة المؤيدة لآرائه فى المؤتمر- خالفوا تعليمات الرئاسة (على غير عادتهم) وسمحوا ببقاء الحرس القديم فى قيادة جبهة التحرير: محمد صالح يحيوى، عبد العزيز بوتفليقة (منافسين سابقين للشاذلى فى خلافة بومدين) بلعيد عبد السلام، أحمد طالب الإبراهيمى؛ وسمحوا للرئيس الوزراء السابق قاصدى مرياح (رئيس الحكومة غداة مظاهرات أكتوبر) بالدخول فى هيئة قيادة الحزب. هذا بالإضافة إلى عودة غالبية المائة وسبعة وثلاثين عضواً الذين انتهت مدة عضويتهم إلى مقاعدهم^(١). وبهذه المناسبة طلب أحمد طالب الإبراهيمى إلى الحاضرين فى هذا المؤتمر الإشادة بعهد «هوارى بومدين وبناء الدولة الجزائرية»، كما عرض بوتفليقة خدماته ضمناً. أما أركان الجيش فلم يمنعم غيابهم هذه المرة عن المناقشات من متابعتها باهتمام شديد. أليس فى ذلك ما يغرى فى يوم ما جبهة التحرير أن تستعيد بيسراها ما اضطرت إلى التنازل عنه بينماها ١٢

(١) وصل عدد المقاعد الشاغرة إلى ٢٦٨ مقعداً نظراً لخروج العسكريين من مقاعدهم.

لقد بدأت تظهر، خارج إطار الحزب السابق الوحيد، توازنات سياسية جديدة، إذ أن ازدهار التشكيلات السياسية الجديدة - التي حصلت، في جميع الأحوال تقريباً، على موافقة الحكومة - وتعددتها^(١) يعد أحد التعبيرات عن إعادة تكوين المناخ السياسي بشكل عميق، وإن لم يكن ذلك، بالضرورة، أكثر تلك التعبيرات صدقاً. وإذا كانت الجزائر لم تصل إلى الرقم القياسي الذي نجده في الأردن (ما يزيد عن خمسين حزبا) أو في اليمن (ما يقل عن أربعين حزبا). فإنها سرعان ما تجاوزت الثلاثين حزبا. وليس معنى ذلك أبداً أن كل أولئك المرشحين كانوا يتمتعون بشقل متساو، فالأمرور بالنسبة لعدد صغير من هذه التشكيلات لم تكن تتعدى مجرد الخروج من إطار السرية^(٢). وهذا هو حال جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آية أحمد (التي نشأت في ١٩٦٣) وحزب الطليعة الاشتراكية (ورث الحزب الشيوعي الجزائري الذي تم حله في ١٩٦٢، وتم إعادة تكوينه في يناير ١٩٦٦ تحت اسمه الجديد، وأصبح في ١٩٧١ قريبا من نظام بومدين، كما أصبح مصدرا لمعارضة قوية تجاه نظام حكم خليفته). والحال كذلك أيضا بالنسبة «لحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري» الأقل شهرة (قام بإنشائها في ١٩٦٧ معارضو خليفة بن بللا) و«حزب العمال الاشتراكي» الذي انبثق في ١٩٧٤ عن حركة اليسار الثورية، وكذلك بالنسبة «للحركة من أجل الديمقراطية» برئاسة بن بللا (الرئيس السابق) فيما بعد.

(١) رفض الاعتراف «بحزب اللجان الثورية» الموالي لليبيبا.

(٢) وفقا لمعيار التصنيف المفيد الذي ذكر في:

DJEGHLOUL Abdelkader, "Le multipartisme à l'algérienne", in *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, mars 1990, p. 194.

وباللغة العربية انظر: عبد العال زراقي: «الأحزاب السياسية في الجزائر، خلفيات وحقائق»، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ١٩٩٠، الجزائر، ٢٣٠ صفحة.

وعن اشكالية ظهور المعارضة في الجزائر، انظر:

BURGAT François, "La Longue marche de la société civile algérienne", in Algérie, *Encyclopedia Universalis*, 1990.

وبخصوص احصاء تشكيلات الإسلام السياسي انظر على سبيل المثال:

KAPIL Arun, "Les Partis islamistes en Algérie : éléments de présentations", in *Maghreb-Machreq-Monde arabe*, n° 133, septembre 1991.

انظر في نفس ذلك العدد من المجلة: تحليلات جان ليكا [Rémi Leveau] وعبد العاد جفلول [Abdelkader Djeghloul]

وفيسا بخص تاريخ حياة أهم مناضلي تيار الإسلام السياسي أنظر أيضا:

"Algérie : 200 hommes de pouvoir", ss. la dir. de L. Blin, Paris, Indigo Publications, 1991, p. 130.

وفيما يتعلق بالتشكيلات الجديدة، فقد ورث البعض منها تراثا من التعميشة في إطار المؤسسات إلى حد ما. هذا هو الحال بالنسبة لجبهة الإنقاذ وبعض التشكيلات الأخرى التي أتت فيما بعد لتنافسها في احتكار ساحة الإسلام السياسي. ونفس الشئ بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يبدو في نواح عديدة (على غرار جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آية أحمد) وريثا للحركة الثقافية البربرية، وفي ذلك تكمن نقطة قوته وضعفه في آن واحد. وهناك تشكيلات أخرى ذات هوية أكثر غموضا، وهي تعبر عن طموحات تتسم بمزيد من الطابع الشخصي، ولن نتوصل إلى أن يسمع صوتها في الجوقة السياسية الناشئة مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الوطني الجزائري، حزب التجديد الجزائري، الحزب الاشتراكي الليبرالي، اتحاد القوى الديمقراطية الذي يحركه أحمد محصاص وزير الزراعة في عهد بن بللا، وجبهة الأصالة الجزائرية الديمقراطية، وحزب يشير اسمه الدهشة بطلق عليه اسم حزب الانسان-رأسمال الجزائري^(١).

١- نشأة جبهة الإنقاذ الإسلامي

أسفرت سلسلة اجتماعات لتراوة من المتعاطفين مع قضية الإسلام السياسي^(٢) عن تكوين أول «مجلس شوري» ثم إلى إنشاء الحزب بمعنى الكلمة خلال اجتماع في ستاد بوذريعة نظمتها جبهة

(١) توجد القائمة الكاملة في: DJE:GHILLOU, op. cit.

(٢) تروى مجلة «المنفذ» الإطار الذي تم فيه إنشاء جبهة الإنقاذ، على الوجه التالي. «ظهرت فكرة إنشاء حزب ديني سياسي في ذهن الشيخ الهاشمي سحنوني (واعظ طنزير يتمتع بقدر كبير من الشعبية) ولم يعصر بهذه الفكرة لأحد نظرا للخلافات التي كانت موجودة داخل حركة الدعوة الإسلامية. حتى اليوم الذي زاره فيه علي بن حاح الذي عبر عن نفس الفكرة التي تشغل باله. فقوى هذا التفاهم الشيخين اللذين ذهبا لمقابلة الشيخ عباس مدني الذي رحب بكفارة إنشاء مثل هذا الحزب. وهكذا بدأت الاتصالات مع الرعايا الجزائريين الذين أحابوا بالإيجاب أو بالتردد أو بالنفي». ورد هذا الاستشهاد من مجلة «المنفذ»، العدد التاسع عشر ص ٥ في:

Ghania samai Ouramdane, in "Le Front islamique du Salut à travers son organe de presse", *Peuples méditerranéens*, n° 52-53, juillet-décembre 1990, p. 155-165.

إن جبهة الإنقاذ نشأت بصفة رسمية خلال اجتماع عقد يوم ١٨ فبراير في مسجد السنة في باب الواد (وكان الإمام الرسي في هذا المسجد الهاشمي سحنوني يستقبل بن حاح الذي كان شابا صغيرا) واعقد اجتماع آخر يوم ٩ مارس في نفس هذا المسجد، وتم إعلان نشأة هذه الجبهة في اليوم التالي في مسجد القبة. وكان رئيس هذه الجبهة عباس مدني، ووكيلها زيد بن عروذ، أما علي بن حاح وهو عمزو آخر في مكتب القيادة ويعتبر الرجل الثاني في هذا الحزب - فلم يكن إلا عضوا عاديا في هذا المجلس. أما محمد لاني ومحمد كزار وصحراوي عبد الباقي، وعثمان أميرة فهم من الأعضاء المؤسسين لهذه الجبهة

الإنقاذ الإسلامي، وسرعان ما احتلت الحروف الأولى التي ترمز إلى هذه الجبهة "le F.I.S" مكانا مرموقا في الإعلام. ولكن المفاجأة الكبرى لم تأت إلا بعد ذلك ببضعة أشهر، عندما أعلن الشاذلي عن قراره (في ١٤ سبتمبر ١٩٨٩) الذي لم يسبق له مثيل، والذي أثار دهشة الطبقة السياسية المحلية، وكان هذا القرار نقيضا لرأى جميع نظرائه العرب تقريبا، حيث قرر فتح باب الساحة السياسية أمام حزب الإسلام السياسي دون أن يسبق ذلك تعديل في القانون الخاص بالأحزاب. وحاول الرئيس الشاذلي تبرير موقفه -الذي كان موضع نقد شديد من طرف نظرائه- بتصريحات تعكس وضوح الرؤية ولكنها لم تتوصل إلى إقناع كل المحيطين به:

«إن أنشطة حزب الإسلام السياسي خاضعة لقوانين محددة. إذا أحترمها، لا نستطيع حظره، نحن مسلمون وبهمنا تشجيع الإسلام في مفهومه العادل، ولا نريد تشجيع «الإسلام - المنتحل» الذي يروج الأساطير والتطرف. وإذا كان البعض لا ينظرون بعين الرضا إلى إعطاء المشروعية (لهذا الحزب)، فهذا أمر يخصهم.. وفيما يخصنا، فإنه لا يُعتقل أن نطبق الديمقراطية على الشيوعيين ونحرم منها التيار الذي يحبذ الانتماء الروحي (...) لا يمكن للديمقراطية (...) أن تكون انتقائية».

وبعد ذلك ببضعة أسابيع، اختار رئيس الوزراء أن يبرر المبادرة الجزائرية للإعلام الفرنسي على الوجه التالي:

«تجربى، حاليا، فى العالم الإسلامى، تجربة فريدة من نوعها، إنها المرة الأولى التى تعترف فيها دولة، أى الجزائر، بحركة متشددة باعتبارها حركة سياسية. لقد اخترنا هذا الطريق لأننا نعتقد أن أفضل طريقة للتحكم فى الظاهرة هو فهمها واستيعابها ومحاورتها.

لقد اخترنا الطريق الديمقراطى طريق الحكمة. وعندما توصلنا إلى الحوار على المستوى الديمقراطى مع جبهة الإسلام السياسى، أو مع الإسلام السياسى أو مع المتشددىن، أو مع الأصوليين، كما تشاؤون، كنا نثق فى حججنا وفى أساليبنا. إن ظاهرة التشدد ليست حديثة، لكنها بدأت فى الستينيات والسبعينات. وفى الواقع، لقد تخللت هذه الحركة جميع شرائح المجتمع. لقد وجدت الحكومة نفسها أمام أحد اختيارين: إما الدخول فوراً فى صراع، أو التصرف بذكاء وفقاً لمناهج أخرى. هل لديهم من يمثلونهم؟ نعم، طبعاً، إننى أعتبر حزب الإسلام السياسى حزبا مثل أى حزب آخر. ومن الناحية الرسمية، لديهم قادة، ومتحدث باسمهم،

تناقشت -أنا شخصيا- معه مرتين. فهو معقول ومتعقل مثلكم ومثلي. وبالطبع لا يمكننا أن نصدر حكما على حزب بناء على أقواله (...) علينا إذن أن ننتظر مؤقروهم لكي نرى الأشخاص الذين سينتخبون من القاعدة. وبناء على ذلك يمكننا القيام بتقييم أصح»^(١).

لايشير الدهشة أن يكون عباس مدنى هو قائد الجبهة الجديدة. وهو من مواليد ٢٨ فبراير ١٩٣١ فى سيدى عقبة بن نافع فى جنوب شرق الجزائر، وهو أب لستة من الأبناء بينهم بنت واحدة. كان والده إماما، وتلقى عباس مدنى تربية إسلامية تقليدية فى الكتاب، درس الشريعة الإسلامية فى سيدى عقبة فى بداية الأمر، ثم فى بسكرة بعد ذلك حيث استقرت عائلته فى ١٩٤١. وهناك ذهب إلى مدرسة ثانوية فرنسية لمدة عامين. بدأ دخول المجال النضالى عن طريق اللجنة الثورية من أجل الوحدة والنشاط، وهى من أسلاف جبهة التحرير الوطنية، التى انضم إليها فى أول يناير ١٩٥٤ مع رابع بيطاط ثم مع بن بولعيد، وهما قائدان تاريخيان لجبهة التحرير. وسُجن يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٤^(٢)، ولم يطلق سراحه إلا بعد الاستقلال، وعند ذلك استأنف دراساته فحصل على ليسانس الفلسفة من جامعة الجزائر، وعلى دكتوراة الدرجة الثالثة فى علم النفس (وتناولت رسالته التعليم الجزائرى) وعلى دكتوراة الدولة فى علوم التربية فى لندن^(٣). ودخل المجال السياسى من أجل إدانة ميثاق الجزائر نظراً «لصبغته الاشتراكية». وكان قريبا من جمعية القيم التى تم حظرها فى ١٩٦٦، وكان عضوا فى أول مجلس من المجالس الشعبية للولايات فيما بين ١٩٦٩ و١٩٧٤. وعرف بعد ذلك أنه كان، فى عهد سحنون، أحد القادة الأوائل الذين ساهموا فى المظاهرات الأولى. وألقى القبض عليه يوم ١٥ ديسمبر ١٩٨٢ بعد المظاهرة الإسلامية الكبرى الثانية فى تاريخ الجزائر (فى الكلية المركزية فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٢)، وأطلق سراحه فى ١٩٨٤. وهو يفضل ارتداء الجندورة وهى أوسع من القميص الشرعى الذى يرتديه بن حاج. وعندما وصل إلى رئاسة جبهة الإنقاذ الإسلامى كان قد بلغ عمره ٥٩ عاما. وكان مساعده أقل شهرة منه: بن عزوز زبده، وكيل الجبهة، الذى كان يُنظر اليه على أنه

(١) فى حوار أجرته محطة RTL مع رئيس وزراء الجزائر يوم ٢١ يناير ١٩٩٠.

(٢) بعد اشتراكه فى محاولة تدمير إذاعة الجزائر التى تم إجهاضها.

(٣) وكان موضوع الرسالة التى ناقشها فى لندن مقارنة أنظمة التعليم الفرنسية والالجليزية والجزائرية. وكتب عباس مدنى دراسات عديدة عن «مشاكل التربية فى العالم الإسلامى»، و«الأسرة ومشاكلها المعاصرة»، وأزمة الفكر المعاصر والبديل الإسلامى، و«مشكلات إستمولوجية المعرفة التاريخية».

الشخص الثالث فى هيراركىة الحزب، وهو إمام مسجد القبة، ويعتبر هذا المسجد من الركائز الأساسية لحركة الإسلام السياسى الجزائرى. وهو مناضل قومى حصل على ليسانس فى الأدب العربى ومدير تحرير «المنتقد» لسان حال جبهة الإنقاذ.

١١- الشارع والانتخابات

قبل أن يحين وقت قياس قوتهم عن طريق الانتخابات، يمكننا قياس قوة أولئك الذين يرشحون أنفسهم ليحلوا محل جبهة التحرير الوطنىة بناء على قوة تأثيرهم فى الشارع. وفى هذا المجال تظهر على الفور قوة الإسلام السياسى، وهذا عنصر من عناصر قوته على درجة عالية من الأهمية. وهناك ثلاث مظاهرات أوضحت بجملاء وجود عنصرين يستقطبان الساحة السياسىة. وكانت المظاهرة الأولى بمثابة المفاجأة الكبرى فى الساحة السياسىة عندما نظمت جبهة الإنقاذ الإسلامىة (الحديثه العهد) إحدى أكبر مظاهرات المعارضة فى تاريخ الجزائر، تعبيرا عن ردها على مظاهرة قامت بها بضعة مئات من النساء احتجاجا على قانون الأحوال الشخصىة^(١).

وكانت مظاهرة جبهة الإنقاذ تتكون من عشرات الآلاف من النساء، يسبقن مئات من الرجال، وتردد شعارات تزيد تطبيق الشريعة الإسلامىة (وكانت المطالبة بإلغاء الاختلاط من بين هذه الشعارات). وكانت هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها الطاقات الكامنة الهائلة المتوفرة لدى الإسلام السياسى. وفى يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٠ نظمت جبهة الإنقاذ مظاهرة تسمح لها باستعراض قوتها - للمرة الثانىة- على حساب جبهة التحرير الوطنىة. إذ كان من المقرر أن تقوم هذه الأخيرة باستعراض قوتها فى نفس اليوم، وبما أن نظام الحكم لم يكن واثقا من انتصاره فى مثل هذه المواجهة، فقد قام بإلغاء هذا الاستعراض، واستطاع أن يحصل على تأييد قائدين من قادة الإسلام السياسى (سحنون ونحناح) من أجل محاولة للتوصل إلى انسحاب مماثل من طرف معسكر جبهة الإنقاذ الإسلامى. ولكن هذه الأخيرة تشبثت بموقفها ونظمت المظاهرة فى الميعاد المحدد لها وأبرز

(١) كان موضوع الاحتجاج تشريعا رأين أنه يكرس عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وبالفعل فإن المادة السابعة لمحدد سنا مختلفا للزواج لكل جنس (٢١ سنة للرجل و١٨ سنة للمرأة) وتكرس المادة الثامنة تعدد الزوجات (٤ زوجات). وتضع المادة الحادية عشر مبدأ «وقوع مسئولية عقد زواج المرأة على عاتق الولى سواء كان والدها أو كان أحد أقاربها. ومحرم المادة الواحدة والثلاثون زواج المسلمة من غير المسلم. وينص الجزء الثانى على عدد معين من أشكال عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى مجال الإرث. أما المادة ٢٢٢ فهى ترجع القارئ إلى الشريعة فى حالة عدم وجود إشارات فى نص القانون.

النجاح الكبير، الذي حققته هذه المظاهرة، القدرة المحدودة لنحننا وسحنون في مجال التأثير الشعبي. وكرس هذا النجاح بوجه خاص هزيمة نحننا -الذي كان قبل ذلك على هامش اتجاه هذه الجبهة- عندما ظهر واضحا في ذلك اليوم الخطأ الذي ارتكبه^(١). وفي اليوم التالي لهذا الحادث، أبرز سعيد سعادى، قائد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تأثير هذا الاستعراض الجديد لقوة جبهة الإنقاذ على الوجه التالي:

«مما لا شك أن هذه المظاهرة كانت -من الناحية السياسية والنفسية- بداية لصفحة جديدة في بلادنا. لم يعد الأمر يتعلق بمعرفة ما إذا كانت جبهة التحرير ستظل في السلطة أم لا -فوجودها في السلطة مجرد وجود صوري- وإنما المهم ما سيأتى بعد ذلك...»^(٢).

وفي يوم ٨ مايو جاء دور المعارضة غير الإسلامية لقياس قوتها، ذلك أنه رغم أهمية المظاهرة التي نظمتها^(٣)، فإنها لم تتوصل إلى محو ذكرى النجاح الذي أحرزته جبهة الإنقاذ والتي ضاعفت -إلى جانب ذلك- من عدد التجمعات التي نظمتها في البلاد. وهذه المظاهرة إذا لم تكن قد أثبتت بالفعل وجود «جبهة ثانية ضد الإسلام السياسى» (كما ورد في مقالة نشرت في حريدة لوموند الفرنسية يوم ١٠ مايو ١٩٩٠) -ومثل هذا التحليل يفترض أن جبهة التحرير الوطنية مازالت ذات فعالية- فإنها تشهد على أية حال أن الساحة السياسية الجزائرية يستقطبها عنصران. وقد كان على جبهة التحرير الوطنية، رغم ذلك، أن تثبت قوتها على الساحة -فتوصلت، بفضل حشد قومي على نطاق واسع، تعضده أفواج تأتي عن طريق السكة الحديد والأتوبيسات- إلى أن يتواجد في الشارع عدد لا بأس به من المواطنين كفيلا بأن يخدع أقل المراقبين علما بالموقف. ولكن الجماهير التي احتشدت هنا، أتت معظمها (أى تم نقلها) من الريف، ويعتبر ذلك دليلا على قدرة هذا الحزب القديم على أن يتطابق -بطريقة شبه كاملة- مع جهاز الدولة (الذي يستطيع أن يفرغ الريف والبلديات والشركات الوطنية من أفرادها لحشدها للذهاب للعاصمة). لكن ذلك لا يعد دليلا على قوته «الأيدولوجية» التي تسمح له بالفوز في الانتخابات. وإذا كان

(١) فقد أشر على هزيمته عندما لم يدع صراحة مناضلي حركته إلى إعطاء أصواتهم لجبهة الإنقاذ في انتخابات يونيو، وضاعت عليه بهذه الطريقة فرصة النصر.

(٢) في حرار أخرته مجلة *Le Point* ٢٥ أبريل ١٩٩٩.

(٣) قام بتنظيمها كل من حرب الطبيعة الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والحركة الديمقراطية للتجدد الجزائرى والحزب الاشتراكي الديمقراطي والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان. أما جبهة القوى الاشتراكية فقد حاولت أن تشق طريقها الخامس ودعت إلى تجمع يوم ٣١ مايو

هناك من يشكك في ذلك، فإن الأحداث أثبتت فيما بعد صحة مقولتنا. ويبدو لنا في نفس الوقت أن الشرطة السرية وظفت مواهبها من أجل بقاء نظام الحكم. إذ قامت بتدنيس مقابر الشهداء وتغظيتها في نفس الوقت بعبارات تدين -باسم الإسلام- برونز المقابر فوق سطح الأرض^(١). وهناك كذلك أشكال أخرى من الممارسات التي تثير الشك مثل إحراق بعض الأضرحة في الوقت المناسب لإثارة غضب الطرق الصوفية- التي هي وعاء للتقوى الشعبية- ضد مناضلي الإسلام السياسي. وهكذا تصبح جبهة التحرير الوطنية فجأة مدافعا يقظا عن الإسلام -مثل ملك المغرب قبل ذلك بعدة أعوام أو مثل معمر القذافي ابتداء من عام ١٩٨٦- وذلك في إطار حملة واسعة شنتها الصحافة الوطنية (ورددتها بإخلاص وسائل الإعلام الأجنبية، بل تسرع بعض الباحثين في إطار المؤسسات الأكاديمية في اعتبار ذلك عنصرا من عناصر الإشكالية^(٢)) تقابل بين «الإسلام الطيب» و«الإسلام السني»، هذا مع العلم أن نفس هذه الجبهة كانت -في عهد «الثورة الزراعية»- تهاجم الزوايا والجمعيات الدينية الأخرى. وهناك جانب آخر مظلم في هذه الحملة الانتخابية الأولى، وهو هذا الانتهاك لرموز الشقافة الشعبية، ونذكر على سبيل المثال حفلات الموسيقى التقليدية^(٣). ورغم أن هذه التجاوزات تثير الشك لدى عدد معين من المراقبين، فهذا لا يمنع أن نظام الحكم استغلها لشن هجوم إعلامي ضخم. ووصل انقسام صفوف المعارضة غير الإسلامية إلى قمته يوم افتتاح الحملة الانتخابية. ولم يتوصل حزب الطليعة الاشتراكية إلا إلى تقديم عدد ضئيل من المرشحين. وتتصارع مجموعات مختلفة على تقسيم «الغنيمة» البربرية. وفي بداية الأمر كان يبدو أن آية أحمد -الذي عاد بعد نفيه لمدة طويلة- يحظى بنجاح شعبي فعلى. ولكن اتضح -شيئا فشيئا- أن تأثير خطاب الإبن المدلل للحزب الاشتراكي الفرنسي (والذي لا يألو جهدا في مساندته) لا يستطيع تجاوز حدود الجيتو العرقي الذي يكمن في القبائل التي ينتمى إليها أصلا. أما بن بللا فيبدو أن حرصه على تقييم القوى الموجودة على الساحة قبل أن يتخذ موقفا نهائيا قد جعله يفضل منح أجازة للحركة التي يقودها: «الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر» بمقاطعة الانتخابات. أما قوائم المستقلين فتحتوي هنا وهناك على بعض المعطيات

(١) اختفت أشكال العنف المتشدد المفترض غداة ظهور نتائج انتخابات شهر يونيو، ولكنها عادت للظهور مرة ثانية بطريقة أكثر حدة عندما اقترب ميعاد حملة الانتخابات التشريعية بل ازدادت عنفا واقتربت بتخريب رموز أخرى تتعلق بالقومية.

(٢) انظر:

ROUADJIA Ahmed, "Islam contre Islam", in "Le FIS à l'épreuve des élections législatives", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 23, 1991.

(٣) وحاسة خلال حملة الانتخابات التشريعية فقد قام مناضلون مفترضون في جبهة الإنقاذ بعرقلة حفلات موسيقية.

المجهولة، ففى مزاب^(١) -على سبيل المثال- تعكس القوائم رفض الأباضيين^(٢) (من البربر) لجهة التحرير الوطنية ولجهة الإنقاذ الإسلامية. ولكن بما أن هاتين الجبهتين هما الوحيدتان اللتان كانتا قادرتين على تقديم مرشحين فى كل الدوائر تقريبا، فلم يكن من الممكن تحاشى صدمة «المواجهة». وقبل الانتخابات ببضعة أيام، لجأ نظام الحكم إلى مناورة أخيرة ترمى إلى الحد من إيرادات جبهة الإنقاذ المالية، فحظر النظام عمليات التهريب التى كان يتغاضى عنها، والتى كان يقوم بها منات من الشباب، الذين يُفترض أنهم متعاطفون مع التيار الإسلامى. وفى المطار تمت فجأة مصادرة النجف المصرى والملابس الجاهزة التركية، والأجهزة الإلكترونية الآتية من تايوان وقطع الغيار الأوروبية، كل هذه السلع التى كانت تملأ حقائب المهريين الجزائريين. وإذا كان هناك انعكاس لهذا الإجراء على ثقل جبهة الإنقاذ، فمن الواضح أنه كان محدودا. ومن الأرجح أن هذا القرار تسبب فى زيادة حدة الشعور بالإحباط لدى نسبة معينة من الشعب التى كانت تعتمد فى معيشتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على هذا التحويل غير الرسمى (الذى تزايد انتشاره) لمخدرات المهاجرين بالعملة الصعبة^(٣). ورغم ذلك حققت جبهة الإنقاذ فى هذه الانتخابات التى أجريت يوم ١٢ يونيو انتصارا ساحقا.

١٢- يونيو ١٩٩٠ : دروس الانتخابات

من صناديق تلك الانتخابات الحرة، الأولى فى تاريخ الجزائر المستقلة، خرج سيل من بطاقات التصويت يشهد على انتصار كبير أحرزته جبهة الإنقاذ الإسلامية. لقد أصبحت تسيطر على ٨٥٣ بلدية من ١٥٥١ بلدية وعلى ٣٢ ولاية من ٤٨ ولاية. ولا تعكس هذه المعطيات كل حجم انتصار الإسلام السياسى. لقد حصلت جبهة الإنقاذ على أغلبية الأصوات فى جميع المدن الكبرى؛ أى على ١٨, ٦٤٪ من الأصوات فى العاصمة، و٥٧, ٧٠٪ فى وهران و٧٢٪ فى قسنطينة. وسيطرت على جميع بلديات ولاية الجزائر (وعددتها ٣٣ بلدية) وعلى جميع بلديات بلدية

(١) منطقة صحراوية فى جنوب الجزائر على بعد ٩٠٠ كم من العاصمة.

(٢) الإباضية إحدى فرق الخوارج، وربما يكون بعض البربر قد اعتنقوا فكر هذه الفرقة.

(٣) فى ١٩٧٩، بينما كان دخل القطر المصرى من إيرادات المهاجرين لا يتجاوز ٢٩ مليون دولار، كان المهاجرون الجزائريون يرسلون إلى أرض الوطن ٢١١ مليون دولار. وفى ١٩٨٥ انقلبت الأوضاع، فأصبح المهاجرون المصريون يرسلون إلى وطنهم ٣ مليار دولار بينما لا يرسل المهاجرون الجزائريون إلا ٢١٣ مليون دولار.

توزيع المقاعد وفقا للاتجاهات^(١)

المجالس الشعبية فى الولايات	المجالس الشعبية
٦٦٧ (٣٥.٦١٪)	جبهة التحرير الوطنية ٤٧٩٩ (٣٦.٦٪)
٦ (٠.٣٦٪)	الحزب الاشتراكى الديمقراطى ٦٥ (٠.٥٠٪)
١ (٠.٠٥٪)	حزب الطليعة الاشتراكية ١٠ (٠.٠٨٪)
٥٥ (٢.٩٤٪)	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ٦٢٣ (٤.٧٥٪)
٨ (٠.٤٣٪)	الحزب الوطنى من أجل التضامن والتنمية ١٣٤ (١.٠٢٪)
١٠٣١ (٥٥.٠٤٪)	جبهة الإنقاذ ٥٩٨٧ (٤٥.٦٦٪)
٤ (٠.٢١٪)	حزب التجديد الجزائرى ٦١ (٠.٤٦٪)
٣ (٠.١١٪)	الحزب الاجتماعى الليبرالى ٥ (٠.٠٤٪)
---	الحزب الجزائرى للإنسان - رأس المال
	حزب الوحدة العربية الإسلامية الديمقراطية ٢ (٠.٠١٪)

(١) لم تكن التشكيلات ممتلئة فى جميع البلديات.

(وعددها ٢٩ بلدية) وعلى جميع بلديات قسنطينة (وعددها ١٢ بلدية) وجميع بلديات بجيجل (وعددها ٢٨ بلدية)^(١) ولنستبعد أولاً افتراض أن المخالفات^(٢) المحتملة للانتخابات قد تكون تسببت في قلب ميزن القوى الموجودة، فإن أقصى ما كان يمكنها أن تفعله هو تضخيم النتائج. فعندما تتحدث وسائل الإعلام المناهضة لجهة الإنقاذ عن «نسبة المساهمة الضعيفة للغاية» في الانتخابات (أي أن ٦٥٪ فقط من السكان ساهموا فيها) من أجل التقليل من شأن نتائجها، فإن ذلك يؤدي إلى النتيجة العكسية أي أنه يفضح من قيمتها: إذ أنها بالفعل المرة الأولى التي لا تتطابق فيها مصالح جهاز الدولة مع حجم هذه المساهمة. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة المساهمة في الانتخابات السابقة، فإن اشترك ٦٥٪ من المواطنين تعتبر نسبة مرتفعة للغاية. ولا يبدو لنا أن نظام الانتخاب بالتوكيل قد أثر على طبيعة التصويت النسائي (وهو النظام الذي يسمح لأحد الزوجين بالانتخاب بالنيابة عن الطرف الآخر، وبالتالي يقوم في معظم الأحيان الزوج بالانتخاب بالنيابة عن زوجته). وعلى عكس ما يتسرع في كتابته الدارسون الغربيون لهذه الظاهرة، فإننا لا نعتقد أن المرأة تمثل جزيرة لا تتفاعل مع ما يحيط بها، وأنها بالتالي تمثل جزيرة تقاوم المد الإسلامي. وحتى إذا كان هذا هو الحال في إطار شريحة ضيقة من النخبة التي تعيش في المدن، فلا يوجد شيء يثبت عدم قدرة هاتيك المناضلات على تجاوز عقبة القانون^(٣).

ويمكننا استنباط ثلاثة دروس من نتائج هذه الانتخابات: أولاً، انهيار جبهة التحرير الوطنية ولو لمجرد أنها لم تكن قادرة على التأثير على سير الانتخابات كما كانت تفعل دائماً. وبالإضافة إلى نهالكها النابع من احتكار السلطة لمدة ٢٨ عاماً، فقد كانت تتصارع بداخلها توترات غثيفة بين معسكر الإصلاحيين المقربين من الرئاسة وبين الحرس القديم المكون من أنصار الخط الذي كان يتبعه بومدين، وكان أولئك الأنصار قد عادوا بقوة أثناء المؤتمر الأخير للحزب. وقد يكون الرئيس

(١) حصلت جهة الإنقاذ في ستة بلديات على ما يزيد عن ٨٠٪ من الأصوات، وفي تسعة بلديات أخرى على نسبة أصوات تراوحت بين ٧٪ و ٨٠٪. وفي تسعة بلديات أخرى تراوحت بين ٦٠٪ و ٧٠٪. وفي ستة بلديات أخرى تراوحت بين ٥٠٪ و ٥٩٪. وفي البلدية الوحيدة من ولاية الجزائر، التي لم تحصل فيها على الأغلبية المطلقة، فقد حصلت على ٤٩.٥٪ من الأصوات. ذكرها الأرقام

KAPIL Arun, "Chiffres clés pour une analyse", in *Les Cahiers de l'Orient*, n° 23, 1991, p. 41 et suiv.

(٢) على عكس ذلك، فقد أدمنت الأساليب التي لجأت إليها جهة التحرير الوطنية في الجنوب (حيث كان لديها إمكانيات كبيرة للتأثير على رأي البدر).

(٣) تضمن القانون الجديد للانتخابات (في أكتوبر ١٩٩١) تجديد العمل بنظام الانتخاب بالتوكيل، وأعلن المجلس الدستوري الجزائري، بعد ذلك بمدة قصيرة، أن نظام التصويت بالتوكيل غير دستوري

الشاذلى بن جديد قد استحسن (ولم يعمل على تبسير الأمر كما يحاول الترويج لذلك بعض أعدائه) مساهمة جبهة الإنقاذ الإسلامية في حدوده ٣٠٪ من الأصوات من أجل التغلب على مقاومة «المخلصين للخط الاشتراكي» لسياسته الانفتاحية. ثانيا: أطاحت انتخابات ١٢ يونيو بهذه الآمال الكاذبة، وحيث إنها كرست -إضافة إلى انهيار جبهة التحرير الوطنية- الأغلبية الواضحة التي حصلت عليها جبهة الإنقاذ، ولم يكن ذلك راجعا إلى القانون الانتخابي إلا بنسبة ضئيلة، وكان هذا القانون ينص على إعطاء أغلبية المقاعد للقائمة المنتصرة، وكان أعضاء جبهة التحرير الذين ساهموا في وضع هذا النص يأملون أن يكون حزبهم هو المنتصر. وإذا نظرنا إلى هذه المعطيات من الناحية الجغرافية فإن ذلك يزيد من حدة هذه النتيجة التي تعطي «الجزائر التي يعتد بها» في الشمال للإسلام السياسي، بل إن هذه النتيجة تزيد من حدة الشك فيما يتعلق بحقيقة النتيجة التي حصلت عليها جبهة التحرير الوطنية في جنوبٍ اشتهر أكثر من غيره بسهولة التلاعب به في الانتخابات.

أما الدرس الثالث الذي يمكننا استخلاصه من هذه الانتخابات فهو عدم وجود التشكيلات البديلة أو وجودها في حالة من الضعف الشديد الذي تعاني منه.

فتحت راية جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آية أحمد -التي أسس إليها بقرار الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات- لا يبدو أن فكرة الديمقراطية كانت قادرة على الخروج من الجيتو الإقليمي القبائلي. أما فيما يخص التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب الطليعة الاشتراكية (الذي اختفى تماما من الساحة السياسية) فقد اتضح أنه عندما يتم تحقيق إطار تعدد الأحزاب لا تكفي الديمقراطية وحدها للتوصل إلى الأغلبية في الانتخابات.

أما «المستقلون» فإنهم لم ينجحوا على أية حال - في تكوين بديل اختراقى أو لم ينجحوا حتى في تكوين خط رجعة للمتعاطفين مع جبهة التحرير كما تصور بعض المراقبين.

١٣- هزيمة جبهة التحرير الوطنية أم انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية؟

إذا نظرنا إلى النتائج الأولى بطريقة احتمالية فهي تثبت أن التأثير «المنفرد» للغة جبهة الإنقاذ التي يفترض أنها متطرفة - وللممارسات الحقيقية التي يقوم بها بالفعل أحيانا مناضلو هذه الجبهة (وهي ممارسات مفترضة في أحيان أخرى) - كان - فيما يتعلق بالمرأة والديمقراطية وحقوق الإنسان- أقل كثيرا في المجتمع الجزائري نفسه عن تأثيره في الفرنسيين الذين يقرأون المجلات

الأجنبية بوجه عام والمجلات الفرنسية بوجه خاص. إن معظم التحليلات في الغرب -بصرف النظر عن اتجاهها- تميل إلى التقليل من شأن الاختلاف في تأثير هذه الأفكار المشار إليها. ورغم ذلك لا يجد معظم الناخبين (أى نسبة تتراوح بين ٥٥٪ و ٨٢٪ حسب مناهج التحليل) تطابقا بين آرائهم وبين النواة المتشددة في الإطار المرجعي للإسلام السياسي.

ومن البديهي أن « الأصوات الراقضة » كانت عنصرا هاما في هزيمة الحزب الواحد القديم (أكثر من « أصوات الإنذار »^(١) التي قد تكون من طابعها أن تتغير عندما يتم الانتخاب على المستوى الوطنى). وعلى عكس اعتقاد شائع للغاية، فإن هذا لا يمنع أن هذه « الأصوات الراقضة » ساهمت في انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية. ورغم أن الأحزاب الأخرى -ابتداء من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية حتى جبهة القوى الاشتراكية و« المستقلين »- لا تنقصها قنوات التعبير عن مجرد رفض جبهة التحرير، فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية كانت الوحيدة التي استطاعت الحصول على هذه الأصوات، ما هو سبب هذا النجاح الذى أحرزه الإسلام السياسى؟

يكمن هذا النجاح أساسا فى قدرة جبهة الإنقاذ على أن تحول لصالحها أكبر وأهم الإمكانات السياسية التى كانت متوفرة لدى جبهة التحرير. وتم هذا التحول بطريقة إيجابية فى بداية الأمر وذلك بفضل طبيعة خطاب جبهة الإنقاذ الذى يعد -على المستوى الثقافى والأيدولوجى- نتيجة امتداد الديناميكية القومية التى سبق أن عبرت عنها / استغلتها جبهة التحرير الوطنية فى المجالين السياسى والاقتصادى. ثم تم هذا التحول بطريقة سلبية، أى بفضل الوجه الآخر لعملية التطابق التدريجى الذى تم بين القوى السياسية -التي تستخدم مفردات تختلف عن مفردات جبهة الإنقاذ- وبين العالم الناطق باللغة الفرنسية، وفرنسا بالطبع، وخاصة بينها وبين نوع ما من النخبة الاجتماعية التى تعتبر مشبوهة نظرا لامتيازاتها الاقتصادية ولقربها من الدولة التى كانت تستعمر البلاد من قبل. إن تعارض خطاب جبهة الإنقاذ مع خطاب الإعلام الأوروبى، ساهم بالفعل فى إبراز أن مفردات مثل « الديمقراطية » و« حقوق الإنسان »، مفردات تنتمى إلى الثقافة الأجنبية، وهى تستخدم عادة من جانب الاعلام الأوروبى لمقاومة المضمون القومى الذى يقدمه الإطار المرجعى للإسلام السياسى. ومن المفارقات أن فرنسا (إعلامها وطبقتها السياسية معا) ساهمت بدور لا بأس به فى مهمة إفقاد القوى العلمانية مصداقيتها، لأن خطابها المتحمس لحماية

(١) « أصوات الإنذار » تعبير يطلق على أصوات الناخبين الذين قد ينجحون أحيانا -خاصة فى انتخابات المحليات- إلى الحزب الذى لا ينتمون إليه تعبيرا عن « عدم موافقتهم » على بعض سياسات حزبه. لكنهم لا يفعلون ذلك فى الانتخابات على المستوى القومى. ويكون سلوكهم الانتخابى الأول بمثابة « إنذار » منبه للحزب.

«المعسكر الديمقراطي» عندما تقابل مع خطاب جبهة الإنقاذ (التي تدين «حزب فرنسا») ساهم في نفس الوقت - بكل تأكيد- في التقليل من شأن هذا المعسكر وفي دفع شأن خصمه. إن إفراط تأييد التلفزيون الفرنسي^(١) «للقوى العلمانية»، والإفراط في استخدام بعض المفردات اللفظية ذات الإيحاءات السيئة في إدانة مناضلي جبهة الإنقاذ («ذوى اللحى» حقا ولكنهم ليسوا قذرين)^(٢) بكل تأكيد ذلك أن عقيدتهم تفرض عليهم الاغتسال خمسة مرات يوميا)، وكذلك العدوانية الانتقائية للغاية التي يتسم بها خطاب مقدمى برامج التلفزيون عند تقديمهم «للرجل الذي يخيف فرنسا»^(٣)، بالإضافة إلى عجز المعلقين المستمر عن الفصل بين هذا «التشدد» الذي لا يكتفون عن الحديث عنه، وبين الأطر المرجعية الخاصة بالهوية والتي يشترك فيها جميع الجزائريين، كل ذلك سمح لجبهة الإنقاذ بتحويل كل الاعتداءات الفرنسية إلى مكاسب سياسية.

أما قمة المفارقات، فهي تكمن في لجوء جبهة التحرير الوطنية باستمرار -في إطار كفاحها ضد جبهة الإنقاذ- إلى الإسهاب في استخدام خطاب الاعلام الفرنسي (فيما يخص العنف السياسي على سبيل المثال) وينجم عن ذلك عدة ثغرات في شرعيتها التاريخية التي كانت قد أسستها -تحيديدا- على قدرتها على الابتعاد عن رموز المستعمر (بكسر الميم) وشفراته.

١٤ - ١٩٩١ : إجهاض الاتجاه نحو الديمقراطية

بدا خلال فترة معينة أن مبادرة الانفتاح التي تمت في أكتوبر ١٩٨٨ ستواصل طريقها حتى تصل إلى نهايتها الطبيعية: انتخابات برلمانية حرة. وكانت انتخابات يونيو قد أظهرت قدرة النظام على مواجهة فشله فيها. ولم يبق -بالطبع- إلا أن نرى ما إذا كان النظام سيقبل هذا الاختبار على المستوى القومي مرة أخرى، مع كل ما يترتب عليه إذا استدعى الأمر ذلك.

ورغم ازدياد ضعف جبهة التحرير الوطنية وانقسامها فهي لم تكن تريد أن تخسر اللعبة على المستوى البرلماني كما كان الحال على مستوى البلديات، أو كان في نيتها على الأقل بذل كل ما لديها من طاقات حتى ذلك الحين لكي تقلب الأوضاع لصالحها.

(١) إن استقبال البرامج الفرنسية في دول شمال أفريقيا أمر في غاية السهولة.

(٢) استخدمت مندوبية إحدى «الجراند الكبرى» في فرنسا هذه العبارات في إطار وصفها لإحدى المظاهرات التي نظمتها جبهة الإنقاذ.

(٣) استخدمت مجلة *Le Point* الفرنسية هذه العبارة -على غلاف عدد من أعدادها- بخصوص عباس مندى.

١٥ - الهجوم المضاد

احتاجت خطة الهجوم المضاد، مع ذلك، عدة أسابيع لكي تتضح، لأن الصدمة الناجمة عن نتائج انتخابات يونيو كانت شديدة إلى درجة أنها خدّرت كل الطبقة السياسية الحاكمة. وبعد تأجيل النظام لإذاعة نتائج الانتخابات لفترة طويلة^(١)، ربما استسلامه كذلك لإغراء محاولة التقليل من شأن نجاح جبهة الإنقاذ، حاول النظام خلال المرحلة الأولى^(٢) أن يتبنى موقفا يؤكد أن نجاحهم ينحصر على المستوى المحلي كما حاول تحويل أرقام هذه الهزيمة إلى مكاسب ديمقراطية. وكان منطلق رئيس الوزراء مولود حمروش - ولم يكن مخطنا من هذه الوجهة - يتلخص في الآتي: إذا كانت نتائج الانتخابات ليست في صالحنا، فإن هزيمتنا شهادة في صالحنا أكثر من الانتصار الذي كان سيتبادر إلى الأذهان أنه غير قانوني - لأنها تشهد على رغبتنا في الانفتاح الديمقراطي. وحتى لو كان هذا المنطق لا يصدر في إطار خطة لكسب الجماهير مرة أخرى، فسرعان ما بدأت تتضح - في لهجة الصحافة الرسمية على سبيل المثال - الخطوط العريضة لمثل هذه الخطة.

ولم يكن يثير الدهشة أن ينصب التكتيك النظام أساساً على إحداث انقسام داخل معسكر الإسلام السياسي. إذ يرمى هذا التكتيك إلى إضعاف مصداقية جبهة الإنقاذ عن طريق توريطها في الإدارة المحلية وما يزيد من حساسية هذا الموقف أن جبهة التحرير الوطنية تركت تلك البلديات في حالة مالية متدهورة كما تم توا تخفيض الامتيازات التي يتمتع بها العمدة لعلاجها؛ ويرمى هذا التكتيك بعد ذلك إلى الاستفادة من التوترات الداخلية التي قد تترتب على مواجهة جبهة الإنقاذ لمقتضيات واقع البلديات، وإلى محاولة استغلال الانقسامات داخل جهاز القيادة إذا استدعى الأمر ذلك. وأخيراً حاولت جبهة التحرير تنمية تشكيلات إسلامية أخرى - وخلقها إذا استدعى الأمر ذلك - رأت أنها كفيلة بمنافسة جبهة الإنقاذ على أرضيتها، فيتم بذلك تفتيت قدرتها الانتخابية لكي تصل إلى الانتخابات البرلمانية في ظروف تسمح لجبهة التحرير الوطنية «المجددة» بتعويض فشلها المأسوي في الانتخابات المحلية. وقد تم بالفعل تنفيذ هذا التكتيك وإن كان بشكل إجرائي.

(١) لم يتم الكشف حتى يومنا هذا عن النسبة الدقيقة التي استند إليها خبراء وزارة الداخلية في تحديد التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية.

(٢) عبر النظام عن هذه المواقف عن طريق أقوال رئيس الوزراء ابتداءً من يوم ٢٢ يونيو، ولم يبدل الرئيس الشاذلي بأية نصه بحال من هذا الصدد، إلا بعد ذلك بفترة طويلة.

وحتى نهاية شهر يوليو (هذا الشهر الذي أصبح فى الواقع قصيرا نظرا لسفر بعض القادة إلى مكة، ولكثرة الالتزامات المدرجة فى جدول الأعمال الإدارية بالنسبة لباقي قادة جبهة الإنقاذ) اكتفت هذه الجبهة -دون حماس كبير- بإدانة النظام الذى يسير، كما يقول عباس مدنى، «كما لو كان هرما مقلوبا، رأسه لأسفل». فكان بذلك يطالب ضمنا بحل المجلس الشعبى الوطنى دون تحديد أجل معين لحدوث ذلك. كان أهم ما فى الأمر فى ذلك الحين هو احتواء أفواج الزائرين الأجانب المتواصلة (أفواج تنتمى إلى شتى المهن والاتجاهات: صحفيون، دبلوماسيون، مبعوثون سياسيون من اتجاهات مختلفة) ومحاولة مواجهة المهمة الصعبة.. مهمة تولى مهام الحصاد المهول الذى حصلت عليه جبهة الإنقاذ فى البلديات.

١٦ - جبهة الإنقاذ وبلدياتها

لم تمض بعض أسابيع على تولى جبهة الإنقاذ أمور البلديات حتى أصدرت كل من الصحافة القومية^(١) والصحافة الدولية، وشهادة فشلها، من جميع النواحي، مع افتراض عجزها عن الوفاء «بالوعود المدهشة» التى كانت تعد بها ناخبها، وافتراض أنها تواجه خيبة أمل متزايدة من طرف قاعدتها. وتصاعد من جوقة الاحتجاجات هذه، انتقادات لهذا المساس بالحريات الشخصية الذى يفترض أنه يمثل جوهر السياسة الثقافية لهذه الجبهة، وللعجز الهيكلى الذى يعانى منه أولئك المنتخبون الجدد فيما يخص قدرتهم على الاستجابة لمطالب مواطنيهم الاقتصادية. وخلال مدة طويلة ظل من الصعب تحديد ماهية الواقع فى إطار كل هذا التدفق الهائل للشائعات. لقد تولت مجموعة سياسية لا تتمتع بقدر كبير من الخبرة العلمية فى مجال تحمل مسئوليات سياسية، زمام الأمر فى هياكل البلديات ذات الأحوال المالية المتدهورة غالبا، وفى إطار إعلامى يتميز بالطابع العدائى، خاصة وقد قامت السلطة المركزية مؤخرا بالحد من الاستقلالية التى تتمتع بها

(١) إلا ف بعض الحالات الاستثنائية التى تستحق الشاء عليها.

أنظر على سبيل المثال هذه اللهجة المختلفة التى تحدث بها كل من غانية فوفوق وعقلى أية عبد الله اللذين يتعارفان مع المجلة الاسبوعية والأحداث الجزائرية الراهنة [*Algérie Actualité*] . فى حين أن لهجة هذه المجلة لا تتعاطف عامة مع جبهة الإنقاذ؛ وإن كل من يتصورون أن جبهة الإنقاذ سوف تحطم بعد بضعة سنوات من إدارة (البلديات)، مخطئون، لأنهم لم يشاهدوا كيف يستقبل هؤلاء الرجال «رعيقتهم»، ولم يروا صلاة معتقداتهم. لقد خاضوا المسألة الاجتماعية بفردهم، وعلى أية حال، فسوف يصنعون دانا أشياء أفضل (مما فعلته) جبهة التحرير أيا كانت إمكاناتهم.

هذه المجموعة. منذ ذلك الحين أمكننا التأكد من أن توقعات الكوارث تلك، والتي كان من المفروض أن تؤدي إلى انهيار جبهة الإنقاذ، لم تتحقق أبداً، وأنه كان ينبغي -على الأقل- إضفاء بعض الظلال عليها. وبناء على ذلك، فما هي أهمية إدانة قرارات الجبهة -وربما كان الكثير من تلك القرارات من صنع الصحافة الحكومية (وخاصة فيما يتعلق بالحرب التي يفترض أن جبهة الإنقاذ أعلنتها ضد موسيقى «الراي»^(١)) - التي اتضح في كثير من الأحيان أنه لا تأثير لها على غالبية الشعب العظمى؟ وربما كان بعض تلك القرارات قرارات اتخذها منذ مدة طويلة الأعضاء المنتخبون من طرف جبهة التحرير الوطنية، دون أن يثير ذلك الموقف أى نوع من الاستياء (مثل القرار الخاص بمنع ارتداء البنطلونات القصيرة أو القرار الخاص بغلق محلات الخمور). ومن البديهي أن جبهة الإنقاذ لم تحقق نتائجاً معجزات، كما أنه بديهي أيضاً أنها وقعت في أخطاء فنية. وقد تكون هذه الجبهة قد لجأت إلى الحلول السهلة مثل الاكتفاء بالاجراءات الرمزية والدلالية^(٢) لأنه من الأسير تنفيذها نظراً لخلوها من العواقب المالية. وكان اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات هنا وهناك يخفي صعوبة فعلية -إلى حد كبير- في التحكم في موقف اقتصادي خارج إطار قراراتها. ولكن هل كانت جبهة الإنقاذ قد وعدت بتقديم هذا القدر من المعجزات الذي يدعيه أولئك الذين يصرون على التشنيع عليها في جميع الأحوال؟ يبدو أن جبهة الإنقاذ استطاعت -في معظم الأحيان- أن تعمي كفاءات فنية لتولى المسؤوليات في مجال إدارة البلديات. وهذه الكفاءات كانت، على أقل تقدير، في نفس مستوى الكفاءات التي كانت موجودة في ظل المجموعة التي كانت تديرها قبل ذلك. بل إنه تم اللجوء في كثير من الأحيان إلى شخصيات من خارج إطار الحزب يعود تقديرها إلى كفاءاتها فحسب. وفي المجال الاقتصادي^(٣) أدى تنظيم شبكات توزيع تؤدي إلى خفض أسعار البيع (الأسواق الإسلامية) - إلى طرح فكرة عن كيفية حل حشد نضالي مكثف (جبهة الإنقاذ) لبعض المشاكل التي اشتهرت بأنها مستعصية. وإذا كان كشف حساب جبهة الإنقاذ محدوداً، ويتسم بالتناقضات في بعض نواحيه، فهو على أية حال بعيد عن أن يكون

(١) خلدت من الموسيقى العربية والغربية.

(٢) مثل الخطابات أو الإجراءات الخاصة بحظر الاختلاط، ونزع اللافتات القديمة التي كانت تحمل شعار «بالشعب وللشعب» لتوضع بدلا منها لافتات جديدة على واجهات البلديات كتب عليها «بلدية إسلامية» وهي بمثابة إعلان مسبق عن الإصلاح المحتمل لهذه المؤسسة.

(٣) ان التشابه الشديد -على المستوي الاقتصادي- بين البرنامج الذي أعلنته جبهة الإنقاذ يوم ٧ مارس ١٩٨٩ وبين خطاب الإصلاحيين في جبهة التحرير يجعل من الصعب إهداء ملحوظات هامة بخصر هذا البرنامج.

محصورا فى هذه «الهزيمة المروعة» التى كانت تشير إليها وسائل الإعلام على ضفتى البحر المتوسط^(١).

١٧- وسيلة الاستمرار: فرق تسد

لم تكن جبهة التحرير الوطنية هى الوحيدة التى تريد أن تحمد من طموحات جبهة الإنقاذ غداة انتصارها فى انتخابات ١٢ يونية. إذ أن الاتجاه الذى يقال عنه إنه ديمقراطى كان يشعر كذلك بصدمة نابذة من عدم نجاحه، وبأدر- فى المرحلة الأولى- بتنظيم «ندوات ديمقراطية تفتقد إلى الإقناع، وحاول الاتجاه الديمقراطي من خلال هذه الاجتماعات أن يوجد صفوفه. والمراقب الذى كانت تتاح له فرصة مشاهدة هذه الحشود المؤثرة التى تجتمع من أجل الصلاة فى الأماكن العامة والتى تنظمها جبهة الإنقاذ فى القبة أو باب الواد^(٢)، ثم ينتقل فى اليوم التالى ليرى صالونات فندق «سان جورج» حيث كانت توجد هذه الأعداد الضئيلة ممن ينتمون إلى المعارضة غير الإسلامية- هذا بالإضافة إلى وجود انقسامات شديدة بينهم- كان من الصعب على مثل هذا المراقب أن يتصور إمكانية حدوث انقلاب لميزان القوى خلال الفترة التى تفصل بين انتخابات البلديات وتكتملتها المتوقعة على المستوى الوطنى.

حقا، يظل بن بللا الطرف المجهول فى المعادلة. فلأنه اختار مقاطعة الانتخابات، ظل نقيما دون

(١) انظر على سبيل المثال كشف الحساب الذى يفتقد إلى الظلال والذى يقدمه صلاح درويش فى مجلة "Arabies" التى تصدر فى باريس (بتاريخ ماير ١٩٩١):

«لقد فشلت جبهة الإنقاذ فشلا ذريعا فى البلديات (...) فإن كشف الحساب سلبى للغاية (...) بعد عام (من توليها هذه المسئولية)، فإن عدد إنجازاتها الملموسة عدد بسيط، ومشاكل الحياة التى تعهد المتشددون بحلها، ظلت دون حل، فتم تخريب عدة مشاريع سياحية (...) وبالنسبة لنجم ١٩٩٠ (عباس مدنى) لقد بدأت رقصة المذبذب... الخ» (ص١٦). انظر أيضا: ROUADJIA Ahmed, "Le FIS à l'épreuve des élections législatives", op. cit., p. 75.

(٢) فى صلاة الجمعة التالية مباشرة للنصر الانتخابى الذى حققته جبهة الإنقاذ ظهرت بوادر الفرح الدينى الشعبى بطريقة يصعب وصفها. فقد تسبب تأثير الرياح العالية فى تفتيح السحاب بطريقة رأها بعض الناس معجزة حيث تصوروا أن يد الله تكتب اسم الجلالة فى السماء. فتعالى الصباح والنحب حتى بدا صوت على بن حاج خاننا متقطعا. ولم يؤثر فى الناس احتجاج المسئولين عن الأمن من رجال جبهة الإنقاذ قائلين: «ليس هذا هو الإسلام».

هزيمة. وعلى ذلك كان ثمة اعتقاد من جانب جبهة التحرير أو المعارضة غير الإسلامية أو كليهما معا بأمكانية استخدامه - في الوقت المناسب - كورقة «الجوكر». وهكذا، ظل بن بللا - خلال عدة أسابيع - موضع اهتمام شديد من طرف المراقبين. فبعد أن ظل في المنفى ما يقرب من عشر سنوات، حاول أول رئيس للجزائر أن يعود إلى الجزائر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠ وأن يقلب لصالحه معطيات انتخابات يونيو، في إطار مشبع بحملة واسعة من العلاقات العامة على المستوى الوطني والدولي، وفي إطار رحلة اتخذت طابعاً رسمياً نظراً لعودته على ظهر باخرة تضم أنصاره ومثلي الصحافة الدولية. ولكن سرعان ما خابت توقعات أكثر المعجبين به تهورا، أو توقعات كل أولئك الذين كانوا يأملون أن يجدوا في هذا الرجل السياسي العجوز خصما جديراً بالتصدي لطموحات جبهة الإنقاذ^(١). فلم تنجح مناورة بن بللا تجاه جبهة الإنقاذ والاتجاه الإسلامي نظرا لانتهازية خطابه. وحتى بعد عودته إلى وطنه، ظل بن بللا في حالة ترقب وحاول بمهارة تحديد موقعه على «مستوى آخر» أو «فوق الأحزاب»، على مستوى يتناسب مع طموحاته، ولذلك تبنى خطابا يتسم إلى حد كبير بعدم الوضوح، بل كاد أن يكون غامضا تماما في بعض الأحيان. ففي الوقت الذي هاجم فيه بشدة جبهة التحرير ووصفها بأنها «جمعية من المفسدين الذين يعلنون أنهم مصلحون»^(٢)، أعلن معارضته العنيفة لجبهة الإنقاذ. لكنه أعلن في موقف آخر أنه على استعداد للتحالف مع هذه الجبهة الأخيرة. وللدعوة للتصويت في صالحها، ثم يأتي في اليوم التالي ليكذب ذلك، ويطلق كرة اختبار يمينا، ويقوم بزيارة سرية يسارا. لكنه مع ذلك لم يستطع التوصل إلى أن يستعيد في شبابه قدرا من الأنصار يتناسب مع طموحاته^(٣). صحيح أنه خرج

(١) خلال الأسابيع التي سبقت عودة بن بللا، كان يبدو لحسن زناتي (في وكالة الأنباء الفرنسية) أنه يلاحظ في شوارع مدينة الجزائر، وحرد، «الهجاء» لا يقهر عند «ذوي اللحى الذين يميلون إلى خلع رداهم الديني» وكانت ملاحظته هذه قد دفعته إلى السؤاهاكشاها جبهة الإنقاذ. في اليوم التالي لعودة القائد العجوز، وتوقع عدد لا بأس به من الدارسين - الذين يعتبرون من بين أفضل المحللين - أن عودة بن بللا «جسديا» إلى الأرضية السياسية، سيكون لها أهمية أكبر من ذلك بكثير. (أنظر على سبيل المثال .

DJE-GLI OUI , in *Maghreb Machreq-Monde arabe*, n° 127, etc.

إد بقول هذا الكاتب «إن عودة بن بللا إلى الجزائر مستوذي (..) بالضرورة إلى إعادة تشكيل الهجاا الإسلام السياسي»

(٢) استهشاا ررد في . STAVOSH Ghazi, in *Jeune Afrique*, n° 1586, du 22 au 28 mai 1990.

(٣) وكاتت مجلة *Tribune d'Octobre* (السان حال الحركة من أجل الديمقراطية التي يقودها بن بللا) لا تستبعد يوم ٤ ماير ١٩٩٠ والتحالف مع أحزاب أخرى من أجل الدفاع عن العناصر الثابتة في الأمة: الإسلام والعروية. وعندما وصل بن بللا يوم ٢٨ سبتمبر إلى الجزائر، تم استبعاد هذه الفكرة.

«لى أنفرن بهرب من أحزاب نبار الإسلام الساسي. لن أكون طرفا في تحالف إسلامي».

خلال فترة معينة من موقف الترقب، عندما اتخذ موقفا واضحا مدافعا عن العراق. ولكن ذلك لم يسمح له بالحصول على تأثير ما فى جانب مناضلى جبهة الإنقاذ أو أنصارها. بل إنه لم يستطع التوصل إلى أن يظهر - بالنسبة للأحزاب الموجودة - كطرف وسيط لاغناء عنه، إذ يبدو أنه كان يحلم بالقيام بهذا الدور على غرار محمد مزالى فى تونس.

أما رغبة نظام الحكم - ومجهوداته بدون شك - فى إيجاد منافس لجبهة الإنقاذ فى إطار الإسلام السياسى، فسرعان ما تحققت. لأن إنشاء «الجبهة» لم يكن - فى الواقع - قد نجح فى تنظيم جميع الطاقات المتاحة على مستوى الإسلام السياسى. فقد كانت شخصيتان لهما وزنهما قد فضلنا البقاء مستقلتين: وهما الشيخ العجوز سحنون ومحمود نحناح (فيما يتعلق بسحنون فرما يكون قد تم استبعاده^(١)). يقود سحنون «رابطة النداء الإسلامى» التى أنشئت بعد مظاهرات ١٩٨٨. وكانت هذه الرابطة تمثل، بعد قطيعة أكتوبر، الرعاة الأول على مستوى المؤسسات الذى استقبل حشد الإسلام السياسى. وعلى هامش الساحة الحزبية الصرفة، فإن هذه الرابطة تحافظ على كيانها باعتبارها متحدثا سياسيا. إذ أنه منذ إطلاق سراح الشيخ سحنون، تتجنب السلطة الإسامة إليه، وفى مقابل ذلك اتخذ هذا الشيخ عدة مواقف تؤيد نحناح ومناهضة لإدارة جبهة الإنقاذ. هذا لا يمنع أن عباس مدنى ظل يمثل هذه الجبهة الأخيرة فى رابطة النداء الإسلامى، (فهو يجلس بجوار محفوظ نحناح، وأ. جاب الله، ومحمد سعيد ... الخ) رغم اختلاف وجهة النظر - الذى عبر عن نفسه منذ وقت قريب للغاية - بين مدنى وبينهم.

وعلى عكس ذلك، فإن الصراعات بين نحناح وقادة جبهة الإنقاذ ليست حديثة العهد، فهناك إلى جانب التنافس الشخصى الواضح، أوجه نزاع قديمة. هناك شائعات - يمكن تصديقها إلى حد ما - تصر على أن نحناح قد لعب دورا فى مسألة مصطفى بويعللى، وأن هذا الدور كان أقرب إلى صالح السلطة من صالح المجموعة المتطرفة الصغيرة. تؤكد هذه الشائعة أنه - على الأقل - ساعد وزارة الداخلية بإعطائها المعلومات التى حصل عليها عن هذا المتهم المسلح بعد أن كسب ثقته وتجاوز معه^(٢). واكتفى نحناح فى بداية الأمر بإنشاء «جمعية الإرشاد والإصلاح» التى اعتبرها

(١) فى تصريح لصحفى جزائرى قال سحنون: «إنهم لم ينتظرونا، فلم نكن موجودين (فى ذلك الحين)»
in *Algérie Actualité*, n° 1252, 12 octobre 1989.

وبخصوص نشأة جبهة الإنقاذ انظر :

KAPIL Arun, op. cit.

(٢) وهناك بصفة منتظمة شائعات حول على بن حاح تتهمه بالتمكن من الخروج من السجن بفضل التنازلات التى قدمها لحارسيه فى السجن. أنظر الاتهامات التى يوجهها إليه اللابن كانوا معتقلين معه، والتى تولت الصحافة المناهضة لجبهة الإنقاذ، نشرها على صعيد واسع فى:

AL-AHNAF et alii, op. cit.

غير سياسية، وكان يقدم الحجج هنا وهناك على أن الوقت ليس مواتيا « للانتقال الى العمل الحزبي »^(١) لكن عدم قدرته الواضحة فى التأثير على ديناميكية الحشد الكبرى المتوفر لدى جبهة الإنقاذ، سواء على المستوى الانتخابى أو على مستوى الشارع، دفعته فى اليوم التالى لانتخابات يونيو ١٩٩٠، إلى أن يركب القطار الانتخابى بانشاء تشكيل خاص به، رغم تناقض ذلك مع التحليلات التى كان يقدمها من قبل. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة لانطلاق الانتفاضة الفلسطينية، أعلن نحنناح يوم ٦ ديسمبر ١٩٩٠ إنشاء « حركة المجتمع الإسلامى » واختصارها « حماس » مما يذكرنا بـ « حركة المقاومة الإسلامية » الموجودة فى الأراضى المحتلة. فالانتفاضة التى تحتفل بعيدها الثالث، تزيد من شعبية الحركة فى الأراضى المحتلة وتأمّل حركة « حماس » الجزائرية الاستفادة من شعبية « حماس » الفلسطينية. وتتلقى هذه الحركة حاليا تأييد حركة جنينية إلى حد كبير، وهى حركة الجزائر الإسلامية المعاصرة، فقد أعلن قائد هذه الحركة أن حركته اندمجت فى حركة الإرشاد لتخلق حركة المجتمع الإسلامى الجديدة. وتصر الصحافة الفرنسية^(٢) على تقديم هذه الأخيرة فى صورة تبرز اعتدالها فى مقابل تقديم صورة راديكالية لجبهة الإنقاذ. ويصل هذا الإصرار إلى حد أنها ترحب بنحنناح قائلة: « الرجل الذى نجح فى الجمع بين الإسلام والديمقراطية ». ورغم أن قدرة حركة المجتمع الإسلامى^(٣) على الحشد تبدو بوضوح أكبر فى بليدة (التي ينتمى إليها نحنناح أصلا) فهى لا تزال لا تقارن مع قدرة جبهة الإنقاذ فى هذا المجال. لقد استطاعت هذه الأخيرة أن تجمع ١٥ ألف شخص تقريبا فى مدينة الجزائر يوم ٧ نوفمبر ١٩٩٠، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة والثلاثين لبداية الكفاح المسلح.

ويعد أن تم الاعتراف بها رسميا يوم ٢٩ أبريل ١٩٩١، عقدت حركة المجتمع الإسلامى مؤتمرا التأسيسى يوم ٢٩ مايو ١٩٩١. وسرعان ما ظهر أن مناضلى هذه الحركة يمثلون وسيلة لتحقيق الانقسام داخل جبهة الإنقاذ، وأن جبهة التحرير تؤيد هذا العمل تأييدا كاملا. وهكذا وقعت معارك موجهة مخططة بين مناضلى حركة المجتمع الإسلامى وبين مناضلى جبهة الإنقاذ

(١) انظر على سبيل المثال حواراه مع الاخوان المسلمين المصريين (فى لواء الاسلام، يونيو ١٩٨٨) حيث يحدد المسار العديدة لدخول المجالس السياسى: « ان النشاط الحزبى لا يتلام مع الحقبة التاريخية التى نعيشها. لقد خرجت البلاد تورا من مرحلة الحزب الواحد. إن أهدافنا ليست أهدافا قصيرة المدى. نحن نفضل التطور ببطء نحو عودة الإسلام ». « سنساند الجبهة الإسلامية ... بنصائحنا ». وفى جمعية نحنناح فرع نسانى نشيط إلى حد كبير، لا علاقة له بالصريحات التى يصدرها عن القضية النسائية.

(٢) وهى فى هذه المرة كذلك لا تهتم كثيرا بما تثيره على الساحة الجزائرية من أثر عكسى تماما لما تنتظره.

أنظر عدد مايو ١٩٩٠ من مجلة *L'Express*.

(٣) التى تنشر مجلة البأ.

التي تساندها - فى كثير من الأحيان - مجموعات صغيرة أكثر راديكالية (مثل التكفير والهجرة أو الجهاد) تسيطر على بعض المساجد الهامة^(١).

وهناك عدد كبير من المجموعات الصغيرة المتطرفة التي تتحرك فى الواقع داخل إطار الإسلام السياسى دون الاعتراف بقيادة جبهة الإنقاذ. وهذه الجماعات معروفة إلى حد ما، مثل التكفير والهجرة وأنصار جماعة التبليغ التي غالبا ما يتسم أعضاؤها باللاعنف، ومجموعة صغيرة موالية لإيران تعرف باسم «السنة والشرعة»^(٢) وهناك أيضا أنصار ما يفترض أنه حزب الجهاد، ومجموعة «الأفغان» الذين منحتم خبرتهم فى مجال حرب العصابات ضد القوات السوفيتية مكانة لا تتناسب مع مدة كفاحهم النضالى. وتحتفظ جميع هذه المجموعات بتسلسل معين من الاستقلالية تجاه جبهة الإنقاذ. ورغم أن هذه المجموعات الصغيرة لا تحاول منافسة هذه الجبهة الأخيرة فى مجال الانتخابات (وهى على أية حال لا تستطيع منافستها)، فهذا لا يمنع أنها تمثل -سواء تلاعبت بهم الشرطة واستخدمتهم أم لا- مصدر قلق بالنسبة لعلاقات الإسلام السياسى، لأنهم يضعونه باستمرار فى مواقف صعبة بمزايداتهم المتطرفة، التي تأخذ وسائل الإعلام على عاتقها إلصاقها فوراً بجبهة الإنقاذ. وفى بداية فترة حالة الطوارئ (وستتناول ذلك الموضوع فيما بعد) فإن نسبة معينة من التوترات الموجودة داخل قيادة جبهة الإنقاذ تنتج من خلافات حول ما إذا كان يتحتم التضامن مع هذا الهامش الراديكالى من تجاههم أم لا^(٣).

أما منافسة حركة النهضة الإسلامية، فهي أكثر جدية، وإن كان يبدو أن انغراسها لا يتجاوز المنطقة التي ينتمى إليها أصلاً مؤسس هذه الحركة عبد الله بن جاب الله، الذي ينتمى أصلاً إلى بوشتاته فى ولاية سكيكدة. لقد ولد فى وسط مُعدم إلى حد كبير يوم ٢ مايو ١٩٥٦، وبدأ دراسة القانون فى جامعة عين الباي فى قسنطينة عام ١٩٧٤، ويصرح أنه -ابتداءً من لهذا

(١) وتسببت إحدى هذه المواجهات بين مناضلى «حماس» وأعضاء مجموعة التكفير والهجرة بمساعدة أعضاء مجرعتى «جماعة التبليغ» و«الجهاد»، فى إصابة خمسة أشخاص بجروح.

(٢) دخل بعض المسلمين الذين يفترض انتمائهم إلى مجموعة «السنة والشرعة» قاعة الجلسات فى محكمة الجنابات فى بلدية يوم ١٦ يناير ١٩٩٠، واستولوا على رشاش أحد الحراس أثناء محاكمة أحد أنصارهم، وأخذ الحارس رهينة. وقائد المجموعة يدعى نصر الدين خليل وهو موظف بأحد مساجد بلدية. أما الأربعة الآخرون فهم على التوالي: تلميدان فى مدارس اللبسية، وطالب جامعى وشخص عاطل. تعتبر هذه المجموعة ذات ميول شعبية ومرتبطة مع حزب الله الموالى لإيران. ومن المفروض أنها منفردة فى عدة مدن فى شمال الجزائر. ومن المفروض أن المجموعات الشيعية متواجدة فى الأحياء الشعبية فى العاصمة (والتي توجد فى أطراف المدينة).

(٣) ويقال إن عباس مدنى -قبل بضعة أيام من القبض عليه- لم يعارض بشدة قيام الشرطة بمحاولات للقضاء عليهم.

الوقت- أسس مجموعة سينطلق منها حزبه بعد ذلك بست عشرة سنة. وتم استجوابه عدة مرات^(١) وسجن مرتين، مرة فيما بين (١٩٨٢-١٩٨٤) ومرة فيما بين (١٩٨٥ و١٩٨٦). وفى ديسمبر ١٩٨٨ أعطى القاعدة القانونية لحركته لتصبح جمعية « النهضة ». وفى يوم ٣ أكتوبر حصل قائد هذه الجمعية على الاعتراف بها حزبا رسمياً يحمل نفس الاسم: « حركة النهضة الإسلامية »^(٢). ويذكرنا اسم هذه الحركة باسم حركة راشد الغنوشي فى تونس.

ومن بين العشرات الأخيرة التى تواجه جبهة الإنقاذ، نذكر جمعية تم الاعتراف بها قانونيا يوم ٢٦ مارس ١٩٩١ تحت اسم رابطة العلماء، وهى تعلن أنها بعث لرابطة قام بتأسيسها فى ١٩٣١ عبد الحميد بن باديس الذى تنتسب إليه. ونذكر كذلك جبهة الجهاد والوحدة وحزب الله الذى لا يعرف عنه الكثير^(٣)، والذى يحتمل أن يكون قائده هو جمال الدين باردى. وتعتبر هاتان الحركتان الأخيرتان عن وجودهما عن طريق إصدار بعض البيانات، أما حزب الأمة بقيادة يوسف بن خدة (وهو الرئيس السابق للحكومة الجزائرية المؤقتة التى تم انشاؤها قبل الاستقلال) فهو لم يتوصل إلى أن يسمعنا صوته، كما هو الحال بالنسبة لحزب التجمع العربى الإسلامى بقيادة على زغدود رغم حصوله على اعتراف السلطات به.

١٨- جبهة الإنقاذ والجيش

إذا كان الجيش لا يقلت- فى الجزائر مثلما هو الحال فى غيرها من الدول- من تغلغل الإسلام السياسى إلى أعماقه، فإن أركان حربه ومعظم ضباطه ظلت مصالحهم تتطابق تماما- خلال ستة وعشرين عاما- مع مصالح المؤسسة الحزبية، وما زالت مرتبطة ارتباطا وثيقا معها.

(١) فى إطار المواجهات التى دارت بين حركات الإسلام السياسى التى كانت فى مرحلة التكوين وبين أعضاء اللجنة الجامعية من أهل الثورة الراحبة التى كانت تمثل المأوى الرئيسى بالنسبة لليسار الناطق باللغة الفرنسية، والذى كان يزيد نظام الحكم فى جامعة قسنطينة فى السبعينات.

(٢) مقر هذا الحزب فى قسنطينة، وجلس نائب الله (وهو متزوج وأب لستة أطفال) فى هذا الحزب بجوار محمد الهادى عثمانة (الكرتر العام، وُلد فى ١٩٥٨) وراشد بوجلجون.

(٣) الهف

وعندما يتعلق الأمر بتحليل عودة هذا الساعد المسلح لسلطة جبهة التحرير الوطنية، على الساحة السياسية - بعد غياب لم يستمر سوى بضعة أشهر - فإن هذه التحليلات لا تأخذ في الاعتبار المعطيات الأساسية الخاصة بارتباط المصالح بين الحزب الحاكم والجيش، بل إنها تمنع هذا الأخير وظيفته مستقلة عن جبهة التحرير، وهوية أيديولوجية^(١) لم يتمتع بها الجيش - في الواقع - أبداً. كان مثل جبهة التحرير، يعتبر جبهة الإنقاذ - منذ إنشائها - خصماً خطيراً للغاية، لأن وصولها إلى السلطة كان يهدد بانها، عهد الحزب الذي يحكم الدولة منذ ١٩٦٢، وبذلك ينتهي عهد الامتيازات المادية الهائلة التي يتمتع بها جهاز الحكم: الجيش والحزب.

ويبدو لنا أنه ينبغي وضع المناوشات الأولى بين الجيش وجبهة الإنقاذ، في هذا الإطار. وكان الجنرال شلوفى (وهو من المقربين إلى الشاذلي) أول من خرج عن تحفظه ليبدل بتصريحات تدين بطريقة ضمنية جبهة الإنقاذ وتتهمها باستغلال الديمقراطية «التي يدافع عنها الجيش»، من أجل محاولة فرض آرائها. وتسبب القرار الذي اتخذته الجيش بخصوص منع ارتداء الحجاب في المستشفيات العسكرية، في إثارة الخلاف من جديد. وازدادت حدته عندما قام على بن حاج بالإدلاء بعدة تصريحات استفزازية مناهضة للجيش أثناء حرب الخليج. وخلال واحدة من أهم المظاهرات التي نظمت في الجزائر، اقترح على بن حاج أمام وزارة الدفاع القيام بتدريب متطوعين لكي يحلوا محل القوات المسلحة التي تخلت عن الدفاع عن العراق، وأدان نظم الحكم الخائنة والفاسدة - في العالم العربي - تلك التي تشتري السلاح لتستخدمه في محاربة الشعب. وبعد ذلك بيومين كان العنوان الرئيسي للصفحة الأولى من مجلة «الهداية» (وعلى بن حاج أحد قادتها): «الجيش الجزائري وحرب الخليج: أسد عندما يحارب (الإسلام السياسي) وفي الحروب نعام».

١٩ - نحو المواجهة

قبل شهرين من الموعد المحدد لإجراء الانتخابات (٢٧ يونيو)، بدأ نظام الحكم يدرك حدود نتائج هجومه المضاد. فهو يتجه - إن لم يحدث شيء غير متوقع - نحو تكرار هزيمته الانتخابية. أو على الأقل، فإن خطر الفشل ما زال ماثلاً بنسبة مرتفعة لحد لا يمكنه تحمله. ذلك أن عمليات

(١) تحدث عدد كبير من المحللين عن الجيش هذا «المدافع التقليدي عن الديمقراطية في الجزائر»، وكانوا في غاية الجدية عندما قالوا ذلك

استطلاع الرأى، التى نشرت والتى لم تنشر^(١)، تسمح له أن يتحقق من حدود فشل جبهة الإنقاذ المفترض فى البلديات. واستأنف نظام الحكم اللجوء إلى استراتيجيات شبه شرعية. فلجأ إلى سلاحه القديم - إلى جانب الحملات الصحفية وإلى جانب المناورات الكثيرة التى يرجع أن الشرطة السرية تقوم بها- أى سلاح إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية لكى ينقذ قضية جبهة التحرير الخاسرة. لقد كانت الديمقراطيات الغربية تلجأ دائما إلى هذا السلاح الأخير، حيث إن استخدامه «المتعقل» كان يسمح فى انتخابات الدوائر، باضفاء «الظلال» على أوجه الضعف المحلية التى تعاني منها التشكيلات التى تتولى السلطة. وقد لجأ المشرع الجزائرى -سواء بمساعدة فنية من طرف موظفى وزارة الداخلية الفرنسية المتخصصين فى هذا المجال أو بدونها- إلى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة مكثفة للغاية. وبناء على ذلك التقسيم الجديد ارتفع عدد هذه الدوائر إلى حد كبير فى الجنوب -حيث إن كثافته السكانية ضعيفة، وإنه ظل مؤيدا لجبهة التحرير- وبصبح هذا العدد نادرا جدا فى الشمال فى المساحات المدنية الشاسعة التى ينتشر فيها نفوذ جبهة الإنقاذ، وذلك رغم أن عدد الدوائر الإجمالى عدد مرتفع للغاية^(٢). ويصل التفاوت إلى حد أن عدد الأصوات اللازمة لانتخاب نائب يختلف بين الولايات بنسبة واحد إلى عشرة. وإذا قبلت جبهة الإنقاذ مبدأ دخول مثل هذه الانتخابات فإنها بذلك تقبل مبدأ إعدامها الشرعى. وبناء على ذلك فمن المنطقى أن يتسم الحوار بين السلطة وجبهة الإنقاذ، بتساعد نبراته المتوترة. فانطلقت جبهة الإنقاذ فى طريق المطالبة بإعادة صياغة القانون الانتخابى. ولأول مرة بدأت تهاجم بن جديد أمام عدد كبير من الحاضرين. لقد شعر عباس مدنى أن رئيس الدولة نقض عهده، وهذا الانتطاع ليس خاطئا تماما. وبناء على ذلك، طالب قائد جبهة الإنقاذ، لأول مرة، بإلحاح بإجراء انتخابات رئاسية قبل الميعاد المحدد لها، وفى حالة عدم تحقيق هذا المطلب الأخير فإنه يهدد بمقاطعة الانتخابات البرلمانية. أما أعضاء مجلس الشورى الذين لا يزيد عددهم من بعض عشرات فهم بعيدون كل البعد عن الاتفاق على الاستراتيجية التى ينبغى تبنيها. وانعقد اجتماع

(١) كان استطلاع الرأى الذى نشرته مجلة «أحداث الجزائر الراهنة» [Algérie Actualité] فى بداية شهر مايو -ربالضيق ينبغى إعطاء هذا الاستطلاع قيمة نسبية- لا يزال يعطى جبهة التحرير فرصة الخروج منتصرة من الدور الثانى فى الانتخابات إذا استطاعت على الأقل المعقول على الغالبية العظمى من أصوات المعارضة غير الإسلامية. وكان هذا الاستطلاع يقدر توزيع الأصوات كالتالى: ٣٣,٤٪ لجبهة الإنقاذ، و٢٤٪ لجبهة التحرير «الاصلاحية»، و٨٪ لجبهة القوى الاشتراكية و٦,٤٪ للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و٢٠٪ ل«حناس» و٧,٠٪ للحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر.

(٢) العدد الإجمالى للدوائر يرتفع إلى ٥٤٢ ومعنى ذلك إن الحزبين الكبيرين هما وحدهما اللذان يمكنهما أن يكون لديهما مرشحون فى جميع الدوائر. ولا تستطيع جبهة القوى الاشتراكية التقدم إلا إلى ٢٨٠ دائرة.

تنسبى يوم ٢٧ أبريل فى مقر رابطة الدعوة الإسلامية، فجمع بين الشخصيات البارزة فى الإسلام السياسى: عباس مدنى ونحناح وين جاب الله. وتم تأجيل دراسة اقتراح بخصوص تقديم قوائم مشتركة فيها أعضاء جبهة الإنقاذ بنسبة الثلثين. ويقترح عباس مدنى القيام بحملة من أجل تأجيل الانتخابات وإلغاء القانون الانتخابى ولكن نحناح يرفض مساندته فى هذا الاتجاه.

أما أحزاب المعارضة غير الإسلامية، فقد رفضوا كذلك القانون الانتخابى، باستثناء جبهة القوى الاشتراكية. إذ أنه بفضل سحر توزيع مولود حمروش للدوائر الانتخابية، أصبح لسكان تيزى أوزو (التي تعتبر منطقة نفوذه والتي يقدر عدد سكانها بحوالى مليون شخص) الحق فى انتخاب نفس عدد النواب الذى يحق لسكان العاصمة انتخابهم (والذين يرتفع عددهم إلى مليونين ونصف). وبالتالي اختارت جبهة الإنقاذ اللجوء إلى سلاح الإضراب.

لقد كانت تشكيلات المعارضة الأخرى، بما فى ذلك «حماس» تفضل ألا تتضامن مع جبهة الإنقاذ وكانت تطالب بحلها. وبدت الأيام الأولى من الإضراب كما لو كانت نكسة لاستراتيجية عباس مدنى. وإذا كانت الغالبية العظمى من خدمات البلديات قد توقفت، وإذا كان إضراب المواصلات قد شل المدينة، فيبدو أن نسبة كبيرة من القطاع الصناعى لم تتجاوب مع نداء جبهة الإنقاذ. وراحت وسائل الإعلام -مع جميع الاتجاهات- تعلن على الملأ أن المنتصر فى انتخابات يونيو يمر بالساعات الأولى من انهياره. وعلينا الانتظار عدة أسابيع قبل أن نعرف أن أهم جزء فى تصنيع البترول شمله الإضراب، وأن هذا الإضراب الذى يقال عنه فى كل مكان أنه فشل فشلا ذريعا^(١)، يكلف الاقتصاد الوطنى مبالغ باهظة وأنه ينبغي عمل كل شئ -بما فى ذلك التنازلات السياسية- من أجل إنهائه. وازداد حجم التعبئة فيما بين ٢٦ و ٢٨ مايو وانتشرت المظاهرات فى شوارع العاصمة والأقاليم (حيث ضمت مسيرة يوم ٢٧ مايو مائة ألف متظاهر). وبدأت الشرطة التدخل يوم ٢٩ مايو، وازدادت حدة الاشتباكات خلال الأيام الأولى من يونيو، فتم تبادل الرصاص بين قوات الشرطة -دون التأكد من هوية المحركين- والمجموعات الرديكالية (التكفير والهجرة، الجهاد... الخ) التى اشتهرت بتقاربها من جبهة الإنقاذ. وفى يوم ٤ يونيو، حارلت قوات الشرطة السيطرة على الأحياء

(١) وتقول لوموند -التي تتميز، فى كثير من الأحيان، بمستوى أفضل -فيما يخص مناقلى جبهة الإنقاذ: «ذرى اللهى الطويلة الكثة (الذين يتجولون) على سطح المدينة التى تتجاهلهم».

(بلكور وباب الواد) التي تتمتع فيها جبهة الإنقاذ بالأغلبية، فازدادت حدة الاشتباكات، وأسفر ذلك عن عدد كبير من القتلى. وحاصرت دبابات الجيش العاصمة مساء يوم ٥ يونيو، وفي الثانية صباحا أعلن رئيس الدولة الأحكام العرفية لمدة ٤ أشهر.

وهكذا انتهت صفحة من صفحات تاريخ الجزائر. لقد عاد الجيش الوطني الذي خرج -منذ فترة تزيد قليلا عن سنة- من ساحة المؤسسات، عاد لتوه ليظهر بصورة ملفتة للانتظار. وفي خضم نزول الدبابات، أعلن رئيس الدولة تأجيل الانتخابات التشريعية واستقالة حكومة حمروش. وطلب من سيد احمد غزالي -الذي خلفه- تشكيل حكومة مكونة من «التكنوقراطيين»، وكانت العناصر التي تنتمي إلى جبهة التحرير شبه منعدمة في الوزارة الجديدة. فأعلنت جبهة الإنقاذ، يوم ٧ يونيو، إنها الإضراب، لقد حصلت على تعهد بإجراء الانتخابات قبل الميعاد المحدد لها. وبعد إعلان هزيمتها خلال فترة بداية الإضراب. أصبحت هذه الجبهة تبدو -خلال فترة ما- كما لو كانت تسبب في إسقاط حكومة وتوصلت إلى ما تريده بخصوص انتخابات الرئاسة، وبدت كما لو كانت المنتصر الكبير في هذه المرحلة السياسية. ولكن الحرب التي شنها المساعد المسلح لجبهة التحرير ضد جبهة الإنقاذ، كانت ما تزال في بدايتها ذلك إنه فيما بين ٩ و ٣٠ يونيو تجاوزت الاعتقالات المجموعات الصغيرة الراديكالية التي توجد في أطرافها، لتصل إلى عمورها الفقري، فتم اعتقال كوادر جبهة الإنقاذ من جميع أنحاء الدولة. وأمرت السلطات العسكرية بإعادة وضع اللافتات التي تحمل شعار الجمهوري (بالشعب ومن أجل الشعب) التي كانت جبهة الإنقاذ قد انتزعتها من هنا وهناك ووضعت بدلا منها لافتات تحمل اسم «بلديات إسلامية». ولكن تنفيذ هذا الأمر واجه مقاومة شعبية -غير منتظرة- في عدة أحياء، في العاصمة، فاضطرت السلطات العسكرية إلى التراجع عن هذا القرار. وأسفرت هذه الاضطرابات عن عشرات القتلى وما يزيد عن مائتي جريح أصابهم طلقات الرصاص. وفي هذا المناخ المتوتر للغاية، أشار على بن حاج إلى ضرورة «تخزين السلاح»، فترتب على ذلك زيادة التوتر داخل مجلس الشورى، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يرون أن الجبهة تمادت إلى أبعد مما يجب وأن الوقت قد حان للتفاوض مع من يحتكرون القوة. وبعد فترة تزيد قليلا عن العام منذ انتصارها الانتخابي الهائل، أي يوم ٢٦ يونيو

١٩٩١ بدأت تظهر الشغرات الأولى فى الوحدة التى صنعت قوة الجبهة حتى ذلك الحين، وكان عباس مدنى قد وصف - فى اليوم الثالث من الاضراب- بيانا صدر من مجلس الشورى يدعو إلى إنهاء الإضراب، بأنه بيان كاذب، وبهذه الطريقة ظهرت أهمية الخلافات التى تنمو داخل جهاز قيادة جبهة الإنقاذ، ولكن فى هذه المرة، أصبح الموقف أكثر خطورة، فوافق ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى - نظرا للضعف القوية التى مارسها ممثلو نظام الحكم - على تسجيل بيان فى وهران، يعلن صراحة عن ابتعادهم جذريا عن خط عباس مدنى وأساليبه. فأعلن بشير فقيه: «أحذروا، عباس مدنى يمثل خطرا بالنسبة لجبهة الإنقاذ وبالنسبة للإسلام. إننى أتبرأ من الحزب». أما أحمد مرانى (المستول عن الشؤون الاجتماعية) فهو يذهب إلى أبعد من ذلك: «يوجد فى جبهة الإنقاذ عناصر تستخدم كل سلطتها وكل نفوذها لتدفع الحركة نحو المواجهة». وكان معارضو عباس مدنى لا يدركون أنهم بهذه الطريقة يعطون الفرصة للجيش لتجاوز مرحلة جديدة فى عملية تحكمه فى المناخ السياسى. فاختار هذه اللحظات الصعبة التى تمر بها جبهة الإنقاذ لكى يحتل مقرها فى العاصمة، ولكى يلقى القبض فى اليوم التالى (يوم ٣٠ يونيو) على أهم زعيمين فيها: على بن حاج^(١) وعباس مدنى. وتمت إحالتهما فوراً إلى محكمة الأمن العسكرية فى مدينة بليدة بتهمة «التآمر المسلح ضد الدولة». وامتدت حملة الاعتقالات لتشمل باقى أعضاء جهاز قيادة هذا الحزب. وفى البداية تم اعتقال ثمانية من الأعضاء المعروفين فى مجلس الشورى، ثم تزايد عدد الاعتقالات بسرعة، هذا بالإضافة إلى إلقاء القبض بصفة مستمرة على كل متحدث جديد باسم جبهة الإنقاذ. وبما لاشك فيه أن ذلك كان يمثل بالنسبة للجبهة صدمة قاسية. خاصة وإن ردود الفعل الشعبية تجاه الاعتقالات، كانت ضعيفة. وكانت مقاومة المناضلين غير منظمة وقليلة الفاعلية. وإذا كانت الأيام التى تلت اعتقال الزعيمين، أياما تتسم بالاضطرابات، فإن حجمها لم يعرقل تحكم العسكريين فى الموقف. بل استمرت مراقبتهم لتأدية الصلاة فى باب الواد والقبعة (وهى الأماكن التى تتمتع فيها جبهة الإنقاذ بنفوذ كبير) عدة أسابيع. ولم يسمح

(١) ألقى القبض عليه فى الشارع وهو فى طريقه إلى مبنى التلفزيون، إذ كان يأمل أن يسجل به احتجاجا على انتهاك مقر جبهة الإنقاذ.

للأشخاص الذين لا يعيشون في هذه الأحياء، بالذهاب إليها. وتم يوم ١٢ يوليو تشتيت المتطرفين -الذين حضروا إلى القبة- بإطلاق النار. وفي نهاية شهر يوليو، ساد الإنقسام واختلال النظام في الجبهة (بل ذهبت الصحف إلى تضخيم أبسط الشائعات الخاصة بالانشقاق، فأشارت إلى إنشاء جبهة الإنقاذ رقم اثنين... الخ)، وبدأ أنها خسرت المعركة في هذه الجولة، وأن نظام الحكم حقق الأهداف الأساسية في خطته لاسترداد نفوذه.

ولكن مثل هذا الحكم لا يأخذ في الاعتبار أهمية حجم قاعدة هذا الحزب. وإذا كان من البديهي أن البناء التحتي لإدارته قد أصابه الانقسام والضعف، فإن قدرته على الحشد لم تتأثر بذلك، أما الاعتقالات فهي لم تؤثر على الطاقات النضالية إلا في حدود ضيقة للغاية. لقد وجهت الضربة إلى التعبير التنظيمي عن الحشد الإسلامي، ولكن الإطار المرجعي لتيار الإسلام السياسي مازال سليماً. مازال إذن الطريق طويلاً، وسوف يلعب عنصر الزمن -في هذه المرة كذلك في صالح جبهة الإنقاذ.

٢- نحو الانتخابات التشريعية

استطاعت جبهة الإنقاذ، رغم العاصفة، التمسك بخطط أساسى فى المقاومة، وهو رفض المساهمة فى المفاوضات فى غياب زعيمها المسجونين، وقد أكد المؤتمر الذى اجتمع فى باطنية يومى ٢٥ و٢٦ يوليو مكانتهما على رأس الحركة. وجمدت عضوية جميع الذين عبروا -خارج إطار الجبهة- عن تحفظاتهم تجاه إدارتها (الهاشمى سحنونى، زيدة بن عزوز، محمد كرار، سعد مخلوفى، قمر الدين خريان). وقام الجيش -بعد ذلك بعدة أيام- بإلقاء القبض على المتحدث الجديد باسم الجبهة وفى ١٨ اغسطس تم حظر لسانى حالها : «المنقذ» و«الفرقان»، بتهمة نشر «نداءات للعصيان المدنى والعنف» وإثارة «الجرائم ضد أمن الدولة». وبدأ فى نفس الوقت إطلاق سراح جزء من مناضلى القاعدة الذين ألقى القبض عليهم فى أواخر يونيو. هذا لا يمنع أن مئات من كوادر هذا الحزب مازالوا فى السجن.

٢١- انهيار أمانى الوهم

حددت التوترات داخل إدارة الجبهة - بسبب انقسامها حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها - خط السير الذي أدى إلى الانتخابات التشريعية ونجيم عن ذلك أشكال من العنف (سواءً أثيرت أم لا) بين أولئك الذين يراهنون على البقاء فى الشرعية، وبين جبهة التحرير - بجناحها العسكري - التي تتخلى خروج جبهة الإنقاذ من هذه الشرعية؛ ومثل هذا التوزيع النظرى للأدوار لا يستبعد - بالطبع - وجود استثناءات.

لقد قررت جبهة الإنقاذ - تحت قيادة عبد القادر حشاني المؤقتة - الاشتراك فى الانتخابات، بينما قررت أركان حرب الجيش - بطريقة لا رجعة فيها - ألا تسمح «للخطأ الذى ارتكبه الشاذلى» (أى إعطاء جبهة الإنقاذ الطابع الشرعى) أن يمس مصالحها، فحظرت المظاهرات منذ بداية الحملة الانتخابية، ولكن ذلك لم يمنع جبهة الإنقاذ من أن تعقد بعض الاجتماعات لتجميع أنصارها، فأصبحت متواجدة فى مناخ كانت قد غابت عنه منذ عدة أشهر. وكان أهم حادث فى هذه المرحلة هو قيام مجموعة مدججة بالسلاح - يوم ٢٨ نوفمبر - بالهجوم على حراس أحد المواقع على الحدود التونسية الجزائرية (وقد يكون هؤلاء الحراس قد حاولوا منع عبورهم الحدود)، فتمكنت هذه المجموعة المسلحة من السيطرة على هذا الموقع بعد قتل عدة أشخاص. وعندما حضر الجيش يوم ١٠ ديسمبر إلى قمار (٤٥ كم شمال غرب مدينة الواد) ليتولى زمام الموقف، تسبب ذلك فى مقتل جنديين و١٥ شخصاً أثناء القضاء على ما أطلقت عليه وسائل الاعلام «مجموعة طيب الألفانى» (٣٤ شخصاً)^(١). هل كانت هذه العملية فى إطار محاولة لإيقاف إرسال أسلحة (عن طريق البوليزاريو أو أى مصدر خارجى آخر) إلى كـل - أو جزء من - تيار الإسلام السياسى، أم كانت مجرد عملية استفزاز قام بها الجيش لتحضير مناخ ملائم لحل جبهة الإنقاذ؟ أيا كان الحال، فقد استخدمت هذه العملية - عشية الانتخابات - من أجل التلويح مرة أخرى بالتهديد بحل حزب الإسلام السياسى. وكانت الشائعات، المطروحة فى المناخ السياسى فى الجزائر، تؤكد ضرورة تدخل الجيش. لقد وصلت النزاعات بين الجيش والإسلام السياسى، إلى

(١) ولما ورد فى الصحافة الجزائرية، أعلن بعض أعضاء هذه المجموعة فيما بعد أنهم ينتمون إلى «حركة الجيش

درجة من العمق بحيث أصبح الجيش -سواء كان محقا فى ذلك أم لا- يخشى الاختفاء من الوجود (ليس على المستوى السياسى وحده). ولكن التردد كان لايزال يحوم حول التوقيت الذى سوف يختاره الجيش ليدخل إلى الساحة. وبدا الأمر عشية الانتخابات كما لو أن التاريخ قد انتابته حالة من التردد فأصبح أنصار التوقف الفورى للانتخابات أقلية.

مع أن هذه الأقلية لم تكن مخطئة -فى حدود منطقتها- عندما أرادت إعطاء الفرصة لجهة الإنقاذ لإثبات تغفلها الشعبى الواضح، لأن ذلك كان من شأنه أن يضمنى طابعا غير شرعى لا يحى على تدخل لاحق. لكن أحدا فى المناخ السياسى والإعلامى الجزائرى أو الخارجى لم يتوقع أن تفوز جبهة الإنقاذ بأكثر من ٣٠٪ أو ٣٥٪ من الأصوات (وذلك باستثناء المتحدثين باسم جبهة الإنقاذ الذين كانوا يؤكدون توقعهم لانتصارها) وربما كان ذلك نوعا من الخطأ فى التحليل، أو نوعا من التوهم العصابى، وربما كان الخطأ فى التحليل هو الذى أدى إلى التوهم، والعكس صحيح أيضا. حقا، لقد ضلت وسائل الإعلام الطريق -طوال فترة الحملة الانتخابية- بعيدا عن أساليب التحليل. وعندما لجأ الإعلام إلى لهجة التحقير دون التمييز بين الاتجاهات المختلفة متجاوزا بذلك كل أفاق سوء النية، فقد ساهم بهذه الطريقة فى فقدانه للرؤية. وبانحصار الإعلام فى هذه القراءة السلبية لإطار الإسلام السياسى المرجعى إنزلت غالبية أعداء جبهة الإنقاذ منذ شهر يونيو فى طريق الوهم والتمنى، وتصورت أن أمانيتها الخاصة بتزايد ضعف جبهة الإنقاذ أصبحت واقعا. فاقنتع الجميع بأن الهجوم الأيديولوجى والسياسى المضاد الذى قام به نظام الحكم قد أدى إلى انخفاض شعبية عباس مدنى ورفاقه بحيث يستحيل أن تحظى الجبهة بالأغلبية نظرا لتورطها فى إدارة البلديات وللانقسامات داخل جبهة الإنقاذ، والمنافسات الخارجية (مثل منافسة حزب «حماس» الذى تم تضخيم قيمته)، أو حتى نظرا لرد فعل «النساء» تجاه هذه الجبهة (بالنسبة لمن هم على دراية غير كافية بالموضوع). واعتقدت أركان الحرب والسفارات فى الجزائر أن الأمور تتجه نحو هذا التوازن الذى يحلم به حكام المنطقة: حزب إسلامى تم «ترويضه» بحيث لا يهدد إداماجه فى مؤسسات الدولة بقاءهم السياسى على المدى المتوسط. وهكذا استنتجت جريدة «ليبراسيون» الفرنسية عشية الانتخابات (وهى فى ذلك لا تختلف عن الجرائد الأخرى بمختلف

اتجاهاتها) بعد متابعتها باهتمام أحداث الحملة الانتخابية أنه:

«لا يبدو أن أى حزب من الأحزاب المتواجدة يمكنه الحصول على أى نوع من الأغلبية، هذا هو الشئ الوحيد الذى يمكننا تأكيده».

٢٢- الجيش ... مرة ثانية

كان يتعين على ١٣ مليون ناخب اختيار ٤٣٠ نائباً فى ٤٨ ولاية. وكانت النتائج مساء يوم ٢٦ ديسمبر كالتالى: فازت جبهة الإنقاذ بـ ١٨٨ مقعداً فى الدور الأول بأغلبية ٣٥٩ و ٣٢٦ صوتاً. بينما جاءت جبهة القوى الاشتراكية فى المرتبة الثانية بعد حصولها على ٢٥ مقعداً بـ ٥١٠٦٦٠ صوتاً، وإذا كانت هذه الجبهة الأخيرة لم تحصل إلا على ثلث الأصوات التى حصلت عليها جبهة التحرير، فإن هذه الأصوات متمركزة فى مقاطعات تيزى أوزو وبجاية، وحصلت وفقاً لقاعدة الأغلبية على عدد من المقاعد لم تحصل عليه جبهة التحرير، إذ أن هذه الأخيرة حصلت على ١٦١٣٥٠٧ صوتاً موزعاً على أنحاء القطر الجزائرى (أى أنها حصلت على نصف أصوات جبهة الإنقاذ) وكان الحزب الحاكم سابقاً -بهذه الطريقة- أكبر الحاسرين فى هذه العملية. فهو لم يحصل فى الدور الأول إلا على ١٥ مقعداً نظراً لإخفاقه فى ١٥٨ دائرة، وليس لديه أى فرصة لتعويض هذه الخسارة. أما جبهة الإنقاذ، حتى وإن كانت قد خسرت بعض الأصوات بالمقارنة بانتخابات البلديات فهى ليست فى حاجة إلا لـ ٢٧ مقعداً للسيطرة على المجلس الجديد. واختفى تماماً من الساحة السياسية هذا العدد الكبير من التشكيلات الأخرى. لم يتمكن أى من حزب الطليعة الاشتراكية (الذى تم دفنه منذ انتخابات البلديات) أو حزب «النهضة» (الذى تعجل البعض فى اعتبارها «سلطة مضادة للإسلام السياسى») من الحصول على أى مقعد. وكانت «حماس» الحزب الوحيد الذى استطاع انقاذ مقعد زعيمه «نحناح». وإذا كانت جبهة القوى الاشتراكية قد احتفظت فى اليوم التالى للانتخابات بكرامتها وطالبت بشجاعة بمواصلة عملية الانتخابات، فإن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (وهو فى الواقع ليس لديه ما يخسره) طالب صراحة بإيقاف عملية الانتخابات قائلاً أنه على استعداد «لشل الدولة» (كيف وبأى قوة وهو لم يحصل إلا على عدد ضئيل من الأصوات) و«لمواجهة جميع التجاوزات».

وقد طالبت جبهة الانتقاذ مناضليها بالتزام «الاعتدال» و«المصالحة»، ولكنها لم تستطع أن تمنع بعضهم من التشدد عندما يتم الإعلان عن تطبيق برنامج حكومي لا يراعى بالضرورة هذين العنصرين. وإذا كان الجنرال زين العابدين بن علي ينطلق من انتصار الإسلام السياسي للإشادة بالطابع «المعتدل» و«الهادئ» الذي يرى أنه نجح في إعطائه لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم في تونس (ولم يعترض أحد من المراقبين الغربيين على مثل هذا الرأي)، فإن أغلبية نظرائه كانوا يلتزمون الترقب الحذر. وقد هللت بالطبع تشكيلات الإسلام السياسي ابتداء من عمان حتى القاهرة مروراً بصنعاء، لما يعتبرونه تدعيماً لطاقاتهم الكامنة وتبشيراً بانتصارهم^(١). وتحطم بالفعل من جديد الوهم الخاص بتيار إسلام سياسي منحصر في أقلية صغيرة من المتطرفين يتطلع باستمرار إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة. ولم يمنع ذلك الحزب الاشتراكي في فرنسا من أن يهنئ نفسه بمنتهى الجدية بحصول جبهة القوى الاشتراكية على قدر حسن من الأصوات «يسمح بتجنب وجود استقطاب ثنائي خطير». ومن مهازل التاريخ أن يكون اليمين الفرنسي المتطرف هو الوحيد (بين جميع الاتجاهات السياسية الفرنسية الأخرى) الذي أظهر -منذ مدة طويلة- قدراً أكبر من الذكاء في فهم ديناميكية الإسلام السياسي، فهو يستفنز الرأي العام السائد بإشادته بحرارة بنتائج الانتخابات^(٢). وفي الجزائر، تضاعف في الواقع الانتعاش بمواصلة عملية الانتخابات كما تشير إلى ذلك الشائعات والتلميحات. وقام يوم ٢ يناير ٢٠٠٣ ألف مناهض لجبهة الإنتقاذ، بمسيرة من أجل «إنقاذ الديمقراطية». وتعالى الهتاف لأية أحمد عندما ألقى كلمة قصيرة، وعاد الجميع إلى الاعتقاد باستئناس حشد المعسكر الذي يطلق عليه «المعسكر الديمقراطي». إذ أدت نسبة الامتناع عن التصويت التي تصل إلى ما يقرب من خمسين في المائة إلى أن يعيش عدد لا بأس به من

(١) نشرت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي سابقاً (ذي الاتجاه المتعاطف مع الإسلام السياسي) التي تعتبر في مقدمة حركة التضامن مع جبهة الإنتقاذ، استطلاع رأي يرمي إلى إثبات أن غالبية الشعب المصري العظمى:

(١) تعتقد أن الانتخابات الجزائرية كانت ديمقراطية فعلاً. (٩١.١١٪)،

(٢) ومفتبطة بنتائجها (٩٤.٧٪). وأخيراً، وإن كان لا يقل أهمية عن كل ما سبق،

(٣) تعتقد أنه من الضروري تكرار مثل هذه التجربة (الخاصة بالانتخابات الحرة) في دول أخرى (٩٠.٥٠٪).

(٢) أعلن قائد اليمين المتطرف في فرنسا على سبيل المثال: «العرب يريدون الرجوع إلى العروبة الحقيقية، إنه انتصار الجلباب على بنظرون الجنس العالمي (...) ولا أرى ضرراً في ذلك».

المراقبين في وهم إمكانية وجود أغلبية مضادة^(١). وهناك آخرون أكثر واقعية وبراجماتية، تصوروا إمكانية إجراء دور انتخابي ثانٍ «قضائي» حيث رفعوا ٣٠٠ طلباً (من بينهم ١٧٤ طلباً قدمتها جبهة التحرير وحدها) إلى المجلس الدستوري للموافقة على حرمان جبهة الإنقاذ من الأغلبية التي حصلت عليها. وهناك أخيراً، من كانوا يعدون في الظل حلاً أكثر راديكالية. وقد أنهى إرسال تليفزيوني جزائري قصير - مساء يوم ١١ يناير - حالة التردد هذه. ولم تندش بتاتاً السفارات أو الصحف الأجنبية عندما استمعت إلى هذا النبأ، وهكذا أثبتت بوضوح سافر - أثناء أحداث الجزائر - أن لديها إمكانية للتواصل مع منطلق العسكريين بطريقة أفضل من إمكانية التواصل مع أعدائهم المفترضين الذين ينتمون إلى الإسلام السياسي. وهكذا أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته مشيراً إلى العقوبات التي منعه من مواصلة القيام برسالته. فتم تحديد إقامته مع وضعه تحت المراقبة. ومن الناحية النظرية، كان ينبغي في هذه الحالة أن يخلفه رئيس المجلس الوطني. ولكن سرعان ما اتضح أن استقالة الشاذلي ليست سوى المرحلة النهائية لتعديل أكثر شمولاً للمؤسسات. ولم يتوقف هذا الاغراء عند حدود الرئيس الشاذلي باعتباره شخصاً، بل شمل كذلك الشرعية الدستورية برمتها. فقد تم دعوة الرئيس بن جديد - قبل ذلك بعدة أيام - للتوقيع على قرار حل المجلس الوطني الشعبي، لكي يتم بذلك خلق فراغ على مستوى المؤسسات يسمح لخلفائه بتبرير دخولهم الساحة السياسية، وعندما طلب إلى رئيس المجلس الدستوري (الذي رفض قضائه قلب نتائج انتخابات الدور الأول^(٢)) تولي منصب الرئاسة بالنيابة، رفض تماماً أن يستجيب لمثل هذا العرض. فخرجت الشرعية من الساحة السياسية، ودخل مجلس الأمن الأعلى^(٣). إن هذه المؤسسة موجودة

(١) ونحن نقدر ذلك بحجب ألا ننسى مرة أخرى أن الانتخابات التي أدت إلى انتصار جبهة الإنقاذ على مستوى البلديات (والتي أشرنا إليها فيما قبل) وإلى نصف الانتصار على المستوى البرلماني كانت أول انتخابات في تاريخ الجزائر المستقلة (وإذا أمعنا النظر في الأمر فهو المرة الأولى في التاريخ الكلي للجزائر، باستثناء الاستفتاء الخاص بالاستقلال) لا تقوم الدولة خلالها - عن طريق لروعها الحزبية أو حتى عن طريق مجرد تشعباتها الإدارية - بل صناديق الانتخابات والحقيقية (٦٠ أو ٥٠٪) تصح لها قيمة هائلة بالمقارنة (ولكن من الذي يقرم يمثل هذه المقارنة) بنسبة الناخبين والحقيقية (١٠٪ / ١٥٪) التي تقوم بانتظام بإعادة انتخاب رؤساء الدول «الديمقراطيين» في هذه المنطقة.

(٢) فقد وجد هذا المجلس أن عدد الطعون التي لا أساس لها من الصحة لا تزيد عن عشرة.

(٣) وهر يعتم كل من: رئيس الوزراء: غزالي، ووزير الخارجية (الأخضر الأبراهيمي) ووزير العدل (حمداني بن خلى) ووزير الدفاع (الجنرال خالد نزار) ووزير الداخلية (الجنرال لري بالمهر) ورئيس أركان الحرب عهد الملك قنينة.

بالطبع في الدستور ولكنها لا تتمتع -طبقاً للدستور- إلا بسلطات استشارية محدودة. وأياً كان الأمر فإن أولئك الذين قاموا بمحاولة الانقلاب لم يتوقفوا أمام تفصيلات صغيرة كهذه، رغم اهتمامهم بالاحتفاظ بواجبة شرعية لتدخلهم. وفي يوم ٤ يناير أنشأ المجلس الأعلى للأمن -الذي أعلن عن تنصيب نفسه مؤسسة تشريعية- مجلس دولة أعلى مستنداً إلى رأى المجلس الدستوري^(١)، ويتولى هذا المجلس الأخير جميع السلطات التي يمنحها الدستور لرئيس الدولة. ويتكون هذا المجلس من الأعضاء الآتية أسماؤهم: خالد نزار وعلى الكافي وتيجاني هدام (وكان في ذلك الوقت مديراً لمسجد باريس) وعلى هارون. ولا تستطيع مهمة المجلس الأعلى للدولة تجاوز مدة الرئاسة الحالية (أى عام ١٩٩٤). ويقوم «مجلس وطنى استشارى» بمساعدته. أما حكومة غزالي فقد تم الاحتفاظ بها. وقد اختار هذا الأخير الاعتراض على شرعية الانتخابات^(٢). وتكمن قمة السخرية في انه هاجم تحفظاً خيالياً أبدته فرنسا^(٣) تجاه الانقلاب.

وسرعان ما اتضح تسلسل الأحداث. لقد تشبث بن جديد بمعارضة رأى المقربين منه (وخاصة غزالي الذى كان قد وعد تيار الإسلام السياسى بعكس ذلك (ولذلك كانوا على حق عندما أدانوا نفاقه) وبمواصلة العملية الانتخابية حتى نهايتها، فكان على استعداد -إذا استدعى الأمر ذلك- للتعايش مع مجلس إسلامى، وقد وضع نفسه بهذه الطريقة فى موقف ضعيف أمام كل من الحكومة والجيش. ويقال إنه فى يوم ٦ أو ٧ يناير عبر جميع الضباط من الرتب العليا الموجودة فى الجيش

(١) فقد لاحظ هذا المجلس: ... أنه لم يرد فى الدستور حالة الربط بين فراغ المجلس الوطنى نظراً لحد فتراف منصب رئيس الجمهورية بعد استقالته (.)

(٢) نشرت مجلة المجاهد (فى العدد الصادر يوم ٢٣ يناير ١٩٩٢ ص ٥) حواراً أجرته مجلة «بلجيكا الحرة» [la libre Belgique] مع عمالى ورئيس الوزراء حيث قال: «اننا لم نفتح الانتخابات، بل العكس صحيح فلأول مرة منذ الاستقلال، على مرأى من مائتى صحفى أحسبى، نظمت الحكومة انتخابات حرة ونظيفة، ولا يعارض أحد ذلك. ولكن لم يكن الحال كذلك بالنسبة للأحزاب الأخرى. عندما يتم تزييف البطاقات الانتخابية، عندما يتم حجب ما يزيد عن مليون بطاقة انتخابية، عندما يقوم الناخبون بالإدلاء بأصواتهم خارج المنزل على بطاقات مجهزة مسبقاً، وعندما يتم -ما هو أخطر من ذلك- تنظيم حملة انتخابية إرهابية تنتهك الضمان، فهذا ليس وسيلة نظيفة للمساهمة فى الانتخابات والحكومة من ناحيتها كانت قد نظمت نفسها لكن يتم إجراء مرحلتين من الانتخابات (.) ولكن تمت استقالة رئيس الجمهورية فيما بين المرشحين

(٣) كان رئيس الجمهورية الفرنسية قد أدلى بتصريح فى غاية الرونة يشير فيه إلى فائدة واستئناف الإجراءات الديمقراطية. أما إيران، فقد انحلت على عكس ذلك موقفاً صريحاً ينتقد الانقلاب. وعندما قامت الجزائر باستدعاء سفيرها فى باريس وطهران فقد حاولت بطريقة مثيرة للسخرية الإشارة إلى التماثل الشكلى بين تدخل فرنسا المقترض خلال عهد ميتران (الذى أبد فى الواقع كل خطرة من خطرات «دولة التحرير فى أسماها الأخيرة) وبين إيران فى عهد ما بعد الخمينى

(أى ١٨١ ضابطا) عن تبرئهم منه^(١)، ورغم إضغاثهم بعض الظلال على هذا التبرؤ، فقد كان تعبيراً عن رأيهم بالإجماع. وفي رأى أولئك الذين قاموا بالانقلاب -وعلى رأسهم الجنرال نزار- أن رحيل الشاذلى سيؤدى ليس إلى تجميد العملية الانتخابية فحسب، بل أنه سوف يسمح بإعطاء جبهة التحرير فرصة فتح صفحة سياسية جديدة. ولكى تكتمل الصورة الوهمية، وافق محمد بوضياف على العودة إلى الخدمة وعلى قيادة الدولة ولو شكلياً، وهو من المعارضين الدائمين لبارونات جبهة التحرير، يبلغ من العمر ٧٣ سنة، يعيش فى المنفى فى المغرب منذ ١٩٦٤ عندما حكم عليه بن بللا بالإعدام، ولم يتم العفو عنه سواء فى عهد بومدين أو فى عهد الشاذلى. ولكنه مع ذلك من «أبناء عيد القديسين»، هذه المجموعة التى أسست جبهة التحرير، وإن كانت شديدة الانغلاق على نفسها. وقد عاد فى ١٦ يناير إلى الجزائر على متن طائرة الرئاسة، وألقى كلمة فى الساعة العاشرة مساءً من مكتب الرئاسة (وكان الميعاد المحدد قبل ذلك بساعتين، وأدى ذلك إلى استنتاج أن المشاورات مع من استدعوه كانت أصعب مما كان متوقفاً). وكان أهم ما صرح به قوله «الاسلام دين الجميع فى الجزائر».

وكان العنصر الوحيد الذى يمثل نشاطاً فى هذا المناخ، هو السكرتير العام لجبهة التحرير -وهو من المقربين من الشاذلى- الذى كان يعارض تهميش الجبهة وما يترتب على ذلك من فرص تعطى للجيش، فأدان خلال فترة معينة السلطة الجديدة (مثل قوله إن المجلس الدستورى فتح الباب أمام سلطة غير دستورية) وذلك قبل اضطراره الالتزام بمزيد من الواقعية. أما اللجنة المركزية لجبهة التحرير التى انعقدت فى نهاية يناير، فلم تتوصل إلا إلى تقدير ضخامة الأزمة الداخلية، ثم فضلت تأجيل مواصلة أعمالها دون اتخاذ أى قرار. وفى كل مكان فى الغرب، لا يخفى القادة السياسيون ارتياحهم. بينما عبرت جميع نظم الحكم العربية -باستثناء الأردن التى التزمت الحذر- عن تهنيتها للسلطة الجديدة بطريقة صريحة إلى حد ما. واختارت السعودية تسوية علاقاتها مع الجزائر وتقديم مساعدات مالية للمجلس الأعلى للدولة.

أما المعارضون الذين ينتمون إلى الإسلام السياسى، فإن نتيجة الانتخابات من

(١) انظر على سبيل المثال فى حريدة "le beration" الفرنسية

ناحية، والطريقة التي لجأ إليها العسكريون الجزائريون للتلاعب بهذه النتائج من ناحية أخرى، وأخيرا ارتياح الأنظمة التي يقال عنها أنها ديمقراطية (سواء في الشمال أو في الجنوب) لهذه الأوضاع، كل هذا كان من شأنه تعضيد اتجاههم.

وفيما يخص جبهة الإنقاذ، فقد أدانت «القرصنة السياسية»، وأعلنت أنها لا تعترف بسلطة سوى تلك التي خرجت من صناديق الانتخابات في الدور الأول، ودعت مناضليها إلى «حماية الاختيار الشعبي ورفض أي مناورة ترمى إلى عرقلة ارادته وإلى تأجيل عملية التغيير»، هذا بالإضافة إلى محاولتها إيقاظ الإحساس بالخطأ لدى أفراد الجيش. غير أن كل تصريح صادر عن جبهة الإنقاذ كان يتسبب في اعتقالات جديدة على جميع مستويات الجهاز. وتم وضع ترسانة جديدة قامعة^(١١). وسرعان ما شملت الاعتقالات نوابا جديدا والخليفة الجديد لعباس مدني. وتحاول السلطة تولى زمام أمور كل مسجد بدوره لتسلمه لإمام من المقربين من السلطة. وهكذا دخلت الجزائر -على غرار تونس- دوامة الانحراف القمعي الخطيرة. إن إعلان حالة الطوارئ لمدة اثني عشر شهرا -يوم ٩ فبراير- تعبير صريح عن إفلاس المجلس الأعلى للدولة. ومن المفارقات أنه في الوقت التي تسمح فيه حالة الطوارئ للمجلس بالبقاء ضد إرادة أغلبية الشعب العظمى، فإنها ستؤدي حقا إلى اختفائه نظرا للدوامة القمعية المتسارعة التي تسمح بها حالة الطوارئ تلك.

(١١) نذكر على سبيل المثال قرار أصدر في ولاية الجزائر بخصخص الأرصدة المحيطة بالمجامع ولمجرد استخدام المشاة. وأنها كانت الساعة أو اليوم...

ثانيا ، المغرب : ثقل أصولية الدولة

يمثل الخطاب الشديد اللهجة والذي وجهه عبد السلام ياسين إلى الملك لأنه « يتناسى الالتزامات التي يملئها الإسلام » التعبير الأول للتيار الإسلامي، كما أنه يمثل واحدة من الصياغات الأولى لهذا المذهب، على أقل تقدير، هذا إن لم يكن هذا الخطاب مكن التيار الإسلامي من تجاوز دائرة الصمت الإعلامي المضروبة حوله.

وقد حاول هذا الموظف المجتهد بوزارة التربية أن يشرح للملك في ١٩٧٤ أن عليه أن يختار بين « الإسلام أو الطوفان »^(١) وفي حوار أجريناه مع عبد السلام ياسين في أكتوبر ١٩٨٧، شرح موقفه على الوجه التالي:

« لقد قلت لنفسى، إن أول شئ ينبغي أن أفعله هو أن أقول شيئا للسلطان. وجدت صديقين أيدا مشروعى. فكتبت الخطاب. وتم طبعه. ونشرناه وأرسلنا نسختين منه إلى حاكم مراكش لكي يرسل إحداهما إلى الملك. أما الباقي فانكم تعرفونه... الخ »^(٢).

وبدلا من الموت الذى كان ينتظره عبد السلام ياسين (وكان قد جهز كفته) تسبب هذا الخطاب فى دخول عبد السلام ياسين إلى مستشفى الأمراض العقلية لمدة ثلاث سنوات، ثم حكم عليه - فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٣ - بالسجن لمدة عامين وتم حبسه مع اثنين من زملائه. وهكذا، أظهر الملك أنه يخطئ فى تقييم هذا الموقف (الذى يذكرنا بموقف حسن البنا تجاه الملك فاروق وموقف سيد قطب تجاه عبد الناصر) وما ينطوى عليه من تخريب.

وفى مجتمع تقليدى إلى حد كبير، استطاع الملك الذى ينتسب إلى الأشراف من آل محمد - أكثر من أى رئيس دولة آخر فى المنطقة- أن يحتفظ لنفسه بنقطة ارتكاز فى المعسكر الدينى، وهو الوحيد الذى استطاع أن يرتبط من جديد بالنظام السياسى القائم قبل الحماية فضلا عن أن الدستور يركز فى يديه السلطينىة والروحية^(٣).

(١) هذا هو عنوان الخطاب الذى وجهه إلى الملك.

(٢) وقد سبق أو عرضنا مواقف أخرى لعبد السلام ياسين فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٣) من المفارقات أن عبارة « أمير المؤمنين » التى لم تكن موجودة فى النص الأسمى من دستور ١٩٦٢، قد أضيفت بموافقة الأحزاب ويتأيد علال الفاسى شخصيا. ويقول لوفى فى هذا الصدد: « مما يشير الدهشة أنه فى الوقت الذى كان الملك يحاول فيه إضفاء الشرعية على النظام الملكى وذلك عن طريق الاقتراع، كان يمثلوا الأحزاب هم الذين أعادوا إدراج مفهوم الإلهى فى أدوات السلطة: LEVEAU Rémi, "Islam et contrôle politique au Maroc", in *Islam et politique*, au Maghreb, Paris, CRESM-CNRS, 1981, p. 273.

١- حصن إسلام الدولة

يقول رمي ليشو: «بعد أن كان الإسلام قوة معارضة، أصبح غداة الاستقلال أهم قوة تضفي الشرعية على السلطة»^(١) ولم تمنع خصوصية هذه العلاقة بين السلطة والدين، حدوث عملية علمنة عميقة داخل المجتمع المغربي. ولكنها تفسر تحفظ الملك الطبيعي والتقديم تجاه انكماش مساحة الدين في المجال السياسي وميله إلى استغلال العنصر الديني نظرا لما يسمح به هذا العنصر من منع تفتت الشرعية.

وبالفعل يستطيع خليفة محمد الخامس أن يقول مفتخراً: «أنا - كما تعلمون - أمير المؤمنين، أعطى لي هذا اللقب عندما ولدت، دون أن أطلب ذلك، دون أو أرغب فيه. ومعنى ذلك أنني من ذرية النبي، وهذا شيء نادر جدا، وأيضا كانت درجة تجذري في المغرب منذ عدة أجيال، فإن القبيلة الأصلية التي أنتسب إليها هي قبيلة من مكة. وهناك الكثيرون - ومن بينهم الإيرانيون - يعطون لمسألة سلالة النبي أهمية كبيرة. إن هذا اللقب يفرض على من يحمله قدرا كبيرا من التواضع، ويفرض على كذا - في بعض الأحيان - بعض المسئوليات»^(٢).

ونتيجة لذلك لم يحرز استخدام «صورة الشر» - دلالة على العلمانية - نفس القدر من النجاح الذي كانت تحظى به في الدول التي يحكمها بومدين، ويورقيبة أو حتى القذافي الذي يجتهد التحديث. لقد ظلت الهياكل القديمة للتجمعات الدينية (مثل الجمعيات والمرابطين) أكثر حيوية وعددا في المغرب منها في الدول الأخرى. ومن البديهي أن تتم عملية الانتقال من الهياكل القديمة إلى هيكل التعيين المعروف في الإسلام السياسي بدرجة أشد صعوبة. ومثل القذافي استطاع الحسن الثاني أن يعمق وجود الخطاب الديني في الدولة وبذلك قلل من المساحات المتاحة أمام الأصولية المعارضة، فأمكن للإجراءات النابعة من المنطلق الأصولي أن توازن بعض «الاستفزات» العلمانية، التحديثية أو... المسكونية التي يقوم بها النظام (المؤتمر الأول بخصوص تحديد التسلسل، استقبال شاه إيران، الاتصالات مع الجالية اليهودية ثم مع دولة إسرائيل وبوجه أعم التحفظ على المواقف التي تتخذها بعض الأنظمة العربية الأخرى المتطرفة في مناهضة الغرب...). وعلى

(١) op. cit.

(٢) Entretien au *Nouvel Observateur*, reproduit dans *Le Matin du Sahara*, 3 octobre 1987.

عكس التشريع التونسي الذي صدر فى نفس التاريخ، كان قانون الأحوال الشخصية الذى صدر فى ١٩٥٧ فى المغرب مطابقا تماما لأحكام القرآن. وجعل الملك الصلاة الزامية فى المدارس، وأعاد إنشاء الكتاتيب فى ١٩٦٨، وقمع المتنوعين عن الصيام (تم سجن ٨٠٠ شخص فى ١٩٦٥) وأنشأ فى ١٩٨٠ (أى قبل قيام بورقيبة بمثل هذا الإجراء بسبع سنوات) لجنة عليا من العلماء كان المطلوب منها أن تقوم بتأييد صريح -حتى فى حالة عدم وجود ضرورة لذلك- لجميع القرارات السياسية التى تصدرها السلطة السياسية. وكان الجيش يعتبر أن اتجاهات سلطة الملك اتجاهات غربية أكثر من اللازم، وحاول فى ١٩٧١ أن يقوم بتحطيم قصره وقتله، فنبه ذلك الموقف الملك قبل نظرائه -أى فى أوائل السبعينات- إلى ضرورة القيام بالهجوم المضاد. وأمام تصاعد التيار الإسلامى الشعبى، الذى كان يتسم شيئا فشيئا «بطابع المعارضة السياسية الخبيثة» (...). كان رد فعل النظام الملكى يرمى بفاعلية إلى «توسيع رقعة تحكم الإسلام الرسمى فى جميع المظاهر الحيوية للإسلام الشعبى»^(١) -بقدر الامكان- وهكذا، تم حشد الهياكل الريفية للإسلام التقليدى، وتدعيمها، بل وإعادة إحيائها من أجل إعطائها وسائل جديدة للمراقبة والتحكم فى جميع الأشكال المشكوك فيها للحشد الدينى. وكما هو الحال فى الجزائر، أصبح النظام المتبع فى المغرب يقوم على إعطاء الطابع المركزى للتعبيرات الدينية الرسمية. ونذكر من بين مظاهر هذه المركزية: التحكم فى خطبة الجمعة.

وبينما كان ضعف البناء الاقتصادى والإحياطات الناجمة عنه، عنصرا فى «صالح» تيار الإسلام السياسى (لم يكن نصيب الفرد فى المغرب من إجمالى الناتج القومى سوى ٧٦٠ دولارا بينما كان فى تونس ١٢٩٠ دولارا ووصل فى ليبيا إلى ٨٤٦٠)، فقد «حُرم» هذا التيار من احتكار المعارضة: كان عليه دائما أن يأخذ فى اعتباره المعارضة السياسية والحركة النقابية التى لديها هامش معين من الحرية، وكان هذان الاتجاهان الأخيران يلدجان إلى خطاب يسارى يتمتع بقدر أكبر من المصادقية فى المغرب عنه فى الجزائر وليبيا (وقد تعرضنا لذلك الموضوع فيما سبق).

وأخيرا، دفع التيار الإسلامى -مثل اتجاهات المعارضة الأخرى- ثمننا غالبا للطريقة الماهرة للغاية التى تعامل بها الملك مع أزمة الصحراء الغربية: إذ أنه اضطر إلى الاعتراف بسلامة سياسة «إسترداد المقاطعات الصحراوية» أو اضطر -فى معظم الأحيان- إلى أن يلجأ بصعوبة إلى الابتعاد عن المشروع القومى، وبذلك فقد التيار الإسلامى -على غرار قوى المعارضة الأخرى-

LEVEAU Rémi, op. cit., p 206 (٨)

قدرا لا يستهان به من قدرته على حشد الجماهير وقام، بعد ذلك، كل من عبد السلام ياسين وعبد الكريم مطيع بتفسير موقفهما (وستعرض لذلك بالتفصيل فيما بعد).

وبما أن التيار الإسلامى منقسم أو بما أن السلطة قامت -إلى حد ما- باحتوائه نظرا لخبرتها فى هذا المجال، فقد بدا -خلال مدة طويلة- أنه يواجه صعوبات لكى يخرج من إطار الجامعات والمدارس وأن يتبلور ضد المهارة «الاسفنجية» للملك الحسن وقدرته الخاصة على تعبئة الرموز والدلالات الدينية تعبئة شبه كاملة. وإذا كان التيار الإسلامى قد استطاع اليوم الخروج من هذا الاطار الضيق، فإن قيامه صراحة بتولى قيادة المعارضة احتاج إلى وقت أطول بكثير من الوقت الذى تم فيه مثل هذا الإنجاز بالنسبة لنظرانه (فى تونس على سبيل المثال). إن المجلة التى كان يصدرها عبد السلام ياسين كانت لا تتجاوز ثلاثة آلاف نسخة فى نفس الوقت الذى كانت مجلة «المعرفة»، مجلة الحركة التونسية الإسلامية، توزع ٢٨ ألف نسخة. وليس هذا سوى انعكاس للصعوبات التى يواجهها التيار المغربى، وهو فى نفس الوقت دليل على فاعلية محاولات نظام حكم الملك الحسن فى إحتواء «الموجة الإسلامية» وفى عرقلة تأثيراتها. وحيث إن الملك متريع فى موقع قوى، وهو موقع الإسلام السياسى، فقد استطاع أن يستبق -قبل نظرانه وبمزيد من الفاعلية- معارضة الإسلام السياسى، وذلك عن طريق تغيير مركز جاذبية خطابه. وهناك -منذ عشر سنوات- عدة أمثلة تبرز هذا السلوك الذى يحاول الملك أن يتبناه، والذى نجح إلى حد كبير فى تحقيقه. ونذكر على سبيل المثال خطاب العرش فى ١٩٨٥، الذى أعاد إلى الأذهان بطريقة مطولة: «هذه المبادئ التى كانت أساس أصالة المغرب، ألا وهى الإسلام والاستخدام المستمر للغة العربية، لغة القرآن». ويمكننا أيضا الاستشهاد بمهارته فى أن يظهر نفسه -أمام مخاطبيه الغربيين الذين يجاملونه- فى صورة «الأصولى» الحقيقى. وأخيرا، هناك دليل آخر يعضد وجهة نظرنا، ألا وهو الصلاحيات الدستورية الفائقة التى يتمتع بها الملك، والتى سمحت له أن يظهر -بفضل العناية الالهية- فى صورة أكثر الحكام تأييدا «للخومينية»، وذلك عن طريق قيامه بإيقاف حملة استنكار للتجربة الإيرانية كانت تشنها صحافته الرسمية. وعندما سمح للسخط المناهض لأمريكا بالتعبير عن نفسه أثناء أزمة الخليج. وعندما قمع بعنف ربة الشعب الذى فاض به الكيل، استطاع الملك الحسن -الذى كان قد أقحم نفسه فى وقت مبكر فى طريق سياسى خطير، ألا وهو طريق التأيد المسلح للسعودية- أن يتجاوز عقبة من أصعب العقبات. وعلى وجه السرعة، تمت دعوة «جامعة صيفية للصحة الإسلامية» إلى الاجتماع فى نهاية شهر أغسطس، وسمح ذلك لصحافة النظام الحاكم بنشر المانشيتات التالية: اختيار «ستمانه من علماء الإسلام» المغرب مكانا لاجتماعهم لدراسة الموقف فى العالم العربى. وسيوضح -على المدى

الطويل- أن هذا الحس السياسي سلاح ذو حدين. فتحكّمُ الملك في المجال السياسي بطريقة لا مثيل لها، واتقانه فن التفريق بين عناصر المعارضة وتأسيس نظامه على قمع منظم للعناصر المتبقية من المعارضة، كل ذلك قد يطيل عمر هذا النظام ولكنه لا يحميه من التآكل. وقد أصبح هذا التآكل واضحا اليوم في جميع قطاعات الرأى العام وتكمن فرصة خصوم جلالته الإسلاميين في هذا الضعف الشديد الذى يعانى منه النظام وفى ضعف الخطاب اليسارى أيديولوجيا. هذا إذا لم تكن قوتهم الخاصة -التي تعتبر أقل أهمية إذا قورنت بقوة أمثالهم فى دول شمال أفريقيا الأخرى- تتيج لهم مثل هذه الفرصة.

٢- تنوع أم تفتيت؟

أحصى محمد التوزى، فى بداية الثمانينات، ثلاث وعشرين جمعية دينية تفصح عن طابعها السياسى إلى حد ما. وهذا التنوع -ابتداء من الفرع المحلى الحزب التحرير الإسلامى (وستتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد) حتى الجمعيات الصغيرة المتأصلة الجذور فى المنطقة والتي تدعو إلى الهداية- دليل على مدى الاستجابة لهذه الدعوة الجديدة. كما يشير أيضا إلى فاعلية سعى السلطة إلى تفتيت صفوف هذه الحركة، وإلى التحكم بالتالى فى آثارها السياسية.

كان من نتائج هذا التفتيت، فى بداية الأمر، ظهور جمعية الشبيبة الإسلامية (وكان من بين أسباب هذا الظهور الانعكاسات الإعلامية للقمع الذى واجهته هذه الجمعية). وقام كل من عبد الكريم مطيع (وهو مفتش سابق فى التعليم الابتدائى) وكمال إبراهيم (مدرس) بتأسيس هذه الجمعية فى ١٩٧٠. وتم بناؤها الأيديولوجى -كما هو الحال بالنسبة للجمعيات الأخرى فى المنطقة- ضد الخطاب اليسارى الماركسى وبفضله، إذ استعارت منه بعض مفرداته. وكان هذا الخطاب يؤكد قبل كل شئ -مثل «المجموعة الإسلامية» التونسية كما سنرى فيما بعد- أنه يناهض «المذاهب المخربة» التى تستمد إلهامها من الغرب («الماركسية»، «المادية»، ...) «حركة الهيبز»، لأن هذه المذاهب تهدد الشباب المغربى. وهو يؤكد أيضا حرصه على أن يدفع الشباب إلى إيجاد إجابة عن تساؤلاتهم من الإسلام لأن هذه الإجابات لن تكون دخيلة مثل تلك المذاهب.

وكان أحد مؤسسى جمعية الشبيبة الإسلامية (عبد الكريم مطيع) مناضلا يساريا قبل ذلك، وكان عضوا سابقاً فى الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية [UNFP]^(١). وحتى نهاية ١٩٧٥، لم (١) ترددا فى استخدام اسم القوات الشعبية لما قد يشيره فى ذهن القارئ المصرى من دلالة عسكرية. ولكن بما أن هذا الاسم هو الاسم المستخدم، فلم يكن أمامنا سبيل إلا الإبقاء عليه (الترجمة).

تكن هذه الجمعية معروفة لدى الأوساط الإعلامية. وكانت لا تجتذب إلا العناصر التي تنتمى إلى الإطار الجامعى والمدرسى، نظرا للعالم الوظيفى الذى يتحرك فيه اللذان قاما بتأسيسها. وكان العنف الذى تم ممارسته ضد شخصيتين تنتميان إلى اليسار العلمانى، سببا فى خروج هذه الجمعية إلى النور، وفى ضمان تطورها فى بعض النواحي، وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥ جُرح ميناوى عبد الرحيم بالسلاح الأبيض أمام المدرسة التى يعمل بها، وهو مدرس فى مدرسة مولاي عبد الله وعضو فى سكرتارية حزب التقدم والاشتراكية (P.P.S). وبعد ذلك بأقل من شهرين، طعن عمر بن جلون بالسكين أمام منزله (واتضح فيما بعد أن هذه الطعنة كانت قاتلة) وهو مدير الصحيفة اليسارية: «المحرر» وعضو فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية-Union soci-aliste des Forces populaires) (الذى كان قبل ذلك الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية-Union nationale des Forces populaires) وقد ناضل عبد الكريم مطيع فى إطار هذا الحزب فى الستينات. وقال المعتدون -وقد تم القبض على أحدهم فى موقع الحادث- إنهم ينتمون إلى مجموعة صغيرة يطلق عليها اسم «المجاهدون المغاربة»، ويقود هذه المجموعة عبد العزيز نعمانى الطالب بكلية الحقوق بالرباط. وقد حرص قرار الاتهام على إظهار هذا انطالبا بأنه الساعد الأيمن للحركة التى يقودها عبد الكريم مطيع. ومنذ ذلك الحين، حاول أصدقاء مطيع الأوفياء -ووصلوا إلى هدفهم إلى حد كبير- تقديم وثائق من بينها محاضر استجواب لثمانية أشخاص من مجموعة نعمانى، من أجل إثبات أن هذا الأخير له علاقة وثيقة بالبوليس^(١). ولكن الأصعب هو تصديق نفى مطيع لوجود أى علاقة له مع النعمانى (وستتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد). وقد حُكم

(١) انظر على سبيل المثال هذا البيان الطويل:

«بيان من أجل تومنين حقة أمر ما نشرته مجلة «أفريقيا الشابة» [*Jeune Afrique*] فى عددها رقم ١٢٦٢ الصادر يوم ١٣-٣-١٩٨٩»

وانظر أيضا هذا الكتاب الذى قامت بنشره جمعية الشبيبة الإسلامية بعنوان «مزامرة ضد جمعية الشبيبة الإسلامية المغربية» (أكتوبر ١٩٨٤، ١٥٠ صفحة). ويتضمن الكتاب مقتطفات طويلة من وثائق تم تقديمها على أنها محاضر الاستماع إلى الأشخاص الذين اعتدوا على ميناوى والمسئولين عن اغتيال عمر بن جلون. ويتضح منها أن النعمانى كان على اتصال بصفة مستمرة بالبوليس الذى دفعه إلى تنظيم المجموعة الصغيرة التى يطلق عليها اسم «المجاهدون المغاربة». وقد طلب البوليس من هذه المجموعة القيام باغتيال الاستاذ عمر بن جلون، وكان هدف هذا الطلب هو أن يفقد التيار الإسلامى اعتباراه. وترجع «جمعية الشبيبة الإسلامية» أن النعمانى -بعد قيامه باغتيال عمر بن جلون- كان يسكن فى عزبة فى ضواحي مدينة أزموور قبل أن يعود إلى الدار البيضاء، وقبل أن يتم تعيينه فيها مدرسا فى مركز مكناس التبريزى الإقليمى حتى ديسمبر ١٩٧٦. وعندما قام الطلبة بالتبليغ عنه، غادر المغرب عن طريق الحدود مع أسبانيا، فوصل إلى أوروبا بعد أن تم القبض عليه على وجه الحفظ، ثم أطلق سراحه فوراً، وحاول منذ ذلك الوقت أن يقدم نفسه على أنه عضو فى «الجناح المسلح» فى جمعية الشبيبة الإسلامية، بينما تنفى الجمعية وجود هذا الجناح.

على النعماني بالسجن المؤبد غيابيا. وما أن النعماني -فرضا- غير مسجون، رغم أن مكانه مجهول، فإن خصومه في حركة الشبيبة الإسلامية يعتقدون أن هذا الحكم الذي صدر ضده ليس سوى مناورة أخيرة من طرف السلطة من أجل إضفاء مصداقية فيما بعد لمقولة معارضته لنظام الحكم.

وجهة نظر عبد الكريم مطيع

«جهاز الأمن المغربي يتهمني شخصيا بالتحريض على قتل المناضل بن جلون لا يقتله. لأن قاتله الفعلي بيد السلطة المغربية وفي سجن القنيطرة بالضبط، وقد صرح في جميع مراحل التحقيق البوليسى والقضائى بأنه لا يعرفنى ولم يسبق له أن رآنى ولا يعرف الشبيبة الإسلامية ولا ينتمى إليها.
هذا يشير أسئلة:

(١) لماذا لم اتقدم للسلطة القضائية بدل أن يحكم على غيابيا؟

(٢) ما قصد النظام من محاولة توريطى فى هذه القضية؟

(٣) هل وضحتنا موقفنا وخلقنا خطة النظام المغربى فى هذه القضية؟

والجواب على التساؤل الأول هو أنه لا يمكن لأى عاقل أن يلقى بنفسه بيد نظام ظالم وجهاز قضائى فاقد لكل أهلية ولكل حرية.

أما عن التساؤل الثانى فإن النظام المغربى يعتبر نفسه (ممثلا) لله فى الأرض وناطقا رسميا ووحيدا باسم الاسلام، وضره لنا بتهمة الدعوة الاسلامية يوقعه فى التناقض مع نفسه وشعاراته ومركزه الذى انتحل، لذلك قرر أن يضربنا تحت غطاء جريمة مفتعلة.

كما أنه كان قد قرر سنتى ١٩٧٤ و١٩٧٥ أن يعطى للديمقراطية هامشا شكليا يرمم به الجبهة الداخلية من أجل خوض حرب الصحراء، ولكنه خشى أن تستفيد من هذا الهامش المعارضة الأصلية المتمثلة فى اتجاه عمر بن جلون واتجاه عبد الكريم مطيع اللذين كانا صديقين وزميلين فى الاتحاد المغربى للشغل وفى الكتابة الإقليمىة للاتحاد الوطنى للقرات الشعبىة بالدار البيضاء، وفى لجنة السياسة التعليمىة لنفس الحزب سنة ١٩٦٥-١٩٦٦ وفى لجنة التنسيق النقابى التى قادت الانتفاضة داخل الاتحاد المغربى للشغل وأسست النقابة الوطنىة للتعليم

... فقرر النظام المغربي أن يضرب عصفورين بحجر وأن يتخلص منهما معا. الأول بالاغتيال المباشر والثاني بالاغتيال المقتنع بالقانون الذي هو الحكم بالإعدام. إن العقلية التي خططت لاغتيال المناضل عمر بن جلون هي نفس العقلية التي خططت ونفذت عملية اختطاف المهدي بن بركة واغتياله في قلب باريس أثناء تواجده فيها لمقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية، وإذا قلنا إن الشبيبة الإسلامية مثلة في شخص عبد الكريم مطيع هي التي حرّضت على اغتيال عمر بن جلون سنكون مثل من قال أن السلطة الفرنسية هي التي حرّضت على اختطاف المهدي بن بركة واغتياله مع أن أي عاقل يرفض هذا المنطق ...

إن التشابه كبير بين أسلوب تصفية الرجلين:

١- استخدمت الأجهزة المغربية أفرادا فرنسيين في قضية المهدي بن بركة واستخدمت في قضية عمر بن جلون أفرادا مغاربة التقطتهم من المساجد.

٢- حاول النظام المغربي التنصل من قضية المهدي بن بركة وإلقاء المسؤولية على أجهزة الأمن الفرنسية، فلم يصدر أي حكم قضائي أو ينفذ على أي مغربي من أجهزة النظام المغربي، في حين نزلت أقصى العقوبات على مواطنين فرنسيين استغفلهم الأمن المغربي وورطهم، كما حاول التنصل من جريمة قتل عمر بن جلون وإلقاء المسؤولية على الشبيبة الإسلامية.

٣- صوّى النظام المغربي جميع أعوانه الذين شاركوا في عملية المهدي بن بركة لمحاولة محو آثار الجريمة، كما قتل في السجن أحد المتهمين بقتل عمر بن جلون وهو عبد المجيد خشان الذي صرح للمحكمة أنه -مع شركائه- تسيرهم شخصيات لا علاقة لها بالشبيبة الإسلامية ولا بعبد الكريم مطيع، وبأنه مع شركائه -كانوا يترصدون الضحية (عمر بن جلون) مختبئين داخل مركز بوليس المقاطعة الثانية، الذي يسكن الضحية في مواجهته وقُتل أمامه».

رأى عبد الكريم مطيع فى مسألة الصحراء الغربية

واننا فى سنة ١٩٧٥ لم نوافق على الطرح الرسمى للقضية الصحراوية واعتبرناه مخطئا من أساسه، ولكننا التزمنا الصمت فلم نزيد ولم نعارض باعتبار أن القضية حساسة وأن أسلوب العلاج المعتمد انفعالى عاطفى. فلم نشارك فى المسيرة واخترنا أن نصمت ونترك للنظام فرصة كافية ليكتشف خطأه.

لكن النظام لم يحترم صمتنا وامسكنا عن المشاغبة عليه، فأصر على أن نزيده ودُعيت شخصا للمشاركة فى المسيرة فاعتذرت بأسلوب متحضر، فكانت العقوبة أن أقحمت فى قضية بن جلون وأن يطارد أعضاء الجماعة كلهم تحت مظلتها.

إن القضية الصحراوية لم تطرح من خلال العقيدة الإسلامية المشتركة بيننا وبين الصحراويين وإلا لكان بيننا وبينهم حوار وتقارب قد يتوج بالوحدة على أساس دينى.

ولم تطرح على أساس الأصول البشرية الواحدة بيننا وبينهم وإلا لتحركت أرحامهم فتكونت لديهم قابلية الوحدة معنا على أساس قومى. ولم تطرح على أساس المصالح والأهداف المشتركة وإلا لكان ذلك حافزا للصحراويين لينظروا إلى مشروع الوحدة بالاستجابة والتأييد. إن القضية الصحراوية طرحت فقط على أساس الارتباط بالعرش العلوى وبيعة أجدادهم لأجداد الملك، وهذا الطرح لم يُشر به على النظام إلا زمرة من المتملقين والمنافقين والمتاجرين بالقضايا الوطنية، أما المخلصون فلم يستشاروا فى الموضوع أصلا...

إن هذا الطرح مختل تاريخيا وواقعا ودينيا وسياسيا:

مختل تاريخيا لأن الصحراويين كانوا موجودين قبل العرش العلوى وسيبقون بعده، وربطهم بالعرش -عنوانا لمغريبتهم- حجة على أنهم لم يكونوا مغاربة قبل العلويين ولن يبقوا مغاربة بعد زوال العلويين. وهذا ينسف الطرح الرسمى من أساسه.

ومختل دينيا لأن البيعة الشرعية التى اتخذت حجة لا تكون بالإكراه، سواء الإكراه القبلى لأجدادهم أو الحالى لهم، لأن المذهب المالكى الذى يرجع إليه

النظام المغربي ينص على أنه لا بيعه لمكره، ولأن البيعة عقد شخصى لا يتوب فيه شخص عن شخص، ولا يرثه الابن عن أبيه، على فرض أن أجداد الصحراويين قد بايعوا أجداد الملك ...

وحتى لو سائرنا هذا المفهوم الرجعى للبيعة فإن النتيجة لن تكون لصالح النظام الملكى إذا راجعنا التاريخ المغربى ...

ومختل سياميا لأن الشعوب المتحضرة لا ترتبط فى العصر الحديث بالأشخاص. وإنما ترتبط بالمصالح والعقائد والأهداف المشتركة، كما أن هذا الطرح يظهرنا أمام الرأى العام العالمى بمظهر توسعى غير مدنى، إذ لو سائرنا هذه المقولة لطالبنا بالغرب الجزائرى بل بالجزائر كلها وتونس وليبيا والسنغال ومالى والنيجر والبرتغال وأسبانيا والجنوب الفرنسى، بدعوى أن سكان هذه المناطق بايعوا ملوكا مغاربة فى وقت من الأوقات، وفى ظل ظرف من الظروف...».

رأى عهد السلام ياسين فيما يخص الصحراء الغربية

«لقد كنت فى السجن عندما تمت المسيرة الخضراء ... لم يكن مطلوباً منى أن اتخذ موقفاً ... اليوم؟ ... هل تصر على طرح هذه المسألة؟ ... فلنقل ... قد يكون هناك تناقض فى حديثى إذا انطلقت فى مطالبتى بالصحراء (الغربية) من (مفهوم) وطنى. ولن يكون هناك تناقض إذا قلت لكم أن الصحراء ملك للمسلمين. هناك نداء موجه إلى أولئك المسلمين يأمرهم الله بالاتحاد. أيتها الدول - الأمم: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، لقد تحدثتم عن الوحدة. تحدثتم منذ عشرات السنين عن رغبتكم فى الوحدة وكان ذلك شغلكم الشاغل. والآن، اعملوا بطريقة ملموسة من أجل هذه الوحدة، ابحثوا عن أسلوب يسمح باختفاء هذه الحدود رويداً رويداً فلتلعب الصحراء الغربية دور هذا الجسم الغريب الذى يوضع للتعجيل بتفاعل كيميائى: فلتكن هذا العامل الوسيط لهذه الكيمياء الوحديوية (...). إذا لم تكن القومية سنداً لشيء أكبر، فسوف يكون مصيرنا الانكماش. يكفى أن هذه الدول - فى شمال أفريقيا - لا يمكنها الاستمرار اقتصادياً حسب ظروفها الحالية، كما أنها لا تستطيع التنافس فى مجال الانتاج الصناعى، أو التنافس بصفة عامة.

إذا كانت هذه المقننات تنادى بهذه الوحدة، فإن التزامات الإسلامية تنادى بها أيضا .
 وإذا صادفتنا الصحراء (الغربية)، سواء كانت حادثة عابرة أو مأساة، فى طريقنا ... فلا نغد
 منها، فلنعتبر أنها فرصة من أجل التوحيد، لكى يتقدم مشروع الوحدة هذا.
 لم أقل من أجل تعجيل أى شئ يزدى إلى الهاوية، ولكننى (أقول) من أجل التمهيد لهذه
 الوحدة .»

وهكذا وجدت جمعية الشبيبة الإسلامية نفسها منذ عام ١٩٧٥ محرومة من إثنين من قادتها.
 فقد سُجن إبراهيم كمال وحكم عليه بعشرين عاما مع الأشغال الشاقة، ونفى عبد الكريم مطيع،
 ليتجول بين أوروبا والشرق الأوسط حيث يحاول جمع المساعدات المادية والتأييد السياسى. ولكن
 المخبرات المغربية تطارده باستمرار وتحاول - فى ١٩٨٤ - اختطافه فى بروكسيل. ظلت الجمعية
 محتفظة لعدة سنوات باهتمام الناس - إلى حد ما - بفضل مساهمة العناصر الخارجية، إذ يمثل
 الطلبة المنفيون غالبية أعضائها. ويواصل عبد الكريم مطيع قيادة الإنتاج المذهبى لمجموعته عن
 طريق إصدار جريدة «المجاهد» فى بلجيكا. وينشر أيضا عدة كتب تحوى مقالاته، نذكر من بينها
 «الثورة الإسلامية» حيث يدافع عن حتمية البديل الإسلامى فى المغرب نظرا لفشل تشكيلات
 المعارضة العلمانية. أما فى داخل المغرب، فقد ظل أهم جزء من النشاط النضالى موجهها إلى
 إطلاق سراح إبراهيم كامل والنفوس عن عبد الكريم مطيع، الذى حكم عليه بالسجن (المؤبد) فى
 ١٩٨٠. ولكن غياب القائد يتسبب شيئا فشيئا فى تزايد صعوبات الإدارة الداخلية للحركة، وفى
 تزايد التوتر التابع من التناقض بين الإدارة المغربية الجماعية وبين تعليمات عبد الكريم مطيع،
 الذى وصفه بعض الذين يعرفونه بأنه شخصية متمرسه بمزاولة السلطة، وأنه من أنصار الانفراد بها.
 وتزايد سرعة تغيير مجموعات القيادة، الأمر الذى يتسبب فى هذا التدهور فى حجم الإجماع.
 وسيؤدى ذلك ابتداء من نهاية السبعينات إلى أن يتخلى عن عضوية الحزب عدد كبير من
 الأعضاء.

وفى بداية الثمانينات، عانت جمعية الشبيبة الإسلامية أيضا من آثار التآكل النابعة من
 محاولات نظام الحكم احتوائها. فقد ملئ عدد كبير من أعضائها شخصية قائدهم الموجود فى
 المنفى، ومن الخط الاستفزازى للغاية التى تتسم به جريدة «المجاهد»، التى تصدر فى أوروبا،
 وقد أثرت فيهم من ناحية أخرى عمليات القمع الدائمة، ولكنهم توصلوا كذلك - شيئا فشيئا - إلى
 الاقتناع بعدم جدوى مواصلة نشاط يتسم بالمعارضة الصرفة فى مناخ «أصولى» لا يتمشى - إلا

قليلا- مع ذلك. فاختاروا (فى بداية عام ١٩٨٢) أن يتركوا العمل السرى وأن يقوموا بالموافقة الضمنية للسلطة بتكوين مجموعة جديدة. وتحمل هذه المجموعة الجديدة اسم «الجماعة الإسلامية» تكريما للمناضل الباكستاني المودودى. وتوفرت للجماعة إمكانية إصدار جريدة «الإصلاح» باسم أحد المسؤولين عنها (عبد الله بن كيران، وهو عضو قديم فى شبيبة حزب «الاستقلال»، وعضو عامل فى جمعية الشبيبة الإسلامية حتى انفصالها عن عبد الكريم مطيع، وهو اليوم مدير مدرسة ابتدائية خاصة فى الرباط) وذلك قبل حصول الجمعية على الاعتراف الرسمى بها. وفى هذا الصدد يقول بن كيران، الذى يشكو اليوم من عدم حصوله على الاعتراف القانونى الكامل بحركته، والذى كتب للملك عن هذا الموضوع:

«عندما قررنا ترك عبد الكريم مطيع، بدأنا نتناقش عن الوقت المناسب للخروج من السرية وأسلوب تنفيذ ذلك. كانت هناك آراء مختلفة. وفيما يخصنى، كنت أعلم أن عددا لا بأس به من بيتنا كان معروفا للشرطة، فالسرية، إذن، لم تعد مطروحة للنقاش. واستمر هذا الحوار مدة طويلة، وكان هناك خطر أن تزداد الأمور تدهورا. وفى ذلك الحين أدرك السيد عبد الكريم مطيع أنه لن يتمكن من إيجاد مخرج له داخل المغرب، فبدأ يرسل منشورات عن طريق بعض المناضلين الذين ظلوا أوفياء له أو عن طريق النعمانى. لم يكن ذلك واضحا بالقدر الكافى ... وكانت هذه المنشورات تهاجم نظام الحكم بطريقة مباشرة واستفزازية للغاية. ففهمت أن المسألة مسألة إثارة مشاكل لنا. وبالفعل، لم تلبث هذه المنشورات أن أثارت الشرطة ضدنا وتم سجننا جميعا. كل الذين كانوا معروفين فى ذلك الحين، فُكنا فى البداية حوالى عشرة أشخاص، ثم جاء الطوفان. كنا مايقرب من ستين شخصا فى معسكرات ... غير قانونية كما يقولون، وكان البعض محتجزين فى مخافر الشرطة المختلفة فى أنحاء الدولة. ولكن الشرطة ادركت أننا قطعنا فعلا اتصالاتنا مع عبد الكريم مطيع. فتركونا نرحل، ولم يبق أحد -تقريبا- فى السجن. وفيما يخصنى ظللت فى البداية خمسة عشر يوماً فى مخفر الشرطة قبل أن يتم سجنى مرة ثانية فى الدار البيضاء لمدة شهرين. وفيما بين هاتين المدتين اللتين تم حبسى فيهما أعلنت للصحافة، فى مقالة نشرت يوم ١٢ يناير، أننا كنا أعضاء فى «الشبيبة الإسلامية» وأنها قررنا الانفصال عنها وأنها ستقوم بإنشاء جمعية تخصنا نحن فقط. هكذا، كنا، بالطبع، فى البداية، نعتقد أن نظام الحكم هو المستول عن كل شئ ...، أى أن الأمر يتوقف عليه فى تطبيق الإسلام أو عدم تطبيقه فى

جميع مجالات أنشطته. كان الإسلام فى رأينا شيئا يخص نظام الحكم. وبما أن الإسلام لم يكن مطبقا، فإن المسئولية كانت تقع على عاتقه. وابتداء من اللحظة التى ذهبنا فيها إلى السجن، حدثت أشياء كثيرة. حدثت واقعة الإخوان المسلمين السوريين التى انتهت بطريقة سيئة للغاية مع حافظ الأسد. وفى مصر، بدأ العلماء فى توضيح أن مسألة الإسلام ليست مسألة تخص النظام وحده. وبدأنا، نحن أنفسنا، نتقبل أن الإسلام ليس بالضرورة أمراً يخص النظام وحده (...). وحتى إذا أراد الملك أو رئيس دولة أن تسيّر الأمور فى الاتجاه الصحيح، فهناك احتمال كبير ألا يكون ذلك ممكنا. أدركنا أن النخبة التى أمسكت زمام السلطة بعد الحماية هى نخبة تم أهم جزء من تكوينها فى أوروبا، وأن رؤيتها للأمور أكثر غريبة (...). وكان هناك -إذن- احتمال أن نناضل ضد نظام سياسى لنجد أنفسنا بعد ذلك فى نفس الوضع إن لم يكن فى وضع أسوأ مما كنا عليه. قد يكون أسوأ ... إذا ناضلنا ضد نظام حكم فيزداد ضعفا بسببنا ويقع تحت طائلة آخرين، فى هذه الحالة، سيتجه سلوك النظام الذى يخلف هذا النظام غالبا إلى مزيد من إزالة الطابع الإسلامى للجماهير ... وعند ذلك أدركنا أنه يتعين علينا -قبل كل شئ- أن نفهم الناس، وجميع من نحن على إتصال بهم مع إعطاء الأولوية لنخبة الدولة، أن الإسلام شئ لا يمكن الاستغناء عنه...»^(١).

إلى جانب هذه المجموعة هناك مجموعتان مرتبطتان بهذا التيار -الذى لم يؤد إلى اختفاء «الشبيبة الإسلامية» التى ازداد طابعها السرى عما كان عليه من قبل- تقومان اليوم بإصدار قانونى لمجلتين: «الفرقان»، و«الهدى» (فى فاس). لجأ عبد الكريم مطيع -فى فترة ما- إلى ليبيا ولكن -نظرا لأوجه التقارب بين دول شمال إفريقيا- يبدو أنه اختفى حاليا من الصفوف الأولى فى ساحة الإسلام السياسى المغربى.

بدأ عبد السلام ياسين، الذى خرج من السجن فى ١٩٨٦، بصرف معاشه من جديد باعتباره مفتشا فى التعليم ويدا -فى فترة ما- كما لو كان يتمتع بحد أدنى من حرية الحركة. وإذا كانت مجلته «الجماعة» لاتزال محظورة حتى الآن، فإن هذا لم يمنعه أن يستأنف إستقباله للمتعاطفين معه الذين يحضرون من جميع أنحاء الدولة للاستماع إلى إرشادات «المارش العام». ويبدو أن هؤلاء ينتمون إلى مجالات مهنية مختلفة. وفى نهاية ١٩٨٧ قام بنشر كتاب عن الماركسية اللينينية فى فرنسا يحاول فيه إبراز فاعلية هذه الأيديولوجية فيما يتعلق بالتعبئة، وذلك أكثر

(١) فى حوار سبق ذكره للكاتب مع بن كيران.

نما يهتم بإبراز الخطر الروحي الذي يلازم مذهب ماركس. ويدين الخطأ الذي يكمن في ترك مجال العدالة الاجتماعية حكرا للخطاب اليسارى ولممارساته. وهو بذلك يقترب من الاستراتيجية التي تبنتها - قبله بعده سنوات- الحركة التونسية الإسلامية، وينهى بهذه الطريقة انتقاله إلى الإسلام السياسى دون أن ينفى جذوره الصوفية ولكنه يبتعد بوضوح -من الناحية المنهجية- عن حدود الطريقة التي كان ينتمى إليها من قبل. فهو يجذب نشاطا سياسيا ونضاليا أقرب إلى الاحتياجات الاجتماعية للمرشحين للانضمام للإسلام السياسى. والدليل على ذلك تغيير اسم جماعته فأصبح فى عام ١٩٨٢ «أسرة العدل والإحسان». فهو يضيف بذلك مفهوم الإحسان الصوفى إلى مفهوم العدل الاجتماعى ليحرم اليسار من إحتكار هذه الأرضية. إن برامج تصحيح المسار الاقتصادى التي يملكها صندوق التقى الدولي وقيام الدولة صانعة المعجزات بنقضى تعهداتها، كل ذلك يجعل من موضوع العدل الاجتماعى موضوع الساعة.

وفى نهاية ١٩٨٩، أراد نظام الحكم وضع حد لتصاعد قوة جمعياته البطينى، ففضل إنهاه الوضع الراهن المتعلق بعهد السلام ياسين: فأقام عدة دعاوى ضد المناضلين الموالين له، وبما أن عبد السلام ياسين أصبح -من الآن فصاعد- النواة الصلبة فى المعارضة الإسلامية، فقد حددت إقامته مرة أخرى. وبعد ذلك ببضعة أيام تم سجن جميع قادة حركته^(١) ومنذ ذلك الحين استطاع العنصر الطلابى فى الحركة -بعد ذلك- أن يشغل الصف الأول فى ساحة المعارضة وفى انتخابات ١٩٩٠ كان نجيب عبد الرحيم عضو «العدل والاحسان» على رأس الاتحاد القومى للطلبة المغاربة، بينما كان هذا الاتحاد بمثابة «حوض سمك» بالنسبة للمعارضة اليسارية التي تم حظرها فيما بين ١٩٧٣ و١٩٨٤.

تضاعف التعبير عن قوة مجموعة ياسين (حيث قاموا بتجمهر وسط الدار البيضاء خلال انعقاد محاكمات أعضاء المجموعة) خلال عام ١٩٩٠ كما بدأ يتضح تحكمها فى التيار الجامعى. ونذكر على سبيل المثال قيام حوالى عشرة آلاف منهم بالتجمهر تعبيرا عن تضامنهم مع زملائهم الذين كانوا يحاكمون بعد الاشتباكات التي وقعت فى كلية الطب. وقد استطاعت هذه المظاهرة التغلب على جميع الإجراءات الاحتياطية المعتادة التي اتخذتها قوات الأمن، ولم تستطع هذه الأخيرة تحاشي اختناق الشوارع وشل هذه العاصمة الكبرى. ثم وقعت اشتباكات أخرى يوم ٢٥ أكتوبر، بين تيار الإسلام السياسى و«اليساريين» من أجل السيطرة على الحرم الجامعى فى مدينة فاس. وبدأت الغالبية العظمى من كليات الدار البيضاء إضرابا يوم ١٨ أبريل ١٩٩١، وأسفر هذا الإضراب عن مقتل شخص وإصابة عشرة أشخاص.

(١) أى فى ١ يناير ١٩٨٩ وكان الأمر يتعلق بمحمد عبادى. وفتح الله أرسلان (٣٦ سنة). ومحمد بشيرى (واعظ، ٤٣ سنة) ومحمد علوى (٦ سنة) وعدد الوهاب الموكلى (٣٦ سنة، وهو مدرس لعة المحلزية)

وخلال ربيع ١٩٩١، طرح نظام الحكم -لأول مرة- عروض تسوية مع عبد السلام ياسين. فاقترح عليه أن تصبح جمعيته حزبا فى مقابل بعض التنازلات. ولكن لأن عبد السلام ياسين لم يقبل منه سوى ما يخص «العمل فى ظل احترام القانون السارى»، لم تصل هذه المحاولات إلى نتيجة^(١). ويعلق عبد السلام ياسين على هذا الموقف قائلا: «عانت منظمنا -خلال العامين الماضيين- من ملاحظات قضائية مستمرة أصابتنا بالإرهاك. لقد دفعتنا الأحداث إلى القيام بمسيرة وإلى تحدى قوات الأمن علانية. إن تغلفنا -فى الأوساط الجامعية بوجه خاص- يشير قلق نظام الحكم إلى حد كبير. إن نهاية مسألة الصحراء الغربية -الوخيمة العواقب- دفعت الملك إلى إطلاق سراح ابراهيم صرفتى وإلى إنهاء مسألة تزامرت المظلمة. وتمت اتصالات رسمية معنا من أجل اقتراح الاعتراف الرسمى بنا كحزب سياسى فى مقابل تنازلات لم نقبل منها سوى العمل فى ظل احترام القوانين الحالية. واستمر ذلك الوضع زهاء ثلاثة أشهر ومازال مناظرون يتمتعون بميزات الضيافة الملكية». وعندما سألته عن رؤيته فيما يخص تطور باقى دول شمال أفريقيا، قال: «فلنتقل إن ماطلة الحكام الجزائريين وقصر نظر جنرال تونس، كل ذلك ينبئ عن مجئ مستقبل لن يكون فى صالح الديمقراطيين المزيفين».

وفى المغرب -مثلما يحدث فى أماكن أخرى ورغم خصوصية «المكانة الدينية» للملك، والنسب تم إبرازها عدة مرات، فمن الواضح أن مناضلى الإسلام السياسى هم الذين يتمتعون بإمكانية الفرصة الأكبر لخلافته.

جماعة عهد السلام ياسين الإسلامية (كما يراها هو نفسه)

يوجد على رأس الجماعة الأمير أو المرشد العام (وفقا للمصطلح الذى يستخدمه الإخوان المسلمون) ويساعده فى مهمته مجلس الارشاد العام، وهو يتكون من سبعة أعضاء ومجلس تنفيذى وطنى (يتكون هذا الأخير من ٤٠ عضوا ويرأسه نقيب يُفضل أن يكون خطيب المسجد) وينتخب أعضاء المجلس التنفيذى مرة كل ثلاث سنوات، وهناك مجلس شبيه بذلك يجتمع مرة كل شهر تحت رئاسة نقيب كل مستوى من المستويات التالية :

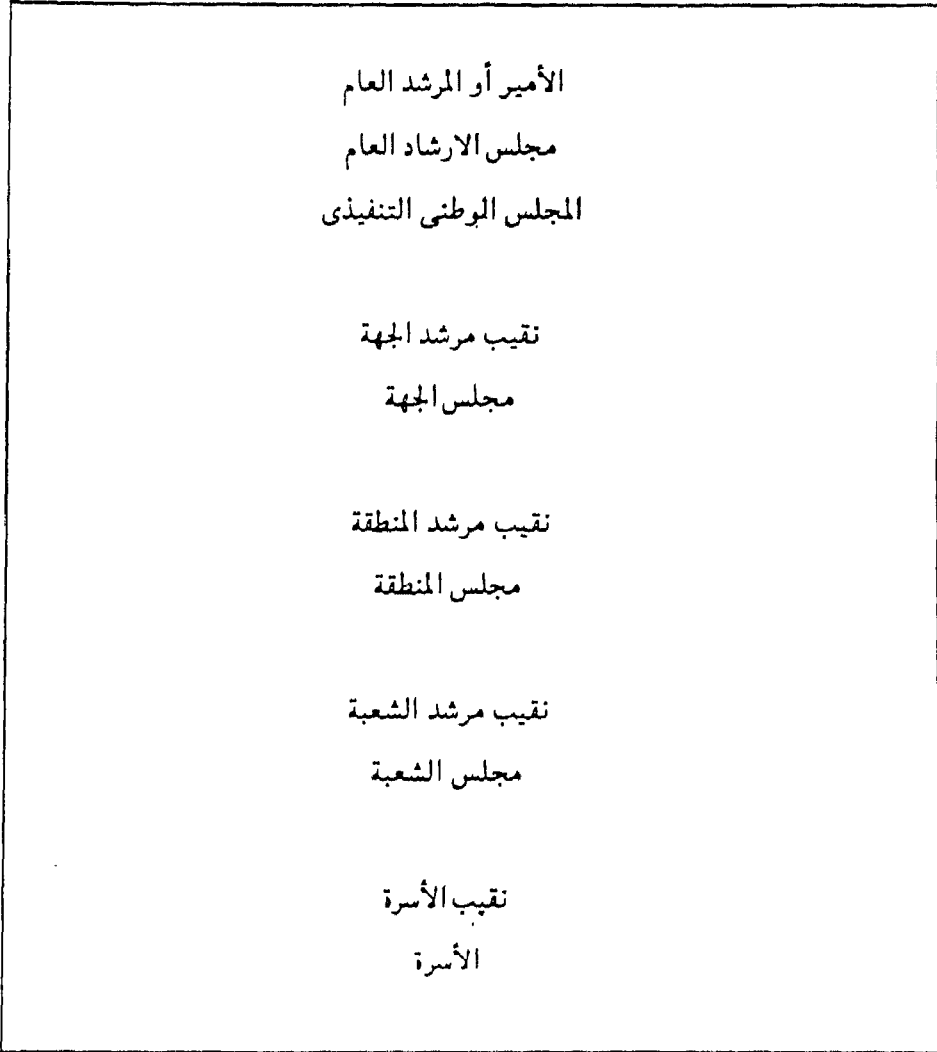
(١) مقتطفات من خطاب أرسله عبد السلام ياسين للكاتب بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩١. ويضيف فى نفس هذا الخطاب معلقا على أحداث حرب الخليج. «إن الشخصية التى لوحث برمرز حديثة للغاية فيما يخص الإسلام، لم تكن إلا سندا للخيال الجماعى الباحث عن كرامة. وإذا كان مناضلو الإسلام السياسى قد خدروهم لوهلة معينة هذا السحاب، فما يستوجب الحمد أن مناضلى الإسلام السياسى عادوا إلى ما هو بديهي. مازالت المسألة المروعة للشعب المسلم فى العراق تمثل حرجا نازقا وطعنة لجلال لكل مؤمن، فقد دمر العسكرى الجديد فى العالم، جنكيز خان وأتتلا الحديث، أوهاما كثيرة فى نفس الوقت الذى كشف فيه غرب الذى لعب -لعدة ثمانى سنوات- ورقة البعث العلمانى ضد إسلام المرحوم خومينى الذى أثار ضجيجا وأحدث حلبة كبيرة...»

- الإقليم

- جهة الإقليم (فالمدينة كبيرة قد تنقسم إلى عدة جهات)

- الشعبة وهي تجمع حوالي ١٠ أسر. والأسرة هي أصغر تكوين في هذا البناء، وهي تحتوى على مايقرب من عشرة أعضاء ويرأسها نقيب الأسرة (مثل الجمعية).

الجماعة كما يراها عبد السلام ياسين



ينتخب نقباء هذه المجالس أعضاء المجلس الوطني التنفيذي. ويطلق على مناضل القاعدة اسم الناصر. وفي أسفل الهيراركية يوجد المهاجر، فهو غائب ولكنه مع ذلك ممثل.

ويحق للأمير إبداء رأيه في اختيار النقباء وهو يتمتع أيضا بحق التفتيش في جميع قرارات المجالس. ولديه حق حل مجلس الإرشاد العام، وعزل نقيب أو عضو من المجلس الوطني التنفيذي، وهو يدير الميزانية بالتعاون مع مجلس الإرشاد العام والمجلس الوطني التنفيذي.

وفي حالة وفاة الأمير يحل محله أكبر الأعضاء سنا في مجلس الإرشاد العام. وهناك إمكانية لعزل الأمير ويتم ذلك بناء على ثلثي أصوات أعضاء المجلس الوطني التنفيذي الذي يجتمع بناء على طلب مجلس الإرشاد العام.

ثالثا، ليبيا: البترول، الكتاب الأخضر، والسنة

تسبب الشراء البترولي وعملية «القضاء على الاستعمار الثقافي» - التي قام بها العقيد القذافي براديكالية ليس لها مثيل - في تأجيل نشأة تيار الإسلام السياسي في ليبيا خلال مدة طويلة من الزمن.

لقد استبقت ممارسات نظام الحكم الليبي - في مجالات عديدة - مطالب الاتجاه الإسلامي، وبذلك احتلت «أصولية الدولة» كل الأرضية التي قد تحتلها «أصولية المعارضة». فقد قام النظام بتنفيذ سياسة تعريب صارمة، وبإضافة بعض العقوبات التي ينص عليها القرآن إلى القانون، وبإعتبار علم الإسلام الأخضر رمزا وطنيا، وتمويل ضخم لجمعية دعوة إسلامية أنشأت في ١٩٧٢^(١) ونشرت إعلانات تليفزيونية تطابق بين رباط العنق و«رمز الصليبين» وبتمير عام للآلات الموسيقية الغربية ... الخ.

وظلت العلاقات طيبة بين المؤسسات الدينية الرسمية وبين نظام الحكم خلال العقد الأول من ثورة الفاتح من سبتمبر. وكان المناخ القضائي والتشريعي في ليبيا قريبا إلى حد كبير من المناخ

(١) انظر:

MATTES Hans Peter, *Die innere und aussere islamische Mission Libyens*, Kaiser, Grünenwald, 1986.

MONASTIRI Taoufiq, BURGAT François, "Chronique Lybye", in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1982, op. cit.

السائد في مصر أو في سوريا، أي أنه كان يتسم بتطور التشريعات التي كانت مستوحاة من النموذج الأوروبي على حساب الشريعة التي لم تطبق إلا في بعض قطاعات من قانون الأحوال الشخصية. وفي ٢٨ أكتوبر تم تكوين لجنة من أجل إعادة قراءة النصوص القانونية المعمول بها من أجل تطهيرها من كل الأحكام التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية^(١). وإذا كانت الانعكاسات الفعلية لهذا الإجراء قد انحصرت -من الناحية العملية- في بعض الرتوش الخفيفة لقانون العقوبات، فهذا لا يمنع أن دلالتها كانت ذات أهمية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن ليبيا كانت أول دولة عربية - بصرف النظر عن المملكة العربية السعودية - لجأت بهذه الطريقة المنهجية إلى الإطار المرجعي الديني.

وبالإضافة إلى هذه الساسية الثقافية كانت الظروف الاقتصادية الناجمة عن إيرادات البترول غير مهيئة لتوليد الإحياتيات الاجتماعية. وحتى عندما بدأ نظام الحكم (بعد ذلك بمدة طويلة، أي عندما ظهر الجزء الثاني من الكتاب الأخضر) ينطلق في الاتجاه نحو نوع من أنواع الثورة الاقتصادية (أي بتحديد الملكية فيما يتعلق بالمعاري والمصانع، ويحظر نشاط القطاع الخاص في التجارة بعد ذلك) كان لديه قدر كافٍ من الإمدادات المالية لكي لا يضطر إلى رفع الشمن السياسي الناجم عما يتخذه من إجراءات عنيفة تجاه المجتمع المدني: إذ أن دخول هذا الكم الهائل من البترول ودولارات (التي ظل أهل الحكم فترة طويلة يرفضون تصور أن مصدرها قد ينضب في يوم ما) كان له انعكاس حاسم على دولة مكونة من ثلاثة ملايين نسمة، حيث ظل مورد دخلهم الأساسي للعملة الصعبة - خلال مدة طويلة - يرد عن طريق إعادة بيع الهياكل المختلفة التي تركتها جيوش الاحتلال العديدة، وعن طريق الدخل الذي يرد مما تدفعه الدول الغربية لتأجير القواعد العسكرية. وفي إطار هذه الخلفية التي تتسج خيوطها هذه الدخول الهائلة الناجمة عن البترول (ما يقرب من عشرين مليار دولار في ١٩٨٠ وستة مليارات دولار في ١٩٨٦) كان «المعمل الساسي» الليبي يعمل - خلال المرحلة الأولى - في جو يتسم ظاهرياً بالإجماع. واعتقد معظم الدارسون الأجانب خلال فترة معينة - والذين كانوا يتأثرون إلى جانب ذلك بالنتائج الجيدة الناجمة عن الاستثمارات الصناعية الأولى أن اللجان والمؤتمرات الشعبية قد استطاعت في إطار مؤسسات الجماهيرية المتنوعة أن تفتح بالفعل أفقاً جديدة. وكان التيار الإسلامي هو أيضاً «ضحية» لهذا الرخاء الاقتصادي والسياسي. وخلال العقد الثاني لثورة الفاتح من سبتمبر، أدت

(١) انظر:

MAYER Ann Elizabeth, "Le Droit musulman en Libye à l'âge du Livre vert", in *Maghreb Machreq Monde arabe*, n° 93, juillet 1981, p. 197 - AFAL AH Borham "Le Droit pénal musulman ressuscité", in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1978, p. 221.

الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض السريع لموارد البترول، إلى ظهور مفاجئ لتصور تجرية التنمية (التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باليد العاملة الأجنبية) وللضعف النسبي الذي تتسم به القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم. وفي هذا الإطار وقعت المواجهات الأولى بين المدافعين عن القرآن والمدافعين - بدون قيد أو شرط- عن «الكتاب الأخضر» الصغير.

١- من الابتعاد الأيديولوجي ... إلى

اتضح الابتعاد عن التيار الإسلامي عندما بادر النظام باتخاذ إجراءات يخدع بها مقاومة جماعة العلماء -في أواخر السبعينات- لتنفيذ بعض مظاهر المشروع الجماهيري. وعن طريق هذه الثغرة الأيديولوجية دخل بعد ذلك شيئا فشيئا أولئك الذين أصيبوا بخيبة أمل في هذه التنمية والتي أصبحت قاعدتها وإيقاعها موضع تساؤل، نظرا لإغلاق جميع المتاجر الصغيرة في ١٩٧٩، ولهبوط إيرادات البترول. وفي مناخ حماسة الخطابات -الذي بدأ عملية إلغاء المؤسسات الإدارية والسياسية التقليدية في صالح «اللجان الشعبية» كانت المبادئ الموجودة في الجزء الثالث من الكتاب الأخضر الصغير («الأسس الاجتماعية» للنظرية الثالثة العالمية) تمر بمرحلة التكوين منذ عام ١٩٧٣ رغم أنه لم يتم الإعلان عنها إلا في نهاية عام ١٩٧٨.

وخلال نفس هذه السنة، وفي حين بدأت تتعارض النتائج الاقتصادية التي ترتبت على سياسته الجديدة، مع بعض القطاعات من المجتمع التقليدي، غامر القذافي بأن يعلن بطريقة رسمية عن رغبته -التي عبر عنها عدة مرات- في الكف عن اعتبار الأحاديث أصلاً من أصول الدين وعن اعتبار الفقه إطاراً مرجعياً لا يمكن المساس به. وكانت المادة الثانية من «نقل السلطة للشعب» (التي تم إعلانها رسمياً في ٢ مارس ١٩٧٧) قد جعلت من القرآن -دون أي مصدر آخر- «قانون المجتمع». ولكن هذه الطريقة المثيرة للدهشة والتي جعلت القرآن يرتقى إلى مرتبة التشريع الإيجابي، كانت قد شغلت الرأي العام أكثر من التحفظ الموجود ضمناً بخصوص السنة. وفي ١٩ فبراير، تم التعبير بوضوح أمام جمهور مكون على وجه الخصوص من عناصر ليبية عن الحجج التي تعضد هذا الرأي (وكانت نفس هذه الحجج قد تم عرضها في أول فبراير ١٩٧٦ أثناء الندوة الإسلامية - المسيحية. وفي ٣ يوليو من نفس العام تجاوز الاقتناء الإصلاحي حداً غير مسموح بتجاوزه ولو على المستوى الرمزي وارتجت أسوار مسجد مولاي محمد من صدى حوار -استمر عدة ساعات- مليء بالحماسة^(١) بين القذافي ومجموعة علماء ليبيين وعرب يحاولون أن

MERNISSI Fatma, *Le Harcm politique*, Paris, Albin Michel, 1987, (٧)

يجعلوا القائد لا يتجاوز الحد الشرعى. ولكن القذافى كان يرى أن هناك دلائل تشير إلى وجود عدد كبير من الإضافات اندست فيما يتعلق بالأحداث والمواقف التى يفترض أن النبى عاشها، وأن هذه الإضافات قد وضعت أثناء الخلافات الداخلية (ومن بينها الخلافات الخاصة بنشأة الشيعة) من أجل تأييد ممارسات الأطراف الموجودة فى ذلك الوقت. وقد قام البخارى ومسلم بعد ذلك بمانتى سنة بتدوين الأحاديث التى تأكّدوا بدقّة من صحتها، بفضل منهج يحب المسلمون أن يروا فيه المحاولات العلمية الأولى فى مجال النقد التاريخى، إلا أن القذافى لا يرى فى هذا الفرز بين الأقوال الصحيحة والأقوال المزورة سوى عمل إنسانى يتسم بالعديد من التخمينات (فبعض هذه الأحاديث تتناقض فيما بينها، أو حتى تتناقض مع نص القرآن نفسه). وفى هذه الحالة لا بد أن تتأثر مصداقية السنة برمتها. وهكذا فإذا كان القرآن يؤكد مبدأ يتعلق بعدم إمكانية وجود قيود فى الدين (لا إكراه فى الدين) فإن أحد الأحاديث يحكم بإعدام المرتدين. وليس القذافى الشخص الوحيد الذى يطرح ضرورة إعادة قراءة نصوص السنة قراءة حذرة وانتقائية إذا كان لا بد من ذلك. وبصرف النظر عن فاطمة مرنيسى وعن دراستها القيمة «تحقيق بخصوص حديث معاد للمرأة ورواية أبو بكر»^(١)، فإن بعض شرائح التيار الإسلامى نفسه ليست بعيدة تماما عن هذا الرأى. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لصالح الجورشى - مؤسس الاتجاه التقدمى - فهو لا يتردد فى تحييد مبدأ تناول الأحاديث بتعقل وحذر. ويقترح أن يتم الفصل بين الأحاديث المتعلقة بالممارسات الدينية، وهى فى هذه الحالة أقل تعرضاً للتحريف، وبين الأحاديث التى تحتوى على تقدير لقيم المجتمع. وبما أنه تم جمعها فى إطار تاريخى - اقتصادى وسياسى - فقد يتأثر من نقلها بهذا الإطار، ومثل هذه الأحاديث يجب أن تخضع فى فهمها لاجتهاد صارم:

«يوجه إلينا اللوم (أى من طرف الحركة الإسلامية التونسية) بأننا ضد السنة. لماذا؟ لأننا نقول أن القرآن هو المصدر الأول، وأن أسس الإسلام الحقيقية موجودة به. لا تأتى السنة إلا فى المرتبة الثانية. وهى لم تدون تاريخياً إلا بعد وفاة النبى بقرنين أو ثلاثة. ولكن خلال هذه القرون الثلاثة، نشأت عدة مشاكل سياسية. ويختلف اختيار الأحاديث بين الشيعة والسنة. ولذلك ينبغى إعادة النظر إلى هذه الفترة بانتباه. علينا إذن ألا نعتزف بأى حديث تستند عليه «الحركة التونسية الإسلامية». إننا نعتقد إنه ينبغى القيام بتحليل تاريخى جاد لهذه الأحاديث. ولكنهم يرون (أى أعضاء الحركة التونسية الإسلامية وراشد الغنوشى بوجه خاص) أن مثل هذا الموقف خطير للغاية»^(١).

(١) فى حوار للكاتب مع صلاح الدين الجورشى، تونس، أغسطس ١٩٨٤.

وفى رأى القذافى، ينبغى اتخاذ موقف متحفظ تجاه كل من السنة فى حد ذاتها أو الفقه، أى تجاه هذا البناء القانونى الذى صنعه الفقهاء، لأنه يعتبر أ... البناء القانونى يبدو متأثرا بالعوامل الإنسانية، فهو (لا ينتمى إلى...ين). «إن ما يطلق عليه اليوم «الشريعة» لا يمكن أن يمت إلى الدين سنة (...). إنها شكل من أشكال الفكر. وعلى سبيل المثال، لقد أعلنت اليوم أن الهضبة القارية بين الجماهيرية وملطا تقع على الدرجة الخامسة والثلاثين من خط العرض الشمالى فهذه المسائل تخصصى، لقد كانت من طرفى نتيجة مجهود فكرى أملتته إعتبرات علمية، مادية، زمنية... إلخ. وإذن فإن نفس الشئ ينطبق على المدارس القانونية (...). إنى أعتبر أن الشريعة قانون وضعى كما هو الحال بالنسبة للقانون الرومانى، وقانون نابليون وجميع القوانين التى صاغها رجال القانون الفرنسيون والإيطاليون والإنجليز والمسلمون».

ومن البديهي أن منظر الجماهيرية كان يرمى بهذه الطريقة إلى تطوير إعادة قراءة الفقه وإلى التخلي عن بعض الأحكام الدينية التى تتعارض مباشرة مع فلسفته السياسية. وكان نشر الجزء الثالث من الكتاب الأخضر قد كشف عن أحدث ما تنطوى عليه. وقد يخفى مع «السنة» حراسها أيضا، أى جماعة العلماء التى تعوق طريق القائد، لأن لديها -من الناحية النظرية- رسالة الحفاظ على عدم خروجه عن طريق الدين الرسمى، وهى بذلك تستطيع الحد من استقلاله الإصلاحي، واستقلاله فى مجال قانون الأحوال الشخصية، مثلا.

١٢ - من ... إلى القمع

وحتى إذا كان القذافى ينفى اليوم أنه اتخذ هذا الموقف بصفته رئيس دولة، وأنه حاول أن يفرض وجهة نظره («إننى تكلمت وتصرفت بصفتى شخصا مسلما عاديا ولم أجبر أى شخص على تبني وجهة نظرى»)^(١). وحتى إذا كان هذا الرأى -كما سبق لنا عرض ذلك- تشاركه فيه بعض العناصر فى تيار الإسلام السياسى، فإن إدانة السنة ستكون السبب فى نهاية التعايش السلمى بين نظام الحكم والعلماء وبداية استئناسهم بالعنف، وتدهور العلاقة بسرعة. وحيث إن موقف القذافى من «السنة» أتى بعد هجومه على الملكية الخاصة والأوقاف، -وكان مثل هذا

(١) فى حوار للكاتب مع القذافى، طرابلس، باب عزيزة، ٦ و٦ ديسمبر ١٩٨٧.

الهجوم يهدد مصالحهم الاقتصادية- فقد أدانت جمعية العلماء بالاجماع هذا الموقف واعتبرته هرطقة. ولكن الذين رفضوا هذا التخريب، تم قمعهم بقسوة، حيث دعت اللجان الثورية الشعب إلى «اقتحام» مساجد أكثر هؤلاء العلماء مقاومة. وأعلنت اذاعة طرابلس في ١٦ مايو ١٩٧٨ أن الجماهير الليبية كانت تقوم «بتطهير بعض المساجد بالقضاء على نشاط بعض الوعاظ الذين كانوا يشنون في أماكن العبادة هذه، حملة إحماء ودعاية في صالح الطغيان واستغلال اضطهاد الإنسان لأخيه»^(١). وفي ٢١ نوفمبر ١٩٨٠ تم سجن الشيخ محمد البشتي الذي ندد علنا في وعظة بالاتهامات التي ألصقت به، وهي أنه «عميل المملكة العربية السعودية». ومن المرجح أنه تم بعد ذلك تعذيبه حتى الموت. ثم تم القبض على أشخاص آخرين وإغلاق عدد كبير من المساجد (ومن بينها مسجد جفوب، المقر التاريخي للسوسية، وهو على مسافة ٥٠٠ كم شرق بنغازي، والجامعة الإسلامية في البيضاء)، بل وتم تدمير بعض المساجد (مثل مسجد سيدي حموده وقد وضعت به الألفام في الساعة الثالثة صباحا لكي يتيسر توسيع «الميدان الأخضر» -ياله من رمز!- كما تم تدمير مسجد سيدي عبد السلام القديم في زليطن^(٢) لأسباب أبعد ما تكون عن احتياجات تنظيم المدن). ومنذ ذلك الحين تصالح القذافي مع المملكة العربية السعودية حيث كان علماءها قد اعتبروه «خارجا» في ١٩٨٣ عندما أعلنوا أنه «عدو الإسلام»^(٣). واستأنف علاقات طيبة مع إيران الخمينية التي تناست -بفضل أسلحة بآلاف الجنيهات- اختفاء الإمام الشيعي «موسى الصدر» على أراضي ليبيا، ومن المرجح أنه تم اغتياله، ولكن قد يكون ذلك نتيجة خطأ^(٤). ورغم هذا الانفتاح على الخارج، ظل المناخ الداخلي متدهورا.

وسبق أن أشرنا إلى أن نظام الحكم كان يلصق دائما صفة «الإخوان المسلمين» بكل معارض له، وإلى أن تحفظ القذافي تجاه هذه الفئة، هو نفس تحفظ جمال عبد الناصر تجاههم. وذلك ينطبق على أولئك الذين قاموا بمحاولة الاغتيال التي فشلت في ٨ مايو ١٩٨٤، وعلى عدد كبير من

(١) في حوار للكاتب مع القذافي، طرابلس، باب عزيزية، ١٠ و٦ ديسمبر ١٩٨٧.

(٢) استشهاد ورد في:

BLEUCHOT Hervé, *Chroniques et documents libyens*, Paris, CNRS, 1984.

(٣) ومنذ ذلك الحين تم إعادة بنائه بتكاليف باهظة.

(٤) وكان ذلك قد دفع المفتي الكبير زاوي - المؤسس المشارك في ١٩٧٢ لجمعية الدعوة الإسلامية والذي تولى في ١٩٨٦ ولم يُحل محله أحد - إلى أن يظهر جهرا مناهضته للنظام وللقذافي، وإلى أن يطلب من شخص ان يحرق كتابا يحتوى على دعاية مضادة: «القذافي والمتوكلون عليه» طرابلس، المنشأة العامة، ١٩٨٤.

(٥) ومن بين التفسيرات التي انتشرت بخصوص ذلك الموضوع، تفسير قد يكون معقولا نسبيا: إن حرس القذافي قد أساءوا -بعد لقاء صاحب اللغاية- فهم أمر ملتبس وجهه العقيد إليهم: «اهتموا» بهذا الضيف اللبناني.

ضحايا القمع الآخرين، ذوى الأصول المختلفة: عسكريين أو تجار، مناضلين بربر أو طلبة، وقد تم إعدامهم خلال السنوات الست الأخيرة. وكان النجم الليبي: رسام الكاريكاتير «الزواوي» قد قام برسم شخص ذى لحية (يقوم بدور مناضل الإسلام السياسى) لطمته «الجماهير» فوقع قناعه وظهر وجهه الحقيقى، وهو وجه... رونالد ريجن^(١)، وقد استخدم هذا الكاريكاتير فير شكل إعلان رسمى.

٣ - من التحفظ إلى المقاومة

نظراً لراديكالية نظام الحكم السياسية والأيدولوجية يواجه التيار الإسلامى قدراً أكبر من المصاعب لكى يكون قوة معارضة. «نحن منظمة غير منظمة تعيش فى بلد يوجد بها «كتب» يقل سعرها عن سعر الورق الذى استخدم فى طبعها» هذا هو مايقوله أولئك الذين يشعرون بالاحتياج إلى ابراز تحفظهم تجاه نظام الحكم أمام الزائر الأجنبى.

قام محمد يوسف المقرئ (السفير السابق فى الهند) بإنشاء «الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» فى سبتمبر ١٩٨١ بالاشتراك مع الحاج عبد المجيد سيف النصر (أحد المشتركين فى أول مؤامرة جادة تم تدبيرها ضد القذافى فى ١٩٧٥). ولا يمكن اعتبار هذه الجبهة مجرد حركة إسلامية لأنها - كما يدل على ذلك اسمها - تجمع بين عناصر من المعارضة فى المنفى، من بينهم مناضلو الإسلام السياسى. وكان مقر هذه الجبهة فى السودان حتى سقوط النميرى، ثم فى الولايات المتحدة وفى إنجلترا. وتأثيرها داخل ليبيا لايزال من الصعب تقديره، خاصة بعد أن تم طردها من تشاد فى ١٩٩١ عندما سقط حسين حبرى^(٢). وكانت معظم محاولات الانضمام إليها تأتى من جانب هذا العدد الكبير من الليبيين المشتتين فى أنحاء العالم (وكان هذا هو حال السبعة عشر ضابطا الذين أعلنوا انضمامهم إليها فى فبراير ١٩٨٨). وظلت هذه الجبهة تنشر فى الخارج باللغة العربية -خلال مدة طويلة- مجلة تحمل اسم «الإنقاذ»، ونشرة باللغة الإنجليزية «نشرة أنباء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» [NFSL'S News Bulletin] وعدة كتيبات تنتقد القطاعات المختلفة من

(١) ويوجد فى هذا التفسير عنصر حقيقى (على الأقل) وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار ترجيح أن تكون المخابرات الأمريكية قد ساهمت فى تدريب القذافى المسئول عن محاولة الاغتيال التى تم اجهاضها فى ٨ مايو ١٩٨٤ والنس أعلنت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا مسئوليتها عنها.

(٢) وفى ذلك الحين خرعت من تشاد قوات جيش التحرير المرالية لحسين حبرى على متن طائرات أمريكية، وتسبب غالباً هذا الموقف فى انخفاض مصداقية مناضلى الجبهة الذين اتهموا بالتواطؤ مع المخابرات الأمريكية وحسين حبرى، ضد وطنهم.

التجربة الجماهيرية: («كيف قوّض القذافي الاقتصاد الليبي» «كيف خرّب القذافي خزينة الدولة الليبية» «نشاط القذافي على ضوء مبادئ الإسلام... الخ) وقد قامت مجموعات صغيرة من المتطرفين بتنفيذ استراتيجيات تركز على تكرار الهجوم - في أماكن متفرقة - على الرموز المتعلقة بالنظام. ولكن تم القضاء عليهم بوسائل قمع راديكالية للغاية.

وفي ربيع ١٩٨٢ وجه النظام الليبي إلى ٢١ عضواً مفترضين في «حزب التحرير الإسلامي» تهمة التآمر. ومن المرجح أن ٨ أشخاص من بين هؤلاء تم إعدامهم بعد ذلك بعام. وفي أبريل ١٩٨٤، تم شنق طالبين علناً في بنغازي لأنهما حاولا حرق القاعة الكبيرة التي كان القذافي قد ألقى بها بعض خطبه الهامة. ووجد مشنوقاً في المراحيض طالب - على الأقل - من بين الذين قاموا بتنظيم هذا الاجتماع الذي تم دعوة مدرسي وطلبة جازيونس لحضوره بالقوة. وتدل هذه الواقعة على عنف المواجهة، وتدلل - إلى حد ما - على تبلور التيارات المعارضة.

وفي شهر يوليو ١٩٨٦ قام أعضاء «حزب الله» - الذي لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين، وتم فيما بعد إثبات علاقته بباكستان - بمحاولة تسميم مياه فندق في طبرق حيث كان يقيم المستشارون العسكريون السوفيت، «وبإعدام» عدو هام في اللجان الثورية، كان عليه - من بين مهامه - أن يراقب احترام حظر قيام القطاع الخاص بتسويق المنتجات الزراعية. وقبل إعدامه قام أعضاء حزب الله بمحاكمته محاكمة تم تسجيلها على شريط فيديو. أما المتهمون الستة المفترضون في هذه الواقعة (وأضيف إليهم، دون سبب واضح، ابن رئيس وزراء سابق متهم بأنه قام بحرق منزل والده السابق احتجاجاً على تحويله إلى مستوصف) فقد فرض عليهم كذلك تلك التجربة التي أصبحت تقليدية ألا وهي القيام بالنقد الذاتي أمام كاميرا التلفزيون. وأثناء تسجيل هذه العملية سمع رجل عجوز ذو لحية - تم تقديمه على أنه قائد حزب الله الليبي وأنه حرر كتباً عن «الحلال والحرام» - أحداً يلومه على «لحيته المليئة بالقمل» ويسخر من مبادئه المفرطة في الدقة والتي تثير الضحك.

وقبل ذلك ببضعة أسابيع تم إغلاق ٤٨ كُتّاباً وزيادة مراقبة اللجان الثورية لمرتادي المساجد. وأعاد التلفزيون الليبي إرسال مشهد شنت أعضاء حزب الله الصغير في ملعب أمام ثلاثة صفوف من المشاهدين الذين عبروا بالصياح عن تأييدهم لذلك.

٤ - محاولة الانفتاح الليبرالي

ابتداء من مارس ١٩٧٨، بدأ القذافي يعطى إنطباعاً أنه يبحث عن نوعين من الانفتاح: أولهما سياسى اقتصادى، وثانيهما يتعلق بعلاقاته الخارجية، من أجل بقاء نظامه الذى أصبح يبدو وقد خسر - فى رأى دارسيه بوجه عام - جزءاً هاماً من القاعدة الاجتماعية التى كانت موالية له فى أوائل السبعينات. ومنذ ذلك الحين تمسك - فى السياسة الخارجية على الأقل - بهذا الخط «الإصلاحى». وفى ٢٧ مارس، أعطى العقيد القذافي فى إحدى الخطب المفضلة لديه إشارة بإمكانية إعادة قراءة نظريته الثالثة بزيادة من الاستقلال تجاه السلطة.

وفى الشهور السابقة كان النظام قد عانى من صدمتين كبيرتين. كانت الصدمة الأولى التصف الأمريكى الذى كشف عن حدود فاعلية اللجان الثورية وعن إخلاصها لنظام الحكم^(١) وكان ذلك على عكس الموقف الذى حدث أثناء المناوشات السابقة مع الأسطول السادس.

أما الصدمة الثانية فهى متعلقة بالنزاع مع تشاد حيث واجه القذافي - ابتداء من تخلى خلفائه عنه حتى النكسة العسكرية التى أصابت نخبة قواته - مقاومة لم يتوقعها بتاتا وهزيمتين قاسيتين فى أوزو وماتن الصحراء.

فى مثل هذا الإطار يبدو أن منظر الطريق الثالث العالمى قرر أن يلجأ - هو أيضاً - إلى مكاسب طريق الانفتاح. ويعد أن أعد بدقة مبدأ حظر استخدام الأيدي العاملة من جانب أصحاب العمل سمح بأن يقوم «الأشخاص الذين يعملون» فى «كل مصانع قطاع الدولة تقريباً» بامتلاكها. وكانت الإدارة القانونية فى هذا الإصلاح هى «التشاريكات» وهى عبارة عن هياكل تعاونية مرنة تجمع بين عدد صغير من الشركاء على أساس انضمام اختياري. ووجد هذا الانفتاح الاقتصادى أول امتداد له فى المجال السياسى بعد ذلك ببضعة أشهر. إذ قام القذافي - بعد أن استأنف علاقاته مع بعض معارضية فى المنفى، وهو فى الواقع لم يحقق نجاحاً كبيراً فى هذا الصدد - بالعفو عن معظم المعتقلين على ذمة قضايا سياسية أو قضايا تابعة للقانون العام، وفعل ذلك بطريقة مثيرة

(١) أثناء تلك الليلة التى تم فيها التصف الأمريكى، وعندما وصلت الى طابلس أصدقاء عصيان إحدى الشركات فى مصراته، وعندما انتشرت الاشاعات المثيرة للقلق بخصوص وفاة العقيد القذافي تحت أنقاض قبيلته فى باب عزيزية، قام ما يقرب من خمسين عضواً من أعضاء اللجان الثورية، لا بالفرار فقط ولكن - وفقاً لما ورد فى «نشرة أنباء الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا» الصادرة باللغة الإنجليزية - قام بعض هؤلاء بحرق الملفات التى تثبت تعهدهم بخدمة النظام الحاكم. وبعد ذلك بأقل من ستة أشهر تم إعادة هيكلة اللجان الثورية التى أنشئت فى ١٩٧٧ لتسهيل المرور الى الديمقراطية المباشرة التى ينص عليها الكتاب الأخضر والذين تحولوا تدريجياً إلى «كلاب حراسة» للنظام.

للهشة عندما حطم بنفسه حوائط هذا السجن. وكان من بين المستفيدين من هذا الإجراء -الذي كان يرمى إلى وضع النظام فى مكانة أفضل- الضحايا الأول من بين مناضلى الإسلام السياسى، ومن بينهم أعضاء حزب التحرير الإسلامى الذين تم القبض عليهم عام ١٩٧٣.

وبعد أن تم إغلاق الحدود مع تونس بطريقة صارمة غداة أزمة ١٩٨٥، -وكان ذلك الإجراء قد أدى إلى طرد أكثر من ثلاثين ألف مهاجر تونسى (وعدد مماثل من المصريين وعدة آلاف من السوريين والباكستانيين... الخ)- أعيد فتح هذه الحدود دون أى تحفظ، وبناء على ذلك تدفق فجأة عذد كبير من العاملين التونسيين والعرب (حوالى ٢٥ ألف) وهاجرت أعداد أكبر من الليبيين (٧٠ ألف) هجرة مؤقتة لبيحثوا فى الأسواق التونسية عن المنتجات التى أصبحت نادرة فى السوق المحلى نظرا لصرامة برامج الاستيراد. وفى العام التالى، أعطت تسوية العلاقات مع مصر -التي استطاعت أن تصمد أمام عواصف حرب الخليج- بعدا جديدا لخطاب الوحدة. ولكن أحداث ١٩٨٩ سمحت بمعرفة حدود الإصلاح السياسى الذى قام به نظام الحكم فى ليبيا.

٥ - عام ١٩٨٩: التراجع

كانت الاشتباكات التى حدثت فى شرق ليبيا (فى بنغازى، وجادفيا ومصراته) خلال شهر يناير وأثناء الثلث الأول من ١٩٨٩^(١)، بمثابة نقطة انطلاق لموجة جديدة من القمع التى لم تكتف بخلايا المتطرفين، بل تجاوزت ذلك إلى حد كبير وشملت قطاعاً كاملاً من الرأى العام الليبى. وتلك السجنون التى تم إفراغها -بطريقة مثيرة للدهشة- من بضعة مئات من المسجونين، امتلأت مرة ثانية، ولكن هذه المرة، وصلت الأعداد إلى عدة آلاف من المتطرفين أو المعتاطفين مع الإسلام السياسى. وقد تم القبض عليهم خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة فى سرت وتم نقلهم إلى طرابلس بالطائرة. وفى شهر سبتمبر ١٩٨٩، أمام نفس الجمعية التى كان القذافى قد طلب منها التصويت -قبل ذلك بعام- على «الميثاق الأخضر لحقوق الانسان» -الذى كان من المفروض أن يتدارك جميع وقائع تجاوز السلطة- أشار القائد صراحة إلى هذا المد المعارض. وقد اعتبر أن مضمون منشور كان قد وضع على أبواب المساجد وينادى بقتل «الملحدين» يقصده شخصيا.

وفى إطار هذا الهجوم المضاد لم يكتف النظام بالقمع. ففى المولد النبوى (يوم ١٢ أكتوبر) دل

(١) وقد تم إجهاض محاولة لاغتيال القائد الليبى وذلك بفضل تيقظ الحرس أثناء زيارة رسمية كان يقوم بها الرئيس حافظ الأسد.

انتشار الجمعيات الصوفية (بطريقة لم يسبق لها مثيل)، على أن هذه الجمعيات -التي اعتبرت أقل خطورة من غيرها بالنسبة للنظام- تتمتع في الغالب بتأييد حذر من طرفه وإلى جانب ذلك، نجح القذافي -بطريقة أكثر فاعلية- في أن يجمع في بنغازي يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩ عشرات من المسؤولين في المجال الديني وحاول أن يجعل منهم «إدارة للثورة الإسلامية في العالم». وكان من بينهم راشد الغنوشي (الذي قام المصريون بطرده بعد ذلك ببضعة أيام بناء على طلب من طرف الرئيس بن علي) إذ أن إشتراكه في هذا الحدث تسبب -كذلك- في توسيع تأثيره وفي منح العقيد تأييدا لا يستهان به. ولم يمنع ذلك من قيامه بزيادة عدد الكوادر في المساجد عن طريق تعيين مايقرب من مائة إمام مصري وإعادة فتح معهد تخريج الوعاظ مع وضعه تحت رقابة مشددة (وكان قد تهرور وأغلق ذلك المعهد في أواخر الثمانينات). ومنذ ذلك الحين استطاع النظام أن يتجاوز -دون اضطرابات كثيرة- دوامة أزمة الخليج. ومن المفارقات أن معمر القذافي هذا القائد الذي يحبذ الوحدة، هو -من بين رؤساء دول شمال أفريقيا- أقلهم مساندة للرئيس صدام حسين^(١)، وبذلك خاطر بالمساس بشعبيته في المجال الوحيد الذي إعتاد حتى الآن أن يستبق فيه مطالب رجل الشارع.

وعندما انطفأت الشعلات الحماسية الثورية الأولى، استطاع الرئيس الليبي لمدة تقرب من عشرة سنوات أن يلعب بنجاح لعبة المؤسسات الثلاث (الجيش، المؤتمر الشعبي العام، واللجان الثورية) التي تمثل (كل منها بدوره، إن لم يكن بتضافرهم) أسس سلطته. وتمر هذه الشبكة بأشكال من التضامن الأفقي (تقوم اللجان الثورية باختراق الجيش والمؤتمر الشعبي العام، ولكن أشكال التضامن القبلي تخترق أيضا اللجان الثورية والجيش... الخ). وحيث إن هذه الأنواع من التضامن تفسد المنطق الداخلي لكل مؤسسة من المؤسسات، فهي بذلك تقلل فرص تماسكها وتبلورها وهذا يؤدي إلى تعصيد سلطة الشخص الذي يسيطر على قمة الهرم.

ومن المؤكد أن هذا النظام، الذي تعضده مجموعة من الاحتياطات البوليسية، لم يستطع أن يمنع حدوث ما يزيد على عشرة محاولات انقلاب خلال العقد الماضي، وإن كان قد سمح بالقضاء عليها جميعا. ولا نجد في ليبيا أدنى بلورة للسخط العام تسمح لأشكال النقد المتناثرة والصامتة أن تتحول إلى معارضة منظمة أو تتحول بالأحرى إلى بديل سياسي داخلي له مصداقيته. إذ أنه من أصعب الصعاب النفاذ من التحفظ إلى المقاومة، ومن الشك إلى المعارضة. ويتنقص الحركات

(١) كانت علاقات القذافي مع الرئيس العراقي قد مرت -في الواقع- بمرحلة صعبة للغاية خاصة بعد اتخاذ ليبيا موقفا مؤيدا لإيران أثناء حرب الخليج الأولى وامتدادها هذه الدولة بالسلاح.

الاجتماعية فى ليبيا (سواء كانت الاضرابات أو اضطرابات المدن، مثل تلك التى اضطرت أن تواجهها جميع نظم الحكم فى دول شمال افريقيا) ذلك «الوقود الديموجرافى» - "logistique démographique" الذى تتسم به العواصم المزدهمة فى هذه المنطقة.

ومن الصعب القول إن مواصلة عملية إصلاحية -تتسم بقدر كاف من الجدية- ستكون فعالة على المستوى السياسى والاقتصادى، ذلك لأن هذه العملية ستتعرض بسبب الخصائص الهيكلية فى هذا النظام. ويبدو أن اختفاء هذا الشخص الذى يمثل التجربة الجماهيرية قد يكون ضروريا لكى يتم تغيير فعلى فى الموقف السياسى الداخلى، تغيير يهد السبيل لبدية مرحلة انتقال ديمقراطى شبيهة. بالمراحل التى تخوضها بحرص الدول الأخرى فى المنطقة.

وحتى عندما يتخلى عنه أكبر جزء من المناخ السياسى، فإن القذافى لديه تأييد بدون قيد أو شرط (وهو يكفى فى دولة ذات كثافة سكانية ضعيفة للغاية) من طرف اللجان الشورية ومن طرف قبيلته. والجميع يعلم أنهم بذلك يحافظون ليس على امتيازاتهم الراهنة فحسب، بل يحافظون أيضا على بقائهم والدليل على ذلك عنف الحقد المتراكم الذى يرتبط ببقاء نظام الحكم. إن هذه الدولة تتمتع -رغم جميع تقلبات البترول- بأعلى إجمالى ناتج قومى فى أفريقيا، بل فى العالم. وهى بعيدة عن الآثار الجانبية التى قد تنتج عن الانفجار السكانى، ويتوفر لديها احتياطى لا بأس به من البترول. وإلى جانب ذلك، تتمتع (حاليا) بعلاقات حسنة مع أهم الدول المجاورة لها (ابتداء من الدول المغربية حتى مصر وتشاد). كل ذلك لا يسمح لنا بتبني توقعات جادة (رغم احباطات بعض المقاولين الليبراليين وقيام مجتمع الإسلام السياسى المناهض لنظام الحكم بتكوين خلايا مازالت فى المرحلة الجنينية) بخصوص بقاء «ثورة الفاتح العظيم» على المدى المتوسط.

وعلى عكس ذلك، وفى حالة اختفاء القذافى يبدو أنه لن يكون هناك عنصر فى الطبقة السياسية يريد مواصلة خط سيره الأيديولوجى^(١). وحتى إذا حل محله أحد أقاربه، فمن المرجح أن خليفته سيكون بعيدا عن خط سيره بدلا من مواصلة مسيرته.

(١) أى مذهب الكتاب الأخضر. وعلى عكس ذلك لا يوجد ما يدل على ان هناك احتمال أن تكون الخطوط العريضة فى الدبلوماسية الليبية موضع تساؤل (إلا فيما يخص بعض التعديلات التى تتعلق بالشكل أكثر من الجوهر).

أما مناخو الإسلام السياسى الذين يبدو أنهم أكثر العناصر قدرة - وخاصة بعد عمليات القمع التى ازدادت تجاههم - على تجميع الأشخاص الكفيلين بالتضحية بذواتهم فى عملية اغتيال، فلا يبدو أنهم قادرون على حشد القوة التنظيمية الكافية - خاصة فى إطار إقليمى ودولى مناهض لهم إلى حد كبير - لكى يصلوا إلى مستوى حل بديل دون مساندة الجيش. ومع ذلك يبدو أن عنصر الزمن الذى يسمح - سواء بالنسبة لليبييا أو لأى دولة أخرى فى المنطقة - بالخروج من إطار أساليب التعبير عن الذات بالعنف (وهى الأساليب التى لجأت إليها إلى حد ما فصائل التيارات الإسلامية)، سيكون فى صالحهم فيما بعد. وإذا كان من المؤكد أنهم سيكونون عنصراً فى المناخ السياسى الليبى فى مرحلة ما بعد القذافى، فهذا لا يمنع أنهم سيضطرون غالباً - لفترة ما على الأقل - إلى التنازل عن السلطة فى صالح عناصر أيدولوجية أخرى: الناصرية أو البعثية المعتدلة، وهى عناصر مازالت تتمتع بقدر كبير من الفاعلية فى بعض الشرائح الأساسية، ومن بينها الجيش، وذلك رغم أنها تعيش مرحلة أفول وتدهور.

الخاتمة

هناك مبدأ سياسى قديم يرى أن الأنظمة تواجه فى كثير من الأحيان المعارضة التى تستحقها، وأن خلفاءها هم هذه القوى السياسية التى تصنعها بنفسها. وبناء على ذلك فقد يؤثر سلوك الأنظمة بطريقة مباشرة - إلى حد كبير - فى سلوك القوى السياسية التى ستحل محلها حتما فى يوم ما.

والآن، وقد آن أوان الخاتمة، إذا اكتفيننا - للإشارة إلى المستقبل القريب - بهذا الاتجاه المنهجي، فإن حكمنا سوف يتسم بالتشاؤم. إذ أنه لا يوجد شئ فى الواقع حاليا - وخاصة فيما يخص تطور الأحداث الأخيرة فى الجزائر - يدعنا إلى الاعتقاد بأن سوء التفاهم - المتعلق بتصاعد قوة خصوم أنظمة الحكم القائمة، وبعملية وصولهم إلى الساحة السياسية، وباحتمال وصولهم إلى السلطة - على وشك التلاشى.

وبينما أعلنت الصحافة للعالم كله أن الجزائر أصبحت أول دولة عربية لديها وزير لحقوق الإنسان أصبح القمع لغة الاتصال الوحيدة فى هذه الدولة بين السلطة والمثليين الذين انتخبتهم أغلبية المجتمع. فقد تم فتح معسكرات الاعتقال فى جنوب الصحراء مثلما كان الحال فى زمن آخر. وهناك بضعة آلاف من المناضلين، اختار الجزائرىون سحبيهم بالقوة من المناخ السياسى على أمل أن يتعد عنهم ثلاثة مليون ونصف ناخب منحوهم أصواتهم مرتين.

ماهو المستقبل الذى ينتظر مثل هذه الاستراتيجية؟ إذا كان من الصعب توقع موقف نظام الحكم فى المستقبل، لأنه يتوقف إلى حد ما على ردود الفعل الدولية والغربية بوجه خاص، فإن الأمر أقل صعوبة فيما يتعلق بتوقع احتمالات حدود فاعلية هذه الاستراتيجية. لقد مرت مياه كثيرة تحت كبارى النيل منذ قيام جمال عبد الناصر بسحق الإخوان المسلمين، وهناك احتمال كبير ألا يكفى اللجوء إلى القوة لإزالة تيار من المناخ السياسى، حيث أصبح معروفا أن هذا التيار يستند على أغلبية كبيرة من الشعب. قد يتمكن قادة الجزائر - خلال مدة محسب بالشهور لا بالسنوات - من عرقلة التعبير السياسى عن ميزان القوى الذى كشفت عنه بوضوح صناديق انتخابات ٢٦ ديسمبر، ولكن لن يتجاوز الأمر ذلك. ومن هنا، فإننا لا نرى ما قد يوقف بصفة دائمة، فى هذه الحالة، مسيرة قيادة جبهة الإنقاذ الطويلة نحو السلطة.

ومع ذلك، لا يبدو أن أحداً في الشمال أو في الطبقات السياسية العربية - وإن كان رد فعل هذه الطبقات الأخيرة له طابع منطقي أكثر من موقف الشمال - على استعداد لتقبل مثل هذا التعايش الحتمي، مازالت، هنا وهناك، صورة للتيار الإسلامي السياسي قائمة أساساً على تقدير استقرائي - من حيث الزمن والمكان - يقوم على النمط السياسي لأولئك الذين قاموا باغتيال الرئيس السادات، وتقوم هذه الصورة على التظاهر بتجاهل أن قاعدة الإسلام السياسي الاجتماعية تجاوزت منذ مدة طويلة المجموعات الصغيرة المكونة من أنصار القراء الحرفية والشمولية «للخطاب الديني» وحده وبمعناه الضيق. ورغم أن صناديق الانتخابات الجزائرية قد أوضحت لنا - منذ عدة أسابيع - المكان الذي تحتله تيارات الإسلام السياسي - سواء في الجزائر أو في غيرها من الدول - ، أكثر مما أوضحه عدد لا بأس به من آلاف الصفحات التي كتبت عنهم منذ زمن بعيد، فانتخابات ديسمبر ١٩٩١ استطاعت وحدها إثبات خطأ الأطروحة - التي كان قد تضائل شأنها - والتي ترى أن تيار الإسلام السياسي لا يمثل إلا مجموعة صغيرة من المتطرفين، وأن أعضاءها قد يغريهم دائماً الوصول إلى السلطة بالقوة لأنهم يخشون أن تؤدي نتائج الانتخابات إلى تهميشهم.

هذا بالإضافة إلى أن أغلبية ساحقة من النساء - غير نساء القرى البعيدة - قد اخترن التصويت لصالح جبهة الإنقاذ، ولم تكن قدر حريتهن عندما قمن بمثل هذا الاختيار أقل من تلك التي تتمتع بها النساء اللاتي يختلفن في الرأي معهن. وعندئذ يصبح من المستحيل الحديث عن علاقة المرأة بالإسلام السياسي بهذا القدر من التبسيط، أي باعتباره حشداً «مناهضاً للمرأة». ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع أن «العين الغربية» مازالت تواصل بحشها اليائس عن القطاع الاجتماعي الذي قد ينتقدها من نتائج الانتخابات المتوقعة، وهي على استعداد - لو استدعى الأمر ذلك - أن تصنع هذا القطاع بما أنها لم تجد في المناخ السياسي «القوة المقبولة» القادرة على مكافحة عدوها المفترض. ونرى حالياً أكثر المحللين تعنتاً يتفحصون كتائب الممتنعين عن التصويت. هل هناك ممتنعون؟ نعم هناك ممتنعون بكل تأكيد. هل يمثلون أغلبية بديلة؟ احتمال ذلك ضعيف. كيف يمكننا أن ننسى أن الانتخابات التي أدت إلى فوز جبهة الإنقاذ في البلديات ثم أدت إلى نصف انتصارها في الانتخابات التشريعية، كانت أول انتخابات - في تاريخ الجزائر

المستقلة- لم يلجأ فيها نظام الحكم إلى التزييف (كما سبق لنا الإشارة) ؟ هذا بالإضافة إلى أننا لا يمكن أن نجد فى ظاهرة الممتنعين سوى صدى لأصوات الأغلبية التى ظهرت فى الانتخابات، فهذه الأرضية -أرضية الممتنعين- تمثل فى هذه الحالة مزيد من الاحتياطى للأصوات المؤيدة للإسلام السياسى.

على عكس ذلك، عندما يحين وقت تقدير قدرة هذه القوى السياسية على مواصلة هذا الطريق الطويل الذى بدأه الذين سبقوهم، هذا الطريق الطويل الذى بادروا فيه -على نطاق ضيق- بانشاء مجتمعات أكثر ديمقراطية وأكثر تسامحا، فعلىنا أن نشير إلى أن أحد العلامات المنهجية النادرة المتاحة هى أن الخط الذى يفصل بين «الطيبين» و«الأشرار»، وبين المتسامحين وغير المتسامحين، وبين الديمقراطيين والمناهضين للديمقراطية، وبين الذين يهتمون بحقوق المرأة، أو بطريقة أوسع بحقوق الإنسان والذين يولون ذلك اهتماما بسيطا، خطأ أكثر تعرجا -إلى حد كبير- عن الخط الذى يفصل بين تيارات الإسلام السياسى وباقى الساحة السياسية.

أولا، لأنه لا يكفى بالطبع أن يكون الشخص مناضلا فى الإسلام السياسى لكى يكون على مستوى التعهد بالتسامح الذى يلوح به قطاع كبير من هذا التيار، ثانيا، لأنه بالطبع لا يكفى كذلك أن يكون الشخص مناهضا للإسلام السياسى (مثل صدام حسين أو حافظ الأسد) لكى ينتمى إلى هذا المعسكر المفترض، «المعسكر الديمقراطى»، فالقرب يمنع بطريقة مفرطة فى الآلية، احتكاك تمثيل هذا المعسكر لأنظمة الحكم القائمة والتشكيلات المعارضة التى اضطرت -نظرا لمد الإسلام السياسى- إلى الانحصار فى مواقع هامشية. وأخيرا، وقد يكون ذلك أهم ما فى الأمر، أن هناك «مناضلين فى الإسلام السياسى» لا يتطابق خطابهم مع «خطاب رفض مفردات وقيم الديمقراطية» الذى تلجأ إليه الأطراف الجذرية لتيار سياسى، وسنضطر فى يوم ما بالاعتراف أن هذا التيار بعيد كل البعد عن الانحصار فى هذه الأطراف.

والآن وقد آن أوان الختام، فهناك ما يفرينا أن نكرر الافتراض الذى تعرضنا له فى هذا الكتاب، والذى يقوم أولا على الاعتقاد بأن القوى النابعة من تيار الإسلام السياسى -فيما يبدو اليوم- هى إلى حد كبير أول القوى المرشحة فى مختلف أنحاء العالم العربى لتحل محل أنظمة الحكم الناجمة عن الحركات الاستقلالية.

وتعتمد تلك الفرضية بعد ذلك على وجه الخصوص على أنه لا معنى للملاحظة تلك المحورية التي تتمتع بها قوى الإسلام السياسى (ولا تتجاوز حدود إمكانية التوقع فى العلوم الاجتماعية) إلا إذا تجنبنا إعطاء كلمة «مناضل الإسلام السياسى» التعريف المحدود والضيق المرتبط بأيدولوجية وبرنامج وأساليب عمل محددة، أو حتى بقاعدة اجتماعية بعينها، وقد حاولنا إثبات أن هذا التعريف لم يعد مناسباً. وبناء على ذلك فإننا عندما نتحدث عن سيطرة قوى «الإسلام السياسى» لا نقصد «تفوق» مفترض لنظريات قطاع معين من قطاعات الأرضية السياسية، بقدر ما نقصد التعبير عن اقتناعنا -بطريقة أقل إثارة للدهشة- بأن عملية عودة الارتباط العميقة بالعالم الدلالى للثقافة المحلية (أو التى ينظر إليها باعتبارها كذلك) فى العالم العربى، التى اعتبرنا أنها جوهر مد الإسلام السياسى، على وشك التأثير على اللعبة السياسية برمتها. وعلى عكس ذلك إذا حاولنا تحديد -بمزيد من الدقة- طبيعة القوى التى سوف تتولى قيادة هذا التيار الواسع (ومن الطبيعى أن تختلف، وتتغير قوى هذا التيار إذا قبلنا اعتبار أنها سوف تشمل جوهر «الاتجاهات» السياسية الموجودة حالياً) والتى سوف تكون -على أية حال- حصيلة خطوط سير تاريخية وقومية مختلفة للغاية، فإن ذلك يتجاوز الحدود المعقولة للتوقع السياسى، ويصبح من قبيل «قراءة الطالع» وهو مجال محظور على الباحثين.

بل أن أقصى ما يمكننا القيام به هو إبراز الاتجاه الذى ينبغى أن توجه إليه طاقات البحث التى سوف تقوم بتطوير هذه المعرفة الضرورية. يبدو لنا أنه من الأفضل أن تتجه عين الدارس نحو ديناميكيات مد الإسلام السياسى الداخلية ونحو الظروف -التي تختلف الى حد كبير من مكان لآخر- التى سوف يتم خلالها إعادة إدخال مفردات الثقافة الإسلامية فى منظومة التصورات السياسية فى المجتمعات العربية، بدلا من اتجاهها نحو ظروف التهميش الحالى للقوى التى ظلت خارج هذه الديناميكية تماما.

ومن داخل هذه الديناميكية بدأت ترسم معالم القوى التى سوف تتولى فى المستقبل مسئولية قيادة هذه المجتمعات نحو القرن الحادى والعشرين، وليس هناك ما يسمح لنا بتأكيد أن هذه القوى سوف تقوم بتلك المهمة بقدر من المهارة أو من الفاعلية أقل من القوى التى سبقتها.

الموقف الآن

الموقف الآن (*)

تسمح إعادة إصدار «الإسلام السياسي: صوت الجنوب» بقراءة جديدة للاستنتاجات التي نشرت للمرة الأولى، بالفرنسية، في عام ١٩٨٨، ولم يتم تحديثها إلا بشكل جزئي جداً في الطبعة العربية الأولى الصادرة في عام ١٩٩٢. وتستحق ثلاثة أنواع من التطورات توضيحها وربطها في إيجاز باشكالية عمل مضى على كتابته من حيث الجوهر حتى الآن أكثر من عشر سنوات.

في البداية، هناك معطيات سياسية. وهي تشهد بوجه عام على ديمومة كبرى لأنظمة المغرب والعالم العربي. وهذه الديمومة هي قبل كل شيء ثمرة نزعة سلطوية متصلة تتميز بها هذه الأنظمة. وإذا كانت تزدهر هنا وهناك بعض مساحات للتحوّل الليبرالي، إلا أنه لا يجب من ثم البحث عن تجليها في صناديق الاقتراع أو في المجالات المؤسسية للسياسة.

ثم تجيء تطورات داخلية خاصة بالحركات الإسلامية، أكانت في السلطة (خاصة في إيران وفي السودان) أم، في الأغلب، في المعارضة. وهذه التطورات ذات طابع تكتيكي من جهة، لكنها أيضاً مذهبية. إن الأفتراق القديم بين الجماعات «الجهادية» (المؤيدة لـ «العمل المباشر») ومن ثم المحجوبة عن الشرعية) والعائلة «الإخوانية» الكبيرة لورثة حسن البنا ما يزال قائماً. لكن التفوق العددي لهؤلاء الأخيرين يتأكد في عين الوقت الذي يتجلى فيه التزام أقل فأقل تحفظاً بمتطلبات الديمقراطية البرلمانية.

وهناك أخيراً تطورات في الإدراك الأكاديمي الغربي. فقد ظلت التيارات الإسلامية موضع افتتاح متصل من جانب مؤسسات بحوث غربية. وما يظل سائداً لوقت طويل هو الأطروحة التي تتحدث عن ظاهرة ذات طابع مرضي فقط. وفي حل أسرار الحياة السياسية المصرية أو الجزائرية أو التونسية، فإن وسائل الاعلام و، أحياناً، شرائح من الجهاز الأكاديمي، تواصل حتى اليوم الابتهاج بـ «الانتصارات» التي - عبر مزيج مرهف من التدابير الأيديولوجية المضادة هنا، و «استعدادات» قانونية ودستورية «لزمّام الأمور» هناك، وارهاب بوليسي وتلاعب اعلامي في كل مكان تقريباً - تواصل الأنظمة المسماة بـ «العلمانية»، برغم كونها مفضوحة وسلطوية، إحرازها على «خطر أصولي» لا يفنى. على أن قراءات أكاديمية مضادة جد قوية إنما

(*) ترجمة ب. س.

تعبّر عن نفسها أيضاً. ففي حين أنه وفق خط قريب من خط خطاب الأنظمة، يميل المتحدثون عن الطابع المرضي الخالص للإسلام السياسي إلى مد العنف أو الحرفية المذهبية للهامش الراديكالي للظاهرة إلى جوهرها وإلى عموميتها، فإن أنصار الأطروحات التي تأخذ في الحسبان البعد الهوياتي للظاهرة بشكل أوسع من بعدها الديني الدقيق إنما يبرزون طابعها الحركي والتطوري، وأهمية تعبيرها القانوني والمسئولية الواضحة للأنظمة عن صعود العنف. وهذه الافتراضات الأكاديمية إما تعبّر عن نفسها بشكل أكثر قوة وذلك بقدر ما أنها، إذ تنتمي إلى تفسير الأزمات التي يشعر الغرب بأنه معني بها بشكل أخص، نجد نقلاً لها من جانب وسائل الاعلام الجماهيري. وتلك هي حالة تفسير الحرب الأهلية الجزائرية والنزاع الإسرائيلي - العربي حيث نجد أن الإسلاميين (هنا أو هناك «أعداء الديمقراطية» أو «أعداء السلام») المحصورين في مشور هويتهم الدينية الوحيدة، يواصلون رؤية أنفسهم محرومين من جانب النظرة السياسية - الأكاديمية السائدة - التي لا يكاد يكذبها أي نظام عربي قائم - من خاصية فاعلين سياسيين شرعيين.

I. من انتصار سلطوية الأنظمة «العلمانية» إلى درس النظام «الأصولي» الإيراني

منذ عشر سنوات، أكدت الاقتراعات اتجاهاً مقررّاً بشكل راسخ: ففيما عدا استثناءات نادرة (في لبنان الطائفي ولكن أيضاً في إيران المسماة بـ «الأصولية»)، لا يمر الطريق إلى السلطة عبر المنافسة الانتخابية. إن غالبية كبرى من الزعماء العرب يواصلون السعي إلى التباهي بفضائل التعددية أمام الرأي العام الدولي دون أن يجدوا ضرورة لتحمل أي من متطلباتها. ويجتهد هذا المظهر الخادع اجتهاداً جلياً بشكل مطرد في حجب الأزمات العميقة التي يغذيها هذا الرفض الحقيقي للتمثيل.

وبعض الأنظمة لم تقم حتى الآن بانفتاح تعددي يسمح بوجود كيانات حزبية متميزة قانونياً عن الحزب الواحد أو المسيطر (البعث العراقي، الجهة الوطنية التقدمية السورية) أو عن العرش (الملكية السعودية) أو عن اللجان الشعبية التي يقال أنها تمثل «الديموقراطية المباشرة» (ليبيا)⁽¹⁾. وفي أماكن أخرى، فإن الانفتاحات السياسية المعلنة (منذ عام ١٩٧٨ في مصر، ومنذ عام ١٩٨١ في تونس، ومن عام ١٩٨٩ في الجزائر) تستمر من جهتها في أن تكون موضع اغلاق محكم: إن اصلاحات سياسية مؤقتة إنما تضع بادئ ذي بدء الجانب الرئيسي من حائزي «العروش» الجمهورية أو الملكية في مأمن من تغيير للأغلبية البرلمانية، ثم يكون دخول المعارضات إلى اللعبة البرلمانية موضوع انتقاء صارم. وهكذا فإن المغرب والجزائر وتونس ومصر تمنع الإسلاميين بذرائع متباينة (من بينها حظر الأحزاب «الطائفية») من الصعود إلى المسرح الشرعي. ومنذ ذلك الحين، فإن ثقل المعارضات الشرعية ومصادقية استراتيجيتها إنما

يعتمدان بشكل وثيق على استجابة الدول لمطالباتها بالمشاركة. ومن ثم فهناك أثر جوهري لدور الحكم الدولي، الذي قد يختار «مكافأة» البعض بمنحهم موارد جديدة أو بالمشاركة على العكس من ذلك في التشهير بهم. والحال، بالنسبة للأنظمة، أن هناك إغراء كبيراً، ومن الواضح تماماً أن عدداً كبيراً قد استسلم له، في العمل قدر الامكان على تحويل الخطر الديمقراطي الذي تعد المطالبة الاسلامية حاملاً له إلى مجرد خطر أمني. وإذا نجحت الأنظمة في ذلك، فبوسعها أن تأمل في الاستفادة من تفوق الأسلحة والدعم الغربي ويصبح بقاؤها أقل إنكالا عما في ساحة صناديق الاقتراع الحساسة. ومن ثم فإن الاستراتيجية المعتمدة غالباً ما تكون استراتيجية الأزمة. وهي تتألف بالنسبة للحكومات وللبروز التي تعمل في الظل على خدمتها من وضع الأنصار المعتدلين لطريق صناديق الاقتراع - وهم خصومها الأكثر إثارة للخوف - في موضع حرج حيال الأنصار الراديكاليين لطريق القنابل: والواقع أن وجود هؤلاء الأخيرين إنما يسهم في تبرير الأساليب (ومن بينها قوانين حالة الطوارئ) التي تعرف الأنظمة أنها لا يمكنها الاستغناء عنها إذا كانت تريد البقاء. وفي الحالة الجزائرية بشكل واضح تماماً وإن لم يكن فيها وحدها، فإن الرغبة في العمل - بجميع السبل - على تسليط حد أقصى من الضوء على الجناح الأكثر راديكالية في المعسكر الاسلامي على حساب أي بديل شرعي هي رغبة واضحة^(٢٢). وعندما يجري اضعاف الشرعية على بعض التشكيلات الاسلامية الثانوية (مصر، الجزائر، المغرب)، فإن ذلك لا يكون إلا بهدف التغطية بشكل أفضل على استبعاد التشكيلات الأكثر إزعاجاً بينها. وبشكل بالغ الدلالة، فليس المظهر الايديولوجي للمرشحين لنيل القبول وإنما بدرجة أكبر ثقلهم السياسي المقدر هو الذي يحدد حظهم الدستوري الجيد أو السيء. وهكذا فإن الاخوان المسلمين الذين يقودهم الجزائري محفوظ نحناح (الذي كانت سيرته السياسية الشخصية قد بدأت هي أيضاً، عندما تعلق الأمر بالاحتجاج على الطابع العلماني للميثاق الوطني الجزائري لعام ١٩٧٦، بنسف بعض الأعمدة الكهربائية) قد اعتبروا «معتدلين» و«شرعيين» من جانب نظام الجنرال زروال بعد أن تحقق هذا الأخير في مناسبات عدة من هشاشة قاعدة نحناح الشعبية. أما الاخوان المسلمون (المماثلون) الذين يقودهم راشد الغنوشي، وهو نفسه يعتبر بالاجماع أحد المفكرين الأكثر تقدمية في الاتجاه الاسلامي، قد جرى تصنيفهم بشكل حاسم - فيما يتعلق بهم - كـ «متطرفين»، من جانب النظام المحاور الذي يرأسه الجنرال بن علي، على غرار الاخوان المسلمين الذين يقودهم المصري مصطفى مشهور. وعلى هامش الهجمات الايديولوجية المضادة الفعالة إلى هذا الحد أو ذلك من جانب «الاسلام السياسي التابع للدولة»^(٢٣)، تترايط ردود الأنظمة بعد ذلك حول بنية قمعية موحدة، غالباً ما تكون جد «وقائية» وعلى أية حال غير متناسبة إلى حد بعيد قياساً إلى المتطلبات الأمنية الفعلية المتولدة عن صعود قوة من يتحدثونها. وهذه التحسبات القمعية تغذي عندئذ ترحيح مركز جاذبية المعارضة في اتجاه مكوناتها الأكثر جذرية، والذي يمكن عندئذ لتجاوزاته أن «تبرر» بعد ذلك قمع المكون... الشرعي. وفي احدى فصائل المعارضة، فإن المزيج الخبيث الذي يجمع بين اغلاق المسرح الشرعي والقمع إنما يغذي في الواقع بشكل غير مفاجئ عنفاً أو

عنفاً مضاداً كاملاً ضد السلطنة وداعميها البارزين (المخليين أو الأجانب). وهذه النشاطية، التي سرعان ما تختزل تحت مسمى «الارهاب»، إنما تكمل ترسانة إعلام الأنظمة وتسمح لها بالابقاء على الخلط بين ممارسات فضيل صغير ممن يتحدونها واجمالي المعارضة الشرعية لها، «مبررة» بذلك في أعين شركائها الغربيين تأجيل أي انفتاح ديموقراطي.

وفي بيئات كهذه، فإن التشكيلات الاسلامية الشرعية تعزل في المداخل الاجتماعية أو الجماعية للسياسة، أو في السبيل الوحيد المتبقي وهو سبيل المرشحين المستقلين، أو في المنفى. والحق إن وضعية المعارضات العلمانية ليست أحسن حالاً إلا فيما ندر: ففي تونس، يسمح ترتيب تشريعي واحد منذ عام ١٩٩٤ لبعض (تسعة عشر) ممثلها بالظهور بين «المنتخبين» من الشعب. والحال أن تزويرات تاملة ومنظمة في آن واحد إنما تتمم في كل مكان هذا الترتيب الدستوري والتشريعي. ومن المؤكد أن التجربة الجزائرية لها طابع مثل خاص تماماً: إن حظر الحبهة الاسلامية للانقاذ الفائزة في كل من الانتخابات المحلية والتشريعية في يونيو ١٩٩٠ وديسمبر ١٩٩١، والاستعاضة السلطوية بجنين برلمان معين عن أول برلمان منتخب، وفرض الوصاية على صحافة جرى الاعلان بشكل زائف أنها «مستقلة»، واختلاق معارضة مستأنسة والاستخدامات الرهيبة للعنف إما تشكل اليوم أسود صفحات التاريخ السياسي الأحدث للعالم العربي. لكن الوضع، في بقية المنطقة، ليس مختلفاً اختلافاً بنويماً: فخلف المظهر التعددي الزائف، توامل القوى السياسية الحقيقية (اللهم إلا في اليمن وفي لبنان وفي الكويت)^(٥) معاناة حرمانها من الاعتراف الشرعي. ومن ثم فإن الانتخابات (اللهم إلا في لبنان) لا تعمل على تسمية الحكام بل على مجرد تحديد نوعية وعدد المعارضين الذين يعترف الحكام التسامح معهم لأجل حاجات تحول ديموقراطي ما يزال شكلياً بشكل خاص («لكي يراه اليانكيون»)^(٥).

وفيما يتعلق بطول أمد الحكم، فإن القادة الجمهوريين ليس لديهم مبرر كبير لأن يحسدوا نظراءهم الممكيين. وهكذا فقد استعار السوري حافظ الأسد من نظيره المغربي والأردني الوصفة السلالية التي تسمح بتأمين بقاء ذريته ليس فقط السياسية وإنما أيضا العائلية: ففي نجاحه في تأمين اختيار ابنه بشار «في غمار الحماسة الشعبية» ليكون على رأس حزب البعث والدولة السورية، أسس أول جمهورية وراثية.

ويجري تأمين الصيغة السياسية السائدة برضى عن طريق البيئة الغربية التي يدين لها بالكثير نجاح أعضاء نادي المنتخبين (والمعاد انتخابهم) بنسبة ٩٠٪ من الأصوات. وفي هذا الخجال، تكمن الجدة، منذ عام ١٩٩٠، في انتهاء «القطبية الثنائية» للغرب والذي نشأ عن اختفاء الاتحاد السوفييتي. وطرق السحق البطئ أكان ذلك للنظام أم للمجتمع العراقي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إنما تشكل المثال الأول لهذه النزعة التدخلية دون حدود من جانب القوة العالمية الأعظم. وفي النزاع الاسرائيلي - العربي كما في المنازعة الداخلية للنظم السياسية العربية، فإن انتهاء الانقسام الغربي قد اختزل بدرجة ملحوظة هامش المناورة المتاح أمام المعارضين من جميع الأطراف، مزيداً بالقدر نفسه من سلطة الأنظمة التي

تمكنت من اكتساب دعم الادارة الأمريكية (في الشرق الأدنى خاصة) أو دعم فرنسا (في الجزائر وفي تونس بشكل أخص) وذلك بحكم مجرد «نضالها» المفترض «ضد الأصولية الإسلامية»، أو، في نزاع الشرق الأدنى، بحكم دعمها لخط أمريكي جد مؤات للمعسكر الإسرائيلي.

وحتى إذا كان دعم روسي للمعسكر الاسلامي - أخذاً بعين الاعتبار النزاع الشيشاني والتركة الأفغانية - ما يزال افتراضياً إلى حد بعيد، فإن هذه الوحدة الصخرية للغرب قد أسهمت اسهاماً كبيراً في تخليد وجود أنظمة سلطوية بتشكل خاص.

عشر سنوات من التغيير ضمن الاستمرارية

إن المثل الذي تقدمه النتائج التي حصل عليها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الذي انتخب في عام ١٩٨٩ بنسبة ٩٩,٢٧٪، ثم أعيد انتخابه في عام ١٩٩٤ بنسبة ٩٩,٩١٪ وفي عام ٩٩ بنسبة ٠٠٠٠ من الأصوات، إنما يلخص بمفرده، بشكل أفضل من أي تعليق، نوعية الديناميات السياسية التونسية.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيسه، إنكب تيار النهضة التونسي على تقييم نقدي لوضعه ونشر أجزاء من هذا التقييم في مجلته تونس الشهيدة. ويستحق هذا التقييم الذي يحمل عنوان «دروس الماضي ومشكلات الحاضر وأفاق المستقبل» أن يقرأ بالتوازي مع الاستنتاجات التي يقوم بها اليوم قادة المعارضة المسماة بـ «العلمانية والديموقراطية» الذين راهنوا، في عام ١٩٩٠، على الدعم غير المشروط للنظام في «نضاله ضد الأصولية» ويجدون أنفسهم اليوم وقد حلوا، تقريباً، في عين المكان الذي كان فيه «أعداؤهم» بالأمس.

ويستنتج تقرير النهضة في عام ١٩٩٦ أن «الأحداث قد أكدت أن مشروع «التحول الديموقراطي التدريجي» الذي طرحته السلطة لم يساعد إلا على التموه على سياسة متمحورة بشكل أبسط على الممارسة الفردية للسلطة وهيمنة الحزب الواحد والسيطرة على المجتمع وإجهاض الأمل في تغيير ديموقراطي، باختصار، إعدام الفعل السياسي».

و«العلمانيون» لا يعاملون معاملة أفضل من معاملة الاسلاميين. وهكذا فإن محمد مواعده قد سجن لأنه وجه في ٢١ سبتمبر ١٩٩٥، باسم حركة الديموقراطيين الاشتراكيين (التونسية) التي يقودها، رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية لكي يلفت انتباهه إلى التفهيرات الجسيمة التي شهدتها البلاد في المجالات الانتخابية ومجالات الحريات العامة والإعلام، الخ. وكان لا بد من سجنه لهذا السبب، على أنه جدد تحركه مرة أخرى في أبريل ١٩٩٦ بنشره تقريراً جديداً يلخص بتشكل جيد الثمن الذي دفعته المعارضات العلمانية التي وافقت على أن تدعم دون كبير تحفظ «النضال ضد الأصولية». فالجتماع المدني يبدو اليوم في نظر الزعيم المستبعد بوصفه يتلخص «في هيمنة الحزب الواحد على كل خلية من خلايا المجتمع، ففي

جميع المجالات، يتوحد هذا الحزب بلا تحفظ، بشرياً وإدارياً ومادياً، مع جهاز الدولة». «واحدى النتائج هي استحالة خلق جمعية، في أي مجال كان، سواء كان ثقافياً أم خيرياً أم رياضياً، دون موافقة الحزب الموجود في السلطة ودون الرقابة المباشرة للمؤسسات الرسمية المحلية على كل اجتماع من اجتماعاتها. وكانت النتيجة المتوقعة هي اختفاء كل حياة للجمعيات، حتى وإن كانت الحكومة تتباهى بوجود عدة آلاف من الجمعيات (...). «والمجال الذي يعتبر التناقض فيه صارخاً أكثر مما في سواه بين الخطاب الرسمي والممارسات اليومية للدولة هو مجال حماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، الخ».

وبشكل أكثر جذرية بكثير، لم يجد معمر القذافي من جانبه حاجة إلى انتخابات لكي يبقى على رأس «دولة الجماهير» لمدة تزيد عن ٢٢ سنة ويبدو أنه هو الآخر تخارمه فكرة خلافة عائلية.

أما التداول المغربي الذي سمح للمعارضة الاشتراكية بقيادة الحكومة فيجب التعامل معه بقدر كبير من الحذر، وذلك بقدر ما أن أسس السلطة الملكية وصلاحياتها الرئيسية ما تزال خارج متناول موارد الفعل المحدودة إلى أقصى حد لدى هذه الحكومة. ومن جهته، فإن الانتقال الناشئ عن رحيل الحسن الثاني هو انتقال حديث العهد جداً بحيث لا يسمح بتقدير حاسم للموضع. إلا أنه يصعب أن نرى كيف سوف يتمكن المهيمن الجديد على النظام، بعد نفاذ العلاجات التجميلية الشكلية المميزة لفترة حالة العفو، من الافلات، دون ادخال تجديد عميق على النظام، من التناقضات الواضحة التي يصفها له بلا مواربة عبد السلام ياسين في رسالته القوية^(٦).

وضع الجزائر - وهو في قلب الادراك الغربي للظاهرة الاسلامية - يستحق التفاتاً خاصاً. ففي بلد الجبهة الاسلامية للانقاذ، فإنه لا التجديد المتكرر نسبياً لحائز الحكم الأعلى (٤ مرات في عشر سنوات) ولا الضعف النسبي (٦٠٪ فقط) للأصوات التي حصل عليها الأخير بين أولئك الحكام لا يجب أن يكونا مصدر وهم: وإذا كانت الـ «٦٠٪» من الأصوات التي حصل عليها عبد العزيز بوتفليقة تشهد على دراية جيدة من جانبه بمتطلبات التواصل السياسي التي يجهلها نظراؤه، فإنها تنتمي تماماً إلى عین فئة الـ ٩٠٪ التي يحصلون عليها. فخلف سراب رطانة العفو، يواصل النظام الحرص على القاء المسؤولية عن العنف على معسكر واحد من المعسكرات المتواجدة. ورفضه أن يترك للمؤسسات فرصة للعب دور غير شكلي (وقبل كل شيء العمل على تصوير المتحدث بلسان العسكريين في صورة منتخب من الأمة في ختام انتخابات مزورة) إنما يظل أساس الأزمة الرهيبة الجارية والتفسير الرئيسي لاستمرارها. وإذا كان قد حدث تغير، فإنه لا يكمن إلا في الأسلوب وفي شخصية المندوب الجديد الذي اختاره العسكريون في عام ١٩٩٩ لكي يدير مصالحهم وليس البتة في تهديد افتراضي لأسس ومناهج سلطة أولئك العسكريين. وإذا نظرنا إلى الأمر جيداً، فليس هناك من ثم جديد بالفعل تحت السماء السياسية الجزائرية. وشأنه شأن كل واحد من أسلافه، يميل بوتفليقة إلى اصلاح النظام

الذي وضعه في السلطة بمغازلة امكانية جعل عين من جعلوه ملكاً يدفعون ثمن هذا الاصلاح. وشأنه شأن الشاذلي بن جديد أو محمد بوضياف أو لامين زروال في زمنهم، فإنه يحلم إذا بالتطهر - عبر انتخابات ليس فيها ما هو شعبي غير اسمها - من خطيئة احتواء الجهاز العسكري له، والتجرد بشكل ما من حدود نظام هو نتاجه، سعياً إلى التمكن، في حالة الضرورة، من النجاة منه. إلا أنه بشكل غير مفاجئ، سرعان ما أدرك عبد العزيز بوتفليقة هو أيضاً مخاطر طموح كهذا. فهو يعرف جيداً أن هذا الطموح قد أدى إلى اقضاء اسلافه وكلفهم حياتهم - في حالة بوضياف. وهامش المناورة الوحيد المتاح له إنما يكمن اليوم في الادراك الذي لاشك أن السلطة العسكرية تحوزه عن الصعوبة المتزايدة التي سوف تجدها في تخليد صيغة وحشية كانت حتى الآن مصدر رغدها و، حبال رأي عام دولي أقل عمى إلى حد ما عن ذي قبل^(٧)، في اللجوء مرة أخرى إلى الحلول المتطرفة المتمثلة في اقضاء أو في اغتيال مندوبها الرئاسي.

وهذه الصيغة لا تعرف خارج المغرب غير تنويعات باهتة. وإذا كانت الليبرالية اللبنانية النسبية تستحق الاشارة إليها لأنها سمحت لمجمل القوى السياسية، بما في ذلك حزب الله، بأخذ مكان في اللعبة البرلمانية وسمحت للسلطة العليا بتبديل المسكين بزمامها سلمياً، فإن الوضع المصري، فيما يتعلق به، يعد أقرب إلى القاسم المشترك السائد في المنطقة: فقد جرى تجديده العمل بقانون الطوارئ دون انقطاع منذ اغتيال الرئيس السادات وتظل المعارضات الاسلامية الرئيسية محظورة بدرجة أكبر مما في أي وقت. وعند اعداء الانتخابات المتعاقبة لرئيس الدولة، فإن البرلمان لم يرغب قط أيضاً في السماح بوضع آخرين في منافسته. أما رئيس اليمن الذي أعيد توحيده فقد جدد الأمور من جهته بامتناعه عن أن يختار إلا من حزبه الخاص الشخص الذي عهد إليه بالمهمة المستحيلة المتمثلة في إضفاء المصادقية على البعد التعددي والتنافسي لـ «أول انتخابات رئاسية في شبه الجزيرة العربية»^(٨).

وإذا كان الرأي العام الدولي يتخلف عن الاعتراف للمعارضة الاسلامية بشرعية سياسية ما، فإن موارد الأنظمة السلطوية لا تتأكل بدرجة أقل عناداً. في تونس من جهته، حيث يبدأ تراكم الشهادات^(٩) - من الناحية الاعلامية على الأقل - في زعزعة عرش خليفة بورقيبة. وفي الجزائر من جهة أخرى، حيث يعتبر حجاب التلاعبات من جميع الأنواع أخذاً في الزوال بشكل حتمي، كاشفاً لمن يريدون مواجهة الأمور عن اتساع تلاعبات العنف من جانب السلطة العسكرية ومختلف بؤر اتصالها^(١٠).

لبرلة منتزعة، لبرلة مستوردة

لا مرأى في أنه سوف يكون من قبيل الاختزال الامتناع عن الاعتراف بأنه في مجالات أخرى غير صناديق الاقتراع أو الساحات المؤسسية للسياسة، جرى بناء وتعزيز بعض مجالات اللبرلة. فبالتوازي مع نمو الجمعيات أو التبعثات النسوية (عندما تتمكن من الافلات من قبضة

الأنظمة القتالة أو من التعاضف الساحق من جانب الأنظمة الغربية) أو النضالات المهنية (المسحوق في تونس وإن كانت قد استعادت قوتها في الجزائر)، ربما كان النمو الذي لا يقاوم لشبكة اعلامية اذاعية - تليفزيونية عبر قومية أكثر مصداقية بما لا يقاس من الصوت الأحادي للدول هو الذي يشكل التعبير الأكثر إثارة عن تلك اللبلة. وفي الحقل المغلق للساحات الدولائية، تحت الألوان الحادة لتعددية زائفة (الجزائر - تونس) أو حتى دون تلك الخرافة (ليبيا)، ما تزال هيمنة الدولة على الصحافة قوية بشكل غريب. وخلافاً لذلك، فإن المولد والصدى القوي لقناة الجزيرة القطرية قد شكّل لحظة تأسيسية للبرلة الكلام السياسي ولتهديد الاحتكار الذي تمارسه الدولة. والتطور البطيء وإن كان الرئيسي مع ذلك لشبكة الانترنت، مع كونه ما يزال في الأغلب مقصوراً على النخبة ومصدراً في حد ذاته لأشكال جديدة للسيطرة من جانب الأنظمة^(١١)، إنسا ينتمي هو أيضاً إلى هذه الدينامية نفسها. وسرعان ما أدرك المعارضون ذلك، بمن فيهم الاسلاميون، ولم تسمح الهجمات المضادة الفاشلة من جانب الأنظمة في خنق هذه الأصوات الجديدة في أي مكان.

إيران أو تونس

إذا كان يتوجب، ختاماً، الإشارة إلى مفارقات القراءة الغربية لرذائل «الأصولية» ولفضائل أولئك «الذين يقاومونها»، فسوف يكون من المغربي للمرء أن يقارن أداءات النظام «الحدائثي والعلماني» في تونس بأداءات إيران «الأصولية» التي أسسها الأمام الخميني. والواقع أنه لا يمكن للمرء الاكتفاء بأن يرى في الانتخابات التي أثرت على علاقة القوة في قمة الدولة الإيرانية مجرد «رفض للاسلاميين» من جانب السكان، يود بعض القراء تحويله إلى دليل اضافي على «الفشل» الاسلامي المزعوم. ويتوجب لذلك أن تتوافر القدرة على اثبات أن انتخاب الرئيس خاتمي كانت له قيمة ثورة مضادة من جانب مرتكزات الشاه العلمانية صد «اسلامي» الخميني، ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالمرّة. ومن ثم فمن الواضح أن الرسالة الأساسية لصناديق الاقتراع الإيرانية هي أنها قد سمحت، في الشرق الأدنى، بأول انتقال سياسي حقيقي عبر الطريق الانتخابي، بما يشهد على أن النظام المولود من قطيعة عام ١٩٨٠ الاسلامية إنما ينطوي على شيء أكثر تركيباً وأكثر تعقيداً من «الديكتاتورية الثيوقراطية» التي طالما استخدمت في تعريفه؛ وأن المعجم الديني للفاعلين السياسيين الإيرانيين لم يحل قط دون أن تشق الدينامية المركبة للبرلة السياسية طريقها في المجتمع. ومن جهة، فإن نظاماً لم يشأ أن يرى فيه رئيس الدولة الفرنسية ومعها غالبية ساحقة من الائتلاجسيا السياسية الغربية - إلى حين استيقاظ متأخر - غير «تجربة نمذجية للتحديث» قد اعاد انتخاب رئيسه بنسبة ٩٩٪ من الأصوات. ومن جهة أخرى، فإن «جمهورية اسلامية»، أشيع عنها أنها تعبير عن «الشمولية الأصولية»، هي التي سمحت لمواطنيها بادخال تغيير عميق، خلال الانتخابين الرئاسي

والتشريعي، على علاقة القوى السياسية على أعلى مستويات الدولة. وفي هذا المشهد للحداثة السياسية «العلمانية»، فإن التجربة الإيرانية إنما تبدو إذاً من كثير من النواحي بوصفها لحماً نشاراً.

II. المسارات الاسلامية بين الترقب والاصلاحية والشتات

ليس بالامكان حصر عشر سنوات من تطور التيارات الاسلامية في صفة أو اتجاه أو تقييم وحيد دون اختزال الأهمية التي أوليناها في هذا الكتاب لتنوع التعبيرات المعاصرة عن اللقاء بين الاسلام والسياسة.

ومن الناحية التاكتيكية والاستراتيجية، من مصر الاخوان المسلمين إلى لبنان حزب الله، فإن مسيرات المعارضين الاسلاميين قد تأثرت بشكل منطقي جداً بطوبوغرافيا ساحات السياسة، المتباعدة جداً من بلد إلى آخر. وخلال عقد التسعينيات، فإن «المهر الاسلامي» قد وجد نفسه في وضع شاغلٍ لساحات ذات طبيعةٍ واتساعٍ جدٍ مختلفين. ولكم أن تحكموا على الأمر: ففي حين أن حزب النهضة (التونسي) لم يتمتع في سعيه إلى الانتشار إلا بمجرد بيانات صادرة عن قيادته الموجودة في المنفى في لندن (إلى جانب، والحق يقال، منفذ أفكاره الاصلاحية، المهمة غالباً)^(١٢)، فإن حزب الرفاه التركي قد شهد صعود زعيمه، وإن لم يكن إلا لمدة قصيرة، إلى ترأس حكومة ائتلافية. وفي حين أن الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، تحت ضربات القمع ونسب التلاعبات، قد وزعت فعلها بين تنازلات أولئك الذين قبلوا دفع ثمن بقائهم على الساحة الوطنية، ووعي نقدي - منفسم هو نفسه والحق يقال^(١٣) - لا يعتد به إلا من حيث وجوده في المنفى الألماني أو البلجيكي أو البريطاني أو الأمريكي، فإن حزب الله اللبناني قد وجد نفسه، من جهته، في وضع قادر على احياء وتحريك وتحقيق الانتصار لنضال وطني مسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب البلاد مع تدعيم نفسه في نسيج سياسي طائفي ليس له من نظير في الشرق الأدنى^(١٤). ومن المؤكد أن حزب الله هذا قد استفاد من تسامح من جانب الدولة اللبنانية شأنه في ذلك شأن نظيرته حماس، بقدر ما تعد غالبية التشكيلات الاسلامية الأخرى في المنطقة (فيما عدا حزب «الاصلاح» في اليمن وجماعة الاخوان المسلمين في الأردن أو في الكويت) محرومة دائماً من مثل هذا التسامح. وفي أماكن أخرى (في اليمن، في الكويت، في الأردن) نعمت تشكيلات أخرى برغد معارضةٍ متصالحةٍ سعيدةٍ بقدر طفيفٍ من اعتراف السلطة بها.

وإذا توجب الاجترار مع ذلك على فرز اتجاه عام، فيمكن القول إنه اتجاه ترقب واقعي ومتعقل يتجلى، حيال اغلاق المسرح السياسي الشرعي، كقاسمٍ مشتركٍ بين التيارات «الوسطية» التي تناضل أيضاً من أجل التساير بشكلٍ مطردٍ الواضح عن الجماعات الجهادية. والواقع، في عام ٢٠٠٠، أن الافتراق الابدولوجي والتاكتيكي بين الاصلاحيين

(الايخوان المسلمين) و«الجهاديين» مستمر في كل مكان تقريباً. واستخدام القوة إنما يتخذ بحسب الحالات إما شكل استراتيجيات مخططة (من جانب عدد صغير من الفاعلين الذين يرفضون من حيث المبدأ الممارسات ذات الطابع الديمقراطي أو الذين يسعون إلى استخدام الاكراه لفرض مراعاة بعض الأعراف الاجتماعية) أو شكل ردود فعل يحتمها إلى حد بعيد عنف الدولة الذي يفجر ويحافظ على العنف المضاد الذي يمارسه أولئك الذين يدركون عجز الأساليب التشريعية، أو حتى يشعرون بأنهم مهددون بالتصفية. وهذا الموقف الذي لا يمثل غير رد فعل موجوده بشكل خاص في الحالة الجزائرية لكنه موجود أيضاً في فلسطين أو في مواجهات دولية متباينة (البوسنة، الشيشان، كشمير) حيث تعد الجماعات السكانية المسلمة طرفاً في النزاع. وإذا كانت طرق العنف، أكان عنف الدولة يغذيها أم لا يغذيها، ما تزال تجدد من يسير عليها، فإن من يسرون عليها على أية حال ليسوا غير أقلية جد صغيرة في التيار. وتلك حالة مكون صغير من مكونات التيار الجزائري. في مواجهة العنف القوي الذي تمارسه الدولة نفسها وداعموها الدوليون. وهي أيضاً حالة الطالبان الأفغان^(١٥) الذين يؤكدون، بنزعتهم الأخلاقية الصارمة وباعتدائاتهم المتكررة على أبسط حقوق النساء، صورة كاريكاتورية للحركة التي جعلوها تبدو متطرفة، على نقيض رئيس الوزراء التركي الأسبق أربكان. وسواء أكان أم لم يكن تنفيساً عن المنع من دخول ساحة السياسة الشرعية، فإن الانكفاء على نزعة صارمة سلفية جديدة ذات خطاب اخلاقي قد شكل أيضاً، من مصر إلى شبه الجزيرة العربية، جزءاً من ترسانة طرق العمل، الأقل اقتناعاً، لدى بعض شرائح التيار الاسلامي. وفي اليمن، من طرف تيار مرتبط منذ وقت طويل بالسلطة ويبدو متحفظاً حيال الدخول من جديد في المعارضة، فإن استحالة أو ربما مجرد الخوف من الهجوم على الدولة إنما يجد أحياناً ترجمة له في أعمال هجومية أقل مجدداً ضد مثقفين معزولين^(١٦) - بدعوى ارتدادهم - ومن ثم أقل مدعاة بما لا يقاس لأن يكونوا مصدر خوف في محاربتهم مما هي الحال في محاربة الفساد أو التفاوتات الاجتماعية. وفي مصر، فإن قضية الفيلسوف نصر أبو زيد والتي تدعو إلى الرثاء قد أوضحت هناك أيضاً أكثر الوجوه قتامة لتيارات «شرعية» مع ذلك، إلا إن لم يكن الأمر يتعلق في تلك القضية بمناورات حقيرة من جانب «اسلام الدولة السياسي»^(١٧) سعياً إلى التشهير بالمعارضة التي تواجهه.

وفي العدد الصغير من الحالات التي وُجد فيها الاسلاميون في السلطة، ما أن نأخذ في الحسبان الدعاية الضخمة المعادية لهم، فإنهم لم يقودوا شعوبهم البتة، لا في السودان ولا في ايران، إلى الفشل الاقتصادي الذي تنبأ به خصومهم. وكان عليهم بالمقابل أن يواجهوا استنزافاً نظيراً لمواردهم الايديولوجية وذلك بقدر اتساع المسافة التي تفصل القوة الطوباوية لحطاب معارضة عن متطلبات برنامج عمل حكومي خاصة عندما يتعين تطبيق هذا البرنامج في بيئة دولية (بل واقليمية، في حالة السودان) معادية بشكل خاص.

وفي حالة ايران بشكل أوضح بكثير مما في حالة السودان، فإن هذا الاستنزاف إنما يجد له ترجمة في تسارع ديناميكية ملحوظة بشكل عام في مجمل التيار.

أسلمة الحدادثة

في داخل التيارات الشرعية، ليست المواقف المذهبية موحدة وحدة صخرية متجانسة. إن تشددات «الحرس القديم» للاخوان المسلمين (المصريين خاصة) إنما تتباين (في مكون آخر لهؤلاء الاخوان المصريين أنفسهم وعند راشد الغنوشي وعبد السلام ياسين^(١٨)) ولكن أيضاً عن عادل حسين أو فتحي يكن أو الشيعي حسين فضل الله) مع مواقف اصلاحية بشكل واضح. وليس بالامكان أن نقدم لذلك مجرداً موتقاً بشكل معقول. ومن راشد الغنوشي الذي يتخذ من منفاه اللندني الخطوة الرمزية المتمثلة في رفض مبدأ الحكم بالاعدام على المرتدين إلى الخطوات المحدودة لحزب «الوسط» المصري في البحث عن دمج أكثر وضوحاً للمسيحيين في الدينامية الحضارية والسياسية للتيار «الاسلامي» وفي تعرضٍ للمقاومة من جانب «الحرس القديم» المذهبي للاخوان المسلمين كما في تعرضٍ للتشدد من جانب النظام، فإن الأمثلة عديدة على هذا التصالح البطيء للاسلام «المعارض» مع قيم ليبرالية كانت مرفوضة في وقت من الأوقات باسم توحدها مع الحو الاستعماري للهوية الثقافية^(١٩). ولا يجب أن نخطف في الأمر، فمن المؤكد أن الحدادثة الغربية ليست مقبولة دون شروط: والمسألة تتعلق قبل كل شيء، بحسب صيغة كان عبد السلام ياسين أحد أو أول من استخدمها، بـ «أسلمتها» مع اعادة التأكيد عند ذاك بقوة على مكانة المرجعية الالهية و، في مواجهة تحديث جامع، ضرورة مراعاة أفضل لاطار القيم الأخلاقية. فبالنظر إلى «احتمال المعاناة من نزوات (... الكافرين المحدثين»، يسعى ياسين من ثم إلى (...). «التحدث عن الله وعن الحياة الآخرة» (...). «في وجه حدادثة أصمها الصخب الحديث وأعمها بريق الصورة الملونة وخطفت أبصارها ومضات التصوير الفوري وأغراها سحر الطرق السريعة الاليكترونية وأفقدتها صوابها تفجر عالم الخيال».

وعلى هامش ساحة سياسية لا سبيل إلى دخولها، فإن الزهانات الاجتماعية تواصل تشكيل ساحة مهمة لجدل النظام/ المعارضات الاسلامية. وتتواصل «الأسلمة من القاعدة» للعالم الجمعياتي والتعليمي وللمؤسسات المجتمع المدني: الواقع أنها تمس مجمل مجالات الفعل الاجتماعي أو الاقتصادي الجماعي القابلة للافلات جزئياً على الأقل من الاغلاق الاداري الذي تمارسه الدولة (النقابات والاتحادات المهنية والطلابية والهياكل التعليمية ومراكز البحوث والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية أو التعاونية وروابط الدفاع عن حقوق الانسان ولكن أيضاً أوساط القضاة واتحادات المهن الحرة والقطاع المصرفي). ووسائط التبعية تقليدية (المساجد، الحج، التعامل المباشر مع البيوت، الاجتماعات، الخ) لكنها غالباً ما تكون حديثة بشكل مطرد (الكاسيتات السمعية والبصرية، برامج التلفزيون، النشرات، الفاكس، مواقع على شبكة المعلومات الدولية، الخ) ومبتكرة (حفلات الزواج الجماعية التي تهدف إلى تخفيف الضغوط المالية عن المرشحين لحياة زواجية). وأشكال الفعل خارج السياسي هذه إنما تعرف منذ بضع سنوات تطوراً مهماً بشكل خاص كما أنه متعدد الأشكال. والحال أن تكاثر مراكز البحوث

والدراسات وازدهار الجمعيات الخيرية الاقليمية أو الدولية ذات المرجعية الاسلامية والاستغلال المنهجي لشبكة الانترنت إنما يشكلان في هذا الصدد أحد الأبواب الأولى التي يمكن أن تكون موضع توضيحات مستفيضة.

طرق المنفى

في سياق المحن السياسية الجزائرية والمصرية والتونسية أو حتى المغربية، أصبح المنفى واقعاً اسلامياً مألوفاً إلى حد بعيد. وبأكثر من افغانستان، فإن بريطانيا العظمى والسويد وألمانيا وبلجيكا وسويسرا، والجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفييتي السابق، وإنما أيضاً الولايات المتحدة وكندا وماليزيا^(٢٠) واندونيسيا كما، أخيراً، بدرجة أقل، بعض أجزاء العالم العربي (السودان، اليمن، المغرب) قد أصبحت الوجهات الرئيسية للشحنات الاسلامي.

ودينامية المنفى إنما تقررهما بالدرجة الأولى الاعتبارات الأمنية: فرحيل المناضلين، حتى وإن كان من الوارد أن يكون ممتزجاً باعتبارات اقتصادية أو عائلية عادية، هو قبل كل شيء وسيلة للافلات من القمع بل ومن التصفية الجسدية أحياناً. وإذا كان لا يفرض بالضرورة وفي كل مكان إلى تصدير للنشاطية السياسية وبدرجة أقل بكثير إلى ذلك «التصدير لنضال المسلح» والذي يشكل اليوم المشور المشوه الذي تقدمه المعالجة الاعلامية للظاهرة، فإنه ليس أقل إفضاءً، بالنسبة لتطور الحركات المعنية، إلى عواقب عديدة من كل نوع: سياسية واستراتيجية، هي أيضاً، بوعي أو دون وعي، فكرية وايديولوجية. والحال أن اسلاميي التسعينيات إنما يدفعون الشمن الباهظ، من حيث التشطي والتشتت، الذي دفعه منذ أواخر الأربعينيات المنفيون الفلسطينيون. لكنهم يبدؤون أيضاً في جني مقابلي لحنهم ليس أقل أهمية: وهذا المقابل هو الانفتاح الفكري وقوة العلاقات التي يوفرها في النهاية، كما كانت تلك هي الحال بالنسبة للشحنات الفلسطيني، تكاثر الانغراسات القومية والعلاقات والصلات والخبرات الانسانية واللغوية والايديولوجية التي عرضهم لها المنفى، شاءوا أم أبوا.

وتتمثل دينامية سياسية مهمة أخرى في الدينامية التي شهدت تواصل تعزز اتصال التيارات الاسلامية بجزء على الأقل من نظرائها في المعارضات العلمانية. فالندوات التي تجمع بين «القوميين» و«الاسلاميين» قد نكثرت، بما أدى إلى كسر نهائي للجليد بين تيارين كانا في عداء لوقت طويل. والحال أن الميثاق الوطني الذي جرى توقيعه في روما، في فبراير ١٩٩٥، بين المكونات الكبرى للمعارضة الجزائرية، قد حدد البنية الايديولوجية لهذا التقارب، والذي يكرس منذ ذلك الحين استقطاباً ثنائياً جديداً للمسارح السياسية العربية. فمن جهة، يجمع معسكر «رفض صناديق الاقتراع» الحائزين العسكريين للسلطة وحلفاءهم العلمانيين المسمين بـ «دعاة الاستئصال» والمكون الأكثر راديكالية في المعارضات الاسلامية. ومن جهة أخرى، بعيداً جداً عن البريق الاعلامي، تناضل الغالبية العظمى من النسيج السياسي المستعدة، مع اختلاط جميع الايديولوجيات، للخضوع لحكم صناديق الاقتراع.

وهذه الدينامية الأساسية ملحوظة الآن في أماكن أخرى غير النسيج الجزائري وحده. ففي تنسيقهم لأفعالهم، أظهر المعارضون الليبيون في المنفى بشكل بالغ الانتظام قدرتهم على تجاوز خلافاتهم الأيديولوجية. وقد قدمت تونس مثلاً آخر بليغاً بشكل خاص لهذه الدينامية عبر التخلي البطيء من جانب أعضاء المعارضة العلمانية (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) عن موقفهم المتمثل في دعم «النضال ضد الأصولية»، الذي سنه خليفة بورقيبة، وهو الدعم الذي واصلوه حتى المرحلة المرّة المتمثلة في التحرر من الأوهام والتي يجدون أنفسهم فيها اليوم. والحال أن الرسالة المفتوحة الموجهة إلى الرئيس التونسي بن علي والتي عادت على زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بالقاءه في السجن إنما تقدم محاور النقد الذي يوجهه اليوم عدد كبير من أعضاء المعارضة العلمانية إلى الأنصار الحكوميين لهذا «النضال ضد الأصولية» والذي يساعد على التغطية على جميع تجاوزاتهم.

وهذه التطورات التاكتيكية والاستراتيجية من جهة ولكن المذهبية أيضاً إنما تتناسب مع الأطروحة التي نتحدث عن نوع من «الابتدال» البطيء للتيارات الإسلامية بقدر ما أن دينامية «إعادة الامتلاك» أو «إعادة التمهيد الثقافي» للمكونات العامة للحدثة تهمش الجماعات الصغيرة الحرفية وتؤكد التعبير والتأكيد «الاسلامي» - حتى وإن كان البطيء، والمتناقض - عن أشكال اللبرلة السياسية (العدالة الاجتماعية، حماية الحريات الفردية والجماعية، حماية الأقليات، اضعاف طابع مؤسسي على آليات نقل السلطة)، وأشكال التحديث الاجتماعي (خاصة تعزيز وصول المرأة إلى المجال العام، أكان مهنيًا أم سياسيًا) والتي لن تتسكك لها بالضرورة العائلات السياسية المسماة بـ «العلمانية».

III. تغييرات النظرة الاعلامية والأكاديمية الغربية

«إن مسألة الاسلام بوصفه قوة سياسية هي مسألة جوهرية بالنسبة لعصرنا ولعدة سنوات قادمة. والشرط الأول للتعامل معها بحد أدنى من الذكاء هو عدم البدء بتسميمها بالكراهية»
ميشيل فوكوه^(٢١)

«إن التواصل مع حدثة غربية شمالية بالفعل «صاعدة» و«معاودة للمصعود» ضد الاسلام إنما يعتبر أمراً مستحيلًا لو أطلق المرء لحيته وتحدث عن الله وكان قادمًا من الجنوب»
عبد السلام ياسين^(٢٢)

«إنني لا أحتمل التساؤل الدائم الذي يسمح بتصوير أن من الممكن أن تكون السلطة الجزائرية مسئولة عن المذابح»
ماكس جاللو^(٢٣)

في قراءة الديناميات السياسية للعالم الاسلامي، أسهم لوقت طويل «اضفاء» مفرط
«لطاقع ايديولوجي» في المبالغة في تقدير ثقل معجم الفاعلين الاسلاميين على حساب جوهر
تصرفاتهم وممارساتهم.

III - 1. التلاقيات الأولى

في شيء من التبسيط، يمكن القول إن اتجاهين قد ميزا، في فرنسا كما في العالم
الأنجلو- ساكسوني، النتاج الأكاديمي حول الاسلام السياسي. وقد استند أولهما (الأكثر
انتشاراً على المستوى الاعلامي) على التعبير الراديكالي عن الظاهرة لكي يؤسس عليه مجمل
مبدأه التفسيري. أما الاتجاه الآخر، والذي شاء الانتماء إليه منذ وقت مبكر مؤلف هذا العمل
فقد شدد على البعد الثقافي والهوياتي والقومي للتعبة الاسلامية، مضيفاً أهمية نسبية على
بعدها الديني الدقيق، معتبراً مكوناتها الراديكالي هامشياً نسبياً وفاضحاً ما يقال عن التضاد بين
هذه التيارات وديناميات التحديث الاجتماعي والبرلة السياسية^(٢٤).

غير أنه في فجر الألفية الثالثة، تبدأ الخبرة الأكاديمية في تقاسم بعض المبادئ التفسيرية
الأساسية. ليس لأن السلام قد عاد بين المعسكرين اللذين يرمزان في الولايات المتحدة الأمريكية
إلى العدة أو إلى المختصرات المستعارة من جانب دانييل بيبس^(٢٥)، أو مارتن كرامر^(٢٦) أو
صمويل هنتنجتون من جهة والمقاربات الأكثر تبايناً بكثير عند جون ايسپوزيتو^(٢٧)، وجراهام
فوللر^(٢٨)، وچون انتليس^(٢٩)، وليونارد بايندر^(٣٠) وعدد متزايد من الكتاب .. من الجهة
الأخرى. لكن تلاقات تتجلى بشأن عدة نقاط جوهرية: فالأهمية الكمية للتيارات الاسلامية
ومحوريتها النسبية في الطيف الايديولوجي للمعارضات قلما عادت محل نقاش: «في غضون
عقدين، نجد أن الرفض السياسي ذي الأساس الديني، أي الاسلام السياسي بعبارة أخرى، قد
فرض نفسه بوصفه اللغة الوحيدة للاحتجاج الاجتماعي ولمعارضة السلطات القائمة في الجزء
الرئيسي من العالم العربي - الاسلامي» (...)^(٣١). وقد انتهى العصر الذي كان فيه الانغراس
الاجتماعي لـ «الاسلام السياسي» مقصوراً على بعض الجماعات الصغيرة من هامشه
الراديكالي المعرفة بشكل شبه كامل في آن واحد بما هو اقتصادي («مستثناة فيما يخص
التنمية») وباستبعادها لنفسها من السياسة («خائفة من الاضطرار إلى مواجهة حكم صناديق
الاقتراع»). وبشكل مطرد، تزايد صعوبة إثبات الرؤى «الواحدية» الخالصة للظاهرة. (إن مسمى
الاسلام السياسي إنما يغطي اليوم مشاريع جد متباينة، تبدأ من النزعة الشرعية الأكثر وضوحاً
وتمتد إلى الاطاحة بالسلطات القائمة، حيث يلجأ البعض إلى المسجد ويلجأ البعض الآخر إلى
الاعتيال، وحيث يدعو البعض إلى الإحياء الاخلاقي للانسان المسلم ويدعو البعض الآخر إلى
بناء الأمة الاسلامية^(٣٢). ومن المسلم به أن الدعاية الاسلامية، وراء الخطاب الديني، يمكنها
أن تنقل مالا نهاية له من المطالب الدنيوية تماماً، الاقتصادية أو الاجتماعية في آن واحد ولكن

أيضاً، بشكل مطرد غالباً، الديمقراطية. وبأبعاده التي تشدد على «النسبية» و«التعددية» و«رد الفعل»، فإن الجيل الجديد من قراءات الاسلام السياسي يبدأ في الاعتراف للظاهرة بـ «تباين تضاريسها» وبـ «قابليتها لاتخاذ أشكال عديدة» و«من طالبان إلى اربكان»، بتنوعها البالغ جنباً إلى جنب أهمية دينامياتها الداخلية. أما الصيغ التبسيطية بدرجة خطيرة والتي تتحدث عن حددين متعارضين من قبيل «الاسلام السياسي ضد الحداثة» و«الاسلام السياسي ضد الديمقراطية»، والتي كانت قد تحولت لوقت طويل إلى بوابات دخول لكل مشروع تفسيري، فإنها تميل ببطء، ولكن بشكل لا يقاوم، إلى أن تصبح مهجورة.

ويسارع من هذا التطور واقع أن نتاج الغربيين من جهة - وليس وحده - وإنما أيضاً نتاج الجيل الأول من الكتاب العرب العلمانيين - الذين لا يتميزون عنهم تمايزاً جوهرياً - هو بسبيله إلى فقدان احتكار التمثيل الأكاديمي للظاهرة الاسلامية. فالكتاب العرب المسلمون، بل و«الاسلاميون»، الذين لا يعدون أكثر انعداماً للشرعية من الخبراء الفرنسيين الذين يوضحون أفكارهم عن «المطبخ الفرنسي»، قد حلوا بشكل متكرر باضطراد، في أعمال يتعذر الاشارة إليها كلها هنا، محل نظرائهم الغربيين أو مواطنيهم «العلمانيين» في الدفاع، في داخل الجهاز الجامعي، عن تصورهم للواقع الذي يشتركون فيه. وفي أوروبا. فإن طارق رمضان، وهو أحد أحفاد الامام حسن البناء، يدخل على هذا النحو مرة صوتاً قوياً كما أنه نشاز - ومع ذلك يحصل بالشكل الواجب على تأييد الجامعة^(٣٣) - في المناقشات الجارية حول مكانة الاسلام في المجتمع الأوروبي. وهذه التعددية الجديدة، التي ضخمتها الامكانيات التي أتاحتها شبكة الانترنت، إنما تعد بسبيلها إلى تهديد احتكار قديم. وأثر مثل هذه المواجهة لا يعمل بالتأكيد في اتجاه واحد. فالفكر الاسلامي لا يتواجه مع العالم دون الاضطرار إلى تحمل تساؤلاته ونظراته المضادة.

III - 2. المسكوت عنه في دعوى «انهيار الاسلام السياسي»

إن التلاقي بين مختلف القراءات الأكاديمية الغربية الموجودة إنما ينجم أيضاً عن تطور مفارق: فبالنسبة لأحدث اتجاهات النتاج الأكاديمي الفرنسي، تعتبر الظاهرة الاسلامية منذ الآن «في أفول» بل «لقد تم تجاوزها» وقد جاء عصر «انهيار الاسلام السياسي». وقد شكلت اشكالية «فشل الاسلام السياسي»^(٣٤) من كثير من النواحي المدخل المفضي إلى إشكالية «أفوله»^(٣٥) وتجاوزه عبر إشكالية «انهيار الاسلام السياسي»^(٣٦). وبالنسبة لأنصار دعوى انهيار الاسلام السياسي تحت شكل أو آخر من هذه الأشكال، فإن هذا الفشل و«تجاوز» الاسلاميين إنما ينجم عن عدة عوامل: عن عجز تيارات مختلفة عن الانتصار على الأنظمة الديكتاتورية أولاً، وعن العزلة الاجتماعية التي يفترض أن لجوءها إلى العنف قد وضعها فيها، مما أدى إلى كسر الائتلاف الاجتماعي الذي - من أفغانستان إلى الجزائر!^(٣٧) - كان قد سمح بتزايد قوتها، وأخيراً، عن نوع من العجز يقال إنها قد أظهرته في إتباع الطريق الذي رسمه حرف

خطابها السياسي. إذ يبدو أن الإسلاميين قد أصبحوا بشكل خاص... «حديثين» بأكثر بكثير مما كانوا يعتزمون. وإذا نظرنا إلى الأمر عن قرب، فقد أصبحوا من ثم مشهورين بأنهم «بسيلهم إلى الاختفاء» لأن مسلكهم أو مواقفهم (خاصة فيما يتعلق بالتحديث) تبدو بشكل ما خارجة عن حدود التعريف الذي قدمه المراقبون لها. وبمجرد ما أن يقبل الإسلامي ادراج فعله في إطار الدول - الأمم أو ينجح في إيجاد تماشٍ بين المعجم الإسلامي وقيم الحدثة، فلن يكون بالامكان عندئذ بعد اعتباره إسلامياً لأن الإسلامي الذي يحترم نفسه - كما يعلن المحللون الأكثر وصولاً إلى وسائل الاعلام - يجب أن يرفض إطار الدولة القومية لحساب إطار «الأمّة» وحده، تماماً كما يجب له أن يكون خصماً متشدداً لكل شكل من أشكال الحدثة. والحال أن هذا الكتاب، الذي كتب من حيث الجوهر بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ كان يطمح بالتحديد إلى اثبات أن الدينامية الإسلامية بعيدة عن أن تكون متعارضة - بشكل عام وحاسم - مع دينامية التحديث. ومن ثم فإن المشكلة إنما نتجت من الشكل الذي ينظر به اليوم المتمسكون بدعوى «انهيار الإسلام السياسي» إلى هذا الحديث عن التماشي بين الديناميتين باعتباره جديداً ومستحدثاً في حين أنه قد رصدته في الواقع بالشكل الواجب - حتى وإن كان حرف خطاب الفاعلين المعنيين قد تمسك بالتمايز عنه - شريحة مهمة - حتى وإن لم تكن مهيمنة - من الأعمال الأكاديمية^(٣٨). ومن المؤكد أكثر أن ما هو بسبيله إلى التغيير بدرجة أكبر من واقع الظاهرة الإسلامية هو طبيعة النظرة الأكاديمية والسياسية السائدة. فالرجال والنساء الذين يوصفون لنا اليوم بأنهم فاعلون «خارجون من فترة الإسلام السياسي» إنما يشبهون في الواقع على نحو غريب أولئك الذين وصفهم عدد معين من الكتاب^(٣٩) منذ وقت بعيد بأنهم كانوا على العكس من ذلك نماذج ناجزة للجماعة «الإسلامية» الأولى. وفي كثير من الحالات، فإن أشكال الجدة التي يفترض أنها تصور هذا الانتقال إلى عصر «انهيار الإسلام السياسي» قد وصل الأمر إلى حد اعتبارها... عناصر تكوينية لصميم جوهر الإسلام السياسي. وهكذا يذهب أوليفييه رواء، وهو أحد الآباء المؤسسين لدعوى «انهيار الإسلام السياسي»^(٤٠)، إلى أن انهيار الإسلام السياسي الجزائري إنما يرجع إلى واقع أن الجبهة الإسلامية للانقاذ، شأنها في ذلك شأن عدد معين من الأحزاب الإسلامية الأخرى، قد «تحولت» فيما يبدو إلى حزب «إسلامي - قومي». فهل صحيح أن أتباع عباسي مدني قد «أصبحوا» قوميين أم أن هذا «الثأر» الثقافي «من جانب الجنوب»، بأكثر من «ثأر الهي» افتراضي، كان موجوداً دائماً في قلب قدرتهم التعبوية؟^(٤١) والأمر نفسه ينطبق على الديناميات «النسوية»: هل انتظرت النساء الإيرانيات حقاً عام ٢٠٠٠ لكي يصبحن قادرات على تحريك مطالب اجتماعية «تجمع بشكل سافر بين الإسلام وقيم الحدثة»^(٤٢)؟ فما معنى أنه منذ وقت بعيد وصفت لنا هذه الديناميات «للثورة تحت الحجاب» ب«بيراعة»^(٤٣)! هناك ايثار، يحتم خلع أبواب مفتوحة على اتساعها، لاكتشاف شيء جديد في ذلك يشهد على مجيء عصر «انهيار الإسلام السياسي». فكيف إذا تسنى لـ «ديكتاتورية الملالي» التي أسسها الخميني أن تتمخض عن نظام مؤسسي سمح للناخبين الإيرانيين باقصاء ساداتهم - الرئيس والنواب - وهو أداء لم ينجح في تحقيقه حتى اليوم أي نظام

معروف بأنه «علماني» (ربما باستثناء نظام لبنان ... الطائفي مع ذلك)، ألا وهو أول تداول سياسي «عن طريق صناديق الاقتراع» على مستوى منطقة بكاملها؟ وهل صحيح أن التوفيق بين اللجوء إلى مصطلحات اسلامية والتحديث الاجتماعي واللبلة السياسية لم يولد إلا في فجر الألفية الثالثة أم أنه كان ملحوظاً منذ وقت طويل في عين جوهر الارتكاس الاسلامي؟ ما لم يتم رفع هذا الالتباس الأهم من مجرد كونه التباساً مصطلحياً فإن المرء إنما يجازف بالابقاء على اساءات فهم خطيرة في تحليل مكوّن (مايزال جوهرياً) للمسارح السياسية العربية. وإذا كانت حدائنة التيار الاسلامي هذه، كما شهد على ذلك كتاب عديديون منذ وقت بعيد، كامنة فيه منذ مرحلته التأسيسية، فإن السحب المفاجيء لصفة «الاسلاميين» عن ممثلي جيله الحاضر سوف يشبه إلى حد التباس الأمر إيجاد ارتباط بعدي لتصور أكاديمي (هش) بواقع اجتماعي يرفض بحدّة التطابق مع هذا التصور.

وبشكل أكثر عمومية، فإن اللجوء إلى مجرد مفاهيم «التجاوز» أو «الهزيمة» لتصوير وضع أو حصاد التيار الاسلامي إنما ينطوي أيضاً - بشكل أخص من الزاوية الغربية، أي الخارجية - على خطر مزدوج: أولاً خطر اعطاء الانتصارات البوليسية وحدها من جانب الأنظمة قيمة برهان على هزيمة ايديولوجية لمعارضيه؛ ومن جهة أخرى، وكصدى لـ «نهاية التاريخ» المزعومة، منح شهادة قبول على شكل انتصار حضاري لأولئك الذين يعلنون اليوم فشل فزاعة أصولية، كانوا هم أنفسهم في الواقع، من فرط مسخهم للظاهرة، قد أسهموا إلى حد بعيد في اختلاقها. والحال أن الروائح الكريهة الانتقامية للمطبوعات وللصحافة أو للنتاج الأكاديمي حول «انهيار الاسلاميين» ليست جديدة. فمنذ عام ١٩٩٢ وانقلاب العسكريين الجزائريين توقف احصاء أولئك (النساء، الصوفيين، القبائل، الجيش، الشبان، الديموقراطيين، الخ) الذين يتوجب عليهم محو الاسلاميين من الخريطة الجزائرية والعربية. ولنستند إلى حد ما على الحقائق. فإذا كان حزب الرفاه التركي يكاد يكون ق اختزل إلى الصمت، فلا يجب أن ننسى أن ذلك كان قبل كل شيء بحكم حظره القضائي، والذي تم في لحظة كان فيها صعود قوته (وليس تقهقره، كما أوضحت ذلك جيداً الانتخابات ائخلية) إلى جانب تمسكه الثابت بالشرعية هما اللذان أزعجا عشيرة العسكريين الأتراك وداعميهم الأمريكيين. والشيء نفسه ينطبق على حماس في فلسطين والتي تطورت تحت الهجمات المتقابلة من جانب أجهزة الأمن الفلسطينية والاسرائيلية. أما حزب الله اللبناني، كما تنسى لرئيس الوزراء الفرنسي أن يتحقق من ذلك في فلسطين^(٤٤)، فهو يتمتع بشرعية قوية في لبنان وفي خارجه، بين جميع الطوائف على اختلافها. وفي المغرب، فإن التظاهرات الاسلامية تواصل (خاصة) تعبئة أغلبية واضحة من النساء. ويمكن مد البرهنة إلى جزء كبير من المشهد العربي. وفيما يتعلق بهذا العنف الشهير الذي يقال إنه قد أدى إلى فصل الاسلاميين عن قاعدتهم الاجتماعية، فإن الافشاءات (المتوقعة مع ذلك) من جانب الضباط الجزائريين المنشقين إنما تسلط عليه في كل يوم أضواء أكثر تبايناً، بما يسمح لنا بالاحاطة باتساع وبتعميد التلاعبات التي كانت سبباً له في واقع الأمر^(٤٥). وحتى يتسنى الحديث عن هزيمة للاسلاميين، كقوى معارضة، يجب على

أية حال التمكن من اثبات أنه قد حلت محلهم قوى سياسية أخرى، «علمانية» خاصة، تثبت قدرته على تعبئة أرقى. والحال أننا بعيدون عن مثل هذه الحالة في الواقع، بالأحرى إذا ما غامر المرء بتعميمها على مجمل الكوكب المسلم. وفي منازعتهم للنظم السياسية الداخلية (كما من جهة أخرى في المقاومة الفلسطينية في مواجهة التشدد الاسرائيلي)، فإن الاسلاميين يواصلون برمطة جأش في الأغلب تقديم رأس الحربة إلى جانب تقديم معظم كتائب التعبئة.

وفي العالم العربي، فإن الانتصار الظرفي لعنف الدولة إنما يكشف اليوم في الواقع عن الصعوبة التي تواجهها مجتمعات بأكملها (يشمل ذلك الاسلاميين، دون شك، وإن كان يشمل بالقدر نفسه الأنظمة والقوى العلمانية المشهورة بمحاربتهم باسم الديموقراطية) في التقدم على درب الديمقراطية الضيق.

ومن المؤكد أن كل هذا لا يجب أن يقود إلى نفي أن الوقت يمر، بالنسبة للاسلاميين كما بالنسبة للأنظمة التي تحاربهم. ولا يجب لكل هذا أن يجعلنا نهون من شأن التناقضات التي يتعين وسوف يتعين لوقت طويل أيضاً أن تواجهها تلك التيارات الاسلامية التي تحصر نفسها في دينامية «رفض الغرب» التبسيطية والتي تعد دينامية رد فعل ودينامية لا تاريخية. ولن تدوم إلى الأبد الدينامية الثقافية التي تهدف إلى استعادة الاستمرارية الرمزية التي قطعها تدخل المقولات الغربية، بين (ما يعد) عالمياً بالفعل في دينامية التحديث الغربي وثقافة أهلية «حدسية» ظلت على هامشها على مدار بضع عشرات من السنين؛ ومن المحتمل أن الطاقة الطوباوية لمجرد اعادة ادخال الصفات «الداخلية» سوف تستنزف، وذلك بالأخص عندما تحملها، كما في ايران أو في السودان، نخب تتولى في الوقت نفسه ممارسة السلطة. وهكذا فمن الواضح أنه سوف يكون هناك مكان في يوم من الأيام للتعبير عن مرحلة «انهيار للاسلام السياسي». لكننا لم نصل إلى تلك المرحلة بعد.

III - 3. ما بعد الاسلام السياسي

إذا تحدثنا عن «تجاوز الاسلام السياسي»، بوصفه لغة مميزة للتعبئة السياسية في النظم العربية الداخلية وفي العلاقة بين الشرق والغرب في آن واحد، فإنه ينطوي على شروط لا يبدو أنها قد اجتمعت اليوم. وبوصفهم جيلاً يستخدم المعجم الاسلامي ضد النخب المنبثقة من الجيل الناصري أو البعثي العلماني لفترة نيل الاستقلال، فإن اسلاميي عام ٢٠٠٠ ما تزال أمامهم، من زاوية القدرة على التعبئة، بعض السنوات الكثيرة. وفيما يتعلق أساليب عملهم السياسي، لا بد من اعادة القول بأنها سوف تكون بلا شك مشروطة قبل كل شيء بتطور الأنظمة نفسها، بما أن المعارضات، الاسلامية أو غير الاسلامية، ليست في الأغلب، في هذه المنطقة كما في كل مكان آخر، سوى انعكاس للبيئة السياسية التي تتطور فيها. وهكذا فمن كثير من النواحي، سوف يكون للأنظمة، من هذه الزاوية، المعارضون (الاسلاميون) الذين «تستحقهم». ووحدها الانفتاحات السياسية الفعالة، وديناميات اللبرلة المختلفة عن أن تكون

مجرد ديناميات تجميعية شكلية هي التي سوف تسمح بانغراس أكمل للجيل الاسلامي في ساحة الشرعية واحترام المؤسسات. وهذه المشاركة الإحتمية في السلطة هي التي سوف تشهد على الأرجح فقدان ورثة حسن البناء بشكل لا يقاوم لخصوصيتهم ومن ثم لجزء من العنصر الطوباوي الذي يكمن في أساس قوتهم الحالية في مجال التعبئة، وذلك بدفع هذه المشاركة لهم إلى مواجهة متطلبات التطبيق العملي لمشروعاتهم السياسية.

وفي العلاقة بين الشرق والغرب هذه المرة، والتي، فيما يتعلق بها، تبدأ موارد رد الفعل على الهيمنة الثقافية الغربية في النقاد، ما يزال هناك طريق طويل يتعين اجتيازه: فسوف يتوجب في الواقع أن تستعيد الترسنة الرمزية للثقافة الاسلامية بشكل كامل دورها في انتاج الحدائة العالمية. وهذا ينطوي على عدد كبير من التحولات، من جانب الاسلاميين كما من جانب هذا الغرب الذي يشكل في آن واحد أنا أخرى وعنصر صد والذي يكمن في قلب آلية تشكيل هويتهم. والرهان هو انبثاق حدائة يكون بوسع كل امرئ، في داخل المجتمعات الاسلامية وفي خارجها، أن يعتبرها «مستتركة ومحل تقاسم» أي، في آن واحد، مؤسسة على قيم مشتركة وإن كان ينظر إليها أيضاً على انها نتاج تعاون ثقافي - متعدد وليس على أنها فرض من جانب واحد لنموذج حضاري وحيد. حدائة عالمية تمنح أنصارها الشعور بأن تراثهم الثقافي والديني فاعل تاريخي حقيقي لكنها تحظر في الوقت نفسه على هذا التراث الواحد أن يرسم الحدود لفعل وورثته؛ حدائة تحترم بعبارة أخرى الهويات الثقافية والدينية لكنها تسمح أيضاً بتجاوزها، وهو الشرط الوحيد لرسم حدود حدائة عالمية حقاً.

وبالنسبة للجميع، الغربيين أو غير الغربيين، المسلمين أو غير المسلمين، فإن هذا يعني الخروج من الأشكال المتوازية للانحرافات المتمحورة حول العرق والمبادرة بالفعل (في حالة الغربيين) أو التي تشكل رد فعل (في حالة الاسلاميين). وبالنسبة للمتقنين الغربيين، يتعلق الأمر بالاعتراف دون تحفظ بأنه بالمواد الرمزية والمرجعيات التاريخية لثقافات غير غربية يمكن انتاج أو التعبير عن قيم عالمية كقيم «عصر التنوير». ودون أن يتخلوا عن قيمهم البتة، فإن الأمر يتعلق فيما يخصهم بأن يتحرروا من الفكرة الخبيثة التي خامرتهم مرة وإلى الأبد بأنهم يملكون احتكار انتاج الحدائة وبشكل أخض بأن مصطلحاتهم ولغاتهم ومعاييرهم هي الوحيدة القادرة على عمل الجديد والعالمي. وبالنسبة للمتقنين غير الغربيين هذه المرة، فإن الأمر إنما يتعلق بتجنب السقوط في شرك موقف يتميز بالافتقار على رد الفعل بقودهم أحياناً إلى تبني عين الأخطاء التي شجبوها محققين عند مواجهتهم الغربيين المزعجين. والحال أن صيغة رد الفعل المميزة للانحراف المتمحور حول العرق، والرأئجة في مكون على الأقل من التيار الاسلامي، إنما تتألف من نفي مشروعية ومن رفض عدد كبير من القيم العالمية مجرد قربها التاريخي من نفوذ أجنبي. وهذه الصيغة تفضي بشكل ما فيما يتعلق بهذه المسألة إلى «التخلص من الطفل (التحديث) مع ماء الحمام (التناقف الاستعماري)»، وإلى رفض كل ما له قيمة عالمية وقيمة فعلية (رد استقلال المرأة ككائن مفكر ورد حقوقها إليها) مجرد أن هذه القيمة، في ظروف تاريخية محددة، خطأ أم صواباً، أمكن لها أن تظهر على أنها مرتبطة بالغرب. وفي ذلك أيضاً،

تميل هذه الصيغة إلى الخلط بين جوهر القيم، المشتركة في الأغلب بأكثر مما يظن (كالعدالة الاجتماعية وحق الأقليات، الح) والصياغة الرمزية، المستمدة من تواريح خاصة، بكل خصوصياتها، والتي تساعد في ظروف محددة على اعطاء هذه القيم شرعيتها الاجتماعية بغرسها في الوعي الفردي أو الجماعي للفاعلين الاجتماعيين. وفي الأرض الإسلامية، فإن هذا الخلط يستمر في تغذية الرفض دون تمييز لعدد من القيم الحديثة بحجة أنه قد تم التعبير عنها بمفردات الثقافة الغربية وجرى صوغها بمرجعياتها. وهذا الخلط الرهيب ليس حديثاً. فقد افترضه أتاتورك في اتجاه مضاد عندما رأى أن عليه أن يفرض، لكي يجعل التحديث الذي قام به أمراً لا سبيل إلى مقاومته، شكلاً من القبعات كان منتشراً آنذاك في أوروبا على حساب الطربوش الذي كان الناس يلبسونه عادة في بلاده. ومن الواضح أنه قد خلط آنذاك خلطاً بيناً بين جرهر قيم الحدادة ومجرد لباسها الرمزي

والحال أن المتقف، أياً كان العالم الرمزي لانتمائه الحدسي، يجب عليه اليوم أن يكون قادراً على ... التجرد منه حتى يعترف بأن الآخر أيضاً قادر على إنتاج «ماهو عالمي» وماهو «حديث»، في داخل مرتكزاته الثقافية الرمزية في تنافس مع إنتاجه هو. ومن ثم فإنه يتحمل مسئولية تحديد نوع من قاسم مشترك «للتحديث»، وساحة للحدادة المشتركة. وصحيح أن المؤمنين (أي كات دياناتهم) غالباً ما يعتبرون هذا الموقف تنازلاً أتمماً، على شكل تخلي. والمطلوب منهم بتشكيل ما هو أن يتخلوا عن تغليب ما يعتبرونه «الدين الوحيد» أو «الدين الحق». وهؤلاء، لا مرء في أنه يتعين تذكيرهم بمبدأ تحترمه كافة الأديان الكبرى، حتى وإن كانت تواريخها الخاصة تبين أنها لم تتفقد على الدوام بمراعاته: «لا اكراه في الدين». ومن ثم فإنه حتى الايمان الأكثر حمية لدى أصدق المؤمنين يجب - من الناحية النظرية - أن يتكيف مع احترام معتقدات الآخرين ومع السعي إلى تعايش مني على إبراز كل ما من شأنه إعادة توحيد الانتماءات الدينية أو الثقافية وليس على ما يفرقها.

فرانسوا بورجا، صنعاء، أكتوبر ٢٠٠٠

هوامش «الموقف الآن»

١- في النظرية السياسية الجماهيرية، يوحدُ مبدأ دو قيمة دستورية («من تحزب خان!») بين انشاء حزب و«خيانة» الممارسة المباشرة للسلطة من جانب الشعب عبر لجانه الشعبية

٢- في طبعتها الصادرة في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، قدمت الأسبوعية الباريسية *Maghreb Confidentiel* صيغة تلخص على نحو جيد منطق تدخل الأجهزة السرية الجزائرية: «في حرب الظل التي تحوصها ضد الاسلاميين، اخترقت الأجهزة الحاصلة الجزائرية منذ عام ١٩٩٣ الجماعات المسلحة لكي تستثير في داخلها اشقاقات ولكي يجهد المسؤولين المؤيدين لحوار سياسي يجعلهم معزولين عن طريق أعمال عنف أعمى (...).»

٣- عن طريق اشباكات رمزية مقدمة إلى مطالب «أسلمة» المجال العام ولكن أيضاً أحياناً عن طريق تسامح معين حيال الحملات التي تستهدف بعض المنقذين العلمانيين.

٤- في المغرب، ما تزال جماعة العدل والاحسان التي يقودها عبد السلام ياسين محظورة سياسياً. وفي مصر، ما يزال الاخوان المسلمون عر شرعيين، وفي الجزائر، جرى حظر الجبهة الاسلامية للانتقاد، القوة السياسية الرئيسية التي انتقت من الانتخابات في ديسمبر ١٩٩١، الخ

٥- Nazih Ayoubi. *Overstating the Arab State*, Tauris, 1995.

٦- «إن الصورة التي ورثها العاهل الدمى (والذي لا يجب أن تحدده فترة اللحظة) هي الاختلال العام، والبؤس بالنسبة للكثيرين والرعد الصارخ للنعص والفساد بوصفه وسيلة للإدارة وللحكم وتروير الانتخابات كمؤسسة وممارسات ديموقراطية. باختصار، البخنة المحزنة» (...). «إن المخزن الحسي ليس قريباً من لفظ أنفاسه. وعندما يتطبع المرء ويصاف بقبروس الفساد والاحتياط المميزين لإدارة المخزن، من فوق ومن تحت، فإنه لا ينحلي بسهولة عن ابرادات الوظائف وعن الدسائس والمؤامرات. وتطهير ادارة فاسدة سوف يكون ممكناً بمجرد انجار «الفضل العظيم»، وطرح تحديد نظام سائخ وتنظيم تضامن اجتماعي قائم على التسمية والتشغيل وليس على محرد الأعمال الحيرية العامة والخاصة». (مذكرة «إلى من يهمه الأمر»، الرباط، سلا، ١٤ نوفمبر ١٩٩٩). حول وضع التبار الاسلامي في المغرب أنظر خاصة:

TOZY, Mohamed: *Monarchie et islam politique au Maroc*, Presses de Sciences - Po. 320 pp., Paris, 1999.

٧- «يضيق الحماق الاعلامي بشكل لا يرحم حول مسئولية قوات الأمن في مجازر المدنيين الكبرى اضطر خاصة:

«Qui a tué Bentalha» Nasrulah YOUS. post face François GEZE et Salima ME-
L.ELLAH, Paris, La Découverte, 2000.

وهذه الشهادة الرهيبة تتمم الحقائق التي تم الكشف عنها على شبكة الانترنت:

«Mouvement Algérien des Officiers Libres» (www.amp.org)

أنظر أيضاً:

«Le Livre blanc sur la torture en Algérie» Hoggar, C. H 1994.

٨- يتشكل اليمين مع ذلك استثناءً لقاعدة استبعاد التشكيلات الاسلامية الكبرى كما يطبقها المغرب وتونس وليبيا ومصر وسوريا والعراق، الح فجميع القوى السياسية الحقيقية تتمتع بإمكانية المشاركة في المنافسة الانتخابية، بصرف النظر عن النخبطات التي قد تكون لدى المرء على نزاهة هذه الأخيرة.
أنظر.

F.Burgat "les élections présidentielles au Yémen", *Maghreb-Machreq Monde Arabe*, Juillet 2000

وحول التيار الاسلامي في اليمن، انظر:

"Les islamistes yéménites entre universalisme et spécificité" in *Le Yémen contemporain*, Karthala, Franck Mermier, Udo Stembach et Rémy Leveau (eds).

٩- ما عجز عن عمله، في الرأي العام الفرنسي، العمل الموثق توثيقاً راسحاً مع ذلك، وهو عمل:

Ahmed Manat (*La Tunisie des supplices: Le Jardin secret du Président Ben Ali*, La Découverte, 1999)

تمكن من عمله كتاب:

Jean-Pierre Tuquoi et Nicolas Beau (*Notre Ami Ben Ali*, La Découverte, 1995).

تم كتاب:

T. Ben Brick (*une si douce dictature*, La Découverte, 2000).

والذي لقي رواجاً بسبب الاصراب الطويل الذي قام به الصحافي وبدأ الناس في التعرف على الديكتاتور بصفته هذه.

١٠- حرى الآن كشف النقاب عن الألغاز الأخيرة للصحافة المسماة خطأ بـ «المستقلة» كتماً قوي الاقناع من خلال الكتاب الصعر الذي ألفه:

al Hadj CHALABI. *La Presse algérienne au-dessus de tout soupçon*, INAYAS Ed. 1999

١١- الواقع أن الأجهزة الأمنية لعالية البلدان إنما تتمتع اليوم بأداة سيطرة ذات كفاءة غير مسبوقه على جميع المراسلات الحاصة ثم إن العالمية يبسها قادرة على أن تصل، متى شاءت، ليس فقط إلى مراسلات معارضيهها المعروفين وإنما إلى جميع المعلومات الموجودة على دسكات أجهزة كومبيوتر أي مستخدم لـ «الشبكة الكبرى» انظر

Jean Guisne. *Guerre dans le cyberspace: services secrets et Internet*, Paris, La Découverte, 1997

١٢- خاصة في «الحريات العامة في الدولة الاسلامية»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. انظر أيضاً.

"The Participation of Islamists in a Non-Islamic Government" in Azzam Temimi (ed): *Power-Sharing Islam?*, Liberty for the Muslim World Publications, London, 1993.

كما أن فروعاً أخرى لحزب السهضة قد تطورت في اتجاه موقف اصلاحي انظر، على سبيل المثال، كركر، صلاح. الحركات الاسلامية واشكاليات النهضة، S.E. ورسا، ١٩٩٨

١٣- بين هيئة تنفيذية يقودها من اكس - لا - شابل رابح كبير، الذي يتمتع بقدر معين من حرية الحركة (والتي يوحد لها ممثلون في عالمية اللدان الأوروبية، حاصة في بلجيكا) والوفد البرلماني الذي قاده إلى

الولايات المتحدة الأمريكية أنور هدام والذي حُرم مع ذلك، في ١٤ يوليو ١٩٩٧، مرة أخرى من حق اللجوء إلى الولايات المتحدة و، بحكم صعوبات جزائرية ودولية مهمة، بقي في حالة اعتقال.

١٤- بامتناعه خاصة عن كل تجاوز انتقامي ضد رجال الميليتيا المواليين لإسرائيل في جيش جنوب لبنان ثم بقوله، خلال الانتخابات التشريعية في سبتمبر ٢٠٠٠، التحالف مع منافسته حركة أمل التي اتبناها الصعق، تسنى له اثبات بصح سياسي تمكن من أن يحصل معه، بتشكيل غير مفاجئ، على مكاسب انتخابية

١٥- DORRONSORO Gilles. *La Révolution afghane: des communistes aux talebân*, Karthala, Recherches internationales, CERI, 2000

١٦- جرت ملاحقة قضائية للمسئولين عن محلة كانت قد نشرت مقتطفات من «سعاء مدينة مفتوحة»، (رواية محمد عبد الولي، الذي مات منذ عدة سنوات) حيث ينسب الكاتب إلى بطله عبارة سخط حيال اله يشعر بأنه قد تحلى عنه.

١٧- أولئك الذين أرادوا منع بصر أبو زيد من أن يظل متزوجاً من مسلمة بدعوى ارتداده، لا ينتمون إلى تشكيل معارض للسطام، انظر أعمال.

Baudouin DUPRET (CEDEJ, Le Caire).

وحاصة:

Au nom de quel droit. Répertoires juridiques et références religieuse dans la société égyptienne contemporaine, Paris, Maison des sciences de L'homme, coll. Droit et Société, 2000.

١٨- *Islamiser la modernité*, al-OFOK impressions, Mars 1998

١٩- انظر خاصة، ضمن بليوغرافيا حد مهمة، مجدي حماد وآخرين، الحركات الاسلامية والديموقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ .

٢٠- بعيداً عن اضطرابات بلدان البحر المتوسط، تميل ماليزيا المسلمة إلى لعب دور مهم في التبادلات الايديولوجية في داخل العالم الاسلامي بوجه عام، بين التيارات الاسلامية خاصة. وجامعة كوالالمبور الاسلامية تلحاً بدرجة كبيرة إلى المعارف العربية خاصة - ولكن ليس اليها وحدها - لدى أولئك المنتمين إلى شتات المعارضة. كما يدرس هناك طلاب عديدون (جزائريون وتونسيون، إلخ)، من بينهم عدد معين من الفارين من القمع.

٢١- Michel Foucault, *Dits et Ecrits III*. Gallmard, 1996, page 708.

٢٢- *Islamiser la modernité*, al-OFOK impressions. 1998, p.13.

٢٣- كاتب وسياسي فرنسي في:

L'Evènement du Jeudi, Paris, 22 au 28 janvier 1998, page 90

٢٤- انظر أيضاً:

L'Islam en face, Paris, 22 La Decouverte, 1995.

و:

L'Islam au Maghreb; La Voix du sud, Payot, 1995, édition augmentée.

ومن الناحية الاقتصادية، أوضح Bjorn UTIVK جيداً أنه منذ الثمانينيات، كان فكر الاحوان بعيداً عن

أن يكون متناهماً مع ديمامية التحديث.

"Independence and Development in the Name of God: The Economic Discourse of Egypt's Islamist Opposition, 1984-1990". Faculty of Arts, Acta Humaniora, University of Oslo, 2000.

٢٥- حاصة في *Middle East Quarterly* التي يرأس تحريرها.

"Islam versus democracy", commentary 95, N° 1 35-42. **Arab Awakening and Islamic Revival: The Politics of Ideas in the Mikkle East**. Transaction Publishers Spring, 1996.

ESPOSITO, John L. The Islamic Threat New York & Oxford Oxford University Press, 1992 Political Islam Revolution, Radicalism or Reform?, Lynne Rienner, Boulder and London 1977.

Graham FULLER **Algeria: the Next Fundamentalist State?** Arroyo Center, for the United States Army, Rand corporation, 1996.

ENTELIS John. **Islam, Democracy and the State in North Africa**. Indiana University Press, 1997.

BINDER Leonard: Islamic liberalism, a critique of development ideologies, Chicago 1988 etc.

Basma KODMANY DARWICH et May CHARTOUNI-DUBARRY, **Les Etats arabes face à la contestation islamique**. IFRI, Armand Colin, 1997

KIDMANI op cit. ٣٢-

RAMADAN Tariq. **Aux sources du renouveau musulman: d'Al-Afghani à Hassan al Banna, un siècle de réformisme musulman**. Paris, Bayard 1998, 475 pp., **Islam Occident: le face a face des civilisations**. Tawhid, Lyon, 1995.

وأحدث كتاب.

L'Islam en question, Actes-Stud, Octobre 2000.

هو نتاج مباحثة مع آلان جريش، وهو رئيس تحرير واحدة من أوسع الشهريات الفرنسية انتشاراً (Le Monde Diplomatique)

وللوقوف على «نظرة مضادة» أخرى، انظر:

ABU-RABI' Ibrahim **Intellectual origins of Islamic Resurgence in the Modern Arab World**. State University of New York Press, 1996.

Olivier ROY. **L'Echec de l'Islam Politique**. Paris, Seuil, 1992. ٣٤-

Gilles KEPEL. **Jihâd: expansion et déclin de l'islamisme** Gallimard 2000, Autre tome BASBOUS **L'Islamisme, une révolution avortée** Plachette Littératures, 1999

Olivier ROY **Le Post Islamisme**. Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée (85-86) p 9-30 ٣٦-

٣٧- جيل كيبيل، مصدر سبق ذكره، يرى أن «الطبقات المتوسطة المتندبة، خاصة، لم تعد تتعرف على نفسها في جماعات بدأت تحتسي من أن نقلت صدها، بسبب عجزها عن قلب السلطة».

Cf par exemple Fariba ADELKHAH, op. cit., GOLE Nilufer: **Musulmanes et modernes: voile et civilisation en Turquie**. La Découverte, (trad Jeannine RIEGEL) 167 pages, 1993 (textes à l'appui sociologie etc ..

٣٩- outre ESPOSITO, BINDER, ENTELIS, etc . déjà cités, et entre autres Baudouin DUPRET in "La problématique du nationalisme dans la pensée islamique contemporaine. Introduction", Revue Egypte-Monde Arabe. N° 15/16. Le Caire 1993 Bjorn UTVIK "Independance and Development in the name of God" Oslo 1999, NORTON (Augustus Richard) ed, Civil Society in the Middle East, E.J Brill Leiden, New York. Köln. 1995. (2 volumes), Amant QANDIL "Le courant islamique dans les institutions de la société civile: le cas des orders professionnels en Egypte", in Modernisation et nouvelles formes de mobilisation sociale".

٤٠- Le Post-islamisme. REMMM op cit p88.

٤١- FB Libération, octobre 1988 "Les nouveaux nationalistes" Le Monde 1990 "Des fellaghas aux intégristes" etc

٤٢- Nouchine Yavari d'HELLENCOURT, "Le Féminisme post-islamiste en Iran", REMMM 85-86, page 99.

٤٣- Faribah ADELKHAH **La Révolution sous le voile**. Karthala, 1991

٤٤- حيث عادت عليه تصريحاته عن «ارهاب» حزب الله بإساءة معاملته من جانب طلاب جامعة بيرزيت، في شهر فبراير ٢٠٠٠ .

٤٥- آخر الشهادات حول هذه المجازر، التي يعد من «الفجور» التساؤل عن هوية المسؤولين عنها، في نظر A GLUKSMAN و BH LEVY، ليست أقلها إثارة، انظر.

Yous NASROULAH "Qui a tué à Bentalha". Post-face de François GEZE et Salma MELLAH, Paris, La Découverte, Octobre 2000.

تسلسل الأحداث

بروز التيار الإسلامى فى شمال أفريقيا الإطار السياسى، الاقتصادى، الثقافى

- ١٩٥١ -

٢٤ ديسمبر، ليبيا : الاستقلال

- ١٩٥٢ -

نوفمبر، الأردن : أنشأ تقى الدين نبهانى (قاضى فلسطينى) حزب التحرير الإسلامى ويطالب هذا الحزب بإعادة نظام الخلافة الذى قام بالغانه كمال أتاتورك فى ١٩٢٤

- ١٩٥٤ -

١٤ يناير، مصر : حل جماعة الإخوان المسلمين

أكتوبر : بداية القمع

- ١٩٥٦ -

أول يناير، السودان : الاستقلال.

٢ مارس، المغرب : الاستقلال.

٢٠ مارس، تونس : الاستقلال

٧ أبريل، المغرب : نهاية الحماية الأسبانية على جزء من أراضيها.

أغسطس، تونس: تبنى قانون جديد للأحوال الشخصية يبتعد عن الشريعة الإسلامية فى عدة نقاط. جرت فى نفس العام عدة إصلاحات ترمى إلى إضفاء الطابع العلمانى على السلطة القضائية والتعليم الجامعى ... الخ

٥ نوفمبر، مصر: بعد قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وقع العدوان الثلاثى على بور سعيد، وتم الانسحاب فى ٢٢ ديسمبر

١٩٥٧

٦ مارس، تونس : اكتشاف «المزامرة اليوسفية»

٢٧ يوليو، إلغاء نظام «الباي» وإعلان قيام الجمهورية.
أغسطس، المغرب : إضفاء لقب ملك على محمد الخامس.

- ١٩٥٨ -

يناير، المغرب : وصول ٧٠ مدرسا للغة العربية من مصر وسوريا. كانت خطة تعريب المرحلة الإعدادية قد فشلت قبل ذلك بعام نظرا لنقص الكوادر.

أول فبراير، المشرق : إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا. وفى يوم ١٤ فبراير، قيام الوحدة العربية بين الأردن والعراق. وفى ٨ مارس تنضم اليمن الى الجمهورية العربية المتحدة وتشكل الجمهوريات العربية المتحدة.

أبريل، المغرب : انعقاد أول مؤتمر بين دول شمال أفريقيا فى طنجة.

٨ أبريل : اعلان ملكى يحدد مراحل عملية تبني الدولة المغربية النظام الديمقراطى.

- ١٩٥٩ -

من يناير إلى ديسمبر، المغرب: انشقاق داخل حزب الاستقلال. المؤتمر التأسيسى للاتحاد الوطنى للقوات الشعبية، وللحزب الديمقراطى المستقل، وللحركة الشعبية. إعلان تأسيس الحزب الشيوعى المغربى، إنشاء الكوميونات الريفية وإجراء أول انتخابات فيها.

٩ أبريل : بداية استعادة الأراضى المستعمرة، وذلك بعدة أشكال قانونية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ و٢٦ سبتمبر ١٩٦٣ و٢ مارس ١٩٧٣.

أول يونيو، تونس : إعلان الدستور، الإطار القانونى لا يتسم بطابع تعدد الأحزاب إلا ظاهريا. تنص المادة الثامنة على ضمان حرية تكوين الجمعيات وعلى أن ممارسة تلك الحرية تتم وفقا للشروط التى يحددها القانون. ولكن فى ٧ نوفمبر من نفس العام أعطى القانون لوزير الداخلية حق منح أو رفض إعطاء التصريح اللازم لتأسيس جمعية.

- ١٩٦٠ -

٢ فبراير، تونس: اتخاذ الرئيس بورقيبة موقفا ناهض فيه الصيام فى شهر رمضان.

٩ فبراير، المغرب : محكمة الاستئناف تحل الحزب الشيوعى بحجة أن مبادئه تتعارض مع الدين الإسلامى.

١٤ أكتوبر، موريتانيا: الاستقلال.

٢٠ مايو، المغرب : طرد وزارة ابراهيم (اليسارية). تولى الملك رئاسة الحكومة.

- ١٩٦١ -

٢ يناير، تونس : تعيين أحمد بن صالح وزيرا للدولة للتخطيط والمالية (وسيصبح كذلك وزيرا للدولة لشتون التعليم القومي فى أول يوليو ١٩٦٨)

١٧ يناير : مظاهرة احتجاج فى القيروان ضد طرد إمام مسجد (وسيصبح هذا الإمام فى ١٩٨٨ عضوا فى المجلس الأعلى الإسلامى). وكان هذا الإمام قد اتخذ موقفا خاصا رافضا لتصوير فيلم داخل المسجد الكبير.

٢٦ فبراير، المغرب: وفاة محمد الخامس، وتولى الحكم الملك الحسن الثانى يوم ٣ مارس.

٢ يونيو : صدور اللائحة التأسيسية للملكية. وتشير هذه اللائحة إلى أن النظام «الملكى الدستورى» يتضمن وجود مؤسسات وإلى أنه «بفضل المؤسسات النيابية تستطيع الأمة اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف القومية العليا».

١٩ يونيو ، الكويت : الاستقلال.

٢٩ يوليو، تونس : معركة من أجل استرداد قاعدة بنزرت.

١٢ أغسطس : اغتيال صلاح بن يوسف فى فرانكفورت.

- ١٩٦٢ -

٥ يوليو، الجزائر : الاستقلال.

٢١ أغسطس : وجه علماء الإسلام واللغة العربية نداء إلى الشعب الجزائرى.

سبتمبر : بداية الانشقاق القبائلى الذى قام به آية أحمد.

ديسمبر، السعودية العربية : تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية.

١٠ ديسمبر، المغرب : الحكم بالإعدام على ثلاثة أشخاص من أنصار البهائية.

١١ ديسمبر : ستة أعوام بعد الاستقلال، صدور أول دستور.

٣١ ديسمبر، الجزائر: قانون يمد أجل القانون الذى كان قائما قبل الاستقلال.

- ١٩٦٣ -

من يناير إلى ديسمبر، المغرب : انتخابات فى غرفة التجارة والصناعة، وغرف الحرفيين،

وانتخابات فى البلديات (قام بمقاطعة هذه الانتخابات الأخيرة كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية) وانتخابات فى المجالس الاقليمية وفى مجلس المستشارين.

٨ يناير، تونس : حظر نشاط الحزب الشيوعى.

مارس، الجزائر : بداية تطبيق نظام التسيير الذاتى فى مجال الزراعة على الأراضى التى كان يمتلكها المستعمرون.

٣ أكتوبر : الرئيس أحمد بن بللا يتولى السلطة المطلقة.

١٥ أكتوبر، الجزائر - المغرب : نزاع على الحدود.

٨ أكتوبر، المغرب : عرض مشروع ميثاق يخص التعليم على مجلس التربية الوطنية (وينص مشروع الميثاق هذا على التعريب التدريجى للتعليم وعلى ضرورة أن تكون اللغة العربية هى اللغة التى تدرس بها جميع المواد).

٢٥ أكتوبر : القبض على بعض قادة الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية والحزب الشيوعى المغربى بتهمة التآمر.

٩ نوفمبر : الحكم بالإعدام على مهدى بن بركة وأحمد براده رئيس الاتحاد الوطنى للطلبة المغاربة.

- ١٩٦٤ -

أول يناير، المغرب : انتخابات جزئية فى مجلس النواب.

٥ يناير، الجزائر : نظمت جمعية القيم اجتماعا فى القصر الشعبى فى العاصمة، وأثار هذا الاجتماع جدلا شديدا.

١١ يناير : إدراج التعليم الدينى ضمن برامج المراحل الابتدائية والثانوية.

١٣ يناير ، مصر : أول مؤتمر قمة عربى فى القاهرة.

٢١ يناير، الجزائر : إنشاء المعهد الإسلامى الجزائرى.

فبراير، تونس : شرب الرئيس بورقيبة - فى مكان عام - كوبا من عصير البرتقال فى اليوم الثالث من رمضان.

١٢ أبريل، المغرب : قيام الحزب الاشتراكى الديمقراطى

٢١ أبريل، الجزائر : تبني المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطنية المستقل ميشاق الجزائر (وهو عبارة عن مجموعة نصوص ذات اتجاه ماركسي).

١٢ مايو، تونس : تأميم الأراضي التي في حوزة الأجانب.

٣٠ يونيو، الجزائر : قيام العقيد شعباني بانشتاق مسلح

٣٠ سبتمبر : قيام توفيق المدني بافتتاح معهد إسلامي في بنى دوالا في القبائل.

٢١ أكتوبر : وصول ألف مدرس ومدرسة مصريين.

٢٢ أكتوبر، تونس : حزب الدستور الجديد يصبح الحزب الاشتراكي الدستوري.

٨ نوفمبر : إعادة انتخاب بورقيبة لرئاسة الجمهورية.

١٥ ديسمبر : في مسان، مظاهرات قام بها الفلاحون لمناهضة إنشاء الجمعيات التعاونية.

- ١٩٦٥ -

فبراير، المغرب : صدور حكم بسجن ٨٠٠ شخص لأنهم أنظروا علنا في شهر رمضان.

٢٣ مارس : فتنة في الدار البيضاء.

١٧ أبريل : انعقاد المؤتمر الإسلامي العالمي في مكة

١٩ يونيو، الجزائر: قيام هواري بومدين بعزل أحمد بن بللا وتولى رئاسة الجزائر من خلال

رئاسته لمجلس الثورة الذي سيطر أعلى مؤسسة حتى تبني الدستور الجديد في ١٩٧٦.

٧ يونيو، المغرب : اعلان حالة الطوارئ وإيقاف العمل بالدستور.

٣ أغسطس : اكتشاف مؤامرة يديرها الإخوان المسلمون ضد جمال عبد الناصر.

٢٩ أكتوبر، المغرب : خطف المهدي بن بركة وأغتياه في فرنسا.

- ١٩٦٦ -

٨ مايو، الجزائر : تأميم المناجم وشركات التأمين الأجنبية.

أغسطس، مصر : إعدام سيد قطب.

٢١ سبتمبر، الجزائر : قرار إداري بحل جمعية القيم.

٦ يونيو، مصر: حرب الأيام الستة. قطع كل من الجزائر ومصر والعراق والسودان علاقاتها

بالولايات المتحدة

٣٠ نوفمبر، جنوب اليمن : الاستقلال.

- ١٩٦٨ -

أول فبراير، الجزائر : جلاء الجيش الفرنسي عن قاعدة المرسى الكبير.

٢٦ أبريل : محاولة اغتيال العقيد بومدين.

صدور مرسوم يلزم الموظفين بمعرفة اللغة العربية ابتداء من أول يناير ١٩٧١. فأصبح على الموظفين الذين تم تعيينهم قبل هذا التاريخ، تعلم اللغة العربية بطريقة كافية.

مايو : تأميم شركات توزيع الغاز والمنتجات البترولية، وشركات البناء الآلى، وشركات أدوات البناء والكيمائيات والتغذية.

مايو، تونس : قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا.

١٧ يوليو، العراق: تولى حزب البعث زمام السلطة.

٢٤ مايو، السودان : استيلاء العقيد النميرى على السلطة.

٣٠ يونيو، المغرب : اسبانيا ترد إلى المغرب أراضى إفنى.

٢١ يوليو، الأردن : حريق فى المسجد الأقصى فى القدس.

أول سبتمبر، ليبيا : القذافى يعزل الملك إدريس.

٨ سبتمبر، تونس : إقصاء أحمد بن صالح (وسوف يحكم عليه - فى يوم ٢٤ مايو ١٩٧٠ -

بالاشغال الشاقة).

إنشاء منصب رئيس وزراء ويتولاه الباهى الأدغم. وبعد ذلك بشهرين نص مرسوم على أن يتولى رئيس الوزراء شتون الدولة فى حالة خلو منصب رئيس الدولة بسبب العجز أو المرض.

٢٤ سبتمبر، المغرب : فى مؤتمر القمة تم وضع هياكل المؤتمر الإسلامى.

- ١٩٧٠ -

من يناير إلى ديسمبر، تونس : شجعت الحكومة إنشاء جمعيات «لحفظ القرآن».

١٢ فبراير، الجزائر : قرار وزارى يحدد مستوى اللغة العربية الذى يجب أن يتوفر لدى

« موظفى الدولة فى الشئون الإدارية فى العاصمة وفى المحافظات، والموظفين فى المؤسسات

والهيئات العامة» .

١٧ مارس :قرار وزارى يحظر نشاط «جمعية القيم» فى جميع أنحاء الوطن.

٢١ مارس، تونس : أعلن مزالى عن وجود مشروع إلغاء تعليم اللغة الفرنسية فى السنة الأولى من المرحلة الابتدائية.

أول يونيو، الجزائر : مولود قاسم أصبح وزيرا للشئون الدينية.

٢٤ يوليو، المغرب : الدستور الثانى.

سبتمبر، الأردن : «أيلول الأسود» للقوى الفلسطينية التى يحاربها الجيش الأردنى.

٢ سبتمبر، تونس : الهادى نورية خليفة للباهى الأدغم فى منصب رئيس الوزراء.

٢٨ سبتمبر، مصر : وفاة عبد الناصر الذى يخلفه السادات.

١٤ نوفمبر، سوريا : حافظ الأسد تولى زمام السلطة.

- ١٩٧١ -

من يناير إلى ديسمبر، تونس:- ظهور دوائر الإسلام السياسى الأولى فى مساجد تونس.

يناير، الجزائر : اضطرابات طلابية. حل الاتحاد الوطنى للطلاب الجزائريين.

٢٤ فبراير : تأميم البترول.

مارس : صدور مجلة «الأصالة».

٢٧ يونيو : تعريب وزارة العدل.

يوليو، تونس : إنشاء معهد لتنظيم الأسرة.

١٠ يوليو، المغرب : محاول القيام بانقلاب عسكري فى الصخيرات

٢٢ يوليو، السودان : نجاح النميرى فى افشال انقلاب ضده أو شك على النجاح.

١٤ أغسطس، البحرين : الاستقلال.

٢٠ سبتمبر، مصر : السادات أطلق سراح الإخوان المسلمين.

أول أكتوبر، تونس : تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائى

(أما الثانية فسيتم تعريبها فى ١٩٧٦ والثالثة فى ١٩٧٧).

٨ نوفمبر، الجزائر : مرسوم ينص على الثورة الزراعية.

١٦ نوفمبر : مرسوم خاص بإدارة الشركات اشتراكيا.

٢٦ ديسمبر، المغرب : ٢٢ دولة أفريقية وآسيوية ساهمت فى الرباط فى مؤتمر عن الإسلام وتحديد النسل. احتجاج حزب الاستقلال والعلماء المغاربة. تأييد من طرف تونس.

- ١٩٧٢ -

٢١ فبراير، تونس : استبعاد أحمد المستيري (الذى استقال يوم ٤ سبتمبر من منصب وزير الداخلية) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

٨ فبراير : اضطرابات تقوم بها الاتجاهات اليسارية فى الجامعة. إغلاق كليتي الحقوق والآداب لمدة شهرين.

أول مارس، المغرب : تبنى الدستور الثالث وتوقف العمل بأحكامه الخاصة بالانتخابات التشريعية فى ٣٠ أبريل.

٢٧ أبريل، تونس : إصدار قانون ينص على نظام خاص للشركات المنتجة بفرض التصدير (يسهل إنشاء شركات أجنبية تقوم بالإنتاج مع خضوعها لنظام جمركى، وسوف تكون هذه الشركات موضع نقد عنيف - وخاصة من طرف الإسلاميين - باعتبارها رمزا للتبعية لرأس المال الأجنبى).

١٦ أغسطس، المغرب : الهجوم (يُطلق عليه اسم هجوم قنيطرة) على طائرة الملك. وفاة أوفكير.

١٨ أغسطس، مصر : طرد جميع الخبراء السوفيت.

سبتمبر، تونس: بداية الصيغة الجديدة لمجلة «المعرفة».

١٩ سبتمبر، المغرب : بدأ الملك الحسن حملة لتوزيع أراضى (الثورة الزراعية).

- ١٩٧٣ -

مايو، تونس : أحمد بن صالح الذى هرب قبل ذلك بثلاثة أشهر من سجن تونس، ينادى بإنشاء حركة الوحدة الشعبية.

٦ أكتوبر، مصر : حرب ٦ أكتوبر. مصر تعبر قناة السويس. وبعد ذلك بشهرين تضاعفت أسعار البترول لتصل إلى ٤ أمثال الأسعار قبل أكتوبر.

٨ أغسطس، المغرب : عملية استرداد جميع الأراضي التي كانت مستعمرة.

- ١٩٧٤ -

١٢ يناير، تونس - ليبيا : إعلان «جريه» بخصوص وحدة تونس وليبيا. حظر صدور مجلة «المعرفة» نظرا لانتقادها التخلي السريع عن هذا المشروع. إقالة المصمودي وزير خارجية تونس.

١٨ أبريل، مصر : هجوم أعضاء منظمة التحرير الإسلامية على الكلية الفنية العسكرية في مصر الجديدة. كان رئيس هذه الحركة موظفا فلسطينيا في مقر الجامعة العربية، وهو ينتمى إلى جمعية الإخوان المسلمين المصريين، أسفرت هذه الحادثة عن وفاة ٣٠ شخصا وعن القبض على ٩٢ متهما.

يونيو، المغرب : يرسل عبد السلام ياسين رسالة إلى الملك عنوانها: «الإسلام أو الطوفان»

٣ نوفمبر، تونس : انتخابات برلمانية ورئاسية.

إعادة انتخاب بورقيبة رئيسا للجمهورية.

١٢ نوفمبر، الجزائر : استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة (بعد انقطاعها منذ يونيو

١٩٦٧)

١٨ ديسمبر : تأميم ٢٢ شركة أجنبية.

- ١٩٧٥ -

١٨ مارس، تونس : بناء على تعديل الدستور، أصبح بورقيبة رئيسا مدى الحياة.

أبريل، مايو، الجزائر: وقوع اشتباكات في جامعتي الجزائر وقسنطينة بمناسبة انتخاب المندوبين في مؤتمر الشباب الوطني وندوة عن حقوق العائلة.

أول أكتوبر، تونس : ارتدت هند شلبي زيا «دينيا» لإلقاء محاضرة تنتقد فيها آراء بورقيبة الخاصة بدور المرأة بينما كان الرئيس موجودا بالقاعة.

٢٧ أكتوبر، المغرب : الاعتداء على منياوي عبد الرحيم عضو سكرتارية حزب التقدم والاشتراكية.

٦ نوفمبر : مسيرة شعبية (المسيرة الخضراء) تتجه إلى الصحراء الغربية بعد قيام الحكومة الأسبانية بالجلء عنها.

١٨ ديسمبر : يقوم أعضاء المجموعة الصغيرة التي تحمل اسم «الناضلين المغاربة» باغتيال

عمر بن جلون.

٢١ ديسمبر : إلقاء القبض على إبراهيم كامل وكيل جمعية الشبيبة الإسلامية.

- ١٩٧٦ -

٢٧ يناير، الصحراء الغربية : مواجهة مغربية -جزائرية فى أمغالا. وفى ٢٦ فبراير انسحاب أسبانيا. إعلان إنشاء الجمهورية الصحراوية الديمقراطية العربية يوم ٢٨ فبراير. قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب (٧ مارس). قامت كل من المغرب وموريتانيا بالتوقيع على معاهدة تقسيم فى ١٤ أبريل، وعلى تحالف دفاعى فى ٢٣ يوليو.

٢٠ مارس، تونس : أصدر «الليبراليون» التونسيون بيانا يطالبون فيه بحق المعارضة فى التنظيم وفى التعبير عن آرائها.

أبريل : اكتشاف مؤامرة ليبية ضد الهادى نورية رئيس الوزراء.

٨ أبريل : تعديل دستوري، وبالتالي يقوم رئيس الوزراء بدور المنسق فى الحكومة ويخلف رئيس الدولة فى حالة عجزه الدائم.

١٦ أبريل، الجزائر : إلغاء التعليم الخاص، أى التعليم الدينى. وينطبق هذا الإجراء على كل من الكتاتيب والمدارس التى تديرها الراهبات المسيحيات ذوات الأصل الأجنبى.

٢٧ أبريل : إصدار مسودة مشروع الميثاق الوطنى. بداية نقاش عام حول قيم المجتمع.

٢٧ يونيو : تبنى الميثاق الوطنى بناء على نتيجة الاستفتاء : ٩٨,٥٠٪.

٢٧ أغسطس : اعتبارا من هذا التاريخ أصبح يوم الجمعة يوم العطلة الرسمية فى الجزائر (وكانت ليبيا قد أخذت نفس القرار منذ ١٩٧٠، أما موريتانيا فسوف يكون الدور عليها فى ديسمبر ١٩٨٢).

١٩ نوفمبر : إجراء استفتاء وافقت فيه الجماهير (بنسبة ٩٩,١٨٪) على الدستور الجديد.

١٠ ديسمبر : انتخاب هوارى بومدين رئيسا للجمهورية بأغلبية ٩٩,٣٨٪ من الأصوات.

- ١٩٧٧ -

٢ مارس، ليبيا : إعلان «سلطة الشعب» ونشأة الجماهيرية الليبية التى تعلن عن اعتبارها القرآن قانونا للمجتمع.

٣-٢١ يونيو، المغرب : الانتخابات البرلمانية الأولى فى إطار دستور ١٩٧٢.

٣ يونيو، مصر : قيام «التكفير والهجرة» باختطاف الشيخ محمد حسين الذهبي واغتياله
(كان وزير الأوقاف والشئون الدينية سابقا)

٧ يونيو، تونس : إنشاء رابطة حقوق الإنسان التونسية وهي الأولى من نوعها في افريقيا.
سبتمبر : عارض مناضلو الإسلام السياسي في صفاقس فتح المقاهي خلال شهر رمضان.

١٩ نوفمبر، مصر: قام السادات بزيارة القدس. نشأة جبهة الصمود والتصدي (قطعت كل من
سوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية علاقاتها مع مصر).

- ١٩٧٨ -

٢٦ يناير، تونس : فتن اجتماعية، قمع اتحاد الشغل.

أول فبراير، ليبيا : عبر القذافي صراحة عن رغبته في الابتعاد عن السنة والشريعة. صدور
الجزء الثاني من الكتاب الأخضر.

١٤ مارس، لبنان : قيام اسرائيل بغزو جنوب لبنان .

٣٠ أغسطس، ليبيا : اختفاء الأمام موسى الصدر في ليبيا. توتر العلاقات مع إيران
ولبنان.

١٧ سبتمبر، العالم العربي : التوقيع على اتفاقيات كامب دافيد.

٢٧ ديسمبر، الجزائر : وفاة الرئيس هواري بومدين.

- ١٩٧٩ -

يناير : أسعار البترول ترتفع للمرة الثانية (الارتفاع مرتبط -في هذه المرة- بالأزمة
الإيرانية).

١٥ يناير، المغرب : استقبال المغرب شاه إيران. إضراب طلابي احتجاجا على ذلك.

٧ فبراير، الجزائر : انتخاب المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطنية بأغلبية ٩٤,٢٣٪ الشاذلي بن
جديد مرشحا وحيدا للحزب وسكرتيرا عاما له.

٢٣ مارس، إيران : عودة الخميني إلى طهران.

أول يونيو، ليبيا : صدور الجزء الثالث من الكتاب الأخضر.

٤ يوليو، الجزائر : حصل أحمد بن بللا على حرية تنقل نسبية.

٩ أغسطس، موريتانيا : انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية.

أكتوبر، المغرب : بداية المساعدات العسكرية الأمريكية.

نوفمبر، تونس : بداية إضراب -استمر شهرين- قام به الطلبة الناطقون باللغة العربية. مظاهرات هامة نظمها الإسلام السياسي في الحرم الجامعي في تونس. وبمناسبة بداية القرن الخامس عشر الهجري أعلن الغنوشي:

«ينتقل الإسلام خلال هذا القرن من (موقف) الدفاع إلى (موقف) الهجوم. وسيحصل على مواقع جديدة. سيكون هذا القرن قرن الدولة الإسلامية».

٢٠ نوفمبر، المملكة العربية السعودية : الهجوم على الكعبة.

٤ ديسمبر، تونس : حظر صدور مجلة «المجتمع».

١٥ ديسمبر : مساهمة الحكومة في الحملة الصحفية المناهضة للإسلام السياسي. وفي البرلمان يتهم مزالي يوم ٢٠ ديسمبر بأن سياسته في مجال التعريب تمهد الطريق للمتشددين. تم القبض يوم ٢١ ديسمبر على راشد الغنوشي.

ديسمبر، أفغانستان : بداية التدخل السوفيتي.

- ١٩٨٠ -

٢ يناير، المغرب : إنشاء مجلس للعلماء.

٥ يناير، تونس : إطلاق سراح راشد الغنوشي ونقله إلى مدينة مكشور.

٢٦ يناير، تونس : قضية قفصه. صدور ١٥ حكم بالاعدام بعد ذلك بشهرين، وينفذ الحكم يوم ١٧ أبريل.

٩ فبراير، الجزائر : نصت المادة السادسة من المرسوم على تعديل في صلاحيات وزير الشؤون الدينية فهو «يفسر وينشر المبادئ الاشتراكية الخاصة بالعدل الاجتماعي الذي يمثل أحد العناصر الأساسية في الإسلام».

٥ مارس، ليبيا : دعت إذاعة طرابلس إلى «تحطيم منابر المساجد فوق رؤوس أولئك الذين يبررون الاستغلال والطغيان والعبودية».

٣ أبريل، الجزائر : اضطرابات يثيرها البربر في تيزي أوزو، ثم في مدينة الجزائر.

٢٣ أبريل، تونس : محمد مزالي يصبح رئيسا للوزراء بدلا من الهادي نويرة.

٩ يونيو، المغرب : أحداث فى فاس عندما قامت الشرطة بعملية تفتيش مفاجئة فى مقر جماعة الزيتوني، أسفرت هذه الأحداث عن وفاة ثلاثة أشخاص وعشرة جرحى وعن إلقاء القبض على ٣٤٥ متهما.

١٧ يوليو، ليبيا : إلقاء القبض على بعض أعضاء المؤسسات الدينية.

أغسطس، المغرب : تبنى العلماء فتوى تدين مواقف الخوميني الدينية.

١٥ سبتمبر : صدور أحكام قضائية مقتل عمر بن جلون، وهى تتضمن حكماً بالإعدام، والحكم على ثمانية متهمين بالسجن مدى الحياة، قيام مظاهرة ضد تلك الأحكام، تم بعدها إلقاء القبض على ثلاثين متهما.

١٩ سبتمبر، تونس : أعلن حسن غضبانى عن إنشاء حركة (لا تستمر مدة طويلة) باسم الشورى الإسلامية.

٢٢ سبتمبر، ايران - العراق : بداية الحرب.

٢٨ سبتمبر، ليبيا : أدانت لجنة مكونة من علماء الدين السعوديين مواقف القذافى الدينية ووصفته بأنه «عدو الإسلام».

٤ أكتوبر، الجزائر : أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإعادة هيكلة القطاع العام.

- ١٩٨١ -

يناير، تونس : صدور أول عدد من مجلة «الحبيب» التى حظرت بعد صدور هذا العدد.

٢٠ فبراير : بداية الإضرابات التى يحركها الإسلام السياسى فى الجامعة. حبس العميد، مظاهرات فى المدارس.

١٩ مارس، الجزائر : مظاهرات طلابية. تحطيم محل خمور فى الواد.

١٠ أبريل، تونس : أوصى مؤتمر الحزب الاشتراكى الدستورى بالاعتراف بتشكيلات المعارضة.

وفى نفس اليوم اجتمع المؤتمر الثانى (السرى) لحركة الاتجاه الإسلامى.

٣٠ أبريل، الجزائر: نظم الإسلام السياسى مظاهرة فى وهران. إلقاء القبض على المستول عن المجموعة الصغيرة لحركة بويعلى.

٣٠ أبريل، تونس : اشتركت المجموعة الإسلامية فى أول مؤتمر صحفى لتشكيلات المعارضة.

٢٣ مايو، الجزائر : مرسوم خاص بإنشاء وتنظيم المعاهد من أجل تكوين الأئمة (فى الجريدة الرسمية رقم ٢١ و٤٨).

٦ يونيو، تونس : أعلنت المجموعة الإسلامية تكوين « حركة الاتجاه الإسلامى » وقدمت طلبا للاعتراف بها حزبا.

٦ يونيو، المغرب : فتن فى الدار البيضاء إثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

يوليو، الجزائر : يُقال إن أعضاء مجموعة بويعلى صنعوا قنابل من أجل وضعها فى فندق « الأوراس » فى مقر الاتحاد الوطنى للمرأة الجزائرية، فى دار القضاء وفى مطار هوارى بومدين.

١٥ يوليو، تونس : تدمير تجهيزات نادى البحر الأبيض المتوسط [Club Méditerranée] إثر قيام أحد المستولين عن النادى بتشجيع الرواد على ترديد اغنية اسرائيلية.

١٧ يوليو : فى مساكين، اشتباكات بسبب تعيين إمام جديد.

١٨ يوليو : بداية حملة واسعة من القبض على مناضلى « حركة الاتجاه الإسلامى ». مزالى ينادى بالتكتل « ضد التعتيم والجهل ». القبض على مائتى مناضل فى « حركة الاتجاه الإسلامى »، كلهم من مكتب القيادة باستثناء حبيب المكنى.

٢٧ أغسطس : إصدار حكم جنائى ضد مائة شخص وسبعة يفترض أنهم أعضاء فى حركة الاتجاه الإسلامى من بينهم ثلاثون شخصا متهمين بالانتماء إلى جمعية غير معترف بها، وبالتشنيع على رئيس الدولة وينشر أبناء مزيفة وقد حكم على هؤلاء الثلاثين غيابيا؛ أما راشد الغنوشى فحكم عليه بالسجن أحد عشر عاما.

٢١ سبتمبر - ٣ أكتوبر - قضية الاستئناف الخاصة بحركة الاتجاه الإسلامى. عقوبات تتراوح بين ٦ و ١٠ أشهر.

٢٢ سبتمبر : يصدر رئيس الوزراء منشورا يحظر ارتداء أزياء « ترتبط بالأزيا، الدينية » فى الهيئات الادارية والمؤسسات الدينية.

إلغاء منشور خاص يحظر فتح المطاعم والمقاهى خلال شهر رمضان، بناء على طلب رئيس الدولة.

أكتوبر، المغرب : إلقاء القبض على إمام مسجد طنجة الكبير لإدانته بزيارة وفد أمريكى. أول نوفمبر، تونس : تحالف الحزب الاشتراكى الدستورى مع الاتحاد العام التونسى للشغل

أثناء أول انتخابات برلمانية تجرى بعد الاستقلال (قائمة على مبدأ تعدد الأحزاب) وبتناء على ذلك حصل الحزب الاشتراكي الدستوري على جميع المقاعد.

٣ نوفمبر، الجزائر : اشتباكات في مسجد الأغواط، تسفر عن مقتل شرطي.

١٧ نوفمبر : وضع هيكل للمساجد «ذا طابع قومي».

أول ديسمبر : قرار وزارى ينص على شروط جديدة لتعيين الأئمة.

- ١٩٨٢ -

يناير، المغرب : إضطرابات ينظمها الإسلام السياسى بعد وصول باخرة عسكرية أمريكية.

فبراير، سوريا : انتفاضة في حماة، أسفر قمعها عن آلاف الموتى.

٢٤ فبراير، ليبيا - تونس : أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا بخصوص مسألة خليج قابس (الخاصة بالخلاف على الحدود).

مايو، المغرب : إعطاء الأمريكيين تسهيلات عسكرية.

يوليو، الجزائر : قامت مجموعة «النهى عن المنكر» الصغيرة بتشكيل الحركة الإسلامية الجزائرية بقيادة مصطفى بوعللى واتخذت قرارا بيزيد مبدأ خطف أحد السفراء.

٢ نوفمبر : اشتباكات في العاصمة في مدينة بن عكنون الجامعية أسفرت عن قتل وعشرة جرحى.

٨ نوفمبر : حصل أعضاء مجموعة بوعللى على ١٦٠ كجم من المتفجرات، وقتل شرطي أثناء عملية تفتيش.

١٢ نوفمبر : إضراب آلاف من الاشخاص اعتراضا على القبض على ٢٩ متبهما غداة أحداث مدينة بن عكنون الجامعية.

- ١٩٨٣ -

٢٢ يناير، تونس : تكوين مكتب تنفيذى جديد لحركة الاتجاه الإسلامى (حمادى جبالى، عباس شورو، صلاح نوير، محمد بالريش).

٢٦ فبراير، الجزائر - المغرب : لقاء بين الشاذلى والحسن الثانى أسفر عن إعادة فتح الحدود بين الدولتين.

١٩ مارس، الجزائر - تونس : معاهدة أخوة ووفاق.

٦ أغسطس، الجزائر : مرسوم بخصوص تنظيم دراسات مدرسة مفتاح القومية من أجل تكوين كوادر في المجال الديني.

١٨ أغسطس : أشار وزير الشؤون الدينية - خلال الندوة السابعة عشرة بخصوص الفكر الديني- إلى «الضرورة الملحة لإعادة فتح باب الاجتهاد».

٢٥ أغسطس، تونس : قضية أربعة وثلاثين عضوا في حزب التحرير الإسلامي أمام محكمة تونس العسكرية.

٢٧ أغسطس : قضية الإثني عشر وعشرين عضوا في حركة الاتجاه الإسلامي الذين تم القبض عليهم يوم ١١ يناير ١٩٨٣.

ديسمبر، المغرب : إلقاء القبض على عبد السلام ياسين.

- ١٩٨٤ -

١٢ يناير، الجزائر : إعادة انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية بأغلبية ٩٥,٣٦٪.

١٧ يناير، تونس - المغرب : فتن «الخبز» في عدة مدن في تونس أسفرت عن وفاة مائة وثلاثين شخصا. ألغى رئيس الدولة قرار رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية. إلقاء القبض على ما يقرب من خمسين مناضلا في التيار الإسلامي. تم إطلاق سراح معظمهم في ٢٢ أبريل و ١٠ مايو - وقوع نفس الفتن في مدن عديدة في المغرب.

٢٨ يناير، تونس : حركة الاتجاه الإسلامي تعيد تقديم طلب الاعتراف الشرعي بها (رفض هذا الطلب في ٢٢ أبريل)

١٣ أبريل، الجزائر : اجتمع عشرون ألف شخص بمناسبة جنازة عبد اللطيف سلطاني.

١٦ أبريل، ليبيا : إعدام طالبين -يفترض أنهما مناضلان إسلاميان- في حرم جامعة بنى غازي.

٣٠ أبريل، المغرب : إلقاء القبض في الدار البيضاء على خمسة أشخاص من المقرين إلى عبد السلام ياسين.

٨ مايو، ليبيا : محاولة لإغتيال القذافي يقوم بها فدائي ينتمي إلى جبهة الإنقاذ الوطني الليبي الموالية لتيار الإسلام السياسي. إلقاء القبض على مانتى متهم.

١٣ مايو، الجزائر : إطلاق سراح اثنين وتسعين شخصا ألقى القبض عليهم فى إطار حملة القمع ضد مجموعة بويعلى بعد أن تمت محاكمتهم أمام محكمة الأمن فى مدينة.

٢٩ مايو، فرنسا : انعقاد المؤتمر التأسيسى فى شانتىيى للحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر.

٢٩ مايو، الجزائر : تبنى المجلس الشعبى الوطنى قانون أحوال شخصية يقدم عدة تنازلات للاتجاه الأصولى.

٣ - ٧ يونيو، ليبيا : إعدام حوالى عشرة أشخاص متهمين بانتحانهم إلى «الإخوان المسلمين» وذلك فى إطار حملة القمع التى جاءت بعد فشل إنقلاب شهر مايو.

٢٥ يونيو، المغرب : محاكمة ٧١ عضوا من أعضاء حركة الشبيبة الإسلامية المغربية فى محكمة استئناف فى تطوان وإصدار حكم بإعدام ثلاثة أشخاص وسجن ٣٤ شخصا مدى الحياة.

٤ أغسطس، الجزائر : صدور مرسوم يقضى بإنشاء جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية فى قسنطينة.

١٣ أغسطس، ليبيا - المغرب : إبرام معاهدة الوحدة العربية الأفريقية.

٣٠ أغسطس، تونس : أسفرت سلسلة من الاتصالات إلى إجراء مفاوضات بين ممثلى حركة الاتجاه الإسلامى (بواسطة عبد الفتاح مورو الذى أطلق سراحه لأسباب صحية) ومزالى.

٣١ أغسطس : العفو عن جميع قادة حركة الاتجاه الإسلامى.

أول سبتمبر، الجزائر : قضية المتورطين فى اشتباكات بن عكنون.

١٤ سبتمبر، المغرب : الانتخابات البرلمانية.

نوفمبر، تونس : انعقاد ثالث مؤتمر لحركة الاتجاه الإسلامى. استأنف راشد الغنوشى رئاسته للحركة.

- ١٩٨٥ -

٢١ فبراير، تونس : طالب أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى -بعد إطلاق سراحهم فى أغسطس ١٩٨٤- بالعودة إلى وظائفهم.

١٦ مارس : قضية ٢٦ عضوا من أعضاء حزب التحرير الإسلامى (صدر أحكام بالسجن).

١٠ أبريل : قررت تشكيلات المعارضة مقاطعة الانتخابات البلدية.

- ١١ مايو : طالبت حركة الاتجاه الإسلامى بإجراء حوار قومى بخصوص قانون الشخصية وتراجعت بعد ذلك بمدة طويلة.
- ٢ يونيو، ليبيا : قامت السلطات بإحراق أدوات الموسيقى الغربية علنا.
- ١٧ يونيو، المغرب : إجراء حملة قبض على المتعاطفين مع حركة المجاهدين التى يقو اللطيف نعمانى.
- ٣٠ يونيو، الجزائر : إنشاء رابطة حقوق الإنسان بقيادة السيد على يحيى. ورغم رابطة حقوق الإنسان الدولية بها، لم تحصل الرابطة الجزائرية على تصريح من الحكومة.
- أول أغسطس، ليبيا - تونس : بداية عملية طرد ثلاثين عاملا تونسيا من ليبيا المواجهة بين نظام الحكم التونسى وإدارة الاتحاد العام التونسى للشغل.
- ١ - ٣ أغسطس، تونس : حملة جديدة من القبض على أعضاء حركة الاتجاه الإسلام
- ٢٢ أغسطس، المغرب : تم فى الدار البيضاء محاكمة ٢٦ عضوا من أعضاء حركة الإسلامى المغربية.
- ٢٥ سبتمبر، المغرب : الملك يحضر فى الدار البيضاء احتفال «الففران الكبير»، وهو يهودى.
- أول أكتوبر، تونس : غارة إسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس.
- ١٤ أكتوبر، المغرب : محكمة الاستئناف تنظر فى مراكش قضية ثلاثين مناضلا من السياسى ينتمون إلى اتجاهات مختلفة، ومن بينهم عدة أعضاء فى مجموعة المجاهدين برئاسة النعمانى الذى حكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد.
- ١٧ أكتوبر، الجزائر : اضطرابات فى القبيلية لمساندة أعضاء رابطة حقوق الإنسان اال القبض عليهم قبل ذلك بعدة أسابيع، ولمساندة أعضاء لجنة أبناء الشهداء الذين ألقى عليهم لأنهم يتظاهرون خارج إطار جبهة التحرير الوطنية.
- ٢٣ أكتوبر، الجزائر : ألقى القبض على ١٧ عضوا من مجموعة بوعلى فى منطقة ال التليفزيون يذيع نداء يوجهه رئيس المجلس الأعلى الإسلامى.
- ١٢ نوفمبر، المغرب : انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية.
- ١٥ نوفمبر، تونس : محمد مزالى يشير علنا إلى إمكانية إعطاء حركة الاتجاه الإ

صفة الشرعية حيث إنه اتضح أن قادتها معتدلون وعقلاء.

١٧ نوفمبر، ليبيا : أحرقت اللجان الثورية وثائق سجلات المساحة فى المدن الرئيسية.

١٨ نوفمبر، تونس : قضية سبعة من أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى أمام محكمة الاستئناف.

٢٤ نوفمبر، ليبيا : اغتيال العقيد إشكال (وهو من المقرين إلى القذافى) لأنه متهم بالقيام بمحاولة انقلاب.

٦ ديسمبر، تونس : إقالة الحبيب عاشور من منصبه فى الاتحاد العام التونسى للشغل.

١١ ديسمبر، المغرب : الحسن الثانى هو الرئيس الوحيد لدول شمال أفريقيا الذى ساهم فى مؤتمر القمة الفرنسى الأفريقى الذى عقد فى باريس.

- ١٩٨٦ -

١٩٨٦ : تبنى منظمة المؤتمر الإسلامى إتفاقية دولية لتوحيد تاريخ الأعياد الدينية الإسلامية.

٣ يناير، تونس : إغلاق الجامعة التونسية حيث تضاعف عدد الأحداث الطلابية. وضع سور معدنى حول الحرم الجامعى. تحالف مؤقت بين اليساريين والتيار الإسلامى لمواجهة طلبة الحزب الاشتراكى الدستورى.

٦ يناير، الجزائر : وافق استفتاء شعبى على الميثاق الوطنى الجديد بأغلبية ٩٨,٣٧٪. وأكد هذا الميثاق على طابع الإسلام التقدمى (إذ تم تقديمه -بصورة أوضح من صيغة الميثاق الأولى -على أنه أساس الاشتراكية الجزائرية)، وتضمن إشارة صريحة إلى العنصر البربرى، ووسع قاعدة القطاع الخاص.

٢٠ يناير، تونس : قال مزالى فى تصريح له : «حتى أولئك المتحدثون باسم تيار دينى ما، لم يطرحوا إعادة النظر فى قانون الأحوال الشخصية عندما استقبلتهم».

١٧ أبريل، ليبيا : قصف أمريكى لمدينتى طرابلس وبنغازى بعد عدة اشتباكات بحرية.

٨ مايو، الجزائر : تحويل معهد العلوم الإسلامية فى جامعة الجزائر إلى معهد قومى للتعليم العالى فى أصول الدين. وتحويل المعهد القومى للتعليم العالى فى العلوم الإسلامية فى أدرار إلى معهد قومى للتعليم العالى فى الشريعة.

يوليو، تونس : لم يعد الإشراف على دور العبادة من اختصاص رئيس الوزراء وإنما من

اختصاص وزارة الداخلية.

- ٨ يوليو : يُخلّف رشيد صفر محمد مزالي الذي يغادر بلاده سرا متجها إلى أوروبا عن طريق الجزائر. حملة مجموعة مؤال ضد الصحافة غير الرسمية ضد المعارضة الشرعية.
- ٢٢ يوليو، المغرب : قيام شيمون بيريز بزيارة لإفران. قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا- إبطال معاهدة الوحدة العربية الأفريقية. استقالة الحسن الثاني من رئاسة مؤتمر القمة العربي.
- ٥ أغسطس، تونس : وضع الحراسة على دار نشر «بوسلامة» التي أعادت نشر بروتوكولات حكماء صهيون.
- ١١ أغسطس : إصدار حكم بالطلاق بين الحبيب بورقيبة وزوجته الثانية وسيلة بن عمار التي اتخذت موقفا يؤيد تعديل إجراءات خلافة الرئيس.
- ١١ أغسطس، المغرب : استقبل الملك الحسن الثاني رئيس التجمع العالمي لليهود المغرب.
- ١٧ سبتمبر، ليبيا : أدان القذافي أعمال «بعض المجموعات الأصولية في مصر وفي سوريا» ووصفها «بالهرطقة» وأعلن عن عدم وجود «أى فرق بين الصهيونية والإخوان المسلمين».
- ٢٥ سبتمبر، تونس : أعلنت حركة الاتجاه الإسلامي -مثل تشكيلات المعارضة الأخرى- عن مقاطعاتها للانتخابات التشريعية.
- ١٦ أكتوبر : إلغاء قرار استجواب أحمد المستيري قائد حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- ٢ نوفمبر : فوز الحزب الاشتراكي الدستوري بجميع مقاعد البرلمان (١٢٥ مقعد).
- ٤ نوفمبر، الجزائر : صدور مرسوم ينص على إنشاء ليسانس في العلوم الإسلامية وعلى نظام الدراسة من أجل الحصول عليه.
- ٨ - ١٢ نوفمبر : مظاهرات طلابية وشعبية في قسنطينة ثم في سطيف. إلقاء القبض على بعض العناصر المنتمية إلى الأوساط التي يقال عنها إنها «ماركسية» وصدور ١٣٦ حكما تتراوح بين السجن عامين وسبعة أعوام. عبر الرئيس الشاذلي عن أسفه للإفراط في بناء المساجد التي «تستخدم ملجأ للمتشددين». أعلن عمدة قسنطينة في ٢٨ نوفمبر أنه يستبعد مسؤولية «الأصوليين» عن تلك المظاهرات.
- ١٦ ديسمبر : أعلن كل من بن بللا وآية أحمد عن إنشاء جبهة موحدة لمعارضة نظام الحكم، ورفض محمد بوضياف الانضمام إليهما.

- ١٩٨٧ -

أول يناير، ليبيا : أعلن القذافي عن نقل العاصمة إلى مدينة جفرة. تم التخلي عن هذا المشروع بعد ذلك بعام.

فبراير - مارس، تونس : بداية حركة قمع جديدة ضد حركة الاتجاه الإسلامي وأعضاء النقابة الطلابية التابعة لها [UGTE] .

إلقاء القبض في منتصف فبراير على ما يقرب من أربعين طالبا والقيام بسجنهم أو تجنيدهم في الجيش.

قامت الشرطة السرية بمهمة الأمن في الجامعة. إلقاء القبض على راشد الغنوشي و٣٧ شخصا من قادة حركة الاتجاه الإسلامي خلال ليلة ١٢ مارس.

شن حملة جديدة من الاعتقالات تغطي جميع أنحاء الوطن وذلك بعد اكتشاف جمعية مكونة من ثمانية أشخاص يفترض أنهم ينتمون إلى شبكة إرهابية على صلة بإيران.

١٧ فبراير، ليبيا : قام التلفزيون بإذاعة إعدام تسعة أعضاء في «حزب الله» الليبي من بينهم ثلاثة عسكريين.

أول مارس، الجزائر : أطلقت الشرطة النار على مصطفى البوعلى خلال اشتباك في منطقة الأريعاء وأردته قتيلا.

أول مارس، ليبيا : تعديل وزارى هام، الوزارة الجديدة مكونة من مجموعة يُقال عنها إنها مجموعة من «الفنيين» .

١٢ مارس، المغرب : اتفاق على إعادة جدولة الديون المغربية.

٢٣ مارس : انعقاد أول مؤتمر عالمى للواعظين في مارس.

٢٦ مارس، تونس : قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران.

٢٧ مارس، ليبيا : بداية اتخاذ اتجاه ليبرالى. القذافي أضفى مزيدا من المرونة على التوجهات الاقتصادية التى تتضمنها الكتاب الأخضر.

٦ أبريل، مصر : ضاعف الإخوان المسلمون عدد مقاعدهم فى البرلمان فأصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه.

٧ أبريل، فرنسا : اغتيال المحامى مسيلى، وهو معارض جزائرى يعيش فى فرنسا. عناصر

فى الأمن العسكرى الجزائرى متهمه بالقيام بهذه العملية.

١١ أبريل، الجزائر : منح الموافقة الرسمية لثالث رابطة حقوق إنسان أنشأها المحامى الإبراهيمى قبل ذلك بيومين.

١٤ أبريل، تونس : عبد العزيز بن ضياء يخلف الهادى البكوش فى قيادة الحزب الاشتراكى الدستورى.

١٧ أبريل : استجواب أحمد المستيرى السكرتير العام لحزب الديمقراطيين الاشتراكيين.

٢٠ أبريل، الجزائر : اجتمع المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر.

٢٢ أبريل، تونس : صدور مرسوم يقضى بإنشاء مجلس إسلامى أعلى فى الجمهورية التونسية، مسئول عن «دراسة جميع المسائل التى تطرحها الحكومة عليه» وهو مكون من «مفتى الجمهورية، عميد كلية أصول الدين، مدير الشؤون الدينية، وسبعة أعضاء من بين المتخصصين المشهورين يتعمقهم فى مجال العلوم الإسلامية ويتم تعيينهم بمرسوم». إصدار مرسوم آخر فى نفس اليوم بخصوص منح تعويضات مادية مختلفة للمسؤولين عن المساجد وأماكن العبادة.

٢٤ أبريل : استنكر الرئيس بورقيبة أعمال «العنف الشيعية».

٢٦ أبريل، الجزائر : أصدر رئيس الدولة عفوا عن ٢٩ شخصا مرتبطين برابطة حقوق الإنسان الأولى (التي كان يرأسها على يحيى) وكان قد صدر حكم بسجنهم فى ديسمبر ١٩٨٥.

٢٦ أبريل، تونس : إلقاء القبض على إثنى عشر عضوا سابقا فى الاتحاد العام التونسى للشغل وكان معظمهم أعضاء فى المكتب التنفيذى.

٢٧ أبريل : اشتباكات جديدة فى الحرم الجامعى. بداية قيام حركة الاتجاه الإسلامى بتنظيم مظاهرات مدنية (وكان ثلاثمائة عضو من الحركة قد تم إلقاء القبض عليهم فى شهر فبراير).

٢٨ أبريل : السيد خميس الشمارى السكرتير العام للجنة حقوق الانسان متهم بنشر أنباء مزيفة. تم إلقاء القبض عليه واعتقاله حتى ٢٠ مايو.

٥ مايو : إنشاء رابطة جديدة لحقوق الإنسان موالية للحكومة، يرأسها وزير داخلية سابق.

١٦ مايو : تعيين زين العابدين بن على وزير دولة، ومحمد الصياح وزيرا للتربية، وأصبح عمر الشاذلى -طبيب بورقيبة الشخصى- وزيرا لشئون مجلس الوزراء.

٢٥ مايو، الجزائر - المغرب : تبادل ٢٥٢ مسجوناً بين البلدين.

٨ يونيو، تونس : إلقاء القبض على أشخاص آخرين من بين صفوف حركة الاتجاه الإسلامى. إصدار عشرات الأحكام بالسجن تتراوح مدتها بين أربعة وخمسة أعوام بتهمة الاشتراك فى المظاهرات.

٢٠ يونيو، الجزائر : بدأ النظر فى قضية ٢٠٢ عضوا يفترض أنهم فى «عصابة بويعلى». إصدار الحكم يوم ١٠ يوليو بإعدام أربعة متهمين، ومن بينهم حكم غيابى واحد، وبالسجن المؤبد لخمسة متهمين، وبالسجن مدة عشرين عاما لسبعة متهمين، وبتبرئة خمسة عشر متهما، وبالسجن لمدة تتراوح بين عام و١٥ عاما لعدد معين من الأشخاص.

٢٨ يونيو : قيام القذافى بزيارة رسمية للجزائر. دراسة وثيقة خاصة باتحاد الدولتين.

٣٠ يونيو : قيام الشرطة بقتل جعفر بركانى أثناء القبض عليه وكانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت حكما غيابيا ضده.

٧ يوليو، تونس : قيام الشاذلى بزيارة مفاجئة لبورقيبة.

١٦ يوليو، الجزائر : مزيد من الليبرالية فى التشريع الخاص بالجمعيات (وخاصة فيما يخص الجمعيات المحلية).

١٦ - ٢٤ يوليو، تونس : عدة مظاهرات إسلامية.

٢٠ يوليو، المغرب : المغرب يقدم طلب انضمامه إلى الجماعة الأوروبية الاقتصادية المشتركة.

٣١ يوليو، السعودية : اشتباكات عنيفة فى مكة تسفر عن ٤٠٢ قتيلًا، من بينهم ٢٧٥ إيرانيًا.

٢ أغسطس، ليبيا : تأييد لى لظهران بخصوص مسألة مكة وحرب الخليج.

٢ أغسطس، تونس : قانون خاص بانسحاب الدولة وإعادة هيكلة المؤسسات العامة.

إلغاء تأمين القطاعات التى يتضح أنها غير استراتيجية. قانون جديد للاستثمارات فى مجال الصناعة بغرض التصدير. هجمات بالقنابل على أربعة فنادق فى منطقة سوسة ومنستير.

٨ أغسطس : إلقاء القبض على المسئولين المفترضين عن الهجوم بالقنابل. أعلن الجهاد الإسلامى التونسى فى ١٠ و ١٤ أغسطس أنه مسئول عن هذا الحادث ثارا لحبيب الضاوى الذى أعدم قبل ذلك بعام.

٨ أغسطس، ليبيا - تشاد : قيام القوات التشادية باسترداد إقليم أوزو. هجوم مضاد شنته

ليبيا وانتصرت فيه يوم ٢٨. غارة تشادية جديدة على ماتن الصحراء يوم ٥ سبتمبر.

١٠ أغسطس، تونس : إعدام أحد الفدائيين الذين قاموا بعملية قفصه في ١٩٨٠.

١٦ أغسطس : نشرت الصحافة « نداء إلى المواطنين » تدعوهم إلى التعاون من أجل القبض على « الإرهابيين (...) » الذى ثبت تورطهم فى الأنشطة الإجرامية التى ارتكبت يوم ٢ أغسطس. وفى نفس اليوم تنشر الصحف تاريخ حياة حبيب المكنى، وهو ممثل حركة الاتجاه الإسلامى فى باريس، مع إبراز علاقاته مع الأوساط الإيرانية.

١٩ أغسطس : أعلن الدكتور حامد القروى، وزير الشباب والرياضة، أن ارتداء « الأزياء الخارجة على التقاليد التونسية لن يسمح به بعد ذلك، وعلى التونسيات اختيار ملابس تلامهن من بين الأنواع المختلفة من الملابس التقليدية والحديثة ».

٢٠ أغسطس : قيام حركة الاتجاه الإسلامى بمظاهرة فى وسط العاصمة (وكانت عدة مظاهرات أخرى قد سبقتها خلال شهرى يونيو ويوليو). يتولى محجوب بن على مسئولية قيادة « لجان اليقظة » التى كونها الحزب الاشتراكى الدستورى من أجل مواجهة حركة الاتجاه الإسلامى.

٢٥ أغسطس : قيام حركة الاتجاه الإسلامى بمظاهرة ثانية.

٣٠ أغسطس : بعد مقتل ستة مناضلين فى تيار الإسلام السياسى طالبت رابطة حقوق الإنسان التونسية بإجراء تحقيق.

٢٧ سبتمبر : صدور أحكام قضية المناضلين فى التيار الإسلامى الذين وضعوا القنابل فى فنادق سوسه ومنستير : الحكم بإعدام سبعة أشخاص كان الحكم على خمسة منهم غيابيا، وحكم بالسجن المؤبد على راشد الفنوشى.

أكتوبر : إلقاء مادة كاوية على إمام أحد مساجد ضواحي تونس، وهو عضو فى الحزب الاشتراكى الدستورى، وبذلك وصل عدد مثل هذه الاعتداءات إلى إثنى عشر. اشتعال حريق فى مقر الحزب الحاكم فى بلدية تيرية (على بعد ٣٠ كم شمال تونس) ،

٢ أكتوبر، فرنسا : استدعاء حبيب المكنى أمام القضاء فى باريس بعد لجوئه إليها منذ ١٩٨١.

٨ أكتوبر، تونس : إعدام شخصين فى قضية إلقاء القنابل على الفنادق.

١٤ أكتوبر : إلقاء القبض على عدة أشخاص من بين أعضاء حركة الاتجاه الإسلامى وكان قد صدر الحكم ضدهم غيابيا : بالإعدام على على العريض، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على فاضل

البلدى، وبالسجن عشرين عاما على محمد الطرابلسى، وبالسجن عشر سنين على عبد المجيد زار وبوغمى.

٧ نوفمبر : قام رئيس الوزراء بعزل الرئيس بورقيبة بناء على المادة ٥٧ من الدستور بسبب عجزه الدائم عن أداء وظائفه.

يعود إدريس قيقه، وزير الداخلية السابق، إلى تونس بعد أن كان منفيًا منذ يناير ١٩٨٤. وابتداءً من ذلك الوقت أصبح الاحتفال بالعيد القومى يوم ٢٠ مارس، وهو تاريخ الاستقلال بدلا من أول يونيو وهو تاريخ عودة بورقيبة إلى تونس عام ١٩٥٥.

١٦ - ٢٥ نوفمبر : إلقاء القبض على ٧٣ شخصا بعد اتهامهم بمحاولة الإطاحة ببورقيبة ومن بينهم بعض المسؤولين فى حركة الاتجاه الإسلامى : صلاح كركر، حمادى جبالى، عبد المجيد الميلى ومحمد الشملى.

١٨ نوفمبر، المغرب : إضراب عن الطعام قام به ما يقرب من عشرة معتقلين فى سجن العلو فى الرباط، من أجل الحصول على معاملة أفضل. تكرر نفس الشئ فى آسفى.

٢٨ نوفمبر، تونس : تؤيد محكمة أمن الدولة حكم الإعدام الذى صدر ضد على العريض وعلى العقوبات الرئيسية التى صدرت ضد عشرة مناضلين فى تيار الإسلام السياسى. تطالب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقانون عفو، وبالفصل بين جهاز الدولة وجهاز الحزب الاشتراكى الدستورى وباجراء انتخابات برلمانية وبلدية.

٣٠ نوفمبر : إعادة فتح الحدود بين تونس وليبيا.

٥ ديسمبر : العفو عن ٢٥٨٧ متهما سياسيا ومحكوم عليهم فى جرائم عادية فى القانون العام (من بينهم ٦٠٨ عضوا فى حركة الاتجاه الإسلامى صدرت أحكام ضدهم خلال الثمانية أشهر السابقة، و١٨ عضوا فى حزب التحرير الإسلامى صدرت أحكام ضدهم فى أغسطس ١٩٨٣). أما الأحكام التى صدرت فى سبتمبر ١٩٨٧ فلم تشملها هذه الاجراءات.

٨ ديسمبر : إعادة تشكيل المكتب السياسى للحزب الاشتراكى الدستورى فأصبح عدد اعضائه ١٢ بدلا من عشرين.

١٥ ديسمبر : إنشاء المجلس الدستورى.

١٦ ديسمبر : تخفيف الحكم الصادر ضد على العريض من الإعدام إلى الأشغال الشاقة

المؤبدة.

٢٢ ديسمبر : عودة زوجة صلاح بن يوسف إلى تونس.

٢٥ ديسمبر : صدور قانون بإلغاء محكمة أمن الدولة (التي تم إنشاؤها في ١٩٦٨) ووظيفة حاكم الجمهورية العام (التي أنشئت في أواخر الخمسينات وتم الاستغناء عنها ابتداء من أغسطس ١٩٨٠ ثم بُعثت في إطار قمع تيار الإسلام السياسي).

٢٨ ديسمبر، تونس - ليبيا : إستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما.

- ١٩٨٩ -

٢٤ يناير، تونس : الانتخابات البرلمانية الجزئية التي شارك فيها الحزب الشيوعي التونسي ومرشحان مستقلان. وقد أعيد انتخاب الممثلين الخمسة للحزب الاشتراكي الدستوري لحصولهم على ٦٦,٨٥٪ من الأصوات، وهكذا ظل البرلمان كله في قبضة الحزب الاشتراكي الدستوري. وفي قفصه حصل المرشح المستقل على ٣١,٤١٪ من الأصوات وحصل المرشح الشيوعي على ١,٧٢٪ من الأصوات. وما زالت هناك تجاوزات ومخالفات للقانون.

٢٨ يناير، المغرب : استقبال الحسن الثاني وقدا من المؤتمر اليهودي المغربي.

فبراير، تونس : حصول الطلبة الذين ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي (الاتحاد العام التونسي للطلاب) على الأغلبية المطلقة في الانتخابات الخاصة بممثلي الطلبة في مجالس الكليات.

٤ - ٦ فبراير : قيام العقيد القذافي بزيارة لتونس

٨ فبراير : مؤتمر قمة جزائري تونسي في ساقية سيدي يوسف بخصوص تكوين اتحاد المغرب العربي.

٨ مارس : تبني مشروع إصلاح دستوري يعدل فيه نظام الرئاسة ويُلقى حق الرئاسة مدى الحياة، وفيه يكلف رئيس مجلس النواب بمهمة القيام بالنيابة عن رئيس الجمهورية في حالة خلو هذا المنصب.

١٩ مارس : أدلى الرئيس بن علي بالتصريح التالي :

«لن نعيد النظر فيما حققته تونس في صالح المرأة ولن نتخلى عنه. إن قانون الأحوال الشخصية إنجاز نرى ضرورة التمسك به والالتزام به. إننا نفخر به ونستمد منه زهوا حقيقيا».

٢٠ مارس : العفو عن ٢٠٤٤ معتقلا سياسيا ومحكوم عليهم في جرائم عادية من بينهم

بعض المتهمين من تيار الإسلام السياسي فى قضية إلقاء القنابل على الفنادق فى سبتمبر السابق.
إلغاء الغرامات التى فرضت على بعض الصحف قبل ٧ نوفمبر ١٩٨٧.

أبريل : مؤتمر الاتحاد العام للطلبة التونسيين الذى ينافس - إلى حد ما - الاتحاد العام
التونسي للطلاب الذى يسيطر عليه العنصر الإسلامى.

أول أبريل : زيادة قيمة الحد الأدنى للأجور لجميع الوظائف وزيادة بعض الأجور المرتفعة.

٥ أبريل : توسط بن على بين الحبيب عاشور (الزعيم السابق للاتحاد العام التونسى للشغل)
وعبد العزيز بوراوى الزعيم الحالى لتكوين لجنة صلح وطنية لإعادة توحيد النقابة العمالية.

١١ أبريل : فى إطار تعديل المسئوليات الوزارية يتولى رئيس الدولة مسؤولية وزارة الدفاع.
شائعات بخصوص محاولة انقلاب عسكري خلال سفره إلى الجزائر، وما يؤكد ذلك إلقاء القبض
على عدة ضباط من ذوى الرتب العالية.

مايو : صدور العفو من رئيس الدولة عن راشد الغنوشى بمناسبة عيد الفطر.

٣ مايو : تبنى قانون يسمح بتعدد الأحزاب. ولكن هذا القانون يضع مجموعة من القيود
تهدف إلى استبعاد التيار الإسلامى.

١٦ يونيو : عودة أحمد بن صلاح إلى تونس بعد عفو رئيس الدولة عنه.

١٠ أغسطس : أعلن راشد الغنوشى فى حوار مع مجلة «الصباح» أن قانون الأحوال
الشخصية يمثل «بوجه عام إطارا ملائما لتنظيم العلاقات العائلية» وأن حركته لن تندرج فى إطار
المؤسسات العسكرية ومؤسسات الأمن وانتقد محاولة الانقلاب التى تمت خلال شهر نوفمبر.

٣ سبتمبر، الجزائر : حركة احتجاج قام بها أهالى الأطفال ذوى الجنسياتين بعد صدور قرار
بحظر دخول هؤلاء الأطفال مدارس اللبسيه الفرنسية.

٦ سبتمبر، تونس : مساهمة حركة الاتجاه الإسلامى فى الحوار الذى نظمه رئيس الدولة
بخصوص مشروع تحالف وطنى.

٩ سبتمبر، ليبيا : يشير العقيد القذافى إلى التدخل الليبى فى تشاد على أنه «خطأ ينبغى

تصحيحه»

١٢ سبتمبر، تونس : قيام بن على بزيارة باريس. الاعتراف الرسمى بحزبين سياسيين
جديدين: الحزب الاجتماعى للتقدم (ليبرالى) والتجمع الاشتراكى التقدمى (وله ميول ماركسية)

وهما التشكيلان الخامس والسادس اللذان تم الاعتراف بهما على التوالي بعد الاعتراف بالحزب الشيوعي والتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الاشتراكي الدستوري سابقاً) وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية.

١٦ سبتمبر : عودة عبد الفتاح مورو إلى تونس.

٢٠ سبتمبر : أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن خمسة أعوام على ١٢ مناضلاً من حركة الانجاء الإسلامى ومن بينهم حمادى الجبالى وعبد الفتاح مورو اللذين طالبا بعد عودتهما من المنفى بإعادة محاكمتهما .

٢ أكتوبر : قرار بإلغاء إمكانية تحويل مبلغ معين بالعملة الصعبة بالنسبة للمسافرين إلى الخارج وكانت هذه الإمكانية متاحة منذ عامين. إضراب يشمل عدة وحدات صناعية بدأ قبل ذلك بعدة أيام.

٤ أكتوبر : مظاهرات انفجرت مساء هذا اليوم للاحتجاج على انخفاض كم السلع الأساسية وارتفاع الأسعار بوجه عام.

٥ أكتوبر : تتحول المظاهرات إلى فتن، إحراق عدة منشآت عامة لا يتدخل البوليس إلا بعد فترة طويلة.

٥ أكتوبر، المغرب : حكم بالاعدام على مناضلين من جمعية الشبيبة الإسلامية متهمين باغتيال حارس السجن أثناء محاولتهما الهروب.

٦ أكتوبر، الجزائر : إعلان حالة الطوارئ وتولى الجيش زمام الأمور. انتشار الاضطرابات فى عدة مدن جزائرية. مئات من القتلى بسبب القمع.

٧ أكتوبر : اصطدام بين قوات الأمن وما يقرب من ثمانية آلاف مناضل فى تيار الإسلام السياسى أثناء صلاة الجمعة . الجيش يطلق النار فى القبة عند أحد المساجد، الأمر الذى نتج عنه مقتل حوالى خمسين شخصاً. قيام على بن حاج بدور الوساطة بين المتظاهرين وقوى الأمن.

١٠ أكتوبر : أطلق الجيش النار على مسيرة نظمها تيار الإسلام السياسى (٢٠ ألف شخص) وأسفر ذلك عن مقتل حوالى ٣٠ شخصاً. استقبل الرئيس الشاذلى كل من على بن حاج، ومحمد سحنون ومحفوظ نحناح، الذين قدموا له مجموعة من التطلعات. شائعات حول قيام الجيش باستفزاز تيار الإسلام السياسى. أعلن الرئيس الشاذلى عن إجراء استفتاء بخصوص إصلاح الدستور وبناء على هذا التعديل ستكون الحكومة مسئولة أمام البرلمان.

أواخر أكتوبر : ازدياد الاضرابات فى شركات مختلفة يستمر حتى أواخر نوفمبر.

٣ نوفمبر : أسفر الاستفتاء عن تبني مشروع إصلاح دستوري.

٥ نوفمبر : تعيين قاصدى مرباح رئيسا للوزراء.

٥ و ٦ نوفمبر، تونس : إصدار رئيس الدولة قرار بالعفو عن ٢١١٩ معتقلا من بينهم ٨٨ معتقلا سياسيا ينتمون إلى « حركة الاتجاه الإسلامى ». أشارت رابطة حقوق الإنسان إلى أنه لم يعد يتونس سجناء رأى.

٧ نوفمبر : أعلن الرئيس بن على - أثناء الاحتفال بمرور عام على توليه الحكم - عن تقديم ميعاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليصبح ميعادها فى ١٩٨٩. اجتمعت جميع التشكيلات السياسية - بما فى ذلك حركة الاتجاه الإسلامى - للاحتفال بالتوقيع على مشروع التحالف الوطنى.

٢٧ نوفمبر، الجزائر : المؤتمر السادس لجهة التحرير الوطنية. الفصل بين الحزب والدولة. تعيين عبد الحميد مهورى سكرتيرا للحزب بدلا من شريف مساعديتة.

٢٢ ديسمبر : إعادة انتخاب الرئيس الشاذلى بن جديد لمدة خمس سنوات.

- ١٩٨٩ -

يناير، ليبيا : اشتاكات فى بنغازى بين الشرطة وأعضاء ينتمون إلى مجموعة من مجموعات التيار الإسلامى. إلقاء القبض على مئات من الأشخاص.

استئناف الاضرابات وانتشارها فى مصرطة وطبرق والبيضاء وطرابلس. إجراءات قمع عنيفة والقبض على عدد كبير من الأشخاص (يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف شخص). منشور ينادى باعدام المتطرفين الإسلاميين.

٥ و ٢٣ فبراير، الجزائر : نشر مشروع الدستور الجديد يوم ٥ فبراير. وإجراء استفتاء عليه يوم ٢٣ فبراير. ٣١, ٧٣٪ من الأصوات المشتركة فى الاستفتاء توافق عليه (٧٢٩.٧٦٠) صوتا يؤيد، و ٢٦٣٧٦٧٨ صوتا يرفض) .

ليس فى الدستور الجديد أية إشارة إلى الميثاق الوطنى أو إلى الحزب الوحيد، أو إلى الاشتراكية. وتنص المادة رقم ٤٠ على « حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسى » بشرط ألا تكون قائمة « على أساس دينى أو عرقى ».

٧ فبراير : اضطرابات بين موظفى وزارة المالية فى الجزائر.

٨ فبراير، تونس : طالبت حركة الاتجاه الإسلامى بإعطائها الصفة الشرعية تحت اسم «حزب النهضة» .

١١ فبراير، الجزائر : إنشاء «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» فى تيزى أوزو برئاسة سيد سعدى وهو طبيب أمراض نفسية. يعتبر هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذى ينادى صراحة بالعلمانية.

١٧ فبراير، دول شمال أفريقيا : توقع الدول الخمس على معاهدة تأسيس «اتحاد دول المغرب العربى» .

٢٣ فبراير، الجزائر : قيام أحمد محصاض (وزير فى عهد بن بللا) بإنشاء اتحاد القوى الديمقراطية.

٢٤ فبراير، المغرب : حركة تمرد يقوم بها سجناء سجن العلو فى الرباط يؤدى إلى تدخل الشرطة.

٢ مارس، ليبيا : الاتجاه نحو مزيد من الليبرالية. القذافى يعلن أن لكل فرد حرية ممارسة أى نشاط اقتصادى - سواء فى مجال الخدمات أو فى مجال الإنتاج - دون استغلال.

٤ مارس، الجزائر : انسحاب الجيش من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى.

٥ مارس : أحداث فى وهران مرتبطة من ناحية بالمظاهرات الطلابية (مسيرة للاحتجاج على تدهور مستوى المعيشة) ومن ناحية أخرى بعملية قامت بها الشرطة ضد عمليات التهريب.

إدماج رابطة حقوق الإنسان (وكانت إحداهما بقيادة عمر منور والأخرى بقيادة ميلود إبراهيمى) .

٨ مارس : مظاهرة قامت بها أربعة آلاف امرأة أمام المجلس الوطنى الشعبى من أجل المطالبة بإلغاء قانون الاحوال الشخصية الذى صدر فى ١٩٨٤ .

٩ مارس، ليبيا : إجراء تعديل فى التشكيل الوزارى يتضمن خمسة وزراء جدد من بينهم وزيرة للتعليم وأمين حلمى عثمان كامل (وهو مصرى الجنسية كان وزيرا للصناعة فى عهد جمال عبد الناصر) وزيرا للصناعة الخفيفة. وكان هدف هذا التعديل الوزارى إبراز «الاتجاه القومى للثورة الليبية» و«الاقتراب من يوم الوحدة العربية» .

٢١ مارس، الجزائر : تجمع مايقرب من ألف من مناضلى تيار الإسلام السياسى وتأسيس «جبهة الإنقاذ الإسلامية» (صدر برنامج هذه الجبهة فى ٧ مارس وحصلت بعد ذلك على تصريح

رسمى من الوزارة فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٩.

٢٢ مارس : مظاهرة قام بها أصحاب الأراضى التى تم تأميمها (فى إطار حركة الإصلاح الزراعى التى تمت فى ١٩٧١). وكان من بين الشعارات التى ترددت: «الإسلام دين الدولة يضمن الملكية الخاصة».

إنشاء رابطة الدعوة برئاسة سحنون (مسجد بئر مراد رئيس). إنشاء جمعية جزائرية لتحرير المرأة.

٢٣ مارس : إنشاء اتحاد عام حر للطلبة يجمع كل طلبة التعليم العالى فيما عدا جامعة تيزى أوزو.

أول أبريل، تونس : مظاهرة نسائية مناهضة لتيار الإسلام السياسى بناء على نداء من الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

٢ أبريل : انتخابات رئاسية. حصل بن على على ٩٩, ٢٧٪ من الأصوات (٥٣, ٣٪ فى مدينة تونس). أثناء الانتخابات التشريعية حصل التجمع الدستورى الديمقراطى على المائة وواحد وأربعين مقعدا الموجودة فى البرلمان. وحصلت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على ٣, ٧٦٪ من الأصوات، بينما حصل تيار الإسلام السياسى على ١٤٪ من الأصوات.

٣ أبريل، الجزائر : تصويت المجلس الوطنى الشعبى على إلغاء النفى خارج البلاد وكذلك إلغاء محكمة أمن الدولة.

٩ أبريل، تونس : أعلن بن على أمام مجلس النواب الجديد عن عفو عام (وهكذا وصل عدد من صدر عنهم العفو إلى ٩٦٩٦ شخصا. منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٧.

١١ أبريل : تعيين محمد شرفى وزيرا للتربية، ودالى الجازى وزيرا للصحة (وكان هذا الأخير ينتمى إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين) وخروج حبيب عمار من الوزارة.

١٦ أبريل، ليبيا : قيام التحالف الديمقراطى الليبى بنشر مشروع الدستور. إنشاء رابطة لحقوق الإنسان.

٣ مايو، تونس : إطلاق سراح باقى المسجونين (٥٢ متهمًا) المتورطين فى محاولة انقلاب نوفمبر ١٩٨٧ (ومازال حبيب المكنى منغيا).

٢٧ مايو، العالم العربى : افتتاح مؤتمر القمة العربى فى دورة غير عادية فى الدار البيضاء.

عودة مصر إلى الجامعة العربية.

٨ يونيو، تونس : رفض الاعتراف رسميا بحزب النهضة بحجة أن حكم محكمة أمن الدولة الذي صدر ضد قادتها مازال قائما.

٢٧ يونيو، تونس : تصويت البرلمان على العفو عن ٥٤١٦ شخصا.

٢ يوليو، الجزائر : تبنى المجلس الوطنى الشعبى مشروع القرار الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسى.

١٠ سبتمبر، تونس : استقالة أحمد المستيرى من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وانتخاب محمد موعدة ليحل محله فى قيادة هذا الحزب.

١١ سبتمبر، الجزائر : إقصاء مباح رئيس الوزراء وتعيين مولود حمروش بدلا منه.

١٦ سبتمبر، الجزائر : حصول جبهة الإنقاذ على اعتراف رسمى.

٢٧ سبتمبر، تونس - مصر : نظم مركز دراسات الوحدة العربية لقاء فى القاهرة بين ممثلى الحركات القومية وحركات الإسلام السياسى. تبادل النقد الذاتى.

طرده راشد الغنوشى لأنه متهم بالتعبير عن آراء «متطرفة».

بداية أكتوبر، تونس : يطالب حزب النهضة باستقالة وزير التربية لاتهامه بالإفراط فى اضعاف طابع العلمانية على نظام التعليم وبداية حملة صحفية عنيفة من أجل الرد على ذلك.

قيام الجهات الإدارية بإعادة تنفيذ المنشور الذى صدر فى عهد بورقيبة بخصوص منع ارتداء الحجاب (وخاصة فيما يتعلق بالموظفات اللاتى يتعاملن مع الجمهور، بما فى ذلك المدرسات).

٣ أكتوبر، الجزائر : ظهور أول عدد من مجلة «المنقذ» وهى لسان حال جبهة الإنقاذ الإسلامية (. . . . ٣٠٠ نسخة).

٧ أكتوبر، ليبيا : مزيد من التشدد. القذافى يطالب بإعدام الأصوليين.

٢٩ أكتوبر، الجزائر : زلزال فى منطقة تيجاسا. أثبتت مناضلو جبهة الإنقاذ فاعليتهم بتوليهم عمليات الإنقاذ قبل أجهزة الدولة.

٢٨ - ٣٠ أكتوبر : اجتماع المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطنية فى دورة غير عادية.

٣١ أكتوبر : العفو عن ٥١ عضوا فى مجموعة بويعلى.

- ٧ نوفمبر، تونس : الرئيس بن علي يؤكد مجدداً أن نشاط حزب النهضة محظور.
- ١٩ نوفمبر، الجزائر : قيام جبهة الإنقاذ بمظاهرات مناهضة للاختلاط في المدارس.
- ٢٥ نوفمبر : عودة آية أحمد إلى الجزائر والسماح له بتكوين جبهة القوى الاشتراكية بقيادته.
- ٢ ديسمبر، تونس : بعث حزب الاستقلال تحت اسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- ٣ ديسمبر، الجزائر : مظاهرات في جنوب العاصمة (بلدية أوكالبيتوس) ينظمها تيار الإسلام السياسي للاحتجاج على سوء حالة الطرق.
- ٥ ديسمبر : انتخابات البلديات تزجل ستة أشهر.
- ٧ ديسمبر : تجمع ألف امرأة أعتراضاً على المظاهرات النسائية التي تطالب بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.
- ١٣ ديسمبر، تونس : حزب النهضة يكرر مطالبته الاعتراف به رسمياً.
- ١٣ ديسمبر، الجزائر : اتهام ثلاثين مناضلاً في تيار الإسلام السياسي بتخريب الممتلكات العامة.
- ٢١ ديسمبر : ينظم تيار الإسلام السياسي مظاهرة مكونة من خمسة آلاف شخص (من بينهم ألف امرأة) تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وجاءت هذه المظاهرة للرد على المظاهرة التي نظمتها السيدات العلمانيات يوم ١٤ ديسمبر. تبنى قرار بحظر الاجتماعات ذات الطابع السياسي في أماكن العبادة.
- ٣٠ ديسمبر، المغرب : حل جمعية أسرة العدل والإحسان وتحديد إقامة عبد السلام ياسين
- بداية يناير، الجزائر: يهاجم الجنرال شلوفي (أحد المقربين من الشاذلي) جبهة الإنقاذ ضمناً ويتهمها باستغلال الديمقراطية «التي يحميها الجيش» من أجل فرض وجهة نظرها.
- ١٤ يناير، تونس : أحداث عنيفة في كلية آداب القيروان. المطالبة - في أماكن مختلفة- بحل الشرطة الجامعية التي أنشئت في ١٩٨٧.
- ١٥ يناير : يلجأ بعض المتطرفين الإسلاميين إلى القوة لتهريب مناضل في التيار الإسلامي (عمر كوماندر) كان معتقلاً -بطريقة غير قانونية في رأيهم- بأحد مخافر الشرطة في العاصمة.
- ١٦ يناير، الجزائر : قيام فدائيين متطرفين ينتمون إلى تيار الإسلام السياسي بهاجمة محكمة عدل بليدة.

١٩ يناير : انتقد عباس مدنى حل جمعية «العدل والإحسان» كما انتقد النداء الذى وجهه حزب التقدم والاشتراكية (المغربى) من أجل صياغة سياسة جامعية تواجه تصاعد التطرف فى دول شمال أفريقيا.

٢٠ يناير : اجتماع فى وهران يجمع بين ألف شخص يطالبون بإغلاق محلات الخمر وبيوت الدعارة، تجمع هام فى توجورت.

١٧ فبراير : تطالب جبهة الإنقاذ بحل المجلس الوطنى الشعبى وإجراء انتخابات تشريعية قبل الميعاد المحدد لها.

أول مارس، تونس : قيام تيار الإسلام السياسى بتنظيم إضرابات فى العاصمة.

٢ مارس : استقبال الأمير عبد الله ولى عهد السعودية راشد الغنوشى.

٣ مارس : سابع تعديل وزارى منذ نوفمبر ١٩٨٧.

٨ مارس، المغرب : محاكمة ستة أعضاء فى جمعية العدل والإحسان فى القنيطرة، بسبب مظاهرة هامة أمام المحكمة تم فيها إلقاء القبض على مئات المتهمين.

١٢ أبريل، الجزائر : تبنى قانون انتخابى جديد. يتنافس ١١ حزبا، أقواهم جبهة التحرير الوطنى وجبهة الإنقاذ الإسلامية.

٢٠ أبريل : اشتراك أكثر من مائة ألف شخص فى مظاهرة صامتة اتجهت نحو قصر الرئاسة وقامت بتنظيمها جبهة الإنقاذ الإسلامية فى العاصمة تطالب بحل البرلمان وتطبيق الشريعة الإسلامية أما جبهة التحرير الوطنية التى كانت قد نظمت مسيرة (تم إلغاؤها فى آخر لحظة) فيبدو واضحا أن عددا ضئيلا جدا كان سيشارك فيها.

٢٠ أبريل، تونس : أعلن بن صالح عن إنشاء جبهة معارضة تجمع بين حركة الوحدة الشعبية (التى لم يعترف بها رسميا) وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى التونسى. إنها خدمة ٣٠٠ طالبا من بين ٤٧٠ طالبا كان قد تم تجنيدهم بالقوة فى الجيش خلال الاضطرابات التى حدثت فى فبراير.

كأجيل ظهور «الفجر» (لسان حال النهضة) نظرا لصعوبة إيجاد مطبعة.

٢٤ أبريل، المغرب : برأت محكمة استئناف القنيطرة ٥ أعضاء فى جمعية العدل والإحسان وخففت مدة سجن المتهم السادس.

٢٧ أبريل، الجزائر : يدين على بن حاج فرض حظر اطلاق اللحي وارتداء الحجاب على موظفي المستشفيات العسكرية.

مايو، تونس : مقاطعة مجموعة الأحزاب التونسية للانتخابات البلدية التي ستجرى يوم ١٠ يونيو.

١٠ و ١١ مايو، الجزائر : مظاهرة علمانية مكونة من عشرات الأشخاص في العاصمة للاحتجاج على تدنيس مقابر الشهداء الذي ألصق بالمتعاطفين مع جبهة الإنقاذ. عدم اشتراك جبهة القوى الاشتراكية في هذه المسيرة.

احتجاج ٣٠ ألف مجاهد قديم على انتهاك حرمة المقابر (يوم ١١ مايو).

١٧ مايو : اشتراك مايزيد عن مائة ألف شخص في مظاهرة نظمتها جبهة التحرير الوطنية.

٢٨ مايو : أثناء الحكم على مناضلين في تيار الإسلام السياسي تجمع حوالى ألفى شخص ينتمون إلى هذا التيار أمام المحكمة.

٣١ مايو، الجزائر : مسيرة أنصار آية أحمد.

نهاية مايو : حظر جميع أشكال التهريب بمصادرة جميع البضائع في المطار.

١٠ يونيو : نجاح جبهة الإنقاذ الإسلامية في انتخابات البلديات والولايات : حيث حققت انتصارا في ٨٥٣ بلدية من ١٥٥١ بلدية (بينما انتصرت جبهة التحرير الوطنية في ٤٨٧ بلدية وانتصر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في ٨٧ بلدية) وانتصرت كذلك في ٣٢ ولاية من ٤٨ ولاية.

١٥ يونيو : أعلن عباس مدني أنه مستعد لتشكيل الحكومة تحت سلطة الرئيس بن جديد وطالب بحل البرلمان.

٢٧ يونيو : إنشاء نقابة إسلامية في تلمسان باسم الحركة النقابية الإسلامية.

٢٣ يوليو، الجزائر - المغرب : استقبل الملك الحسن الثاني عباس مدني بعد قمة اتحاد المغرب العربي. وأعلن هذا الأخير عن مناهضته لاستقلال الصحراء الغربية.

٢٥ يوليو، الجزائر : إطلاق سراح باقى المتهمين في قضية بوعلي.

٢٩ يوليو : إعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية قبل ميعادها أى «خلال الربع الأول من

١٩٩١».

١٣ أغسطس : وجهت جبهة الإنقاذ نداء من أجل تنظيم مظاهرات تضامنا مع صدام حسين في احتلاله الكويت.

١٧ أغسطس : تجمع ٥٠ ألف شخص في الجزائر بناء على نداء جبهة الإنقاذ.

٢٠ سبتمبر : وجه محفوظ نحناح نداء من أجل تكوين تحالف إسلامي قومي (٣٠٠ جمعية،

٨ أحزاب).

٢٨ سبتمبر : عودة بن بللا إلى أرض الوطن، وهو يعلن أنه لن ينضم إلى تحالف إسلامي.

أول أكتوبر : إلقاء القبض على ٤٣ من ١٠٣ هاربا من سجن بليدة. ومن بين أولئك الذين تم القبض عليهم ١٦ مناضلا في تيار الإسلام السياسي (اشتركوا في الهجوم على محكمة يوم ١٦ يناير).

٢ أكتوبر، المغرب : تسببت أزمة الخليج في تأجيل قبول وجود عناصر من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في الحكومة، وكان من المنتظر أن يتم ذلك في شهر أكتوبر.

٣ - ٦ أكتوبر، الجزائر : تزايد الانشقاق داخل جبهة التحرير الوطني : استقالة رايح بيطاط من رئاسة المجلس الوطني الشعبي (يوم ٣ أكتوبر) وقاصدي مرياح من اللجنة المركزية (يوم ٦ أكتوبر).

٤ أكتوبر و١٣ ديسمبر، تونس : صدر حكم (يوم ٤ أكتوبر) بالسجن ٤ سنوات على بشير السيد (رئيس التجمع الوحدوي الديمقراطي وهو تجمع غير معترف به) الذي ألقى القبض عليه في سبتمبر ١٩٨٩.

إلقاء القبض على السكرتير العام لحزب العمل الشيوعي التونسي بتهمة توزيع منشورات وصدر يوم ١٣ ديسمبر حكم بسجنه أربعة أشهر.

٦ و ٢٦ أكتوبر : صدور حكم بالسجن ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ على مدير «الفجر» (يوم ٦ أكتوبر). مصادرة «الموقف» وهي لسان حال التجمع الاشتراكي التقدمي (يوم ٢٦ أكتوبر).

١٣ أكتوبر - ١٤ نوفمبر، الجزائر : وضع لافتة على واجهة بلدية العاصمة تحمل هذه الكلمات «الجزائر، مدينة إسلامية». طالب على بن حاج يوم ٢٨ أكتوبر باستقالة الرئيس الشاذلي ورئيس الوزراء. اجتمع في العاصمة يوم ١٤ نوفمبر ٨٥٧ عمدة ينتمون إلى جبهة الإنقاذ، من أجل دراسة نتيجة ستة أشهر من إدارة البلديات.

١٤ - ٢٦ أكتوبر : مظاهرات في أنحاء مختلفة من الجزائر ضد ارتفاع تكاليف المعيشة.

- ٢٦ أكتوبر، المغرب : اشتباكات بين الطلبة وقوى الأمن فى فاس.
- اول نوفمبر، الجزائر : تجمع ١٥ ألف شخص بقيادة نحناح، وكان ذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ٣٦ عاما على بداية الكفاح المسلح (١١/٧).
- ٧ نوفمبر، تونس : إنشاء لجنة عليا لحقوق الإنسان.
- أكتوبر، نوفمبر، الجزائر : أعلن بن بللا أمام تجمع يضم ٢٥ ألف شخص فى وهران أنه لن يرشح نفسه فى انتخابات الرئاسة «إلا فى حالة الضرورة القصوى». طالب بن بللا بإجراء انتخابات رئاسية فى تاريخ سابق للميعاد المحدد لها.
- ١٥ نوفمبر، دول شمال أفريقيا : انعقد فى نواكشوط اجتماع القمة لوزراء داخلية اتحاد المغرب العربى. لم تتخذ هذه القمة قرارات ملموسة. شبه مقاطعة من طرف المغرب.
- ٥ و ٢٤ ديسمبر، الجزائر : إلقاء القبض على ١٣ مناضلا من الجهاد والتكفير والهجرة، وهم متهمون بسرقة متفجرات (يوم ٥ ديسمبر). إطلاق النار فى منطقة الجزائر على أشخاص من هذه المجموعة، وأسفر ذلك عن مقتل اثنين منهم (١٢/٢٤).
- ١٤ - ٣١ ديسمبر، المغرب : قيام الاتحاد العام للعمال المغاربة بتوجيه نداء للإضراب يوم ١٤ ديسمبر. فشل المفاوضات مع الحكومة التى منعت يوم ١٠ ديسمبر القيام بهذا الاضراب. اتسم الاضراب يوم ١٢/١٤ بأحداث عنيفة فى القنيطرة وفى طنجة وفى فاس. وفقا للأرقام الرسمية هناك خمسة قتلى و١٢٧ جريحا.
- إضرابات ومظاهرات فى الرباط ومراكش والدار البيضاء (يومي ١٥ و ١٦ ديسمبر).
- ٢٢ ديسمبر، تونس : بداية حملة قبض على المناضلين فى تيار الإسلام السياسى، تم القبض على مائتى شخص خلال خمسة أيام من بينهم على العريض وزياد الدولتلى وزكريا بو علاق. لم يلقى القبض على حمادى وعبد الفتاح مورو. اتهم حركة النهضة بالتواطؤ مع مجموعة ألقى القبض عليها فى نهاية نوفمبر بتهمة حيازة متفجرات. وكان قد تم القضاء على شبكة أخرى (يوم ٦ ديسمبر) -تضم عناصر داخل الشرطة والجمارك- وأسفر ذلك عن إلقاء القبض على ستين شخصا فى قابس وقفصه.
- ٢٦ و ٢٧ ديسمبر، الجزائر : صدور قانون بخصوص التعريب يعمم استخدام اللغة العربية فى الجهات الرسمية.
- مظاهرة هامة تقوم بها جبهة القوى الاشتراكية تعبيرا عن مناهضتها «للتعريب بأرخص

الوسائل».

٢٩ - ٣٠ ديسمبر، الجزائر : قيام مناضلين فى تيار الإسلام السياسى هارين من الجيش، بتغيير مسار طائرة بوينج تابعة للخطوط الجوية "Air Algérie". تم تحرير المسافرين وطاقم الطائرة يوم ٣٠ ديسمبر.
٣٠ ديسمبر : بداية قضية الثلاثة وأربعين هاربا من سجن بليدة. الحكم على ٧ متهمين بالإعدام.

- ١٩٩١ -

أول يناير، الجزائر : مظاهرة نظمها تيار الإسلام السياسى فى سيدى العباس. مصادمات مع الشرطة جرح خلالها حوالى ٣٠ شخصا.

٢-٤، ٣ يناير تونس : مظاهرات ضد نظام الحكم (٢-٣ يناير).

مصادرة «الفجر» يوم ٤ يناير (وهى لسان حال النهضة) صدر حكم على مديرها بالسجن لمدة عام.

٤ - ١٠ يناير، الجزائر : مظاهرة مناهضة لجهة الإنقاذ فى عنابة.

٨ يناير، تونس : أعلن عبد الفتاح مورو أن «النهضة» ستقدم طلبا جديدا للاعتراف الرسمى بها.

١٤ يناير، الجزائر : نظم تيار الإسلام السياسى مظاهرة مناهضة لحرب الخليج.

٢٠ يناير : صدور العدد الأول من «الفرقان» (لسان حال جبهة الإنقاذ) وهى مجلة تظهر مرتين فى الشهر باللغة الفرنسية.

٢٤ - ٢٩ يناير، تونس : اضرابات ضد حرب الخليج نظمها حزب «النهضة».

٣١ يناير، الجزائر : مظاهرة هامة نظمها جبهة الإنقاذ فى العاصمة من أجل «دولة إسلامية».

فبراير، دول شمال أفريقيا : مظاهرات عنيفة فى دول شمال أفريقيا مناهضة للغرب. وكانت هذه المظاهرات مقيدة فى المغرب وواسعة النطاق فى الجزائر. العقيد القذافى تخطى عن تضامنه مع صدام حسين واتهم هذا الأخير بأنه يقود الأمة العربية نحو معركة لم تكن مهيأة لها. القيام بنهب القنصلية الفرنسية فى قسنطينة.

فبراير، الجزائر : إصدار القانون الخاص بتعميم استخدام اللغة العربية.

١٧ فبراير، تونس : مسألة باب سويقة، قتل شخص خلال الهجوم على مقر التجمع الدستوري الديمقراطي. حملة جديدة من الاعتقالات.

٧ مارس : إعلان عبد الفتاح مورو «تجميد عضويته» في حزب النهضة. واتخذ كل من فاضل البلدي، بنعيسى الدمني ولببدي وبخيرى، نفس الموقف (٢٥ مارس).

٩ مارس، الجزائر : وجه الاتحاد العام للعاملين الجزائريين نداء للإضراب العام (يومي ١٢ و١٣ مارس) للاحتجاج على تدهور قيمة العملة وقوتها الشرائية.

٢٣ مارس : صدور ثلاثة قرارات تنظم إدارة أماكن العبادة.

اشتباكات في العاصمة بعد قيام جبهة الإنقاذ بمنع عرض مسرحية خلال شهر رمضان.

٢٥ مارس، المغرب : يفيد تقرير صادر من منظمة العفو الدولية بوجود ٦٥٠ مسجوناً سياسياً وكذلك اختفاء أشخاص ووجود تعذيب.

٢٦ مارس، الجزائر: يطالب محفوظ نحناح بالاعتراف الرسمي بحزب «حماس» ويعتبر هذا الأخير التعبير السياسي عن جمعية «الإرشاد والإصلاح»، تم الاعتراف الرسمي يوم ٢٩ أبريل، والمؤتمر التأسيسي يوم ٢٩ مايو.

٢٧ مارس : فتح «أسواق إسلامية» في العاصمة، قيام جبهة الإنقاذ ببيع السلع بأسعار منخفضة في هذه الأسواق. وقيام «الارشاد والإصلاح» بفتح مطاعم مجانية.

اعتقال ١٥ مناضلاً في جبهة الإنقاذ بعد نهب منزل مساعد مدير شرطة مسيلا.

٢٩ مارس، تونس : حظر نشاط الاتحاد العام التونسي للطلاب . أعلن نظام الحكم أنه اكتشف أسلحة في مقر الاتحاد العام التونسي للطلاب وفي عدة مدن جامعية.

المعارضة في المنفى تنشر بياناً يوم ١٠ مايو قام بالتوقيع عليه كل من الغنوشي ومزالي وبن صالح.

أول أبريل، الجزائر : المجلس الوطني الشعبي يتبنى مشروع القرار الانتخابي (انتخاب فردي بالأغلبية على مرحلتين).

١٤ - ٢٧ أبريل، الجزائر: فشل اجتماع انعقد في مقر رابطة الدعوة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون، من أجل التنسيق مع عباس مدني، نحناح وبن جاب الله.

٣٠ أبريل : أعلنت جبهة الإنقاذ أنها ستساهم في الانتخابات التشريعية في حالة الموافقة

على شروطهم.

٨ مايو : بداية التمتع. قتل طالبين بالبنادق الرشاشة فى الحرم الجامعى فى العاصمة.

٩ مايو : أشار أول استطلاع رأى إلى أن ٤٠,٣٣٪ من الأصوات تؤيد جبهة الإنقاذ، وإلى أن ٤٠,٢٤٪ من الأصوات تؤيد جبهة التحرير الوطنية «الإصلاحية» وإلى أن ٨٪ من الأصوات تؤيد جبهة القوى الاشتراكية، وإلى أن ٤٠,٦٠٪ من الأصوات تؤيد التجمع من أجل الثقافة، وأن ٢٠٪ من الأصوات تؤيد «حماس» التى يقودها نحنناح، وأن ٧٠,٠٧٪ من الأصوات تؤيد الحركة من أجل الديمقراطية.

وفى هذا السياق أعلن الرئيس الشاذلى أنه سيتم -فى يوم ٢٧ يونيو- إجراء الانتخابات قبل الميعاد المحدد لها.

٢١ - ٣١ مايو : مظاهرات وفتن فى جميع أنحاء الدولة. وجهت جبهة الإنقاذ فى ٢٣ مايو نداء للقيام بإضراب عام ابتداء من يوم ٢٥ مايو.

وقيام ١٠٠ ألف شخص بمسيرة فى العاصمة يوم ٢٧ مايو.

وجهت جبهة الإنقاذ نداء من أجل استئناف العمل (مساء ٢٩ مايو)، ولكن الاضرابات والفتن استمرت.

مايو : كذب بن بللانياً يفيد بأنه ينادى بالتصويت لصالح جبهة الإنقاذ.

وفقاً لعمليات استطلاع الرأى التى أجرتها البلديات فإن توزيع مقاعد البرلمان (وعدها ٥٢٤) كالتالى ٢٠٠ أو ٢٣٠ مقعداً لجبهة الإنقاذ، ما بين ١٨٠ و ٢٠٠ لجبهة التحرير وما بين ٦٠، ٨٠ لجبهة القوى الديمقراطية.

وفى نفس الوقت قدمت مجلة «أحداث الجزائر» *Algérie Actualité* -بناءً على استطلاع آخر للرأى- التوزيع التالى: ما بين ١٣١ و ١٦٢ مقعداً لجبهة التحرير وما بين ١٨٧ و ٢٢٨ لجبهة الإنقاذ.

٢ يونيو : بداية الحملة الانتخابية.

٤ - ٧ يونيو : أعلن الشاذلى تأجيل الانتخابات التشريعية. استقالة حكومة حمروش. حظر التجول فى العاصمة، وبلديه وبئر مراد رئيس وتيجازا.

تكليف الجيش بالحفاظ على الأمن. إعلان بداية الأحكام العرفية مساء ٤ يونيو (لمدة أربعة

أشهر).

٩ - ١٨ يونيو : اعتقال عدة آلاف من المناضلين فى تيار الإسلام السياسى من جميع أنحاء الدولة.

٢٠ - ٢٩ يونيو : استمرار الاضطرابات.

٢٦ يونيو : بدأ التصدع يظهر فى جبهة الإنقاذ بعد مرور عام على الانتصار الانتخابى حيث وافق ٣ أعضاء من مجلس الشورى على تسجيل بيان فى وهران يعلن عن التخلي عن التضامن مع عباس مدنى.

قيام الجيش باحتلال مقر جبهة الإنقاذ. فتن خلال مساء ٢٦ يونيو.

٢٧ - ٢٨ يونيو : انسحب الشاذلى من رئاسة جبهة التحرير.

٣٠ يونيو : إلقاء القبض على مدنى وبن حاج اللذين تمت إحالتهم إلى محكمة الأمن العسكرية فى بلدية.

١٢ يوليو : قيام الجيش بإطلاق الناس لتفرقة اولئك الذين يؤدون صلاة الجمعة فى القبة.

١٢ يوليو ، تونس : رفضت محكمة التقض فى تونس الطعن الذى تقدم به خمسة من الإسلاميين السياسيين حكم عليهم بالإعدام فى شهر يونيو.

٢٢ يوليو، الجزائر : أعلن وزير الجامعات التعريب الكامل للتعليم العالى فى العام الدراسى المقبل.

٢٥ - ٢٦ يوليو : تم عزل كل من الهاشمى سحنونى، زيدة بن عزوز، محمد كرار، سعد مخلوفى وقمر الدين خريان من مجلس الشورى.

يقال ان المتحدث الرسمى الجديد باسم مجلس الشورى هو حشاشى عبد القادر.

رفضت جبهة الإنقاذ الاشتراك فى الاجتماعات للتشاور مع الحكومة طالما لم يطلق سراح قادتها.

وتؤكد هذه الجبهة مكانة مدنى وبن حاج فى تسلسل قياداتها.

٣١ يوليو - ٢٩ أغسطس، تونس : إلقاء القبض على ٨٠ شخصا من أعضاء حزب التحرير الإسلامى.

١٥ أغسطس، الجزائر: حظر لسانى حال جبهة الإنقاذ: «المنقذ» و«الفرقان».

٢٦ أغسطس، ليبيا: افتتاح المرحلة الأولى من مشروع «النهر الصناعي العظيم» (وطولة ٦٣٠ كم).

٢٨ أغسطس، المغرب: أحداث في ليبيا أثناء الحكم على ٦ طلاب مناضلين في الإسلام السياسي.

٧ و ١٤ سبتمبر، تونس: الرئيس بن علي يعلن عن اكتشاف مخبأ للأسلحة وورشة لتصنيع المعدات العسكرية في العاصمة. وعن تورط حركة النهضة في هذه العملية. كذبت الحركة هذا النبأ يوم ٩ سبتمبر.

- إلقاء القبض على أحد قادة النهضة في بنزرت يوم ١٤ سبتمبر.

٩- ٢٠ سبتمبر، الجزائر: قيام القادة الثمانية لجهة الإنقاذ المسجونين بإضراب عن الطعام من أجل الحصول على معاملة السجناء السياسيين. نقل على بن حاج إلى المستشفى يوم ١٦ سبتمبر.

١٣ سبتمبر، المغرب: إطلاق سراح سرفاطي وإبعاده إلى فرنسا. وكان قد حكم عليه بالسجن المؤبد في ١٩٧٧ بتهمة المساس بأمن الدولة.

١٥ - ١٧ سبتمبر: انعقاد قمة اتحاد دول المغرب العربي في الدار البيضاء.

١٥ - ٣٠ سبتمبر، الجزائر: تقديم مشروع قانون انتخابي إلى المجلس الوطني الشعبي: ٣٧٣ مقعداً (بدلاً من ٥٣٧ في القانون السابق)، ونائب عن كل ٨٠ ألف مواطن في الشمال، ونائب عن كل ٣٠ ألف مواطن في الجنوب، السماح بالوكالة عن شخص واحد فقط (كان النظام السابق يسمح للشخص الواحد بالوكالة عن عدد من الأفراد).

٢٨ سبتمبر: إلقاء القبض على حشاني المتحدث باسم جبهة الإنقاذ.

٢٩ سبتمبر: إنهاء الأحكام العرفية.

نهاية سبتمبر، تونس: الإعلان عن اكتشاف مؤامرة دبرتها «النهضة»، ترمي إلى الاطاحة برئيس الدولة ورئيس البرلمان وعدد من الوزراء.

قيام «النهضة» بتكذيب هذا النبأ.

٣٠ أكتوبر - ٦ نوفمبر، الجزائر: اشتباكات بين الجيش ومناضلي الإسلام السياسي على الحدود الجزائرية التونسية.

مواجهة فى منطقة الواد (قتل خلالها حوالى عشرة أشخاص من بين مناضلى الإسلام السياسى).

١٠ ديسمبر : اشتباكات جديدة بجوار الحدود التونسية فى منطقة قمار. القضاء على مجموعة «طيب الأفغانى» (قتل خلال هذه الاشتباكات ١٧ شخصا من بينهم اثنان من رجال الشرطة).

٢٦ ديسمبر : الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية. حصلت جبهة الإنقاذ على ١٨٨ مقعدا بأغلبية ٣٢٦.٣٥٩ صوتا، بينما لم تحصل جبهة التحرير إلا على ١٦١٣٥.٧ صوتا و ١٥ مقعدا. أما جبهة القوى الاشتراكية فقد حصلت على ٢٥ مقعدا بـ ٥١.٦٦١ صوتا.

- ١٩٩٢ -

٢ يناير، الجزائر : مسيرة اشترك فيها ٣٠٠ ألف شخص من أجل «إنقاذ الديمقراطية». يطالب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بإلغاء دور الانتخابات التشريعية الثانى.

٢ يناير، تونس : أشار الرئيس بن على إلى احتمال مراجعة القانون الانتخابى من أجل الانتخابات التشريعية التى سوف تجرى فى عام ١٩٩٤ حتى يتم تمثيل أحزاب المعارضة وفقا «لقاعدتهم الشعبية».

١١ يناير، الجزائر : استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد. الجيش يسيطر على النقاط الاستراتيجية بالعاصمة. رفض رئيس المجلس الدستورى (بن حبليس) تولى منصب رئيس الدولة بالنيابة بعد استقالة رئيس الدولة وحل المجلس الوطنى الشعبى.

قيام المجلس الأعلى للأمن بتولى شئون الدولة. ويتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء (غزالى) ووزير الخارجية (الإبراهيمى) ووزير العدل (بن خلى) ووزراء الدفاع والداخلية وجنرالين ورئيس الأركان.

١٤ و ١٦ يناير : ممارسة المجلس الأعلى للأمن لصلاحيات تشريعية : تنصيب المجلس الأعلى للدولة وعلى رأسه محمد بوضياف (٧٣ سنة - عاد من المغرب بعد نفيه) ويظل المجلس الأعلى للدولة قائما بأعماله حتى نهاية مدة الرئيس السابق ويساعده فى مهمته مجلس وطنى استشارى. استمرار وزارة غزالى.

تأجيل الانتخابات إلى عام ١٩٩٤.

- ١٨ - ٢٢ يناير : إلقاء القبض على عدد من أعضاء جبهة الإنقاذ، من بينهم عبد القادر حشاني (يوم ٢٢ يناير) وهو المسؤول عن المكتب التنفيذي المؤقت لجبهة الإنقاذ.
- أصدر والى مدينة الجزائر قرارا ينص على أن استخدام الأرصفة المحيطة بالمساجد يقتصر «على مرور المشاة». وأن «جميع العروض المحيطة بالمسجد ممنوعة أيا كان اليوم أو الساعة».
- ٢٤ يناير، موريتانيا : انتخابات حرة بين معاوية ولد طيا واحمد ولد داده.
- ٢٤ - ٣٠ يناير، الجزائر : لجوء الجيش إلى الأسلحة لتفريق المتعاطفين مع جبهة الإنقاذ الموجودين حول مسجد باب الواد (٢٤ يناير)
- اشتباكات مع الشرطة (٢٩ يناير) أسفرت عن مقتل شخصين.
- سيطرة الدولة على مسجد السنة في باب الواد (٣٠ يناير)
- ٢٥ - ٢٧ يناير اجتمعت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية.
- تم تأجيل الاجتماع بعد ثلاثة أيام من العمل.
- ٩ فبراير : إعلان حالة الطوارئ .
- ٢٠ فبراير : أوردت «منبر الجمعة» (لسان الحال السرى لجبهة الإنقاذ) نبأ القبض على ١٤ ألف شخص في الفترة فيما بين يومي ١٣ و٦ فبراير، ومقتل ١٥٠ وإصابة ٧٠٠ شخص بجراح.
- ٢٢ فبراير : تعديل وزارى وإحلال هيئة تحت سيطرة المجلس الأعلى للدولة، محل وزارة جقوق الانسان.
- ٤ مارس : الحكم بالاعدام على ثلاث يفترض عضويتهم فى حزب الله، وذلك لاتهامهم باغتيال حارس منجم اثناء سرقة متفجرات.
- قيام محكمة مدينة الجزائر بحل جبهة الانقاذ.
- بداية حل الجمعيات المحلية التى تديرها جبهة الانقاذ.
- ٥ مارس : صدور البيان رقم ٢١ لجبهة الانقاذ حول اللجوء إلى الحرب ضد النظام. بداية مجموعة من الاغتيالات للعاملين فى قوات الأمن تؤدى إلى أكثر من مائة ضحية فى أربعة أشهر.
- ٥ مارس، تونس : تحويل سكرتارية الدولة للشئون الدينية إلى وزارة.

٢٤ مارس، تونس : التشريع الجديد الخاص بالجمعيات يهدد بقاء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

٣١ مارس، الجزائر : عدم وجود وجه لإقامة دعوى ضد رباح كبير قائد جبهة الانتقاذ الذي استمر تحديد اقامته.

٢٧ يونيو : تأجيل قضية قادة جبهة الإنتقاذ. منع تواجد المراقبين الدوليين.

٢٨ يونيو : اغتيال رئيس اللجنة العليا للدولة محمد بوضياف من طرف عضو بوحدة لمكافحة التجسس.

يوليو، المغرب : سجن عبد السلام ياسين.

يوليو، الجزائر : بلعيد عبد السلام يخلف سيد أحمد غزالي، وينادي بضرورة اتباع اقتصاد حرب.

- اغتياالات يومية لأعضاء بقوات الأمن.

٢ يوليو : انتخاب على كافي رئيسا للجنة العليا للدولة.

١٢ يوليو : بدء نظر قضية قادة جبهة قادة الانتقاذ : على بلحاج وعباس مدني.

١٢ يوليو، تونس : بدء جلسات قضية حزب « النهضة » واتهامها بتدبير مؤامرتين ضد نظام الحكم.

..*

فهرست

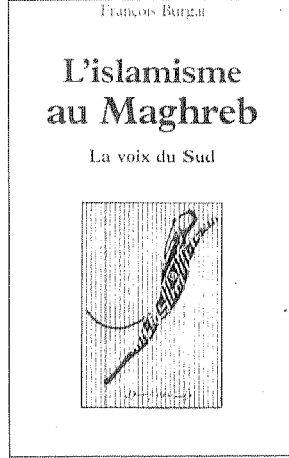
رقم الصفحة	
٧	تقديم الكتاب
١٧	مقدمة
	الفصل الأول :
	* التشدد الاسلامى والأصولية والاسلام السياسى (حول صعوبة التسمية)*
٣٠	١- الاسلام والاسلام السياسى.
٣١	٢- الاسلام السياسى والصفوية.
	٣- الاسلام السياسى وعملية نشر الدين (حالة جماعة التبليغ).
٤٠	
٤٢	٤- الاسلام السياسى والتقليديون.
٤٣	٥- الاسلام السياسى والأصولية.
٤٦	٦- الاسلام السياسى والسلفية.
٤٩	٧- الاسلام السياسى والقومية العربية.
٦١	٨- الاسلام السياسى والاخوان المسلمون.
٦٤	٩- الاسلام السياسى والخنوفينية.
٦٧	١٠- الاسلام السياسى والتشدد.
٦٨	١١- الاسلام السياسى والتطرف.
	١٢- إسلام سياسى ام اشكال مختلفة للاسلام السياسى.
٧١	
	* من الاسلام إلى الاسلام السياسى *
٧٧	١- من السيطرة العسكرية إلى السيطرة الثقافية.
٧٨	٢- ازدواج ام سيطرة.
	٣- من الاستقلال السياسى إلى إعادة قراة الموروث الثقافى الغربى.
٨٠	
	٤- الاسلام السياسى تعبير عن رد الفعل تجاه السيطرة الثقافية الغربية.
٨٤	
٨٦	٥- عناصر فاعلية الاسلام السياسى.
	الفصل الثانى :

٩٤	٦- أيها الرئيس : الله أكبر.
٩٥	٧- إغراء الرجعية.
٩٧	٨- خط سير إعادة توظيف السياسة الغربية.
	* من الخطبة إلى الانتخابات *
١٠٧	١- علامات على الطريق.
١٠٨	٢- ساحة المسجد.
١١٢	٣- من المسجد إلى الجامعة.
١١٤	٤- وإلى المستوصف.
١١٥	٥- طريق الانتخابات.
١١٦	٦- الاسس الاجتماعية لحركة الاسلام السياسي.
١٢٠	٧- نصيب المرأة.
١٢٥	٨- استخدام العنف.
١٢٥	٩- الخروج على الحاكم الكافر.
١٢٦	١٠- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
١٢٩	١١- عنف سياسي للإسلام أم عنف اجتماعي.
١٣٤	١٢- الله أو الشعب : مناخو الاسلام السياسي والديمقراطية.
١٣٦	١٣- المذهب والديمقراطية.
١٣٧	١٤- أى إسلام وأى اسلاميين سياسيين؟ وأى ديمقراطية.
١٣٩	١٥- ديناميكية إعادة التوظيف.
١٤٥	١٦- الشريعة والعلمانية: جذور إعادة التوظيف.
	* غنوشي وعباس مدني والآخرون، منطلق الاختلاف *
١٥٤	١- العلاقة الثقافية مع الغرب وظروفها التاريخية.
١٥٧	٢- ثمن الهدائة.
١٦٢	٣- العناصر الاقتصادية.
١٦٨	٤- العناصر السياسية.
١٧١	٥- عوامل الاندماج.

	الفصل الخامس :	* تونس : نموذجاً لدول شمال أفريقيا *
١٧٨	١- من الدخول إلى المجال السياسي إلى الانتقال إلى المعارضة.	
١٨٧	٢- الحزب الاشتراكي الديمقراطي: من التفاوض إلى القمع.	
١٩٣	٣- ١٩٨٤ : افتراض الشرعية.	
١٩٨	٤- ثمن احترام الشرعية.	
١٩٩	٥- إغراء الحل الجذري.	
٢٠٦	٦- اليسار الاسلامي والديناميكية الإصلاحية.	
٢١٦	٧- نقد الاخوان المسلمين و«اضفاء الطابع القومي» على المذهب .	
٢٢٢	٨- العنف المضاد.	
٢٢٨	٩- حدود إعادة تكوين المناخ السياسي وابعاده.	
٢٢٩	١٠- إنقاذ ما يمكن إنقاذه.	
٢٣١	١١- إنعاش العملية الديمقراطية.	
٢٣٢	١٢- خط دفاعي جديد .	
٢٣٤	١٣- العودة إلى نقطة البداية.	
٢٣٥	١٤- حركة الاتجاه الاسلامي: من المناضلين إلى الناخبين.	
٢٣٨	١٥- العودة إلى القمع.	
٢٤٢	١٦- آمال وهمية : من الخليج إلى باب سوتقة.	
	الفصل السادس :	* الجزائر، ليبيا، المغرب *
٢٥١	أولا : الجزائر .. من العلمانية الاسلامية الى الاسلام السياسي	
٢٥٢	١- صوت العلماء .	
٢٥٥	٢- عيد اللطيف سلطاني: أصولية تهذيبية.	
٢٥٨	٣- خط سير التعمية.	
٢٦٢	٤- من سلطاني إلى بويعلی.	
٢٦٣	٥- عدم واقعية بن بيللا.	

٢٦٥	٦- دروس بيت الأرقم.
	٧- مصطفى بويعلى وحركة الاسلام السياسى
٢٦٩	الجزائرى.
٢٧٣	٨- اكتوبر ١٩٨٨ أو نهاية عهد.
٢٧٦	٩- اعادة تكوين المجال السياسى.
٢٧٨	١٠- نشأة جبهة الإنقاذ الإسلامى
٢٨١	١١- الشارع والانتخابات.
٢٨٤	١٢- يونيو ١٩٩٠ : دروس الانتخابات.
	١٣- هزيمة جبهة التحرير الوطنية أم انتصار جبهة
٢٨٧	الانقاذ الاسلامية.
٢٨٩	١٤- ١٩٩١: إجهاض الاتجاه نحو الديمقراطية.
٢٩٠	١٥- الهجوم المضاد.
٢٩١	١٦- جبهة الانقاذ وبلدياتها.
٢٩٣	١٧- وسيلة الاستمرار: فرق تسد.
٢٩٨	١٨- جبهة الانقاذ والجيش.
٢٩٩	١٩- نحو المواجهة.
٣٠٤	٢٠- نحو الانتخابات التشريعية.
٣٠٥	٢١- انهيار أمانى الوهم.
٣٠٧	٢٢- الجيش .. مرة ثانية.
٣١٣	ثانيا : المغرب ... ثقل أصولية الدولة
٣١٤	١- حصن إسلام الدولة.
٣١٧	٢- تنوع أم تفتيت.
٣٢٩	ثالثا : ليبيا ... البترول، الكتاب الأخضر والسنة
٣٣١	١- من الابتعاد الأيديولوجى ... إلى
٣٣٣	٢- من ... إلى القمع.
٣٣٥	٣- من التحفظ إلى المقاومة.
٣٣٧	٤- محاولة الانفتاح الليبرالى.
٣٣٨	٥- عام ١٩٨٩ : التراجع
٣٤٣	الخاتمة
٣٤٩	الموقف الآن
٣٧٧	تسلسل الأحداث

هذا الكتاب



على مدى عدة سنوات ، شغل الكاتب بتحري الأوضاع في دول شمال أفريقيا وفي دول المشرق ، وهو يؤكد على أن القوى النابغة من تيار الإسلام السياسي هي إلى حد كبير أول القوى المرشحة في مختلف أنحاء العالم العربي لتحل محل أنظمة حكم ما بعد الاستقلال . ويضيف أن ملاحظته هذه لا تأخذ معناها ، ولا تتجاوز حدود امكانية التوقع في العلوم الاجتماعية ، إلا إذا تجنبنا إعطاء كلمة « مناضل الإسلام السياسي » تعريفا ضيقا للغاية . فالأمر يتعلق - في رأيه - بالإقرار بأن عودة الارتباط العميقة بالعالم الدلالي للثقافة المحلية في العالم العربي - التي تمثل جوهر مد حركة الإسلام السياسي - على وشك التأثير على اللعبة السياسية برمتها .

كتاب العالم الثالث



دار العالم الثالث

٣٢ ش صبرى أبو علم، القاهرة

تليفون وفاكس : ٣٩٢٢٨٨٠